

جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه علوم  
في العلوم الاقتصادية

الموضوع:

## آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية - حالة الجزائر -

من إعداد الطالب:

علاي مخطر

تحت إشراف

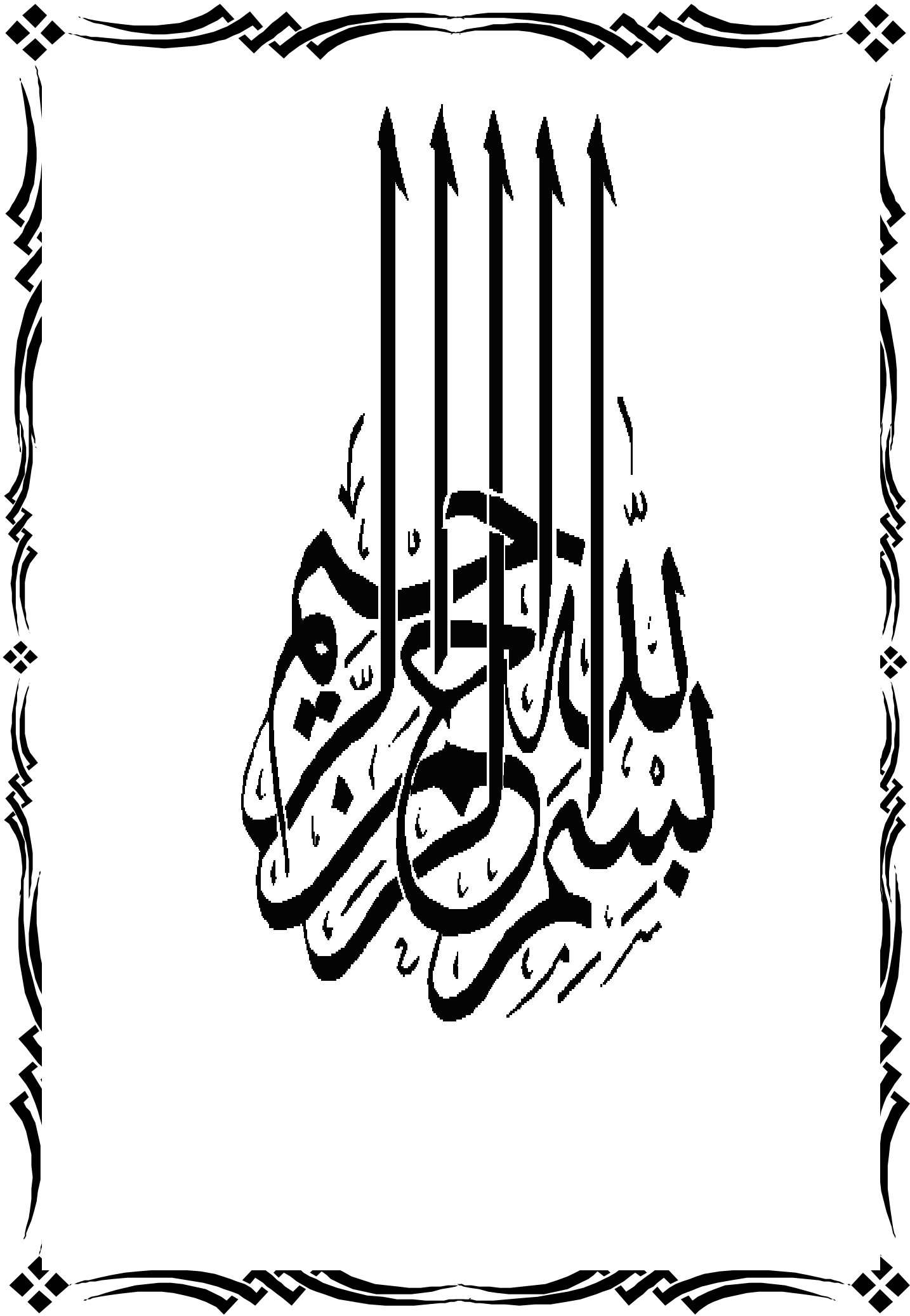
أ.د شريط عابد

### لجنة المناقشة :

- أ.د زيدان محمد... جامعة الشلف... رئيسا  
أ.د شريط عابد... جامعة تيارت... مقرا  
أ.د يوسف رشيد... جامعة مسغانم... ممتحنا  
د. قوريشي نصيرة... جامعة الشلف... ممتحنا  
د. طافر زهير... جامعة بشار... ممتحنا  
د. بربري محمد أمين... جامعة الشلف... ممتحنا

السنة الجامعية 2014 - 2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# إهداء

إلى أرواح قوافل شهداء الجزائر المجيدة، بقلوب متعلقة بأرواح شهداء غزة الجريحة،  
وكل شهيد لما يحمل من فكرة نبيلة، لأجل وطن وعقيدة سليمة  
إلى أعز ما أملك وكان لي سندا في الشدائد والمحن، وأوصى بهما ربي خيرا،  
والدي ووالدتي الكريمين، حفظهما الله ورعاهما،  
إلى الأخ الأكبر مني عبدالله  
إلى زوجتي الغالية، وقرة العين ابني ياسر ميلود، رفقة أخوتيه وصال، وسجود.  
إلى إخواني سليمان ومحمد، والأخوات كل باسمها، رفقة أزواجهم  
وأبنائهم وأبناء أخي،  
إلى كل الأهل والأقارب في بنى ونيف، وبشار، وولاية النعام، إلى أساتذتي الكرام  
من الابتدائي إلى الثانوي، في المدرسة الأصيلية، وبالدراسات العليا وفي  
الجامعة وبالحياة اليومية وأخص الأستاذ شريط عابد بالذكر مؤطري بالذكوراه، وأرغز  
شكري واحترامي للأئمة الذين تتلمذت على أيديهم، وكانوا فاتحة الطريق نحو  
أمل الدنيا وعمل الآخرة  
إلى كل رفاق العلم والقلم وكل ناصر للحق صاحب الكلمة الطيبة والسمعة إلى كل  
أصدقائي بالعبادة وتندوف وتيارت، ومن شرق الجزائر إلى غربها وخاصة  
بالعاصمة، وأخص بالذكر طاهر نعرج صاحب اللمسة في مذكرة الماجستير وأطروحة  
الدكتوراه، وصديقي من خارج الجامعة إلى عمقها الأستاذ مخلوفي، وأساتذتي  
بوهرات وكل من كان لهم الفضل في رفع همّتي،  
ومن أعانني لبلوغ غاياتي ولو بكلمة طيبة، كما لا يفوتني ذكر من أردنا له خيرا  
وأراد لنا شرًا، بأننا لازنا على العهد باقون،  
إلى كل الأصدقاء والأحباب، رفاق الصبا، وكل أطوار الدراسة، ومواقع العمل التي  
تنقلت بينها، الأخ أحمد، كما لا أنسى أساتذة جامعة بشار ومسيريها من مديرتها إلى  
الموظف البسيط فيها، وحتى من غادرها أو تركها.

مخطاب  
علاوي

# كلمة شكر

يقول الله تعالى:

و علمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيماً

سورة النساء " 113 "

صدق الله العظيم

بعد إتمام أطروحتي بعون الله تعالى ومنه علي أشكره على نعمه  
كلها فله الحمد حتى يرضى وله الحمد إذا رضى وله الحمد كما  
ينبغي لجلاله وعظيم سلطانه فأشكر ربي على ما وهبني ورزقني  
من نعمة العلم و إتباع كلمة الحق ،

ثم أتقدم بشكري الجزيل إلى أستاذي شريط عابد أعانه الله وحفظه  
لما قدمه لي من عون وصبر وتوجيه حتى إتمام هاته الأطروحة  
ولا أنسى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في جمع  
معلومات من أجل إثراء هذه الأطروحة تنقيحاً وكتابة وتهميشاً وتزييناً  
لها لكم الشكر وشكري الخاص إلى لجنة المناقشة فإن أصبت فيها  
فمن الله جلي وعلى وإن أخطأت فمن نفسي ومن  
الشیطان، تاركا المجال واسعا لمن أراد الإثراء والزيادة في هذا  
المجال من البحث العلمي

علاي خطاب

الفهرس

# الفهرس

التشكرات

الإهداء

الفهرس

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

مقدمة ..... أ

## الفصل الأول:

### الجانب النظري في التجارة الخارجية

02	مقدمة الفصل
05	المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الخارجية
05	المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية
09	المطلب الثاني: : نظرية التجاربيين والطبعيين في التجارة الخارجية
12	المطلب الثالث: النظريات الكلاسيكية
28	المطلب الرابع: النظريات النيوكلاسيكية
38	المبحث الثاني: أساليب النظرية الحديثة في التجارة الخارجية
41	المطلب الأول: أسلوب دورة الإنتاج
42	المطلب الثاني: التجارة الدولية في ظل المنافسة غير التامة
43	المطلب الثالث: التجارة الدولية ضمن التنوع الإنتاجي
45	المبحث الثالث: سياسة التجارة الخارجية والإجراءات المرتبطة بها
49	المطلب الأول: السياسات الضريبية
52	المطلب الثاني: السياسات غير الضريبية
53	المطلب الثالث: السياسات الجمالية في تحرير التجارة الخارجية
54	المطلب الرابع: الرقابة على التجارة الخارجية
59	المبحث الرابع: تحرير التجارة الخارجية ودورها في تنمية اقتصاديات الدول
60	المطلب الأول: التعريف الجمركية ومبادئ النظام التجاري متعدد الأطراف
65	المطلب الثاني: تنفيذ التعريفات الجمركية في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف
71	المطلب الثالث: مزايا وعميوب تحرير التجارة الخارجية
73	المطلب الرابع: المعاملات الأتنافسية في التجارة الدولية
79	خلاصة الفصل الأول

## الفصل الثاني

### الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

81	مقدمة الفصل
81	المبحث الأول: العوامل الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
85	المطلب الأول: الاستقرار السياسي
94	المطلب الثاني: الاستقرار الاقتصادي
112	المطلب الثالث: السوق كآلية لتحرير التجارة بين حجمه ونموه
121	المبحث الثاني: الإجراءات المنظمة للاستثمار الأجنبي في الجزائر
123	المطلب الأول: الانفتاح على العالم الخارجي
125	المطلب الثاني: الإطاح الاقتصادي
127	المطلب الثالث: محفزات و ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
131	المطلب الرابع: ضمانات إضافية للمستثمر الأجنبي
133	المبحث الثالث: القاعدة الاستثمارية في الجزائر
133	المطلب الأول: حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
134	المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتوجه القطاعي في الجزائر
140	المطلب الثالث: الجزائر والاستثمار العربي كبادرة في تحرير التجارة الخارجية
142	المطلب الرابع: مصادر الاستثمار العربي في الجزائر والقطاعات المستهدفة
147	المبحث الرابع: المستثمرين العرب بين المحفزات والمعوقات في الجزائر
147	المطلب الأول: المحفزات الممنوحة للمستثمر العربي في الجزائر
150	المطلب الثاني: الاستثمار العربي و آثاره في تحرير التجارة بالجزائر
174	المطلب الثالث: معوقات الاستثمار العربي في الجزائر
178	خلاصة الفصل الثاني

## الفصل الثالث :

# التحولات الاقتصادية والمنظمات العالمية وآثارهم في تحرير التجارة الخارجية

- 181 ..... مقدمة الفصل
- 182 ..... المبحث الأول : القوى الفاعلة في التبادلات الدولية كآلية لتحرير التجارة العالمية
- 183 ..... المطلب الأول: التبادل والتجارة الالكترونية كآلية في تحرير التجارة العالمية
- 188 ..... المطلب الثاني : المظاهر الاقتصادية وآليات التحرير التجاري
- 189 ..... المطلب الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات كآلية في تحرير التجارة الدولية
- 194 ..... المطلب الرابع: المؤسسات الاقتصادية العالمية ودورها في تحرير التجارة الدولية
- 201 ..... المبحث الثاني : انعكاسات العولمة على الدول النامية
- 201 ..... المطلب الأول : الآثار الإيجابية للعولمة
- 203 ..... المطلب الثاني: الآثار السلبية للعولمة
- 205 ..... المطلب الثالث : المظاهر المرافقة للعولمة وتأثيراتها على الدول النامية
- 210 ..... المطلب الرابع: الجوائز والاتفاقيات الإقليمية
- 214 ..... المبحث الثالث: التكتلات الاقتصادية الإقليمية كآلية حماية جديدة في التجارة الدولية
- 215 ..... المطلب الأول: الترتيبات الإقليمية كحافز نحو تحرير التجارة العالمية
- 233 ..... المطلب الثاني: التعددية طريق للتكامل الإقليمي وآلية لتحرير التجارة الخارجية
- 243 ..... المطلب الثالث: القوة التفاوضية لاتفاقيات التكامل الإقليمي
- 244 ..... المطلب الرابع: الإقليمية ومستويات التعريف
- 249 ..... المبحث الرابع: تأثير الاقتصاد الجزائري بالتحولات الإقليمية
- 249 ..... المطلب الأول : الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كآلية لتحرير التجارة الخارجية
- 259 ..... المطلب الثاني: محاور اتفاق التعاون الجزائري والاتحاد الأوروبي
- 261 ..... المطلب الثالث: مستجدات المنطقة الأوروبية وتأثيرها على التجارة الجزائرية
- 266 ..... المطلب الرابع: الإستراتيجية المستقبلية للاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط
- 271 ..... خلاصة الفصل الثالث



## الفصل الرابع:

### التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الاقليمية

273	مقدمة الفصل
275	المبحث الأول: التحولات الاقتصادية والتبادلات التجارية للجزائر
276	المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية ضمن معطياتها الحقيقية
285	المطلب الثاني: آثار وانعكاسات أزمة انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري
306	المطلب الثالث: إصلاحات المصارف الجزائرية في ظل تحرير تجارتها الخارجية
309	المطلب الرابع: مستجدات المنطقة الأوروبية وتأثيرها على التجارة الجزائرية
311	المبحث الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية ضمن تعامل تكتلات المنطقة العربية والمغربية
311	المطلب الأول: التجارة وفق تاريخ مشترك
314	المطلب الثاني: مميزات تبادلات الجزائر
333	المطلب الثالث: تأثير التجارة الجزائرية بالتحولات العالمية والاقليمية
338	المطلب الرابع: التجارة الجزائرية بين الأزمات والإصلاحات
342	المبحث الثالث: التجارة الجزائرية بين الإقليمية والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة
343	المطلب الأول: إنخراط الجزائر في منظمات إقليمية
348	المطلب الثاني: إجراءات وأهداف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة
350	المطلب الثالث: تأثيرات المنظمة العالمية للتجارة على الولايات الجزائرية
355	المطلب الرابع: تحرير التبادلات في إطار محاولة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة
362	المبحث الرابع: تحرير التجارة الخارجية بين تحريرها وتمويلها
362	المطلب الأول: دور الإصلاحات البنكية في تحرير التجارة الخارجية
368	المطلب الثاني: البنوك و تمويل الاستثمارات لتحرير التجارة الخارجية
371	المطلب الثالث: العولمة المالية وتأثير الأورو في النظام البنكي و المصرفي
377	المطلب الرابع: الانعكاسات المتوقعة على الميزان التجاري
384	خلاصة الفصل الرابع
387	خاتمة
401	فهرس المصادر والمراجع

# فهرس الجء اول

## فهرس الجدول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	نظرية التكاليف المطلقة حسب نظرية آدم سميث	15
02	نظرية التكاليف المطلقة حسب رأي الباحث	16
03	نظرية التكاليف النسبية حسب ريكاردو	21
04	نظرية التكاليف النسبية حسب رأي الباحث	23
05	نظرية القيم الدولية بالاحتفاظ بمثال الباحث	27
06	الترتيب الدول للوضع الأمني للدول العربية	88
07	مساهمة المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر بين 2008-2010	121
08	تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر.	136
09	الأموال التي صرفت في قطاعات اقتصادية ما بين 2001 - 2004 (برنامج الإنعاش الاقتصادي)	146
10	عدد المشاريع الاستثمارية مبالغها والوظائف التي وفرتها ما بين 2002 - 2012	152
11	عدد المشاريع حسب مصدره ومبالغه ووظائفه في 2012	152
12	أنواع الاستثمارات وعدد مشاريعها ومبالغها ووظائفها سنة 2012.	152
13	المشاريع الاستثمارية حسب القطاع القانوني وعددها والمبالغ المنفقة والوظائف الموفرة، سنة 2012	154
14	عدد المشاريع الاستثمارية والأقاليم الوافدة منها ومبالغها وعدد وظائفها سنة 2012	159
15	مقارنة نمو حجم الصادرات والإنتاج العالمي حسب المجموعات الكبرى للمنتجات (2000-2010)	231
16	وزن المبادلات التجارية (واردات + صادرات) داخل الأقاليم من إجمالي التجارة العالمية	232
17	المتولية الإقليمية التوسع القوي، التوسع المتوسط، عدم التوسع	255
18	البروتوكولات المالية. 1977-1996	262
19	صادرات الجزائر و وارداتها وتطور الميزان التجاري (1970-1989)	280
20	تطور الناتج الوطني ما بين 1970 - 1989	283
21	صادرات الجزائر و وارداتها وتطور الميزان التجاري (1990-2013)	284
22	تطور الناتج الوطني في الجزائر خلال الفترة (1990-2009)	285
23	تطور حصة القطاع النفطي ضمن الناتج المحلي الإجمالي	285
24	رصيد الموازنة العامة خارج قطاع المحروقات من الناتج المحلي	286
25	مكانة الثروة البترولية ضمن الصادرات	286
26	تطور الصادرات الجزائرية وحصة المحروقات منها	287
27	تطور الاحتياطات الرسمية خلال الفترة 2001-2014.	288
28	انعكاسات الأزمة على الناتج المحلي و الاحتياطات الرسمية	289
29	انعكاسات الأزمة على الموازنة العامة للدولة	290

## فهرس الجداول

291	انعكاسات الأزمة البترولية على قطاع التجارة الخارجية	30
291	يوضح نسبة الصرف المتوسطي نسبة للدولار والأورو في الفترة ما بين 2001-2011	31
293	الديون الخارجية بين 2001 - 2011	32
293	حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر ما بين 2005 - 2013	33
298	تطور التجارة الخارجية من خلال مجموعة المستخدمين	34
299	مجموعة المنتجات القيمة بالدولار 2012 - 2013	35
300	التبادلات التجارية حسب المناطق 2012 - 2013	36
301	التبادلات التجارية من خلال طريقة التمويل ما بين 2013 - 2013	37
307	انعكاسات الأزمة على المديونية العامة و البرامج العمومية	38
318	تطور التجارة الخارجية من خلال المناطق الاقتصادية بين 2011 - 2012	39
319	: توزيع الواردات من خلال طرق التمويل بين 2011 - 2012	40
319	توزيع العائدات المحصل عليها من طرف الجمارك 2011 - 2012	41
320	الشركاء الرئيسيين للجزائر في الصادرات	42
321	الشركاء الرئيسيين للجزائر في الواردات	43
329	حوصلة نتائج الميزان التجاري فترة ما بين سنة 2005/2015	44
331	التوزيع حسب مجموعة المنتجات خلال عام 2015	45
332	التوزيع حسب مجموعة المنتجات بين فترتي : 2009-2015	46
332	التوزيع حسب المناطق الاقتصادية بين 2014-2015	47
334	طرق تمويل الواردات	48
373	انعكاسات الأزمة على المديونية العامة و البرامج العمومية	49

# فهرس الأشكال

## فهرس الأشكال

الرقم	الأشكال	الصفحة
01	توزيع البرامج الاستثمارية المحققة طبقا للوضعية القانونية للفترة 2002-2012(بالمبالغ وعدد المناصب)	83
02	الاستهلاك الحكومي والاستهلاك الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2001-2012	138
03	العلاقة بين الانفاق الحكومي وتكوين رأس المال الثابت خلال الفترة 2001-2011	139
04	العلاقة بين الانفاق الحكومي والاستثمار الاجمالي خلال الفترة 2001-2011	139
05	توزيع المشاريع الاستثمارية المصرحة وفقا لقطاعات النشاط سنة 2012	145
06	مبالغ المشاريع الاستثمارية المصرحة وفقا لقطاعات النشاط سنة 2012 بالجزائر	145
07	عدد الوظائف للمشاريع الاستثمارية المصرحة وفقا لقطاعات النشاط سنة 2012	145
08	التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية الوافدة من الدول العربية إلى الجزائر خلال 1993 - 2001	148
09	تطور المشاريع الاستثمارية المصرح بها ما بين 2002 - 2012	151
10	عدد المشاريع حسب مصدره ومبالغه وعدد وظائفه	153
11	توزيع المشاريع الاستثمارية المصرحة وفقا لنوع الاستثمار	153
12	مبالغ المشاريع الاستثمارية المصرحة وفقا لنوع الاستثمار	153
13	عدد الوظائف للمشاريع الاستثمارية المصرحة وفقا لنوع الاستثمار	153
14	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاع القانوني	156
15	مبالغ المشاريع الاستثمارية حسب القطاع القانوني 2012	156
16	عدد الوظائف للمشاريع الاستثمارية حسب القطاع القانوني	159
17	توزيع المشاريع الاستثمارية المصرحة أجنبية حسب الأقاليم	159
18	مبالغ المشاريع الاستثمارية المصرحة أجنبية حسب الأقاليم	160
19	مبالغ المشاريع الاستثمارية المصرحة أجنبية حسب قطاعات النشاط إلى غاية 2012	169
20	عدد الوظائف للمشاريع الاستثمارية المصرحة أجنبية حسب قطاعات النشاط إلى غاية 2012	169
21	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2011	170
22	أهداف برامج إعادة التأهيل	264
23	تمثيل بياني خاص بالصادرات الجزائرية من سنة 1970 إلى غاية 1989	281
24	تمثيل معطيات الجدول للواردات ما بين 1970 و 1989	281
25	تمثيل بياني خاص بالنتائج الوطني ما بين 1970 - 1989	283
26	تطور التجارة الخارجية للفترة 2008 - 2012	289
27	تمثيل بياني لنسبة الصرف المتوسطي للدينار نسبة للأورو	292
28	1- نسبة الصرف المتوسطي للدينار نسبة للدولار والأورو 2- نسبة الصرف المتوسطي للدينار نسبة للدولار والأورو	292 293
29	تطور الديون الخارجية ما بين 2001 - 2011	293
30	تمثيل معطيات الجدول للصادرات خارج المحروقات ما بين 2005 و 2013	294
31	التمثيل البياني لصادرات المحروقات ما بين 2005 و 2013	294

## فهرس الأشكال

295	تمثيل معطيات الجدول للواردات ما بين 2005-2013	32
295	تمثيل معطيات الجدول للميزان التجاري ما بين 2005-2013	33
296	تمثيل معطيات الجدول للصادرات الإجمالية ما بين 2005-2013	33
298	تطور التجارة الخارجية 2005-2013	34
301	توزيع الواردات من خلال طرق التمويل	35
318	تطور التجارة الخارجية من خلال المناطق الاقتصادية ما بين 2011-2012	36
319	توزيع الواردات من خلال طرق التمويل ما بين 2011-2012	37
320	توزيع الإيرادات المحصل عليها من طرف الجمارك ما بين 2011-2012	38
321	الشركاء الرئيسيين للجزائر في التصدير	39
322	الشركاء الرئيسيين للجزائر في الاستيراد	37
330	تطور الفترة التجارة الخارجية 2013-2014	38
330	تطور الفترة التجارة الخارجية 2005-2015	39
331	تطور الفترة التجارة الخارجية 2014-2015	40
333	المناطق العالمية التي لها علاقات تجارية مع الجزائر	41

المخلص



## الملخص

تبحث الجزائر عن مكانة اقتصادية في ظل مايشهده العالم من تطورات إقتصادية دولية متعددة، تحدد مسار تحرير تجارتها الخارجية عبر آليات تتماشى وفقا لمعطياتها ، لتفعيل محاور هذا التحرير، خاصة إذا سلمنا بتأثير ظهور العيود من التكتلات الإقليمية وتفاعلها في شتى بقاع العالم، واستمرار نشاطها لتحقيق درجات عالية من التبادل، وتحقيق ميزات تحافظ على مواقعها الإقتصادية ومزاياها لتنمية تبادلاتها والعمل على تفعيل الاستثمارات والتجارة بينها، خاصة وأن العالم ظل لفترة طويلة، يعتبر أن تحرير التجارة لا يتم إلا بمنظمة تجارية عالمية، كإطار قانوني وحيد لتحرير التجارة العالمية، خاصة بعد الجولات المتتالية ، لإتفاقيات التعريف والتجارة ما بين 1980-1994 المرحلة التي انتعشت فيها التكتلات الاقليمية ، إلى حين الاعلان عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في 01جانفي 1995 رغم الظهور الهائل لتلك التكتلات ، وأدى ذلك إلى تطور الفكر الاقتصادي نحو تحرير التجارة بين إطاري منظمة التجارة العالمية، والترتيبات الإقليمية الجديدة بصورها المختلفة، ومدى توافق أحكام هذه الترتيبات مع الأحكام الأساسية لمنظمة التجارة العالمية، ومن المؤكد أن تحرير التجارة لا يبنى على هذين المعيارين فقط بل يتوقف على دور الدول في تحقيق ذلك عبر برامجها التنموية، وفتحها لمجال الإستثمارات الأجنبية، وكذا إستغلال إمكانياتها وفق إستراتيجيتها الإقتصادية وتبادلاتها التجارية وإحترام إتفاقياتها مع الآخرين، وهذا ما أقدمت عليه الجزائر لأجل تحرير تجارتها الخارجية خاصة بعد سقوط النظام الإشتراكي وتفاعلها مع المستجدات الإقليمية والدولية بعد إرتفاع سعر المحروقات الذي حقق لها مداخيل طائلة دفع بها إلى تبني مشروع ضخم تمثل في برنامج الإنعاش الإقتصادي، وتفعيلها لإتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوربي، إلى جانب إنضمامها لمنظمة التجارة العربية الحرة، وفتحها لمجال الإستثمار الأجنبي بشكل واسع، ومحاولاتها في إعادة بعث الإتحاد المغاربي والإتحاد الإفريقي،

**الكلمات المفتاحية :**

تحرير التجارة ، التكتلات الاقليمية ، المنظمة العالمية للتجارة

## **Abstract :**

The Algerian position in the year of era of current economic and continental events, Including The external liberalization of trade process ;

The first quarter of the 19 th century and the beginning of the 20 th one, had been crowned of radical global transformation ;due to continuing changes in geopolitics in the recents years, this has greatly helped in the emergence of economical globalization, as a result of economical, financial crisis both in America and Europe.

Consequently, these problems mentioned previously have led to political and secretary crisis in the Arab world ; Therefore, many countries were forced to review their economical visions by offering a more active role to trade market. Moreover thse changes were to be supported by privation and investisment .Henceforth, these has been an enormous shift from socialism to liberalism system ; As a result, regional and territorial pacts have come out for the sake of existing benefits, interesrst and finding a position in an era of balanced concurrence ;

Due to continuing industrialization and expanding trade, too many significant changes of the century were directly or indirectly economic and thecnological in nature. So this era was remarkably followed by the creation of general agreements on tariffs and trade organization (GATT), in 1948.

By the late 1980 s there ware calls for a stranger multilateral organization to monitor trade and resolve trade disputes, including new services and trade issues. In actual gacts, the completion of round (1988-1994)of multilateral negotiations led to the foundation of a new trade organization on the so-called the world trade organization (WTO) wich began operations on January 1 st ,1995.

In facing globalization challenges , many countries have been looking for membership in the WTO , according to the new conditions ansd economic means. There again , those countries members of organisations, were to renew their political views either in trade or investments to promote their developpinf economic level in order ti realize economic means and financial balance.

As the WTO in an international organization dealing with global rules of trade between nations. Its main function is to insure that trade flows as smoothly , preadictably, and freealy as possible in legal way, In addition to that, economic negotiations and coordination between nations have been progressing successfully , leading to the emergence of new economic pocts, for the sake of liberalizing the world trade.

Hence founded , Algeria has taken news economics measyres and reforms to liberalize its external trade, based on a macro project level to develpo the economic exchanges, thanks to great oil incomes.

Finally, the Algerian government has settled news measures to active negotiations with European Unions in one hand, and itd adherence to the Arab world trade

organization in the other. For that reason, Algeria has been seeking for a new launch to re-active the Maghreb-Unity and the African one.

**Key words:** Liberalization the commerce ; regional and territorial ; wto

## **Résumer**

Algérie cherche à gagner un titre distinct, la stabilité et le statut économique Dans le cadre de ce que le monde est développements témoins, politiques, socio-économiques, Et d'autres événements dans lesquelles ont déterminé le commerce extérieur des différents pays du monde, le chemin de la libération, Peu importe les mécanismes et les différents modèles adoptés par ce dernier et qui sont en rapport avec les énergies, les ressources et les connaissances de chaque Etat séparément.

Il ne fait aucun doute que beaucoup de blocs régionaux et de leur interaction dans l'émergence de diverses monde est devenu une nécessité pour la poursuite des échanges commerciaux mondiaux et le développement À partir des expériences de gain et les compétences sensorielles, intellectuelles et même diverses humanitaire et renouvelable au fil du temps Et de réaliser ainsi un accroissement des échanges entre les pays, qui gagnent les économies des pays Caractéristiques maintenir sa réputation sur le marché. Et caractéristiques aident à accroître la confiance de gain pour le développement de la future échangées et les travaux d'extension et d'activer plus d'investissements.

Mais ce qui doit être noté est que le monde a longtemps été, il est que la libéralisation du commerce international, ne peut se faire à moins qu'il y est une organisation mondiale du commerce, cadre juridique unifié, Malgré ce que nous assistons à l'émergence d'un immense bloc multi-économiques, Qui a conduit à l'évolution vers la libéralisation du commerce entre le cadre de la pensée économique de l'Organisation mondiale du commerce, les nouveaux accords régionaux et diverses formes, Sur les dispositions de ces arrangements conviennent, avec les dispositions fondamentales de l'OMC, Selon ces circonstances, il est devenu certain que la libéralisation du commerce international ne dépend pas seulement de ces critères, mais il arrête le rôle des États dans la même enquête en fonction de la coordination entre la nature des installations disponibles et les stratégies de développement appliquées dans le domaine de rapides changements mondiaux qui sont régis par la mondialisation, d'une part, et influencé par les principes du gouvernement d'autre part, Ainsi que l'aspiration de l'étendue des zones d'investissement étrangers pour déterminer la nature du partenariat avec le respect de la vérification de comptabilité et d'audit dans les plans d'investissement de l'étude, où vous devez prendre les précautions nécessaires, et les alternatives disponibles et les prévisions futures qui sont en rapport avec tous les avantages et les inconvénients des circonstances et en temps

opportun Afin d'éviter l'apparition de cas de la fréquence ou de l'aventure dans diverses transactions économiques qui déterminent le cours de l'économie internationale ou causer les crises économiques se développent en crises politique et de sécurité.

Ceci est ce qu'elle a fait à l'Algérie pour la libération du commerce extérieur, surtout après la chute du régime socialiste et son interaction avec les développements régionaux et internationaux Surtout après la hausse du prix du carburant, qui lui a valu un énorme revenus, il a poussé à l'adoption d'un vaste projet représente le programme de relance économique, Et activés à des accords de partenariat avec l'Union européenne, ainsi que l'accès à l'Organisation arabe de libre échange, et ouvert à l'investissement étranger est largement, et ses tentatives de relance de l'Union du Maghreb arabe et l'Union africaine.

Basé sur ces conditions et les pratiques suivantes, assurez-vous à l'Algérie réalité de ce qui peut être réalisé en travaillant à réaliser la libéralisation des mécanismes du commerce extérieur algérien Partant de pivoter vers l'intégration en blocs régionaux, et pour activer les accords d'association euro-méditerranéen pour atteindre les objectifs mêmes de la règle, et atteindre les objectifs du programme de redressement économique depuis le début du premier programme, à la fin de 2014.

Et travailler à accélérer le rythme de son interlocuteur, qui vise à parvenir à un développement durable du pays et les principes de rémunération à progresser dans divers domaines dans la règle dans ce vaste programme de développement, qui vise à travers lequel faire de l'Algérie vivent dans un état de stabilité et de sécurité économique Selon l'application de mesures de réformes économiques qui visent essayer de rejoindre l'Organisation mondiale du commerce, et de travailler à réaliser la localisation des investissements après l'ouverture des investissements étrangers largement, dans l'attente de ce qui va sortir de ces programmes de circonstances à partir des résultats, espère être au bénéfice de l'économie locale et le global.

**Key words:** Liberalisation de commerce ; regional et international ; OMC

# مقدمة عامة

## مقدمة عامة

يرى كثير من الاقتصاديين أن التجارة الخارجية هي المحرك الأساسي للنمو، وهي أساس تطور الأمم بالنظر الى مشاركتهم في التبادلات بين المناطق، ومنها الى تقارب الشعوب والأمم، ولهذا لا بد من التركيز والاهتمام على تشجيع تصدير المنتج المحلي إلى الأسواق الخارجية، ذلك لأن أحسن وسيلة لتحقيق زيادة الثروة المحلية هو تصدير فائض الإنتاج، ومن ذلك أسس بعض الاقتصاديين أفكارهم على أن مصدر الثروة هو التجارة الخارجية، والتي ازدهرت نتيجة لحركة الكشوف الجغرافية و أدت إلى خلق أسواق جديدة لتصريف المنتجات، وتطورت حتى أصبحت عاملاً رئيسياً في الإستراتيجية السياسية والاقتصادية لكافة بلدان العالم، حيث أنها تشارك في التبادل الدولي من خلال التوزيع الطبيعي للموارد و الثروات، بسبب اختلاف المناخ، وطبيعة التربة، وما إلى ذلك من عوامل، مما جعل كل دولة تتميز بموارد و ثروات لا تتوفر في البلدان الأخرى، وهو ما يفسر حاجة كل دولة إلى سواها، الأمر الذي حتمّ التبادل بينهم .

وقد تأكد ذلك بما شهدته المستجدات الإقليمية والدولية في السنوات الأخيرة إلى تغيرات متتالية أبرزت عولمة الاقتصاد وشموليته، في ظل أزمات إقتصادية ونقدية من أمريكا الى أوروبا، إلى أزمات سياسية وأمنية بالمنطقة العربية، وهذا ما أدى بالعديد من الدول إلى إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية بمنح السوق دوراً أكبر، والتوجه نحو الخصخصة، كما فتحت مجالات الاستثمارات على مصارعها، حيث شهدت الفترة الأولى تحول الاقتصاديات الاشتراكية إلى الاقتصاد الحر، كما تميزت بميل الدول إلى تشكيل أقطاب وتكتلات إقتصادية إقليمية و جهوية كبرى، بغرض استفادتها من المزايا المطروحة، ومنافسة متوازنة، وبالتالي إيجاد مكانة لها على الساحة الدولية، ولعل من أهم الأحداث الاقتصادية في نهاية القرن الماضي التطورات التي عرفتها الإتفاقيات العامة للتعريف والتجارة التي تأسست في أعقاب الحرب العالمية الثانية قصد تنظيم التجارة والتبادلات الدولية، بناء على النظريات والقيم التجارية وسميت بمنظمة GATT، فبعدما كانت تهتم بتجارة السلع فقط أدرجت في جولة مفاوضاتها في الاورغواي سنة 1986 ملفات جديدة كملف الخدمات وملف الملكية الفكرية، وتوجت الجولة بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC).

ومن ذلك الحين تغيرت سياسات كثير من الدول لاسيما الباحثة عن مكان لها ضمن التبادلات العالمية بحتمية الانضمام إلى هذه المنظمة لأجل الاندماج في الاقتصاد العالمي والتصدي لتحديات العولمة، فأحدثت تغييرات على اقتصادها وتجارها مع ما تقتضيه العولمة وشروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما سعت نفس الدول في نفس الوقت إلى تنسيق سياساتها التجارية والاقتصادية بإقامة التجمعات والتكتلات الاقتصادية الجهوية، لمواجهة المستجدات الدولية في إطار هذه التكتلات، ومن خلال الإعتماد على سياسات تحقق قفزة نوعية

## مقدمة عامة

للإقتصاد وتكون جاذبة للإستثمارات الكبرى بوجهة توطين الإستثمارات بإستغلال الظروف الملائمة، بتنمية القطاعات الحساسة عن طريق برامج تنموية رشيدة لتحقيق غايات اقتصادية وتوازنات مالية، حتى ترفع من مستوى نموها الإقتصادي ومنه موقعها التفاوضي لتحقيق رفاهيتها الاقتصادية ضمن تبادلاتها الدولية، وتنشيط مجال تحرير التجارة الخارجية التي تحقق موقعا تنافسيا في السوق الدولية، ذلك لما للتجارة الخارجية من أهمية بالغة وأنها تمكن الدولة من الاستفادة بمزايا الدول الأخرى، فلو ان كل دولة اغلقت حدودها واعتمدت على ماتجود به أراضيها لما حققت اشباع لحاجياتها في كل المجالات لانها لاتستطيع انتاج كل ماتحتاج اليه ولو ان الانسان في عصرنا الحديث حاول تجاوز كل العقبات فتراه يستعين بالمطاط الصناعي على المطاط الطبيعي مثلا ولا تقتصر التجارة الدولية على هذا فحسب بل نجد ان دولة ما كانجلترا على سبيل المثال تستورد السلع الدقيقة من سويسرا بالرغم من انها قادرة على انتاجها محليا لان تكلفتها عند صناعتها اكبر مقارنة باستيرادها<sup>1</sup>.

لقد شهد العالم تطورات إقتصادية دولية متعددة، تحدد مسار تحرير التجارة الخارجية للدول عبر آليات تتماشى وفقا لمعطيات هاته الدولة، لتفعيل محاور هذا التحرير، خاصة إذا سلمنا بتأثير ظهور العديد من التكتلات الإقليمية وتفاعلها في شتى بقاع العالم، واستمرار نشاطها لتحقيق درجات عالية من التبادل، وتحقيق ميزات تحافظ على مواقعها الإقتصادية ومزاياها لتنمية تبادلاتها والعمل على تفعيل الاستثمارات والتجارة بينها، خاصة وأن العالم ظل لفترة طويلة، يعتبر أن تحرير التجارة لا يتم إلا بمنظمة تجارية عالمية، كإطار قانوني وحيد لتحرير التجارة العالمية، رغم الظهور الهائل لتكتلات اقتصادية متعددة، وأدى ذلك إلى تطور الفكر الاقتصادي نحو تحرير التجارة بين إطاري منظمة التجارة العالمية، والترتيبات الإقليمية الجديدة بصورها المختلفة، ومدى توافق أحكام هذه الترتيبات مع الأحكام الأساسية لمنظمة التجارة العالمية، ومن المؤكد أن تحرير التجارة لا يبنى على هذين المعيارين فقط بل يتوقف على دور الدول في تحقيق ذلك عبر برامجها التنموية، وفتحها لمجال الإستثمارات الأجنبية، وكذا إستغلال إمكاناتها وفق إستراتيجيتها الإقتصادية وتبادلاتها التجارية وإحترام إتفاقياتها مع الآخرين، وهذا ما أقدمت عليه الجزائر لأجل تحرير تجارتها الخارجية خاصة بعد سقوط النظام الإشتراكي وتفاعلها مع المستجدات الإقليمية والدولية بعد إرتفاع سعر المحروقات الذي حقق لها مداخيل طائلة دفع بها إلى تبني مشروع ضخم تمثل في برنامج الإنعاش الإقتصادي، وتفعيلها لإتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، إلى جانب إنضمامها لمنظمة التجارة العربية الحرة، وفتحها لمجال الإستثمار الأجنبي بشكل واسع، ومحاولاتها في إعادة بعث الإتحاد المغربي والإتحاد الإفريقي،

<sup>1</sup> - رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية. دار المسيرة الطبعة الأولى 2000 ص12

## مقدمة عامة

وإنطلاقاً من هذا تأكد للجزائر حقيقة ما يمكن التوصل إليه من خلال العمل على تحقيق آليات لتحرير التجارة الخارجية الجزائرية إنطلاقاً من التمحور نحو الاندماج في التكتلات الإقليمية، وتفعيل اتفاقيات الشراكة الأوروبية متوسطة إلى غاية تحقيق الأهداف المسطرة فيها، وتحقيق غايات برنامج الإنعاش الاقتصادي بداية من البرنامج الأول، إلى غاية نهايته في 2014، والعمل على تسريع وتيرة محاوره التي تدفع إلى الرقي بشتى المجالات المسطرة في تميمتها عبر هذا البرنامج الضخم، وكذا محاولات الإصلاح الاقتصادي التي تهدف إلى محاولة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، والعمل على تحقيق توطين الإستثمارات بعد فتح مجال الإستثمارات الأجنبية بصورة واسعة، هذا ماتسعى إليه الجزائر بالنظر إلى مايمكن أن تفرزه هاته البرامج من نتائج، بعيداً عن الاعتماد على مداخل المحروقات ورهن الاقتصاد بها، ذلك لأن انتكاسات أسعارها في السوق الدولية أثراً سلباً على تطوره، بل كان تأثير تراجع أسعار النفط بعد السداسي الثاني من 2014 صدمة عنيفة على الاقتصاد الجزائري، إضافة لما يحيط بها في حدودها من اضطرابات أمنية وسياسية، كلها عوامل لها انعكاسات سلبية إذا لم تحسن التصرف وفق متطلبات المرحلة، في ظل التحولات الإقليمية، وتأثرها بالدولية.

### 1- الإشكالية

إن المقولة الرئيسية التي تسعى الدراسة إلى إختبارها، تنطلق من فكرة وجود متغيرات دولية وإقليمية، خلقت رغبة جامحة في تحرير التجارة الخارجية لدى الدول غنية كانت أو فقيرة وفقاً لمتطلبات العولمة، ورغبة منها في إكتساب مزايا إقتصادية وتجارية، وأن الإقتصاد الجزائري ليس بمنأى عن هذه التحولات، وهو يهدف إلى تحرير تجارته الخارجية من خلال إصلاحات إقتصادية مسّت كل الجوانب، على غرار جانبه التجاري، لذلك فهو يسعى لتحرير تجارته الخارجية، من خلال آليات تنطلق من التأثر بالمستوى الإقليمي (شراكات، وإندماجات...) لتنتقل إلى المستوى التعددي العالمي (السعي للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة)، هذه الآليات تطرح مجموعة من الأسئلة البحثية التي يمكن بلورتها في إشكالية البحث من خلال السؤال الذي يطرح نفسه وهو :

**ماهي الآليات التي تعتمدها السياسة الإقتصادية الجزائرية لتحرير تجارتها الخارجية؟  
وما مدى نجاحها؟ وبأي مقومات تنافسية؟**

قصد الإحاطة بمتغيرات هذه الإشكالية، ومحاولة الإجابة على تساؤلاتها، والإلمام بكل عناصرها، يمكن طرح بعض الأسئلة الفرعية المساعدة في الإجابة .

**ماهي نظرة علماء الاقتصاد في التجارة الخارجية وتأثيرها على السياسة التجارية؟**



## مقدمة عامة

- هل سيمكن الاستثمار و استقطابه إلى إندماج حقيقي للاقتصاد الجزائري ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية والإقليمية كآلية لتحرير تجارتها الخارجية؟
- هل يعتبر التعاون التجاري وتنويع الشراكات وتفعيلها بدور المؤسسات الدولية ، والشركات العالمية ، والتكتل الاقليمي في ظل مظاهر العولمة والتوجه نحو المنظمة العالمية آليات لتحرير التجارة الدولية؟
- هل ستمكن هذه الآليات إكتساب وتحقيق القيمة المضافة للاقتصاد الجزائري الذي يتميز بضعف جهازه الإنتاجي ؟

### 2/- فرضيات البحث:

إنطلاقا من هذه التساؤلات أصيغ فرضيات بحثي والتي تعتبر أكثر الإجابات احتمالا كما يلي :

- ❖ النظريات التجارية تطور رؤية الاقتصاديين في تنويع توجهاتهم ، لتحديد السياسات التجارية
- ❖ البرامج التنموية تساعد على استقطاب المستثمرين الأجانب، ومنه تحويل منتجاتهم سلعاً محلية مشاركة في الإنتاج العالمي.
- ❖ التكتل الإقليمي والمنظمة العالمية للتجارة مساعدين على تنمية الشركات العالمية والمؤسسات الدولية لتفعيل الشراكات وإطارين متكاملين نحو تحرير التجارة العالمية.
- ❖ تسريع الإصلاحات في تحرير التجارة الخارجية، وتكييفها للاندماج الإقليمي في ظل اضطرابات المنطقة العربية وحدودها الجغرافية، لتحرير تجارتها الخارجية.

### 3/- أسباب اختيار البحث:

ان طموح بعض الدول للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بسبب البحث عن السبل الميسرة للنهوض باقتصادياتها من خلال تحرير التجارة الخارجية، ولهذا توجد عدة أسباب دفعتني لاختيار الغوص في مجريات هذا البحث وموضوعه الهادف:

- تأكيد ضرورة تكثيف الحوافز لدفع المستثمرين الأجانب بالخضوع لشروطها مثل مافعلته الجزائر من خلال برنامجها الإنعاش الإقتصادي، وتنشيط شراكاتها مع الإتحاد الأوروبي، وتسهيل تدفقات رؤوس الأموال عبر التكتل الإقليمي النشط، ، لكن بإرادة فعالة .
- مطالعاتي المتعددة في هذا المجال بجامعةي بشار و تيارت ،
- تأثري بمكانة الجزائر الحالية في الإقتصاد الدولي وهي تبحث عن الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة،

- تفاعل المنطقة العربية بضعف الاستقرار السياسي، والغياب الأمني، ومنها من كان

## مقدمة عامة

سباقا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ،

- إعتداد الجزائر على تصدير المحروقات كمدخول أساسي، يضعف مكانتها التفاوضية لذلك يفرض عليها تنشيط اقتصادها ضمن التكتل الاقليمي، كل هذا كان سببا في معالجة هذا البحث والخوض في غماره.

### 4-أهمية الدراسة:

لاطلاع القارئ على ما يكتسبه موضوع الدراسة من أهمية نوضح أنه من خلال تزايد الحاجة إلى التمتع في العالم الذي تحول إلى قرية صغيرة بفعل التبادلات الدولية في إطار العولمة، يستدعي المزيد من التعاون والتكامل الدولي لتعظيم مكاسب تحرير التجارة، ومنه حتمية التكتلات الإقليمية ودورها في دفع عجلة النمو الاقتصادي بالدول المتكتلة، من خلال الاستفادة بالمزايا النسبية لكل منها بالإضافة إلى دور العولمة في تسريع حركة الدول نحو إقامة هذه التكتلات والنظر في مستقبلها وتطورها في إطار حتمية الإلتزام للمنظمة العالمية للتجارة، وما أفرزته الإستثمارات الأجنبية من خلال دور الشركات المتعددة الجنسيات وتأثير البرامج التنموية المحلية على البلدان التي ترقى إلى تحرير تجارتها الخارجية ، وبالنظر إلى أهمية قطاع التجارة في الاقتصاد الجزائري، ومحاولات انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة والاندماج في تكتل إقليمي لتحقيق مكانة للاقتصاد الوطني ، ذلك لما تكتسبه التجارة الخارجية من أهمية قصوى باعتبارها أساس التبادلات الدولية ، ومركز الاتفاقيات ، ومحرك الشركات الكبرى، وداعمة المؤسسات الدولية المالية ، وأساس التوسعات التي أنتجت الاستعمار ، والحروب ، وحاتت العالم إلى سوق كبير .

### 5-أهداف الموضوع :

تحديد الأهداف المرجوة من هذه الدراسة تتلخص في تسليط الضوء على الآليات التي تساعد على تحرير التجارة الدولية والتي تتمحور في التكتلات الإقليمية في العالم وأهميتها، وطبيعة العلاقة بينها وبين المنظمة العالمية للتجارة كإطار متعدد الأطراف لتحرير التجارة العالمية، والوقوف على مختلف أبعادها، ونتائجها التي تسفر عنه هذه العلاقة من مكاسب أو تحديات ينبغي التعامل معها ، والتي تستدعي تبني برامج تنموية كبرى لإستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق ميزة سوقية للدولة المحلية ، وتأتي محاولتي في معالجة هذا الموضوع بغرض المساهمة قدر الإمكان بنوع خاص في تزويد المكتبة الجامعية بدراسة توضيحية لكثير من الالتباس والغموض حول مستجدات هذا الموضوع، وتشجيعا للطلبة والباحثين كل حسب مستواه بالخوض في حيثياته بجوانب مختلفة للإجابة عن تساؤلات متعددة أكثر عمقا وإفادة خاصة أن الجزائر موضوع الدراسة،

## مقدمة عامة

### ولهذا يمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية:

- عرض وتوضيح حقيقة النظام التجاري العالمي، وأسسه التنظيمية والفكرية
- دور الاستثمارات واستقطابها بالبرامج الضخمة آلية مساعدة في تحرير التجارة
- التكتلات الإقليمية والمنظمة العالمية للتجارة إطارين متكاملين لتحرير التجارة الخارجية ،
- توضيح دور السياسة التجارية الجزائرية ومدى تفعيل برامجها التنموية وتأهيل مؤسساتها لأجل تحقيق مقومات الاندماج في تحرير التجارة الخارجية ضمن المستجدات العالمية والتحولات الإقليمية.

### 6/- حدود البحث:

موضوع تحرير التجارة الخارجية موضوع شاسع نظرا لإختلاف وجهات النظر ودور كل دولة في تعديل سياستها التجارية نحو إبرازه، لهذا كانت هاته الدراسة تعالج الآليات الحقيقية لتحرير التجارة الخارجية من التكتلات الإقليمية، والشراكة مع الاتحاد الأوربي، وتشجيع الإستثمارات الأجنبية والمحلية واستقطابها في ظل تطور التجارة الالكترونية ودور الشركات متعددة الجنسيات ، إلى جانب الخصوصية الجزائرية في العمل على تحقيق أهداف برنامج الإنعاش الإقتصادي، ومن ذلك أسقطت توافر هذه الآليات لتحرير التجارة الخارجية الجزائرية كإطار مكاني ودراسة تطبيقية واقعية، كما حددت الاطار الزمني بمراحل تطور التجارة الخارجية الجزائرية من الاحتكار وتسيير الدولة من سنة 1970 إلى 1989، إلى تحريرها التدريجي بداية من 1990، إلى يومنا الحالي و الاحصائيات التي توافرت إلى غاية 2013 و2014.

### 7/- أدوات البحث والمسح المستندي :

قمت بإجراء المسح المكتبي، حيث تطرقت إلى غالبية الكتب التي تطرقت إلى الجوانب الخاصة ببحتي، من عدة مكاتب أهمها المكتبة الإقتصادية بمكتبة الجامعة الأردنية بعمان، ومكاتب بعض الجامعات من الجزائر، منها مكاتب، جامعة وهران، سيدي بلعباس، بشار، جامعة الجزائر 03 بدالي ابراهيم، كما قمت بالإتصال بالديوان الوطني للإحصائيات، والمديرية العامة للجمارك، أما وزارة الإستشرف إطلعت على موقعها الرسمي، حيث لم تدم طويلا كوزارة، ومن خلال ذلك أجريت عدة مقابلات مع أساتذة ومختصين بالجامعة الأردنية عمان رئيس مرصد الدراسات الإقتصادية بمركز الدراسات الإستراتيجية، في مقابلة أثريت بمحاورها بحثي، واتصلت بإطار بهذا المرصد بنفس الجامعة، حيث اطلعت على بعض المقالات، واخذت

## مقدمة عامة

مجلات المرصد التي تحتوي على معلومات تخص بحثي، وهذا أثناء إجرائي لتربص قصير بالمملكة الأردنية سنة 2012، كما استخدمت الأدوات المستعملة في أي تحليل اقتصادي كأفكار المدارس الاقتصادية المختلفة، المنحنيات البيانية، الجداول، القوانين، الاتفاقات...الخ.

### 8- صعوبات البحث:

اعترضتني صعوبات عدة في دراستي لهذا الموضوع أذكر منها:

- تضارب المعلومات بين المديرية العامة للجمارك والديوان الوطني للإحصائيات ووزارة الإستشراق، إلى جانب ندرة المصادر فيما يخص مسيرة الجزائر إتجاه الاتحاد الأوربي ومعوقات إنضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، وحقيقة نتائج تجارة المنطقة العربية، وغياب جهة بإمكانها إعطائي إجابات وافية وحقيقية عن تساؤلات قمت بتحضيرها حسب نموذج راقي في دراسة تطبيقية بالمملكة الأردنية، حسب بعض النماذج بمركز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية، هاته التساؤلات كنت أطرحها كون المفاوضات مع المنظمة العالمية وصلت إلى طريق متقدم لكنه مسدود بعد الجولة الحادية عشر في أبريل 2013، كما أنها لم تتقدم كثيرا في الجولة الأخيرة في أبريل 2014، رغم التصريحات التي تدلي بأن الجزائر على مشارف الانضمام .

- غياب تفاصيل وإحصائيات دقيقة بعد الدخول حيز التنفيذ لإتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي، ونتائجها المستهدفة، رغم تأكيدات الخبراء بأنها تجربة فاشلة .  
- إنعدام الرؤية الحقيقية لأسباب تعطل مشاريع تموية التي تساعد على دفع حركة تحرير التجارة الخارجية.

يبتعد غالبية المسيرين والمسؤولين عن الواقع الإقتصادي، وإهمال الجانب العملي الخاص بدور برنامج الإنعاش الإقتصادي في تحرير التجارة الخارجية، وعدم الوعي بدور الإستثمارات الأجنبية ومايعاب على ذلك قلة مراكز البحوث العلمية بالجامعات التي تعمل على تفعيل الجوانب النظرية بالواقع التطبيقي في مجال التجارة الخارجية، وارتكاز غالبيتها على الدراسات الكلاسيكية النظرية.

قلة المراجع التي تسقط الجانب النظري على التطبيقي في نتائج تحرير التجارة الخارجية بالجزائر .

### 9- الدراسات السابقة للموضوع:

تم تناول هذا الموضوع في العديد من الرسائل والأطروحات ولكن ليس بالشكل المتناول في هذا البحث، حيث أن هناك دراسات عالجت المنظمة العالمية للتجارة وعلاقتها

## مقدمة عامة

بالتجارة الخارجية، وأخرى تناولت التكتلات الإقليمية وتحرير التجارة الخارجية، وأخرى عالجت الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية وغيرها، معتمدين في ذلك على شتى المعلومات المتعلقة بالموضوع، لكن دراستي حاولت فيها جمع المعلومات الأكثر دقة والمتعلقة بالمستقبل القريب في ظل المستجدات الحالية، كما أبرز أهمية التكتلات بالمنطقة العربية وتفعيل إتحاداتها نحو توحيد العملة تقاديا للصراعات السياسية الاقتصادية التي تؤثر حتما على مستقبلها في ظل تنامي ظاهرة التكتلات بشتى مناطق العالم وسرعة الدول في الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بموازن قوة تكتلاتها ومدى تأثيراتها في التبادلات الدولية وشفافية المعاملات التي سيسبب غموضها اضطرابات داخلية لهاته الدول قد تعصف حتى بوحدتها الجغرافية لتتقسم إلى دويلات على أسس عرقية أو دينية أو جغرافية أو بسبب تسلط جزء على خيرات بلد وترك الغالبية في الجوع، وتخويفهم من التكتلات الإقليمية مع الجيران بسبب الصراعات السياسية التي زرعا الاستعمار ويؤججها جيله الجديد في كل حين للحفاظ على أسواقه، ومن بين الدراسات السابقة:

أ/ - (باغواتي جاغديش، 2013): وهي دراسة قدمت ك مقال في مجلة التمويل والتنمية، التي تصدر عن صندوق النقد الدولي، عدد ديسمبر (واشنطن)، حول التجارة الذكية وتدفق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع عبر الحدود، حيث أشار الباحث فيها الى أهم تحديات هذه التجارة الحديثة حيث أن الأفكار والمعلومات والمعارف أضحت أصولا قابلة للتداول بصورة متزايدة وهي الآن حسب تعبير الباحث في قلب الاقتصاد العالمي للقرن الواحد والعشرين، كما بين الباحث الدور الذي تضطلع به حقوق الملكية الفكرية في التجارة الدولية والاقتصاد العالمي وكيف أصبحت تستخدم كوسيلة حمائية ووصل الى نتيجة مفادها أن حقوق الملكية الفكرية تسهم بدور إيجابي في نشر المعرفة، نظرا لأن المعلومات المتاحة في مطالبات براءات الاختراع تتاح بالضرورة للمخترعين المحتملين الآخرين في البلد ولا يتم إبقاؤها في الخفاء بصورة إستراتيجية من جانب المبتكر. كما يمكن أن يؤدي توفير حماية قانونية شفافة لحقوق الملكية إلى حفز نقل التكنولوجيا إلى البلدان منخفضة الدخل من خلال التجارة في السلع والخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر وتراخيص التكنولوجيا.

ب- (علي مهدي عباس، 2013): وهي دراسة قدمت ك مقال كذلك لمجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 96، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية (العراق)، بعنوان " الانضمام لمنظمة التجارة العالمية دراسة الفرص والتحديات التي تواجه العراق في ضوء تجربته انضمام الأردن"، حيث سلط الباحث فيها الضوء على محاوله العراق الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، وتحديد الجوانب الايجابية والسلبية عن هذه المحاولة، ومن اجل اغناء البحث فقد تم الاستعانة بتجربة المملكة الأردنية والتي تم قبول عضويتها

## مقدمة عامة

سنة 2000 حيث تم دراسة عدد من المؤشرات الاقتصادية فيها كالناتج المحلي الإجمالي، التضخم والبطالة، التجارة الخارجية، القطاع الزراعي، الاستثمار الأجنبي، قبل وبعد تاريخ الانضمام، وتوصلت الدراسة الى أن مسألة انضمام العراق أو أي دولة نفطية أخرى كالجزائر مثلا الى منظمة التجارة العالمية هو أمر حتمي ولكن إجراءات إتمام هذا الانضمام تتطلب العمل بصورة جديّة من الجهات الحكومية والجهات التشريعية من أجل تهيئه البيئة المناسبة وتقليل الأضرار التي يمكن أن تصيب بعض القطاعات الاقتصادية أو بعض الأنشطة ومحاولة الاستفادة من المزايا التي يمكن الحصول عليها من المنظمة العالمية للتجارة.

ج- (آيات الله مولحسان 2011): قدمت هذه الدراسة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الحاج لخضر بباتنة (الجزائر)، تحت عنوان "المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر- مصر)"، وتعتبر من الدراسات الرائدة في مجال العلاقات التجارية الدولية إذ حاول الباحث فيها تبيان موقع الجزائر ومصر في النظام الاقتصادي الدولي خصوصا بعد إعلان منظمة التجارة العالمية كمؤسسة متخصصة في الإشراف على التجارة الخارجية، وقد أشار الباحث الى مختلف التحديات التي تواجه البلدين مع البحث عن الكيفية التي تجعل منهما يجنيان فوائد أكبر من خلال تعظيم المكاسب وتجنب السلبيات المحتملة.

د- Étude de (Dorra Fayeche et autres, 2010) LES NOUVELLES METHODES ET FORMES DE PROTECTIONNISME, Etude réalisée par L'ESSEC, Base de Connaissance AEGE, 17 Mai 2010.

وتعتبر من الدراسات الرائدة التي عرض فيها الباحثون بعض استخدامات الأساليب الحمائية الخفية التي تم الاستناد عليها في البحث، وقد تضمنت بعض الأمثلة الحديثة في تطبيقات هذه الحماية خاصة في ظل الأزمة المالية 2008.

هـ - دراسة ( مراد زايد 2006 ): قدمت لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر (يوسف بن خدة)، تحت عنوان "دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق (حالة الجزائر)"، وأشارت الى أهم التحديات التي تواجه قطاع الجمارك الجزائرية من خلال تحليل تأثير التحولات العالمية عليها مع ذكر سبل تطوير هذا القطاع بالإضافة الى مؤسسات الاقتصاد الوطني لمجابهة هذه التحديات، لكن الدراسة اقتصرت على إصلاح الوسائل التقليدية المستخدمة غالبا في هذا القطاع دون ذكر تلك الوسائل الحديثة العصرية.

## مقدمة عامة

و- **حشماوي محمد** أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سنة 2006 ، حيث أشار إلى تطور مراحل النظام الاقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مع التركيز على العوامل الدافعة لتغييره في كل مرحلة و تأثيراتها على التجارة الدولية، ثم تحليل انتقال النظام الاقتصادي من مرحلة الدولية إلى مرحلة العولمة مبرزين أهم ملامح وسمات هذه المرحلة وتأثيراتها على توجهات التجارة العالمية ثم تطرق الى ظاهرة العولمة الاقتصادية وأهم الآليات والأدوات التي اعتمدها لإدارة الاقتصاد العالمي، كما بين مضمون النظام التجاري الجديد وتطوره من الجات 1947 إلى منظمة التجارة العالمية 1994 مركزا على تحليل نتائج جولة الأوروغواي وانعكاساتها على اتجاهات التجارة العالمية، بعدها قام باستعراض وتحليل أعمال ونتائج المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية وتناول الاتجاهات الجديدة للتجارة والاستثمارات العالمية في ظل النظام التجاري الجديد وانعكاساتها على الدول النامية، وقد خلص إلى نتيجة مفادها أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد لا زال يحتاج إلى إصلاح في آلياته و طريقة عمل مؤسساته، و إعادة النظر في قواعده سواء في مجال التجارة أو الاستثمار أو غيرها حتى يحظى برضا دول و شعوب العالم النامي و المتقدم على السواء، وأشار إلى أن هذا النظام أثار جدلا كبيرا حول مستقبله بعد فشل مؤتمر سياتل وما رافقه من رفض للعولمة وآلياتها، وأن التوجهات المستقبلية لهذا النظام ستكون شاقة وطويلة والدول النامية أمامها معركة طويلة تحتاج فيها على المزيد من التنسيق والتقارب فيما بينها لتدخل المفاوضات القادمة وهي أكثر تناسق و اتحاد لتعظيم المصالح واستغلال التناقضات في مواقف الدول المتقدمة لتعزيز مكاسبها.

ص/ **الطالبة شامي رشيدة** أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر -جامعة الجزائر- السنة الجامعية 2006/2007 ، حيث تطرقت الباحثة إلى المنظمة العالمية للتجارة من مختلف الجوانب، وتناولتها من زاوية دراسة متطلبات الساحة الدولية، والمستجدات الاقتصادية المتسارعة، وما تم إنجازه من إصلاحات على مختلف القطاعات في الجزائر، وقد ركزت على القطاع المالي والنقدي و قطاع التجارة الخارجية و قطاع الفلاحة وتناولت بالتحليل أهم الإصلاحات المنجزة في العقدين الأخيرين من القرن الماضي أي منذ الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 وأبرزت تأثيرات ذلك في هذه القطاعات الإستراتيجية لأهميتها القصوى على الاقتصاد الجزائري، و استعرضت الجهود الإصلاحية في قطاع الخدمات في كل من مجال الاتصالات الذي يعرف نقلة نوعية منذ العشرية الأخيرة من القرن الماضي و قطاع الصحة والنقل والبناء نظرا لترابطها مع بعضها بعضا، إذ لا يمكن استحداث تنمية مستدامة وفق

## مقدمة عامة

متطلبات الساعة بإهمال قطاع ما مهما كان ثانويا، حسب هاته الباحثة، حيث خلصت الى أن الاقتصاد الجزائري لازال يحتاج الى كثير من الوقت لبناء القاعدة الأساسية في خلق تنافسية ضمن المحيط الخارجي المليئ بالمنافسة في الاسواق الدولية .

ع / عبد الرشيد بن ديب تنظيم وتطور التجارة الخارجية، حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، في العلوم الاقتصادية ، السنة الجامعية 2002 – 2003، جامعة الجزائر

حيث تطرق إلى مختلف النظريات المفسرة للتجارة الخارجية، معرجا على مدى صحة هذه النظريات، والاختبارات التي تعرضت لها، والإصلاحات التي شملتها، كما اعتبر أن التجارة الخارجية محركا للنمو، مركزا على مرحلة السبعينات والاتجاهات الفكرية، رأسمالية، اشتراكية ولدول العالم الثالث، وما موقف كل منها ، من خلال تنظيم التجارة الخارجية بمجموعة من أدوات السياسة التجارية، تستخدمها الدولة في علاقاتها التجارية الدولية، ولذلك وضع وضعية الجزائر في مرحلة ما قبل الاستقلال، وأوضاعها الاقتصادية والتجارة الخارجية التي كانت سائدة ثم تطرق إلى بتنظيم تجارتها الخارجية بداية من الاستقلال إلى غاية 2004 ، مذكرا بالمراحل الأساسية من ، مرحلة الرقابة الإدارية ( 1962 – 1970) تحضيرا لممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية ، ثم مرحلة التطبيق التدريجي لتنظيم احتكار الدولة للمبادلات الخارجية (1971 – 1979) وهي إحكام الدولة سيطرتها على العديد من النشاطات الاقتصادية الهامة، أي تنظيم الاحتكار.

إلى مرحلة التطبيق الإلزامي لتنظيم احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1980 – 1989) بمجموعة من الأهداف الاقتصادية قصد التحكم بشكل أفضل في تخطيط الواردات وحماية الإنتاج الوطني، ثم عرّج على الاضطرابات التي عرفها الاقتصاد العالمي بسبب الانخفاض في أسعار النفط، بالإضافة إلى تدهور في قيمة الدينار، واستقرار أسعار المواد الأولية، وآثار هذه الاضطرابات على مختلف المجموعات الاقتصادية، والنتائج المترتبة عن تلك الآثار، إلى دور المناطق الاقتصادية الكبرى في العالم، والجهات الفاعلة في التجارة العالمية، إلى أن عالج واقع تحرير التجارة الخارجية بعد 1990، وآثارها على النمو الاقتصادي، بعد تفكيك احتكار الاستيراد وتحسين العرض من السلع وزيادة المنافسة، والإصلاحات الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية، تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي تهيئة للانفتاح على العالم الخارجي، وما ترتب عنها من نتائج.

ثم تطرق إلى آفاق التجارة الخارجية الجزائرية، في إطار محيط جغرافي متعاون في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، في ظل احترام المصالح المتبادلة من خلال عقد الشراكة الأوروبية الجزائرية. وهو ما يسهل للجزائر عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

غ - Romain Waczing Romain, Kanen Horn Welch) Trade Liberalization and Growth : New Evidence (Novembre 2003)



## مقدمة عامة

والذي قام بتحليل الاقتصاد الخارجي و الإصلاحات السياسة التجارية وهذا بدراسة مجموعة من الدول النامية، ومن النتائج التي تحصل عليها وجود اثر سلبي أو معدوم للسياسة التجارية على النمو الاقتصادي وهذا مباشرة بعد تحرير التجارة الخارجية وهذا على جزء من الدول التي درسها؛ حيث أن غالبية الدول النامية رأى أنها ستزداد فقرا وتأزما من حيث التحرير الكلي لتجارتها الخارجية .

ف/- صالح صالحي، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية - نموذج التنمية- جامعة الجزائر 1999، حيث تطرق الى أن التنمية حسب النماذج التي وضحا تدفع إلى الإنفتاح التجاري وفق متطلباتها التي تسعى لها كل دولة، وخلص إلى أن تحقيق تحرير التجارة الخارجية بتطور التنمية تمنح مزايا إقتصادية كبيرة، ومنها المشاركة في الأسواق الدولية، حيث تحقق تبادلاتها جزءا من إحتياطها من العملة الصعبة وبذلك أن تحرير التجارة يتوافق بضرورة الرفع من مستوى التنمية .

### 10- الأسلوب المتبع في البحث:

اقتضت طبيعة البحث، الإعتماد على عدة أساليب، الوصفي، التحليلي و التاريخي، حيث اتبعت منهجا وصفيا عند استعراضي للأساس النظري والخلفيات المذهبية لكل من نظريات التجارة الخارجية، والسياسة التجارية الجزائرية، كما استخدمت المنهج التحليلي في الفصول والمباحث التي تناولت آليات تحرير التجارة الخارجية، وتحليل وتقييم السياسة التجارية الجزائرية والاتفاقات المبرمة مع الدول العربية والاتحاد الأوروبي في إطار التبادلات التجارية، واعتمدت المنهج التاريخي في الفصول والمباحث التي تناولت عرض التطورات التي مر بها النظام التجاري الدولي من الإقليمية إلى التعددية وتأثر التجارة الجزائرية عبر تطور مراحلها للوصول إلى آفاق إنضمامها للمنظمة العالمية للتجارة .

### 11- المنهج المستخدم في البحث :

بناء على التساؤلات والفرضيات المقدمة سابقا، إستدعت الدراسة ضرورة إتباع المنهج الإستنباطي، والمنهج الإستقرائي :

المنهجية الإستنباطية :

تحليل الوثائق: من كتب، اتفاقيات دولية، اتفاقيات ثنائية حول التجارة، اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بروتوكولات، تصريحات، مجلات محلية وأجنبية، مقالات حول التجارة الدولية، ملفات انترنت...

## مقدمة عامة

البحث في مختلف نماذج التقارير التي أصدرها الديوان الوطني للإحصائيات والمديرية العامة للجمارك، ووزارة المالية، ووزارة التجارة، في السنوات الأخيرة .  
المنهجية الإستقرائية:

استعملت التحليل الإحصائي، من خلال جمع مختلف الإحصائيات المتعلقة بالتبادلات التجارية الجزائرية، ثم تشكيل مؤشرات وإحصائيات، خاصة بالتجارة الخارجية الجزائرية مع إجراء دراسة استشرافية حول مستقبل تحريرها ضمن المستجدات الإقليمية والمحلية من خلال البرامج التنموية خاصة المخططات الكبرى للإنعاش الإقتصادي في محاولة تحقيق قفزة نوعية في منتجات مؤسساتها، التي تدفع بها إلى إمكانية تحقيق مكانة في التكتل الإقليمي مستقبلا، كما تحقق ميزة في تكتل المنطقة العربية الحرة، في ظل المتغيرات الدولية، والتموقع الجيد في محاولتها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مع تنشيط مخططات وبرنامج الإنعاش الإقتصادي.

### 12 - هيكل البحث:

حاولت متناولا في بحثي هذا المحافظة على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان، لذلك قمت بتقسيم البحث إلى أربعة فصول، مع مقدمة عامة و خاتمة، حيث تعرضت في الفصل الأول إلى الجانب النظري في التجارة الخارجية، وسياسات التعريفية الجمركية والسياسات الحمائية باعتبارها آليات لتحرير للتجارة الخارجية  
وفي الفصل الثاني تناولت دور الاستثمار وتأهيل المؤسسات في تحرير التجارة الخارجية، في ظل الانفتاح الاقتصادي، بداية من إعطاء نظرة عامة عن السياسة التجارية الجزائرية قبل بداية الإصلاحات وصولاً إلى الاتفاقات المبرمة مع صندوق النقد الدولي و كذا النتائج المتوصل إليها، ثم انتقلت بعد ذلك إلى دراسة السياسة التجارية بعد 1998،  
أما الفصل الثالث تطرقت إلى المستجدات الاقتصادية من العولمة وتطور التجارة الالكترونية والشركات العابرة للقارات وكذا الدور المتنامي للمؤسسات الدولية الى جانب تطور التكتلات الإقليمية كطريق للتعددية ومدى تفعيل الشراكات الاقتصادية كآليات لتحرير التجارة الخارجية وقد تطرقت لهاته المستجدات وتطوراتها من سنة 1992 إلى سنة 2013 ، وقد أدرجت معطياتها حسب كل منها في هاته الفترة مع بعض التغيرات فيها حسب ماتوفر لنا من معطيات .

أما الفصل الرابع فحاولت من خلاله إعطاء الرؤية المستقبلية للتجارة الخارجية الجزائرية، من خلال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و التجارة الخارجية من خلال التكتلات، كآليتين لتحرير التجارة الخارجية

## مقدمة عامة

---

ضمن الإقليمية، كما درست أيضاً الإيجابيات المتوقعة من مسعى انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة التي تعد قاطرة نحو التحرير التام للتجارة الخارجية وكذا السلبيات المحتملة على قطاع التجارة الخارجية في ظل انخفاض التبادلات الدولية بين المنطقة العربية وباقي العالم، وتأثر التجارة الخارجية الجزائرية بقلّة منتجاتها خارج المحروقات مما سبب لها انخفاض عملتها المحلية، تأثراً بالمستجدات الإقليمية بعد إجراء الجولتين الحادية عشر والثانية عشر في سنتي 2013 و2014 من مفاوضاتها مع المنظمة العالمية للتجارة كمسعى للانضمام إليها.

# الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

✚ المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الخارجية

✚ المبحث الثاني: أساليب النظرية الحديثة في التجارة الخارجية

✚ المبحث الثالث: سياسة التجارة الخارجية والإجراءات المرتبطة بها

✚ المبحث الرابع: تحرير التجارة الخارجية ودورها في تنمية اقتصاديات

الدول

## الفصل الأول:

### الجانب النظري في التجارة الخارجية

#### مقدمة الفصل

كتب ابن خلدون في كتابه "المقدمة" في الفصل الأربعين تحت عنوان : ( في أن التجارة من السلطان مضرّة بالرعاية ومفسدة للجباية)، ولهذا تأكد أن ابن خلدون مع الحرية الاقتصادية، وضدّ أن تكون الدولة تاجراً، بالنظر لما رآه مما تملكه الدولة من رؤوس أموال كثيرة، تضغط من خلالها على الأسواق، وإكراه الأفراد على بيع ما بأيديهم بأبخس الأثمان، ثمّ فرضها عليهم بعد ذلك بأرفع الأثمان على وجه الغضب والاكراه، ينتج عنه أضرار كثيرة ويغري الدولة بتدخلات أخرى كثيرة، تؤثر على النشاط الاقتصادي وتؤدي في النهاية إلى إفساد العمران والدولة معا.<sup>1</sup>

ولذلك أرى أن ابن خلدون أسس مذهب الحرية الاقتصادية، ودافع عن حرية الانتاج وحرية التبادل، وضدّ استخدام أدوات اقتصادية تخلّ بعمل السوق، كما انه ضد الاحتكار، وبذلك خلص الى وجود علاقة وثيقة بين استقرار الاقتصاد واستقرار الدولة السياسي، بالنظر إلى تلاصقهما، حتى أثناء تدهور أحدهما تبعه الثاني.<sup>2</sup>

انطلاقاً من نظرة ابن خلدون للحرية الاقتصادية ومنها تحرير التبادلات التجارية، أرى أن الإنسان يعيش في بيئة تفرض عليه التكيف مع معطياتها خاصة الخارجية، والتحكم في أجزاء منها خاصة التي تستتبط من مشاعره وتصرفاته بحكم أنها بيئته الداخلية، مثله مثل المؤسسة، لذلك لا بد من التحكم في البيئة الداخلية والتكيف مع الخارجية، ضمن مجتمعات

<sup>1</sup> - رحاب عكاوي، ابن خلدون أشهر مؤرخ عرفه الإسلام، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، بيروت 1998

<sup>2</sup> - ابن خلدون، المقدمة، دار القلم، بيروت 1976، ص 397

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

مختلفة من كل العناصر، ولأن هذا الاختلاف في المجتمعات يدفع إلى معرفة تنوع نمط الحياة والعيش في كل مجتمع، مما يؤكد اختلافات فرضت على الإنسان في مختلف أرجاء الأرض أن يبحث عن أنماط مغايرة مما أدى إلى تعدد معاملاته ومنها تبادلاته في السلع والخدمات، مما دفع بالدول كمؤسسة ذات الاعتماد على بعضها البعض لإشباع حاجات سكانها وهذا ما يميز العلاقات الاقتصادية للدول منذ عصور طويلة،

حيث أن التبادل التجاري الدولي كان قائما منذ القديم، لكن لم تكن هناك أفكار منظمة يؤسس عليها هذا التبادل، بمعنى أنه لم تكن هناك سياسة للتجارة الخارجية بالمعنى العلمي، لهذا نجد أن المذهب التجاري في القرن السابع عشر كان له أثر كبير في تحديد سياسة للتجارة الخارجية لأول مرة على المستوى القومي، هذه النظرة تنتكّر لأراء ابن خلدون الذي سبق التجاريون بثلاث قرون، وسبق آدم سميث بأربعة قرون، حيث قال " اعلم أن الدولة تكون في أولها بدوية كما قلنا فتكون لذلك قليلة الحاجات لعدم الترف وعوائده، فيكون خرجها وانفاقها قليلا، فيكون في الجباية حينئذ وفاء لأزيد منها، كثير عن حاجاتهم<sup>1</sup>... أمّا السياسات الأخرى قامت على تدخل الدولة في علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى، لكن في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أقام الاقتصاديون التقليديون نظريات للتجارة الخارجية، والتي نادى بحرية التجارة التي يجب أن تحل محل سياسة الحماية التجارية حيث نادى بها التجاريون، وفعلا احتلت العلاقات التجارية الدولية موقعا متميزا في الفكر الاقتصادي الذي ارتكز على الحرية التجارية، وهذه الأفكار قد كان ابن خلدون سبّاقا فيها، ورأى أن أي تدخل للدولة يؤدي إلى توقف الأفراد عن العمل، وفرار اصحاب الأموال بأموالهم، وتدهور اقتصاد الدولة وعجزها عجزا كليّا، ليختلّ في الأخير التوازن بين السياسة والاقتصاد .

في هذا الاطار، رأى المثقف التشيكي سلوفاكي سابقا، التشيكي حاليا، "جوزيف شومبيتر" في إحدى كتاباته (إنّ الباحثين المتأخرين مابين القرنين الرابع عشر والسابع عشر هم المؤسسون الحقيقيون لعلم الاقتصاد...) كما وصف هذا الكاتب (ابن خلدون) "بالرائد السباق في مجال الاقتصاد المعاصر، حيث أن العديد من نظرياته الاقتصادية لم تكن معروفة في أوروبا حتى وقت قريب نسبيا...)

وبعد نظريات ابن خلدون ظهرت المدرسة الطبيعية والمدرسة التجارية، لكن رغم أفكارهم إلا أنها أنتجت حربين عالميتين، الأولى والثانية، حيث أنتجت بعد ذلك فئات أخرى في تسيير التجارة العالمية،

<sup>1</sup> - ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص 280-281

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

حيث شهد العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، تعدد المنظمات التي أنشأت من أجل تنظيم هذا الاقتصاد وتدعيمه وتنميته، سواء تعلق الأمر بتسهيل تبادل السلع والخدمات ما بين مختلف الدول أو تنمية الاستثمارات الدولية<sup>1</sup>.

فلقد ازدهرت التجارة لأسباب متعددة في بدايتها الكسب الاقتصادي (الربح) ومن بينها حب المغامرة، و الرغبة في استكشاف المجهول وتصريف فائض الإنتاج و السيطرة السياسية<sup>2</sup>.

أدت الحرية التجارية الجديدة إلى إيجاد مجال لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي و استبداله بشيء آخر ذي نفع أكبر، و التغلب على ضيق السوق المحلي، و تصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصاه و ترفع من إنتاجية البلد المتاجرة و ذلك عن طريق اتساع حجم السوق<sup>3</sup>.

ومن تعدد النظريات والأفكار التي أدت إلى تصادم القوى أصبح من الضروري الخضوع إلى الواقع العملي لتطبيق سياسة الحرية التجارية، ولهذا تم إنشاء أول مؤسسة دولية لتنظيم العلاقات التجارية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، تمثلت في اتفاقية" الجات" التي تحولت فيما بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة التي نتجت عن جولة أوروغواي، من أجل تحقيق المزيد من التحرير للتجارة الدولية، والحقيقة التي تؤكدتها التجارة الخارجية كحتمية اقتصادية، هي أن دول العالم لا تستطيع العيش منعزلة عن غيرها، بسياسة الاكتفاء بصورة شاملة، ولفترة طويلة من الزمن، ذلك لأن الاتجاهات الحديثة في دراسة التجارة الخارجية لا تقتصر على انتقال السلع والخدمات كمظهر تقليدي للتجارة الدولية، وإنما ارتقى إلى انتقال رؤوس الأموال والأشخاص عبر الحدود الإقليمية للدولة إلى دولة أو دول أخرى، بقصد السياحة أو بقصد الاستيطان الدائم وهو ما يطلق عليه الهجرة الدولية، أو ما سمي في بروتوكولات المنظمة العالمية للتجارة بحرية تدفق الخدمات، رغم أن التجارة الخارجية كانت حتى أوائل القرن الثامن عشر محدودة وكانت معظم عملياتها قاصرة على أماكن معينة بل وفي أوقات محدودة وكان هذا أمراً طبيعياً إذ أن عمليات النقل كانت صعبة كما كانت قيمة السلع المتعامل فيها ضئيلاً ولم يغير من الوضع شيء إلا بعد استخدام السكك الحديدية والسفن التجارية مند أواخر القرن الثامن

<sup>1</sup> أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977، ص 7.

<sup>2</sup> DENIS Brunn, le Commerce international au XX e siècle, BREAL, Montreuil, 1981,p15.

<sup>3</sup> زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، 1998، ص47.

عشر<sup>1</sup>، الذي ظهرت فيه حرية التجارة، حتى ان التحليلات التي قام بها كثيرون مثل مارشال، وادجورث، وباستيل، وهابرلر... وغيرهم للنظريات الكلاسيكية حول التجارة الخارجية، كانت كبدائية للتعقق فيها، ثم تم ادخال نوع من التحليل الديناميكي، مثل ما قام به ليندر، وفيرنون وجونسون، وأساس كل ذلك أن يعود التبادل الدولي بالنفع على طرفي التعامل حتى وان كان طرفا ضعيف وآخر قوي كما يراه البعض<sup>2</sup>

### المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الخارجية.

تستعمل كلمة "التجارة الخارجية" للاستيراد و التصدير، و يمكن تعريف الاستيراد (الواردات) بأنها مجموع السلع أو الخدمات التي يتم الحصول عليها من الدولة الأجنبية نظير مقابل نقدي لتحقيق أغراض معينة من بينها تغطية احتياجات المستهلكين في الدولة المستوردة نظرا لعدم إنتاج مثل السلع المستوردة<sup>3</sup>، وقد عرفت التجارة الخارجية موجة عامة و مشددة من الحماية و التقييد، فإنجلترا تبنت عام 1921 قانون حماية الصناعة ثم عممت الحماية كما عقدت في العام نفسه اتفاقيات أوتوا مع دول الكومنولث بهدف خلق نوع من التفضيل العام لسلع بريطانيا العظمى، وافتتحت فرنسا في عام 1931 سياسات الحصص، و دعمت أمريكا في عامي 1922 و 1930 تعريفها الجمركية، و اتجهت ألمانيا في تلك الحقبة نحو الاستقلال الذاتي<sup>4</sup>.

### المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية.

#### أولا- مفهوم التجارة الخارجية:

ترتبط التجارة الدولية ارتباطا وثيقا بظاهرة التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل<sup>5</sup>، ولهذا لا ينشأ مفهوم التجارة الخارجية إلا بالنظر إلى التطور التاريخي لنشأة الدولة القومية بحدودها السياسية، ولذا يعد مبدأ اختيار الحدود السياسية للدولة ركيزة لها أهمية قصوى لفهم طبيعة التجارة الدولية، ذلك لأن التجارة الخارجية هي فرع من

<sup>1</sup> - محمد عبد العزيز عجمية و محمد محروس إسماعيل، التطور الاقتصادي مع دراسة خاصة عن الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1971، ص153

<sup>2</sup> - محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ص 9

<sup>3</sup> - سامي عفيفي حاتم، محاضرات في إدارة التجارة الخارجية، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية، 1986، ص 12.

<sup>4</sup> - محمد الطنطاوي الباز، دراسات في الإقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر العربية، 1994، ص84.

<sup>5</sup> - محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 16



## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية<sup>1</sup>، المستتبطة من التبادلات الدولية، فمثلا كانت الهند قبل عام 1945، تبادلات بين مناطقها وبالتالي كانت تجارة داخلية لكن بعد استقلال بنغلادش، وباكستان أصبحت تجارتها (الهند) معهما تجارة دولية بعدما كانت داخلية، وأصبحت تعاملاتها معهما في إطار دولي، ونفس الأمر بالنسبة إلى الإتحاد السوفياتي سابقا، كانت تجارته داخلية مع جورجيا وكازاخستان وأذربيجان وغيرها من الجمهوريات السوفياتية السابقة، لكن بعد تفكك هذا الاتحاد أصبحت التجارة بين روسيا والجمهوريات المستقلة تجارة دولية والتعامل بينهما في إطار دولي، كما أن هناك حدث عكسي حيث تحولت حيث تحولت التجارة الدولية إلى تجارة داخلية مثلما حدث عندما تحققت الوحدة السياسية والنقدية الأوروبية قبل سنوات قليلة، وعندها تحولت التجارة الدولية التي كانت تقوم بين دول الإتحاد الأوروبي إلى تجارة داخلية، وكذا ما حدث بين الصين وهونغ كونغ ...

**المفهوم العام للتجارة الخارجية<sup>(2)</sup>** هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة، وتبادلها التجاري يتم بين الدولة والعالم الخارجي ، في صوره الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال ،فالتخصص الدولي والإنتاج وتقسيم العمل الدولي هم أصل التجارة الدولية الخارجية<sup>3</sup>

وفي هذا المجال، نجد أن ابن خلدون دعى إلى المنافسة الحرة الشريفة في مجال الاقتصاد والتجارة، وضرورة إبعاد السلطة السياسية عن المشاركة في أي نوع من أنواع النشاط الاقتصادي، أو مشاركة العاملين في نشاطهم وحركتهم، تجنباً للركود على الحياة الاقتصادية، بما يخلقه من فرص غير متساوية في هذا الميدان، وما يتبع الدولة من تسلط الدولة على أعمال الناس، وأموالهم بثتى الطرق غير المشروعة كما أوجب على صاحب الدولة أيضا تأمين أموال الناس ومشروعاتهم الاقتصادية، وعدم مصادرتها وتشجيعهم على الانتاج وعدم إرهابهم بالضرائب، أو احتكار التجارة والزراعة .

### ثانيا- أهمية التجارة الخارجية

<sup>1</sup> - موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص13

<sup>2</sup> - رشاء العصار، وآخرون، التجارة الخارجية، طبعة 2000، ص ص، 12-14

<sup>3</sup> - موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، مرجع سابق ، ص16

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دوراً مميزاً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة، والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقتها مع الدول الأخرى، ويتمثل هذا الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية :

### أ-المجال الاقتصادي

- تسعى التجارة الخارجية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي .
- تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي .
- تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي، لزيادة الاستثمار وانشاء المصانع باعتبارها البنية الاساسية خاصة بالدول النامية، للنهوض بالتنمية الاقتصادية .
- مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباطه بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرتها على التصدير والاستيراد ومستويات الدخول فيها، وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية<sup>1</sup>.
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية لبناء اقتصادات متينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة .
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة التوازن بين كميات العرض والطلب .

### ب- المجال الاجتماعي<sup>2</sup>

- تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي إلى ما يلي :
- رفع رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك .
  - تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الاقتصادية .
  - تحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات .
  - الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبياً.
  - التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية .

### ج- المجال السياسي<sup>3</sup>

- تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي :
- تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا .

<sup>1</sup>- رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 16 .

<sup>2</sup>- رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص18.

<sup>3</sup>- رعد حسن الصرف، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر، الجزء الأول، 2000، ص20.

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

▪ إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها .  
▪ العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقليص المسافات، لتحول العالم إلى قرية كونية جديدة، استفادة من التكنولوجيات الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود.  
كما تنمي زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع رؤية التوجهات الاقتصادية في مجالات الاستهلاك و الاستثمار وتخفيض الموارد الإنتاجية بشكل عام، تبعاً لأسس النظرية الاقتصادية التي هي مجموعة المبادئ والنظريات التي تعنتي بشرح سلوك الظواهر الاقتصادية المختلفة في ظل افتراض عدم وجود علاقات تجارية مع العالم الخارجي<sup>1</sup>، أما العلاقات الاقتصادية الدولية فتختص بدراسة كل النشاطات التي تقوم بها الدول من تبادل للسلع والخدمات، وعوامل الإنتاج، لذا يمكن التمييز بين نوعين من هذه العلاقات:

— علاقات ناشئة عن تحركات الأشخاص، وتتمثل في الهجرة الدولية .  
— علاقات ناشئة عن حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وتعرف بالمعاملات الاقتصادية.

وتنقسم المعاملات الاقتصادية الدولية بدورها إلى قسمين<sup>2</sup> :

- 1 — التبادل الدولي للسلع والخدمات أو ما يطلق عليه اصطلاحاً بالتجارة الدولية ( الخارجية).
- 2 — الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

وبالإضافة إلى ذلك تأتي أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشراً جوهرياً على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير مستويات الدخل فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد وآثارها على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وانعكاسات ذلك على الميزان التجاري.

كما أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية فهي التي ينتج عنها ارتفاع مستوى الدخل القومي ويؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، لأن تغييراتها التي تحدث في ظروف ذلك تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه، ذلك لأن ارتفاعه يؤدي إلى ازدهار التجارة الخارجية، الذي تسعى كل دولة إلى الوصول إليه، لتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة في حجم التجارة، وإذا تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج والتاريخ الاقتصادي

<sup>1</sup> - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993، ص45.

<sup>2</sup> - عادل أحمد حشيش، أسامة محمدالغولي، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998، ص7.

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

لبريطانيا وألمانيا واليابان مثلا يشير بوضوح إلى أن نمو وزيادة الدخل القومي بها صاحبه زيادة في حجم التجارة لهذه الدول.

أما اثر التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية فيتضح أكثر من أي وقت مضى وذلك أن الدول النامية تحكمها أوضاع التخلف الاقتصادي لأسباب تاريخية. ولذلك يكون متوسط دخل الفرد في الدول النامية منخفضا فيقل بالتالي مستوى الصحة العامة والتعليم، وتخفض الإنتاجية ونقل الاستثمارات، فيؤدي ذلك إلى هبوط مستوى الدخل، وهكذا تدور دائرة الفقر من جديد. وإذا لم تنكسر هذه الدائرة في نقطة ما من محيطها، فلن يتغير وضع التخلف، ولن تحدث تنمية حقيقية<sup>1</sup>.

التجارة الدولية يمكن أن تلعب دورا أساسيا في الابتعاد عن دائرة الفقر، بتشجيع الصادرات، وهذا ما عنه ينتج الحصول على مكاسب تجلب رأس مال أجنبي جديد يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة، عن طريق توطين الاستثمارات والمتمثلة، في بناء المصانع و إنشاء البنية الأساسية، ويؤدي كحتمية إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

### المطلب الثاني: : نظرية التجاربيين والطبعيين في التجارة الخارجية<sup>2</sup>

#### أولاً: : نظرية التجاربيين

إن أسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على المتبادلين بحثت فيه نظريات التجارة الدولية حيث تعرضت لشروط تقسيم العمل الدولي وتخصص الدول في مختلف وجوه النشاط الاقتصادي وتعرضت لكيفية توزيع الفوائد الناجمة عن تقسيم العمل الدولي بين الدول المشتركة في ذلك التقسيم، كما تطرقت لأسباب تخصص الدول المشتركة في تقسيم العمل الدولي في إنتاج سلعة معينة، وأوضحت أن اكتشاف المناجم الغنية بالذهب والفضة كان سبب ثراء التجار، وزيادة التجارة الخارجية ونموها مع الشرق الأوسط والأقصى، وزيادة أهميتهم في النشاط الاقتصادي، وظهور الأثرياء (التجار)، كطبقة اجتماعية قوية داخل بلادهم<sup>3</sup>، حيث أن التجاربيين ذهبوا إلى وضع ما عجز عنه القدماء أمثال أرسطو وأفلاطون من مبادئ ونظريات لتفسير التجارة الدولية كما أنهم يعتبرون أول من وضع تنظيمات للتجارة الخارجية رغم تحليلهم

<sup>1</sup> - حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير سنة 2006، ص 24

<sup>2</sup> - جمال الدين عويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية (بدون دار نشر، وسنة النشر ) ص، ص 21- 31

<sup>3</sup> - عبد الرحمان يسري، تطور الفكر الاقتصادي، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1999، ص 142.

الاقتصادي الضيق<sup>1</sup>.

حيث اعتمد التجار في وجهة نظرهم الأساسية، بأن ثروة الأمة تقاس بما لديها من ذهب وفضة وما تحققه من زيادة وإضافة إليهما وأن مصادر هذه المعادن إما بشكل داخلي يتمثل في استغلال المناجم المنتجة للمعادن النفيسة إذا توفرت عليها أو بشكل خارجي عن طريق القوة (الاستعمار، الاكتشافات الجغرافية)، أو عن طريق التجارة الدولية الأمر الذي يقتضي تفوق ميزانها التجاري بحيث يدفع الفرق بين صادراتها و وارداتها بالمعدن النفيس، هذه الشمولية في تكوين مذهب التجار على أيدي الاقتصاديين والسياسيين ورجال الأعمال قد تفسر لماذا استمر هذا المذهب سائدا و مؤثرا في توجيه السياسة الاقتصادية في أوروبا مدة ثلاثة قرون<sup>2</sup>

وتميزت دراسة التجار بثلاث فترات<sup>3</sup>:

**الفترة الأولى:** تميزت بسيادة السياسة المعدنية وفرض الرقابة المباشرة على عمليات انتقال المعدن النفيس واستلزمت تلك الفترة احتفاظ الدولة برصيد من هذا المعدن .

**الفترة الثانية:** اكتفت الدولة في هذه الفترة بالرقابة غير المباشرة على مجموع معاملاتها مع كل دولة وتحاول تحقيق فائض من خلال معاملاتها مع كل دولة على انفراد.

**الفترة الثالثة:** توصلت الدولة إلى أن العبرة بمجموع معاملاتها وليس من الضروري أن تكون معاملاتها مع كل دولة لصالحها وبالتالي موقع الدولة يعتمد على مجموع صادراتها و وارداتها وذلك يتوقف على أن تحقق الدولة فائضا في معاملاتها مع العالم الخارجي في نهاية العام، لتحقيق الايجابية في الميزان التجاري لذلك أسس التجار أفكارهم على ضرورة تدخل الدولة في التجارة الخارجية من خلال المطالبة بإخضاع التبادل الدولي لبعض القيود مثل الضرائب على الواردات وإعانة الصادرات ومنع استيراد بعض السلع لتحقيق فائض في الميزان التجاري، حيث أولى المركنتاليون التجارة الدولية اهتماما كبيرا، فقد كانوا أول من استعمل مفهوم الميزان التجاري<sup>4</sup>، وجعلوا تحقيق ميزان تجاري موافق للهدف الأساسي لسياساتهم الاقتصادية الهادفة إلى الحصول على المعادن النفيسة، ولم يكن ليتحقق هذا الهدف عندهم إلا بحصول الدولة على الذهب والفضة من الدول الأخرى<sup>5</sup>، من خلال ما تتخذه من الوسائل الكفيلة بتحقيق فائض في

<sup>1</sup> - زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار الأديب للنشر والتوزيع، 2006، ص 54.

<sup>2</sup> - حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996، ص 140.

<sup>3</sup> - أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص 10.

<sup>4</sup> - يعتبر الكاتب المركنتيلي مسلدين أول من ادخل استعمال مصطلح الميزان التجاري في كتابه "دائرة التجارة" سنة 1623

<sup>5</sup> - حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

ميزانها التجاري تستحوذ بموجبه على هذين المعدنين من الدول الأخرى بقيمة هذا الفائض<sup>1</sup>، حيث عمل التجاريون على تثمين العمل ودفع السكان اليه، باعتباره أهم عناصر الانتاج، حيث استخدموا نظرية القيمة في العمل، والتي تعني أن قيمة السلع يتم تحديدها بما بذل في انتاجها من ساعات العمل<sup>2</sup>، كما أصدروا عدة تشريعات، كالقانون الأساسي للحرفي سنة 1563، الذي يتضمن اجبارية العمل، وقانون الفقراء سنة 1601، الذي يردع وبقوة التسول<sup>3</sup>، ومن أجل المحافظة على الثروة في الداخل، فانهم يصرون على تقييد الواردات من الدول الأخرى، وذلك عن طريق تقليصها بالتخلي عن استيراد السلع الاستهلاكية والكمالية، لأنها تؤدي الى خروج الأموال من الدولة، وهذا ينجم عنه اضعاف الدولة المستوردة، واضعاف اقتصادها<sup>4</sup>.

التجاريون سعوا لوضع ما عجز عنه القدامى أمثال أرسطو وأفلاطون من مبادئ ونظريات لتفسير التجارة الدولية كما أنهم يعتبرون أول من وضع تنظيمات للتجارة الخارجية رغم تحليلهم الاقتصادي الضيق<sup>5</sup>، حيث تقوم المركنتالية على فكرة أن الطريقة الوحيدة لنمو دولة معينة هي تجميع الثروة على حساب الدول الأخرى أو هي استغلال موارد المستعمرات، وكانت هذه نظرة جامدة لموارد العالم، بمعنى أنها تفترض أن هناك كمية ثابتة من الثروة في العالم، و من يجمع أكبر نصيب منها يصبح أقوى في العالم<sup>6</sup>.

### ثانيا: التجارة الخارجية عند الطبيعيين

أما عن نظرة الطبيعيين<sup>7</sup>، فقد ذهبوا إلى التأكيد على حرية التجارة لأنها السبيل الوحيد لسيادة الثمن المجزى وتحقيق الناتج الصافي وذلك عن طريق سياستهم التي هدفت إلى تحقيق زيادة الطلب على الحاصلات الزراعية، وأكد الطبيعيون أن حرية التجارة هي السبيل الوحيد لسيادة الثمن المحقق وخلق الناتج الصافي عن طريق سياستهم الهادفة إلى تحقيق زيادة الطلب على المحاصيل الزراعية، فعندهم<sup>8</sup> لم تكن المركنتالية نظاما فكريا، وإنما كانت نتاج عقول كبار الموظفين، ورجال المال والأعمال ورجال

<sup>1</sup> - حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص161

<sup>2</sup> محمد سيد عابد، التجارة الدولية، الإشعاع الفنية للطباعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 18

<sup>3</sup> Alain Samuelson , les grands courant de la pensée économique , opu ,Alger, 1993,p23.

<sup>4</sup> الهادي الخالدي، الهيمنة في نظريات التجارة الخارجية، رسالة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1996، ص 115.

<sup>5</sup> زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار الأديب للنشر والتوزيع، 2006، ص 54.

<sup>6</sup> Dominique PANTZ , Institutions et politiques commerciales internationales : du GATT à l'OMC, ED ARMAND COLIN, Paris,1998,p12.

<sup>7</sup> محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مرجع سابق، ص19.

<sup>8</sup> - نفس المرجع، ص19.

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

الدولة في تلك الأيام<sup>1</sup>، لذلك لا تعتبر هذه الأفكار مدرسة نظرية قائمة بذاتها، كما أن هذه الشمولية في تكوين مذهب التجاريين على أيدي الاقتصاديين والسياسيين ورجال الأعمال قد تفسر سبب استمرارية هذا المذهب وتأثيره في توجيه السياسة الاقتصادية في أوروبا لفترة ثلاثة قرون<sup>2</sup>، كما عمل التجاريون على تمجيد العمل ودفع الشعوب إليه، باعتباره أهم عناصر الإنتاج، حيث أسسوا نظرية القيمة في العمل، والتي تعني أن قيمة السلع يتم تحديدها بما بذل في إنتاجها من ساعات العمل<sup>3</sup>، فأصدروا عدة تشريعات، كالقانون الأساسي للحرفي سنة 1563، الذي يتضمن إجبارية العمل، وقانون الفقراء سنة 1601، الذي يردع وبقوة التسول<sup>4</sup>، حتى يكون كل مال، يقابله إنتاج، حسب نظرتهم الاقتصادية، أوجه الاختلاف بين النظريتين:

- الزراعة هي مصدر الثروة، وهي النشاط الوحيد الخلاق عند الطبيعيين، والتجاريون يرون ان التجارة الخارجية هي أساس الثروة، وهي النشاط الهام ،
- تقسيم المجتمع إلى طبقة المنتجين "الزراع" وطبقة عقيمة "الصناع والتجار" وطبقة ملاك الارض تتلقى الناتج الصافي، لهذا رأوا أنه على الدولة العمل على زيادة الاسعار الغذائية لتشجيع ناتج الزراعة<sup>5</sup>،
- مطالبة الطبيعيين بضريبة وحيدة على ملاك الاراضي والغاء بقية الضرائب، لأنها تقوم على فكرة الملكية بصورها المختلفة، لذلك رأت أن لا تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية،
- ومما سبق نجد أن الطبيعيين لم ينتقلوا من الفكر الى تنفيذه إلا لفترة قصيرة<sup>6</sup>، ولهذا لم تنجح في القضاء على الفكر التجاري والسياسات الاقتصادية التي تمخضت عنه، الأمر الذي كشفه آدم سميث وبدأ به فكرا إقتصاديا جديدا .

### المطلب الثالث: النظريات الكلاسيكية

تتفاوت دول العالم فيما بينها في الموارد الطبيعية، نجد دولة تتوفر على أراضي زراعية شاسعة تتخصص في إنتاج بعض المنتجات الزراعية، و دولة أخرى تتوفر على حقول من البترول، تتخصص في إنتاج البترول<sup>7</sup>، وقد تعاني دولة ما من نقص في عرض العمل عن

<sup>1</sup> - جالبرايث (ج.ك)، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص45.

<sup>2</sup> - حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي، ص140

<sup>3</sup> - محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مرجع سابق ، ص 18

<sup>4</sup> - Alain Samuelson ، les grands courant de la pensée économique ، opu ، Alger، 1993 ، p23.

<sup>5</sup> - سامي عفيفي حاتم اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الثالثة، مطبعة الاسراء 2003، ص33

<sup>6</sup> - سامي عفيفي حاتم ،نفس المرجع، ص34

<sup>7</sup> - عادل أحمد حشيش، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص ص : 22-23.

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

الحد الأدنى، مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور، ففتجه هذه الدول نحو الصناعات التي تتطلب كفاءات ومهارات جد عالية مثل صناعة السيارات، السفن و الطائرات<sup>1</sup>، أما بالنسبة للدول التي تعاني من ندرة نسبية لرأس المال، تتخصص في إنتاج السلع الكثيفة اليد العاملة<sup>2</sup>.

إن تطور التجارة الدولية وتحليله كانت انطلاقته من أفكار النظرية الكلاسيكية، حيث لم يكن للمذهب التجاري نظرية منفصلة في هذا الموضوع، فثروة الأمم لدى التجاريين لا تقاس بما لديها من موارد أساسية كالأرض والثروات الطبيعية وغيرها من عناصر الإنتاج، وإنما بما هو متوافر لدى الدولة من ذهب وفضة مما يوجب على الدولة قيامها باستغلال ما لديها من معادن نفيسة لزيادة ثروتها القومية كرصيد الدولة من الذهب والفضة، بإخضاع التجارة الخارجية للعديد من القيود الجبائية، حيث نادى الكلاسيك ودافعوا بشدة عن حرية التجارة باعتبارها امتدادا طبيعيا لمبدأ الحرية الاقتصادية<sup>3</sup>، هذا المناخ الفكري أدى إلى ظهور النظرية الكلاسيكية حيث اتجه روادها بكتاباتهم لخدمة وبلورة أفكارهم الخاصة بقضية الحرية الاقتصادية وإقرار مبدأ حرية التجارة الخارجية، وتوافرت النظرية التقليدية في التجارة الدولية على تفسير أمور ثلاثة، الأول عن طريق تحديد ماهية السلع التي تدخل في التجارة الخارجية (أسباب التجارة الدولية)، والثاني بتحديد نسب التبادل بين تلك السلع التي ستستقر في التجارة الدولية، (تحديد العائد من التجارة الدولية بالنسبة لكل دولة)، أما الثالث إلى كيفية تحقيق التوازن في العلاقات الدولية إذا حدث ما يخل به<sup>4</sup>، ويتم إبراز هاته النظرية كما يلي :

### أولاً: الميزة المطلقة عند آدم سميث<sup>5</sup>

اعتمد الكلاسيك نظرية القيمة في العمل، فكما يقول آدم سميث: "العمل هو المقياس الحقيقي للقيمة التبادلية لجميع السلع"<sup>6</sup>، حيث اعتنوا بالتجارة الخارجية وأكدوا أن أسباب قيامها و النتائج التي تترتب عليها تختلف اختلافا كبيرا عما يحدث في التجارة الداخلية، وأقروا أن تكاليف إنتاج السلع تحددها قيمة العمل المبذول في إنتاجها، فإذا زادت قيمة السلع عن قيمة

1- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، المكتبة الاقتصادية، الدار الجامعية، 1998، ص23.

2- عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الغولي، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي مرجع سبق ذكره، ص25.

3- محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1980، ص21

4- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي (نظرة على بعض القضايا)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية،

1999، صص، 13، 46

5- جمال الدين لعويسات، نظريات التجارة الدولية، الإرسال الأول فرع قانون الأعمال، ص15.

6 جودت عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، 1992، ص13.



## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

العمل المبذول في إنتاجها تحولت عوامل الإنتاج إلى إنتاج تلك السلع وتركزت السلع التي تقل قيمتها عن قيمة العمل المبذولة فيها، وهذا مبني على قابلية عوامل الإنتاج للتحرك من صناعة إلى أخرى إلى أن تتساوى عوائد عوامل الإنتاج في الصناعات كلها و بهذا يصل الاقتصاد القومي إلى وضع التوازن العام، لكن إن جاز هذا في البلد الواحد فقد لا يجوز بين البلدان التي تفصلها الحدود، ومن هذا وضع آدم سميث أسس السياسة الاقتصادية الكلاسيكية في مبدأ الحرية الاقتصادية. وليبين منافع تحرير التجارة من كل القيود فإنه يقدم عدة حجج<sup>1</sup>:

- التجارة الخارجية تسمح بتصريف الفائض من الإنتاج المحلي، وتمكن من الحصول على سلع مفيدة مطلوبة في السوق الداخلي .

- التجارة الدولية تشجع stimule التقسيم الدولي للعمل، فالتجارة توسع المنافذ لكل أنواع السلع وبالتالي تعميق التقسيم الدولي للعمل .

- التجارة الدولية تشجع النمو وهذا يرفع الناتج الوطني وتخفيض أسعار السلع المستهلكة .

فهو يرى أنه يكفي وجود فرق بين نفقة الإنتاج في بلدين حتى تقوم التجارة فيما بينهما، " فإذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن، فلنشترئها منه ببعض إنتاج صناعتنا"<sup>2</sup> حيث أن أساس دعوى آدم سميث للتخصص و التقسيم الدولي للعمل هو الإنتاج من سلعة معينة في دولة ما إذا تتمتع بميزة مطلقة نفقة مطلقة اقل، فان هذا كاف لقيام التجارة الخارجية بين تلك الدولة و الدول الأخرى التي تتمتع بميزات مطلقة أخرى أو نفقات مطلقة اقل في إنتاج سلع أخرى فيحدث التبادل بينهما،

آدم سميث يبرهن أيضا ان ثروة العالم ليست ثابتة، كما ادعى التجاريون، أي نربح ما يخسره الطرف الثاني في التبادل، وربح أي طرف ليس مرهون بتحقيق فائض تجاري<sup>3</sup>، ولإيضاح رأي آدم سميث نفترض مثال دولتين هما إنجلترا والبرتغال، وأنهما ينتجان سلعتين هما القماش والخمر، إن ثمن هاتين السلعتين قبل قيام التبادل كان كالتالي :

الجدول رقم 1 نظرية التكاليف المطلقة حسب نظرية آدم سميث:

المنتج	إنجلترا	البرتغال
قارورة خمر	4 سا	3 سا
وحدة قماش	1 سا	2 سا

المصدر : آدم سميث، ثروة الامم، حيث أشار إليه جودت عبد الخالق، مرجع سابق ، ص 6

<sup>1</sup> Rene Sandretto, Le Commerce International, Armand Colin, Paris, 1989, p50.

<sup>2</sup> - آدم سميث، ثروة الامم، ذكره جودت عبد الخالق، في كتابه تاريخ الفكر الاقتصادي ، ص 16

<sup>3</sup> - حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

كل بلد يتخصص في إنتاج المنتج الذي يمتلك فيه ميزة مطلقة، أي نفقة إنتاج أقل ويصدره، ويستورد المنتج الذي لا يمتلك فيه هذه الميزة، ووفقا للجدول السابق فإن إنجلترا تحتاج إلى ساعة عمل واحدة لإنتاج وحدة قماش وتحتاج إلى 4 ساعات عمل لإنتاج قارورة خمر، معناه أن قارورة خمر يتبادل مع 4 وحدات قماش في أسواق إنكلترا، وبالمقابل فإن البرتغال تحتاج إلى ساعتين لإنتاج وحدة قماش و3 ساعات عمل لإنتاج قارورة خمر، معنى ذلك أن قارورة الخمر يتبادل مقابل 1.5 وحدة قماش في أسواق البرتغال، وحسب مبدأ التقسيم الدولي للعمل والتخصص، ومع اعتبار ثبات تكلفة الإنتاج، تقوم إنكلترا بتوجيه عناصر إنتاجها لإنتاج القماش وتعتمد كليا في استهلاكها للخمر على البرتغال، الذي يقوم بتوجيه كافة عناصر إنتاجه لهذا الفرع، ويعتمد كليا في استهلاكه للمنتجات على إنكلترا. فإذا كان المعدل الدولي للتبادل هو: 1 قارورة خمر مقابل 3 وحدات قماش، هذا المعدل يقع بين المعدلين الداخليين، وفي هذه الحالة، يحقق كل من إنكلترا والبرتغال فائدة من التبادل، فإنكلترا تحصل على قارورة خمر من البرتغال مقابل 3 وحدات قماش بدلا من 4 وحدات كما هو في المعدل الداخلي، فتوفر وحدة قماش. أما البرتغال فتصدر قارورة خمر لإنكلترا مقابل 3 وحدات قماش بدلا من 1.5 وحدة، وتحقق مكسب قدره 1.5 وحدة قماش<sup>1</sup>.

ويبدو من هذا المثال أن تكلفة القماش في إنكلترا أقل منها في البرتغال، الأمر الذي يؤدي بمنتجات القماش في إنكلترا بتصديره إلى البرتغال، وارتفاع تكاليف الخمر تؤدي إلى استيراده من البرتغال، وسوف تكون نتيجة ذلك اتساع سوق القماش أمام المنتجين الإنجليز، وسوق الخمر أمام المنتجين البرتغاليين. وهكذا يتعمق تقسيم العمل الدولي، وتزيد إنتاجية العمل في الدولتين وبالتالي يزداد الناتج الكلي بهما، وبهذا يمكن لكل دولة أن تحصل على حاجتها من السلع من أكفأ المصادر الإنتاجية وأرخصها، وتحقق كسب من التبادل دون أن يخسر الطرف الثاني كما كان يدعي الفكر التجاري، ولهذا نقول أنه لم يتضح رأي آدم سميث لما افترض مثلا في دولتين هما إنجلترا و البرتغال و إنهما ينتجان سلعتين هما الخمر والقماش، وان تكلفة كل منهما حسب ساعات العمل التي يقدرها الاقتصاديون كتكلفة بعد تقييم الساعات ماليا ، وبالتالي ثمن هاتين السلعتين كانت تحدد من طرف آدم سميث بالدولار لما كان الدولار العملة الإرتكازية الوحيدة في العالم، لذلك نجتهد في هذا الجانب لنؤكد قصور هاته النظرية عبر تطور الزمن ، ونفترض نفس المثال ولكن بتغيير العملة من الدولار إلى الأورو بإعتباره عملة دولية جديدة لها تأثيرها القوي في التبادلات التجارية الدولية، بإعتبار أن الاتحاد الأوربي أقوى تكتل في المشاركة بالسوق الدولية من حيث المنتجات المصدرة للخارج، رغم أننا متأكدين من

<sup>1</sup> - حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، وتم اقتباس هذا المثال من : جودت عبد الخالق،

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

التغيرات في السوق الدولية التي قد تحدث تغيرات في ارتفاع الدولار وانخفاضه مقابل الأورو ، إلى جانب تأثيرات الين الياباني والجنيه الاسترليني ، وبروز الروبل الروسي واليوان الصيني ، ولهذا اقتصر على ابراز المثال لواقع السوق الدولية اليوم بين الدولار والأورو ، وقياسهم ونوضحها بهاته العملة (الأورو) اعتمادا على قواعد آدم سميث، ولكن بتغيير السلعتين حسب تطورات التبادلات التجارية ، إلى سلعتي القمح والنسيج الأكثر تداولاً في الأسواق الدولية مادام هذا المثال يخص دولاً أوروبية، رغم تحول التجارة بينهم من الدولية إلى الداخلية في إطار الاتحاد الأوروبي ، حيث قبل قيام التجارة بينهما يكون كالتالي:

جدول رقم 2 نظرية التكاليف المطلقة، حسب رأي الباحث استناداً لنظرية آدم سميث

الدولة	القمح	النسيج
انجلترا	03 أورو للوحدة	02 أورو للوحدة
البرتغال	01 أورو للوحدة	05 أورو للوحدة

المصدر : إعداد الباحث بتحويل السعر الوحدوي من الدولار إلى الأورو استناداً على وحدوية السعر الساعي بأوروبا

ويبدو من هذا المثال أن ثمن النسيج في إنجلترا أقل منه في البرتغال الأمر الذي يؤدي إلى قيام منتجي النسيج في إنجلترا بتصديره إلى البرتغال وارتفاع ثمن القمح في إنجلترا عنه في البرتغال يحمل منتجي القمح في البرتغال على تصديره إلى إنجلترا، استناداً إلى قيمة ساعات العمل الموحدة في أوروبا ، وسوف تكون نتيجة ذلك اتساع سوق النسيج أمام المنتجين الانجليز وسوق القمح أمام المنتجين البرتغاليين، وذلك بإضافة سوق البرتغال إلى الأولى وسوق إنجلترا إلى الثانية، وهكذا يزداد مدى تقسيم العمل في صناعة النسيج في إنجلترا، وفي صناعة القمح بالبرتغال مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل في الدولتين وبالتالي إلى زيادة الناتج الكلي بهما، و بهذا يمكن لكل دولة الحصول على حاجتها من السلعة من أكفأ المصادر الإنتاجية وأرخصها، تبعاً لما أكده آدم سميث في مقولته " إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن، فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا"<sup>1</sup>، إن رأي آدم سميث في الشرط الأساسي لقيام التجارة الخارجية بين دولتين هو تلك الميزة المطلقة فيما يتصل بالمنتجات التي تصدرها الدولة، وعلى هذا ينبغي توفير جميع الإمكانيات للمنتجين حتى يستطيعوا أن ينتجوا سلعا أكثر يتمتعون بها بميزة مطلقة، والنتيجة هي زيادة التخصص وزيادة الإنتاجية والثروة في الدول المعنية، لهذا

<sup>1</sup> - آدم سميث، ثروة الامم، حيث أشار إليه جودت عبد الخالق، في كتابه تاريخ الفكر الاقتصادي مرجع سبق ذكره، ص16

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

وضع آدم سميث أسس السياسة الاقتصادية الكلاسيكية في مبدأ الحرية الاقتصادية. وليبين منافع تحرير التجارة من كل القيود ذكر عدة حجج<sup>1</sup>:

- تسمح التجارة الخارجية بتصريف الفائض من الإنتاج المحلي، وتمكن من الحصول على سلع مفيدة مطلوبة في السوق الداخلي، وهذا كما أرى أن يكون مشروطاً بتحقيق الأرباح أو على الأقل مصالح للدولة، التي تتميز بفائض منتوجها .

-تشجع التجارة الدولية التقسيم الدولي للعمل، فهي توسع المنافذ لكل أنواع السلع وبالتالي تعميق التقسيم الدولي للعمل، وإضافة لذلك أرى أنها تحول العالم إلى سوق كبير، ومنه تحديد وضعية كل مشارك فيه

- تشجع التجارة الدولية النمو وهذا يرفع الناتج الوطني وتخفيض أسعار السلع المستهلكة، إذا تمّ إستغلاله جيداً، حسب ما أرى، وكذلك أن يرفع من مداخيل الدولة، ويقلص نفقاتها، لترفع من استثماراتها ومنها منتوجها فتحقيق على الأقل تخفيض تكاليف الاستيراد.

هاته النظرية تدعو إلى ضرورة جعل التجارة حرة بين البلدان المختلفة كضرورة لكل دولة لتحقيق هدف سياستها الاقتصادية وهذا للوصول إلى مضاعفة الثروة في كل منها، عن العوائق كالرسوم الجمركية التي تضيق حجم السوق الدولي، كما أنني أوضحت وجهة نظر في المحتويات التي ذكرها آدم سميث في منافع تحرير التجارة من كل القيود والحجج التي استند عليها، حيث حاول آدم سميث بعد ذلك أن يبين الضرر الناتج عن العوائق وقسمها إلى نوعين:

1- تقييد الواردات من السلع التي يمكن إنتاجها محلياً

2- تقييد الواردات من البلاد التي يكون الميزان التجاري معها غير موافق

ولهذا كان افتراضه بأن تقييد الدولة للواردات من الدول الأجنبية غرضه الأساسي هو حماية الصناعات الناشئة، ولهذا انتقد آدم سميث كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة أو ما بين مختلف الدول، وأن تقسيم العمل الدولي الناتج عن اتساع نطاق السوق، يحقق المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة، ومن ثم فهو يتيح لكل دولة أن تخصص في إنتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل فائض إنتاجها عن استهلاكها منها بما يفرض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع بإنتاجها بنفس الميزات المطلقة، من كل هذا فإن نظرية آدم سميث في النفقات المطلقة محتواها وجوب ترك التجارة الخارجية حرة غير خاضعة لأي قيود، وهذا لتحقيق هدف السياسة الاقتصادية للدولة والمتمثلة

<sup>1</sup> - Rene Sandretto ،Le Commerce International ،Armand Colin ،Paris ،1989، p50.

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

في زيادة الثروة، ذلك لأن وضع القيود على حركة التبادل الدولي يؤدي إلى حرمان الدولة من الاستفادة من مزايا توسيع دائرة السوق وزيادة تقسيم العمل وهذا ما دفع إلى انتقاد مبادئ آدم سميث في حرية التجارة الدولية بأنها لا توضح الطرق إلى هذا التخصص بالنسبة للدول التي لا تتمتع بأي مزايا مطلقة<sup>1</sup>، رغم انتقاد آدم سميث للتجاربيين فيما يخص طبيعة الثروة، وتدخل الدولة في تقييد الواردات وزيادة الصادرات لإبقاء الميزان التجاري في حالة فائض، وبذلك رأى بأن ثروة الأمة لا تتمثل فيما يمكن أن تحصل عليه من معادن نفيسة ( ذهب وفضة ) فقط كما يرى التجاريون، بل تشمل بالإضافة إلى ذلك جميع السلع الإنتاجية والاستهلاكية الصالحة لإشباع الحاجات الإنسانية والتي تعتبر مقياساً لقوة الدولة، ولذلك نادى بحرية التجارة الخارجية على عكس التجاربيين الذين ينادون بتقييدها، حيث يقول بحرية التجارة بين الدول المختلفة، وبين جميع مواطني دولة من الدول مع مستعمراتها، حيث عاصرها، كما دافع عن حرية التجارة بين الدول المختلفة بقوله "إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن فلنشترئها منه ببعض إنتاج صناعتنا"<sup>2</sup>

وإذا سلمنا بهاته المقولة فإنه يعني اتجاه الدول المتخلفة إلى الانعزال عن التجارة الدولية نظراً لضعف مقدرتها على الدفع، وفي نفس الوقت عدم إيجاد أسواق للدول التي لديها تفوق مطلق في تصريف فائض إنتاجها، ينتج في الأخير إلى انكماش حجم التجارة الدولية، كما أن اعتقاد آدم سميث القائم على أن التفوق المطلق هو أساس التخصص الدولي، لا يتفق مع مشاهد المعاملات الدولية لأن التفوق النسبي يمكن أن يكون أساساً للتخصص الدولي، الذي رآه ابن خلدون في تحليلاته أنه أمر ضروري في حياة الإنسان، لأنه عاجز عن إشباع حاجاته بمفرده لقلّة إمكانياته، كما رأى ابن خلدون أن التعاون الذي يتضمن التخصص وتقسيم العمل يؤدي إلى زيادة اليد العاملة عن طريق زيادة السكّان، والزيادة الأخيرة في اليد العاملة تكون أكثر تخصصاً وتأهيلاً فيزداد مرة أخرى الإنتاج فيفيض وهكذا تنمو الأعمال والصناعات ويزدهر البلد ويتحضّر<sup>3</sup>، وهذا ماوضحه ابن خلدون في كتابه المقدمة، حينما قال : " قد عرف وثبت أن الواحد من البشر غير مستقلّ لتحصيل حاجاته .....وما يحتاج إليه من غيرهم من أهل الأمصار

<sup>1</sup> - حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية، مرجع سابق، ص 29

<sup>2</sup> - جودة عبد الخالق: الاقتصاد الدولي، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة 1992، ص 18.

<sup>3</sup> - الطيب داودي، تقسيم العمل، اليد الخفية والحافز الاقتصادي بين ابن خلدون وآدم سميث، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08 سبتمبر 2005 دار الهدى عين مليلة، الجزائر، ص 47 .

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

ويستجلبونه منهم بأعواضه وقيمة فيكون لهم بذلك حظ من الغنى"<sup>1</sup>، ان ابن خلدون تعرف على فكرة التخصص والتعاون الدولي، والذي ظهر في وقتنا الحاضر بشكل واسع كالاتحاد الأوربي، جنوب شرق آسيا، المجلس الخليجي، الاتحاد المغاربي، من أجل التعاون والتخصص ونفوذ المنتجات بينها وفق قانون المنافذ<sup>2</sup>

هاته النظرية أثبتت قصورها مما دفع بالمختصين للبحث عن أساس آخر أكثر شمولاً في تفسير قيام التجارة الخارجية وتقسيم العمل والتخصص في الإنتاج، وقد كان دافيد ريكاردو أول من أوضح ذلك فيما أسماه بنظرية النفقات النسبية، باعتباره تلميذ آدم سميث، كما أن تحول العمال يتواصل الى أن يصل معدل الربح الى المستوى العادي للاقتصاد، حيث تتساوى قيمة المنتج وكمية العمل المتضمنة فيه<sup>3</sup>، بهذه الحركية، تتساوى عوائد عوامل الإنتاج في الصناعات كلها ويصل الاقتصاد الى وضع التوازن،

### ثانيا: نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو<sup>4</sup>

أوضح ريكاردو في نظريته التكاليف النسبية<sup>5</sup> في التجارة الدولية من خلال كتابه في "الاقتصاد السياسي والضريبة" وانطلاقاً من دراسته لنظرية آدم سميث وبحثه عن البديل في سنة 1817، كان دافيد ريكاردو أول من أجاب بنعم، هذه الإجابة كانت مدهشة لبول ساملسون paul samuelson، فقد كانت تمثل النتيجة الأقل بداهة، والنظرية الأكثر قدماً في تاريخ النظرية الاقتصادية، هذه النتيجة كانت الأكثر تأثيراً على السياسات الاقتصادية خلال القرنين الأخيرين<sup>6</sup>، وانتهى بتحليله الاقتصادي الدقيق إلى أن الأساس في ظاهرة التخصص الدولي هو التفوق النسبي في نفقات الإنتاج وليس التفوق المطلق الذي جاء به أستاذه آدم سميث، وبذلك فإن دافيد ريكاردو قام بتجديد أفكار آدم سميث في التبادل الدولي من خلال التكاليف النسبية، لأن المطلوب هو التميز النسبي وليس المطلق، وفسر ذلك في نظريته (نظرية النفقات النسبية) أو (المزايا النسبية) التي تعتبر بمثابة ركيزة النظرية الكلاسيكية، حيث لازالت قادرة على تفسير جانب هام من مظاهر التبادل الدولي، أما على المستوى النظري، فتحليل ريكاردو للتبادل الدولي، يرتبط بنظريته العامة لتطور المجتمع، فالتبادل يعتبر وسيلة لمنع معدل الربح من

<sup>1</sup> - ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص 360

<sup>2</sup> - الطيب داودي، مرجع سابق، ص 48

<sup>3</sup> Henner ( H.F),commerce international, Montchrestien, Paris, 1989, p34 .

<sup>4</sup> - زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره ص ص 62 64.

<sup>5</sup> - شامي رشيدة، المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية - جامعة الجزائر - 2006/2007 ص 47.

<sup>6</sup> Patrick A.Messerlin, le commerce international, PUF, Paris, 1998, p32.

الانخفاض<sup>1</sup> .

- وطبقا لهذه النظرية فإنه في ظروف التجارة الحرة ستخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أقل نسبيًا، أي السلع التي لديها فيها ميزة نسبية، وتقوم باستيراد السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية فيها، ولهذا وضع ريكاردو مجموعة من الفروض :
- التجارة الدولية تتم بين دولتين منعزلتين عن باقي دول العالم ويقع التبادل على سلعتين، عناصر الإنتاج قادرة على الانتقال داخل حدود الدولة، لكنها غير قادرة على الانتقال بين الدول مما يؤدي إلى إمكانية اختلاف إنتاجية عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى،
  - تكلفة إنتاج الوحدة لا تتغير تبعًا لحجم الإنتاج
  - لا تضاف إلى تكلفة السلعة أي تكلفة إضافية كتكاليف النقل والتأمين،
  - تكلفة إنتاج السلعة تتمثل في كمية العمل اللازمة لإنتاجها،
  - المنافسة كاملة داخل حدود كل دولة، لكنها منعدمة فيما بين الدولتين نظرا لتخصص كل منها في إنتاج سلعة معينة.

وانطلاقًا من هذه الفروض تقوم التجارة بين الدولتين إذا كانت النفقة النسبية للسلعتين في إحدهما تختلف عن النفقة النسبية للسلعتين في الدولة الأخرى، هذا الاختلاف إذن هو الذي يدعو للتبادل الدولي حتى ولو تمتعت إحدى الدولتين بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين لكن هذه النظرية تم انتقادها كذلك، لأنها تغفل إمكانية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول مع أنها تنتقل وخاصة رأس المال،<sup>2</sup> وهي تفترض ثبات التكلفة وتغفل مدى ما تنخفض إليه بفضل الإنتاج الكبير، وبذلك بين ريكاردو أن ما ذهب إليه آدم سميث في التجارة الخارجية بأنه ستوجد فائدة لكل من الدولتين في التجارة الخارجية حتى ولو كان لإحدى الدولتين ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج سلعتين، وذلك إذا ما كانت الميزة أكبر في إحدى السلعتين منها في سلعة وهكذا فإن التخصص الدولي وقيام التجارة بين الدول لا يتوقف على مقارنة الميزة المطلقة لمختلف الدول في إنتاج السلعة الواحدة وإنما هي مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في إنتاج السلعتين، حيث أكد إذا كان معدل التبادل الداخلي متساويًا فلا داعي للتبادل مع الخارج، وكاف لأنه ما دام

<sup>1</sup> Alain Samuelson, op.cit, p112

<sup>2</sup> -حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية، مرجع سابق، ص 29

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

هناك اختلاف في معدلات التبادل الداخلي فإن التجارة الدولية تتم دائماً، وتكون في صالح كلا الدولتين<sup>1</sup>.

ولكي يشرح ريكاردو نظريته، ضرب مثالا عدديا واضحا وبسيطا، فأخذ بلدين هما إنجلترا والبرتغال وافترض أن باستطاعة كل منهما إنتاج سلعتين هما القماش والخمر وفقا للجدول التالي :

الجدول رقم 3: نظرية التكاليف النسبية حسب ريكاردو

المجموع	القماش	الخمر	
220 سا عمل	100 ساعة عمل	120 ساعة عمل	إنجلترا
170 سا عمل	80 ساعة عمل	80 ساعة عمل	البرتغال

المصدر

في إنجلترا، نفقة إنتاج وحدة واحدة من الخمر تكلف 120 ساعة عمل وإنتاج وحدة واحدة من القماش تكلف 100 ساعة عمل، أما في البرتغال، فإن إنتاج وحدة من الخمر تتطلب 80 ساعة عمل، ووحدة من القماش 90 ساعة عمل. ومن الواضح أن تكاليف إنتاج القماش والخمر أقل في البرتغال منه في إنجلترا، وحسب منطق الميزة المطلقة لآدم سميث، فإنه لا يمكن أن يقوم تبادل بين البلدين، أو أن البرتغال تحتكر إنتاج السلعتين، من أجل هذا عليها أن تنتج وحدتين قماش و وحدتين خمر وهذا يكلفها 340 ساعة عمل. وبما أن الاقتصاد يعمل في مستوى التشغيل الكامل، يصبح هذا غير ممكن حسب ريكاردو، لأنه يتطلب تحول رأس المال والعمل الإنكليزي إلى البرتغال وهذا مناقض للفرضية الثانية. لهذا يقول ريكاردو أن التبادل لفائدة البلدين بشرط وجود اختلاف بين معدل التبادل الداخلي للسلع.

ففي البرتغال :

1 وحدة من الخمر تستبدل مقابل  $0.88=90/80$  وحدة قماش .

أما في إنجلترا :

1 وحدة الخمر تستبدل مقابل  $1.2 = 100/120$  وحدة قماش .

لأنه داخل البلد تستبدل السلع على أساس كمية العمل المتضمنة فيها، أما تحديد اتجاه التبادل ووضعيات التخصص، فيتم من خلال مقارنة تكلفة إنتاج السلعة في أحد البلدين بالنسبة إلى إنتاجها في البلد الآخر، ثم نقارن هذه التكلفة النسبية ما بين السلعتين. وبذلك تخصص البرتغال في إنتاج السلعة التي تكون نفقة إنتاجها بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في إنجلترا أقل منها في السلعة الأخرى، كذلك ستخصص إنجلترا في إنتاج السلعة التي تكون نفقة إنتاجها بالنسبة لنفقة إنتاجها

<sup>1</sup> - خالد محمد السواعي، التجارة الدولية النظرية و تطبيقاتها، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص.92



## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

في البرتغال أقل منها في السلع الأخرى، فنفقة إنتاج الخمر في البرتغال بالنسبة إلى إنتاجه في إنجلترا هي  $80/120 = 0.66$  ساعة عمل، وهذا يعني أن نفقة إنتاج وحدة خمر في البرتغال إنما تعادل نفقة إنتاج 0.66 وحدة خمر في إنجلترا. أما نفقة إنتاج القماش في البرتغال بالنسبة إلى نفقة إنتاجه في إنجلترا فهي  $90/100 = 0.9$  بمعنى أن نفقة إنتاج وحدة واحدة من القماش في البرتغال إنما تعادل نفقة إنتاج 0.9 وحدة من القماش الإنجليزي. وبذلك تكون نفقة الخمر في البرتغال بالنسبة إلى نفقته في إنجلترا أقل من نفقة القماش البرتغالي بالنسبة إلى نفقة إنتاجه في إنجلترا. وهكذا يكون من مصلحة البرتغال التخصص في إنتاج الخمر، أما إنجلترا فمن فائدتها التخصص في إنتاج الأقمشة لأنها تتمتع فيها بنفقة نسبية أقل بالمقارنة بالخمر<sup>1</sup>.

عند قيام التبادل ينتج البرتغال وحدتين من الخمر، ويستبدل وحدة منه والتي كلفته 80 ساعة عمل مقابل وحدة قماش التي تحتاج منه 90 ساعة عمل، وبذلك يوفر البرتغال 10 ساعات عمل، أما إنجلترا فسوف تنتج وحدتين من القماش، وتقوم باستبدال وحدة من القماش التي كلفتها 100 ساعة عمل مقابل وحدة خمر التي كانت ستكلفها 120 ساعة عمل، وبذلك تكون قد وفرت 20 ساعة عمل وهو ربحها من التجارة<sup>2</sup>

من المثال نرى أن عدم إمكانية تنقل عوامل الإنتاج تسمح بتبادل عدد معين من ساعات العمل الوطني مقابل عدد مختلف من ساعات العمل الأجنبي في السوق الدولي، الشيء الذي لا يمكن تحقيقه في داخل نفس البلد، فقيمة أي سلعة في رأيه إنما تتوقف على ما بذل في إنتاجها من عمل على أساس أن هناك علاقة تربط قيمة سلعتهم وتكاليف إنتاجها<sup>3</sup>، حيث افترض أنه لا يوجد إلا عنصر واحد من عناصر الإنتاج وهو العمل وان قيمة السلع تتناسب مع ما بذل فيها من عمل وحيث أنه إذا كانت الوحدة من سلعة معينة يلزم لإنتاجها شهرين عمل وكانت الوحدة من سلعة أخرى تحتاج أكثر من ستين يوما لإنتاجها فإن قيمة السلعة الثانية أعلى من قيمة السلعة الأولى، وإتباعا للموضوعية وافق ريكاردو رأي آدم سميث بأن قاعدة النفقات المطلقة تعطي ميزة مطلقة فيما يخص إنتاج سلعة معينة، ولكنه يعدد تلك القاعدة بالنسبة للتجارة الداخلية، أما التجارة فإن قاعدة النفقات المطلقة لا تفسر كيفية قيام التجارة بين الدول المختلفة وهنا يبدأ تحليل ريكاردو في النفقات النسبية.

وحتى أوضح هاته النظرية تبعا للتحويلات القائمة حاليا في التبادلات الدولية، أعتمد في شرح قانون النفقات النسبية مغيرا للسلع التي حددها ريكاردو بسلع أكثر فهما للباحثين والطلبة في الجزائر وأصيغها في المثال التالي:

1- حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية، مرجع سابق، ص 30

2- حشماوي محمد، نفس المرجع، ص 31

3- حشماوي محمد، المرجع السابق، ص 32

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

جدول رقم 4 : نظرية التكاليف النسبية، وتطويرها حسب رأي الباحث

وحدة القمح	وحدة الأغطية	
90 يوم عمل	75 يوم عمل	كندا
40 يوم عمل	55 يوم عمل	ألمانيا

المصدر: من إعداد الباحث، مع الاجتهاد في تغيير دولتي التبادل للتجارة الدولية

هذا التبادل تنجم عنه إجراءات تتعلق بتقييده، أو تحريره، لأن هذا التبادل له آثار وتأثيرات مالية وتجارية خاصة، بالنسبة للأثر الذي تتركه الرسوم الجمركية فيه، كأثر يقلل من كمية المستورد من السلع التي يفرض عليها الرسوم الجمركية، وبالتالي يزداد الطلب على المنتج محليا منها و يرتفع أسعارها، بحيث لا تتعرض للمنافسة فنقل جودتها، بسبب التحايل في تقليل التكاليف مما يرفع من الأرباح في إنتاج هذه السلع إلى أفراد عوامل الإنتاج الموظفة في فروع الإنتاج الأخرى لإنتاج هذه السلعة، وبالتالي فإن الأثر النهائي لفرض رسوم جمركية على سلع معينة أو عدة سلع هو إعادة توزيع الموارد على فروع الإنتاج لصالح السلعة التي فرضت عليها رسوم جمركية و يصبح التوزيع الجديد مختلفا عن التوزيع الأمثل للموارد والذي يتم بناء على التفاعل الحر لعوامل الإنتاج وفرض رسوم جمركية على سلعة معينة يتوقف على إثر فرض تلك الضريبة على الناتج الكلي في البلد المعني، وبين ادم سميث ذلك بأن الصناعة التي تنتج سلعة بأعلى من تكلفة الإنتاج بالخارج يعني هذا انخفاضا في الإنتاجية في تلك الصناعة، ولو فرضت الرسوم الجمركية لحمايتها فان هذا لا يدفع المنتجين لتحقيق أقل تكلفة إنتاج.

انطلاقا من المثال السابق يبين نفقة إنتاج الأغطية ووحدة القمح في كل من ألمانيا وكندا، فوحدة الأغطية تتكلف 100 يوم عمل في كندا بينما تتكلف 90 يوم عمل في ألمانيا ووحدة القمح تتكلف 120 يوم عمل في كندا و80 يوم عمل في ألمانيا، و من الواضح أن تكاليف إنتاج الأغطية والقمح اقل في ألمانيا عنها من كندا، ومن خلال هذا المثال قد تبين أن التبادل التجاري لن يقوم بين كندا و ألمانيا، وذلك لان ألمانيا تتفوق تفوقا مطلقا في إنتاج السلعتين، غير أن ريكاردو يقول انه على الرغم من أن ألمانيا تتفوق تفوقا مطلقا على كندا في إنتاج السلعتين إلا أن ألمانيا تتفوق بدرجة اكبر في إنتاج القمح عن الأغطية و بعبارة أخرى أن ألمانيا تتفوق تفوقا نسبيا في إنتاج القمح عن إنتاج الأغطية بالنسبة لكندا وهذا التفوق النسبي نتيجة لانخفاض تكاليف النسبية وهو الشرط الضروري والكافي لقيام تجارة بين ألمانيا وكندا،

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

إذا كان معدل التبادل الداخلي متساويا فلا داعي لتبادل مع الخارج، وكاف لأنه ما دام هناك اختلاف في معدلات التبادل الداخلي فإن التجارة الدولية تتم دائما، وتكون في صالح كلا الدولتين<sup>1</sup>.

كان دافيد ريكاردو هو أول من أرجع سبب قيام التجارة الدولية إلى اختلاف التكاليف النسبية، و عند توافر هذا الشرط فسيكون من مصلحة كل دولة أن تخصص في إنتاج تلك السلع التي تتمتع فيها بنفقة نسبية أقل، بمعنى بميزة نسبية أكبر، و ذلك بالمقارنة بالدولة الأخرى<sup>2</sup>.

رغم قيام عدد كبير من الاقتصاديين بتفكيح هذه النظرية و تعديل بعض فروضها، فقد ظل المبدأ الأساسي الذي وضعه ريكاردو ثابتا، و هو أن التخصص الدولي إنما يتم على أساس اختلاف التكاليف النسبية<sup>3</sup>.

رغم أهمية المناخ كعامل أساسي في قيام التخصص و التبادل الدولي في المجال الزراعي، إلا أنه مع التقدم العلمي أصبح من الممكن إحداث ظروف مناخية مصطنعة لتلائم و الظروف الإنتاجية المطلوبة، فالمطاط الصناعي حل محل المطاط الطبيعي و الألياف الصناعية أخذت مكان العديد من المنتجات كالقطن، الحرير والصوف<sup>4</sup>.

ويمكن إيضاح فكرة التكلفة النسبية من خلال مقارنة تكلفة إنتاج سلعة في احد البلدين بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في البلد الأخر، ثم نقارن هذه التكلفة النسبية ما بين السلعتين وبذلك تختص ألمانيا في إنتاج السلعة التي تكون نفقة إنتاجها بالنسبة إلى نفقة كندا اقل منها في السلعة الأخرى، كذلك ستخصص كندا في إنتاج السلعة التي تكون نفقة إنتاجها بالنسبة إلى نفقة إنتاجها بألمانيا اقل منها في السلعة الأخرى، فنفقة إنتاج القمح في ألمانيا بالنسبة لنفقة إنتاجها في كندا هي 80/120 يوم عمل أي 66,0 وهذا يعني أن نفقة إنتاج وحدة من القمح في ألمانيا إنما تعادل نفقة إنتاج 66,0 من وحدة منه في كندا، إما نفقة إنتاج الأغطية في ألمانيا بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في كندا فهي 90/100 يوم عمل أي 9,0 بمعنى إن نفقة إنتاج وحدة واحدة من

<sup>1</sup> - خالد محمد السواعي، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها، المرجع السابق، ص92.

<sup>2</sup> Maurice BYE , relations économiques internationales, 2 ème ED DALLOZ, Paris, 1965,p125.

<sup>3</sup> محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 372.

<sup>4</sup> عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الغولي، مجدي محمود شهاب، أساسيات الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص23.

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

الأغذية في ألمانيا إنما تعادل نفقة إنتاج 9,0 من وحدة واحدة منها في كندا، وبذلك تكون نفقة القمح في ألمانيا بالنسبة إلى نفقته في كندا هي الأقل، أي أقل من نفقات الأغذية في ألمانيا بالنسبة إلى نفقتها في كندا، وهكذا يكون من مصلحة ألمانيا أن تختص في إنتاج القمح لتمتعها في إنتاجه بنفقة نسبية أقل بالمقارنة بالأغذية، أما كندا فمن صالحها أن تختص في إنتاج الأغذية لأنها تتمتع فيها بنفقة نسبية أقل بالمقارنة مع القمح.

يتضح مما سبق أن القصور الرئيسي لهذه النظرية يكمن في طابع السكون الذي تتميز به، فما يكون ميزة نسبية اليوم قد لا تتوفر لها هاته الميزة في فترة أخرى ولو لفترة قصيرة، بين يوم وآخر، زيادة على ذلك نجد أن تحليل ريكاردو قد أخفق في الإجابة عن معدل التبادل الدولي وإظهار المكاسب التي تعود على الدول من جراء التجارة الخارجية، حيث اعتبرها الخبراء ثغرة تجاهلها ريكاردو، مما دفعت بالاقتصادي جون ستيوارت ميل إلى استكمال ما عجزت عنه نظرية النفقات النسبية عن طريق تحديد معدل التبادل الفعلي في إطار نظريته المعروفة بنظرية القيم الدولية، ولهذا نقول أن تحليل ريكاردو عجز في تحديد القيمة الفعلية لمعدل التبادل الدولي بين الطرفين المتبادلين، وبين لنا فقط أن هناك قيمة تمثل الحد الأعلى وأخرى تمثل الحد الأدنى، وأن قيمة معدل التبادل الدولية تتراوح بينهما،<sup>1</sup> أصبح هناك مفاهيم جديدة ترى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهذا ما يخالف المطالبة للفكر التجاري بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد<sup>2</sup>، حيث أبدى الكلاسيك اهتماما بالغا في نشاط التجارة الخارجية ولكن ليس بالأسلوب الذي كان عليه التجاريون، وأبرز رواد الفكر الكلاسيك " آدم سميث "، "دافيد ريكاردو"، "جون ستيوارت ميل"، "دافيد هيوم".

### ثالثا: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل<sup>3</sup>

هذه النظرية لم تتمكن من الاقتراب بالواقع عند افتراضها لتكافؤ أطراف المبادلة، ففي حالة تبادل دولي بين دول غير متكافئة فمن الممكن ألا يكون للطلب المتبادل دور في تحديد نسبة التبادل الدولي، أي بإمكان الدول الكبرى أن تملئ شروطها، بالإضافة إلى ذلك فإن الفكرة المتعلقة التي مفادها أن التبادل غير المتكافئ بين الدول سيأتي بالنفع على الدول الصغيرة، يمكن أن يكون غير محقق، حيث يمكن أن يؤدي التبادل إلى عدم مرونة الطلب البلد الصغير، بسبب إشباع السوق

<sup>1</sup> - سامي عفيف حاتم: التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة 1993، ص 105.

<sup>2</sup> - عادل أحمد حشيش و آخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998، ص 310 .

<sup>3</sup> - صلاح الدين نامق، التجارة الدولية، دار المعارف المصرية، 1993، ص 32 - 36.

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

الناتج عن ضيق سوقه الداخلي، أما الحالة المعاكسة فإنها صالحة بالنسبة للبلدان ذات طلب داخلي واسع؛ وهذا التفسير غير صالح لكون أن إتباعه من المفروض أن يؤدي إلى عدم وجود دول غير متطورة، واستنتاجا لما عجز عنه ريكاردو عن تحديد معدلات التبادل الدولي، بنظريته، قام "جون ستيوارت ميل" بتحليل الكيفية التي تحدد بها المعدلات التي ستتبادل بها السلع، في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي، إلى جانب الكيفية التي تتوزع بها فوائد التقسيم الدولي للعمل بين الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلع معينة وتخصص فيها وتتبادلها بسلع أخرى لا تتمتع في إنتاجها بميزات نسبية وقد أورد جون ستيوارت ميل نظريته في القيم الدولية من خلال كتابه، حيث يعتبر من الاقتصاديين الذين نادوا بالحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة، وكان له دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية وعلاقته بنسبة التبادل الدولي، ووفقا لنظريته<sup>1</sup>، فإن معدل التبادل الدولي يحدده الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، وهذا للمقارنة بين قيمة صادراتها وقيمة وارداتها، فإذا قسمنا ثمن الوحدة من صادرات أي دولة على ثمن الوحدة من وارداتها فإن النتيجة تمثل عدد الوحدات، المستوردة التي يمكن الحصول عليها لقاء كل وحدة تصدّر إلى الخارج، كما تنتقد هذه النظرية بأنها ابتعدت عن الواقع حين افترضت تكافؤ طرفي المبادلة، واشترط التكافؤ بين قيم صادرات وواردات كل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل الدولي،

حيث شرح ميل نظريته بافتراض أن هناك دولتين حيث قمت بتغييرهما بالنظر إلى الواقع المعاصر، بعدما كان مثال ميل، يحدد دولتين أوروبيتين، لكن بعد الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية، لهذا وجب علي تغيير البلدين إلى، كندا وألمانيا حتى يفهم التبادل بينهما أحسن حيث أفترض كما وضع ميل، أنهما تنتجان الأغذية والخضر، وهذا المثال قمت فيه بتغيير السلعتين المقترحتين من طرف ميل، وهذا حتى يكون بحثي سابقة للاجتهاد في تقريب القارئ من أمثلة الواقع المعاش، ذلك لأن اقتراح بلد من أوروبا وبلد من أمريكا، هو الأقرب للواقع بالنظر إلى تحول التجارة الدولية بين الدول الأوروبية إلى تجارة داخلية بسبب الوحدة الاقتصادية والنقدية، وبذلك لا بد من تغيير النظرة وبلدين حسب أسس النظرية الاقتصادية التي بنيت على اختلافهما، في كل التوجهات الاقتصادية، وبذلك فإن مثالي يوضح إذا كان إنتاج 10 وحدات من الأغذية يكلف ألمانيا قدرا من العمل مثلما يكلف كندا إنتاج 15 وحدة من الخضر،

<sup>1</sup> - صلاح الدين نامق، التجارة الدولية، دار المعارف المصرية، 1993 ص 32.

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

وفي كندا فان إنتاج 10 وحدات من الأغذية يكلف ألمانيا قدرا من العمل مثلما يكلفها إنتاج 20 وحدة من الخضر وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 5 نظرية القيم الدولية بالاحتفاظ بمثال الباحث

الدولة	الأغذية	الخضر
كندا	10 وحدات	15 وحدة
ألمانيا	10 وحدات	20 وحدة

المصدر : اجتهاد الباحث في تفسير النظرية حسب التحولات المعاصرة

ومن خلال هذا الجدول يتبين أن الأغذية في كل من كندا وألمانيا تتكلف قدرا من العمل اكبر مما يكلفه إنتاج الخضر، ولكن ألمانيا تتمتع بميزة نسبية عن كندا في إنتاج الخضر في حين تتمتع كندا في إنتاج الأغذية بالنسبة لألمانيا وذلك لان كمية العمل التي تنتج 10 وحدات من الأغذية و15 وحدة من الخضر في كندا، بينما نفس كمية العمل تنتج 10 وحدات من الأغذية في ألمانيا و20 وحدة من الخضر ولذلك فمن المفيد، بالنسبة للدولتين أن تخصص كندا في إنتاج الأغذية وتستورد الخضر من ألمانيا، وتخصص ألمانيا في إنتاج الخضر وتستورد الأغذية من كندا.

رابعا: نظرية التوازن التلقائي لدافيد هيوم

بين هيوم أن القيود التي تفرض على التجارة الخارجية من قبل التجاريين ان داك لا تؤدي إلى زيادة حصيللة الدولة من المعدن النفيس من خلال دراسته للعلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد ومستويات الأسعار فيه ومستوى الأسعار في العالم الخارجي، وقد توصل إلى أن المعدن النفيس يتوزع على البلاد دون تدخل من طرف الدولة اذا ما كانت داخلية في إطار العلاقات الدولية، وأوضحت نظريته المغايرة لسابقتها، أن القيود التي تفرض على التجارة الخارجية من قبل التجاريين، بأن ذلك لا يؤدي إلى زيادة حصيللة الدولة من المعدن النفيس، حيث بين دافيد هيوم<sup>1</sup> من خلال دراسته للعلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد ومستويات الأسعار فيه ومستوى الأسعار في العالم الخارجي إلى أن المعدن النفيس يتوزع على البلاد دون تدخل من طرف الدولة إذا ما كانت داخلية في إطار العلاقات الدولية، فإذا زاد قدر المعدن

<sup>1</sup> - أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص. 17- 18

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

النفيس لدى الدولة عن القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي فإن أسعار السلع فيها ترتفع بالنسبة لأسعار السلع في البلدان الأخرى مما يؤدي إلى نقص صادراتها وزيادة وارداتها مما ينجر عنه عجز في ميزانها التجاري مما يؤدي إلى خروج المعدن النفيس إلى العالم الخارجي، والعكس في حالة نقص كمية المعدن عن القدر الذي يتناسب مع نشاطها لأنه ينتج انخفاض أسعار سلعها مقارنة بالعالم الخارجي ويؤدي إلى زيادة صادراتها ونقص وارداتها، وبالتالي تحقق فائضا في الميزان التجاري مما ينتج دخول الذهب من الخارج إلى الدولة.

### خامسا: نظرية الطلب المتبادل (مارشال ادجورت)

إن فكرة الطلب المتبادل ترجع للاقتصادي "جون ستيوارت ميل"، وتقوم على فكرة الطلب المتبادل في انه عرض احد طرفي المبادلة للسلعة التي ينتجها هو في الواقع يمثل طلبه على السلعة التي ينتجها الطرف الأخر، وكذلك فان عرض الطرف الآخر للسلعة التي ينتجها الطرف الأول، ويتحدد معدل التبادل الفعلي نتيجة لالتقاء طلب الطرف الأول بطلب الطرف الثاني على السلعتين أي نتيجة لالتقاء الطلب المتبادل.

إلا أن "الفريد مارشال" قام بتحليل فكرة "ميل" في الطلب المتبادل ثم قام "ادجورت" باستكمال ما بدأه مارشال، وأسس على فكرة الطلب المتبادل وان منحنيات الطلب المتبادل تحدد سعر التبادل الدولي.

ومنها بدأ نقد النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية من واقع الفروض التي استتدت إليها، فكانت تفترض أن التبادل التجاري بين الدول إنما يتم على أساس المقايضة، وانصبت كل التحليل على كل حالة دولتين لا تنتجان إلا سلعتين، وتجاهلوا تكاليف النقل، وإن عناصر الإنتاج تتمتع بالسيولة الكاملة داخل الدولة الواحدة، وان قيمة المبادلة تتحدد على أساس العمل المبذول في إنتاج السلعة.

### المطلب الرابع: النظريات النيوكلاسيكية:

أشارت النظريات الكلاسيكية عدم القدرة لعوامل الإنتاج في داخل الدولة الواحدة بين مختلف فروع الإنتاج من خلال عرضنا للنظرية الكلاسيكية فإنها تحدد متى تقوم التجارة الخارجية ولا تقصر لماذا تقوم هذه التجارة، حيث قامت المدرسة النيوكلاسيكية بدراسة المنفعة التي رأت فيها مصدر القيمة، فقيمة السلع عند النيوكلاسيك تكمن في المنفعة التي يحصل عليها المستهلك جراء إستهلاكه لتلك السلع، إلى جانب إهتمامها بمواضيع مختلفة أخرى، وهكذا نجد أن مدرسة فيينا قد إهتمت بمعالجة آلية المنفعة الحدية، بينما عكفت مدرسة لوزان على دراسة

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

التوازن العام، أما مدرسة شيكاغو فقد خصصت أبحاثها لدراسة الميكانيزمات النقدية، كما قامت هذه المدرسة بتحليل موضوع التجارة الدولية مستخدمة في ذلك أدوات التحليل الخاصة بها ومنها :

### 1- منحنيات السواء :

في مجال دراسة سلوك المستهلك، قدم الإقتصادي F.Y. Edgeworth أداة تحليلية هامة عرفت بمنحنيات سواء المستهلك، وهذا في نهاية القرن التاسع عشر، وتم نقل منحني السواء الى اوروبا عندما استخدمه الاقتصادي Vilfredo Pareto على نطاق واسع، كما يعود فضل انتشار استعماله في العالم المتكلم بالانجليزية سنوات الثلاثينيات من القرن العشرين الى الاقتصاديين R.G.D.Allen و<sup>1</sup>J.R.Hicks. وذلك في إطار نظرية المنفعة الترتيبية التي تقترض عقلانية المستهلك، وأنه يسعى إلى تعظيم منفعتيه، وذلك بمعرفة دخله وأسعار السوق، كما تقترض قدرته على ترتيب المنافع التي يحصل عليها من إستهلاكه للمجموعات السلعية المختلفة التي تحتوي على مزيج من كميات من سلعتين، ومنحني السواء يعبر عن مجموعة التوليفات من السلعتين التي تعطي للمستهلك نفس الإشباع، ولذلك فهي سواء بالنسبة له يمكن أن يختار فيما بينها دون أن يؤثر إختياره على مستوى إشباعه،

### 2 - منحني سواء المجتمع :

يعبر هذا المنحني عن المجموعات السلعية المختلفة من السلعتين التي تعطي نفس مستوى الإشباع بالنسبة للمجتمع ككل. ويبين منحني السواء المجتمعي الترابطات (التوليفات) المختلفة لسلعتين بحيث ينطوي كل ترابط على نفس الاشباع للمجتمع او القطر.

### 3- منحني إمكانيات الإنتاج :

إذا إفتراضنا أن الإقتصاد يقوم بإنتاج سلعتين فقط س و ص فإن منحني إمكانيات الإنتاج يظهر المجموعات السلعية المختلفة من سلعتين التي يمكن أن يقوم الإقتصاد بإنتاجها في ظل الفن الإنتاجي (التكنولوجي) السائد والإستغلال الكامل والأمثل للموارد المتاحة<sup>2</sup>، ان التكاليف المتزايدة عادة ما تعزى الى حقيقة ان بعض الموارد تكون اكثر ملاءمة لإنتاج السلعة س (النبيد) بينما تكون الاخرى اكثر فائدة في إنتاج السلعة ص (القماش)، ويستطيع المجتمع فقط ان يحصل على مزيد من القماش وذلك بالاستغناء عن كميات اكثر واكثر من النبيد، واستنادا للاقتصاد السياسي أقول أن السلع البديلة يمكن تعويضها للسلع الرئيسية لما تحققه من نفس

<sup>1</sup> - دونالد س واتسن، ماري أهولمان، نظرية السعر واستخداماتها، ترجمة ضياء مجيد موسوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص129.

<sup>2</sup> - محمد سيد عابدين، المرجع السابق، ص103.



## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

المنافع، فرغم أن بعض الخبراء يعتبرون مثلا، اللّبن كسلعة للنبيد، فبإمكاننا تغيير، النبيد بالخمير، لكن إذا توجهنا إلى تواجد الدولة ومؤسسات، وآثارها، وفعاليتها، التي في الغالب، تفشل في تحقيقها، خاصة إذا لم تراعى أنواع البيئة، وخاصة الاجتماعية والثقافية، في هذا الجانب.

النظرية الحديثة للمزايا النسبية، مع بقائها وفيه لنتائج النموذج الكلاسيكي، إلا أنها تستعمل وسائل تحليل أخرى، وترفض تماما نظرية القيمة في العمل<sup>1</sup>. فحسب هيكشر - أولين يمكن تفسير الميزة النسبية، وبالتالي قيام التجارة الدولية بإختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، فهناك بلاد يتوافر فيها عنصر العمل بالنسبة لرأس المال، والأخرى العكس. ويقاس هذا التفاوت بين عناصر الإنتاج بصفة نسبية، لا بصورة مطلقة، أي بحساب النسبة رأس المال/العمل، فمثلا قد تكون الكمية المتاحة من رأس المال في دولة أكبر من الكمية المتاحة في الدولة ب، وبالرغم من ذلك تتمتع الدولة ب بوفرة نسبية في رأس المال طالما كانت النسبة رأس المال/العمل في الدولة ب اكبر من النسبة رأس المال/ العمل في الدولة أ .

فإذا كانت الدول تختلف فيما بينها من حيث ما يتوافر لديها من رأس المال، فإن هذا الإختلاف في وفرة عوامل الإنتاج يؤدي إلى إختلاف مكافأتها من دولة إلى أخرى، فتخفض الأجور في الدولة ذات الوفرة في العمل، وترتفع في الدولة التي يندر فيها عنصر العمل. كما تنخفض أسعار الفائدة في الدولة ذات الوفرة في رأس المال وترتفع في البلاد حيث ندرة هذا العامل .

هذا الإختلاف بين الدول في توافر عوامل الإنتاج، وبالتالي مكافأتها، يترتب عليه إختلاف في نفقات الإنتاج ومنه إختلاف في الأسعار. ومن هذا المنطلق، تخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلعة التي تتطلب إستخدام عامل الإنتاج المتوفر لديها نسبيا. وبالتالي يعد الأرخص نسبيا، وتستورد السلعة التي يحتاج إنتاجها إلى العامل النادر نسبيا والذي يتميز بإرتفاع السعر النسبي. فالتبادل الدولي حسب أولين هو تبادل عامل إنتاج وفير مقابل عامل إنتاج نادر. فلما تصدر الدولة أ سلع كثيفة العمل وتستورد سلع كثيفة رأس المال فإنها تبادل العمل المحلي مقابل رأس المال الأجنبي، وبالتالي فإن حركة المنتوجات تعوض حركة رؤوس الأموال. والتقسيم الدولي للعمل والتبادل الدولي يتجه إلى تسوية أسعار السلع وعوامل الإنتاج في المدى القصير، و إلى زيادة تفاوت عرض عناصر الإنتاج في الدول المختلفة في المدى الطويل .

ففي المدى القصير، تعمل التجارة الدولية على<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> BENISSAD M.E,cours d'economie internationale,OPU ,Alger,P155.

<sup>2</sup> - محمود يونس ،أساسيات التجارة الدولية،الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت،1991، ص67.

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

أ - إتجاه سعر كل سلعة من السلع التي يتم تبادلها بين الدول نحو التعادل. ذلك لأن السعر قبل قيام التجارة يكون مختلفاً، أما بعد قيام التجارة فيوجد سعر واحد لكل سلعة يتحدد بالعرض الكلي والطلب الكلي منها.

ب- إتجاه أسعار عوامل الإنتاج في مختلف الدول نحو التعادل، ففي الدولة التي تصدر سلع كثيفة العمل، يزداد الطلب على عنصر العمل بهدف زيادة الصادرات من هذه السلع، وبالتالي ترتفع الأجور، في حين تنخفض في البلد المستورد بإنخفاض الطلب بسبب الإستيراد، وبالمثل سترتفع أسعار الفائدة في الدولة المصدرة للسلع كثيفة رأس المال وتنخفض في البلد المستورد بإنخفاض الطلب على رأس المال بعد قيام التجارة. ومعنى ذلك هو ميل سعر الفائدة والأجور في الدولتين نحو التعادل .

أما على المدى الطويل، فتؤدي التجارة الدولية إلى زيادة تفاوت عرض عناصر الإنتاج في الدول المختلفة، فعلى نحو ما ذكرنا، من ارتفاع الأجور في البلد الأول يؤدي ذلك إلى عرض أكبر لعنصر العمل بالنسبة لرأس المال، أما في البلد الثاني فبارتفاع أسعار الفائدة تزداد كمية رأس المال المعروض<sup>1</sup>.

مما ألزم توضيح أهم النماذج التي صاغها أنصار النظرية النيوكلاسيكية، الذين ساهموا بأسلوب جديد في توضيح أسباب قيام التجارة الخارجية.

### أولاً: نظرية وفرة عوامل الإنتاج<sup>2</sup>

إن نظرية نسب عناصر الإنتاج في التجارة الخارجية ترجع إلى الاقتصاديين السويديين " إيلي - هكشر " والذي وضعها في كتابه بعنوان " آثار التجارة الخارجية على التوزيع " الذي صدر سنة 1919 ، ثم إلى تلميذه " برتل أولين " الذي أوضحها في كتابه " التجارة الإقليمية والتجارة الدولية " الصادر في 1933.<sup>3</sup>

والذين بينا لنا بأنه يمكن قياس وفرة عوامل الإنتاج بطريقتين :

### 2-1/ على أساس الوحدات المادية : (بأخذ فقط جانب العرض لعوامل الإنتاج )

تفترض نظرية هكشر أولين إمكانية تصنيف السلع حسب العنصر المستخدم فيها بنسبة أكبر. فهناك سلع تتميز بكثافة العمل ( Labor-Intensive Goods )، و سلع أخرى تتميز بكثافة رأس المال (Capital-Intensive Goods). ولمعرفة الندرة النسبية أو الوفرة النسبية يجب قياس الندرة أو الوفرة لعنصر من عناصر الإنتاج بالنسبة للعناصر الأخرى داخل الدولة فعند

<sup>1</sup> - محمود يونس ، المرجع السابق، ص68

<sup>2</sup> - محمد دياب، نفس المرجع السابق، ص70.

<sup>3</sup> - سامي عفيفي، مرجع سابق، ص: 138

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

قيام التجارة بين دولتين، كل دولة تخصص في إنتاج السلعة التي تستعمل عامل الإنتاج المتوفر نسبيا فالدولة B يكون فيها رأس المال هو العنصر أو العامل المتوفر ولو أن نسبة الكمية الكلية الى الكمية الكلية للعمل (TK/TL) المتوفرة في الدولة B أكبر من الكمية الكلية من العمل في الدولة A .

إن الوفرة النسبية لعنصر من عناصر الإنتاج في بلد معين لا يؤدي بالضرورة إلى إنتاج سلع كثيفة من هذا العنصر وبتعبير آخر إن البلد ذات الكثافة السكانية ليس بالضرورة أن تصدر سلع كثيفة العمل.

ولهذا رفض أولين الفروض التي قامت عليها النظرية و هي اعتبار العمل أساسا لقيمة السلعة وانه يجب تطبيق الأسعار وأثمان عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة، فالتفاوت في قيمة السلع لا يرجع إلى التفاوت فيما انفق على السلعة من عمل ولكن فيما انفق من عناصر الإنتاج على السلعة.

بيّن أولين أن التجارة الخارجية لا تقوم نتيجة للتفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج وإنما في التفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج و بالتالي في أسعار السلع المنتجة. وترجع أهمية نظرية وفرة عوامل الإنتاج في تطبيق نظرية الثمن والتوازن التي تستخدم في نظرية العرض والطلب على نظرية التجارة الخارجية.

يرى أولين أن سبب قيام التجارة الخارجية بين الدول يرجع إلى الاختلاف في أسعار السلع المنتجة هذا الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج إنما يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، وينعكس هذا كله في الاختلاف في أثمان السلع المنتجة، وهكذا سيوجد دولا ستخصص في إنتاج سلعة معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها وان هذه الميزة ترجع إلى اختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها.

تقوم التجارة الخارجية لاختلاف النفقات النسبية ثم يزداد الطلب على منتجات كل دولة وتستفيد من مزايا الحجم الكبير للإنتاج وهكذا يتضافر كل من وفرة عوامل الإنتاج وكذا الحجم الكبير.

### ثانيا: نظرية (ليونتياف)

قام هذا الاقتصادي بتطبيق اختبار للنظرية الحديثة للتجارة الخارجية على إصدارات وواردات الولايات المتحدة لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج، على

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

أساس إن الولايات المتحدة تتمتع بوفرة في رأس المال وندرة في عنصر العمل، واستخدم ليوننتيف في هذا الاختبار أسلوب تحليل المستخدم المنتج وذلك لحساب رأس المال، وكذلك العمل اللازم للإنتاج في عدد من الصناعات الأمريكية، ووصل إلى نتيجة هي أن التجارة الدولية بين الولايات المتحدة والدول الأخرى إنما تقوم على أساس تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال.

فطبقاً لتلك النتيجة فإن الولايات المتحدة لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال، لأن العامل الأمريكي محاط بتجربة وخبرة وتنظيم، فإن عنصر العمل هو المتوفر في الولايات المتحدة بالنسبة لعنصر رأس المال، وإذن فإن على أمريكا أن تصدر سلعا ذات كثافة في عنصر العمل عالية بالنسبة لرأس المال وتستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل.<sup>1</sup>

تعرضت نظرية وفرة عوامل الإنتاج للاختبار التطبيقي من جانب الاقتصادي ليوننتيف الذي أسفر عما يعرف بلغز ليوننتيف، حيث استهل هذا الاقتصادي دراساته التطبيقية مؤكداً على الاقتناع بالنتائج التي انتهت إليها الدراسة التحليلية لنموذج هيكشر أولين والتي تتلخص في قيام كل دولة بإنتاج وتصدير السلع التي تعتمد في إنتاجها على عامل الإنتاج الأوفر نسبياً، وتستورد السلع التي تعتمد في إنتاجها على عامل الإنتاج النادر نسبياً، ولما كانت هذه الدراسات التطبيقية تركز على الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل أكثر دول العالم وفرة في عنصر رأس المال، فلقد توقع ليوننتيف وغيره من الاقتصاديين المؤيدين لنموذج هيكشر أولين أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال وتستورد السلع كثيفة العمل، وأوضحت أبحاث ليوننتيف بأنه لم يجد في هذه النتيجة سبباً لنقض نظرية هيكشر أولين وإنما يرى أن إنتاجية العمل في الولايات المتحدة الأمريكية تصل إلى أضعاف أمثالها في الدول الأخرى، ومن ثم فالعمل في هذه الظروف أكثر وفرة من رأس المال ويكون تصديره بنسبة أكبر متماشياً في ذلك مع نظرية هيكشر أولين وغير متناقض معها، لكل الواقع التطبيقي أوضح أن هاته النظرية، لأنه اقتصر على دراسة العلاقة بين عاملي رأس المال والعمل وأهمل دراسة

<sup>1</sup> - عبد الرشيد بن ديب تنظيم وتطور التجارة الخارجية، حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة،

في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2002 - 2003، جامعة الجزائر، ص 43

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

العوامل الأخرى المؤثرة في الإنتاج كالموارد الطبيعية والتنظيم وتقدم الفن الإنتاجي، لكن الواقع أن هذا التحليل التطبيقي قد تعرض للنقد سواء من حيث المنهج أو من حيث أسلوب المعالجة الإحصائية، مما يشكك في نتائجها،

إشكالية ليونتيف<sup>1</sup> : أول اختبار عملي لنموذج هيكشر - أولين كان على يد الإقتصادي المعروف والروسي الأصل فاسي ليونتيف wassily leontief في عامي 1953 و 1956 من دراسة قام بها على هيكل تجارة الولايات المتحدة مع الخارج.

• اعتمادا على إحصائيات الولايات المتحدة لسنة 1947، أستخدم ليونتيف جداول (المدخلات - المخرجات) لاقتصاد الولايات المتحدة وذلك لحساب رأس المال المباشر وغير المباشر، وكذلك العمل اللازم لإنتاج قيمة معينة من الإنتاج في عدد من الصناعات في الولايات المتحدة في حزمة ممثلة قيمتها مليون دولار من الصادرات وبدائل الواردات لسنة 1947. وجدول " المدخلات - المخرجات" إنما هو جدول يوضح أصل واتجاه كل منتج في الاقتصاد. وقد ساهم ليونتي في هذه الطريقة من التحليل حتى أنه حصل على جائزة " نوبل" في سنة 1973 نتيجة هذه المساهمة.

• أكد ليونتيف من خلال تحليله لهذه الإحصائيات أن قيام التجارة الخارجية على أساس وفرة أو قلة عوامل الإنتاج شيء خاطئ بحيث تظهر USA بمظهر الدولة المتمتعة بوفرة نسبية برأس المال إلا أنها تتوفر في الواقع بوفرة نسبية في العمل أدت هذه الميزة بـ USA إلى تصدير سلع كثيفة العمل واستيراد سلع كثيفة رأس المال .

• لقد أدت هذه النتيجة إلى قيام جدل كبير بين الاقتصاديين نظرا للشك الذي أثارته نظرية هيكشر - أولين ، ولقد حاول ليونتيف شرح اللغز الذي توصل إليه من خلال الكفاءة الانتاجية للعامل الأمريكي التي يعتبرها تساوي 3 مرات انتاجية العامل في الخارج بسبب المستوى التعليمي و نظم الإدارة الحديثة داخل USA في مصانعها .

• لقد سحب ليونتيف هذا التفسير بسبب التحيز اللذي آدابه للعمل فقط دون رأس المال. هناك العديد من الانتقادات تم توجيهها لتحليل ليونتيف :

1- اظهر الاقتصادي الأمريكي السورث ( Elsworth ) وجود خلل في تحليل ليونتيف، و ينفي أن يكون أساس التجارة الخارجية للولايات المتحدة هو تصدير سلع كثيفة العمل، و استيراد سلع كثيفة رأس المال، باعتبار أن الولايات المتحدة تتمتع في الواقع بوفرة في رأس المال بالنسبة إلى العمل أكبر مما تتمتع به الدول الأخرى. و يتمثل أساس النقد الذي قدمه في ان كثافة رأس المال بالنسبة إلى العمل في الصناعات الأمريكية المنتجة لسلع تحل محل الواردات هو

<sup>1</sup>حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى، 2002، ص60.

أمر غير وارد في الموضوع محل البحث. ذلك أن ما هو مطلوب حقا هو مقارنة كثافة رأس المال بالنسبة إلى العمل في صناعات التصدير في الولايات المتحدة. و لما كانت الولايات المتحدة دولة غنية في رأس المال بالنسبة إلى العمل و تستخدم رأس المال بكثافة كبيرة بالنسبة إلى العمل في صناعاتها بالمقارنة بالصناعات الأجنبية، فإن من الطبيعي و المنطقي أن تستخدم الصناعات الأمريكية المنتجة لسلع تحل محل الواردات طرق إنتاج تتميز بكثافة كبيرة لرأس المال بالنسبة إلى العمل، و ذلك بالمقارنة بالدول الأجنبية المصدرة إلى الولايات المتحدة. و ليس من المستغرب إذن أن يدخل في تركيب السلع الأمريكية المماثلة للسلع بصناعات التصدير فيها. إن المطلوب حقا للقيام بمقارنة سليمة في مجال البحث هو معرفة ما إذا كانت الصناعات الأجنبية المنتجة لسلع تصدر إلى الولايات المتحدة تستخدم فنون إنتاج تتميز بكثافة لرأس المال بالنسبة إلى العمل أكبر مما تستخدمه الصناعات المنتجة للتصدير في الولايات المتحدة كالأرز أو القطن إنما تستخدم فنون إنتاج تتميز بكثافة لرأس المال بالنسبة إلى العمل أكبر بكثير من تلك المستخدمة في دول هذه السلع الأصلية، وذلك بسبب الوفرة النسبية في رأس المال فيها بالنسبة إلى العمل، و لا يمكن بناء على هذا أن نستنتج أن الولايات المتحدة إنما تستخدم في صناعات التصدير فنون إنتاج تتميز بكثافة لرأس المال بالنسبة إلى العمل أقل مما تستخدم في الصناعات المنتجة لسلع يمكن أن تحل محل الواردات، و بالتالي أقل مما يستخدم في الصناعات الأجنبية المنتجة للسلع التي تقوم باستيرادها.

2- هناك انتقادات أخرى تعرضت لها إشكالية ليونتييف منها ما تمس طبيعة الاحصاءات التي اعتمد عليها، ومنها ما تمس منهجية التحليل.

- يحسب ليونتييف نسبة رأس المال إلى العمل حسب كل قطاع في الميزان التجاري (الواردات - الصادرات) و يختار القطاعات السبعة الأكثر أهمية و يبين Swerling أن هذه الموازنة تعكس الأهمية النسبية للمبادلات الخارجية بالنسبة إلى إنتاج كل قطاع.
- استخدام نموذج يعتمد على عاملين ( العمل و رأس المال) و استبعاد عوامل أخرى مثل الموارد البشرية، فالسلعة قد تكون في الموارد البشرية و نصلها كسلعة كثيفة رأس المال أو سلعة كثيفة العمل يكون بدون شك غير صحيح.

ثالثا : نظرية مفهوم الطلب الممثل (ستافان ليندر)<sup>1</sup>

كان للاقتصادي السويدي ستافان ليندر الفضل في جذب الانتباه إلى القصور الذي تعاني منه نظرية هيكرش أولين، حيث استنتج أن التفسير الصحيح لتطور التبادل التجاري الدولي،

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

يقتضي التمييز بين تجارة المواد الأولية وتجارة السلع المصنعة من جهة، ثم تجارة دول العالم الثالث وتجارة الدول الصناعية من جهة أخرى.

فبالنسبة للتمييز بين المواد الأولية والسلع المصنعة، فإن ليندر يفسر التطور في تجارة المواد الأولية من خلال الميزة النسبية التي تتحدد حسب ما أوضحت نظرية هيكشر أولين، أما فيما يخص السلع المصنعة، فإنه يرجع نجاح تصدير هذه السلع إلى أهمية الطلب الداخلي عليها، فالسلعة لا تكون قابلة للتصدير ما لم تكن محلاً لطلب داخلي، لأن الدولة لا تستطيع أن تحقق ميزة نسبية في إنتاج تلك السلع ما لم تكن هذه الأخيرة مطلوبة في السوق المحلية، فالطلب المحلي إذن شرط ضروري، خاصة وأن نمو الصادرات الصناعية يتناسب مع أهمية الطلب الداخلي، فالمنتجون لا يشرعون في الإنتاج إلا بعد دراسة الحاجات الاقتصادية، وحجم الطلب الممكن وتوقعات الربح في السوق المحلية أين تتوفر لديهم معلومات أحسن منها قبل أن يفكروا في استهداف الأسواق الخارجية،

حيث أن تطوير المنتجات يأتي استجابة للتغيير في اتجاهات الطلب المحلي قبل أن يكون الدافع إليه هو متطلبات الأسواق الخارجية، وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن ليندر ركز على جانب الطلب في تفسير نمو التجارة الخارجية عكس تفسير هيكشر أولين الذي انحصر على جانب العرض، لذلك اعتبر في محاولة لحل لغز ليونتييف عن طريق الإعتماد على جانب الطلب بدلا من العرض في تفسير ظواهر التبادل الدولي، والذي يترتب عليه تغير طبيعة التحليل الإقتصادي من الساكن والساكن المقارن، الذي تعتمد عليه النظرية الكلاسيكية إلى التحليل الديناميكي لنظرية لندر<sup>1</sup>.

أما التمييز بين دول العالم الثالث والدول الصناعية، فقد خصصت نظرية هيكشر أولين بقيام افتراض تماثل الاقتصاديات المختلفة، لأنها لم تميز بين اقتصاد متخلف وآخر متطور، أما ليندر فرق بين الدول الصناعية التي تتميز بمرونة جهازها الإنتاجي وبالقدرة على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية، والدول المتخلفة التي تتميز بجمود اقتصادياتها وعدم القدرة على إعادة تخصيص الموارد، وهذا ما يؤدي إلى أن التبادل الدولي يكون في صالح الدول المتقدمة وليس في صالح الدول المتخلفة لأنها تعجز عن تعبئة مواردها على الوجه الأمثل.

<sup>1</sup> - حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية، مرجع سابق، ص 43

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

كما أكد ليندر من جهة أخرى أن كثافة التجارة بين الدول ترتبط بمدى التشابه في هيكل الطلب الداخلية التي تتأثر بدورها بمدى التقارب في مستويات المعيشة والدخول، لأن التوسع في السلع المصنعة القابلة للتصدير يكون مرهونا بمستوى الطلب الداخلي، ولا يمكن أن تصدر هذه السلع إلا لبلاد يمكن أن تستهلكها، أي لبلاد تعرف نفس مستويات الأجور والدخول، ومن ثم نفس الوفرة في عوامل الإنتاج التي تمتلكها الدولة المصدرة، ومن هنا تنتهي نظرية ليندر إلى أن التجارة الدولية تتسع بصورة أكبر بين الدول التي تتقارب في درجة الوفرة في عوامل الإنتاج ومستويات المعيشة والدخول، ومن ثم في هيكل الطلب الداخلي، وهذا ما يفسر الاتساع المستمر بين تجارة الدول الصناعية وكثافتها وتراجع تجارة هذه الدول مع العالم الثالث، وقد لقيت هذه النظرية اهتماما كبيرا من جانب الدول والمؤسسات الأوروبية، حيث اتخذت كدافع لتدعيم السوق الأوروبية المشتركة، لكي تصبح سوقا يتسع فيها حجم الطلب الداخلي، ويتحقق فيها الإنتاج الكبير بما يسهل الوصول إلى نفس مستوى الإنتاجية والقدرة التنافسية على التصدير، التي تتميز بها السوق الأمريكية الضخمة.

هذه الفرضية ترجع إلى الاقتصادي (ستافن ليندر) حيث بدأ تحليله بافتراض أن الدولة ستقوم بتصدير السلع التي تملك لها أسواقا كبيرة ورائجة، وبرر ذلك بالحاجة إلى إنتاج كبير الحجم من أجل تمكين المؤسسات المحلية تحقيق وفورات حجم اقتصادية وتخفيض كلفتها وبالتالي أسعارها بشكل كاف لتمكنها من غزو الأسواق الأجنبية.

بالإضافة إلى ذلك فقد اعتقد (ليندر) أن الدول متشابهة الدخل ستكون أيضا متشابهة الذوق واستنتج بالتالي فرص التصدير لكل دولة ستكون في أسواق الدولة الأخرى المتشابهة لها من حيث الدخل ومن هنا جاء اسم النظرية كذلك بـ (تشابه الأذواق).

ومن هذا توقع (ليندر) بأن هذا النوع من التجارة سيرتكز على السلع المتشابهة ولكنها في نفس الوقت متميزة بطريقة أخرى أي أن التجارة الدولية وفقا لهذا الأسلوب ستتركز في المنتجات الصناعية المتنوعة بين الدول المتشابهة من حيث الدخل وأنماط الطلب وأخيرا فقد اعتقد (ليندر) أن هذا الأسلوب في تفسير التجارة ينطبق فقط على السلع الصناعية الخاضعة للتنوع حيث يلعب كل من التفضيل وفرات الحجم دورا أساسيا، أما فيما يتعلق بتجارة السلع الأساسية و الأولية فقد اعتقد أنها تنبؤات نموذج  $H-O$  و الذي يركز على دور عرض (وفرة) عوامل الإنتاج.



أي أن تكون تدفقات السلع دولياً أكبر حجماً كلما ازدادت درجة الاختلاف في الذوق والوفرة لأن ذلك سيؤدي إلى اختلافات أكبر في التكاليف والأسعار كذلك يتوقع أن تختلف صادرات الدولة عن مستورداتها لأن نسبة المزج لعوامل الإنتاج ستختلف في أصناف التصدير مقارنة بأصناف الاستيراد.

ويلاحظ أن جزءاً من التجارة الدولية المعاصرة تأخذ أنماطاً تتفق مع توقعات أسلوب (ليندر) فمعظم التجارة الدولية في السلع المصنعة تحدث بين الدول عالية الدخل كدول أوروبا الغربية وأمريكا وكندا.

كما أن جزءاً هاماً من هذه التجارة يحدث في سلع متشابهة ومتمايزة كالسيارات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية، ورغم كل هذا فإن الأسلوب ليس بنظرية كاملة حيث لا يوجد فيه ما يفسر سبب تركيز إنتاج السلعة المعينة في البداية في مؤسسة معينة ودولة معينة دون سواها، ويترك تحديد البداية في إنتاج الصنف المعين في المكان المعين للصدفة وكل ما يخبرنا أن الدولة يجب أن تكون كبيرة بما فيه الكفاية، لتمكن المؤسسة المعينة بالتوسع بشكل يحقق لها وفورات حجم اقتصادية كافية لتمكنها من المنافسة التصديرية.

### المبحث الثاني: أساليب النظرية الحديثة في التجارة الخارجية

اعتمدت التنبؤات نموذج ( $H-O$ ) البسيط على افتراض حالة دولتين وسلعتين وعنصرين وعلى وجه التحديد فإن النظرية مناسبة لتفسير الحالات محدودة يكون منها دولتين أو مجموعتين من الدول تختلف بشكل كبير من حيث وفرة الموارد الإنتاجية على سبيل المثال يمكن استخدام النظرية في تفسير أنماط التجارة بين الدول الصناعية الحديثة والدول النامية ولكن عدم إمكانية تعميم تنبؤات هذا النموذج البسيط على حالة التجارة بين الكثير من الدول المشابهة من حيث وفرة الموارد، دفعت الكثير من الاقتصاديين إلى البحث عن نظريات بديلة لنظرية ( $H-O$ ) غير أن هذه المحاولات الجديدة لم ترقى إلى مستوى النظرية العلمية الكاملة في التجارة الدولية كما هو الحال في نموذجها، ولكنها تمثل مجموعة من التحليلات والأفكار المنطقية المفيدة في تفسير أسباب قيام التجارة وأنماطها تحت ظروف محددة ومختلفة عن تلك التي يقوم عليها نموذج ( $H-O$ )، ويجب أن لا يفهم من ذلك عدم صلاحية هاته النظرية، أو إهمالها فالنظرية مفيدة بحدود فرضياتها واستطاعت أن تفسر جزءاً هاماً من تدفقات السلع بين

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

الدول هذا بالإضافة إلى إمكانية توسيع النموذج إلى عنصرين إنتاجيين وسلعتين ودولتين وتطوير تنبؤات تتناسب بشكل أفضل مع العالم الحقيقي الأكثر تعقيداً<sup>(1)</sup>، غير أن ذلك بالطبع ينطوي على استخدام نموذج معقد للغاية الأمر الذي يجعل البحث عن نموذج آخر أكثر بساطة أمراً مبرراً ويشمل ذلك أسلوب دورة الإنتاج والتجارة في ظل وفورات الحجم الاقتصادية والتجارة في حالة المنافسة غير التامة، و التجارة في حالة تشابه الأذواق وتجارة الحدود<sup>2</sup>

**دورة المنتج لفرنون:**

ينطلق تحليل فرنون Vernon في اعتبار أن التجديد يمكن أن يخلق ميزة نسبية لبلد ما وتبقى الاستفادة من هذه الميزة طالما لم تلق بالانتشار الدولي لهذا التجديد ويعتبر تحقيق التجديد بالسلع الاستهلاكية المطلوبة ذوي الدخل العالية أو السلع الإنتاجية التي تسمح بإحلال العمل محل رأس المال وقد أسمى نموذج هذا " بدور حياة المنتج" ويفرق فرنون بين ثلاث مراحل لتطوير شروط أماكن إنتاج المنتج وهي كما يلي:<sup>3</sup>

أ- مرحلة الإنتاج : يبدأ صنع هذا المنتج في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يصاحب هذا المنتج نوع من عدم التأكد حيث يجعل تسويقه في السوق المحلي وتكون تكلفة الإنتاج مرتفعة.

ب- مرحلة الانتشار : يبدأ المنتج بالتنوع، وهنا تبدأ الولايات المتحدة الأمريكية في تصدير بعض الكميات من السوق المحلي إلى السوق الخارجي ويا لتحديد أن تستمر في إنتاج هذا المنتج الدول الصناعية ولا تتردد في استيراده إذا كانت وفورات الحجم تفوق تكاليف النقل.

ج- مرحلة النمطية الشديدة أي معناها انه في هذه المرحلة يصبح المنتج نمطياً بدرجة كبيرة كما أن سوقه أصبحت معروفة يا لكامل وهنا يبدأ التفكير في إقامة المشاريع في بعض الدول النامية وذلك بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها رغم ارتفاع تكاليف قطع الغيار ومعدات الصيانة.

<sup>1</sup> - رشاد العصار ومن معه، التجارة الخارجية، سبق ذكره، ص 29

<sup>2</sup> - حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2006 ص:68

<sup>3</sup> - جون هد سوف، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1987 ص135

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

ثالثاً: نظرية اقتصاديات الحجم: تعتبر هذه النظرية بالنسبة للتجارة الخارجية نموذجاً تطويرياً وتعديلاً آخر نموذج هكشر أولين لنسب عناصر الإنتاج بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة.

فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم شرطاً أساسياً لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم المتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج. وبتعبير متكافئ تنشأ وفورات الإنتاج الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسيع العملات الإنتاجية. وتعد التفرقة بين المنتجات الصناعية التامة الصنع (السلع الاستهلاكية) والمنتجات نصف المصنعة (السلع الوسيطة) في جانب والدول الصناعية الصغيرة (ذات سوق داخلي صغير)، والدول الصناعية الكبيرة (ذات سوق داخلي كبير) في جانب آخر، عنصراً أساسياً من عناصر النظرية. فالدول الصناعية الصغيرة الحجم إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الم في السلع نصف المصنعة أو الوسيطة لعدم قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى<sup>1</sup>.

من هنا يمكن القول بان نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير مثل الم.و.ا، ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة إيطاليا في جانب وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير مثل بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، اسبانيا، اليونان، الدول الاسكندنافية في جانب آخر.

### رابعاً: نظرية الفجوة التكنولوجية:

تم تقديم هذا النموذج من طرف الاقتصادي بوزنر Pozner في عام 1961 ويركز في تحليله لنمط التخصص في مجال التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حصول دولة ما على أسلوب متقدم في الإنتاج يسمح لها بإنتاج سلع جديدة أو منتوجات جديدة ذات جودة أفضل أو منتوجات بتكاليف إنتاجية أقل، مما يؤدي إلى اكتسابها لمزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول. فالاختلاف في مستوى التكنولوجيا يؤدي إلى اختلاف مناظر في المزايا النسبية المكتسبة، وتؤدي بالتالي إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول عن طريق :

- تسمح زيادة الكفاءة الإنتاجية لدولة ما في إنتاج سلع معينة اكتساب هذه الدولة لميزة نسبية دون غيرها من الدول، وبالتالي تصدير هذه السلعة.

<sup>1</sup> - سامي عفيف حاتم، مرجع سابق، ص 199

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

- دخول بعض الدول بسلع جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة إلى الأسواق الدولية في الوقت الذي تعجز فيه بقية الدول في بداية إنتاجها الداخلي أو تقليدها لأنها لا تملك أساليب الإنتاج المتفوقة أو الوسائل التكنولوجية اللازمة لإنتاج هذه السلع. وبالتالي ستتمتع الدولة المخترعة بميزة نسبية مؤقتة مرتبطة بطول الفترة التي تحتفظ بها الدولة المخترعة بتفوقها النسبي. فالدول صاحبة الاختراع تمثل هذا المصدر الوحيد للسلع كثيفة التكنولوجيا في جميع الأسواق الدولية إلى أن تستطيع الدول الأخرى تحقيق نجاح في مجال نقل أو تقليد التكنولوجيا المتكافئة.<sup>1</sup>

### المطلب الأول: أسلوب دورة الإنتاج

تنشأ دورة حياة المنتج من اختلال وضعين متوازنين يتخللهما حدوث ظاهرة تخصص دولة معينة في إنتاج سلعة معينة، لا يفسر قيام التجارة الخارجية فيها على أساس اختلاف المزايا النسبية الطبيعية.<sup>2</sup>

وأن أحد محددات هذه النظرية يمكن في اعتمادها الأسلوب الساكن في تقرير الميزة النسبية و أنماط التجارة، فالميزة التكنولوجية غير ساكنة وقابلة للتغيير عبر الزمن في ظل سهولة انتقال التكنولوجيا عبر الدول، وقد قام الاقتصادي فرنون VERNON بتطوير نموذج تحليل ديناميكي للميزة النسبية وافترض أن التقدم التكنولوجي يبدأ بشكل مستمر في أمريكا ومن ثمة ينتقل في مرحلة لاحقة إلى دول أخرى خارج أمريكا فالتفوق التكنولوجي يعطيها دورا رياديا في تطوير منتجات جديدة وتصنيعها.

وبعد تحقيق النجاح وروج السوق الأمريكية فان هذه المنتجات تستحوذ على اهتمام وطلب تجار آخرين خارج أمريكا مما يمكنها من المباشرة في تصدير هذه المنتجات لدول أخرى ومع توسع الطلب الأجنبي على مثل هذه السلع فإنه يصل إلى حجم كبير بما فيه الكفاية لتحفيز مؤسسات أجنبية على تبني هذه السلع ومحاولة إنتاجها لصالحها فإذا تمكنت هذه المؤسسات الأجنبية من الحصول على التكنولوجيا الإنتاجية اللازمة فإنها ستبشر في الإنتاج ثم البيع في السوق المحلي التي تعمل فيه هذه المؤسسة، ويؤدي ذلك في البداية إلى انخفاض صادرات أمريكا لهذه السوق، وفي مرحلة لاحقة قد تبدأ هذه المؤسسة الأجنبية بتصدير السلعة

<sup>1</sup> - زايري بلقاسم، مرجع سابق الذكر ، وهران، ص 240

<sup>2</sup> - حشماوي محمد، مرجع سابق، ص:69

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

إلى دول أخرى أجنبية ما يؤدي إلى تخفيض إضافي في صادرات المنتج الأمريكي ومع اكتساب هذه المؤسسة الأجنبية الخبرة و المهارة في إنتاج هذه السلع و التوسع الكبير في الإنتاج لسد حاجة الأسواق المحلية الخارجية فإنها قد تتمكن من تخفيض تكاليفها إلى درجة تمكنها في النهاية من البدء في تصدير السلع للسوق الأمريكي ويمكن أن تمثل هذه الدورة الإنتاجية ومرافقها من تغبر في الميزان التجاري الأمريكي.

### المطلب الثاني: التجارة الدولية في ظل المنافسة غير التامة

كان تحليل التجارة الدولية في نموذج الميزة النسبية ونموذج ( $H-O$ ) يستند إلى افتراض ثبات وفورات الحجم الاقتصادي والمنافسة التامة، غير أن هذا لا يتحقق في جميع الحالات فبعض العمليات الإنتاجية تتصف بتزايد وفورات الحجم الاقتصادي، وهذا يعني أن إنتاج مثل هذه الصناعات سيزداد بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في المدخلات الإنتاجية وبافتراض ثبات أسعار عوامل الإنتاج، فإن ذلك يتضمن أن منحنى الكلفة المتوسطة لمثل هذه الصناعات سيكون منحدرًا من الأعلى للأسفل مع التوسع الإنتاجي فيها، تحت ظروف التكاليف هذه سيكون هناك ميل لتركيز الإنتاج في عدد قليل من المؤسسات وذلك للاستفادة من وفورات الحجم الكبير، مما يبعد الصناعة عن حالة المنافسة التامة.<sup>1</sup>

إن دور وفورات الحجم الاقتصادي في التجارة الدولية ينظر إليه على أنه مكمل لأسلوب دورة الإنتاج السابق فغالبًا ما يتطلب تطوير منتجات جديدة إنفاقًا كبيرًا جدًا على البحث والتطوير، مما يجعل المؤسسات العامة في هذا تعتمد على التصدير لتوسيع إنتاجها بشكل كبير يمكنها من تخفيض معدل تكلفتها إلى مستوى مقبول.

والمؤسسة الصناعية التي تتمكن بالتالي من التوسع بشكل أكبر وأسرع من غيرها بعد تطوير المنتج الجديد تستطيع أن تصل إلى كلفة متدنية بما فيه الكفاية ليضمن لها مركز احتكارها في السوق المحلي وربما أيضا يجعل من الصعب على المنتجين الأجانب الدخول إلى مثل هذه الصناعة وحدوث مثل هذا الوضع سيلغي أو يؤخر حدوث المرحلتين الثالثة والرابعة من دورة الإنتاج من ناحية أخرى فإن بدأ المؤسسة في البحث و التطوير ثم التصدير ثم الاستفادة من وفورات الحجم الكبير سيولد لها أرباحا كبيرة ويمكنها من تمويل نفقات البحث

<sup>1</sup> - حشماوي محمد، مرجع سابق، ص:70.

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

والتطوير الضخمة اللازمة لاستمرار تطوير منتجات جديدة مرة أخرى وهكذا تستطيع مثل هذه المؤسسة الحفاظ على استمرارية السبق والتجديد التكنولوجي المقرونة بقدرة التمويل الذاتي لضخم الذي يكون بمثابة سد أمام المنافسة الأجنبية.

### المطلب الثالث: التجارة الدولية ضمن التنوع الإنتاجي

معظم السلع الصناعية الاستهلاكية تتفاوت من حيث صفاتها الجوهرية والشكلية، فمساحيق التنظيف مثلا تختلف من حيث التركيبة الكيميائية والرائحة والجودة واللون وتعليب الماركة التجارية، تماشيا وأذواق المستهلكين بالنظر إلى تنوعها و تعددها، حيث أن النوع الذي يناسب ذوق أحد المستهلكين ليس بالضرورة أن يكون مناسباً لذوق مستهلك آخر.

• ذلك أن التنوع يفيد المستهلكين لأنه يمكنهم من إيجاد النوع الأقرب إلى إشباع حاجاتهم، ملاءمة أذواقهم، بالمقابل فإن إنتاج أنواع مختلفة من السلع مكلف حيث إنه يتطلب تكاليف تطوير وبحث لتصميم الأنواع الجديدة و يتطلب إنتاج الأدوات والآلات المناسبة لهذه الأنواع المختلفة مما يرفع تكاليف الإنتاج وبالتالي فإن عدد الأنواع التي تنتج من كل سلعة يعتمد من حيث المبدأ على ما تضيفه من منافع للمستهلكين مقارنة مع ما تضيفه للتكاليف، وقد بحث كل من بول كورتمان و كلفن لانكاستر حيث قاما بتحديد النوع الأمثل الذي يجب إنتاجه من السلعة وفي تأثير التجارة الدولية على إعداد الأنواع المتاحة للمستهلكين وقد استخدموا نموذجاً رياضياً يشبه نموذج H-O في التجارة الدولية ولكنهم افترضوا أن المستهلكين يسعون إلى تعظيم منفعتهم من استهلاك سلعتين أحدهما تتكون من عدد غير محدود من الأنواع والأخرى متجانسة و لا مجال هنا للبحث في التفاصيل الرياضية للنموذج، ولكننا يمكن أن نلقي الضوء على الأفكار الرئيسية لهذا الأسلوب، نفترض أن كل دولة تنتج سلعة خاصة بالتغذية ( D ) المتجانسة وعدد كبير جداً من أصناف سلعة صناعية ( G ) نفترض أيضاً أن التغذية كثيفة العمل نسبياً وأن السلع الصناعية كثيفة رأس المال نسبياً، وكما افترض H-O، أن إنتاج كل نوع من أنواع السلعة المصنعة يخضع لظروف تناقص التكاليف أو تزايد وفورات الحجم، ويمكن اعتبار هذه الوفرة في تكاليف الإنتاج، هذه الأنواع من السلعة الصناعية ناتج عن توزيع الكلفة الثابتة والضخمة للبحث والتطوير اللازمة لتطوير مثل هذه الأنواع على حجم إنتاجي كبير تحت هذه الافتراضات سوف تقوم الكثير من المؤسسات بإنتاج أنواع من هذه السلعة المصنعة

ولكن إنتاج كل نوع يقتصر على مؤسسة واحدة في ظل تناقص التكاليف، وذلك لان كل مؤسسة ستحاول إنتاج نوع مختلف عن المؤسسة الأخرى، سعياً وراء كسب ولاء المستهلكين لصنفها لتحقيق بعض السيطرة السعرية، وكما هو الحال في نموذج  $H-O$  فان الوفرة النسبية ستحدد كميات وأسعار السلع المنتجة في كل دولة ولكن وبسبب وفورات الحجم الاقتصادية في هذا النموذج فان حجم الدولة الاقتصادي له دور هنا، فالدولة الكبيرة اقتصادياً ستحيل إلى إنتاج عدد أكبر من الأصناف الصناعية وذلك بسبب التفاوت الكبير في أذواق ودخول المستهلكين فيها، في ضوء ذلك فان التجارة الحرة وفقاً لهذا النموذج ستتبع الأنماط التالية:

- بالنسبة للسلعة المتجانسة (التغذية) ستتبع تنبؤات نموذج  $H-O$  العادية بما أنها كثيفة العمل نسبياً فإنها ستصدر من قبل الدولة وفيرة العمل نسبياً إلى الدولة وفيرة رأس المال نسبياً
- بالنسبة للأصناف الصناعية كثيفة رأس المال نسبياً فيتوقع أن تكون الدولة وفيرة رأس المال نسبياً صافي مصدره لهذه الأنواع، في حين أن الدولة وفيرة العمل نسبياً ستكون صافي مستوردة لهذه الأنواع، و الاختلاف عن توقعات  $H-O$  ينحصر في كلمة صافي فما المقصود بذلك؟ بما أن كل دولة وفقاً لهذا النموذج سينتج الطعام، وبعض الأصناف الصناعية وحيث أن كل صنف سيختلف عن أي صنف آخر منتج محلياً أو دولياً، فان الأصناف المحلية المتميزة ستتناسب بشكل أفضل أذواق بعض المستهلكين المحليين في ظل ذلك فان الأصناف الصناعية ستندفق في الاتجاهين، وهذا الانتقال للأصناف المختلفة من نفس السلعة بالاتجاهين يسمى بتجارة الصناعة الواحدة، وهذا يعني أن كل دولة ستصدر في نفس الوقت تستورد نفس السلعة المصنعة ولكن بأصناف متفاوتة، ومن هنا جاء مفهوم صافي التجارة ليشير إلى الفرق بين قيمة ما تصدره الدولة من أصناف صناعية ما وبين قيمة ما تستورده من أصناف لنفس الصناعة، وعليه فان كل دولة وفيرة رأس المال نسبياً ستصدر أصناف مصنعة أكبر قيمة مما تستورده من هذه الأصناف وتكون بالتالي صافي مصدره لهذه الأصناف.
- يتضح من النتيجة أعلاه أن هناك نوعين من التجارة في هذا النموذج، تجارة عادية باتجاه واحد في السلعة المتجانسة، وتجارة باتجاهين في الأنواع الصناعية، والأهمية النسبية لهذا النوع الجديد من التجارة الدولية سيعتمد على الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في الدولتين

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

• إذا كانت الوفرة النسبية متطابقة في الدولة فان التجارة للدولتين ستقوم فقط بسبب وفورات الحجم الاقتصادية، وبالتالي ستقتصر التجارة في هذه الحالة على تدفقات الأنواع المصنعة فقط

• أما إذا اختلفت الدولتان من حيث الحجم و بالتالي من حيث الوفرة النسبية في العوامل الإنتاجية كما هو الحال في نموذج  $H-O$  فيكون لكل دولة ميزة نسبية في السلعة التي تستخدم العنصر الوفير بكثافة مما يخلق تجارة عبر صناعات مختلفة الطعام مقابل المصنعات، وكلما زادت درجة الاختلاف بين الدولتين قلّت أهمية تجارة السلع المتنوعة وفي الحالة العكسية إذا اختلفت الوفرة النسبية الرأس المال بين الدولتين بما فيه الكفاية فقد تخصص إحدى الدول تخصص كاملاً مما يجعل التجارة مقتصرة على اتجاه الصناعات المختلفة.

إن هذا النموذج في التجارة الدولية يعطي تنبؤات منسجمة مع واقع العالم، فالتجارة بين الدول المتقدمة و المتشابهة اقتصادياً كالدول الصناعية مثلاً تتركز في تجارة الأنواع المصنعة في حين أن التجارة بين الدول المختلفة اقتصادياً كالتجارة بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث ستتركز في تجارة صناعية مختلفة تصدر من خلالها الدول المتقدمة السلع المصنعة مقابل استيرادها للسلع الأولية والمواد الخام.

### المبحث الثالث: سياسة التجارة الخارجية والإجراءات المرتبطة بها

تعرف السياسة التجارية في أي دولة على أنها: "مجموعة من القواعد و الأساليب والأدوات والإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم و في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة"<sup>1</sup>.

"إن الدولة في تجارتها ينبغي ألا تفكر إلا في نفسها، ولا تفكر في الشعوب الأخرى، فالسوق التجارية عادة لا تقوم إلا على الشر"<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (تحليل كلي)، الجزء الثاني، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص 124.

<sup>2</sup> - أحمد يوسف الشحات - الخصخصة والكفاءة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 02.



## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

بهذه الكلمات يضع "أرسطو" الأساس الواقعي للسياسات التجارية في ارتباطها بمصلحة كل دولة على حده، بعيدا عن النموذجين الكلاسيكي والنيوكلاسيكي في حرية التجارة الدولية، الذين يقومان على افتراضات غير واقعية.

"إن ثروة بلد من البلدان لا ترتبط فقط بازدهار صناعاته وإنما باستقلاله وأمنه الذي يتمثل في امتلاك كل ما يلزم لإشباع الحاجات الوطنية الضرورية داخل حدوده"<sup>(1)</sup>.

بهذه الكلمات يكتب "ألكسندر هاملتون" <sup>(\*)</sup> تقريره المشهور عن الصناعة الأمريكية الذي قدمه إلى الكونجرس الأمريكي عام 1791، وهو يؤكد من خلال هذا التقرير ضرورة تحقيق الدولة قدرا من الاكتفاء الذاتي في مجال الصناعة عن طريق سياسات تجارية حمائية تستهدف دعم ومساندة الصناعات الوطنية وحماتها من مخاطر المنافسة الأجنبية إلى أن تحقق لنفسها الوفورات الاقتصادية التي تمكنها من الوقوف في مواجهة الصناعات الأجنبية.

ومن خلال كتابه عن "النظام القومي للاقتصاد السياسي" عام 1841، ينتقد "فردريك ليست" رسول الوطنية الاقتصادية في ألمانيا، حرية التجارة من خلال مهاجمته بشدة تجاهل الكلاسيك للاختلافات الكبيرة في القوة الاقتصادية بين الأمم، وذهب "ليست" إلى أن السياسة التجارية لبلد ما إنما تعتمد على مستوى تطوره الاقتصادي، ومن ثمة يكون من الخطأ تبني سياسة موحدة على الصعيد الدولي، فباختلاف مستوى التطور الاقتصادي ينبغي أن تختلف تبعاً لذلك أنواع وأنماط السياسات الاقتصادية والتجارية التي تلائم ظروف كل منها. وخلص "ليست" من ذلك إلى أن سياسة الحرية التجارية تحقق فقط مصالح البلدان المتقدمة صناعياً، أما البلدان المهيأة للتقدم الصناعي ولكنها تأخرت في تطورها الاقتصادي، فيكون من صالحها تبني سياسات تجارية حمائية مؤقتة ريثما تتمكن صناعاتها الوليدة من إحراز التقدم الذي يحقق لها إمكانية منافسة الصناعات الأجنبية.

إن من أشهر النظم الحمائية لهذه الفترة هو ما جسده سياسة<sup>(1)</sup> "كرومويل" "CROMWELL" في بريطانيا، وسياسة "كولبيرت" "COLBERT" في فرنسا.

<sup>1</sup> - ك.س. ستافريانوس \_ التصدع العالمي، ترجمة: موسى الزغبى و عبدالكريم محفوظ، دارطلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1986، ص 184

\* - الكسندر هامليون : رائد الحمائية والإعتماد على الذات ،إقتصادي أمريكي

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

اتصفت القارة الأوروبية بعقيدة التجارة الحرة، حيث لم تتردد بريطانيا في استخدام القوة لمواجهة الذين يقيمون العقبات أمام الصادرات البريطانية، فقد ألغيت قوانين الغلال في بريطانيا عام 1846، وكانت اتفاقية "كوبدن-شوفالي" "Cobden - Chevalier" المبرمة بين بريطانيا وفرنسا في عام 1860 هي الشرارة الأولى والأساسية لانطلاق حرية التجارة في أوروبا، وفتحت المجال لباقي الدول لتقييم اتفاقيات مع بعضها البعض، وبذلك انخفضت مستويات الحماية بين بلدان القارة الأوروبية، ولم يمض أكثر من عشرين عاما على تبني السياسة التجارية الحرة بينهم، حتى بدأ ينهار من جديد حلم الكلاسيك في تحرير التجارة. فمع مطلع عام 1880 اضطرت بلدان أوروبا إلى العودة مرة أخرى إلى السياسات الحمائية تحت تأثير عوامل اقتصادية وسياسية، فمن الناحية الاقتصادية ارتبطت عودة سياسة الحماية في أواخر القرن التاسع عشر نظرا لظهور قوى جديدة مثل ألمانيا وإيطاليا اللتان تسعيان إلى تطوير صناعاتهما في مناخ يتسم بشدة المنافسة بين بلدان القارة الأوروبية، أما من الناحية السياسية، فقد ارتبطت عودة سياسة الحماية بتوفير الموارد المالية من خلال التعريفات الجمركية المطبقة بغرض مواجهة أعباء تجهيز الجيش وتسليحه بسبب تصاعد حدة الصراع المسلح بين دول أوروبا، زيادة على التطورات الاقتصادية التي حدثت خلال سبعينيات القرن التاسع عشر ساهمت في تشجيع البلدان الأوروبية لتبني سياسة حمائية، هذه التطورات تتمثل بالتدفقات الضخمة من الحبوب رخيصة الأسعار من الولايات المتحدة وروسيا اتجاه الدول الأوروبية، كذلك ظاهرة الكساد الذي اجتاح العالم الرأسمالي في فترة 1873-1879، وقد ترتب على هذا ارتفاع أصوات المزارعين ورجال الصناعة معا للمطالبة بالحماية.

طوال الفترة 1880-1913 لم يكن هناك من بلدان القارة الأوروبية سوى بريطانيا، هولندا والدانمرك التي تطبق سياسة الحرية الاقتصادية، أما بقية بلدان أوروبا فقد كانت تطبق سياسات تجارية حمائية<sup>(2)</sup>.

علق ماركس على هذه السياسة الحمائية بقوله<sup>(3)</sup> " لقد كان نظام الحماية عبارة عن وسائل مصنعة من أجل تصنيع رجال الصناعة، وتجريد العمال من ملكية وسائل الإنتاج،

<sup>1</sup> - جون هيدسون، مارك هندر - العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور، مراجعة محمد إبراهيم، دار المريخ للنشر، الرياض، الطبعة العربية، 1987، ص 103.

<sup>2</sup> - أحمد يوسف الشحات، الترتيبات الحمائية في ظل منظمة التجارة العالمية، دار النيل للطباعة والنشر (مصر)، 2001، ص 11.

<sup>3</sup> - K. Marx, Capital- vol 1, p 708.

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

ورسمة الموارد ووسائل الإنتاج القومية، والاختصار ألقصري لفترة التحول من طريقة الإنتاج الإقطاعية إلى طريقة الإنتاج الرأسمالية الحديثة".

شهدت فترة الخمسينات والستينات تحولا بارزا نحو تحرير التجارة، وبذلت كل الجهود من أجل ذلك في إطار الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة، ولكن مع بدء ظهور أزمة اقتصاديات الرأسمالية في السبعينات، وتصارع الهيمنة الاقتصادية بين رأس المال الأمريكي والأوروبي والياباني ظهرت من خلالها اتجاهات تنادي بالحماية التجارية، وخرجت كل الدول على قواعد تحرير التجارة التي كانت قد التزمت بها وفقا لاتفاقية الجات (G.A.T.T)، ومن هنا برزت ظاهرة تآكل أخلاقيات الجات.

وفي فترة السبعينات وما بعدها ظهرت تحولات هامة في موازين القوى الاقتصادية بظهور بلدان غرب أوروبا، واليابان وألمانيا، التي بدأت تنافس الولايات المتحدة الأمريكية التي أخذت تفقد هيمنتها تدريجيا على السوق الرأسمالية الدولية<sup>(1)</sup>.

بدأت الدول الرأسمالية تفكر في الدعوة إلى تحرير التجارة الدولية، ومن هنا بدأ الإعداد لجولة جديدة من المفاوضات متعددة الأطراف في إطار الجات للعمل على تحرير التجارة العالمية، وقد عرفت هذه الجولة الجديدة باسم جولة أوروغواي التي بدأت أعمالها في عام 1986 وانتهت إلى مجموعة من الاتفاقيات في عام 1993، حيث تزامنت مع التحولات الاقتصادية العالمية، وظهر ما يسمى بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي انعكست ملامحه بوضوح على مسار المفاوضات ونطاقها وأولوياتها<sup>(2)</sup>، فخرجت باتفاقيات دولية جديدة ملزمة لكافة الأطراف، وبسياسات تؤدي الترتيبات الوطنية دورا هاما في صياغتها، وتسهم في نتائجها الترتيبات الإقليمية من خلال التكتلات الاقتصادية، ثم تتولى مؤسسات بريتون وودز وما أسفرت عنه هذه المفاوضات من إنشاء منظمة عالمية للتجارة مهمتها وضع نظام اقتصادي جديد لتسيير التجارة الدولية .

إن هاته الأحداث والظواهر إنما تبرز الدور الهام للتجارة الدولية التي تعود بمنافع على جميع الدول المشاركة في التبادلات، بالرغم من ذلك فإن الحكومات تتدخل في التجارة الخارجية بهدف تقييد التدفقات التجارية الدولية بطرق مختلفة، ذلك لأن تحرير التجارة أصبح

<sup>1</sup> - أحمد يوسف الشحات - الترتيبات الحمائية في ظل المنظمة العالمية للتجارة - مرجع سبق ذكره، ص 17.

<sup>2</sup> - أسامة المجذوب - الجات: مصر والبلدان العربية - الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية 1997 - ص 25.

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

ضرورة ملحة في كل دول العالم وحتى أصبح حتمية لا مفر منها للاندماج في الاقتصاد الدولي، لذلك تعددت الأسباب التي تدفع مثل هذا التدخل الحكومي في حرية التجارة الدولية بالرغم من الأدلة النظرية والإحصائية الكثيرة التي تشير إلى أن هذه السياسات تؤدي إلى تخفيض رفاهية المجتمع ككل، فإن عدم الإدراك السياسي يحجم التكاليف الحقيقية لمثل هذه السياسات الحكومية، ومن جهة أخرى فإن الحاجة للإيرادات اللازمة لتمويل الإنفاق الحكومي، قد تكون سببا قويا في كثير من حالات التدخل الحكومي، و تزداد أهمية هذا العامل في حالة الدول النامية الفقيرة التي تعتمد على الضرائب و الجمارك المحلية كمصدر رئيسي لتمويل نفقاتها المدنية و العسكرية.

➤ ويمكن تقسيم سياسات التدخل الحكومي في التجارة الخارجية إلى قسمين رئيسيين:

• السياسات الضريبية

• السياسات غير الضريبية

المطلب الأول: السياسات الضريبية

في عام 1947 وقعت في جنيف الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (الجات) من قبل 23 دولة و بدأ سريانها في أول جانفي 1948<sup>1</sup>، ومنذ ذلك الوقت أصبحت مدونة قواعد وجهازا دوليا معنيا بالتفاوض بشأن تخفيض الحواجز التجارية و بشأن تطوير العلاقات التجارية الدولية<sup>2</sup>.

اقترحت الدول المتقدمة و على رأسها الولايات الأمريكية المتحدة، عقد مؤتمر دولي للتجارة، والذي انعقد في هافانا عام 1947 و ذلك في إطار الأمم المتحدة لمناقشة ميثاق منظمة التجارة الدولية "ميثاق هافانا" بغرض تنظيم التجارة الدولية و المساواة خاصة في المعاملة الجمركية<sup>3</sup>.

حيث نشرت الولايات الأمريكية المتحدة مشروعا لمؤتمر دولي للتجارة و العمل يهدف إلى إعادة تنظيم التجارة الدولية على أسس أكثر انفتاحا و حرية و إزالة النظم السارية نظام الحصص والأفضليات" و إنشاء منظمة جديدة تتضمن كل المسائل<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - ياسر زغب، إتفاقية الغات بين النشأة و التطور و الأهداف، منافع و مخاطر، دار الندى بيروت، 1999، ص 27.

<sup>2</sup> - أحمد جامع، محمد حافظ عبده الرهوان، العلاقات الاقتصادية الدولية، شركة مطابع التوبجي، 1997، ص 356.

<sup>3</sup> - سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية وجات 94، مكتبة الإشعاع للطباعة، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1997، ص 12.

<sup>4</sup> - عبد الحكيم الرفاعي، الرسوم الجمركية والتكتلات الاقتصادية، الجمعية المصرية للاقتصاد والسياسة، القاهرة، 1976، ص 55.

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

بالرغم من موافقة أغلب دول العالم على ميثاق هافانا، إلا أن الكونجرس الأمريكي لم يوافق على التوقيع عليه، إضافة إلى انسحاب الاتحاد السوفياتي منه لكونه واقعا تحت السيطرة الأمريكية، و بالتالي تراجعت الدول المتقدمة عن تطبيق ما جاء بأحكامه، و أخذت هذه الأخيرة تمهّد لعقد اتفاقية أخرى أقل طموحا من منظمة التجارة الدولية.<sup>1</sup>

ارتفع عدد الدول المنظمة إلى الجات، بعدما كان عددها 23 دولة في 1947، أصبح عدد الدول الموقعة على الاتفاقية 123 دولة في عام 1993 تملك في مجموعها نحو 95% من تجارة العالم.<sup>2</sup>

تقوم الجات على أربعة مبادئ أساسية وهي:<sup>3</sup>

**أولاً:** عدم التمييز بين دول الأعضاء في معاملاتها التجارية، و الذي يعني القبول غير المشروط لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

**ثانياً:** عدم التمييز في المعاملة بين المنتجات الوطنية و منتجات الدول المتعاقدة.

**ثالثاً:** عدم اللجوء إلى السياسات التجارية العدوانية التي من شأنها إلحاق الضرر بالتجارة الخارجية للدول الأعضاء و استبعاد طرق المنافسة غير المشروعة و إتباع أسلوب المفاوضات عند أي خلاف بينها.

**رابعاً:** حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الخارجية و تحرير القيود الجمركية بالخفض العام والتصاعدي للضرائب الجمركية و حظر القيود الكمية على الواردات، والتزام الدول الأعضاء بعدم فرض قيود تعوق حرية التجارة و بالتالي حرية المنافسة.

إن تسيير السياسة التجارية، غالباً ما تلجأ الحكومات فيها بجمع ضرائب ورسوم الاستيراد وتستهملها أحياناً للتدخل من أجل تشجيع صادراتها، وذلك بمنح دعم للمصدرين، وقد يكون الهدف وراء مثل هذه السياسة هو تحسين الميزان التجاري للاقتصاد، أو مساعدة صناعة ذات نفوذ سياسي، أو تنشيط منطقة تعاني من الكساد الاقتصادي وتتركز فيها الكثير من الصناعات التصديرية، وقد يكون الدعم على شكل مدفوعات نقدية مباشرة للمصدرين، أو دعم غير مباشر كمنح البحث والتطوير، أو تخفيض الضرائب، أو تقديم مكاسب ومزايا حكومية متنوعة لتشجيع المصدرين،

<sup>1</sup> - محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 445.

<sup>2</sup> - حسين عمر، الجات و الخصخصة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 1997، ص 13.

<sup>3</sup> - أحمد محمد محرز، الحق في المنافسة المشروعة، جامعة القاهرة، 1994، ص ص : 385-387 .

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

منعت اتفاقية التجارة والتعريف الجمركية الدول الأعضاء، من استخدام سياسات التخصيص الكمي لمستورداتها، إلا أن استخدام هذه السياسات أصبح شائعاً في الخمسة عقود الماضية بما عرف بالتحديد الاختياري للصادرات، وتستند سياسة التحديد الاختياري للصادرات على قيام الدولة المصدرة بدلاً من الدولة المستوردة بتحديد كميات التصدير إلى مستوى متفق عليه من الأطراف المعنية، وغالباً ما تكون موافقة الدول المصدرة لمثل هذا التحديد الكمي لصادراتها بسبب خوفها من قيام الدولة المستوردة، بردة فعل قوية في حالة عدم مبادرتها لمثل هذه السياسة، حيث يخلق نظام توزيع رخص الاستيراد كثير من المشاكل بتوسع فرص للرشوة والفساد في المجتمع وذلك لوجود الحوافز لدى كل من المستوردين والمصدرين لعرض منح مالية كامتيازات غير مبررة (الرشوة) إلى المسؤولين الحكوميين مقابل الحصول على امتياز الترخيص، وكثيراً ما تستغل هذه الفرص لتمويل الحملات الانتخابية في الدول الرأسمالية الغربية وكذا الدول الراحية للفساد، حيث تقدم الوعود بإعطاء مثل هذه الرخص مستقبلاً لمن يساهم في تمويل حملاتها الانتخابية المعاصرة لها، لذلك لجأت بعض الحكومات إلى إتباع أسلوب بيع الرخص بالمزاد العلني الحر حيث تمنح الرخص للوكلاء الذين يدفعون أعلى سعر، مثل الذي حدث في تمويل حملة ساركوزي من طرف معمر القذافي ...

من ناحية أخرى فإن سياسة التخصيص قد تؤدي بالمصدرين إلى البحث عن طرق قانونية مختلفة للتهرب من الآثار الانكماشية لها، ويلجأ المصدرون إلى تطوير المنتج وتحسين نوعيته بهدف زيادة الإيرادات والأرباح إلى أقصى حد من الكمية المسموح بتصديرها في نظام التخصيص، وقد لجأ المصدرون اليابانيون خلال فترة التخصيص (الاختياري) لصادراتهم من السيارات إلى السوق الأمريكي، حيث ركزوا على تصدير الأصناف الفاخرة باهظة الأسعار (ذات ربحية عالية) للسوق الأمريكي وتركوا الأنواع العادية الرخيصة للمؤسسات اليابانية، وهناك طريقة أخرى قد يلجأ لها المصدرون للتهرب من تأثير سياسة التخصيص أن يقوموا بتصدير العناصر والمواد الأساسية من أجل التجميع النهائي في الدولة المستوردة مستفيدين من عدم خضوع مثل هذه المواد والعناصر لنظام التخصيص وأخيراً فإن المصدرين قد يقوموا بشحن السلعة إلى بلد وسيط يقومون فيه بإعادة تسمية السلع تجارياً ومن ثم شحنها للدول المستوردة متجاوزين بذلك نظام التخصيص.

### المطلب الثاني: السياسات غير الضريبية

تلجأ كثير من الدول المصدرة لسياسة التحدي الاختياري لصادراتها الاستثنائية في مجال سياسات التحديد الكمي وعلى وجه التحديد فإن سياسة التخصيص الاختياري للصادرات تشابه سياسة تخصيص المستوردات العادية باستثناء أنها تدار وتطبق من قبل الدولة المصدرة وليس المستوردة.

حيث تم استخدام هذه السياسة بشكل واسع في عقد السبعينيات، وفي أعقاب نجاح اتفاقيات تحرير التجارة الدولية، وخاصة بين الدول الصناعية الكبرى، واختلاف التزاماتها التصديرية، تبعا لنفوذها الاقتصادي والسياسي، حيث أن حالة دولة صغيرة سياسيا واقتصاديا يحتم عليها تطبيق هذه السياسة ويفرض عليها واقعا، من قبل الدول الكبرى، أما إذا كانت ذات نفوذ وقوة اقتصادية وسياسية كبيرة فمن غير المتوقع أن تواجه أصلا مثل هذا الالتزام وإذا ما حدث ذلك فإن درجة الالتزام و التقييد ستكون محدودة أو اختيارية فعلا. فقد تكون سياسة التحديد الاختياري للصادرات فرصا إيجابية، لكلا الدولتين المصدرة والمستوردة على حد سواء كوسيلة لزيادة درجة التركيز في صناعة معينة.

أما من حيث الآثار الاقتصادية فإن سياسة التحديد الكمي الاختياري للصادرات لها نفس آثار التحديد الكمي الاعتيادي باستثناء أن الإيرادات الناتجة عن هذه السياسة تذهب في الغالب إلى المصدرين، حيث إن الأسلوب المتبع في هذه الحالة تقوم فيه الدولة بإعطاء رخص التصدير إلى شركات محلية خاصة و بالتالي تتمكن هذه الشركات الخاصة من الاستحواذ على الإيرادات إذا اختارت بيع رخص التصدير في المزاد العلني بشكل تنافسي، أما إذا كان البيع غير تنافسي فقد تنقسم الحكومة والمصدرين هذه الإيرادات، كما يمكن أن تستعمل الدول سياسة تشبه سياسة التحديد الكمي للصادرات سميت بسياسة التوسيع الاختياري للمستوردات، في هذه الحالة فإن دولة ذات نفوذ اقتصادي و سياسي كبير و تعاني من عجز تجاري مثل أمريكا، يمكن أن تسعى إلى إقناع دولة أخرى تحقق فائضا تجاريا كبيرا مثل الصين أو كوريا لكي تقوم بتوسيع مستورداتها من السوق الأمريكي.

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

ذلك لأن التصدير، يمثل المظهر الفعال في العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، و تتركز فعاليته في كونه مرآة تعكس نشاط قطاعات الإنتاجية، إلى جانب كونه مصدرا رئيسيا للمتحصلات من الصرف الأجنبي مما يجعله عنصرا مؤثرا في ميزان المدفوعات<sup>1</sup>. وانطلاقا مما سبق أرى في أهمية التجارة الدولية بأنها وسيلة رئيسية تلجأ إليها مختلف الدول لرفع رصيدها من العملة الصعبة و هذا لرفع مستوى الصادرات عن مستوى الواردات، وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه في الدول النامية، و منه الحصول على فائض من الموارد المالية المتاحة التي يمكن استغلالها لزيادة الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة التشغيل و منه زيادة الدخل الوطني الذي ينعكس إيجابا على المستوى المعيشي للأفراد، كل هذا من شأنه العمل على إنعاش عجلة الاقتصاد<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث : السياسات الحمائية في تحرير التجارة الخارجية :

تكتسي التجارة الخارجية أهمية في التنمية الاقتصادية، حيث يجمع الاقتصاديون على ضرورة إقامة العلاقات التجارية الدولية و تشجيعها باعتبار أن التجارة مربحة لطرفي المبادلات و من خلال ذلك تقوم الدولة بإتباع سياسات اقتصادية، متعددة، ولهذا أوضح بعض السياسات المتبعة في الجزائر لقياسها على النظريات الاقتصادية، ذلك لربط العلاقة بين الجانب النظري في التطرق للآليات الحقيقية المساعدة على تحرير التجارة، وحالتها الواقعية بالجزائر، ومن ذلك نتطرق إليها فيما يلي :

#### 1- السياسة الحمائية :

تتمثل هذه السياسة في مجموعة من الأساليب التي تلجأ إليها الدولة كالجزائر مثلا، لحماية اقتصادها الناشئ، هذه الأساليب تستخدم فيها الدولة سلطاتها العامة للتأثير بطريقة أو بأخرى على إتجاه المبادلات الدولية، ويمكن التمييز بين ثلاث وسائل أساسية لهذه السياسة وهي:

#### أ- الأساليب السريعة :

تشمل هاته الأساليب أساسا، التعريفية الجمركية، الرسوم الجمركية، الإعانات، الدعم، و الإغراء والإغلاق، والرقابة على الصرف الأجنبي .

<sup>1</sup> - سامي عفيفي حاتم، محاضرات في إدارة التجارة الخارجية، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، 1986، ص 09.

<sup>2</sup> - محمد زكي الشافعي، مقدمة العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، 1973، ص 15.



### ب- الأساليب الكمية :

تتمثل في تدخل الدولة من خلال التأثير على الحجم و الكميات المتداولة و تتضمن أسلوبين هما نظام الحصص و نظام التراخيص الذي تعتمد الجزائر مثلا في غالبية المعاملات .

### ج- الأساليب التنظيمية :

تتضمن أساسا الاتفاقيات الثنائية و المتعددة الأطراف الدولية، الاتحادات الجمركية و أساليب إدارية أخرى، مثل ما قامت به الجزائر عبر اتفاقياتها مع الدول المجاورة و الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وكذا التعامل في إطار اتفاقيات المنطقة العربية الحرة، ومحاولاتها في التحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ...

### 2- السياسة الحرة (التجارية):

هي سياسة تعتمد على الحرية الاقتصادية فهي غير خاضعة إلى أساليب و أدوات، بل هي عبارة عن إلغاء كل القيود و الحدود التي تعيق توسع التجارة الخارجية و بصفة أساسية عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و ترك الاقتصاد إلى القوى الخفية التي تنظمه، السياسة التي تعتمد عليها كثير من الدول، ودعت إليه كثير من المنظمات والخبراء، لتتبناه الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية، وهذا ما يفرض ضرورة إبراز السياسة التجارية لجزائرية في مواجهة هاته التحديات، ومراحل التحضير لذلك، وهذا الذي سأوضحه .

### المطلب الرابع : الرقابة على التجارة الخارجية

نظرا لتعدد السياسات التجارية وبالنظر إلى ضرورة إسقاط النظريات على الواقع، لجأت إلى ضرورة إبراز إجراءات الجزائر، في ذلك، حيث اتخذت الجزائر جملة من الإجراءات والتدابير كان الهدف منها حماية الصناعة الوطنية و قد عملت على تطبيق بعض الإجراءات والتدابير عبر الوسائل التقليدية فلجأت على الخصوص إلى الحواجز الجمركية ممثلة في التعريفات الجمركية، و تطبيق نظام الحصص و الرقابة على الصرف هذه الإجراءات كانت ترمي إلى فرض رقابة حكومية على التجارة الخارجية خاصة الواردات التي لم تكن محل احتكار الدولة في الفترة 1963 - 1970 كما أنها شجعت في مجال الصفقات العمومية المؤسسات المحلية لاسيما المنتجة لحماية الاقتصاد الوطني، إلى غاية التسهيلات والحوافز المشجعة للاستثمار بالجزائر .

### 1-1- التعريف الجمركية :

تلجأ الحكومات إلى أدوات ووسائل معينة لتسوية علاقاتها التجارية الدولية، والتي تتمثل أساسا في الرسوم الجمركية والتي هي عبارة عن ضرائب تفرضها الدولة على السلع التي تجتاز حدودها السياسية سواء كانت مستوردة من العالم الخارجي أو مصدرة إليه، هدف وضع نوع من الرقابة على الصادرات و الواردات هي :

- حماية الاقتصاد من المنافسة الأجنبية.
- حماية الإختلالات الاقتصادية الداخلية كالبطالة .
- تحقيق إيرادات تساعد على مواجهة التزامات الدولة الخارجية و الداخلية، و هذا من خلال جدول تصنعه كل دولة يشمل كل الرسوم الجمركية المرتبطة لكل السلع المستوردة.

أما الجزائر فقد أنشأت أول تعريف سنة 1963، و التي اعتمدت على ترتيبين أساسيين:

حسب المنتج "مصدر المنتج، اتجاهاته"، حسب الدولة "الأصل، المصدر الجغرافي"

بالنسبة للترتيب الأول يميز بين ثلاثة أنواع من السلع :

- سلع التجهيز والمواد الأولية، حقوق الجمارك 10 % .
- سلع المنتجات والمواد الأولية المصنعة، حقوق الجمارك بين 5-20 %.
- المنتجات النهائية، حقوق الجمارك بين 15-20 %.

من خلال هذا التقسيم المعتمد على التعريف الجمركية حسب طبيعة المنتج نلاحظ أن

هذا التقسيم يعمل على:

- تشجيع واردات التجهيز التي تعتبر أساسية لإعادة هيكلة الاقتصاد الدولي، كما انه يهدف إلى إخضاع المنتجات الاستهلاكية لرسوم جمركية مرتفعة لحماية المنتج من منافسة المنتجات

- المستوردة ذات الأسعار المنخفضة، كما يرمي على الأمد الطويل إلى تقييد الإستهلاك.

أما بتطبيق تعريفات جمركية، حسب منشأ و مصدر البضائع فإن هذا الأمر يميز بين

أربعة مناطق جغرافية متباينة لحسب امتيازاتها :

- تعريف جمركية تخضع السلع التي يكون مصدرها الحيز الجمركي لفرنسا.
- تعريف جمركية موحدة لدول الجماعة الاقتصادية الأوربية باستثناء فرنسا.
- تعريف الحق العام تطبق على الدول التي تمنح الجزائر شرطية الدولة الأولى بالرعاية.

إن هذا التمييز في فرض الضرائب والرسوم الجمركية لسنة 1963 سرعان ما فقد وجوده الواقعي وفعالته الجمركية، وهذا يرجع لسببين رئيسيين.

- الحقوق الجمركية جد ضعيفة لتعويض الأسعار العالمية المنخفضة.
- مداخيل مجمل القطاعات التي توجد في التعريف لها معدلات متقاربة فيما بينها رغم أهمية كل القطاعات، وبالتالي تكون قليلة الانفتاح .
- بالإضافة إلى ذلك لم يبق إلا على ثلاث مناطق جغرافية تخضع لرسوم جمركية نوعية و هي :
  - تعريف جمركية إمتيازية تخص سلع المجموعة الاقتصادية الأوربية، بما فيها فرنسا التي جرى ضمها إلى بقية دول المجموعة .
  - تعريف الحق العام خاصة بالدول التي تمنح الجزائر شرط الدولة الأولى بالرعاية .
  - تعريف عامة و تضم باقي دول العالم .

برغم ما أنجزته من تخفيض للتعريفات الجمركية عبر سبع جولات متعاقبة للمفاوضات إلا أنها لم تتجح بشكل حاسم في السيطرة على النزعات الحمائية للدول و خاصة المتقدمة منها، و ذلك نظرا للطبيعة المحدودة لهذه الاتفاقية التي اقتصر على التجارة في السلع، إضافة إلى ضعف إطارها القانوني الملزم للدول الأعضاء و عدم فاعلية ترتيبات تسوية المنازعات التجارية التي نصت عليها أحكام الاتفاقية<sup>1</sup>.

فكانت الجولة الثامنة، وهي جولة الأورجواي التي عقدت في عام 1986 و التي استمرت حتى نهاية 1994، آخر الجولات وأوسعها نطاقا، وقد أدت إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة و عقد مجموعة من الاتفاقيات، التي بلغ عددها ما يقارب 28 اتفاقا و بروتوكولا و قرارا وزاريا، كما اختصت هذه المنظمة بأمور حل المنازعات التجارية و تنظيم المفاوضات الدولية لتحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية و توسيع التبادل التجاري للسلع و الخدمات<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - أسامة المجذوب، الجات و مصر و البلدان العربية، من هافانا لإلى مراكش ( 1947-1994)، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1997، ص 24.

<sup>2</sup> - فضيل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية و الدول النامية، مكتبة مدبولي، 2000، ص 80.

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

المنظمة العالمية للتجارة هي المنظمة الدولية الوحيدة المختصة بقواعد التجارة بين الدول، وعماها اتفاقيات المنظمة التي تفاوضت معظم بلدان العالم حول إبرامها ثم وقعتها 135 دولة في 1994<sup>1</sup>.

### 1-2- الرقابة على الصرف :

بعد أزمة دول جنوب شرق آسيا في النصف الثاني من سنة 1997، تسعى كل دول العالم، أخذ العبرة من نتائج تلك الأزمة الطاحنة، وذلك عن طريق وضع إجراءات مشددة في الرقابة على الصرف، وحسن تسيير استخدامات النقد الأجنبي، وتوزيعه وفق الأولويات المحددة مسبقا في مخططاتها، وتماشيا وسياساتها التنموية، مثل ما تقوم به الجزائر، حيث قامت وزارة المالية بتحضير الجانب القانوني، تماشيا ومختلف التشريعات التي تكفل هذه الرقابة وهذا تحت حماية البنك المركزي الذي يقوم بشراء جميع العملات المحصلة من التجارة الخارجية .

هذه الرقابة مكنت وتمكن الدولة من ممارسة تأثيرها على العرض و الطلب و تحديد سعر الصرف قصد المحافظة على توازن ميزان المدفوعات و تجنب هروب رؤوس الأموال بصفة هائلة كما تم تحديد فترة انتقالية تميزت بتوسيع النظام السابق للواردات ليشمل مجال الصادرات وبهذا الإجراء أصبح النشاط التجاري الذي لا يخضع لنظام الاحتكار، خاضعا لنظام التراخيص بالجزائر وحتى غالبية الدول أصبحت تسيير وفق ذلك .

### 1-3- حصص الاستيراد:

لجأت الجزائر كباقي الدول إلى الوسائل التجارية في فرض قيود على تجارتها الخارجية مع العالم الخارجي مستخدمة في ذلك حصص، و هي عبارة عن قيود على الاستيراد وأحيانا على التصدير حيث أن السلطات تحدد الكميات التي يمكن استيرادها من السلع خلال فترة معينة ويؤدي نظام الحصص وظيفة مماثلة لوظيفة الرسوم الجمركية، وهذا الذي يعد مخالفا لمبادئ المنظمة العالمية للتجارة .

حيث وضعت الجزائر الإطار العام لحصص الاستيراد حسب المرسوم سنة 1963 وهو يعمل على تحديد مسبق لكمية السلع المستوردة، و قد شرع تطبيقه رسميا في جوان سنة 1964. إن هذا الإجراء المطبق على سلع يقوم على احترام بعض الحدود الكمية فيما يخص استيرادها و هذا لغرض تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي :

<sup>1</sup> - كميل حبيب، حازم البني، من النمو و التنمية إلى العولمة و الغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2000، ص 324.

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

- تمثل سياسة نظام الحصص تجربة رقابة المبادلات الخارجية لصالح خدمة التنمية وتحكم الدولة في توجيه تيارات الاستيراد حسب كل منتج ومنطقة .
- الإشراف على اقتصاد العملة الصعبة، و توزيعها حسب الضرورة و من ثم تمكن للدولة حماية الإنتاج الوطني من المنافسة غير المتساوية وكذلك المحافظة على نظام التشغيل .
- تحاول الدولة من وراء ذلك الحصول على ميزان تجاري متوازن من جراء معاملاتها الخارجية.
- من هنا يمكن أن نضع إطار حصص الاستيراد يستجيب في كل الحالات إلى إلزامية وضع تخطيط الواردات الجزائرية.

### 1-4- المجمعيات الاحترافية للشراء :

لقد تم إنشاء هيئات مراقبة التجمعات المهنية للمشتريات التي تجمع إجباريا كل المستوردين الخواص حسب فروع النشاط و يمارس داخل هذا التجمع تمثيل حكومي وهي هذه الصفة تسمح تمركز المشتريات مع الخارج أو الإستفادة من مزايا التجمع، ولقد وضعت الغرفة الوطنية للتسويق "ONACO" في نهاية 1963 للقيادة بمهام تموين السوق بالمنتجات ذات الإستهلاك الكبير التي كانت مختصة للاحتكار سواء في التصدير أو في الاستيراد و لقد مثلت نسبة مشتريات ما يقارب 10% من استيراد الجزائر للمواد الغذائية .

وقبل الوصول إلى احتكار تام للتجارة الخارجية، أنشئت التجمعات الاحترافية للشراء سنة 1964، وهي عبارة عن مجموعة من شركات الاستيراد الخاصة، تقوم بتحضير برنامج الاستيراد سنويا المنتجات حسب اختصاص كل تجمع كما تقوم بتوزيع هذه السلع المستوردة على أصحابها وتتمتع بحق امتلاك تراخيص التوريد وعقود الشراء التي تبرم لحساب الأعضاء، وفي إطار عملية التأميم لسنة 1966، أقامت الدولة مؤسسات وطنية للنهوض بالاقتصاد الوطني وإحلال الواردات لوقف عملية الاستيراد الذي تكلف الدولة مبالغ ضخمة من العملة الصعبة .

حيث أن هذا التنظيم الجديد آنذاك لم يلق تأييدا من المجمعيات الاحترافية مما أدى إلى تداخل الصلاحيات والوظائف فيما بين الأجهزة، فنشبت خلافات حادة نتج عنه خلل في عمليات الاستيراد وبالتالي نقص في استيراد السلع التامة الصنع، والقابلة للتحويل فحدث ما يعرف بأزمة ندرة الموارد في كل القطاعات.

ولقد زادت حدة المنازعات إلى غاية مرحلة السبعينات أين منحت السلطات عملية الاحتكار إلى المؤسسات العمومية ذات الطابع الدولي التي تشرف على حوالي 80 % من التجارة الخارجية.

### المبحث الرابع : تحرير التجارة الخارجية ودورها في تنمية اقتصاديات الدول<sup>1</sup>

إن التجارة الخارجية هي إحدى أوجه النشاط البشري الذي يقوم على التبادل، وهي القوة الدافعة للتقدم الاقتصادي في العالم حيث تلعب دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية التي تتميز بدخل وطني يركز على الموارد الطبيعية خاصة البترول. وتقوم التجارة الخارجية في الاقتصاديات المتخلفة بدور لا يقل أهمية في تكوين رأسمال استثماري، فعن طريقها يمكن تكوين فائض اقتصادي يتمثل في الرسوم المفروضة على السلع المستوردة والمصدرة وأرباح مشروعات التجارة الخارجية المملوكة، كما تؤثر على عملية تراكم رأس مال الاستثمارات من خلال واردات السلع الرأسمالية، حيث لا يمكن البدء في عملية النمو الاقتصادي دون الحصول على مثل هذه الواردات، فالدولة المتخلفة تزداد حاجتها إلى كميات كبيرة من الآلات و المعدات لتوفير صناعات أمامية ونتيجة لهذا الدفاع تزداد حاجة البلاد المتخلفة للنقد الأجنبي و تعتمد قدرة هذه الدول على النمو إلى حد كبير على مدى قدرتها على الاستيراد ومن هنا كان إهتمام هذه الدول بزيادة صادراتها و الحيلولة دون تدهور معدلاتها حتى تظل مقدرتها على الاستيراد مرتفعة، ولذلك لا يبدو غريبا أن نلاحظ الدراسات الاقتصادية التطبيقية لمختلف درجات النمو الاقتصادي في الدول المتخلفة وجود معامل ارتباط واضح بين القدرة التصديرية للدول وبين معدل تكوين رأس المال الثابت ومن تم معدل النمو وتعتبر هذه الملاحظة الأساس في النقد لنماذج النمو الإجمالية التي تربط النمو بالادخار الذي لا تنتظر إليه كتنمية من دخل وحده و إنما حجم الصادرات أيضا بمعنى أنه كلما زادت نسبة الصادرات في الدول النامية كلما كانت هذه الدول أقدر على زيادة الاستثمار ومن تم معدل النمو الاقتصادي، كما أن التطور العلمي والتكنولوجي خاصة في عقد التسعينات قد نتج عنه

<sup>1</sup> - حازم البيلاوي، نظرية التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار النشر منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1968، ص 265

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

تطور في قوى الإنتاج والنمو المتسارع لنشاط الشركات المتعددة الجنسية واتساع نشاطها، وبرز نظام جديد لتقسيم العمل الدولي فتحول العالم من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية<sup>(\*)</sup>.

### المطلب الأول: التعريف الجمركية ومبادئ النظام التجاري متعدد الأطراف.

الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة قامت على مبدأ حرية التبادل، ولهذا جاءت قواعدها مضادة لكل أشكال الحمائية، ولتجسيدها تضمنت هذه الاتفاقية مبادئ أساسيين يشكلان عماد النظام التجاري متعدد الأطراف، يتمثل الأول في مبدأ عدم التمييز ويتمثل الثاني في مبدأ تحرير التجارة الدولية من كل القيود التي تعيق النفاذ والتغلغل إلى الأسواق.

### 1- مبدأ عدم التمييز في التجارة الدولية:

هذا المبدأ يهدف إلى تحقيق المنافسة العادلة وهي أهم متطلبات تحرير التجارة الدولية والتقسيم الفعال للعمل الدولي القائم على الامتيازات النسبية، وبدوره يتضمن مبدأ عدم التمييز شرطين أساسيين يعرف الأول بشرط الدولة الأولى بالرعاية ويعرف الثاني بشرط المعاملة الوطنية.

### 1-1- شرط الدولة الأولى بالرعاية:

إن مبدأ الدولة الأولى بالرعاية هو مفتاح عقد النظام التجاري متعدد الأطراف ولأهمية هذا المبدأ خصت المادة الأولى للاتفاقية العامة وركزت فيها على معالجته، ويعني أن أية ميزة تجارية تمنحها دولة ما إلى دولة أخرى لا بد أن تعمّ تلقائياً إلى كل البلدان المتاجرة. إلا أنه إذا منحت إحدى الدول الأعضاء في الجات تخفيضاً أو إعفاءً لضريبة جمركية على سلعة مستوردة من بلد معين فإن هذا التخفيض أو الإعفاء يسري على نفس السلعة المستوردة من باقي البلدان الأخرى. وانطلاقاً مما سبق تتساوى كل الدول الأعضاء في ظروف المنافسة الدولية، بعبارة أخرى المساواة في المعاملة بين كل البلدان المتاجرة، ولا يعني هذا الشرط كما يتبادر إلى الذهن منح رعاية خاصة لأي بلاد على حساب البلدان الأخرى<sup>1</sup>.

<sup>(\*)</sup> كانت الدول تعتمد في تجارتها على ما تمتلكه من مزايا نسبية قائمة على ملكية الموارد الطبيعية، أو على وفرة اليد العاملة، ولكن التقدم العلمي والابتكار التكنولوجي، أدى ببعض الدول إلى اكتساب مزايا نسبية جديدة، وبالتالي أصبحت هذه الأخيرة مكتسبة بفضل العلم والتكنولوجيا، وهذا ما عرف بالميزة التنافسية.

<sup>1</sup> - صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي، الجات و آثارها على البلاد العربية، تحرير: سعيد النجار، الكويت، 18-17 جانفي 1995، ص 14 .

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

ومن الناحية العملية، فإن التنازلات التعريفية الجمركية التي تقدمها الدول وتتم عن طريق المفاوضات الثنائية بين دولتين، يلتزم العضو بمنحها إلى كافة الدول العضوة الأخرى غير المشاركة في التفاوض الثنائي، ونشير أن الاتفاقية العامة تتضمن استثناءات يحق بموجبها للدول العضوة الإعفاء من التزام شرط الدولة الأولى بالرعاية، وترتبط أساساً بالترتيبات الإقليمية والمعاملة الخاصة للدول النامية<sup>1</sup>.

وقد فرض تطبيق مبدأ الدولة بالرعاية بصيغة مشروطة -أي لا يسري تطبيقه إلا إذا قبلت الدولة الأخرى المستفيدة تقديم نفس الامتيازات مقابل ذلك- في المعاهدة الموقعة بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في 06 فيفري 1776، وخوفاً أن تسفر هذه الصيغة عن ممارسات تمييزية من قبل الشركاء التجاريين للولايات المتحدة غيرت هذه الأخيرة صيغة المعاهدة لتصبح غير مشروطة<sup>2</sup>، وأصبح حالياً هذا المبدأ تلقائياً قبوله للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، التي أصبحت شراً لا بد منه، وهذا المبدأ أصبح ظاهراً لكل الباحثين أنه مبدأ يخرج إسرائيل من عزلتها، للاستفادة من ميزات الدول العربية والإسلامية، بعد انضمام أي واحدة منهم إلى المنظمة العالمية للتجارة .

### 1-2 شرط المعاملة الوطنية:

هذا الشرط يعني التزام كافة الدول الأعضاء بمنح السلعة الأجنبية المستوردة نفس المعاملة الممنوحة للسلع المنتجة محلياً في مجال التداول والتوزيع والتسعير والضرائب..الخ، دون تمييز ضد سلع دولة أخرى<sup>3</sup>.

إن تحديد معدلات التعريفات الجمركية وتوزيعها حسب مختلف المنتجات أو تغييرها يرجع لاختصاص السياسات الوطنية للدول الأعضاء، مع التزامها بنشرها حتى يتسنى للدول الأعضاء والأطراف الأخرى (الصناعية والتجارية في باقي الدول) الاطلاع عليها بدقة. وبمجرد ما يتم فرض معدل رسم معين على منتج معين يتوجب تطبيقه على كل الدول بطريقة موحدة وهو ما ينص عليه شرط الدولة الأولى بالرعاية.

<sup>1</sup> - المجدوب أسامة، مرجع سابق، ص 39 .

<sup>2</sup>-Patrick.J& Dominique.C ، «Droit économique international» Liban، DELTA، 1998 ،p216.

<sup>3</sup> - المجدوب نفس المرجع السابق، ص41.



## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

العناصر الأساسية لمبدأ المعاملة الوطنية: يستند مبدأ المعاملة الوطنية إلى الالتزام بما يلي:

- ◀ لا يجب إخضاع السلع المستوردة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لرسوم داخلية أو أعباء إضافية غير تلك المطبقة على السلع المحلية.
- ◀ لا يجب معالجة السلع المستوردة بطريقة أقل تفضيلاً من الطريقة التي تعالج بها السلع المحلية المثلثة سواء من ناحية شروط البيع أو الشراء و العرض و النقل و التوزيع الاستعمال فلا يسمح مثلاً اشتراط تخزين منتج مستورد أو طريقة خاصة لنقله في حين لا تخضع السلع المحلية للمماثلة لنفس الشروط.
- ◀ عدم اشتراط الاستعمال الإجباري لمكونات ذات مصدر محلي عند عمليات التحويل أو الاستعمال لمنتجات مستوردة عن طريق تحديد الكمية المطلوبة أو لنسبة معينة من المكونات المحلية، وفي هذا لا يحق لأي عضو تطبيق رسوم داخلية أو أعباء محلية أو تنظيمات كمية داخلية بطريقة تمييزية تسمح بتوفير حماية للإنتاج الوطني، إذ الهدف الأساسي من وراء هذا مبدأ المعاملة الوطنية هو التحقق من أن الالتزامات التعريفية لم تؤثر عليها حماية أخرى غير مباشرة وأن شروط المنافسة والفرص المقدمة للسلع المستوردة متوفرة على قدم المساواة في الأسواق المحلية<sup>1</sup>.

### 2- مبدأ تحرير التجارة الدولية:

تحرير التجارة الدولية يعتبر الهدف والسبب الأساسي في نفس الوقت لقيام النظام التجاري متعدد الأطراف، وفي هذا الصدد يحظر هذا المبدأ اللجوء إلى القيود غير الجمركية، وفي حين اعتبرت التعريفات الجمركية الآلية المفضلة للحماية لما تتميز به من شفافية وإمكانية قياسها، إلا أن هذا التفضيل لا يتعدى أن يكون القبول بالضرر الأدنى، ولهذا فإن الهدف من التخفيضات التدريجية بها هو إلغاؤها الكلي.

### 2-1 منع القيود الكمية:

تشكل القيود الكمية أهم العوائق أمام المبادلات التجارية، وتظهر الصعوبة في عدم إمكانية تمييزها حيث لا يظهر على أغلبها الصفة التمييزية والحماائية، ولا يمكن تصنيفها كعائق أمام المبادلات التجارية إلا إذا رجعنا إلى أثرها، وقد شرعت الجات في إحصائها سنة 1970 وانتهت إلى قائمة تضم 855 عائقاً تنتقل إلى الآلاف فيما بعد، خاصة بعد تنامي ظاهرة

شماوي محمد، اتجاهات التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 81. 1-

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

التكتلات الإقليمية، والتي مثلت اتفاقياتها بين الدول النامية 15 % في مجموعها، حيث أنه في ماي 2004 استلمت المنظمة العالمية للتجارة إعلانات عن قيام 208 اتفاقية تكامل إقليمي وتم التوقيع على 178 منها منذ 1990<sup>1</sup>، كما نجد أن الولايات المتحدة استغلت امتداد المحيط الباسيفيكي من شواطئها إلى شواطئ آسيا لتدخل في تكتل واحد مع اليابان والصين والنمور الآسيوية (أبيك<sup>2</sup>)

□ **تعريف القيود الكمية:** نسمي قيوداً كمياً أو قيوداً غير تعريفية كل تدبير أو إجراء مهما كان مصدره حكومياً أو خاصاً يكون من بين آثاره إعاقة دخول المنتجات الأجنبية إلى أحد الأسواق الوطنية سواءً في مرحلة الاستيراد أو التسويق<sup>3</sup>، وإذا كانت أغلب القيود الكمية ذات طابع إداري (حكومي) فإن كثيراً من القيود الكمية يمارسها القطاع الخاص مثلما هو الحال بالنسبة لدخول السوق الياباني أو الكوري والذي نجده مكبوحاً بشروط المنافسة ونظام التوزيع، ويأخذ مبدأ منع القيود الكمية (غير التعريفية) اعتبارين:

أ. منع اللجوء إلى القيود غير التعريفية باعتبارها تقييداً للمبادلات التجارية.

ب. منع اللجوء إلى القيود غير التعريفية باعتبارها تقييداً أمام تسويق المنتجات المستوردة.

أ. منع اللجوء إلى القيود غير التعريفية باعتبارها تقييداً للمبادلات التجارية:

خلال الدورات، والجولات المتعاقبة، طرحت اتفاقية الجات مبدأ منع القيود غير التعريفية بكل وضوح، كما أضافت إليها كثيراً من الدقة والتحديد إلى أن وصلت إلى اتفاقيات تكميلية سنة 1994، فإذا كان تحديد كميات أو قيم المنتجات المستوردة أو المصدرة يتم عن طريق القيود الكمية (نظام الحصص) بدون أي اعتبار للسعر الأمر الذي يشكل ضرراً على التجارة الدولية باعتبارها تشكل قيوداً لا يمكن تجاوزه وليس فقط غير مؤسس اقتصادياً حيث اعتمدت اتفاقية الجات فيه مبدأ حظر القيود الكمية وكرست في الوقت نفسه اللجوء إلى الحقوق الجمركية كأداة وحيدة للحماية التجارية.

وترجع خلفية منع القيود الكمية إلى الحفاظ على مبدأ التقسيم الدولي للعمل المؤسس على الأسعار الحرة، ويجد هذا المبدأ بعض الاستثناءات خاصة في مجال القطاع الزراعي أو

<sup>1</sup> - ناصر السعدي، "التكامل الاقتصادي العربي يقضة لإزالة الحواجز المعيقة للازدهار"، صندوق النقد العربي، 2008

<sup>2</sup> - أسامة المجذوب، "الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996، ص 39

<sup>3</sup> - Patrick.J& Dominique.C، op-cit، p220.

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

لأسباب المحافظة على ميزان المدفوعات، وقد جاء في اتفاقية الجات (1947) بعض الالتزامات المستهدفة لتحاشي الانحراف في تطبيق هذا المبدأ وتتمثل في القيمة لدى الجمارك.

ب. منع اللجوء إلى القيود غير التعريفية باعتبارها تقييداً أمام تسويق المنتجات المستوردة:

يمكن للضرائب الداخلية أن يكون لها نفس الأثر الحمائي للحقوق الجمركية، وأبرز هذه القيود ما يسمى بالتقييس و بصفة عامة كل القيود التقنية أمام التجارة الدولية.

### 2-2 التعريف الجمركية الأداة المفضلة لحماية الأسواق الوطنية:

تضمن الحقوق الجمركية الشفافية في المعلومات وعدم المركزية في القرار، واعتباراً لآثارها السعرية تشكل أداة السياسة التجارية الأحسن تكيفاً مع متطلبات الحفاظ على الإطار التنافسي، وهي كذلك الآلية الأسهل للمفاوضات التجارية من الناحية التقنية نظراً لإمكانية قياس مستوى الحقوق الجمركية، وبالتالي الوصول إلى توازن بين تنازلات الأطراف بسهولة<sup>1</sup>.

فإذا تم فرض رسم جمركي مقداره 50 % مثلاً على واردات سلعة معينة بغرض حماية الإنتاج المحلي، فإننا نعرف على وجه التحديد مقدار الحماية التي يتمتع بها المنتج المحلي، ولكن في حالة اللجوء إلى أسلوب كمي يمنع الاستيراد كلياً أو تحديد كمية معينة لا يجوز استيراد أكثر منها فإننا لا نعرف تماماً مقدار الحماية، وإلى جانب تعميم الأساليب الكمية فهي أيضاً أكثر تقييداً للتجارة الدولية من الأساليب السعرية<sup>2</sup>.

ويرجع إقرار التعريف الجمركية كأداة للحماية إلى التحليل الاقتصادي الذي مؤداه أن أثر هذه الأخيرة يشكل الحاجز الأقل ضرراً بالتجارة الدولية، إذ بقيام التعريف الجمركية على اعتبارات سعرية لا تهدد قوى السوق ولا تلغي المنافسة.

وإذا كان اللجوء إلى التعريف الجمركية مفضلاً عن استعمال الأساليب الكمية فمن باب أنها تشكل الضرر الأدنى مقارنة بالقيود الكمية، لذلك تعتبر هي الأخرى من الحواجز المهمة أمام المبادلات التجارية الدولية، وعلى هذا الأساس خضعت التعريفات الجمركية عبر كل جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف إلى التخفيض، وقد حققت نجاحاً مهماً يكفي للدلالة عليه أن معدل التعريفات الجمركية الذي بلغ 40% على المنتجات المصنعة زمن الجولة الأولى (1947) تدرج إلى 3، 8 % بعد جولة الأرجواي (1994). وإذا كان الهدف الأساسي

<sup>1</sup> - حشماوي محمد، اتجاهات التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 71.

<sup>2</sup> - سعيد النجار، الجات و آثارها على البلاد العربية، صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، الكويت، 17-18 جانفي 1995، ص 15 .

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

للنظام التجاري متعدد الأطراف هو الإلغاء الكلي للتعريفات الجمركية، فإن الطريق إلى ذلك هو الاشتراط على الدول الأعضاء بعد كل جولة مفاوضات تقديم تنازلات تعريفية (تخفيضات) وتثبيت تعريفاتها عند مستوى لا يمكن للدولة العضو تجاوزه<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: تخفيض التعريفات الجمركية في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف:

لم تتم جولة من جولات المفاوضات التجارية إلا وقد أسفرت عن تخفيض لمستويات التعريفات الجمركية للدول الأعضاء، وفيما يلي أهم ما توصلت إليه كل جولة في هذا المجال.

#### 1. المفاوضات الأولية للمفاوضات التجارية (1947-1956):

بعد الحرب العالمية الثانية بدأت مرحلة جديدة تطورت فيها التجارة الدولية وارتفع حجمها في فترة الستينات والسبعينيات، وخلال هذه الفترة ازداد الحجم الحقيقي للتجارة الدولية حوالي ثلاث مرات ونصف وبمعدل نمو سنوي قدره 6,5 % وذلك يفوق معدل نمو الإنتاج العالمي الحقيقي خلال نفس الفترة<sup>2</sup>، حيث تركزت جولات المفاوضات الأربع الأولى في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة على هدف مشترك ألا وهو تخفيض مستوى التعريفات الجمركية، وذلك بعد أن سجلت في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مستويات حمائية مرتفعة، حيث فاق معدلها على سبيل المثال - في الولايات المتحدة الأمريكية مؤشر 100%، ليتدرج إلى مؤشر 20% بعد دورة ديلون (Dillon- 1960- 1961)<sup>3</sup>، وفي الجولة الأولى للمفاوضات التجارية التي جمعت 23 دولة في جنيف تم الاتفاق على 45000 امتيازاً تعريفياً، وتتابعت التخفيضات التعريفية في إطار دورتي أنسي (1949) وتوركواي (1951) لتمس 50.000 منتجاً مغطياً بذلك ما يقارب نصف التجارة الدولية، وبلغت نسبة التخفيض العام للتعريفات الجمركية نسبة 25 % تعلقت أساساً بالمنتجات الأولية والوسيطة أكثر منها بالمنتجات النهائية<sup>4</sup>.

أما عن طريقة المفاوضات فتمثلت في تناول كل منتج على حدا في إطار ثنائي بين المومنين الأساسيين للمنتج، ليعمم التخفيض الناتج عن هذا التفاوض إلى باقي الدول الأطراف

<sup>1</sup> - Patrick.J& Dominique.C، op-cit، p216-218.

<sup>2</sup> - سامي السيد، "النظم النقدية والمصرفية والتجارية الخارجية"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، بدون سنة نشر، ص 248.

<sup>3</sup> - Rainelli Michel، Le GATT، Paris، La Découverte، 1996، p 56.

<sup>4</sup> - Patrick.J& Dominique.C، op-cit، p108.

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

وفقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، كما ساهم مبدأ التبادلية في توسيع مجال التنازلات التعريفية، إذ يؤدي التفاوض حول منتج دولة ما إلى التفاوض حول منتجات الدول الأخرى<sup>1</sup>.

### 2- دورة دايلون (1960-1961):

جاءت هذه الدورة بعد تشكيل المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1958، حيث شاركت دول هذه المجموعة كطرف واحد في هذه المفاوضات الأمر الذي أثار على طريقة سير هذه الأخيرة، إذ توجب عليها كاتحاد جمركي الدخول إلى المفاوضات بتعريفية جمركية مشتركة باستخراج المعدل الحسابي للحقوق الجمركية للدول المشكلة للمجموعة.

وفي هذه الدورة اقترحت المجموعة الاقتصادية تخفيضاً عاماً للتعريفات الجمركية بنسبة 20 % وطلبت من باقي الأطراف الموافقة على ذلك، غير أنه لم يتوصل إلى هذه النسبة من التخفيضات بسبب تركيز المفاوضات حول آثار إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية وما تستوجبه من ضرورة مناقشة الأحكام المنظمة للتكتلات التجارية الإقليمية، واكتفت هذه الدورة بتخفيض التعريفات الجمركية بنسبة 6,5%، وخلال الفترة الممتدة من 1953 إلى 1963 ساهمت التخفيضات المعتبرة للتعريفات الجمركية في نمو المبادلات التجارية بمعدل 6، 1% سنوياً، وتعتبر نسبة معتبرة مقارنة بمعدل نمو الإنتاج العالمي المقدر بـ 3، 4%<sup>2</sup>.

### 3. دورة كيندي (1964-1967):

ما ميز هذه الدورة هو الصراع الحاد بين الولايات المتحدة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، بسبب تقدم هذه الأخيرة لمرتبة المصدر الأول عالمياً، ولذلك اقترحت الولايات المتحدة تخفيض الحقوق الجمركية بنسبة 50 % إلا النسبة التي خرجت بها الدورة هي 35 % المفروضة على السلع الصناعية على مدة 5 سنوات، وتشكل هذه المنتجات التي مسها هذا التخفيض ثلاثة أرباع التجارة الدولية<sup>3</sup>. واثراً هذه الدورة استقر مستوى التعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية بالمجموعة الأوروبية عند النسبة 8 %، فيما بلغت 13، 4 % بالولايات المتحدة الأمريكية التي بقي ما يقارب 100 منتج مفروضة عليه نسبة تفوق 30 % من الحقوق الجمركية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>Rainelli Michel، op-cit، p56.

<sup>2</sup>Idem، p58.

<sup>3</sup>- Patrick.J، op-cit، p110.

<sup>4</sup>- Rainelli.M، op-cit، p66.

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

وقد تم في هذه الدورة لأول مرة تطبيق طريقة التفاوض المتعددة الأطراف حول التخفيضات الجمركية، كما استعملت طريقة التخفيضات الخطية، أي تخفيض مستوى الحقوق الجمركية بقيمة محددة على مجموعات كبيرة من المنتجات مع بعض الاستثناءات البسيطة<sup>1</sup>.

### 4. دورة طوكيو (1973-1979):

أسفرت هذه الدورة عن تخفيض الحقوق الجمركية المفروضة على السلع الصناعية والزراعية بمعدل الثلث تقريبا على مدى ثمانية سنوات (الجدول رقم 02)، حيث انخفض مستوى الحقوق الجمركية على السلع الصناعية لعشر دول (و.م.أ، المجموعة الاقتصادية الأوروبية، اليابان، كندا، نيوزلندا، سويسرا، النمسا، فلندا، السويد، النرويج) من 7% إلى 4%،<sup>27</sup>

وفي دورة طوكيو اعتمدت نفس طريقة التفاوض المتبعة في دورة كيندي، أي التخفيض الخطي للمعدلات في إطار تفاوض تعددي، وقد بلغت التخفيضات 98000 تنازلا جمركياً<sup>3</sup>.

ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدورة، هو مناقشة ظاهرة الحقوق الجمركية الأعظمية (Les pics douanières) على بعض المنتجات، والتي تفوق نسبتها 15% وذلك ما لا تظهره المستويات الدنيا لمتوسطات التعريفات الجمركية، وبالرغم من تخفيضها في هذه الدورة إلا أن نسبتها بقيت مرتفعة سيما بالنسبة للولايات المتحدة واليابان، كما بقي قطاع السيارات والنسيج والقطاع الزراعي بعيدة عن هذه التخفيضات في حين تم الاتفاق على إلغاء كافة الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم الإضافية على الطائرات المدنية وأجزائها وقطع غيارها، وتم توقيع هذا الاتفاق من طرف 22 دولة<sup>4</sup>.

### 5. دورة الأرجواي : تخفيض وتثبيت الحقوق الجمركية :

انتهت مفاوضات جولة الأرجواي بالتوصل إلى مجموعة من الاتفاقيات التجارية التي تحكم التجارة الدولية في المجالات الثلاثة، التجارة في السلع، التجارة في الخدمات، الجوانب التجارية المرتبطة بالملكية الفكرية، وخلال المرحلة الأخيرة من المفاوضات وفي اتجاه نجاحها وحرص الأطراف المختلفة على تطبيق مجموعة الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في هذه

<sup>1</sup> - Rocher Joseph، Le GATT en pratique: pour comprendre les enjeux de l'organisation mondiale du commerce (Paris، Publication RONGEAD، 1999، p36.

<sup>2</sup> عبد السلام عادل، الدول العربية من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الإنماء والإدارة، العدد 29، 1995، عمان، ص 9

<sup>3</sup> - Rocher.J، op-cit، p 36.

<sup>4</sup> - عبد السلام عادل، نفسه، ص 10 .

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

الجولة، ظهرت فكرة منظمة التجارة العالمية لتكون الإطار التنظيمي والمؤسسي لتطبيق تلك الاتفاقيات، ذلك لأن تأثيرها في باقي أنحاء العالم وعلى نظام التجارة العالمي بأسره تأثير غير واضح، كما أنه مقلق من بعض النواحي المهمة<sup>1</sup>، كما أن إشكالية الاتفاقيات الإقليمية فإن المنظمة تدعو إلى تحرير التجارة العالمية، بينما التكتلات الإقليمية تدعو إلى خلق تكتلات قطرية داخل هذه المجموعة العالمية، فليس هناك أي شك أن التكتل الإقليمي يعطي حقوقاً للدول المنظمة له أكثر مما تعطيه المنظمة العالمية للتجارة<sup>2</sup>، لذلك فقد استهدفت المادة (24) من اتفاقية « الجات » الأصلية 1947، وأيضاً ما عرف بشرط التمكين<sup>(\*)</sup>، والذي تضمنه القرار الصادر عن جولة « طوكيو » للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بشأن التجارة والتنمية للدول النامية ضمان التوافق والتكامل بين المسارين الإقليمي والمتعدد الأطراف<sup>(3)</sup>، وأن جولة الأورجواي قد أعطت دفعة قوية للإطار المتعدد الأطراف للانتقاص من جاذبية الإطار الإقليمي، إلا أنه حدث العكس، فقد زادت التكتلات الاقتصادية الإقليمية بشكل كبير حيث أحصت طبقاً لمنظمة التجارة العالمية سنة 1995 حوالي 110 حالة لاتفاقيات التكامل الإقليمي « للجات » تحت المادة 24 أثناء الفترة 1947 إلى 1994 في النشرة غير الدورية، وأنه قد سجل النصف الأول من 1970 إلى 1990 بشكل خاص أعداداً مرتفعة لهذه الاتفاقيات تمثل 19 % و 29 % على التوالي<sup>(4)</sup>.

ويمكن إيجاز نتائج المفاوضات في اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول أفقي: بتوسيع مضمون التنظيم التجاري الدولي ليشمل قطاع التجارة في السلع الزراعية والقطاع الأغطية والملابس بعد أن كانا لعقود خارج تطبيق قواعد الجات،

1- مركز دراسات الوحدة العربية، "التحدي امام الجنوب"، ترجمة عطا عبد الوهاب، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، مصر، بدون سنة نشر، ص 19

2- إبراهيم العيسوي، "دور الدولة والتعاون العربي في رفع القدرة التنافسية"، مناقشة نكاه الخالدي، مجلة المستقبل العربي، العدد 254، فيفري 2000، ص 109.

(\*) شرط التمكين يسمح بالمعاملة التفضيلية المتبادلة في حالة اقتصاد عضوية التكتل على الدول النامية دونما تحديد فترة انتقالية محددة لتعميم المزايا التفضيلية على باقي الدول الأعضاء في المنطقة.

3- عبد الواحد العفوي، "أهمية ودور التكتلات الإقليمية في مواجهة تحديات اقتصاد العولمة"، كتابات وبحوث، المجلة الاقتصادية، العدد 32، ص 52.

4- أسامة المجذوب، "العولمة والإقليمية...."، مرجع سبق ذكره، ص 186

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

بالإضافة إلى التوصل إلى أول اتفاق تجاري دولي في مجال التجارة في الخدمات، وكذلك اتفاق لتنظيم الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.

الاتجاه الثاني رأسي: تم وضع بعض القواعد الجديدة لترسيخ مبدأ المنافسة العادلة مع مراعاة المرونة فيما يتعلق بالدول النامية والدول الأقل نمواً... كما تم تعديل وتحسين بعض القواعد في اتفاق الجات 1947 وتحسين أداء جهاز تسوية المنازعات<sup>(1)</sup>. وقد أسفرت دورة الأرجواي (1986-1994) فيما يتعلق بمفاوضات التخفيضات الجمركية عن جانبين هامين: 1-5 تخفيض الحقوق الجمركية: التزمت الدول الأعضاء بتخفيض تعريفاتها الجمركية بالشكل الآتي:

### أ- التزامات الدول المتقدمة:

وتتمثل التزاماتها الجديدة في تخفيض بنسبة 40% من متوسط التعريفات على الواردات من المنتجات غير الزراعية، وذلك من 6، 7 % إلى 3%، 7، وزيادة نسبة الواردات المعفاة تماماً من الحقوق الجمركية من 20% إلى 44% على مدار 5 سنوات ابتداء من جانفي 1995<sup>2</sup>.

### ب- التزامات الدول النامية:

يقدر إجمالي تخفيض متوسط التعريفات الجمركية للدول النامية بـ 37%<sup>3</sup>.

### 5-2 تثبيت مستويات الحماية في التعريفات الجمركية:

ويتمثل في التزامات الحكومات بعدم زيادة مستوى التعريفات الجمركية المثبتة على المستوى المحدد في جدول التنازلات إلا من خلال التفاوض مع الشركاء التجاريين الذين يهمهم الأمر، وقد ارتفعت نسبة البنود التعريفية المثبتة في الدول المتقدمة من 78% عند بداية الجولة إلى 97% عند نهايتها، كما ارتفعت هذه النسبة من 21% إلى 73% لدى الدول النامية، وفيما يخص الدول التي تمر بمرحلة انتقال انتقلت من 73% إلى 98% (أنظر الجدول رقم 03).

□ **أهمية تثبيت التعريفات الجمركية:** تسمح عملية تثبيت التعريفات الجمركية بجعل سوق المبادلات التجارية الدولية أكثر استقراراً، فإذا افترضنا أن شركة مستوردة تفاوضت مع شركها الأجنبي (الممون) على أساس أن نسبة الحقوق الجمركية عند الاستيراد مقدرة بـ 10% لترتفع

<sup>1</sup> - محسن هلال، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة العربية الحرة، ندوة القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية العربية 1998، مجلة المستقبل العربي، أبريل 2000، العدد 245، ص 80-81.

<sup>2</sup> OMC، Commerce ouvert sur l'avenir، 1997، p 19.

<sup>3</sup> - سعيد النجار، نفس المرجع السابق، ص 43.



## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

بعد هذه الفترة إلى 20%، لا شك أن كلا من عملية الإنتاج والتوزيع والتسويق تتعرض لاضطرابات، وهو ما لا يكون في حالة تثبيت التعريفات الجمركية التي تجعل المعاملات التجارية الدولية أكثر استقراراً وأمناً<sup>1</sup>.

□ إجراءات عملية تخفيض الحقوق الجمركية وتثبيتها: توجد جملة من الإجراءات للتفاوض على تخفيض الحقوق الجمركية وتثبيتها، مع الإشارة في هذا الصدد أنه يمكن رفع نسب التعريفات الجمركية التي لم تلتزم الدولة العضو بتثبيتها في أي وقت وبدون أي حدود.

وتتخذ عملية تخفيض الحقوق الجمركية شكل التخفيض الخطي أو التخفيض عن طريق التفاوض القائم على العرض والطلب بين الدول وعلى كل منتج على حدة، وتتم هذه الطريقة عادة في المفاوضات التي تتم خارج المفاوضات متعددة الأطراف، التي تفرض طريقاً تؤدي إلى سياسات الاندماج العالمي وإلى مزيد من الاندماج للاقتصاديات الإقليمية<sup>2</sup>

وتتم المفاوضات عادة بين بلدين الجزائر وإسبانيا حيث تهتم الجزائر بتصدير الزيوت إلى إسبانيا فيما تهتم إسبانيا بتصدير الفاكهة إلى الجزائر، فتتقدم الجزائر بطلب إلى إسبانيا بتخفيض تعريفاتها الجمركية المفروضة على الفاكهة، وبالمقابل تطالب إسبانيا بتخفيض التعريفات الجمركية للجزائر على الزيوت، وفي الاتفاق النهائي تخفض التعريفات الجمركية للبلدين تطبيقاً لمبدأ التبادلية بطريقة متكافئة، ويتم إدخال المعامل المضاعف للوصول إلى هذا التكافؤ، ويحسب التخفيض التعريفي على الفاكهة بضرب المعامل المضاعف في الكمية المصدرة من هذه السلعة، وهو المقياس نفسه للتنازل الذي ستحصل عليه الجزائر من تخفيض على الزيوت، وبهذا يتكافأ التنازلان في كلا البلدين، وبعد الاتفاق الثنائي على مستويات التخفيضات التي ستدرج في تعريفاتهما، يعمم مجال تطبيق المستويات الجديدة إلى باقي أعضاء المنظمة العالمية للتجارة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>Rocher Joseph، op-cit، p38.

<sup>2</sup>- لطف الله امام صالح، "التحولات المعاصرة والكيان الاقتصادي المصري"، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر 2002، ص 46.

<sup>3</sup>CNUCED ،Train For Trade، Tarif douanier، P 7.

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

وإذا رغب أحد أعضاء المنظمة العالمية للتجارة في رفع نسب الحقوق الجمركية المفروضة على منتج معين إلى ما فوق مستوياتها المثبتة، لا بد أن يقدم تنازلاً يعوض به هذه الزيادة\*.

### المطلب الثالث: مزايا وعيوب تحرير التجارة الخارجية

#### المزايا :

- توفر السلع والخدمات بجودة مختلفة ومتفاوتة .
- اشتداد مجال المنافسة .
- انخفاض الأسعار .
- حرية التنقلات للسلع والخدمات ورؤوس الأموال .
- التطور العلمي في مجال التجارة والتصنيع.
- استغلال تدفقات رؤوس الأموال .
- استغلال خبرات المستثمرين الأجانب .
- تطور الجهاز المصرفي تماشياً والمصارف الأجنبية.
- جلب التكنولوجيا للدول النامية .

#### العيوب:

- الاحتكار، غلق المؤسسات المحلية الناتج عن سياسة الإغراق وفقدان نجا عنها تأثراً بقوة الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات العملاقة.
- استحالة مراقبة تدفقات رؤوس الأموال مما ينتج التضخم ويحدث الأزمات .
- هيمنة السلع والخدمات الأجنبية على الأسواق المحلية .
- تأثر المجتمع بالمنتجات الأجنبية مما يحدث ميل المستهلك ونفوره من لإنتاج المحلي.

#### \* ويتم ذلك حسب المراحل الآتية:

- 1- تبليغ مجلس التجارة بالسلع المعنية برفع مستوى تعريفاتها الجمركية، ليقدم المجلس على إثرها رخصته للموافقة على المفاوضات.
- 2- فتح التفاوض حول التخفيضات على المنتج الآخر (البديل) وتقدير حجمها حتى تتناسب وحجم التنازل المقدم على المنتج المقرر رفع نسب تعريفته الجمركية.
- 3- في حالة الوصول إلى اتفاق، يطبق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على المستويات التعريفية الجديدة. في حالة عدم إفضاء التفاوض إلى اتفاق يبقى العضو الذي باشر عملية تغيير مستوى تعريفته الجمركية حراً في مطالبه، كما يعود للأعضاء الحائزين على حق المفاوضات الأولى، والأعضاء الممونون الرئيسيون للمنتج أحراراً في سحب تنازلاتهم المتفق عليها سابقاً.

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

- فقدان السيطرة على مراقبة موظفي المؤسسات العملاقة مما يفشي ظاهرة الفساد الإداري والأخلاقي.

- إغراق السوق المحلية بالسلع والخدمات الأجنبية وخطورة استعمالها .

- تفشي ظاهرة البطالة بعد حل المؤسسات الفاقدة لنجا عتها .

- انخفاض قيمة العملة المحلية بعد التأثر من نقص الإنتاج .

### ومن بين العيوب الكبيرة تكاليف النقل والتجارة

حيث قام التحليل السابق للتجارة الدولية على افتراض عدم وجود تكاليف نقل لتدفق السلع عبر الدول، ولكن هذا الفرض كان للتبسيط فقط، حيث انه من ناحية واقعية توجد تكاليف نقل مصاحبة لحركة السلع من مكان إلى آخر، وقد ترتب على هذا الافتراض أن التجارة الدولية الحرة بالنتيجة ستعمل على مساواة أسعار السلع في الدول المختلفة ولكن من حيث المبدأ فإن إدخال كلفة نقل موجبة للتحليل لا يشكل مشكلة أو صعوبة كبيرة حيث إن وجود تكلفة النقل سيؤدي إلى اختلاف سعر السلعة في الدولة المستوردة مقارنة بالدولة المصدرة، وبالتحديد فإن السعر في الدولة المستوردة سيزيد عن السعر في الدولة المصدرة بمقدار كلفة الشحن.

ففي تحليلي السابق للتجارة بين ألمانيا وكندا في سلعتي الأغذية والخضر، افترض كذلك حالة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية بعدما عاينت هاته التجربة عن قرب في التبادل بينهما في مجال الطعام والملابس، أثناء تربيصي بالأردن، حيث خلصت إلى أن الأردن يتمتع بميزة نسبية في الملابس وبالتالي فإنه يصدر الملابس ويستورد الطعام إذا ما اعتبرنا السعر النسبي للملابس سيزداد في أمريكا بمقدار كلفة نقل الملابس وهذا يعني شروط التجارة لكل دولة ستدهور، وان الإنتاج المحلي من السلع المنافسة للاستيراد سيزداد حسب حجم التجارة الدولية، إذن طالما حجم كلفة النقل صغيرة مقارنة بسعر السلعة فإن التجارة ستستمر بين الدول ولكن بحجم (وبالتالي مكاسب) أقل، ويمكن في حالة السلع منخفضة القيمة مقارنة بحجمها أو وزنها، أن يكون حجم كلفة النقل كبيرا جدا مقارنة بسعر السلعة مما قد يلغي التجارة الدولية كليا ومن الأمثلة على هذه السلع: الاسمنت، الحجارة والإسفنجة والخدمات كخدمة قص الشعر والخدمات الشخصية، حيث تصبح مثل هذه السلع والخدمات غير متاجر بها دوليا وعليه فإن كلفة النقل بالرغم من عدم تأثيرها على أنماط التجارة الدولية في حالة قيامها إلا أنها تعتبر عقبة أمام التجارة الحرة حيث تنخفض من حجم التجارة، ومن مدى التخصيص الدولي وتقسيم العمل و بالتالي فإن تخفيضها يعمل تماما كتخفيض ضرائب الاستيراد حيث يزيد من حجم التجارة الدولية ومكاسبها.

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

### المطلب الرابع : المعاملات اللاتنافسية في التجارة الدولية:

لا تعتبر تكاليف النقل السبب الوحيد لاختلاف أسعار السلع المتاجر بها بين الدول، فإذا لم يكن هناك منافسة تامة في إنتاج السلع فقد تباع نفس السلعة بأسعار مختلفة في الأسواق المختلفة و حالة التمييز سعري الاحتكاري يمكن أن تطبق على نطاق التجارة الدولية لتولد حالة هامة تعرف في مجال التجارة الدولية بتجارة الإغراق.

إن الفكر الحديث يعكس الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية، وذلك من خلال النماذج التكنولوجية التي تتكون منها النظرية التكنولوجية، التي تعتبر نتيجة مباشرة للتغيرات التكنولوجية، ولعل أهم هذه النماذج، نموذج الفجوة التكنولوجية ونموذج دورة حياة المنتج.

### أولاً: نموذج الفجوة التكنولوجية

يركز نموذج الفجوة التكنولوجية في تفسيره لنمط التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنية متقدمة، تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل، أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل، مما يؤهل هذه الدولة إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول.

فالاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية تحقق اختلافا مناظر في المزايا النسبية

المكتسبة، وتؤدي إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول عن طريق القنوات التالية

- زيادة الكفاءة النسبية لإحدى الدول في إنتاج السلع التي تنتج في جميع الدول أطراف التبادل، ويترتب عن ذلك اكتساب هذه الدولة لميزة نسبية دون غيرها من الدول. هذه الاختلافات الدولية في المزايا النسبية تمكن الدولة ذات التفوق التكنولوجي من تصدير السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية إلى غيرها من الدول التي تشهد تغيرا في مستويات التكنولوجيا المستخدمة بها.

- دخول إحدى الدول بمنتجات جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة إلى الأسواق الدولية في الوقت الذي لا تستطيع الدول الأخرى- على الأقل في البداية -إنتاجها داخليا أو تقليدها لأنها لا تحوز الوسائل التكنولوجية اللازمة لإنتاج هذه السلع، أو لا تستطيع الحصول عليها من الدولة موطن الاختراع.

وكنتيجة لذلك، تتمتع الدولة المخترعة بميزة نسبية مؤقتة مرتبطة بطول الفترة الزمنية التي تحتفظ فيها هذه الدولة بتفوقها النسبي في نطاق المعرفة الفنية. فالدول صاحبة الاختراع في هذه الحالة تمثل المصدر الوحيد للسلع كثيفة التكنولوجيا في جميع الأسواق الدولية إلى أن تستطيع الدول الأخرى تحقيق نجاح في مجال نقل أو تقليد التكنولوجيا المتكافئة.

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

ومن هنا نجد أن نموذج الفجوة التكنولوجية يبين أن الدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلعة ذات التقدم التكنولوجي، ويزول هذا الاختراع المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة.

أما تجارة الفجوة التكنولوجية فهي حسب الاقتصادي "بوسنر" دالة في الفترة الزمنية المحصورة بين فجوة الطلب وفجوة التقليد، حيث يقصد بفجوة الطلب تلك الفترة الزمنية المحصورة بين بداية الإنتاج في الدولة موطن الاختراع وبداية استهلاكه في الخارج، أما فجوة التقليد فهي الفترة الزمنية المحصورة بين بداية الإنتاج في الدولة موطن الاختراع وبداية إنتاج نفس السلعة في الخارج. أو بتعبير آخر تعتبر تجارة الفجوة التكنولوجية التجارة التي تحدث خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بتصدير المنتج أو السلعة الجديدة، وبداية الإنتاج.

لهذه السلعة في الدول المقلدة، وفي حالة ظهور الإنتاج في الدولة المقلدة للسلعة محل الاهتمام، تبدأ العوامل التكنولوجية في فقدان الدور الذي لعبته كعامل مفسر لنمط التجارة الخارجية، ويحل محلها عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، وهنا تبدأ القواعد المعمول بها في نظرية هيكتشر وأولين في التطبيق، ولذلك كان التحليل الذي جاء به "بوسنر - M.V Posner" في مجال تجارة الفجوة التكنولوجية، قد شهد تطورا هاما على يد كل من الاقتصاديين "هوفباور - G.C.Hufbaner"،<sup>1</sup> و"فريمان - C.Freeman"،<sup>2</sup> كل منهما مستقلا عن الآخر حيث توصلا من خلال دراستهما التطبيقية لاختبار مدى صحة هذا النموذج، ومدى ملاءمته مواقع الاقتصاد العالمي، إلى نتيجتين أساسيتين:

أ- إن الاختلافات في مستويات الأجور الدولية تعتبر عاملا محددًا لطول الفترة التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية، وبالتالي لتحديد هيكل (نمط) التجارة الخارجية الناتج عنها. فالاختراعات أو التجديدات قد تنتقل بسرعة من الدول صاحبة الاختراع أو التجديد إلى دول أخرى تنخفض فيها مستويات الأجور، وتسمح بإنتاج سلعة دورة المنتج بنفقات أقل من نفقات إنتاج الدولة صاحبة الاختراع أو التجديد. وهي نتيجة من شأنها ساعدت على إبراز الدور الهام الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات في تنمية التجارة الخارجية، والقيام باستثمارات خارج الدولة الأم حيث تقوم هذه الشركات بالعديد من الاستثمارات الأجنبية في الدول التي تنخفض

<sup>1</sup> - سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص: 219

<sup>2</sup> - C.Free man. The Plastics Industry : A comparative study of research and innovation in: National Institut Economie Review.26 ( 1963 ) P.22

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

فيها مستويات الأجور ( في الدول السائرة في طريق النمو ) سعيا إلى تخفيض نفقات إنتاجها، تتمكن من زيادة قدرتها التنافسية خاصة إذا كانت الأجور تشكل جانبا هاما في نفقات الإنتاج.

ب - دلت النتائج التي توصلت إليها دراسة كل من " هوفماير "، و " فريمان " على صحة الفرض الذي اعتمدت عليه النظرية التكنولوجية الخاص بعدم تشابه دوال الإنتاج في السلعة الواحدة - سلعة دورة المنتج بين الدول المختلفة خلال فترة الفجوة التكنولوجية.

### ثانيا : نموذج دورة حياة المنتج

افترض فرنون بأن التقدم التكنولوجي يبدأ بشكل مستمر في الولايات المتحدة الأمريكية ثم ينتقل في مرحلة لاحقة إلى الدول الأخرى، وهذا التفوق التكنولوجي يعطي للولايات المتحدة الأمريكية دورا بارزا في تطوير منتجات جديدة وتصنيعها، وبعد تحقيق هذا النجاح والبروج في السوق الأمريكي، فإن هذه المنتجات تستحوذ اهتمام وطلب الدول الأخرى، وهذا ما يؤدي بدوره إلى تحفيز الشركات الأجنبية على محاولة إنتاجها، فإذا تمكنت هذه الأخيرة من الحصول على التكنولوجيا اللازمة فإنها ستباشر في الإنتاج ثم البيع في السوق المحلي، مما يجعل صادرات الولايات المتحدة الأمريكية تنخفض في البداية لهذا السوق، ثم تبدأ هذه الشركات الأجنبية بتصدير المنتجات إلى دول أخرى، مما يؤدي إلى تخفيض إضافي في صادرات المنتج الأمريكي، ومع اكتساب هذه الشركات الخبرة والمهارة في الإنتاج لسد حاجة الأسواق المحلية والأجنبية، فإنها قد تتمكن من تخفيض تكاليفها إلى درجة تمكنها في النهاية من البدء في تصدير المنتجات للسوق الأمريكي ومن هنا استطاع " فرنون " الإجابة عن ظهور الاختراعات في الدول الصناعية الأكثر تقدما، واختار الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا لذلك، مع إهماله لليابان وألمانيا، وهذا ما أراه انحيازا للولايات المتحدة الأمريكية، رغم تحججه بأن العوامل التي تساهم في توطين الاختراعات في هذه الدول لانجدها عند الدول الأخرى، وحسب هذا الاقتصادي، فإن أهم هذه العوامل تتجسد في توافر العنصر البشري المؤهل الذي يشكل حجر الزاوية في صناعات دورة المنتج القائمة على الاختراعات والتجديدات الحديثة، إضافة إلى الوفرة النسبية في عنصر رأس المال، الذي يعتبر شرطا أساسيا لقيام الدولة بالاستثمار في مجالات البحوث والتطوير، ومن ثم تمكينها من التمتع بميزة نسبية في مجال الاختراع والابتكار أما فيما يتعلق بالبعد الزمني لهذه القدرة على الابتكار والتطوير، فإنه مع مرور الزمن تنتقل التكنولوجيا الجديدة إلى الدول الأخرى، والتي تبدأ باستخدامها في الإنتاج، مما

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

يسمح لها بتطوير قدراتها الإنتاجية، ومن ثم فإن عناصر الميزة النسبية الأساسية تبدأ بالتغلب على الميزة النسبية الأمريكية المحصورة في الابتكار والاختراع قصير الأجل، وهذا ما يفسر أن الميزة النسبية التي تحصل عليها الولايات المتحدة الأمريكية في الابتكار والتطوير للمنتج الجديد تكون مؤقتة ومتناقصة مع الزمن بسبب المنافسة الأجنبية، مما يدفعها إلى القيام بتطوير منتجات جديدة، لتعويض ما قد تخسره من منتجات المنافسين الأجانب وعموماً، نستطيع القول بأن الميزة التي تحتفظ بها الدولة من وراء تفوقها التقني تستمر إذا تمكنت هذه الدولة من إدخال تحسينات مستمرة على المنتج، ولهذا قامت الصين بابتكارات بنقل التكنولوجيات الجديدة، وإدخال تعديلات تخفض من التكاليف لتخفيض الأسعار في السوق الدولية مع الاعتماد على تحقيق المنافع لنفس المنتجات المنافسة، للتغلغل في الأسواق ثم اكتساحها.

ومما سبق، ويمكن أن أقول إن التطور الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية، أو بالأحرى فهذه الأخيرة تعتبر الركيزة الأساسية لازدهار اقتصاد أي بلد سواء متقدماً أم متخلفاً، ولم يقتصر اهتمامي على أهمية الدور الاكتمالي فقط بل تجاوزها إلى إعطاء تعريف متكامل للتجارة الخارجية بأنواعها وباختلاف مدارسها ومفكراتها، كما أن موضوع تحرير التجارة الخارجية والآليات المساعدة على ذلك دفعته إلى أعرج على دور السياسات الحمائية وتقييد التبادلات الدولية، ومن ذلك وجدت أن هاته السياسات تؤدي إلى تخفيض حجم التبادلات من ناحية، وتقلل من المنافسة في الأسواق الدولية من جهة، كما أنها من ناحية أخرى تساعد على حماية المنتج المحلي، وترفع من مجال البحث عن الابتكار والمبادرة في رفع التحدي في شتى المجالات الاقتصادية للمشاركة بمنتجات معينة في الأسواق الدولية ولهذا فإن هاته السياسات الجمركية المتبعة تخضع لضوابط واتفاقيات دولية، لاسيما بعد النتائج وآثار التكتلات الاقتصادية على المكاسب الديناميكية من قيام حرية التجارة، حيث مثلت هذه المكاسب توسيع السوق وزيادة المنافسة وإتباع الأساليب التكنولوجية الحديثة والتي تؤدي زيادة مستوى الرفاهية الداخلية في التجارة، وأن هذه الآثار مصاحبة لهذه التكتلات الاقتصادية هي زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مناطق العالم المختلفة<sup>1</sup>.

إن فهم واقع السياسات التجارية الدولية لا يكون كاملاً ما لم نتطرق إلى مختلف النظريات التي تناولت التجارة الخارجية، وسعت إلى إعطاء تفسيرات نظرية لأسباب وآثار التجارة

1- عبد المطلب عبد الحميد، "النظام الاقتصادي العالمي..."، مرجع سبق ذكره، ص 143

## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

الدولية، كما أن دراسة هذه النظريات لن يتم ما لم تتم دراستها في سياقها التاريخي، وظروف تطورها.

لقد ساد المذهب التجاري في أوروبا منتصف القرن السادس عشر وظل حتى مستهل القرن التاسع عشر. وتتخلص آراء التجاريين في أن ثروة أي دولة لا تقاس بما تمتلكه من موارد طبيعية أو ما تستطيع إنتاجه من سلع وخدمات، وإنما تقاس بمقدار ما لديها من مخزون الذهب والفضة، وأن وسيلة الحصول عليه هي التجارة الخارجية. ولهذا بدأت الحكومات تتدخل بطرق متعددة لتنظيم تجارتها الخارجية بهدف تحقيق ميزان تجاري موافق.

وفي مقابل هذه الآراء الداعية إلى تدخل الدولة في تنظيم القطاع الخارجي، جاءت الأفكار الكلاسيكية والنيوكلاسيكية منادية بتحرير التجارة، ومبينة مساوئ تدخل الدولة في تنظيم هذا القطاع. وقد أعطى المفكرين الكلاسيكيين تفسيرات منطقية، حيث اعتبر آدم سميث أن التجارة بين الدول تقوم على أساس التفوق المطلق في نفقات الإنتاج ومبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي.

أما دافيد ريكاردوا الذي يعتبر أب كل النظريات في التجارة الدولية، فتستند نظريته على مبدأ النفقات النسبية وأساسها التخصص الدولي. فكل دولة تخصص في فروع الإنتاج التي تتمتع فيها بميزة نسبية وتنتج أكثر من حاجتها لتبادل فائض إنتاجها مع دولة أخرى تختص في فروع أخرى.

أما النظرية النيوكلاسيكية فتكمن أهميتها في أنها تفسر لماذا تقوم التجارة وفسرت الميزة النسبية باختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج. فالدولة تختص في إنتاج وتصدير السلعة التي تتطلب استخدام عامل الإنتاج المتوفر - الأرخص - نسبياً، وتستورد السلع التي يحتاج إنتاجها إلى العامل النادر نسبياً والذي يتميز بارتفاع سعره النسبي،

ويمكن أن أقول إن التطور الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية، أو بالأحرى فهذه الأخيرة تعتبر الركيزة الأساسية لازدهار اقتصاد أي بلد سواء أم متخلفاً، ولم يقتصر اهتمامي على أهمية الدور الاكتمالي فقط بل تجاوزها إلى إعطاء تعريف متكامل للتجارة الخارجية بأنواعها وباختلاف مدارسها ومفكريها، كما أن موضوع تحرير التجارة الخارجية والآليات المساعدة على ذلك دفعنتي لأعرج على دور السياسات الحمائية وتقييد التبادلات الدولية، ومن ذلك وجدت أن هاته السياسات تؤدي إلى تخفيض حجم التبادلات من ناحية، ونقل من المنافسة في الأسواق الدولية من جهة، كما أنها من ناحية أخرى تساعد على حماية المنتج المحلي، وترفع من مجال البحث عن الابتكار والمبادرة في رفع التحدي في شتى المجالات الاقتصادية للمشاركة بمنتجات معينة في الأسواق الدولية ولهذا فإن هاته السياسات



## الفصل الأول : الجانب النظري في التجارة الخارجية

---

الجمركية المتبعة تخضع لضوابط واتفاقات دولية، لاسيما بعد النتائج و آثار التكتلات الاقتصادية على المكاسب الديناميكية من قيام حرية التجارة، حيث مثلت هذه المكاسب توسيع السوق وزيادة المنافسة وإتباع الأساليب التكنولوجية الحديثة والتي تؤدي زيادة مستوى الرفاهية الداخلية في التجارة، وأن هذه الآثار مصاحبة لهذه التكتلات الاقتصادية هي زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مناطق العالم المختلفة<sup>1</sup>.

---

1- عبد المطلب عبد الحميد، "النظام الاقتصادي العالمي"، مرجع سبق ذكره، ص 143

### خلاصة الفصل الأول

من خلال دراستي لهذا الفصل برزت أهمية التجارة الخارجية حيث أنني خلصت من خلال دراسة نظريات التجارة الدولية، أنه لا بدّ من إعادة النظر فيها، خاصة بعد بروز الأورو في التبادلات التجارية، حتّى أنّ قيمته في السوق العالمية فاقت الدولار، وبذلك نجد أن كثير من الدول تصدر منتوجاتها بالدولار وتستورد بالأورو، وهذا ما يخلق عدم توازن فيها بسبب تداولات أسعار هاته العملات في السوق الدولية، وتذبذبها وارتفاعها، من حين لآخر، ولهذا أكّدت على ضرورة تعديل النظريات التجارية خاصة نظرية آدم سميث ،

وبما أن التجارة الدولية، تعتبر وسيلة لحماية المنتج المحلي وأسلوب من الأساليب المهددة لانتهائه، وإغراق الأسواق بمنتجات أخرى، تؤدي في النهاية إلى كساد المنتج المحلي، الذي ينتج بطالة، وغلق للمؤسسات المحلية، لذلك ارتأيت إبراز هذه المعطيات وأسقطتها على التجارة الخارجية الجزائرية والسياسة المتبعة بعد الاستقلال، وطرق تأثرها وتأثيرها في التبادلات التجارية، حتى يكون لهذا الفصل بعد دراسة النظريات جانب يوضح مدى تطابق ذلك أو بالأحرى إتباع المناهج النظرية في تطبيقها على أرض الواقع، وهذا الذي أبرزته بالنسبة للتجارة الجزائرية، خاصة وأن بعض المعطيات التي تحتويها النظريات التي ذكرت تشابه أفكار إبن خلدون التي ذكرت في كتابه المقدّمة والتي عرّجت عليها في هذا الفصل، خاصة نظرية التكاليف المطلقة، إذا سلّمنا أن فكرة دعه يعمل أتركه يمرّ ليست فكرة آدم سميث بل هي لعالم اقتصادي فرنسي يدعى فانسان ديغورني ، وحتى أن بعض النظريات الحديثة أخذت أفكار مالك بن نبي، وأفكار إبن سينا، خاصة التي تميّز بها تايلور.

# الفصل الثاني : الاستثمار كآلية

## لتحرير التجارة الخارجية

✚ المبحث الأول: العوامل الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في

الجزائر

✚ المبحث الثاني: الإجراءات المنظمة للإستثمار الأجنبي في الجزائر

✚ المبحث الثالث: القاعدة الاستثمارية في الجزائر

✚ المبحث الرابع: المستثمرين العرب بين المحفزات والمعوقات في الجزائر

## الفصل الثاني

### الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

#### مقدمة الفصل :

تسببت المتغيرات الاقتصادية الدولية والتطورات العلمية والتكنولوجية التي مر بها العالم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، والخمس عشرة سنة الأولى من القرن الحالي في انقلاب موازين القوى بين الدول، بعد تعاضم الأزمات بالدول المتقدمة، الأوروبية والأمريكية، وكذا الانهيارات المتتالية للدول العربية بسبب الأزمات السياسية والأمنية، إلى جانب تذبذبات أسعار النفط وانهيارها الرهيب، خاصة بعد تطور الشركات المتعددة الجنسيات في اكتساحها للأسواق، وانفتاح الجزائر في مجال الاستثمارات الذي كان من الحوافز التي ساعدت توسع هاته الشركات في استثماراتها بالجزائر، ولهذا حاولت الجزائر بناء مؤسسات تحد من إغراق السوق الجزائرية بالسلع الأجنبية، وذلك برفع ومنح الحوافز المشجعة للمنتوج المحلي، مما ساعدها على تأهيل المؤسسات المحلية تماشياً والمنافسة الدولية، وحفاظاً على مؤهلاتها، وتغيرات سريعة في أساليب الإنتاج والعمل دون تمكين أي مجتمع من التعايش في عزلة عن الكيان العالمي أو بما يسمى بالعولمة ومظاهرها المختلفة المتمثلة في المنظمة العالمية للتجارة والتحالفات الإستراتيجية للشركات المتعددة الجنسية، إضافة إلى هذا تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي جاءت كرد فعل لما يحدث في البيئة الاقتصادية الدولية التي تتأثر بها وتؤثر فيها.

#### المبحث الأول: العوامل الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قبل الولوج في عالم الاستثمار وتأثيراته على تحرير التجارة الخارجية ، نحاول إعطاء تعريف بسيط له ، حنة نقرب المفاهيم ونوضح الرؤى للمعنى الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر ،

والذي يعرف مختصراً على أنه قيام شركة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم.

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

كما يمكن أن يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً عديدة:

- إنشاء مشروع جديد بالكامل.
- تملك أصول منشأة قائمة.
- عمليات الدمج والتملك.

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة

### أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

- البحث عن المصادر: استغلال الميزة النسبية للدول ولا سيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالغاز والنفط والمنتجات الزراعية.
- البحث عن الأسواق: تلبية المتطلبات الاستهلاكية للأسواق في تلك الدول
- البحث عن الكفاءة: يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية.
- البحث عن أصول إستراتيجية: يتعلق هذا النوع من الاستثمار بقيام الشركات بعمليات شراكة وتملك لخدمة أهدافها الإستراتيجية.

انطلاقاً من هذا التعريف البسيط بالاستثمار الأجنبي المباشر ، نقف على بتوجهات الجزائر بعدما عانت من أزمات سياسية وأمنية، مدة عشر سنوات، أثرت على الجانب الاقتصادي حيث أدى وقوع الجزائر في هاته الأزمة من تدهور نصيب الاستثمارات ودخولها إصلاحات عميقة وصعبة إلى فقد المجتمع لمكتسبات ناجمة عن ثلاثة عقود من التسيير المركزي وإدخاله مرحلة سوء معيشة محتدمة.

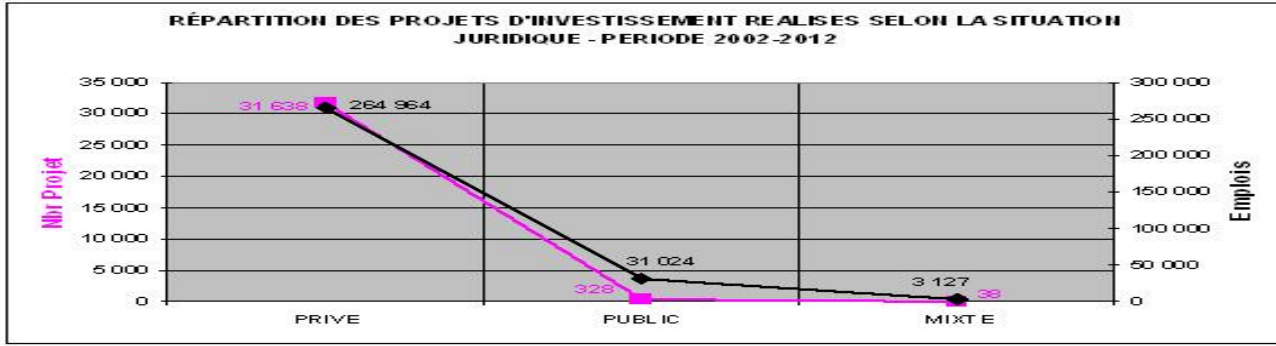
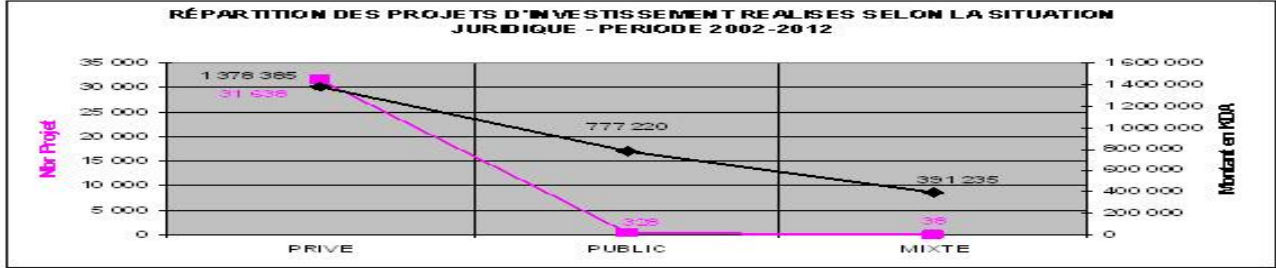
ما يمكن تقديمه من معطيات حول بعض أهم المؤشرات الجماعية يظهر ذلك جلياً:

- فيما يخص التشغيل والعمل فيلاحظ أن الدولة لم تعد قادرة على استيعاب العدد المتزايد من طالبي العمل الجدد سنوياً والذين قدروا بـ 240000 طالب/ سنوياً من عام 1991 إلى عام 1995 ثم بـ 300000 باحث عن عمل جديد سنوياً حتى عام 2000 ، وبقي في استمرار وارتفع في 2014 بنسبة 3% وهذا ما يطبع البلاد بالبطالة التي تواصل ارتفاعها عبر السنوات ففي 1991 كان معدل أو نسبة البطالة 20.2% في عام 1992 قدرت النسبة بـ 22% سنة

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

1994 بنسبة 25% و 27% للسنة الموالية (1995) ونسبة 28.1% لعام 1996 لتنتقل<sup>1</sup> إلى 29.5% سنة 1998<sup>2</sup> وكانت الميزة في عدد الاستثمارات الاجنبية مع عدد المناصب التي تشغلها بنسب متفاوتة نوضحها في الشكل التالي :

الشكل الأول: توزيع البرامج الاستثمارية المحققة طبقا للوضعية القانونية للفترة 2002-2012 (بالمبالغ وعدد المناصب)



ومن خلال هذين الشكلين ، يتبين أنه في الفترة ما بين 2002-2012 ، لما وصلت عدد المشاريع 31636 بالنسبة للخواص حققت 1378365 مليون دج ، و 264964 منصب شغل ، أما القطاع العام بعدما بلغت مشاريعه 328 مشروع حقق 777220 مليون دج و 31024 منصب شغل ، أما المشاريع المختلطة فلما فاقت 38 مشروع حققت 391235 مليون دج ، و 3127 منصب شغل ، وبالتالي فإن القطاع الخاص يوفر عدد هائل من المناصب وهو يمتص البطالة بنسبة كبيرة ، وهذا دليل التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية عن طريق المشاريع الاستثمارية ، كما يعتبر القرار الاستثماري لأي دولة من الأمور الاستراتيجية التي تتماشى وسياساتها، لهذا نجد أن الجزائر قامت بإصلاحات اقتصادية ترمي إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم ووضع آليات متنوعة من بينها نظام الحوافز الذي يهدف إلى تحسين البيئة الاستثمارية بوجه عام وزيادة إمكانات هذه البلدان للحصول على القدر اللازم من الاستثمار الأجنبي المباشر بوجه خاص.

<sup>1</sup> A. DAHMANI. L'expérience Algérienne des réformes. Problématique d'une transition à l'économie de marché IN. : Annuaire de l'Afrique du nord. 1998.p 131 et 135.

<sup>2</sup> . A. DAHMANI. L'expérience Algérienne des réformes. Même référence, p 131 et 135.

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

وتتضمن منظومة الحوافز الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تركيبة متنوعة من الإجراءات والتشريعات والتسهيلات والضمانات، ومن أبرزها طبيعة المعاملة القانونية لرأس المال الأجنبي التي تقر بمبدأ المساواة في المعاملة مع العمل على حماية المنتج المحلي في إطار تشجيع الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى تسهيل إجراءات الحصول على التراخيص والحق في طعن قرارات رفض أو إلغاء التراخيص التي تصدرها الهيئات المكلفة بالاستثمار. كما تتضمن التحفيزات المقدمة للمستثمر الأجنبي العديد من الحوافز الجبائية والجمركية، وكذا الحوافز ذات الطبيعة المالية غير الضريبية، أما الحوافز الأخرى فتتعلق بتشريعات العمل والاستثمار في المناطق الحرة وسياسة الصرف الأجنبي.

وبغية زيادة ثقة المستثمر الأجنبي، فقد أقرت قوانين الاستثمار في الجزائر على ضمان الحقوق المكتسبة، وضمان تحويل الأرباح، وحل المنازعات وفقاً لما هو معمول به دولياً في هذا المجال، كما عملت الجزائر على توفير البنية الأساسية الملائمة في قطاعات النقل، الاتصالات والمعلوماتية، وقطاعي الطاقة والمياه، كما شملت حوافز البنية التحتية على التزامها بتطبيق التعهدات الدولية في مجال حقوق الملكية الفكرية، ونظراً لأهمية رأس المال البشري في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد ركزت الجزائر على تنمية مواردها البشرية لتوفير أفضل الظروف للنفوذ إلى المعرفة وامتلاك المهارات، من خلال الإنفاق على التعليم وتحسين مؤشرات التنمية البشرية بوجه عام.

إن جذب النوع الصحيح من الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب من الجزائر المزيد من الحوافز الجيدة القادرة على زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية المستهدفة، لتحسين أدائها ومنها تنويع المنتجات بها بعد توطين هاته الاستثمارات، حيث يحسب منتوجها على صادرات الجزائر، وبذلك ترتفع حصتها في المشاركة في التجارة الدولية، فيحقق لها مكانة اقتصادية، ويحقق مزايا اقتصادية ونقدية في ارتفاع قيمة عملتها المحلية ومنها انخفاض فاتورة الاستيراد، من حيث توفر المنتج وانخفاض الفجوة بين عملتها والعملات المستورد بها.

ولهذا فإن أي قرار استثماري بها، يتوقف على عدة عناصر يجب أن تتميز بها الدولة المضيفة عن غيرها من الدول، وأساسها، الاستقرار السياسي، والاستقرار الاقتصادي وحجم سوقها واحتمالات توسعه ونموه، وما تملكه من بنية تحتية محفزة، مع معرفة مدى سيطرة

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

مؤسساتها المحلية على منتجات معينة، أو دعمها من الدولة المضيفة للاستثمارات للحفاظ على منتجاتها المحلية، كل ذلك يساعد على توسعة مجال الإمكانات المساعدة في تحرير التجارة الخارجية، وهذه العناصر المحفزة والمعيقة أفصلها على النحو التالي:

### المطلب الأول: الاستقرار السياسي

لتوطين الاستثمار، وجذب الأجنبي منها، لا بد من توفر الاستقرار السياسي وهو عامل أساسي وضروري، فلا استثمار ضمن غياب الاستقرار السياسي، حتى وإن كانت العوائد المتوقعة منه كبيرة، بالنظر لقدرة التحمل مع ما يستغله المنافسون في الدعاية وأعمال المنافسة غير المشروعة، حيث يتمثل الاستقرار السياسي في مدى توفر الأمن والحماية داخل الدولة المضيفة، فضلا عن مدى استقرار أنظمتها وتشريعاتها كهيئة سياسية وقانونية مؤثرة، إذ يؤثر في حجم تدفقات الاستثمار المباشر من خلال تأثيره في مصادر التوريد بمستلزمات الإنتاج، وما يترتب عن ذلك من ارتفاع في التكاليف، وضعف الثقة في استقرار نظم الحوافز، فعلى سبيل المثال ما حدث لشركة إعمار بالجزائر، بعد اصطدامها بالبيروقراطية الإدارية، بعدما كانت تتوقع تسهيل الإجراءات في توسع مشاريعها الاستثمارية، ومثل ما حدث لعدة مؤسسات التي تغادر أي دولة أثناء الإضطرابات، كالشركات البريطانية والفرنسية التي تركت المشاريع في الجزائر في العشرية السوداء، وحتى بالنسبة للشركات البترولية كبريتش بتروليوم، التي كانت استثماراتها في ليبيا، والعراق وغادرتها بسبب الانفلات الأمني، ومثل ما فكرت فيه شركة (CARNATION) بإقامة مصنع لها لتعليب الألبان في إحدى الدول الإسلامية، وأوضحت نتيجة الدراسة التي قامت بها هذه الشركة احتمال حدوث تغيير نظام الحكم فيها، مما أدى إلى عدول الشركة عن قرارها بالاستثمار في هذه الدولة<sup>(1)</sup> ومثل هذا كثير ومنها ما يحدث من عدول بعض الشركات الاستثمارية عن الاستثمار في العراق وليبيا والسودان وسوريا... وانسحابها منها نتيجة عدم الاستقرار السياسي والتدهور الأمني هناك، كما قامت عدة شركات بإبداء رغبتها بالاستثمار في الجزائر بعد صدور المرسوم التشريعي رقم 12/93، لكن سرعان ما انسحبت وغيّرت مجال استثماراتها إلى دول أخرى بسبب تدهور الوضع الأمني في الجزائر بعد سنة 1994، ولهذا يقال أنه لا بد من قياس الاستقرار السياسي بمؤشر يسمى مؤشر الخطر

<sup>1</sup> - محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، 2001 ص: 69.



## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

السياسي، حيث يستخدم هذا المؤشر عشرة معايير للقياس، يتم تصنيفها ضمن مجموعتين: الأولى تتضمن أسباب المخاطر الخارجية وتضم التبعية اتجاه قوى عظمى والتأثير السلبي للقوة السياسية الجهوية، أما المجموعة الثانية فتتضمن أسباب المخاطر الداخلية وتضم:

- توزيع النسيج السياسي وسلطة الجماعات أو الأحزاب السياسية،
- توزيع السكان حسب اللغة وحسب الأعراف والدين،
- التدابير التي تتخذها للبقاء في السلطة، الموقف تجاه الأجانب، الوضع الاجتماعي بما فيه كثافة السكان ومستوى المعيشة<sup>(1)</sup>،

ولهذا أكد غالبية الخبراء الاقتصاديين على اختلاف تخصصاتهم بضرورة التقيّد بضوابط المحيط السياسي والقانوني قبل أي استثمار ذلك لأن الوضع السياسي يؤثر إلى جانب تغيير التشريعات القانونية، وعلى ضوء ما سبق يتم تصنيف البلدان إلى ثلاث مجموعات<sup>(2)</sup>:

- مجموعة الدول ذات الخطر الأدنى بعلامات تتراوح ما بين : 0-20؛
- مجموعة الدول ذات الخطر المقبول بعلامات تتراوح ما بين: 21-35؛
- مجموعة الدول ذات الخطر المرتفع بعلامات تفوق 35.

ولهذا نجد أن الأوضاع السياسية بالجزائر خلال ما سمي بالعشرية السوداء، عانت الجزائر من أوضاعها الحرجة بعدم الاستقرار السياسي الذي أثر في الإقتصادي ومنه إلى جميع المجالات الأخرى، وصنفت في الصنف الثالث من درجة الخطر، وذلك نتيجة الظروف السياسية و الأمنية التي مرت بها، مما أدى إلى تدهور مكانتها وعلاقتها مع باقي الدول، وبالتالي عدم استقطابها للاستثمارات الأجنبية، وأصبحت منطقة منقّرة لها، إلا أن هذه الوضعية تم تغييرها، وتحسنت من الناحية الأمنية، خلال السنوات الأولى من الألفية الثانية، بالإرادة السياسية ومجهودات أطراف المجتمع وبالسياسة الرشيدة، من خلال سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية وتهدئة الأوضاع وكذا تحسين صورة الجزائر دولياً، وهذا ما أدى إلى استقطاب عدد هائل من المستثمرين الأجانب، أما العامل الثاني فتمثل في تلك الفترة، عدم وجود أية مشاكل حدودية لها مع الدول المجاورة واستقرار نظام الحكم فيها خلال هذه المرحلة من

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات النقدية الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2003، ص: 256.

<sup>2</sup> - عبد المجيد قدي، نفس المرجع السابق، ص: 257.

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

سنة 1999 إلى غاية 2011، فمن مظاهر عدم الاستقرار السياسي التغير المستمر في الحكومات حتى وان كان بالشكل الديمقراطي، وأيضًا الاضطرابات الداخلية المسلحة والتي يعتبرها المستثمرون على أنها مقدمة للتغيير السياسي<sup>(1)</sup>

الأمر الذي حدث بالمنطقة العربية بعد 2011، إلى غاية يومنا الحالي، ورغم ذلك تسعى الجزائر، إلى اللجوء لمحاولات جمع الفرقاء في دول الجوار، للحفاظ على استقرارهم أو بالأحرى تأمينًا لحدودها، وهذا ما يجسد الاستقرار السياسي خاصة بعد منح التحفيزات للمستثمرين للرفع من إقبال العديد من الدول الأوروبية على الاستثمار في الجزائر وإمضاء عقود الشراكة بعد غيابها لسنوات عديدة، الأمر الذي يحدث مثلًا حاليًا بليبيا وسوريا، واليمن، والعراق والبحرين، ومصر، بهروب المستثمرين، وبالتالي خروج رؤوس الأموال، مما يؤثر سلبًا على اقتصاد الدول المتدفقة منها الأموال إلى الخارج، كما تأثرت تونس بأحداث العنف فيها مما أفقدها العديد من مداخيل السواح لنقص أعدادهم.

فالتغيير (أو الانقلاب) في مصر، وتصاعد العنف في سوريا والعراق، واستمرار عمليات العنف في اليمن وليبيا، وتعثر العملية السياسية في تونس والتي يخالطها بعض أعمال العنف والاعتقال، ساهم في ذلك، إلى جانب تداخل مشهد الحركات الإسلامية ببعضها، إلى جانب التضارب الحاد في الفتاوى من المرجعيات الدينية المختلفة والتي كانت تحظى بقدر من التبجيل في مختلف الدول العربية، خاصة أن عام 2013 يعتبر نقطة انعطاف بتحول في التاريخ العربي المعاصر؛ حيث أن التفاعلات التي تلت أزمة الكويت في مطلع التسعينيات من القرن الماضي أثمرت بتداعيات انطلاقًا من بدءًا من احتلال العراق إلى ربيع عربي تحول إلى شتاء قارص من نتائج وخيمة ولدت فصلا خامسا، حرارة أسلحته ودماره أتى على كل البنى التحتية لهاته الدول، مما أفقد هاته الثورات طموحات الشعوب التي كانت نظرتها محصورة بالبعد الداخلي، ولم يتفطنوا للعوامل الخارجية التي أضحت أكثر تأثيرا وعمقا في التوجهات الاستراتيجية للبنى الداخلية للدولة المعاصرة، خاصة بتخوف الدول الغربية من انهيار مصالحها بالدول العربية، وانخفاض تبادلاتها التجارية اتجاهها، ونقص الاستثمارات فيها .

<sup>1</sup> - محمد عبد العزيز عبد الله، المرجع السابق، ص: 70

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

لهذا فإن إدراك هاته الدول للتحويلات في اتجاهات ومتغيرات الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، كان متأثراً بالتحويلات الدولية من العولمة، ومظاهرها كما أن تراجع مكانة الدولة كفاعل مركزي في النظام الدولي الجديد، وتحول الحدود السياسية إلى مركز النزاع كما أنه في مقررات المنظمة العالمية للتجارة تفرض فتحها خضوعاً للواقع في التبادلات الدولية، وأن الحدود الاجتماعية والثقافية، تخضع حالياً للتأثر بالتحويلات الدولية بسبب الانتشار السريع للمعلومات وسهولة تدفقاتها عبر الانترنت، الأمر الذي ساعد على نشر الصراع بين منظومات العالم الحالي، بأفكار مختلفة خاصة عبر وسيلة التواصل الاجتماعي، وما زاد هذا الانتشار السريع للأحداث الداخلية للدول العربية هو ثرواتها واستراتيجيات الدول الغربية في محاولاتها لنهب هاته الثروات والتحكم فيها، ذلك أن المكانة الاستراتيجية التقليدية للمنطقة العربية، والمتغيرات الجديدة التي بدأت تعمل على تشكيل البنية العربية، والتأثير في دواليبها الاستراتيجية لاسيما في البنية العربية التي تستجيب بمستويات متعددة لهذه المتغيرات .

إن الذي حدث في 2014 وسيحدث بعده كانت بذوره جهزت في 2009 وقبلها وتم سقيها ومتابعتها في 2010 وما بعدها، كما أن ما نتوقعه لما بعد 2014 قد يتجاوزها، استناداً لواقع الدول العربية التي شهدت اضطرابات واحتمالات التحويلات التي قد تؤدي لتغيير جذري في مشهدها وخارطتها، بعدما عانت من سياسات التفريق وهذا المشهد الذي نرى تداعياته في العراق ومحاولة تقسيمه إلى أقاليم على أسس عرقية، والمشهد المصري الذي سينجر إلى ذلك تبعاً للقناعات الدينية، وفي ليبيا على أسس قبلية، واليمن على أسس مذهبية، أما سوريا ستكون على أسس متداخلة بين الدين والمذهبية، وكذلك الأمر بالنسبة للبنان، لكن ذلك لا ينبغي أن هاته التقسيمات الهيكلية تبقى هي الأكثر قدرة على تفسير الاتجاهات العظمى، استناداً على اتفاقية سايكس بيكو التي بدأ تنفيذها في السودان، ولذلك لا بد من توضيح المؤشرات المؤثرة في البنية العربية الراهنة، التي توضح مدى استقرار الدول خاصة العربية، ضمن تداعيات التحويلات الإقليمية والدولية، والتي تشير معطيات البنية العربية كما هي في عام 2013 حسب الجدول التالي إلى ما يلي:

**جدول رقم 6: جدول الترتيب الدولي للوضع الأمني بالدول العربية**

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحديد التجارة الخارجية

رقم	الدولة	Maplecroft (1)	الترتيب الدولي (بين 197 دولة) في عدم الاستقرار	عولمة سياسية	عولمة اقتصادية	عولمة اجتماعية	معدل العولمة (2)
		2,5-0 = عال جدًا					
		5-2,5 = عال					
		7,5-5 = متوسط					
		10-7,5 = ضعيف					
1	الأردن	متوسط	99	87,10	64,55	63,55	70,10
2	الإمارات	متوسط	135	54,75	87,40	78,91	75,66
3	البحرين	متوسط	86	47,78	89,91	62,73	68,34
4	تونس	متوسط	93	86,88	61,49	38,52	59,58
5	الجزائر	عال	31	83,94	47,13	35,28	52,37
6	سوريا	عال جدًا	9	58,02	43,03	34,19	43,67
7	السعودية	متوسط	89	62,40	69,58	69,03	67,49
8	السودان	عال جدًا	3	55,70	39,25	19,50	36,19
9	عمان	متوسط	115	45,91	75,33	86,65	61,38
10	العراق	عال جدًا	7	56,38	غ.م	28,65	40,10
11	قطر	متوسط	149	75,12	78,65	63,39	72,03
12	كويت	متوسط	108	61,31	67,35	81,29	70,97
13	لبنان	عال	42	62,80	غ.م	70,82	67,51
14	ليبيا	عال جدًا	6	68,44	غ.م	35,22	48,94
15	مصر	عال	27	94,16	49,30	41,31	58,10
16	المغرب	متوسط	98	90,03	51,61	50,77	61,38
17	موريتانيا	عال	39	48,59	57,95	28,30	44,43
18	اليمن	عال جدًا	10	65,50	49,92	26,26	45,18

المصدر: مؤسسة مابليكرافت (Maplecroft) مؤشرات التفاعلات العربية الداخلية والخارجية عام 2013،

رغم إنحياز هذه المؤسسة ودراساتها وتوقعاتها، التي تبتعد عن الصحة، إلا أن هاته المؤشرات التي أسست عليها معطياتها، لا بد من أخذها بعين الاعتبار، إلى جانب معرفة التوقعات التي كثير من الحالات، تكون مدبرة مسبقا من الدول الكبرى، حتى تخدم توقعاتها مصالحها لاسيما في تشجيع تجارة الأسلحة، ووسائل الحماية من تداعيات الحرب الالكترونية والجرثومية، وكذا لتسويق منتجاتها من الأدوية في مجال تأمين مبيعاتها، وطبقا لهاته المؤشرات أرى أنه لا بد من :

1- الاستناد إلى هاته المؤشرات لقياس درجة الاستقرار السياسي للدولة ليتضح من هاته النتائج أنه لا يوجد دولة عربية واحدة في عام 2013 تدخل ضمن الدول المستقرة، رغم إستقرار بعضها كالجزائر وسلطنة عمان، وجيبوتي ورغم ذلك كان توزيعها للدول العربية على النحو التالي:

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

○ تسع دول تقع ضمن الدول متوسطة الاستقرار، لكن اللافت للنظر أن هذه الدول باستثناء دولتين (المغرب والسعودية) تقع ضمن الدول الصغرى، ويشكل مجموع سكانها 24% من مجموع سكان الوطن العربي، رغم بعض الاضطرابات التي تعاني منها المغرب والسعودية من حين لآخر، خاصة المظاهرات، والاحتجاجات، لكن تقمع في حينها بسبب توفر المعلومة مسبقاً .

○ ذلك يعني أن 76% من العرب يعيشون في دول تُعد غير مستقرة بنسبة عالية أو عالية جداً، وحيث إن عوامل عدم الاستقرار هي عوامل هيكلية لا يمكن التخلص منها في فترات زمنية قصيرة، فإن عدم الاستقرار سيتواصل وبأشكال مختلفة، وقد يمتد عدم الاستقرار من الدول العالية أو العالية جداً إلى الدول المتوسطة بفعل عوامل التوسع و الانتشار، لمعطيات قلة الاستقرار ومحاولات الدول الكبرى لزعزعة استقرار هاته الدول بالنظر لإيرادات الدول العربية والتي تحاول من خلال ذلك هته الدول تسويق منتجاتها خاصة الحربية للحصول على مداخل أكثر، بالنظر إلى تداعيات الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية،

2- تقيس مؤشرات العولمة تفاعل الدولة مع البيئة الدولية من خلال ثلاثة متغيرات، هي المتغيرات الاقتصادية (وتشتمل على قياس ثمانية مؤشرات)، والمتغيرات الاجتماعية (تشتمل على 11 مؤشراً)، والمتغيرات السياسية (وتشتمل على أربعة مؤشرات)، وتُغطى المتغيرات الاقتصادية 36% من حجم الظاهرة، والمتغيرات الاجتماعية 37%، بينما السياسية 27%، ولذلك فإن نتائج قياس العولمة تدل على أن العولمة السياسية هي الأعلى في تفاعلات الدول العربية مع بيئاتها المختلفة، بينما تبدو المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية هي الأضعف؛ مما يعني أن البنية العربية تتكيف سياسياً مع نتائج العولمة دون أن يتوازى ذلك مع تكيف اقتصادي واجتماعي، وهو ما يشير لتشوه في طبيعة التفاعل العربي مع شبكة الترابط الذي تتسجه العولمة كما أن الملاحظ أن الدول العربية الكبرى (مصر، الجزائر، المغرب، السودان، العراق، سوريا.. إلخ) هي الأكثر وضوحاً في تغلب البعد السياسي على البعدين الاقتصادي والاجتماعي في مؤشرات الاتجاه نحو العولمة، بينما دول الخليج بشكل خاص يتفوق فيها البعد الاقتصادي أو الاجتماعي على البعد السياسي؛ وهو ما يشير إلى شرخ في بنية التوجهات العربية الهيكلية؛ مما سيقود تدريجياً إلى تباين في الخيارات الاستراتيجية لكل دولة عربية مما

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

يزيد التفكك والتناحر الداخلي والإقليمي، ذلك أن الدول الخليجية رابطها الاقتصادي في محور مجلس دول الخليج العربي هو الذي يؤكد ترابطها، لكن تفاوت النظرة السياسية في الربيع العربي الأخير بين دول الخليج خاصة المواقف المتباينة حول مصر، قد يحدث أزمة خانقة بين هاته الدول،

3- الدول العربية تقع في وسط المجموعات الإقليمية من حيث العدالة، وإن تفاوتت نسبتها بين دولة عربية وأخرى وعند النظر في مؤشر جيني (Gini) لقياس مدى عدالة توزيع الدخل عام 2013، ذلك أن الانتقال إلى مؤشر التنمية البشرية نجده عند نقطة (0,652) بينما المتوسط العالمي هو (0,694)، ويأتي العالم العربي في المرتبة الرابعة بين 6 أقاليم. أما نسبة الرضا عن نوعية التعليم فهي الأقل عالمياً (50%)، رغم مركزية المعرفة والتكنولوجيا في تحديد تطورات المجتمعات المعاصرة.

من خلال هاته المؤشرات أنتقل إلى التداعيات المستقبلية لهاته التوقعات، في ظل التحولات الإقليمية :

إن الجانب السياسي والاقتصادي في المنطقة العربية والتأثير المتبادل بين المتغيرات الإقليمية والدولية توجهنا إلى ما يلي:

⊖ عدم الاستقرار هو الأهم في المنطقة العربية وأن العوامل الهيكلية في البنية العربية والبنية الدولية تشير إلى أنه مرشح للتوسع في مناطق أخرى خلال المدى الزمني القصير، حيث أن الصراع بين الأفكار والإيديولوجيات، أدى إلى تطور الاختلافات السياسية مما أثر في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وأثر سلباً على مدخول دول الربيع بالنظر إلى تزايد نفقاتها في المجال الإعلامي والتسلح، الأمر الذي فاقم من وطأة الأزمة المالية والاقتصادية، رغم المساعدات المقدمة من دول الحلف مثل مساعدة السعودية والإمارات لمصر بعد الانقلاب، ومن الأرجح أن يبقى الجيش المصري القوة الأكثر تأثيراً في تحديد خيارات الدولة الاستراتيجية في ضوء تعزيز الدستور المقترح لدور مجلس الدفاع الوطني والمجلس العسكري، في ظل اتساع دائرة الأزمة الاقتصادية .

⊖ إن مصالح الدول الكبرى تعتمد على تسويق منتجاتها، من وإلى أوروبا عبر بوابة سورية نحو تركيا، إلى جانب إرادة روسيا لتسويق غازها عبر ربط أوروبا بها عن طريق سورية



## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

بالأنبوب العملاق، وتضارب مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، لمدّ أوروبا بغاز قطر، أدى إلى توسع رقعة الصراع بينهما لتكون سورية، ساحة لصراعهما، فتولدت الأزمة السورية حيث تشير إلى أن الضغوط على المعارضة السورية ستزداد ثقلاً، يعني أن الفترة القصيرة القادمة قد تشهد تصاعداً في العمليات العسكرية لاسيما من قبل القوات الحكومية للضغط على المعارضة، لكن المكانة السورية في التفاعلات الإقليمية ستتراجع بفعل الانهيار لأغلب مقومات البنية الداخلية، وتزايد في انهيار الاقتصاد السوري وتحولها إلى وكر للعمليات المسلحة بأفكار متعددة، بالنظر إلى تحرير التجارة الدولية وموقع سورية الاستراتيجي، لربط آسيا بأوروبا، وفتح التطبيق مع إسرائيل بالتداولات والتبادلات التجارية بينها وبين الدول العربية .

⊞ محاولات الكثير من الدول الغربية إلى محاولة زعزعة استقرار بعض الدول العربية مثل الجزائر بسبب محاولات استغلال مرض الرئيس ومحاولة تصعيد الأزمة مع المغرب حول موضوع الصحراء الغربية في ظل مؤشرات التصاعد الواضح للنفقات الدفاعية للدولتين؛ ومما يثير القلق أن حجم الإنفاق الدفاعي لكل من البلدين يتصاعد بشكل يوحى وكأنهما يستعدان لجولة صراعية؛ فقد ارتفع معدل إنفاق الجزائر من 3,6 مليار دولار عام 2006 إلى 9,8 مليار دولار، عام 2012، بينما ارتفع الإنفاق في المغرب من 2,4 مليار إلى 3 مليار دولار.

⊞ التفاهم الجديد في جولة نهاية التفاوض الغربي مع إيران في ظل احتمال تصاعد الاضطراب العربي، بتواطؤ إيراني غربي، مع محاولة تقسيم الدول العربية، تبعا لاتفاقية سايكس بيكو، الأمر الذي يضعف موقف هاته الدول ويقوي مكانة إسرائيل (الحليف الاستراتيجي لإيران مستقبلا)، تبعا لفلسفة الإمامية الاثني عشر الحاكمة في إيران حاليا، وآراء خبراء عسكريون إسرائيليون في مجلة ايدعوت حارنؤوت الصادرة بتاريخ 12 جوان 2013، انتسابا حسب رأيهم إلى تفسير التلموذ الكتاب المقدس للإسرائيليين في مجال مستقبل إسرائيل، وهذا ما أثبتته حتى علماء المسلمين من تحالف الفرس مع إسرائيل في محاربة المسلمين في آخر الزمان، بعد ظهور الخلافة الاسلامية الجديدة ممّا يرجع للعالم الاسلامي مكانته الاقتصادية وتطور التبادلات التجارية في العالم، وتنتشر فيها الصناعات وتتطور الخدمات ومنها تحدد المكانة الاقتصادية للعالم العربي والاسلامي، ومواجهته للاقتصاد

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

الغربي، الذي نهب خيرات الدول العربية وثرواتها وإغراقها بسلع الدول المتقدمة، والقضاء على احتياجاتهم من النقد الأجنبي نحو إفقارهم وإتقال كاهلهم من المديونية مع بناء حلف لضرب استقرار كل الدول العربية بداية من تخفيض أسعار النفط في السوق الدولية، لتخفيض مداخيل هاته الدول ومنها ضرب استقرارها اقتصاديا و سياسيا، فأمنيا، إلى دفعها نحو الاضرابات الداخلية والحروب إلى انهيارها تماما.

احتمال تصاعد العلاقات البينية الخليجية في الاضطراب، خاصة بإمكانية انهيار الوضع في إيران ن ولإنقاذ ذلك، تستغل إيران حلفائها في الدول العربية، (الشيعية) بمحاولتها زعزعة استقرار الدول العربية، مثل اليمن والبحرين، وحتى السعودية، وقد يمتد الاضطراب لبعض دوله مع صعوبة في تحديد شكل ذلك الاضطراب المتوقع، خاصة بعد موقف قطر للأزمة المصرية، ورعاية سلطنة عمان لحل النزاع بين إيران والدول الغربية، ويعود ذلك للتحويلات في البعدين الدولي والإقليمي بالنظر إلى الاختلافات التي طفت على المجال الدولي في المواقف السياسية، مما ينبئ بانتهاء مجلس دول الخليج العربي، خاصة بظهور جماعات قد تهدد استقرارها كالحوثيين في اليمن، أو مواقف هاته الدول المتباينة، تبعا لإملاءات غربية ضمانا لمصالحها، وضربا لاستقرار الدول العربية التي قد تنهار تجارتها من خلال التحويلات الأمنية والسياسية في المنطقة إلى جانب انهيار اسعار النفط مصدر مدخولها ،

حسب دراسات اقتصادية حديثة أشارت إلى أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر حقق 4,2مليار دولار خلال عام 2013، بعدما كان دون 438 مليون دولار عام 2000، وبعدها سجل تراكم في قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 1999 إلى غاية نهاية 2001 ما قيمته 4,6 مليار دولار، وهو مبلغ يعتبر محتشما مقارنة بالدول الأخرى في نفس مستوى اقتصاد الجزائر، وبهذا تحتل الجزائر المرتبة 111 عالميا من حيث كفاءة الاستثمار الأجنبي، والمرتبة 96 عالميا من حيث إمكانيات الاستثمار المباشر.

هذا التأخر في قائمة تسلسل البلدان على المستوى العالمي، مردّه عزوف المستثمرين الأجانب الدخول بأموالهم للجزائر بمبررات تتمحور أساسا حول عدم تهيئة المناخ الاستثماري في البلاد من حيث المسببات الثقافية والسوقية والسياسية، والتي من شأنها إحداث معوقات تحول دون دخول رؤوس الأموال الأجنبية منها على سبيل المثال عدم التأكد



## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

مع عدم الاستقرار السياسي وصلابة القوانين التشريعية المنظمة للاستثمار، خاصة انتقاهم لقاعدة 51% و49%، إلى جانب انتظارهم لنتائج محاكمة الخليفة، باعتباره نموذج استثماري جزائري بأيادي أجنبية .

ساهمت ظاهرة تهريب رؤوس الأموال لدول أخرى وتبييضها، إلى التخوف من مستقبل الاستثمارات بالجزائر، ولهذا أبرمت الجزائر عقودا مع الجانب الأوروبي بمحاربة هاته الظواهر، مع تفعيل الشراكة في مجال تشجيع المستثمرين الأوروبيين للتوجه بأموالهم إلى الجزائر، خاصة وأن هناك مجهودا كبيرا بذل لتهيئة المناخ الاستثماري بالجزائر، زيادة على توفرها لقدرة استيعابية كبيرة في شتى المجالات الاقتصادية، لتشجيع هذه الاستثمارات ببلادنا، كما أن الجزائر تسعى من وراء تنشيط تبادلاتها التجارية وتحريرها إلى توطين الاستثمارات، حيث أن تخفيض عملتها يؤثر عليها في الفترة القصيرة لكن بتوطين الاستثمارات يساعد على انعاش قيمة عملتها مستقبلا خاصة بعد مشاركتها في السوق الدولية بمنتجاتها المحلية الصادرة عن هاته الاستثمارات، مثل ماتقوم به في صنع وتركيب السيارات والمواد الغذائية والالكترونية وغيرها .

### المطلب الثاني: الاستقرار الاقتصادي.

الاستقرار الاقتصادي تأثيراته متعددة خاصة على الجانب السياسي والعكس صحيح، رغم صعوبة الفصل بينهما، فهو يتمثل في مدى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار، ومن أهم هذه التوازنات: توازن الميزانية العامة (التحكم في عجز الميزانية)، توازن ميزان المدفوعات والتحكم في معدل التضخم، استقرار أسعار الصرف<sup>(1)</sup>، إضافة إلى التحكم في معدلات البطالة وحجم المديونية ونسبتها إلى الناتج الوطني.

يمكن اعتبار الجزائر قد نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، خاصة بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي، وقد تم التحكم في معدلات التضخم حيث أصبح في حدود 1.6% في سنة 2005 بعد أن بلغ 32% سنة 1990، كما أنه تصاعد مجددا في 2013 إلى 3,2%، لكن ميزان المدفوعات والميزانية العامة سجلا فائضا خلال السنوات الأخيرة، قبل إنهيار أسعار النفط، كما تجدر الإشارة إلى

<sup>1</sup>- ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، -24-09-2005. www.uluminsani.net. Date de consultation:le 24-09-2005.

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

تراجع حجم المديونية الخارجية التي كانت في 31 ديسمبر 2005، 16.5 مليار دولار و 21.4 مليار دولار في 31 ديسمبر سنة 2004، وأصبحت 15.5 مليار دولار مع نهاية شهر فيفري 2006، فمن سنة 1985 إلى سنة 2005 دفعت البلاد 117.9 مليار دولار من المديونية منها حوالي 84 مليار دولار لتسديد أصل الدين في حين كلفت الفوائد 34 مليار دولار<sup>(1)</sup>. إلى أن بلغت الديون في 2013، 2.3 مليار دولار، ونتيجة لارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة، شهد احتياطي الصرف تحسناً كبيراً،

انطلاقاً مما سبق نرى ما أكده الخبير بندوة الأمم المتحدة حول التجارة و التنمية كالتالي كالمان بالجزائر العاصمة أثناء زيارته للجزائر، أن تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر سنة 2012 يعكس حالة انخفاض الاستثمارات في العالم.

وأوضح ذات المسؤول الأممي خلال ندوة صحفية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بلغت 1,484 مليار دولار سنة 2012 مقابل 2,57 مليار دولار في 2011 أي تراجع بنسبة 42%، كما أشار إلى أن هذا التراجع يعكس منحى انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم بنسبة 18% في 2012 لتصل إلى 1,350 مليار دولار حسب الخبير الأممي الذي قدم التقرير السنوي 2013 حول الاستثمارات تحت عنوان "شبكات التقييم العالمي، الاستثمارات والتجارة في خدمة التنمية".

وتعتبر الدول المتقدمة معنية بهذا التراجع أكثر من الدول النامية حسب ذات المتحدث الذي أطلق لأول مرة هذا التقرير في الجزائر بالموازاة مع بعض العواصم الأخرى، وأشار الخبير الأممي إلى أن الموقع الجغرافي للجزائر يعتبر "مثالياً" لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، ويفضل المستثمرون اكتشاف الأسواق الإفريقية من خلال الجزائر التي تتمتع بـ "استقرار سياسي واقتصادي" مقارنة بالدول التي مسها الربيع العربي.

وبخصوص التعاون مع دول حوض المتوسط، اعتبر الخبير إقامة علاقات تجارية مع الدول التي هزتها الأزمات على غرار إسبانيا وإيطاليا واليونان مؤكداً آنذاك (أنه على الجزائر الاستفادة من مؤهلات هذه الدول المتقدمة على المدى البعيد، كما أكد أن النمو الاقتصادي في

<sup>1</sup> - تصريحات رئيس الحكومة: السيد أحمد أويحي يوم الثلاثاء 2006/03/21 خلال ندوة صحفية عقدها بالجزائر العاصمة حول الوضعية الاقتصادية للجزائر عن موقع <http://www.echoroukonline.com>.

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

الجزائر بلغ مستوى "مرضيا" مقارنة بأغلب الدول مما سمح بتوقع "آفاق جيدة" على المدى البعيد ( حسب الخبير الأممي.

لكن ما حفّز الاستثمارات الأجنبية في نهاية 2011، وبداية 2012 ما تميزت به التجارة الخارجية للجزائر خلال السداسي الأول من 2012 بارتفاع للصادرات بنسبة 5,6% وتراجع للواردات بنسبة 5,8% أي تسجيل فائض تجاري بحوالي 15,8 مليار دولار، وهذا ما أكدته معطيات الديوان الوطني للإحصائيات،

حيث أن قراءة المعطيات التي استندنا عليها في التحليل توضح المجالات المستهدفة من المستثمرين، وذلك بالتمتع في ما حققته وإمكانيات الرفع من مستوى هذه المنتوجات، ولهذا حاولت التفصيل في صادرات الجزائر ووارداتها في هاته السنة حتى أوضح القيم التي دفعت إلى مزيد من طلب الاستثمار واستقطاب المستثمرين، حيث مثلت القيمة الإجمالية للصادرات والتي أساسها المحروقات 97,42% ب37,82 مليار دولار خلال الأشهر الستة الأولى من 2012 مقابل 35,67 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2011 أي ارتفاع بنسبة 6,02%، و تبقى الصادرات خارج قطاع المحروقات "هامشية" ب2,58% من الحجم الإجمالي للصادرات بقيمة 1 مليار دولار أي تراجع بحوالي 7,5%، وتراجع بنسبة 5,2% بلغت الواردات 23,1 مليار دولار خلال السداسي الأول من 2012 مقابل 24,3 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2011،

وخلال الستة أشهر الأولى لسنة 2012 قامت الجزائر باستيراد 263.787 سيارة مقابل 176.901 سيارة خلال نفس الفترة من سنة 2011 أي ارتفاع بنسبة 49,12%، هذا الارتفاع هو ناتج عن مجال فتح الاستثمارات في هذا النوع من السلع، عبر وكالات بيع السيارات، وتهافت المستهلك الجزائري على السيارات الجديدة باختلاف أنواعها، خاصة أن الاقتصاديون يرون أن السلع التي تحقق نفس المنافع لا يمكن التفريق بينهم إذا كانت جديدة، إلا ما تتعلق بالسلامة، وتحقيق غايات مختلفة، وبما أن السيارات الصينية أقل سعرا وتحقق نفس المنافع خاصة داخل المدن، إلى جانب البرامج التشغيلية للجزائر، عبر وكالات التشغيل والتأمين على البطالة، تم التوجه لاقتناء السيارات الصينية وبكثرة، النفعية والسياحية، ولهذا ارتفعت فاتورة واردات السيارات بنسبة 48,15% منتقلة من 157,16 مليار دينار خلال السداسي الأول من سنة 2011 إلى 233,55 مليار دينار خلال السداسي الأول لسنة 2012

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

اي ارتفاع بما يفوق 3,15 مليار دولار، وفيما يخص قيمة واردات السيارات السياحية فبلغت 1,68 مليار دولار في نفس الفترة أي ارتفاع يفوق 65 %، ومن جهة أخرى بلغت واردات الجزائر من المواد الصيدلانية 1,17 مليار دولار خلال السداسي الأول لسنة 2012 مقابل 880,4 مليون دولار خلال نفس الفترة من سنة 2011 أي ارتفاع بنسبة 33,47%، كما شهدت كميات الأدوية المستوردة ارتفاعا بنسبة 47,9% منتقلة من 10,951 طن خلال السداسي الأول لسنة 2011 إلى 16,208 طن خلال نفس الفترة من سنة 2012،

إنّ هذا التفصيل مع مقارنته بسنة قبلية يعطي مفهوما أدق وبحسابات معبرة، تدفع إلى الإستثمار دون خوف من غياب للمعطيات، وبذلك نرى أن توفر المعلومة تطمئن المستثمر وبهذا فإن الأرقام وضحت مجالات الاستثمار، في ظل بيئة مستقرة من كل المجالات، وفي هذا الاطار يذكر أن الاستقرار الاقتصادي يجب أن يراعي آليات للمساعدة في تحرير التجارة الخارجية والتي حددها بعض الخبراء كما يلي :

1- تواصل التغيير في الثقافة السياسية العربية في صورة الحاكم لدى الشعوب، وهي صورة تعرضت لهزة عنيفة بعد الربيع العربي، وستترك آثارها على السلوك السياسي للعلاقة بين الحاكم والمحكوم، ونعتقد أن الصورة "المهيبية" للحاكم سيصيبها المزيد من التآكل، وهو ما يهيئ المسرح لمزيد من التمرد الشعبي والنخبوي، خاصة إذا نظرنا إلى المستوى الثقافي الضعيف في الوطن العربي، إلى جانب الدور التاريخي وتأثير العادات والتقاليد المتمثلة في مجال الانتقام، الذي قد يتوسع إلى تكوين مجموعات مسلحة، قبلية وجهوية قد تنخر جمع الأمة العربية، بسبب النتائج السلبية التي قد تؤثر بداعي خارجي لتقزيم دور الشعوب في التحرر من عبودية الحاكم، وهذا بداية من التأثير على الجانب الاقتصادي بداعي تحرير التبادلات التجارية وفرض مجال تحرير التجارة من القيود الكمية والقيود التعريفية كآلية من آليات تحرير التجارة الخارجية،

2- كل المؤشرات تبين أن سنة 2015 ستكون سنة حاسمة في الأزمة الاقتصادية المدمرة التي تمتد من أوروبا والولايات المتحدة نحو آسيا وزبانتها من دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية، فالأزمة ستكون فعلا عالمية، وستجهض الصراعات بين الدول المتقدمة والحروب الاستعمارية كل ما سيبذل من جهود لوضع حد للأزمة، واستجابة لذلك ستتشأ حركات جماهيرية واسعة،

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

وستتحول المظاهرات والانتفاضات، مع الزمن كما نأمل ذلك، إلى الثورات الاجتماعية التي ستؤدي إلى تغيير إيجابي في أنظمة التسيير .

وضعت المتغيرات والمستجدات التي يشهدها العالم الاقتصادي ، الدول النامية على مشارف مرحلة تاريخية جديدة، تبرز فيها أهمية التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي أصبحت أحد معالم النظام الاقتصادي العالمي الراهن، حيث لم يعد أمام الدول سوى اللجوء إليها خاصة أمام اتساع نطاق العولمة وتحدياتها المختلفة وظهور المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي لا مكان للاقتصاديات الصغيرة والمنفردة في ظل هذه الظروف.

فأصبح التعاون والتكامل الإقليمي السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الدولية والإقليمية في الوقت الراهن .

### 1 - أهم التحولات التي عرفها الاقتصاد العالمي منذ الخمس سنوات الأخيرة:

إن أهم ما يميز الاقتصاد العالمي والعولمة الجارية خلال عشر سنوات الأخيرة، بالإضافة للثورة العلمية والتكنولوجية التي تعد العامل الموضوعي المحرك للعولمة، هو تعمق عملية تركيز وتمركز الرأسمال الذي ينعكس في تطور دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي والمبادلات التجارية الدولية واحتكار التكنولوجيا ومكتسبات الثورة العلمية والتكنولوجية، وفي زيادة قوة وحجم الرأسمال المالي على حساب الرأسمال المنتج والتشغيل، هذه التحولات ستكون لها انعكاسات خطيرة على الاقتصاد العالمي ككل واقتصاديات البلدان النامية، في ظل تدفقات رؤوس الأموال وتبييضها دون مراقبة، وهذا ما أثر في العالم النامي خاصة الاضطرابات وتغيرات الأنظمة الحاكمة وتغير التوجهات الاقتصادية ، بفتح الاستثمارات الأجنبية على مصارعها ، ودون قيود أو سياسات اغلاقية .

### أ - تركيز وتمركز رأس المال ودور الشركات متعددة الجنسيات:

بعد اضطرابات سوق النفط سنة 1986 ، أدى تطبيق السياسات الاقتصادية الجديدة في الدول النامية خاصة المنتجة للنفط ، من تحرير حركة رؤوس الأموال وفتح الأسواق المحلية وتفكيك القوانين المنظمة لسوق العمل، إلى تنامي تركيز رأس المال وظاهرة الاندماجات بين الشركات الكبرى، وهو ما أعطى قوة وحجم أكبر للشركات العابرة للقارات .

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

من ضمن 65.000 شركة ما فوق قومية هناك 500 تعد من أكبر الشركات ومن ضمنها 100 تسيطر على باقي الشركات أكثر من 70 منها أمريكية الأصل. فدائماً حسب الكنوسيد 3 شركات من ضمن هذه 100 هناك 3 منها ( VODAFONE, GENERALE ELECTRIQUE, EXXON MOBILE) تحقق أكثر من 50% من رقم الأعمال الكلي لهذه الشركات، وتشغل أكثر من نصف العمال المشغلين.

الملفت للانتباه هو أن هذه الشركات أصبحت تفتت أكثر فأكثر من رقابة الدول التي تقيم بها، فرقم أعمال بعض الشركات المدرجة ضمن قائمة ال 100 أكبر شركة يتعدى الناتج الداخلي الخام لعدد من البلدان، فرقم أعمال 3 شركات هي ( GMC, DAIMLER CHRYSLER, FORD) الذي بلغ سنة 2000 ما يقارب 460.3 مليار \$ يفوق الناتج الداخلي الخام لدولة مثل الهند التي يبلغ عدد سكانها 982 مليون نسمة (430.0 مليار \$)، مع العلم أن الناتج الداخلي الخام ل 48 بلدا الأقل نمو في العالم قد بلغ في نفس السنة 145.9 مليار \$. كما أن رقم أعمال السبع شركات الأوائل الذي بلغ 965.3 مليار \$ يفوق الناتج الداخلي الخام لبلد عملاق مثل الصين البالغ عدد سكانها حالياً 1.655 مليون نسمة (959.0 مليار \$). كما أن رقم أعمال شركة "فورد" (FORD) البالغ 144.4 مليار \$ يفوق الناتج الداخلي الخام لكل من الجزائر ومصر البالغ مجموع سكانهما 96 مليون نسمة (130 مليار \$)<sup>1</sup>، رغم تزايد عدد سكانهما حالياً إلى 120 مليون نسمة، وارتفاع الناتج الداخلي الجزائري، إلا أن رقم أعمال هاتئ الشركة تضاعف إلى غاية 170 مليار \$ سنة 2011،

تظهر عملية تركيز رأس المال كذلك في وضع الاحتكار الذي تعرفه قطاعات كاملة من الاقتصاد العالمي، فالعشر مجموعات العالمية في كل قطاع تسيطر على 86% من قطاع الاتصالات، و 70% من قطاع الإعلام الآلي، و60% من قطاع صناعة الأدوية البيطرية، و85% من قطاع صناعة المبيدات، كما أن صناعة الطيران المدني هي حكر على مؤسستين اثنتين بنسبة 95%<sup>2</sup>.

لقد أدى ازدياد دور الشركات متعددة الجنسيات إلى فرض رقابتها وهميتها على التجارة الدولية، وإلى بسط سيطرتها شبه الكلية على تدفق الاستثمارات المباشرة في الخارج

<sup>1</sup> - أرقام مستقاة من تقارير الكنوسيد وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لسنة 2001-PNUD-

<sup>1</sup> - تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لسنة 1998. بالفرنسية

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

(IDE)، الشيء الذي مكنها من التحكم في عملية تحويل الأرباح والأموال بمختلف الطرق من البلدان النامية إلى البلدان الرأسمالية المتطورة، فهذه الشركات تراقب كل التجارة الدولية تقريبا عبر سيطرتها على قنوات التوزيع ووسائل النقل الدولية، وهو الأمر الذي سمح لها بفرض أسعار احتكارية على نقل البضائع والتأمينات لكل السلع التي تصدرها وتستوردها. فالشركات الكبرى في مجال النقل البحري تسيطر على 85% من الأسطول البحري العالمي لنقل البضائع، أما شركات النقل الجوي، فهي أكثر تركيزا من الأولى. كما أن تحكم الشركات متعددة الجنسيات في قنوات التوزيع يسمح لها بتحقيق أرباح تفوق بأضعاف المرات تكلفة المنتجات التي تنتجها فروعها في البلدان النامية. فتكلفة المنتج النهائي في البلد الأصلي لا تتعدى 10% إلى 15% من أسعار بيع نفس المنتج في البلدان الصناعية المتطورة، كما أن تكلفة اليد العاملة لا تتعدى 2% من سعر البيع.

هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على قنوات التوزيع ووسائل النقل يسمح لها كذلك بتحويل أرباح ضخمة من البلدان النامية إلى بلدانها الأصلية، فقد بلغت هذه الأرباح المحولة من طرف هذه الشركات مبلغ 334 مليار \$ من سنة 1998 إلى غاية 2002،<sup>1</sup> هذا الرقم هو بعيد كل البعد عن الرقم الحقيقي الذي يصعب حسابه بفعل ممارسات الشركات متعددة الجنسيات التي تعتمد على طرق ملتوية لنقل الأرباح، نذكر منها طريقة تضخيم وتخفيض قيمة الفواتير بين الشركة الأم وفروعها. وبالفعل فإن هذه الشركات تعتمد لتضخيم أسعار المنتجات الداخلة إلى فروعها في البلدان النامية وبالمقابل تخفض من أسعار السلع النهائية التي تبيعها لها الفروع. كمثال على ذلك نذكر ممارسة الشركات متعددة الجنسيات المتخصصة في صناعة الأدوية، إذ تفرض على فروعها في أمريكا اللاتينية أسعار أزيد بكثير من السوق العالمية تتراوح بين 33% و 314%، وهي نفس ممارسة هذه الشركات في قطاعات أخرى مثل صناعة المطاط (40%) والصناعات الكيماوية (26%) والصناعات الإلكترونية (بين 258% و 1100%)، كما تعتمد فروع هذه الشركات في كل من المكسيك والبرازيل والأرجنتين إلى التخفيض من أسعار منتجاتها الموجهة للفروع الأخرى عبر العالم بحوالي 50%.<sup>2</sup> إن هذه الممارسة قد تطورت بصفة واضحة مع توسع انتشار المناطق الحرة عبر العالم.

<sup>1</sup> - Eric Toussaint, La finance contre les peuples, CADTM, CETIM,SYLEPSE,2004,P.221

<sup>2</sup> - Eric Toussaint.221 ، نفس المرجع أعلاه، ص

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

سيطرة الشركات متعددة الجنسيات تظهر كذلك في احتكار للتكنولوجيا الذي يضمن لها أرباحا صافية ومنتظمة يسميها "أرنست ماندل" بـ "بالريع التكنولوجي"<sup>1</sup>، كما يسمح بالحفاظ على الفارق في التطور بين هذه الشركات والبلدان النامية تفوق 20 سنة على الأقل. ظاهرة الاحتكار هذه تبرز أكثر عندما نعلم أن 95% من البحث والتطوير (R&D) هو متمركز في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، كما أن أكثر من 90% من براءات الاختراع تسجل في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا في مختلف المجالات مثل الصيدلة والصناعات الغذائية والأسمدة والمبيدات، وكذا المواد الفلاحية المختلفة.

### البلدان العربية وموقعها في العولمة الجارية والتحديات التي تنتظرها:

إن موقع بلد ما أو مجموعة بلدان في العالم والاقتصاد العالمي يتحدد بمدى مساهمتها في الإنتاج المادي للسلع والخدمات والتقنيات الحديثة، وفي المبادلات العالمية لهذه السلع والخدمات وحركة رأس المال به واتجاهها، وكذا بمستوى الدخل ودخل الفرد ومدى الرفاه الذي توفره للسكان من تعليم وتكوين وخدمات صحية. إلخ.

أحاول التركيز على بعض المؤشرات النوعية التي تبرز مكانة وموقع البلدان العربية انطلاقا من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها العالم.

### 1 - موقع البلدان العربية بالنسبة للاقتصاد العالمي:

إذا ما نظرنا لنسبة مساهمة البلدان العربية في الإنتاج والتبادل العالمي للسلع والخدمات وفي تدفق رؤوس الأموال، وكذا لمستوى التنمية البشرية فيها، فإنه بإمكاننا القول أنها تعيش على هامش الاقتصاد العالمي وفي مؤخرة العولمة الجارية، فمكانتها ومهمتها الحالية هي دائما تلك التي حددها لها التقسيم الدولي الرأسمالي الكلاسيكي للعمل والمتمثلة في تقديم مصادر الطاقة والمواد الأولية الخام وبقائها سوقا لتصريف السلع النهائية والخدمات التي تنتجها الشركات المتعددة الجنسيات وفروعها. بل إن هذا التهميش يتجه للتعمق أكثر إذا ما لاحظنا استراتيجية الرأسمال الدولي اليوم، الذي يريد حصر البلدان العربية في دور المساهمة في تشكيل الخزان العالمي من الطاقة الذي يريده الرأسمال العالمي وبالأخص الرأسمال الأمريكي للسيطرة على الاقتصاد العالمي لعشريات قادمة، فحرب الخليج وما تبعها من غزو للعراق

<sup>1</sup> - أرنست ماندل، الجيل الثالث للرأسمالية (بالفرنسية)، باريس، 1972.



## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

الشقيق وسيطرة على كل موارد وقدرات هذا البلد وبلدان الخليج تدخل ضمن هذه الاستراتيجية.

وعلى الرغم من أن الدول العربية حاولت بعد نيل استقلالها السياسي، باختلاف تجاربها، من النهوض بعمل تنموي والشروع في عملية التصنيع التي تخرجها من التخلف والتبعية وترفعها إلى مصاف الدول المصنعة، إلا أنها فشلت في ذلك لعدة أسباب داخلية وخارجية، حلت في كثير من الدراسات والأبحاث، يمكن اختصار أهمها في غياب النظرة الاستراتيجية الشاملة للتنمية سواء داخل القطر الواحد أو على مستوى البلدان العربية (التكامل الاقتصادي العربي)، واختزال هذه العملية في تجميع كمي للتكنولوجيا المستوردة بدون تنسيق وترابط خلفي وأمامي بين القطاعات الاقتصادية والفروع الصناعية، ودون الاهتمام بتطوير الموارد البشرية والمعارف والعلم والبحث والتطوير التي هي جوهر كل تنمية. فشل هذه الأخيرة يعود كذلك لطبيعة الأنظمة التي اعتمدت على نخب تكنوقراطية محلية وأجنبية في تسطير السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعيدة عن واقع شعوبها وعمالها، عوض فتح المجال للمشاركة الديمقراطية والحوار الاجتماعي، فنجاح عملية التنمية هي دائما ثمرة عقد اقتصادي واجتماعي وطني، هذا الفشل هو ناتج كذلك عن عوامل خارجية مرتبطة بمصالح الرأسمال الأجنبي الذي عمد إلى الحفاظ على البلدان العربية كبلدان تابعة ضمن التقسيم الرأسمالي للعمل وبالمهام الموكلة لها كما ذكرنا أعلاه.

بعد سنوات الثمانينيات ومع دخول معظم البلدان العربية في أزمة خانقة للمديونية الخارجية والنمو، وفي غياب حصيلة موضوعية للتجارب التنموية المعتمدة واستخلاص علمي للدروس، اتجهت البلدان العربية، سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، لتطبيق برامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فاتحة أبوابها واسعة للوصفات الليبرالية الجديدة مع كل النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت عنها المعروفة اليوم. لكن، ما يمكن تأكيده اليوم هو أن البلدان العربية، بعد حوالي نصف قرن من التطور، تعيش انكماش اقتصادي طويل المدى وأزمة اجتماعية خانقة، تبرز مظاهرها في تواضع معدلات النمو الاقتصادي وتراجع مؤشرات التنمية البشرية وارتفاع معدلات البطالة.

إذا تم تناول المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، فإنه يمكن القول أنها تتمتع بثروات هائلة سواء المادية منها، إذ أنها تعد حوالي 78.7 من نسبة الاحتياطيات

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

العالمية من النفط و35% من الإنتاج العالمي للنفط تصدر منه نحو 95% بالإضافة لكميات هائلة احتياطي الغاز وإنتاجه والمواد الأولية الأخرى، أو البشرية، إذ تعد 280 مليون نسمة تشكل 4.2% من مجموع سكان العالم، أغلبيتهم من الشباب ف أكثر من 38% منهم أقل من 14 سنة (المتوسط العالمي 30%) وحوالي 90% أقل من 60 سنة<sup>1</sup> في أقل من 20 سنة سيعد العالم العربي ما بين 400 و450 مليون نسمة، وهذا يعني أهمية الطلب المتوقع من ناحية التشغيل والتعليم والتكوين والخدمات الصحية والغذاء والمياه. إلخ.

انطلاقاً من هذه المؤشرات الأساسية تبرز أهم التحديات التي تنتظر البلدان العربية، سواء تلك المرتبطة بتحقيق الانطلاقة الاقتصادية والتنمية أو تلك المرتبطة تحسين مؤشرات التنمية البشرية أو تلك المتعلقة بالاندماج في العولمة الجارية إذا ما أرادت أن تجد لها مكانه: المكانة التي تريدها شعوبها وليس تلك التي يسطرها لها الرأسمال الدولي والشركات متعددة الجنسيات، المكانة التي ترقى بها لتصبح قوة تفاوضية في الاقتصاد العالمي وليس منطقة متخلفة وتابعة لفلك البلدان الرأسمالية المتطورة.

لهذا، وفي الوضع الحالي لاقتصاديات البلدان العربية التي تحتاج لدفعة قوية لإحداث النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، يفرض عليها العمل أكثر من أي وقت مضى على تجنيد كل طاقاتها وقدراتها العمومية والخاصة باتجاه الإنتاج وإنشاء الثروة والشغل، وهذا لن يتأتى إلا بالتخلي عن النظرة الدوغمائية التي ترى في الخصخصة السبيل الوحيد لتحقيق النجاعة والنمو.

هذا لا يعني أنه لا يجب إصلاح المؤسسات العمومية وإعادة تأهيلها ومنحها استقلالية القرار بتخليصها من مختلف أشكال التدخلات التي تحيّدتها عن مهامها، وكذا تطهير لها المحيط بتخليصها من الثقل البيروقراطي الذي يعيق توسعها. لكن هذا لا يعني كذلك أنه ليس هناك دور للقطاع الخاص، بل بالعكس على الدولة أن توفر كل الشروط لتطوير القطاع الخاص المنتج الذي يساهم في النهضة التنموية بإنشاء الثروة والشغل، وفي نفس الوقت محاربة الفئات الطفيلية التي تنهب الثروات الوطنية وتحول الأموال وتستغل أبشع استغلال العمال وخاصة النساء والأطفال باسم حرية المبادرة والمرونة.

### 2- تحدي تحقيق التكامل الاقتصادي العربي:

— تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 2002 و 2003.<sup>1</sup>

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

إن تحقيق هذا التحدي هو ليس ضرورة اقتصادية واجتماعية، بل هو ضرورة تاريخية وحضارية. فالتكامل الاقتصادي العربي لا يشكل بالنسبة للدول العربية مخرجاً لازمتها الاقتصادية والتنموية فحسب، بل هو شرط ضروري لبقائها واستمرارها كأمة وحضارة وتاريخ في ظل العولمة الجارية. فالدول العربية تمتلك جميع مقومات التكامل، ولا ينقصها سوى الإرادة الحقيقية.

ولضمان نجاح مشروع التكامل الاقتصادي العربي، وحتى تكون الخطوات المتبعة في سبيل تحقيق ذلك ثابتة وقابلة للاستمرار والديمومة، ترى الوثيقة ضرورة أخذ في الاعتبار الأمور التالية:

\* - أن مسؤولية تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وحمايته، لا تقع فقط على عاتق الحكومات العربية، بل تمتد لتشمل جميع الفئات الشعبية الواسعة المستفيدة من هذا التكامل، وما لم تأخذ أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات- أرباب عمل- النقابات العمالية) وجميع الفئات والقوى الشعبية حظها في العمل على التخطيط والمتابعة والتنفيذ. وهذا يعني المشاركة الفعالة في كل الهيئات القطرية والإقليمية المعنية باتخاذ القرار الاقتصادي والاجتماعي والهيئات والمؤسسات المسيرة للتكامل الاقتصادي العربي.

\* - في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي لا يحتاج العرب إلى استراتيجيات جديدة واتفاقيات أخرى، فما بذل من جهود في الأعوام السبعين الماضية يمثل مورداً غزيراً بالمعلومات والأفكار وطرق العمل، وفي سبيل ذلك يمكن تشكيل لجنة من الخبراء العرب على مستوى من العلم والخبرة والتجربة وتضم في عضويتها ممثلين عن أطراف الإنتاج الثلاثة بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني، ينكبون على دراسة الاتفاقيات والتجارب والاستراتيجيات السابقة ( وخاصة استراتيجية عمان ) فيعيدوا تقييمها، ويعدلونها بما يتوافق مع الظروف المستجدة، ويخرجون منها باستراتيجية عمل موحدة تتلافى الازدواجية التي اتسمت بها المرحلة السابقة، وتستفيد من الأخطاء التي ارتكبت في الماضي.

\* - التأكيد على أهمية الربط بين البعد الاجتماعي وتشريعات العمل من جهة، والاتفاقيات الاقتصادية العربية من جهة أخرى، وذلك نظراً لما لظروف العمل والإنتاج من تأثير كبير على المزايا التنافسية التي تتمتع بها كل دولة. وفي صدد ذلك يمكن اعتماد الاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل العربية أساساً لهذا الربط، بحيث يصبح التصديق على هذه الاتفاقيات وتطبيقها أساسياً للدخول في السوق إلى أن تتمكن الدول العربية من إيجاد تشريع

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

موحد يضمن الحقوق الأساسية في العمل، ويحدد الحدود الدنيا لهذه الحقوق والتي ينبغي ان تتمتع بها جميع تشريعات العمل في الدول العربية.

\* - للصناديق والمؤسسات المالية دور هام ومميز في إنجاح التكامل العربي، ويمكن الاعتماد في هذا الصدد على صندوق النقد العربي في إنشاء آلية تسوية المدفوعات الجارية بين الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويل مشروعات التنمية والهيكل الأساسية، وربط الأقطار العربية مع بعضها البعض.

\* - التعاون الاقتصادي العربي في سبيل تدعيم القدرة التنافسية للمنشآت الاقتصادية العربية القائمة بالفعل، والعمل على تشجيع إقامة منشآت اقتصادية جديدة ذات قدرات تنافسية عالية، وذلك عن طريق تحسين المناخ الاستثماري وجعله مجزياً للاستثمار والإنتاج التنافسي على الصعيد الدولي، والمساعدة على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج وتخفيض كلفة الوحدة المنتجة وتحسين الجودة وزيادة كفاءة المنشآت بشكل عام، وتحسين القدرة التفاوضية للمنشآت والحكومات إزاء الشركات المتعددة الجنسيات والدول الرأسمالية المتطورة.

\* - إعطاء أهمية خاصة للجانب الإعلامي، ووضع استراتيجية إعلامية عربية موحدة من أولوياتها تعميق الوعي بأهمية التكامل الاقتصادي العربي لدى الرأي العام، وبالتالي الحصول على دعم شعبي واسع يساعد على إنجاح التكامل، كما يساعد على حمايته وضمان ديمومته خاصة إذا ترافق ذلك بجهود الخبراء والاختصاصيين الموجودين داخل المدارس والجامعات والمؤسسات العلمية المنتشرة في الوطن العربي.

إن تحقيق التكامل الاقتصادي العربي يمر حتما عبر تطوير القدرات الإنتاجية الوطنية والجهوية، ضمن استراتيجية شاملة للتنمية تمكن من التفاوض بصفة جماعية وإيجاد مكانة في العولمة الجارية.

هذه هي أهم المهام الجديدة للمنظمات في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية الجارية حالياً، والتي يجب على المنظمات الاضطلاع بها، إذا ما أرادت مواجهة التحديات التي تنتظرها من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة لبلدانها وفي العالم العربي، ومن أجل بناء عولمة أخرى أكثر عدالة اجتماعية وتضامن ومساواة بين الشعوب.

وللجزائر مهام طويلة وشاقة لتجسيد التحوّل المنشود في تبادلاتها الدولية في إطار الحفاظ على مكتسباتها ومبادئها، والعمل على التجنيد والتنظيم لتؤثر على موازين القوة وتصبح قوة لا يمكن إهمال دورها الريادي في التوجه الاقتصادي، وما تملكه من ثروات

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

ومعادن تولها إلى مصاف الدول الأكثر استقطاباً للاستثمارات، لاسيما عند اتخاذ القرارات الاقتصادية بالمنطقة، بحكم تأثيرها المباشر على الحالة السياسية من خلال استقرار النظام السياسي، وتطوير القطاعات الاقتصادية الفاعلة في صنع سياسات الاستيراد والتصدير، حيث تعمل الجزائر على جعل صناعاتها أهم ممول فعلي لكل عمليات الاستيراد والتصدير بينها وبين الدول وبالتالي أعطت دوراً مهماً في تطور النشاط الاقتصادي العمود الفقري لأي اقتصاد حر وبالتالي تظهر أهميتها في تطوير الاقتصاد الوطني. وزيادة الدخل القومي وزيادة الرفاه الاجتماعي فالصناعات تساهم بشكل مباشر في الدخل المحلي وفي النواتج المصنعة للدول، كما تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة، وتعمل على المساهمة في دعم ميزان المدفوعات عن طريق تخفيف استيراد السلع والمنتجات المماثلة وزيادة قطاع الصادرات الذي يؤدي إلى رفع مداخيل من العملة الأجنبية لتغطية العملة المحلية.....

أيضاً تعمل هذه الصناعات على استغلال المواد الخام المتوافرة محلياً والتي تعتمد عليها كثير هذه الصناعات. مما يقلل من عمليات تصديرها مباشرة بكلفة أقل مما يتم تصديرها مصنعة وبالتالي النجاح في رسم سياسة جادة في هذا المجال تكون أكثر شفافية وفعالية لكسب رهان المنافسة وثقة الأسواق. ومن المؤكد أن عدم تنمية الصناعة ودعمها والتي تعد عاملاً أساسياً للدخل المحلي يشكل عبئاً على تطوير الاقتصاد المحلي، وعدم تمكنه من تحقيق معدلات النمو المطلوبة بسبب تأخر مواكبة الصناعة للمستجدات العالمية في تنويع المنتجات وتمييزها، حيث تعتمد كل دولة في إرساء متطلبات التنمية

وبالتالي إن لم يتم ذلك فإن مصيرها الفشل في الوصول إلى نجاح سياسات وطنية ناجحة في مجالي التصدير والاستيراد،

ولتفادي هذا الفشل والذي يعود في أغلب الأحيان إلى السياسات الاحتكارية التي تمارس من قبل الدول المتقدمة، وتؤثر في سياسات الدول النامية، فستفرض الاضطرابات بالمنطقة العربية الربيعية والصيفية، وفي سنتين أو ثلاثة، والتي ستعم نتائجها بتوجه الأنظار إلى صيف حار في كل أرجاء الدول النامية بعد أن تتجه القرارات والخطط الاستراتيجية عند صانعي السياسات العامة في هاته الدول إلى تطوير قطاعات أخرى تعمل على الرفع من مستوى الأداء التجاري في هذه الدول كتطوير قطاعات الإنتاج الزراعي، والحيواني، والثروة

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

البحرية، والثروات الطبيعية، والتي تسهم فى النشاط التصديري والاستيراد لأغلب الدول النامية،

وحيث أن السياسات المتبعة فى هذه الدول تتمثل فى تجارة المواد الأولية بعد عمليات التصدير للمعادن والمحروقات باختلالات الأسعار بين التصدير والاستيراد، فقد تشكلت نتاج هذه السياسات أخطاءً، و قسوراً واضحاً، نتج عنه عجز الدول عن الإيفاء بالتزاماتها تجاه مطالب مجتمعية داخلية ودولية، رغم المساهمة الواضحة لهذه التجارة البينية للمواد الأولية بشكل مباشر فى الدخل الوطني لهذه الدول لكنها عجزت عن تلبية متطلبات مجتمعاتها بسبب احتكار مداخيلها من طرف فئات معينة تربطها صلات بالحكام إن لم يكونوا شركائهم أو مؤسساتهم الخاصة.

ولهذا تسعى الدول اليوم بعدما فاجأتهم التغييرات التي حدثت في أعنى إمبراطوريات العصر الحديث بالمنطقة العربية بإعادة النظر فى صناعة سياسات اقتصادية جديدة، تعمل على كسر نفوذ الاحتكار والتحكم بهذه المواد الأولية من قبل الشركات العالمية المتعددة الجنسية، التي كسب منها آل الإمبراطوريات رشاوى لاتعد ولا تحص مقابل امتيازات على حقوق الشعوب، كما أوجب ذلك كسر نفوذ الشركات الخاصة بأبنائهم ومعاونهم فى مجالات الغذاء والطاقة والموارد المعدنية وغيرها . لكي تتمكن من تغيير المعادلات المفروضة عليها وفقاً لإرادة الشعوب وفطرتها السليمة وتبعا لمعطيات الاقتصاد في نظرة توافقية بين الأمم والشعوب ودور المنظمات الإقليمية والعالمية، لتقسيمات العمل الدولي رغم ما يطفوا من محاولات رجوع الامبراطوريات السابقة بلباس آخر عن طريق تغيير الوجوه فقط، حماية لمصالح الشركات الكبرى التي تتعارض مع متطلبات الشعوب بالمنطقة بسبب عدم توافق البيئة الخارجية لهاته الشركات مع ما تتوفر عليه المنطقة من خصائص .

إن التغييرات الحديثة والتي انتشر لهيها شرقاً وغرباً وما يسايرها عبر الرياح المساعدة على انتشارها فإنها فرضت إدخال التقنيات الحديثة على القطاعات الأساسية التي تمكنها من رفع قدراتها الإنتاجية مما أدى الى ضرورة إحلال سياسات بديلة فى نشاط التجارة البينية ما بين الدول وفقاً لمعايير جديدة .حيث يتم التعامل معها وفقاً لسياسة استراتيجية تعمل على تصدير الفوائض منها واستيراد الحاجات الفعلية من هذه المنتجات الزراعية والحيوانية والموارد الأخرى، بحيث لا تؤثر على مؤشرات السوق المحلى وتدعم الاقتصاد الوطني المحلى

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

لهذه الدول مع إبراز قوة المفاوضات وحتى لإبداء المواقف المشرفة في السياسة والاقتصاد مما سيؤثر حتماً في انضمام كثير من الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة وحتى كسب مراكز أساسية فيها للبعض الآخر بسبب تأثير الشارع على القرارات السيادية مثل ما يحدث في مصر حالياً، وسيلحق بها دول أخرى تماشياً ومعطيات التغيير الجديدة المفروضة شعبياً وبما أنه سيفرض على صانع السياسة العامة في كل دولة على ضرورة مراعاة الشروط الدولية في هذا الخصوص، سترتب عنه التزامات تجاه صانعي القرار، واجب إتباعها بحكم الالتزام الضمني بالمواثيق والعهود الدولية بالخصوص ووفقاً لتأثيرات المتغيرات المحلية التي أصبحت عاملاً أساسياً. وحيث أن الاتفاقيات الدولية تعطي الأولوية للقواعد الدولية الموجودة أو التي في طور الإعداد، مثل إدخال تنظيمات فنية محددة والتي يمكن أن تؤثر في التجارة البينية فإنها تتماشى ومتطلبات المجتمعات حيث تشمل عدة حواجز فنية أخرى غير ما عرف بمفهوم التعريفية الجمركية. كالحجر الزراعي والصحي مثلاً، حيث تسهم مثل هذه الإجراءات على ضرورة اتخاذ تدابير جديدة في سياسات الاستيراد والتصدير لدى هذه الدول، كما أن أي قيد في هذا الجانب يجب تنظيمه وفق قوانين تحقق العدالة الاجتماعية

ومع التقدم السريع الحاصل في عالم اليوم تلعب عدة قطاعات أخرى جديدة دوراً مهماً في سياسات التصدير والاستيراد حيث التطور الكبير الحاصل في قطاعات الخدمات والسياحة والاتصالات وغيرها والتي تسهم كذلك في الناتج الوطني للدولة من خلال الخطط التنموية التي تعد بخصوصها، لأن صناعة البرمجيات والخدمات المتعلقة بتجارة الانترنت والتجارة الالكترونية، أدت إلى دخول مفاهيم جديدة في التعامل التجاري البيني ما بين الشركات والمستهلكين تتم عبر مواقع الانترنت

حيث بدأت تنتشر في عالم اليوم وتتطلب من صانع القرار في السياسة العامة في الدولة متابعة ما يحصل فيها من تطورات هائلة، واتخاذ تدابير بشأنها تعمل على الاستفادة من وراء هذه التجارة الجديدة، وما أدى هذا التطور عبر شبكات الفاسبوك والتويتتر من نشر لكل المعلومات المتعلقة بالتسيير الإقتصادي لثروات الأمم من طرف حكامها فهي سايرت لمتغيرات إيجابياً وسلباً لذلك فرضت تعاملات تؤدي في آخر التعاملات إلى شفافيتها ونزاهة مسيرتها فضرورة التطوير الملازم لصناعة البرمجيات يؤدي إلى ضرورة الحفاظ على ثروات الشعوب

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

والرفع من تجانس طبقاتهم وتفعيل الحوار بينهم . ومن خلال ذلك يتم تلقائياً الرفع من منتجات قطاعات المجتمع المنتجة تماشياً وتطور الأنترنت ونظام المعلومات التي تحقق أرباحاً هائلة، وحيث يستوعب هذا القطاع الآلاف من الأشخاص المحترفين بكل ما يتعلق بتقنية المعلومات فإن النموذج الهندي مثلاً يقدم دليلاً واضحاً على مدى الاستفادة من هذه التطورات الحاصلة في مجال البرمجيات حيث تحقق عائدات تصل الى خمسين مليار سنوياً، من الخدمات التي تقدمها الى الشركات العالمية المتخصصة في علوم البرمجيات ، وهذا يمثل نموذجاً جيداً يمكن الاستفادة منه في صنع سياسات جديدة في دول العالم النامي ، وحتى تتفادى الدول استعمال ذلك في أمور تؤثر على إمكانيات الدول واستقرارها لأن استغلال مجال البرمجيات مثل الهند يؤدي إلى رفع المداخل في حين استغلال ذلك في التجسس أو زعزعة الإستقرار منفذ سلبى في استغلال الطاقات لهذا فإن التطورات التقنية الهائلة الحاصلة فى عالم اليوم تتطلب من صانعي السياسات العامة متابعة كل ما يدخل الى عالم السوق من جديد منتج أو خدمات أو نظام معلومات أو ابتكار أو جنون في الإبداع واتخاذ التدابير التي تسعى الى الاستفادة المجتمع منها بحيث يؤدي ذلك الى تحسين دخول الأفراد جميعاً وتطوير حياتهم الاقتصادية بما يسهم فى الاستقرار السياسي والاجتماعي للنظام، ويطور فى حال الأوضاع الحالية، بما يكفل الرفاهية الاجتماعية للجميع ويساعد في تماسك فئات المجتمع ، فالتركيز على دعم الإنتاج وتطوير آلياته المتاحة، يسهم في خلق معادلة جديدة تخفف من ضغوط الاستهلاك وتوفر بذلك الموارد المالية المحلية بما يسمح باستخدامها فى مجالات التنمية وتطويرها ، فعالم اليوم يسعى من خلال سياسة عالمية موحدة وقف الاستنزاف الحاصل فى الثروات الطبيعية للأرض والاستنزاف الذي كان حاصلًا فى ثروات الشعوب ولازال فى بعض الدول والتي تمثل استنزافاً للحياة ذاتها ستدفع الشعوب حتماً إلى فرض سياسة الأمر الواقع بالمطالبة بالتغيير التي وصلت ذروتها فى بعض الدول بإسقاط الأنظمة الحاكمة بسبب الفجوة الكبيرة بين الحكام والشعوب عكس ما نراه فى دول أخرى مثل روسيا وتركيا وغيرها لكن رياح التغيير تتسارع وستغير كل وضع سيئ بسبب تطور نظام المعلوماتية وما ساعدت عليه شبكات الأنترنت فى جمع شمل الشعوب وثورتها على الأنظمة .

كما أن الآثار المتوقعة لمنطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فى إطارها العام سيكون ضعيفاً، إذ ستؤدي التخفيضات التدريجية للتعريفات الجمركية والقيود الكمية فى



## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

دول جنوب وشرق المتوسط الموقعة على هذا الاتفاق إلى ارتفاع ضعيف في الصادرات الأوروبية نحو هذه الدول بسبب المكاسب التي ستحصل عليها، والمرتبطة بالكفاءة والسعر مقارنة مع صادرات الدول الأخرى التي لن تستفيد من تخفيض الجمركي، وعلى المدى القريب لا يمكن أن يكون هناك أثر على الواردات الأوروبية الصناعية لأنه ليس هناك إلغاء للتعريفات الجمركية من جانب الاتحاد الأوروبي.

وأن إنشاء منطقة التبادل الحر بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط أنتج آثار إيجابية وأخرى سلبية على هذا الطرف، إذ ستؤدي عملية التفكيك الجمركي على السلع الأوروبية إلى انخفاض مهم في الموارد الجبائية للخزائن العامة للدول من جهة، وزوال أغلب الصناعات التي لا تتمتع بدرجة تنافسية كافية من جهة أخرى، أما الآثار الإيجابية لإنشاء هذه المنطقة فهي آثار غير مباشرة وعلى المدى البعيد، وترتبط بشكل أساسي برفع المستوى التنافسي للمؤسسات الاقتصادية في المنطقة نتيجة لإزالة الحماية الجمركية، كما أن إنشاء هذه المنطقة لا يؤدي إلى تطور صافي في نسبة النمو، إلا أن السياسات الاقتصادية الوطنية والآثار الناجمة عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية يمكن أن تسفر عن نتائج إيجابية.

كما سيستفيد المستهلك من انخفاض الأسعار الداخلية نتيجة التفكيك الجمركي، وهذا ما لم يتم زيادة معدلات الرسم على القيمة المضافة لتعويض الخسارة الناتجة عن هذا التفكيك<sup>1</sup>.

ويؤدي التفكيك الجمركي من طرف واحد إزاء السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي إلى ضغط كبير على الميزان التجاري لدول جنوب وشرق المتوسط بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية القادمة من أوروبا، هذه الزيادة ستتم في جزء منها عن طريق تحويل التجارة على حساب باقي الدول الصناعية التي لا تستفيد من هذا الإعفاء الجمركي، كما أنه على المدى المتوسط سوف يكون هناك طلب إضافي على سلع التجهيز والسلع الوسيطة بسبب إعادة تخصيص في عوامل الإنتاج<sup>2</sup>.

ويؤدي إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية من مستويات الاستهلاك الكلي، وهو ما يدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية لارتفاع درجة تنافسيتها من

<sup>1</sup>- زايري. ب و دربال. ع، الآثار المتوقعة لمنطقة التبادل الحر الأورومتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية، العدد 2002، 61، ص 34.

<sup>2</sup>- Kebabbian G, Elément d'une prospective, Euro Méditerranée : une région à construire édition publshud, Paris 1995, p 79-81.

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

ناحية السعر، إضافة إلى وجود ضغط تنافسي على صادرات السلع المصنعة نحو الاتحاد الأوروبي بسبب الاندماج المتزايد لدول أوروبا الوسطى والشرقية في مبادلات الاتحاد الأوروبي وانخفاض ما كانت تتمتع به الدول المتوسطة من تفصيلات وخاصة في مجال النسيج (الاتفاق متعدد الألياف في طريق الزوال)<sup>1</sup>. ويتأكد هذا التحدي من خلال ما يلي:

• ترفع التزامات التحرير التجاري في إطار المنظمة العالمية للتجارة من درجة حدة المنافسة في دول جنوب المتوسط، ويهدد منتجاتها المحلية التي لا تتمتع بدرجة تنافسية عالية.

• منافسة الدول النامية الأخرى والدول الصناعية لدول جنوب المتوسط، وافتكاك حصصها من السوق الأوروبية التي سيزداد انفتاحها في إطار التزاماتها القادمة في المنظمة العالمية للتجارة (خاصة في قطاع الزراعة والنسيج)، وهذا يعني نهاية الامتيازات التجارية التي كانت مقررة لدول جنوب المتوسط، وخسارة أسواق مهمة في الاتحاد الأوروبي (بعض المنتجات المصنعة، المعادن، السلع الزراعية).

• انفتاح الأسواق المحلية لدول جنوب المتوسط باعتبارها دول أعضاء أو تحضر عضويتها للمنظمة العالمية للتجارة، والنتيجة أن دول جنوب المتوسط ستفقد كل امتيازاتها التجارية في سوق الاتحاد الأوروبي، وكل أدواتها الحمائية على أسواقها الداخلية.

### 3- أثر منطقة التبادل الحر على الاندماج الإقليمي بين دول الجنوب:

من خصائص المنطقة المتوسطة وجود صفتين، صفة شمالية مندمجة اقتصاديا ومؤسساتيا، وصفة جنوب شرقية تتميز اقتصادياتها بالتباعد، ولا تلعب المبادلات التجارية فيما بينها أي دور ديناميكي في نمو المنطقة، وفي الوقت نفسه يعتبر حجم المبادلات بين دول جنوب المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي معتبرا.

تؤكد دراسات تاريخ الأحداث الاقتصادية أن ظاهرتي الانفتاح الاقتصادي والاندماج الإقليمي إما أن تكونا مترافقين (متزامنين) كما كان الحال بالنسبة المجموعة الاقتصادية الأوروبية، أو أن يسبق الانفتاح التجاري الاندماج الإقليمي، إلا أن التاريخ الاقتصادي لا يذكر إطلاقا وجود اندماج إقليمي قبل الانفتاح الاقتصادي، وهذا ما يفسر بدرجة كبيرة عدم نجاح الاندماج الإقليمي

<sup>1</sup> زايري بلقاسم، مرجع سابق ص 36.

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

بين دول الجنوب التي اختارت استراتيجية التنمية المركزية المتوجهة إلى الداخل و المنغلقه على الذات من خلال القيود المختلفة على المبادلات التجارية والمعاملات المالية و الاستثمارات الأجنبية... وعلى هذا الأساس يمكن أن يدفع الفضاء الحر الذي توفره منطقة التبادل الحر الأوروبية ومتوسطة المشاريع الاندماجية الإقليمية.

إن التفسير الاقتصادي التقليدي لضعف المبادلات البيئية والمعتمد على غياب أو ضعف التكامل بين دول المنطقة (التقارب في تخصيص عوامل وموارد دول المنطقة، المحروقات، الفوسفات، الزراعة المتوسطة) وفي هذا الإطار يشير صندوق النقد الدولي إلى الاستغلال غير الكامل للسماح من تطوير المبادلات التجارية البيئية إضافة إلى عدم الاستقرار العلاقات السياسية، وضعف الهياكل القاعدية الإقليمية خاصة النقل، دون إهمال أهمية القيود الجمركية التعريفية و غير التعريفية.

وقد حذر خبراء صندوق النقد الدولي من الآثار السلبية التي ستعرض لها اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط لدى تطبيق اتفاقات الشراكة الأوروبية المتوسطة حيث أشار بول شابرنيه رئيس إدارة الشرق الأوسط في صندوق النقد الدولي إلى أن دول جنوب وشرق المتوسط ستعرض لخسائر مالية بسبب الشراكة مع أوروبا من جراء ما سترتب عليها من خفض إيرادات الرسوم الجمركية والتكاليف الكبيرة لتعديل هياكلها العمالية والاستثمارية ودعم صناعاتها.

### المطلب الثالث: السوق كآلية لتحرير التجارة بين حجمه ونموه .

يعتبر السوق من العوامل التي تؤثر على قرار توطين الاستثمار الأجنبي، إلى جانب حجمه واحتمالات نموه مساعدا لذلك، حيث أن حجم السوق الحالي واتساعه أو المتوقع توسعه يؤدي إلى تدفق متزايد للاستثمارات الأجنبية، و لقياس حجم السوق المحلي نحدد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان، فالمقياس الأول يعتبر كمؤشر للطلب، أما عدد السكان فهو يعبر عن الحجم الكلي للسوق (عدد المستهلكين) وبالتالي يمكن حساب احتمالات نمو هذه السوق بمعدلات نمو السكان، فهناك علاقة ارتباط قوية بين معدل النمو لحجم سوق الدولة المضيفة وبين حجم الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما أثبتته عدة دراسات اقتصادية، حيث إن ارتفاع معدلات النمو يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في الاقتصاد القومي، وجذب

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو لهذه المعدلات.

لا يعتبر السوق مهما بحد ذاته نسبة إلى أهمية نموه وتطوره في كل الفترات، إذ تتمتع الجزائر بسوق كبير فقد تزايد عدد سكانها من 30.9 مليون نسمة في 2001، إلى أكثر من 37,5 مليون نسمة حالياً بمعدل نمو سكاني قدر بـ 1.93% في سنة 2013، بعد أن كان 1.63% في سنة 2004 و 1.55% في سنة 2001، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن السوق الجزائرية تعتبر سوقاً استهلاكية بطبيعتها فهي بحاجة إلى تغطية كبيرة للاحتياجات بواسطة الإنتاج والاستيراد من الدول الخارجية التي بدورها تعتبر سوقاً لتصريف منتجاتها، وسوقاً سريعة التوسع، كما يتوقع تزايد النمو السكاني إلى 2,60% سنة 2015، كما يجب الاعتماد على المنتجات المحلية حتى لا تتضاعف فاتورة الاستيراد.

إن الحصول على المنافع المحتملة من الاستثمار الأجنبي المباشر لا تكون فجائية أو بدون تخطيط لها، ذلك أنه على الدول النامية اختيار نوعيات الاستثمار الأجنبي المباشر القادرة على خلق وفورات إيجابية لبقية القطاعات الاقتصادية، وتتجنب كل من لها آثار سلبية، فمثلاً زيادة المبيعات للمستهلكين، تؤدي إلى آثار سلبية على الميزان التجاري، لأن ذلك يستدعي زيادة الواردات من السلع الوسيطة، لذلك يجب جذب النوع الصحيح من الاستثمار الأجنبي المباشر هو القادر على تحقيق النمو القابل للاستمرار، ذلك لأن حجم السوق يعتبر عاملاً أساسياً في تحديد وجهة الاستثمارات الأجنبية، فعندما يكون حجم السوق كبيراً فهذا يعني أنه بحاجة إلى استثمارات أولية كبيرة لتغطية متطلباته الأولية، وهناك تنخفض التكاليف الإنتاجية إلى حد ما الأدنى وتزداد كمية الإنتاج بنسبة أكبر من الزيادة في حجم التكاليف الكلية، مما يزيد من الأرباح المحققة من المشروع،

فهناك علاقة إيجابية تربط بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات الأجنبية المنبثقة إلى البلد المضيف، وذلك لارتباطها بمستوى الناتج المحلي الإجمالي، إيجابياً وحجم السوق المحلي، وبالتالي توفير اقتصاديات الحجم، فنمو مستوى الناتج الإجمالي يؤدي إلى زيادة

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

مستوى الدخل الفردي مما يجعله يتطلع إلى أنماط استهلاكية جديدة، وبالتالي يصبح بحاجة إلى استثمارات أولية لتغطية الطلب المتزايد في البلد المضيف.<sup>(1)</sup>

### 1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

استقبلت الجزائر خلال السنوات السبعينات متوسط سنوي يقدر بـ 100 مليون دولار كاستثمارات أجنبية مباشرة، ومع بداية سنوات الثمانينات بدأت ظاهرة خروج الاستثمارات و تسارعت وتيرتها مع بداية سنوات التسعينات، وتشير إحصائيات ميزان المدفوعات الجزائري عن دخول 45 مليون دولار خلال الفترة ما بين 1986 و 1992 وفي نفس الفترة تم تسجيل خروج 78 مليون دولار تباينت آراء المختصين الاقتصاديين في استثمار الشركات الدولية المتعددة الجنسيات في الدول وخاصة النامية منها، واعتزام هذه الشركات تنمية رأس مال الدول المضيفة ودعم اقتصادها الوطني، فالبعض نفى قيام الشركات المتعددة الجنسيات بتنمية رأس مال هذه الدول وتطوير اقتصادها بحجة أن تنمية رأس المال يكون من داخل الدولة وما يتبعها من السياسات الاقتصادية الناجحة وتوفير المناخ الاقتصادي المناسب، بينما ذهب آخرون أن بعض الدول الرأسمالية تمنح الشركات مساحة أكبر من الحرية لإدارة واستغلال الموارد الاقتصادية، امتداداً إلى النشاط الاقتصادي إجمالاً.

بينت احصائيات وزارة الطاقة و المناجم أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة و المناجم الجزائري تجاوزت 17 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و 2008 أي بمعدل سنوي بحوالي 2 مليار دولار. و تشمل هذه التدفقات استثمارات شركاء أجنبية في التنقيب و تطوير المحروقات و المحطات الكهربائية و تحلية مياه البحر و كذا في فرع المناجم حسب حصيلة حول الإنجازات في قطاع الطاقة و المناجم خلال الفترة الممتدة بين 2000 و 2008 .

و يظهر توزيع هذه التدفقات حسب المناطق أن أوروبا تحصلت على أكبر حصة من الاستثمارات الخارجية المباشرة بمساهمة قيمتها 58 % حيث أن 24 % منها لبريطانيا وحدها متبوعة من بعيد بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا التي بلغ مجموعهما 26 % و استراليا 8 % و آسيا 5 % . وبخصوص صادرات المحروقات فقد بلغت قيمتها مجتمعة 349 مليار دولار بين سنتي 2000 و 2008 مع العلم أن ربعها تقريبا 22 % منها حقق سنة 2008 و هي فترة عرفت ارتفاعا في أسعار النفط في السوق الدولية. و من حيث الحجم فإن الكمية المصدرة فقد انتقلت من 124 مليون طن معادل بترول سنة 2000 إلى 135 مليون طن معادل بترول سنة 2008 أي ارتفاع متوسط بنسبة 1 % سنويا. و بقيت الأسواق الأوروبية والأمريكية من جهة أخرى أهم الأسواق التقليدية للصادرات الجزائرية من المحروقات خلال هذه الفترة، و يمتص هذان السوقان حجم 63 % و 29 % على التوالي من المبيعات

(1) محمد عبد العزيز عبد الله، المرجع السابق، ص65؛ ص66.

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحديد التجارة الخارجية

الإجمالية مما يمثل قيمة 56 % و 35 % على التوالي. كما سجل رقم أعمال قطاع الطاقة و المناجم خلال نفس الفترة نموا سنويا معدله 15 % إذ انتقل من 2050 مليار دينار سنة 2000 إلى 6114 مليار دينار سنة 2008 بينما بلغ التطور السنوي للقيمة المضافة 15 % أي مبلغ معدله 2325 مليار دينار حسبما أضاف البيان. و انتقل عدد عمال القطاع من 186071 عامل سنة 2000 إلى 221064 في نهاية سنة 2008 أي ارتفاع سنوي معدله 2 % حسب نفس المصدر. و بخصوص مجال الكهرباء و الغاز أوضحت المعطيات المعروضة في الوثيقة أن برنامج استثمار بقيمة 191 مليار دينار قد أنجز خلال هذه الفترة مع نمو سنوي بنسبة 27,7 %.

كما سجل الإنتاج الوطني للطاقة لذات الفترة نموا سنويا بنسبة 6 بالمئة إذ انتقل من 25 تيراواط/ساعة سنة 2000 إلى 40 تيراواط/ساعة في سنة 2008 فيما انتقل طول الشبكة من 206.203 كلم إلى 263.820.

و عرفت قوة الحظيرة الوطنية لإنتاج الكهرباء هي الأخرى تطورا معتبرا منتقلة من 5.907 ميغاواط سنة 2000 إلى 8.502 ميغاواط سنة 2008 أي ما يعدل نموا متوسطا ب 4,7 بالمئة سنويا. و حسب وثيقة الوزارة فإن الاستلام المرتقب ل 7 محطات كهربائية بين سنتي 2010 و 2012 من شأنه أن يضمن للحظيرة 2.388 ميغاواط إضافية لاستثمار في حدود 49,3 مليار دينار فيما تعد 1.726 ميغاواط متوفرة بفضل تسليم 6 محطات أخرى.

و بالتوازي بلغ نمو الاستهلاك الوطني للكهرباء خلال ذات الفترة 8ر5 بالمئة (32,6 تيراواط/ساعة في سنة 2008 مقابل 20,8 تيراواط/ساعة في سنة 2000). و أضافت الوثيقة أن العدد الإجمالي للمشاركين في الكهرباء شهد هو الآخر ارتفاعا سنويا متوسطا ب 4,2 بالمئة حيث انتقل من 4,54 مليون في سنة 2000 إلى 6.3 مليون في سنة 2008.

وبخصوص الغاز الطبيعي ذكر ذات المصدر بالارتفاع المستمر للطلب الداخلي بسبب نمو مضطرد للاقتصاد الوطني و كذا ارتفاع نسبة تموين المنازل بالغاز الطبيعي. و كشفت الأرقام التي تضمنتها حصيلة الوزارة عن ارتفاع سنوي متوسط ب 3,1 بالمئة من الاستهلاك الوطني للغاز مرورا من 20 مليار متر مكعب في سنة 2000 إلى 25 مليار متر مكعب في سنة 2008. و أضاف ذات المصدر أنه في نفس الوقت انتقل عدد المشاركين من 1,39 مليون منذ 9 سنوات إلى 2,64 مليون خلال السنة الفارطة أي ما يعادل زيادة سنوية ب 155.600 مشترك سنويا.

وتمت الإشارة إلى أن تغطية احتياجات هؤلاء الزبائن تتم عن طريق شبكة وطنية للتوزيع يبلغ طولها 42.428 كلم. و بلغ رقم أعمال مجمع سونلغاز متعامل عمومي للكهرباء و الغاز 138 مليار دينار في

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

سنة 2008 مقابل 65 مليار دينار في سنة 2000 ممثلا بذلك ارتفاعا سنويا متوسطا ب 10 % بينما بلغ عدد موظفيه 25.986 عونا في نهاية 2008 .

حيث سجلت الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ارتفاعا سنة 2010 بحيث أنها بلغت 11 مشروعا مقابل 4 سنة 2009 لكن الاستئناف بقي "حذرا" حسبما أشارت إليه أرقام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار . و أوضحت حصيلة 2010 لهاته الوكالة أنه سيتم انجاز سبعة مشاريع بالشراكة في حين أن الأربعة الأخرى تعد استثمارات مباشرة أجنبية بمبلغ إجمالي قدره 58.9 مليار دج.

و أكدت الوكالة في تقريرها "يبدو أن هذه المشاريع المصرح عنها سجلت استئنافا ملحوظا و هي من بلدان الاتحاد الأوروبي (فرنسا و إيطاليا) و الشرق الأوسط (لبنان و تركيا و الإمارات العربية)" موضحة أنها تتعلق أساسا بالصناعات و البناء و الأشغال العمومية و الري و السياحة.

و تعتبر الوكالة أن السوق الوطنية تمنح "ضمانات أكبر و آفاق نمو أهم" بالنظر إلى الإشارات القوية المتعلقة بالاقتصاد الجزائري التي أعرب عنها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و الوكالات الدولية للتخطيط و أهمية مخطط الإنعاش الاقتصادي (2010-2014) المقدر ب 286 مليار دولار .

في مجال التشغيل استحدثت المشاريع المنجزة بالشراكة مع أجانب 2599 منصب شغل مباشر أي 3 % من مجمل مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستثمارات الجديدة سنة 2010.

و من جهة أخرى سجلت الاستثمارات التي بادر بها مستثمرون وطيون تراجعا يقارب النصف (48 %) إلى 9488 مشروعا مقابل 19725 مشروعا سنة 2009.

و قدر المبلغ الإجمالي للاستثمارات الوطنية و الأجنبية المؤهلة للاستفادة ، من مزايا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ب 479.2 مليار دج منها 420.3 مليار دج بالنسبة للاستثمارات الوطنية و 58.9 مليار دج بالنسبة للاستثمارات الأجنبية.

و سجلت الهيئة أن "النسب من حيث عدد المشاريع تمثل 99.88 % بالنسبة للمشاريع الوطنية و سوى 0.12 % بالنسبة للمشاريع الأجنبية في حين أن المشاريع الأجنبية تساهم على المستوى المالي بحوالي 12 % و المشاريع الوطنية بنسبة 88 %".

و في مجال التشغيل ساهمت الاستثمارات الوطنية في استحداث أكثر من 83300 منصب شغل مباشر (97 %) في حين أن الاستثمارات الوطنية بالشراكة مع أجانب استحدثت 2600 منصب شغل مباشر أي 3 % من إجمالي الاستثمارات يضيف تقرير الوكالة.

و يفسر تراجع الاستثمارات سنة 2010 لا سيما "بانعكاسات الأزمة المالية الدولية لسنة 2008 و الإجراءات الجديدة للقوانين التكميلية للمالية لسنتي 2009 و 2010 و التجميد المؤقت لبعض النشاطات (النقل الجماعي).



## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحديد التجارة الخارجية

كما تطرقت الوكالة إلى اشتراط مسبق للسجل التجاري و شهادة الوجود، خلال التصريح بالاستثمارات و توجيه المشاريع الصغيرة نحو ترتيبات اخرى تكون أكثر استقطابا على غرار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة و كذا توجيه المشاريع الخاصة (الفلاحة و المناجم و المحاجر...الخ) نحو الصناديق المخصصة للمستفيدين من مساعدات هامة.

و أدت إعادة توجيه الاستثمارات وفقا لمخطط الإنعاش 2010-2014 المتضمن استثمارات عمومية في بعض القطاعات (الصحة و الصناعات و المناولة الميكانيكية و البيئة و غيرها) إلى هذا التراجع.

و أشارت الوكالة إلى انه بالرغم من انخفاض الاستثمارات سنة 2010 لم تتأثر نسبة استقطابها كثيرا على المستوى المحلي"، و في سنة 2010 أحصت الوكالة الوطنية للتنمية الصناعية 9715 مشروعا استثماريا منها 216 مشروعا تم إلغاؤه أي 9499 مشروع استثماري مؤهل للاستفادة من المزايا التي يمنحها ترتيب تشجيع الاستثمارات حسب الحصيلة السنوية للوكالة.

و حسب كل قطاع نشاط، اشار التقرير إلى أن المخطط الكلاسيكي للتوجهات الثقيلة المسجلة مع قطاعي النقل و البناء و الأشغال العمومية و الري اللذين يأتيان في المقدمة متبوعين بقطاع الخدمات الذي يعرف توسعا منذ سنة 2009 بالمقارنة مع الصناعات فيما يخص عدد المشاريع.

و يأتي قطاع النقل في المرتبة الأولى بـ 5518 مشروعا يمثل أكثر من 58 % من مجموع المشاريع مستمرة على نفس المنحى الذي هيمن خلال تلك السنوات.

و في المرتبة الثانية سجل قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري 1739 ، مشروعا أي (3 18 %) متبوعا بقطاع الخدمات (1378 مشروع - 14.51 %) و الصناعة بـ (688 مشروع - 7.24 %)، و بلغ عدد المشاريع في قطاعات الصحة و السياحة و الفلاحة على التوالي 77 و 52 و 47 مشروعا. و تعد هذه القطاعات تسجيلها لاقل عدد من الاستثمارات.

و بخصوص مناصب الشغل المستحدثة تتمثل القطاعات المولدة لمناصب الشغل في قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري (28.63 %) و النقل (26.99 %) متبوعة بالصناعات (23.46 %) ثم الخدمات (13.55 %)، و حسب كل منطقة أشارت الوكالة إلى تمركز المشاريع الاستثمارية في شمال البلاد بـ 6537 مشروع أي 69 % من مجموع المشاريع التي تم إحصاؤها، و تعد منطقة الهضاب العليا 1659 مشروع أي نسبة 17.46 % بينما بلغت المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجنوب بنحو 1303 مشروعا أي ما يمثل نحو 13.7 %.

كشف تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2010 عن تراجع التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة في عدد من الدول، بما فيها الجزائر، حيث لم تتعد القيمة الإجمالية للاستثمارات التي استقطبتها 18 دولة عربية خلال 2008، بـ 64.3 مليار دولار، مقارنة بـ 9,83 مليار دولار عام 2009.



## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

وأظهر التقرير الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان"، تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مجموعة الدول المتوافر عنها البيانات لعام 2010، 18 دولة بنحو 22 مليار دولار أو بمعدل 25,5%. وأرجع التقرير الانخفاض إلى استمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً، والتأثير الكبير لتراجع التدفقات الواردة إلى الدول المستقبلية الرئيسية. وأشار نفس التقرير إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر خلال سنة 2010 بما نسبته 19.3%، وفقاً لبيانات ميزان المدفوعات الصادر عن بنك الجزائر المركزي، لتبلغ ما قيمته 2.1 مليار دولار مقارنة بنحو 2.5 مليار دولار عام 2009، وقد أرجع تراجع تدفقات الاستثمارات إلى التدابير الجديدة المعتمدة في مجال الاستثمار الأجنبي بموجب قانون الكمالية التكميلي لسنة 2009 الذي حد من نشاط المستثمرين الأجانب واشترط مشاركة مؤسسة جزائرية بنسبة 51% للطرف الجزائري و49% للطرف الأجنبي.

كما أكد التقرير أن الأزمة المالية التي تشهدها جل الدول الصناعية أثرت على الاستثمارات الأجنبية بمختلف الأسواق العالمية، خاصة الدول العربية بما فيها الجزائر، مشيراً إلى انخفاض التدفقات بتونس، بنسبة 10.34% خلال عام 2010، لتبلغ ما قيمته 1.6 مليار دولار مقارنة بنحو 1.7 مليار دولار عام 2009. كما أشار التقرير إلى ارتفاع التدفقات الواردة إلى مجموعة الدول النامية خلال عام 2010، نتيجة لاستعادة عافيتها الاقتصادية واستحوادها على حصة أكبر من التدفقات المتنامية الصادرة من نفس مجموعة الدول، مما مكنها من جذب تدفقات بلغت 525 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 10% خلال عام 2010 مقابل 478 مليار دولار عام 2009 وبحصة بلغت 47% مقابل 43% من إجمالي التدفقات العالمية."

وفي السياق ذاته، استعادت التدفقات الواردة إلى مجموعة الاقتصاديات المتحولة التي تضم دول جنوب شرق أوروبا ودول الكومنولث المستقلة، نموها ولكن بشكل طفيف عام 2010 بمعدل 1%

وتشير البيانات إلى تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لمجموعة الدول المتقدمة خلال عام 2010، بمعدل 7% مقارنة بمستواها المحقق في عام 2009 لتبلغ

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

نحو 527 مليار دولار وبحصة بلغت 47 % من إجمالي التدفقات العالمية خلال عام 2010 مقارنة بحصة بلغت 51 % في عام 2009.

أشار تقرير صادر عن منتدى الأمم المتحدة حول التجارة والتطوير الخاص بالاستثمارات في العالم خلال 2011، إلى تطور "إيجابي" و"ملحوظ" لقطاع الاستثمار في الجزائر الذي يشهد تدفقا هاما للاستثمارات الأجنبية نحو الدول النامية بحيث يشير التقرير إلى تسجيلها لمكاسب مالية تفوق الـ 291,2 مليار دولار في شكل استثمارات أجنبية مباشرة وذلك منذ نهاية 2010 والتي تتجلى في شكل شراكات .

وأشار التقرير إلى أن الجزائر تسير بشكل جيد بما أنها تتفوق على جاراتها من دول المغرب العربي كالمغرب وتونس من حيث تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2011، علما أن الجزائر حققت سنة 2008 استثمارات بقيمة 594,2 مليار دولار لترتفع قيمتها إلى 761,2 مليار دولار سنة 2009 و 291,2 مليار دولار سنة 2010 أي بتراجع قدره 17,0 % حسب التقرير

وحسب مؤسسة "إرنست آند يونغ"، التي تتخذ من إنجلترا مقرا لها، في تقرير حديث، فإن الجزائر جاءت في المرتبة التاسعة إفريقيا من حيث جاذبية الاستثمار الأجنبي مؤكدة أن حصة إفريقيا من إجمالي رأس

المال المستثمر عالميا، ارتفعت بشكل معتدل من 7.8% في عام 2012، إلى 8.2 % في عام 2013

وقال التقرير، إن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، شهد

نمو بـ 4.7 % في عام 2013، بينما انخفضت التدفقات الاستثمارية، إلى شمال إفريقيا 28.7 %

وأدى هذا إلى اتساع الفجوة الاستثمارية بين المنطقتين، وخاصة مع ارتفاع نصيب إفريقيا جنوب الصحراء، بواقع 80 %، من إجمالي حجم استثمارات القارة للمرة الأولى.

ويجمع التقرير الذي أصدرته إرنست آند يونغ، التي تعمل في مجال التدقيق المالي والاستشارات

الضريبية، بين تحليل للاستثمارات العالمية في إفريقيا منذ 2003، مع استطلاع أجري في 2014، لأكثر

من 500 من قادة الأعمال على مستوى العالم، حول رؤيتهم بشأن مستقبل السوق الإفريقي . وقال التقرير

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

إن الاستثمار ما بين الدول الإفريقية أخذ في الارتفاع، وأضاف أن المستثمرين شرعوا في التحول من الصناعات الاستخراجية، إلى القطاعات الاستهلاكية.

وتشير البيانات المتوفرة لدينا ، إلى أنه بينما انخفضت مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر من 774 في 2012 إلى 750 في عام 2013، بسبب حالة عدم اليقين في دول شمال إفريقيا، فإنها ستظل أعلى مما تم تحقيقه قبل الأزمة المالية العالمية التي واجهت العالم في عام 2008، حيث كانت تبلغ في المتوسط 390 مشروعا في العام ، وأشار المسح، إلى أن المملكة المتحدة البريطانية ستبقى، متصدرة لقائمة الدول العشرة الأكثر استثمارة بإفريقيا، في الوقت الذي لا يزال الاستثمار بين دول القارة في ارتفاع مطرد. انطلاقا من ذلك ، يتبين أن التأثير على التوازنات الداخلية للدول ، وحساباتها الاقتصادية يكون حتميا بالنظر لدور الاستثمارات الأجنبية وتدفقاتها ،

تراهن الجزائر على الاستثمارات الأوروبية في تحريك الصناعة خارج قطاع الطاقة تؤكد الأرقام أن حصة الجزائر من الاستثمارات الأجنبية لا تزال جد هزيلة مقارنة بالدول المغاربية المجاورة (تونس والمغرب) ، فحسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الجزائر استقطبت 1.7 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 2013 ، واحتلت المرتبة 13 إفريقيا من بين 54 دولة في القارة الأفريقية من حيث حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، مقابل 1.5 مليار دولار في 2012، بزيادة تقدر بـ 13 % ولكن هذا لا يعكس حجم التسهيلات والامتيازات التي توفرها الجزائر للشركات الأجنبية، وأشار ذات التقرير أن الحكومة كثفت الجهود الرامية إلى إصلاح السوق الجزائرية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، عن طريق تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإنشاء مشاريع مشتركة لخلق فرص العمل، و على الصعيد الإفريقي انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شمال أفريقيا بنسبة 7 % لتبلغ 15.5 مليار دولار،

ومن جهة أخرى، يشير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن أفريقيا سجلت زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر التي وصلت إلى 57.24 مليار دولار في 2013 مقابل 55.18 مليار دولار في 2012، وبذلك أكبر ثلاثة بلدان متلقية للاستثمارات الأجنبية في جميع أنحاء أفريقيا هي جنوب أفريقيا بـ 8.2 مليار دولار ، موزمبيق بـ 6 مليار دولار وأخيرا ونيجيريا بـ 5.6 مليار دولار

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

على الصعيد العالمي، يشير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ 1.452 مليار دولار في عام 2013، مقابل 1.3300 مليار دولار في 2012، و من بين أعلى 5 بلدان المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر العالمية هي الولايات المتحدة بـ 187 مليار دولار، تليها الصين بـ 124 مليار دولار، روسيا بـ 80 مليار دولار، وهونغ كونغ بـ 76 مليار دولار وأخير البرازيل بـ 64 مليار دولار، في حين كان تراجع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بـ 19٪، لذلك نوضح ذلك بالأرقام في الجدول أدناه ، وأهم العوائق التي خفضت من الاستثمارات الواردة للجزائر في الشكل أسفله:

جدول رقم 7: مساهمة المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر بين 2008-2010

الدفقات	الدفقات الاستثمارية الواردة في الجزائر	الدفقات الاستثمارية الصادرة في الجزائر
2008	2593,6	317,9
2009	2760,9	215,0
2010	2291,2	225,5

### المبحث الثاني: الإجراءات المنظمةة للاستثمار الأجنبي في الجزائر.

المشاكل التي كانت تعاني منها البلاد والتي دفعت إلى تقبل الاستثمار الأجنبي كحل رئيسي للآزمة وكذا غياب استراتيجية واضحة، نابعة عن إدارة حقيقية في التغيير، وقد ساهمت في إبقاء الجزائر في صفوف الدولة المهملّة من طرف اصحاب الأموال وذلك رغم الثروات والقدرات والامكانيات الكامنة في الجزائر والتي تحفز طموحات من يسعى للربح والتوسع. كما تم المصادقة على<sup>1</sup>:

- المصادقة على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وذلك في المرسوم الرئاسي رقم 95-345 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995.
- المصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى، وذلك في المرسوم الرئاسي رقم 95-346 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995.
- المصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، وذلك في المرسوم الرئاسي رقم 95-306 المؤرخ في 7 أكتوبر 1995.

<sup>1</sup> - محمود جبار، فرص الاستثمار في سوق رؤوس الأموال الجزائرية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، عدد 1، 2002.

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

- الترخيص للمستثمر الأجنبي بتحويل مبلغ أصل استثماراته وأرباحه، وذلك في المرسوم التنفيذي رقم 95-93 المؤرخ في 25 مارس 1995.
- تنظيم المنافسة الحرة وترقيتها وحمايتها ومعاينة كل من يعيقها في كافة الأنشطة بما في ذلك الخدمات عن طريق مجلس المنافسة، وذلك في الأمر رقم 95-6 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والمتعلق بالمنافسة
- التوصية بدعم كافة المستثمرين وإزالة الصعوبات التي تعيق تدفق الاستثمار وذلك بإنشاء الشباك الوحيد، وذلك في المرسومين التنفيذيين رقم 97-319 و 97-320 الصادرين في 24 أوت 1997.
- صدور العديد من القوانين والمراسيم الخاصة بترقية الاستثمار وتكفل الدولة بنفقات المنشآت القاعدية المرتبطة بإنجاز الاستثمار، وذلك في المراسيم التنفيذية 97-319، 97-321 الصادرة في 24 أوت 1997.
- اعتبار السوق المالية طريقة من طرق خوصصة المؤسسات العمومية وتشجيع مساهمة الأفراد في رأسمالها، وذلك في الأمر رقم 97-12 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية المؤرخ في 17 مارس 1997.
- المصادقة على انضمام الجزائر إلى الشركة العربية للاستثمار وذلك في المرسوم الرئاسي رقم 98-334 الصادر في 26 أكتوبر 1998.
- 1. قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001
- لقد تدعم الإطار القانوني لترقية الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، لقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة لمستثمرين المحليين والأجانب.
- إن مفهوم الاستثمار، وفق القانون الجديد قد تحدد:
- باقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة.
- بالمساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

- باستعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية

تعتبر البنى التحتية عاملاً مهماً في جذب الاستثمار الأجنبي، فهي تساهم في زيادة معدلات الاستثمار وتخفيض تكلفة إنجاز المشاريع بالنسبة للمستثمر الأجنبي، فالبنية التحتية تتكون من توفر شبكة من خطوط النقل الحديثة بأنواعها المختلفة والتي تسهل من عمليات التنقل داخل الدولة المضيفة وكذلك العالم الخارجي، كما أن وجود وسائل الاتصال ذات الكفاءة العالية والتي تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين فروع الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم، فضلاً عن أنها تسهل عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمراكز، مع توفر إمكانيات تحقق سرعة تداول المعلومة خاصة تغيرات السوق وتطورات البورصة، لذا أرى أن الجزائر تملك بنية تحتية لا بأس بها، كما أنها تتوفر على شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر أحد الشروط المهمة لجذب المستثمرين الأجانب، حيث تفتح لهم المجال للقيام بعملية الاندماج والتملك بنسبة تبلغ حوالي 1/2 من حجم الاستثمار الأجنبي سنوياً، وبقاعدة 51% للطرف الجزائري و 49% للطرف الأجنبي، كما أن حوصصة هذه المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين، وذلك لأنها تقوم بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاولات والتي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى، إلى جانب أن الجزائر لها إمكانيات ضخمة منها شبكة الطرقات، البرية وعلى السكك الحديدية، والموانئ التي فاق عددها 11 ميناء، والمطارات منها 12 مطار دولي، كما أن توفر تشكيلة من منتجاتها أهمها البترول، والغاز، وتجهيزات، كما أن مساحتها الشاسعة تساعدها على التفتح، مع توسطها بين المتوسط وإفريقيا، وهي بوابة على إفريقيا، الأمر الذي أدى إلى تدعيمها من طرف الدولة لاتخاذ القرار الأمثل في عملية الاستثمار ورغم ذلك هي غير كافية، لذا يجب على المستثمر العمل على إيجاد صيغ جديدة ومختلفة، مع فهم العناصر التي تسهل مباشرة عملية الاستثمار بالدولة المضيفة،

### المطلب الأول: الانفتاح على العالم الخارجي.

تسعى الدول النامية لتكييف اقتصادياتها مع المستجدات الإقليمية والعالمية حيث لجأت إلى الانفتاح على العالم الخارجي من خلال تحرير تجارتها الخارجية، ولهذا بدأت بإلغاء جميع

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

الرسوم الجمركية وخلق مناطق حرة للتبادل هذا ما فتح المجال أمام الكثير من الدول للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (OMC) ومن هذا المنطلق يتحدد مفهوم الانفتاح الاقتصادي بأنه إتاحة الفرصة أمام الاستثمارات المحلية، المشتركة والأجنبية، في إطار خطة واضحة المعالم، محددة الأهداف والأولويات، تعتمد آلياتها على أجهزة ذات درجة عالية من الكفاءة والمهارة وقدّر كبير من الوعي بالتغيرات المحلية، الإقليمية والعالمية<sup>(1)</sup>. ويمكن قياس درجة الانفتاح\* بالعلاقة التالية<sup>(2)</sup>:

$$\text{درجة الإنفتاح} = \frac{\text{الصادرات} + \text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الخام}}$$

الصادرات

-----

الناتج المحلي الخام

فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة، أو كل على حدى الصادرات على الناتج المحلي، وجمعها مع الواردات على الناتج المحلي نظرا لتغيرات الصادرات والواردات لكل دولة، إلى جانب ما يدلّ على قوة تأثير اقتصاد الدولة المعنية بمؤثرات العالم الخارجي وتتجسد تلك القوة عموماً في ارتفاع قيمة الصادرات أو الواردات مقارنة بحجم الناتج المحلي الخام. وتعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي كرست جهودها إلى الانفتاح على العالم الخارجي من خلال ما يلي:

1. تحرير التجارة الخارجية: قامت الجزائر بالتوقيع على عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والتي أعطت أكثر مرونة للدول في مجال التجارة مع الخارج، كما عمل قانون المالية التكميلي لسنة 1990 على تشجيع الاستثمار الأجنبي، وصدر قانون خاص بتجارة الجملة والوكلاء والوسطاء في أوت 1990، وآخر مرحلة تمت في مارس 1995 والتي من خلالها حررت التجارة الخارجية بصفة نهائية.

<sup>1</sup> - عبد الهادي محمد والي، الانفتاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية الطبعة الأولى 1989 ص 12.

\* - يمكن إضافة العلاقات السياسية بين الدولة ودول العالم المختلفة وكذلك مدى مساهمة هذه الدولة في حل المنازعات القائمة كأحد أهم عوامل الانفتاح على العالم

<sup>2</sup> - عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 215.

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

وبمقتضى هذه الاتفاقيات والمراسيم فتحت الجزائر تجارتها للتبادل الحر وخاصة مع الدول الأوروبية، وهذا ما فرض عليها أن تستعد للتخلي عن بعض النشاطات المحلية التي لا تتطابق مع الميزة النسبية، وجزء من النشاطات المستغنى عنها يمكن أن يعتبر المقبول أو المرغوب فيه للاختيار الخاص بإنشاء منطقة التبادل الحر، حيث أن تحرير التجارة الخارجية يدفع الجزائر إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

### المطلب الثاني: الإصلاح الاقتصادي.

شهد العالم تحولات اقتصادية هامة كانت سبباً في لجوء الدول النامية مباشرة إلى عدة إصلاحات اقتصادية لمواكبة هذا التحول، ولقد مست هذه الإصلاحات جوانب عديدة منها الخصوصية، إعادة تأهيل القطاع العام، الأنظمة الضريبية، قطاع المالية، وقد جاءت هذه الإصلاحات بغرض تحقيق الأهداف التالية:

❖ توفير مناخ أفضل لاستخدام رؤوس الأموال بكفاءة<sup>(1)</sup>

❖ تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك لمحاربة البطالة.

❖ تحقيق التقارب بين معدلات التضخم بين الدول النامية والدول المتقدمة.

❖ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات

النقد الأجنبي.

في هذا الصدد، نشير إلى أن الاقتصاد الجزائري عرف جملة من الهزات، أدت إلى البحث عن تغييرات تمخض عنها إصلاحات اقتصادية مختلفة، ومتعددة، منذ الاستقلال إلى يومنا الحالي، وقد شملت هذه الإصلاحات مخططات ثلاثية ورباعية وخماسية، وتطهير المؤسسات العمومية، وبعدها تصفيتهما، وترك أمر تسييرها لهيئات جديدة بما سمي آنذاك صناديق المساهمة والقصد من ذلك هو رفع أداء المؤسسات العمومية وتحريرها من الضغوطات المباشرة للدولة لإخضاعها للتجارة في معاملاتها وإعطائها حق التكفل بنفسها في اختيار عملاتها، وفي عملية التصفية بين المؤسسات المستقلة والمحلية، أسندت عملياتها لأماكن الدولة والمصفين، وكذا الشركات القابضة .

<sup>1</sup> - علي عبد الله، موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي، مجلة الباحث، عدد 2005/03، ص: 104.



## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

بالإضافة إلى تطهير المؤسسات العمومية، وتصفيتهما، قامت الدولة بخصوصة العديد من المؤسسات وهذا بموجب الاتفاق الذي جرى ما بين الجزائر والهيئات المالية الدولية، الأمر الذي جعلها تصدر تشريعات قانونية تتعلق بهذا المجال من خلال الأمر رقم 95/22 المؤرخ في 26/ أوت 1995 المتعلق بخصوصة المؤسسات العمومية وكذلك الأمر رقم 97/12 المؤرخ في 29/مارس 1997 المعدل والمتمم للأمر رقم 95/22<sup>(1)</sup>.

من خلال إقرار الجزائر للتشريعات السابقة فإنها تسعى لتكريس مبدأ الخصوصية لتهيئة مؤسساتها للعمل في ميدان يتسم بالمنافسة الشديدة، وأيضا لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا القطاع.

أما في مجال الخصوصية الكلية فقد شرع فعلا في تطبيقها ولو بوتيرة بطيئة حيث تم بيع العديد من المؤسسات، وحسب تصريحات رئيس الحكومة الأسبق السيد: أحمد أو يحيى يوم الثلاثاء 2006/03/21 خلال ندوة صحفية عقدت في الجزائر العاصمة، أن مجموع المؤسسات والأصول المتنازل عنها من شهر جوان 2003 إلى نهاية 2005 هي 238 منها 124 لمتعاملين خواص ووطنيين، 81 لمجموعة من الأجراء و31 لشركاء أجنب.

### مؤشرات الخصوصية إلى غاية 2006 :

▪ السعر الإجمالي لعمليات التنازل 63.4 مليار دج

▪ مجموع مناصب الشغل التي أبقى عليها 19000 منصب.

وإذ تعتبر الشراكة أهم مثال عن الخصوصية الجزئية للمؤسسات، إذ قامت الجزائر في هذا

الإطار بإجراء عدة اتفاقيات للشراكة كما أوضحه تصريح رئيس الحكومة السابق، أحمد أو يحيى

**عمليات الشراكة:** عدد العمليات التي أبرمت 37 اتفاقية منها 21 مع الدول الأوربية و7 مع

الدول العربية والقطاعات التي تمت فيها الشراكة: 12 مشروع في مجال الزراعة الغذائية و5

مشاريع في الكيمياء والصيدلة و4 مشاريع في الصناعة الإلكترونية ومثلها في المناجم و3

مشاريع في مواد البناء، ثم تطورت هاته الاتفاقيات ومجالاتها.

المؤشرات المتعلقة بعمليات الشراكة:

▪ مجموع رؤوس الأموال للدخول في المساهمة 30.7 مليار دج.

<sup>1</sup> - محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية وتقييمية، مذكرة تخرج، جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار، دفعة

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

مجموع مناصب الشغل التي تم الإحتفاظ بها 8579 منصب.

كانت الجزائر تسعى من خلال عمليات الشراكة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تغيير نظرة العالم الخارجي لها لتستعيد ذلك بمثابة تأمين وضمان للتقليص من الخطر الدولي.
- تشجيع الاستثمار في مجال البحث والتطوير.
- خلق مناخ استثماري مناسب وذلك بالقضاء على الأساليب البيروقراطية وإدخال المزيد من المرونة على قوانينها الاستثمارية.
- التحكم في فنون التسيير والتسويق.
- تأهيل المؤسسات التي لم يصلها الإفلاس والعمل على حصولها على شهادة المطابقة للمواصفات الدولية ISO.

### المطلب الثالث: محفزات وضمادات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

يفرق المستثمر الأجنبي الاستثمار في دولة عن أخرى بالنظر إلى حجم الحوافز والضمانات التي تمنحها له هذه الدولة، في إطار تشجيعه وتحفيزه على الاستمرار في مشروعاته، كما تشجعها الضمانات الدولية التي تمنح من قبل المنظمات الدولية، إلى جانب المحلي تمنحه الدولة المضيفة بغية حماية الاستثمار والمستثمر، أما الحوافز الاستثمارية فتتقسم إلى حوافز جبائية، تمويلية وحوافز غير مباشرة.

#### أولاً: الحوافز الجبائية.

لتحقق الدول المضيفة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنها تمنح مجموعة من الحوافز والتسهيلات الجبائية للمستثمر الأجنبي، وتختلف هذه الحوافز من دولة إلى أخرى، فقد تكون بشكل إعفاء كلي من الضريبة أو مجرد تخفيضها، وهذه الحوافز لها تأثير كبير على القرار الاستثماري، فالدول المضيفة تتنافس فيما بينها في إطار منح أكبر حجم من الحوافز لتحظى بتدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

لذا عملت الحكومة الجزائرية على تشجيع المستثمرين الأجانب بمنحهم إمتيازات وفق

مرحلتين: (1)

(1) منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، 2003 العدد 01، ص 13.

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

أ- مرحلة الإنجاز وتشتمل حوافرها ما يلي :

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية للمقتنيات العقارية، والتي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية، والزيادة في رأس المال.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات خاضعة للضريبة على القيمة المضافة.
- تطبيق النسبة المنخفضة للحقوق الجمركية فيما يتعلق باستيراد السلع والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع الاستثماري.

ب- امتيازات بعد معاينة انطلاق المشروع:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
  - منح مزايا إضافية من شأنها تحسين وتسهيل العمليات الاستثمارية.
- في هذا الإطار، أشير إلى أن هذه الامتيازات تحدد من طرف المجلس الوطني للاستثمار، وبهدف تعزيز وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة تم إقرار منح الحوافز الآتية بمقتضى الأمر الرئاسي 03/01 المؤرخ في أول جمادى الثانية 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار وذلك على النحو التالي:

- ❖ تخفيض الاقتطاعات على أرباح الشركات التي تجاوزت 42% في سنة 1992 و 38% ابتداءً من 1994 و 30% سنة 1999، لتصل إلى 25% في سنة 2005 وهذا حسب ما ورد في منشورات المديرية العامة للضرائب، لنفس السنة.
- ❖ تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة تقدر 5% تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- ❖ التخفيف من جدول الضرائب على الدخل الإجمالي عن طريق التخفيض من المعدلات العامة العالية (40% بدل 70%).
- ❖ إعادة هيكلة وتبسيط الضرائب على الدخل وعلى رؤوس الأموال المنقولة.
- ❖ إعادة هيكلة معدل الرسم على القيمة المضافة TVA بالتخفيض من قيمتها.

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

- ❖ التخفيض التدريجي لمعدلات الدفع الجزافي من 6% إلى 3%\*
- ❖ التخفيض من معدل الرسم على النشاط المهني TAP، والمقتصر على المعدل المطبق في المهن الحرة من 6.05% إلى 2.55% ثم خفض إلى غاية 2%.
- ❖ تخضع المؤسسات الأجنبية التي ليس لها إقامة دائمة بالجزائر إلى نظام جبائي يخالف إلى حد كبير النظام العام، وهذه المؤسسات يقصد بها شركات الأموال والمؤسسات الفردية التي تمارس بالجزائر وبصفة مؤقتة نشاط تأدية خدمات في إطار عقود مبرمة مع أعوان جزائريين، فهي تخضع إلى الضريبة على أرباح الشركات إذا كانت شركة أموال وأما إذا كانت شركة أشخاص أو شخص طبيعي فإنها تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي، وعندما تم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد تم اعتماده في المعاملات الحالية.

### ثانيا: الحوافز التمويلية.

- تعتبر الحوافز الجبائية التي تقدمها الجزائر من جملة الحوافز التمويلية والتي يقصد بها التسهيلات الممنوحة لتمويل المشاريع وهي تشمل:<sup>(1)</sup>
- تقديم تسهيلات للحصول على قروض من البنوك الوطنية وتخفيض معدلات الفائدة عليها، وإعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعمة من طرف الدولة من فوائد قروض إنشائها.
  - تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسعات في المستقبل.
  - السماح بتحويل جزء من الأرباح وأجاز من رأس المال والمرتببات والأجور للخارج إما سنوياً أو بعد فترة زمنية معينة.
  - المشاركة في رأس مال المشاريع الاستثمارية ذات المخاطر المرتفعة كالتأمينات الحكومية، التغير في أسعار الصرف والمخاطر غير التجارية كالتأمين والمصادرة.
- تضمن هذه الحوافز التمويلية استمرارية نشاط المستثمر الأجنبي خاصة في حالة عسر مالي، فالدولة تقوم بإعادة تمويله بواسطة قروض أو إعانات أو بمشاركته في المشروع.

### ثالثا: الحوافز غير المباشرة.

\* حسب قانون المالية 2009 فإنه تم إلغاء الدفع الجزافي.

(1) زيدان محمد، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، العدد: 2004/00، ص: 12.

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحديد التجارة الخارجية

تتمثل الحوافز غير المباشرة في جميع التسهيلات التي لا تتعلق مباشرة بتسيير المشروع، وإنما هي تسهيلات لإنجازه، وتشمل:<sup>(2)</sup>

- ◀ عدم فرض قيود على التملك الكلي أو الجزئي للمشروعات الاستثمارية.
- ◀ السماح للأجانب بتملك الأراضي والعقارات.
- ◀ تخفيض قيمة إيجار العقارات و الأراضي الخاصة بالاستثمارات.
- ◀ إقامة أنظمة المناطق الحرة.
- ◀ تحويل الديون إلى مساهمات لتعويض الإختلالات.

فالجزائر باعتبارها دولة نامية عانت من ضخامة المديونية الخارجية وتأثيراتها، إذ استفادت من عملية تحويل ديونها إلى مساهمات استثمارية مباشرة، وهي بذلك شجعت الدول الدائنة على الاستثمار داخل أراضيها.

أما في ما يخص المناطق الحرة في الجزائر، فقد جاءت كفكرة وصيغت في قانون 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، وتعلق الأمر بمشروع إنشاء منطقة حرة بالجزائر أين تم اختيار منطقة بلارة بولاية جيجل، كممنطقة تصدير صناعية حرة حيث تبلغ مساحتها 523 هكتار، لكن بالرغم من ذلك لم تنطلق لحد الساعة في إنجاز مختلف النشاطات الاستثمارية المنتظرة لعدة عوامل من أهمها:

- غياب تحليل الدوافع والمهددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي بالدرجة المطلوبة، فيجب التعرف على الإستراتيجية الفعالة التي تجعل من المناطق الحرة أكثر جذبا للمتعاملين.

- عدم الترويج الكافي للمنطقة الحرة وطنياً ودولياً.

إضافة إلى الحوافز السابقة يمكن أن يستفيد المستثمر من خدمات أخرى منها:

- خدمة التنفيذ وإدارة المشروع.

- تزويده بمعلومات عن السوق.

- توفير المواد الخام.

- تقديم النصح بخصوص عملية الإنتاج وفن التسويق.

الامتيازات الأخرى:

<sup>(2)</sup> عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص260.

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

الاستفادة من فوائد مخفضة على القروض البنكية المحصل عليها (تحدد عن طريق التنظيم).  
تمنح الامتيازات الأخرى بناء على قرار من الوكالة.  
استفادة استثمار إعادة التأهيل أو الهيكلة المخصص لاستئناف النشاط بعد غلق المشروع أو إعلان الإفلاس من الامتيازات المنصوص عليها في المرسوم التشريعي.<sup>1</sup>

### المطلب الرابع: ضمانات إضافية للمستثمر الأجنبي.

منحت الجزائر للمستثمر الأجنبي مجموعة من الضمانات لحماية مشروعه من الأخطار المختلفة وخاصة غير التجارية منها، كالتأمينات ونزع الملكية، التي كانت مقننة في النظام الاشتراكي، وتتمثل هذه الحماية في إلزام الدولة بتعويض هذا المستثمر الذي أخذت ملكيته في إقليمها، مع تحديد أوصاف هذا التعويض، كما تتمثل في اللجوء إلى التحكيم لتصفية المنازعات التي تنشأ بينها وبين المستثمرين الأجانب، مما يقلل من أهمية هذه التشريعات صدورها بالإرادة المنفردة للدولة المضيفة، فهي عرضة للتغيير في أي وقت، مثل ما حدث لبعض الشركات الأجنبية التي تم فسخ العقد معها نظرا لعدم احترام بنود الاتفاقيات والعقود المبرمة معها، وبالتالي فإن مطالبة المستثمر الأجنبي بحقوقه يصادفه العديد من العقبات، ولهذا الغرض ظهرت منظمات دولية تهدف لحماية المستثمر الأجنبي من بينها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (اتفاقية سيول)، وهي أحدث عضو في مجموعة البنك الدولي أنشأت سنة 1987<sup>(2)</sup> وتتولى هذه الوكالة أمرين هما<sup>(3)</sup>:

- 1- تقديم ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية وهذا لا يتحقق إلا من خلال برنامج ضمان الاستثمار التابع للوكالة.
- 2- ضمانات من قبل الدولة المتلقية لرأس المال الأجنبي بعدم المصادرة وإعطاء الحرية للمستثمر على نقل أو تحويل الأموال من هذا البلد، مع تقديم ضمانات له لحماية أمواله خلال الحروب والاضطرابات الأهلية .

<sup>1</sup> عليوشقربوع كمال، " قانون الاستثمارات في الجزائر "، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 59- 62.

<sup>2</sup> عبد العزيز قادري، الاستثمارات الدولية- التحكيم التجاري الدولي ضمان الاستثمارات- دار هومة الجزائر، طبعة 2004، ص:424

<sup>3</sup> - عبد العزيز قادري، المرجع السابق، ص: 425.

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

ويعمل المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار هو الآخر على منح ضمانات لا تقل أهمية عن الضمانات التي تمنحها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وبالمقابل تعمل الحكومة الجزائرية على حماية الاستثمار الأجنبي والقائم به من خلال ما جاء في الأمر المؤرخ في 20 أوت 2001 والقانون التجاري الجزائري، فهما ينصان على دوام الضمانات التالية:

- ❖ عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها.
- ❖ ضمان تحويل رؤوس الأموال والمداهيل
- ❖ التعامل مع كل المستثمرين على حد سواء.
- ❖ اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع بالنسبة للمستثمرين غير المقيمين.
- ❖ حماية الاستثمار عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة وفي هذا الإطار وقعت الجزائر على العديد من الاتفاقيات رغبة منها في تشجيع وضمان الاستثمارات القادمة إليها من كل مكان، و في ما يلي بعض الاتفاقيات الموقعة من طرف الحكومة الجزائرية لضمان الاستثمارات الأجنبية<sup>(1)</sup>:

1. الاتفاقية المغربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول المغرب العربي ( الجريدة الرسمية، رقم: 1991/06).

2. الاتفاقية الدولية الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات التي تقوم بين الدول ورعايا الدول الأخرى ( الجريدة الرسمية، رقم: 1995/66).

إلى جانب الاتفاقيات المتعددة الأطراف أبرمت الجزائر اتفاقيات ثنائية وذلك إيماناً منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار في شتى الميادين والمجالات الاقتصادية نذكر منها:

- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع فرنسا في 1999/10/17 والمصادق عليها في 2002/04/07، والتي تضمنت تجنب الازدواج الضريبي، تفادي التهرب الضريبي ووضع قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل والثروة.

- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع ألمانيا في 1996/03/11 والمصادق عليها في 2000/10/07 والخاصة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.

<sup>1</sup> - محمد بودهان، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، دار الملكية للطباعة والنشر، الجزائر، 2000، ص: 18.

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

ولهذا يمكن القول بأن الجزائر عملت وتعمل على تحسين كل تشريعاتها وأنظمتها من أجل استقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية والدخول إلى الساحة الدولية ومواكبة التنمية العالمية الحاصلة، تماشيا والمستجدات الإقليمية والدولية، وفي إطار حتمية التكامل والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ذلك لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يكتسي أهمية بالغة باعتباره أحد أهم مصادر التمويل الخارجي التي لا يمكن للدول الاستغناء عنها باختلاف درجة تقدمها، إلا أنه وبالرغم من المزايا العديدة والآثار الإيجابية له، لا يمكن لأي أحد أن ينكر وجود مجموعة من الآثار السلبية التي يمكن أن يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، الأمر الذي نتج عنه خلاف الكثير من الاقتصاديين حول جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره، فنتج عن هذا الخلاف وجهتي نظر نحو هذا الأخير، إحداهما معارضة له لأنها ترى أن منفعته تعود بالدرجة الأولى على الشركات متعددة الجنسيات، والثانية مرحبة ومدافعة عنه كونها ترى أن مزاياه تنعكس على الدول الأم والدول المضيفة له، لكن هاتاه الاستثمارات التي فتحت مجالاتها في الجزائر برهنت أن أحيانا تعود نتائجها بالسلب عليها لكن رغم ذلك حولت الاستفادة منها، لاسيما برفع مستوى أنشطتها خاصة ما فرضه برنامج الإنعاش الاقتصادي، مما حتم إعادة صياغة قانون الاستثمار، والامتيازات الجبائية الضخمة لفائدة المستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء.

### المبحث الثالث: القاعدة الاستثمارية في الجزائر.

لجلب الاستثمارات الأجنبية قامت الدولة الجزائرية بجهود كبيرة من خلال السياسات والإجراءات التي قامت بها لحماية المستثمر الأجنبي، ولهذا تم التطرق إلى تقييم هذه السياسات من خلال معرفة حصيلة التدفقات المسجلة من الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الوطن ومصادر هذه التدفقات والتوجه القطاعي لها.

### المطلب الأول: حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أدت الإصلاحات الاقتصادية توجها جديدا اتجاه مناخ الاستثمار، وبالتالي العمل على زيادة حجم التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية، إذ يعتبر حجم هذه التدفقات كأحد المؤشرات الهامة لمعرفة مدى فاعلية الأراضية الاستثمارية المهيأة بما يبرر الأثر الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية.



## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

إن حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة خلال سنوات التسعينيات والأفينييات إلى الجزائر، تزايدت تدريجياً في حجم هذا التدفق من 270 مليون دولار في سنة 1996 إلى 507 مليون دولار في سنة 1999 وذلك بسبب تحسن المناخ الاستثماري بصفة تدريجية تبعاً لسلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر في تلك الفترة، ثم انخفضت إلى 438 مليون دولار في سنة 2000 لترتفع بمقدار 758 مليون دولار سنة 2001، وعاد الانخفاض مرة أخرى في سنة 2002، ثم ارتفع في سنة 2003 في حدود 1600 مليون دولار أمريكي، وما أشارت إليه الإحصائيات بأن حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة في الفترة 1999-2000 بلغ نسبة 1.3% كنسبة من الناتج الداخلي، فقد احتلت الجزائر المرتبة الثالثة في إفريقيا من حيث حجم هذه الاستثمارات الواردة وهذا سنة 2002 لتحل المرتبة الأولى سنة 2004 بحجم يقدر بـ 5.887 مليار أورو وهذا راجع إلى استفادتها من الاستثمارات الأجنبية مباشرة في إطار مشاريع "ميديا" الأورو-متوسطي، وفيما يخص حجم الاستثمارات المسجلة لسنة 2005 فقد بلغت 16 مليار دولار<sup>(1)</sup> أي ما يعادل 1200 مليار دينار جزائري.

إن حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر عرف تغيراً كبيراً وخاصة من بداية 2003، فقد ساهمت المنظمات الدولية إلى جانب الدولة في تحسين مناخ الاستثمار، حيث ارتفع حجم هذه الاستثمارات من 2857 مليون دولار إلى 16 مليار دولار سنة 2005. ذلك بأن المناخ الاستثماري في الجزائر قد أتى بنتائجه من خلال الزيادة الحاصلة والملاحظة في حجم التدفقات من الاستثمارات الأجنبية، خاصة بتطورها في السنوات ما بين 2006 إلى غاية 2013، ثم زيادة ارتفاعها في سنة 2014 بظهور مشاريع ضخمة، وبرامج تمتد إلى غاية 2019.

### المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتوجه القطاعي في الجزائر:

من خلال حجم التدفقات المسجلة من الاستثمارات الأجنبية التي حققتها الجزائر ارتأيت إبراز مصدر هذه التدفقات حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر دولة مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 1998-2001 بمجموع يقدر بـ 906806 مليار دولار تليها مصر بمجموع 363146 مليار دولار بينما تحتل المرتبة العاشرة بلجيكا بمجموع 32041 مليار دولار.

<sup>1</sup> - تقرير حول واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر عن صحيفة البيان الإماراتية، في 17/11/2006 عن موقع [www.albayan.ae](http://www.albayan.ae)

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

وبعد توضيح حجم التدفقات من الاستثمارات الأجنبية في هاته الفترة ومصادرها أعرج على أهم القطاعات التي استفادت من هذه الاستثمارات، وأن الاستثمار الأجنبي يتجه بصورة أساسية إلى قطاع الطاقة الذي يحتل المرتبة الأولى في استقطاب هذا النوع من الاستثمار بمبلغ 111 مليار دينار جزائري، يليه قطاع خدمات الاتصال فالمياه والترقية العقارية ومواد البناء وحسب آخر الإحصائيات لواردة حول حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع المناجم في الجزائر بين عامي 2001 و 2006 بلغ 102 مليون دولار\*، حيث أنه ابتداء من سنة 2001 إلى غاية 2009، تم تطبيق سياسة مالية توسعية تزامنت مع تحسن أسعار المحروقات و تنفيذ برنامجين لدعم الإنعاش و النمو الاقتصادي مما أدى إلى تحقيق فوائض مالية مما مكن الحكومة من تسديد ديونها تجاه بنك الجزائر في 2005، و بلغت نسبة فائض الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي أقصى قيمة لها بـ 13,4% في سنة 2006، و نتيجة لتداعيات الأزمة المالية لسنة 2008 على أسعار النفط وبالتالي الإيرادات النفطية تحول الفائض الموازي إلى عجز في سنتي 2009 و 2010 بـ -6,9% و -2,4% من الناتج المحلي الإجمالي على الترتيب،

وابتداء من سنة 2000 بدأ الحساب الجاري يشهد فوائض مالية معتبرة إلى غاية سنة 2008، حيث بلغ 34,54 مليار دولار بسبب التحسن الكبير في أسعار النفط التي قاربت مائة دولار للبرميل في نفس السنة<sup>1</sup>، أما حساب رأس المال فاستمر في تحقيق عجوزات بلغت أقصاها 11,22 مليار دولار عندما أقبلت السلطات على السداد المسبق لديونها بمقدار 12,9 مليار دولار في سنة 2006 في حين سجل فائضا ابتداء من سنة 2008 بسبب ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الصافية التي بلغت 3,5 مليار دولار في سنة 2010 و زيادة القروض قصيرة الأجل التي قدرت بـ 1,77 مليار دولار في نفس السنة. وسجل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات فائضا ابتداء من سنة 2000 قدره 7,5 مليار دولار ليستقر عند نفس المستوى في سنة 2003<sup>2</sup>، ثم تضاعف 5 مرات تقريبا ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2008،

\* التلغزة الجزائرية يوم السبت 2007/01/6، تصريحات السيد: محمد الطاهر بو عريريج مدير قطاع المناجم بوزارة الطاقة والمناجم الجزائرية حيث أكد أن الصين تأتي في مقدمة الدول المستثمرة في قطاع المناجم بـ 25 مليون دولار تليها استراليا بـ 19 مليون دولار ثم مصر بـ 12 مليون دولار..

<sup>1</sup> IMF.Algeria: Statistical Appendix, Report N°:12/21, op –cit, p35.

<sup>2</sup> \_ بلعزوز بن علي و طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية و استهداف التضخم خلال الفترة 1990-2006، مرجع سبق ذكره، ص 38.

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

ثم تراجع بشكل كبير في سنة 2009 حيث بلغ 3,8 مليار دولار ثم ارتفع إلى 20,1 مليار دولار سنة 2011<sup>1</sup>.

إن وضع ميزان المدفوعات في الجزائر لم يستقر وبقي متذبذباً خاصة خلال الفترة 2009-2011 نتيجة للصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء ارتفاع و انخفاض أسعار النفط و تقلبات أسعار الصرف، إلا أنه شهد تحسناً ملحوظاً خلال الفترة 2003-2008 مما يجعل السياسات الاقتصادية غير قادرة على المحافظة على استقرار وضع ميزان المدفوعات الذي لا يزال يخضع إلى تغييرات في الوضع الاقتصادي الدولي، في ظل تنامي ظاهرة التكتلات الإقليمية، وانتشار الشركات متعددة الجنسيات في العالم، وهذا الذي تستفيد منه الجزائر في تشجيعها للاستثمار الأجنبي .

### الجدول 8: تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر. الوحدة: (مليار دولار أمريكي)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	أرصدة ميزان المدفوعات
27.9	18.200	7.780	40.600	34.240	34.060	26.470	14.270	11.140	6.710	9.610	12.300	الميزان التجاري
19.7	12.160	0.410	34.540	30.540	28.950	12.180	11.120	8.840	4.370	7.060	8.930	ميزان الحساب الجاري
0.4	-3.420	-3.450	-2.540	-0.990	-11.220	-4.240	-1.870	-1.370	-0.710	-0.870	-1.360	حساب رأس المال
20.1	15.3	3.860	36.990	290550	17.730	16.940	9.250	7.470	3.660	6.190	7.570	الميزان الكلي

المصدر : صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، 2010،

إن تقديم مختلف العوامل الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية والتي تتمثل في مدى تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وتوفير البنية التحتية المناسبة والسوق الاستهلاكية الواسعة، وأيضاً الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية، ثم الإجراءات التي تشمل وضع الإطار المؤسسي والقانوني لحماية الاستثمارات، إلى جانب ذلك مجموع الحوافز والضمانات التي تختلف طبعاً من دولة إلى أخرى، وكل هذه العوامل تدفع إلى التحرير الكلي للتجارة بعد توسيع مجال فتح الاستثمارات، وبالتالي ترفع القيود وتسهل تدفقات السلع والخدمات، وهذا الذي حدث لاسيما ما حازت عليه مؤسسة "Wanadoo" الفرنسية على 20% من أسهم المؤسسة الخاصة "Epad" لتدعيم استثماراتها في المعلوماتية وخدمات الإنترنت، كما تعاقدت وزارة البريد والمواصلات من جهتها مع بعض الشركات الأوروبية، من بينها شركة

<sup>1</sup> \_ IMF.Algeria: Statistical Appendix, Report N°:13/49 , op –cit, p23.

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

إيطاليا للاتصالات، وذلك بغرض ربط الجزائر بشبكة الاتصالات الأوروبية عبر كابلات بحرية، بلغت قيمتها نحو 15 مليون دولار.<sup>1</sup>

من خلال التوضيحات الخاصة بالمتعاملين والقطاعات في تشجيع الاستثمار الأجنبي وتصنيفها أدى بي إلى الوقوف على مايلي :

- الاستقرار السياسي والاقتصادي لا يمكن الفصل بينهما فهما متلازمان، فالاستقرار السياسي يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي، والعكس بالعكس، فهما ركيزتي القرار الاستثماري.
- تكامل هذه العوامل فيما بينها يخلق مناخا استثماريا ملائما، فرغم توفر الجزائر على بنية تحتية مناسبة إلا أنها غير مستغلة، إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية تقوم الجزائر بالعمل على تحرير تجارتها الخارجية وتسعى إلى الانضمام ل OMC فهي بذلك تسهل عملية تسويق منتجاتها الوطنية وأيضاً منتجات المستثمر الأجنبي، وتعمل على توفير المواد اللازمة لعملية الإنتاج وتعمل على تشجيع الدول الأعضاء في هذه المنظمة على القدوم للاستثمار في أراضيها وذلك من خلال تقديمها لحوافز وضمانات للمستثمرين الأجانب، و سن قوانين والتوقيع على اتفاقيات دولية لتوفير أرضية مناسبة توطن للاستثمار الأجنبي، بأراضيها لخلق قيمة مضافة، وتحقيق أهداف ايجابية من الانضمام المتوقع للمنظمة العالمية للتجارة، بالرغم من توفر أرضية استثمارية واسعة في الجزائر إلا أن حجم هذه الاستثمارات الواردة إليها تبقى ضعيفة، كما يلاحظ أن الدول الغربية هي أكبر الدول المستثمرة في الجزائر وأن هذه الاستثمارات المسجلة من طرف هذه الدول تتركز على قطاعات الطاقة وخاصة قطاع المحروقات، خدمة لاقتصادياتها وتعتمد إهمال باقي القطاعات رغم أن الاستثمار فيها أن يحقق قيمة مضافة للدولة وخاصة في قطاعي الفلاحة والصناعة، ولهذا تعمل الجزائر على تنويع مصادر هذه الاستثمارات لتجنب التوجه القطاعي لها، فالاستثمارات التي تقوم بها الدول الغربية في الجزائر لا تخدم الدولة إلا في مجال الطاقة وعلى هذا الأساس لجأت الجزائر إلى الاستثمارات الغربية بغية تنويع القطاعات التي يستثمر فيها.

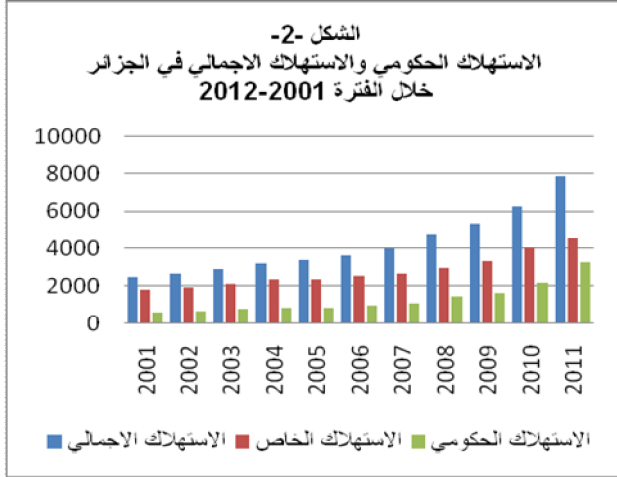
أثر البرامج الاستثمارية الحكومية خلال الفترة 2001-2012: من خلال تحليل الأثر المباشر باستخدام التحليل القياسي ومعرفة مدى تأثير الإنفاق الحكومي على الاستهلاك الخاص،

قويدري محمد، "تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مذكرة<sup>1</sup> دكتوراه، علوم اقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص226-227.

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

والتحليل غير المباشر باستخدام تحليل لوفل المشتق من نموذج المضاعف، وفي نقطة موالية تقوم الدراسة بتحليل الأثر المباشر وغير المباشر لسياسة الإنفاق الحكومي على كل من الاستثمار الكلي والاستثمار الخاص.

### - تحليل اثر البرامج الاستثمارية على الاستهلاك الكلي خلال الفترة 2001-2012



يشكل الاستهلاك الحكومي جزءاً مهماً من إجمالي الاستهلاك الكلي في الجزائر خلال الفترة 2001-2012 حيث تراوحت نسبته من إجمالي الاستهلاك الكلي ما بين 25.28% و 42.02% خلال الفترة 2001-2011 وهذا راجع إلى برامج الإنعاش و الدعم النمو الاقتصاديين التي شهدتها الفترة 2001-2012، والتي استخدمت الإنفاق الحكومي كأداة رئيسية لدعم الاستهلاك ومنه الناتج المحلي الإجمالي والشكل التالي يوضح ذلك.

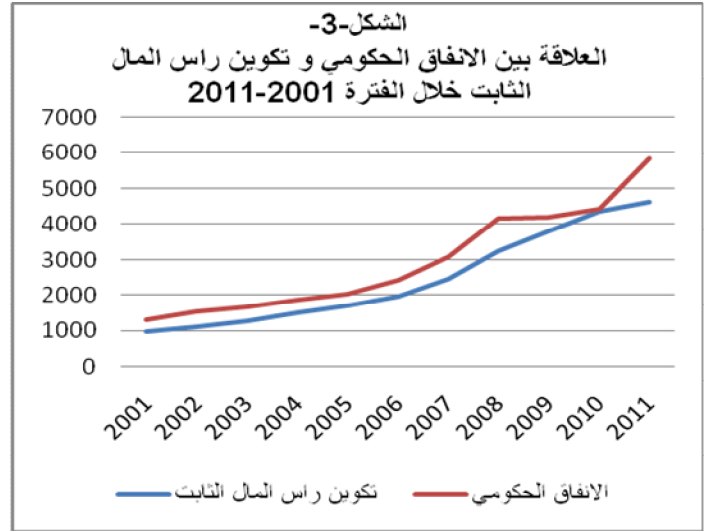
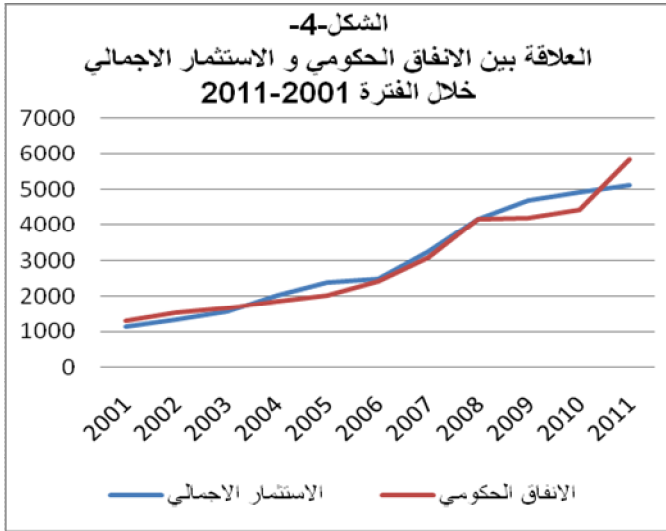
ويظهر التأثير المباشر للإنفاق الحكومي على الاستهلاك الخاص من خلال ما تدفعه الحكومة من أجور و مرتبات لعمالها و موظفيها ويخصص هؤلاء الجزء الأكبر من هذه الدخول للاستهلاك و ينعكس التزايد في حجم الإنفاق على الرواتب والأجور على الزيادة في الاستهلاك، إذ يُقدَّر أن 69,7%، من هذه الأجور تذهب إلى الاستهلاك الخاص، أما الأهمية النسبية لمقدار ما يذهب من الرواتب والأجور إلى الاستهلاك الخاص فقد بلغت قيمة وسطية قدرها 38,07%، ومن هنا يتضح أن الإنفاق الحكومي على الرواتب و الأجور ينعكس بصفة مباشرة على زيادة الاستهلاك الخاص.

### - أثر البرامج الاستثمارية على الاستثمار الكلي خلال الفترة 2001-2012

يسهم الإنفاق الحكومي بشكل مباشر وغير مباشر في زيادة الناتج المحلي، فالإنفاق الحكومي يولد دخولاً جديدة في حالات الإنفاق الجاري و يؤدي إلى زيادة الإنتاج في حالات الإنفاق الاستثماري، ولقد تناولت الدراسة في الجانب النظري أن زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري يترتب عليه زيادة في الطلب الفعلي الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار، ولكن

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

هذا يكون بفرض مرونة الجهاز الإنتاجي، وفيما يتعلق بوضعية الجزائر فإنه لا يُتوقع تحقق هذا الأثر بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي من جهة ومن جهة أخرى فإنه يتم إشباع معظم الطلب الاستهلاكي عن طريق الاستيراد، لذلك لا يُتوقع أن يكون أثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار كبيراً.



إن الدراسات التي تطرقت إلى قضايا التنمية الاقتصادية أكدت أهمية و دور السياسة المالية بصفة عامة وسياسة الإنفاق الحكومي بصفة خاصة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، ولذلك أوضح في هذه الأطروحة مدى مساهمة سياسة الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، ومن أهم ما توصلت إليه من نتائج كانت كما يلي:

- قيام الدولة بوضع وتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو ساهم في رفع معدلات النمو وتخفيض معدلات البطالة مع ارتفاع في معدلات التضخم و جاء هذا البرنامج لتغطية النقص الذي عرفه برنامج التمويل الموسع، و هدفت هذه البرامج إلى تحقيق تنمية مستدامة تستفيد منها الأجيال المستقبلية حيث اتجهت اتجاهاً كينزياً مبني على أساس سياسات إنعاش الطلب الكلي وتحسين العرض الكليين، و تخلت عن سياسات ضغط الطلب الإجمالي وفق المنظور الكلاسيكي ومن ثم إعطاء الأولوية لخفض معدلات البطالة مع القبول بمعدل تضخم مرتفع نسبياً .
- السياسة المالية الكينزية لا تنطبق على واقع الاقتصاد الجزائري وذلك بسبب عدم توفره على آليات السوق بالإضافة إلى ضعف مرونة الهيكل الإنتاجي وعدم هيكليته، ووجود تسربات كبيرة في الدخل - التأثير المباشر لسياسة الإنفاق الحكومي على الاستهلاك

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

الخاص الذي يظهر من خلال ما تدفعه الحكومة من أجور و مرتبات لعمالها حيث يخصص هؤلاء الجزء الأكبر من هذه الدخول للاستهلاك و هذا ما يظهره الميل الحدي للاستهلاك، وأن الإنفاق الحكومي على الرواتب والأجور ينعكس مباشرة على زيادة الاستهلاك الخاص.

**ولذلك لابد من اتخاذ إجراءات، منها :**

- زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي من خلال بناء إستراتيجية تسمح بتحقيق تراكم رأسمالي متوازن عبر دعم الصناعات التحويلية و التوزيع العادل لموارد الاقتصاد الوطني عبر كافة القطاعات.
- زيادة فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في التأثير على الناتج، من خلال قيام الحكومة بتخفيض الميل الحدي للاستيراد باستخدام السياسة المالية والتجارية و من جهة أخرى إزالة العقبات التي تحول دون تمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة.

### المطلب الثالث: الجزائر والاستثمار العربي كبادرة في تحرير التجارة الخارجية

إن توفر الأرضية الملائمة للتمكين للاستثمارات الأجنبية في الجزائر بما فيها الاستقرار السياسي والاقتصادي ومدى توفر البنية التحتية، من أهم المحفزات التي تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري، بالإضافة إلى وجود إطار قانوني ومؤسسي كهيئة تمنح المستثمر الأجنبي جملة من المحفزات وإعطائه كل الضمانات اللازمة لمباشرة عمله الاستثماري داخل الجزائر، إلا أن كل هذه المحفزات لم تصل بالجزائر إلى تحقيق أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية على أراضيها ولا ساهمت في تنويع مصادر هذه الاستثمارات والتي لم تكن تخدم سوى قطاع الطاقة وبالتحديد قطاع المحروقات، وعلى هذا الأساس تسعى الجزائر إلى تنويع مصادر استثماراتها الأجنبية و زيادة حجمها وتفعيلها خارج قطاع المحروقات لتشمل مجالات حيوية أخرى، وعلى هذا الأساس عملت الجزائر على استقطاب أكبر قدر من المستثمرين العرب بغية تحقيق هذا الهدف ومحاولة تجسيد التكامل العربي والاستفادة من المشاريع العربية التي ستقام على أرضها، ولهذا سأوضح حجم الاستثمارات العربية الوافدة إلى الجزائر مع ذكر مصادرها وأهم القطاعات التي شملتها وكل هذا من خلال الدراسة الكمية والنوعية للاستثمار العربي في الجزائر، حيث تسعى من خلال هذه الاستثمارات إلى تنويع مصادر استثماراتها الأجنبية من

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

حيث الدول المستثمرة والقطاعات المستثمر فيها، والتي كانت غالبًا ما تتركز حول قطاع الطاقة، وعلى هذا الأساس تتبنى الجزائر سياسة الانفتاح على العالم الخارجي وخاصة الوطن العربي إذ تتطلع إلى استقطاب أكبر قدر من الاستثمارات العربية ذات التوجه المتعدد خارج قطاع المحروقات ورغبة منها في تحقيق التكامل العربي وتجسيد الوحدة المفقودة.

**أولاً/ حجم الاستثمار العربي في الجزائر:** تحظى الجزائر بحصيلة معتبرة من الاستثمار العربي الوافد إليها حيث يمكن توضيح حجم ونسب هذا الاستثمار وما يمثله من أصل الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الجزائر في تنوع مصدر الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الجزائر تبلغ نسبة 41% من المشاريع المصرح بها والتي تدخل في إطار المشاريع الاستثمارية الأجنبية فهي بذلك تبقى تحتل المرتبة الثانية بعد أوروبا من حيث مصادر الاستثمار الأجنبي خارج قطاع الطاقة في الجزائر بمبلغ يقدر بـ 17.356 مليون دج أي نسبة 28% من المبلغ الإجمالي للاستثمار الأجنبي المسجل خلال نفس الفترة والمقدر بـ 61.604 مليون دج، حيث يمكن اعتبار هذا المبلغ المحقق من طرف الاستثمارات العربية في الجزائر محفزاً جدياً هاماً فيما يخص مدى فاعلية قانون الاستثمار الصادر قبل تلك الفترة وكيف أنه ساهم في زيادة حجم الاستثمار الأجنبي في الجزائر ولاسيما العربي منه، حيث بلغ سنة 2004 عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المسجلة في الجزائر 31 مشروع بمبلغ إجمالي يقدر بـ 107 مليار دج أي ما يعادل 1.4 مليار دولار أمريكي والشكل التالي يوضح توزيع هذا المبلغ من حيث مصدره. (1)

إن النسبة الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر المسجلة في تلك الفترة بالجزائر كان مصدرها الدول العربية حيث بلغت نسبة 98% من المبلغ الإجمالي للاستثمارات الأجنبية في الجزائر أي بمبلغ يقدر بـ 105.2 مليار دج ما يعادل 1.38 مليار دولار أما باقي النسبة والمتمثلة في 2% فكان مصدرها أوروبا وبالتحديد فرنسا بمبلغ يقدر بـ 20 مليون دولار أي ما يعادل 1.8 مليار دج، ومن خلال معطيات هذه الفترة يتضح وبجلاء أن حجم الاستثمار العربي الوافد إلى الجزائر في تزايد مستمر من 17.356 مليون دج خلال 2002-2003 ليصل 105.2 مليار دج خلال 2004 مما يبرر واقع وأهمية السوق الجزائرية بالنسبة للمستثمرين العرب العاملين في ميدان الاستثمار خارج دائرة الطاقة.

(1) جمال عمورة، مرجع سبق ذكره



ثانيا: تطور المشاريع في الفترة ما بين 2005-2007:<sup>(1)</sup> خلال هذه الفترة سجلت الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار نتائج بمبلغ 5.7 مليار دولار، حجماً للاستثمارات العربية المصرح بها في الجزائر فهي بذلك تساهم بنسبة 35.63% من حجم الاستثمار الأجنبي المسجل في الجزائر لهذه الفترة والمقدر ب 16 مليار دولار أمريكي، حيث وصل حجم الاستثمارات العربية في سنة 2007 مبلغ 7 مليار دولار وهو مؤشر شجع وكان تحفيزاً كبيراً للمجالات الاستثمارية خارج قطاع الطاقة، وبعد عرضي لحجم الاستثمار العربي الوارد إلى الجزائر وما يمثله من نسبة جد هامة من الاستثمار الأجنبي بها، يمكن القول بأن الاستثمار العربي في الجزائر يشهد نمواً كبيراً والفضل في ذلك يرجع إلى الحوافز التي تعتبر تمهيداً للأرضية الاستثمارية الجزائرية، وتوجهها نحو تحرير تام لتجارتها الخارجية، مما يحفز على تدفق السلع والخدمات، من المستثمرين الأجانب إليها، وهذا الاهتمام الذي توليه الدولة للمستثمر الأجنبي بمختلف انتماءاته، وأنماطه، من خلال الامتيازات والضمانات التي يمنحها قانون الاستثمار والسياسة المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية والمحاولة تجسيد التكامل العربي والعمل على تشجيع التبادل البيني وتطوير التبادل بين مختلف أقطار الوطن العربي والخروج من الأحلام إلى الواقع المعاش .

### المطلب الرابع: مصادر الاستثمار العربي في الجزائر والقطاعات المستهدفة

بعد توضيحنا لحجم التدفقات المسجلة من الاستثمارات العربية التي حققتها الجزائر كان لا بد من معرفة مصدر هذه التدفقات والجهة التي استفادت منها وهذا لمعرفة القطاعات التي شملتها، خلال فترات متعددة .

**خلال الفترة 1993-2001:** بلغ حجم الاستثمار العربي بالجزائر خلال هذه الفترة مبلغ 157.389 مليون دينار جزائري، أي 104 مشروع مصرح به كان مصدرها بعض الدول العربية التالية: تونس، سوريا، الأردن، مصر، المملكة العربية السعودية، ودول عربية أخرى حيث كانت تونس هي أكبر الدول العربية المستثمرة في الجزائر خلال هذه الفترة وذلك من ناحية عدد المشاريع المصرح بها والتي بلغت 25 مشروعاً، حيث إن معظم هذه المشاريع تخدم قطاع السياحة والفندقة وصناعة مواد البناء، تليها سوريا ب 22

<sup>1</sup> - بوعلام غمراسة، مقال بدون عنوان، المؤتمر العاشر للمستثمرين العرب، الجزائر أيام 17-23/11/2006 .

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

مشروعاً متجهاً لخدمة الصناعة التركيبية والصناعة الغذائية، تتبعها الأردن بـ 19 مشروعاً في مجال الصناعة الكيماوية والدوائية والصناعة التركيبية ثم مصر بـ 8 مشاريع في مجال الاتصالات والصناعة الثقيلة ومواد البناء والسعودية بـ 7 مشاريع في مجال البناء والعقار والصناعة الغذائية، ومن خلال معطيات الفترة 1993-2001 يتبين أن القطاعات المستفيدة من الاستثمارات العربية هي قطاعات تشمل الصناعة والخدمات فهي بذلك تخدم الاقتصاد الوطني في مجالات حيوية مما يجعل الجزائر تخرج من حلقة الاعتماد على الاستثمار في قطاع المحروقات مما يؤدي إلى التنويع من مصادر الدخل الوطني وتنامي قيمته.

**الفترة الممتدة من 2003-2005:** شهدت هذه الفترة تزايداً نسبياً في حجم الاستثمار العربي المسجل في الجزائر حيث بلغ خلال سنة<sup>(1)</sup> 2003، 2004، 2005 القيم التالية على الترتيب: 65.43 مليون دولار، 260.5 مليون دولار، 260.7 مليون دولار أمريكي، حيث أن الكويت هي الدولة العربية الأكثر استثماراً في الجزائر خلال الفترة 2003-2005 بنسبة تقدر بـ 54% من حجم الاستثمار العربي المسجل خلال نفس الفترة والذي بلغ 586.63 مليون دولار، أي أن مبلغ الاستثمارات الكويتية في الجزائر بلغ 315 مليون دولار، تليها مصر بنسبة 23.38% من المبلغ الإجمالي للاستثمارات العربية في الجزائر لنفس الفترة السابقة، حيث قدر حجم استثماراتها بـ 137.13 مليون دولار،

مع العلم أن كلا الدولتين تستثمران في قطاع الاتصالات ومواد البناء، بينما الدولة الأقل استثماراً في الجزائر هي فلسطين بمبلغ 0.85 مليون دولار أي بنسبة تقدر بـ 0.14% من حجم الاستثمارات العربية في الجزائر، وتتركز استثماراتها في مجال العقار والاتصالات.

إن الاستثمار العربي في الجزائر اتجه تمركزه حول قطاع الخدمات، إذ أن نسبة 82% من الاستثمارات العربية في الجزائر خلال هذه الفترة هي استثمارات في مجال الخدمات بمبلغ 482.67 مليون دولار أمريكي، بعدما استفادت من هذا المبلغ كل من قطاع الاتصالات والسياحة والفندقية بالإضافة إلى القطاع المصرفي وقطاع البناء والعقار وإصلاح الهياكل

(1) تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار حول المناخ الاستثماري في الدول العربية للسنوات : 2003، 2004، 2005 عن موقع: [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org) تاريخ الاطلاع 2010/09/09.

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

القاعدية، أما قطاع الصناعة لم يتحصل إلا على 16% من حجم هذا الاستثمار ببلغ يقدر ب 94.06 مليون دولار والذي شمل الصناعة الغذائية والصناعة التركيبية والتحويلية، بالإضافة إلى الصناعة البيتروكيمياوية وصناعة الأدوية، وكانت النسبة الباقية من المبلغ الإجمالي للاستثمارات العربية في الجزائر من نصيب قطاعات أخرى متمثلة في مجالات البحث والتطوير العلمي في البيئية وال عمران، إلا قطاع الزراعة ينتظر من يستثمر فيه من طرف الدول العربية، ذلك لأن غالبية الدول العربية تستثمر في القطاعات المربحة فقط، دون مراعاة المسؤولية الاجتماعية، أو حتى مسؤولياتها التي تربطها مع الجزائر لاسيما التاريخ المشترك، فبالنسبة لسنة 2006 و 2007 حيث تم إدراج بعض التقارير والتصريحات الواردة على شبكة الإنترنت في نهاية سنة 2013 وهي على النحو التالي:

في مجال الصناعة الثقيلة أعلنت شركات سعودية عن توقيعها لعقد شراكة مع شركات جزائرية لإنشاء مصنع بكلفة استثمارية تقدر ب 24 مليون دولار، بينما أعلنت الشركة السعودية لصناعة أنابيب الألمنيوم أن استثماراتها في الجزائر بلغت 100 مليون دولار خلال السداسي الأول من سنة 2006.<sup>(1)</sup>

حيث أن هاته النتائج يتضح أن العربية السعودية تقبل على الاستثمار في الجزائر وخاصة في قطاع الصناعة بنسبة عالية، أما الإمارات فقامت بتأسيس بنك لها في الجزائر برأسمال يبلغ حوالي 100 مليون دولار وذلك خلال سنة 2006 ليباشر أعماله منتصف 2007، كما أنه تم التوقيع من طرف شركتين إماراتيتين هما "تعمير" و"إعمار" على عقود استثمارية في الجزائر تخص إنشاء خمسة مشاريع سياحية وعقارية بمبلغ تصل قيمته إلى 20مليار دولار وذلك خلال نهاية 2006 ليباشر العمل فيها بحلول 2007<sup>(2)</sup>، أما في قطاع الاتصالات فقد أعلنت إحدى الشركة الكويتية والمرخص لها بتشغيل شبكة الاتصالات المتنقلة في الجزائر أن استثماراتها سوف تصل ملياري دولار بعدما تجاوزتها في نهاية 2007،<sup>(3)</sup> وأنها قد تصل إلى 06 مليار دولار نهاية 2015، في مجال الصناعة فقد أعلن الشريك اللبناني

(1) تقرير السداسي الأول لسنة 2006 حول، المناخ الاستثماري في الدول العربية الصادر، عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

(2) تقرير حول آراء المستثمرين العرب عن الملتقى العاشر للمستثمرين العرب في الجزائر 2007

(3) تقرير السداسي الأول لسنة 2006 حول، المناخ الاستثماري في الدول العربية، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

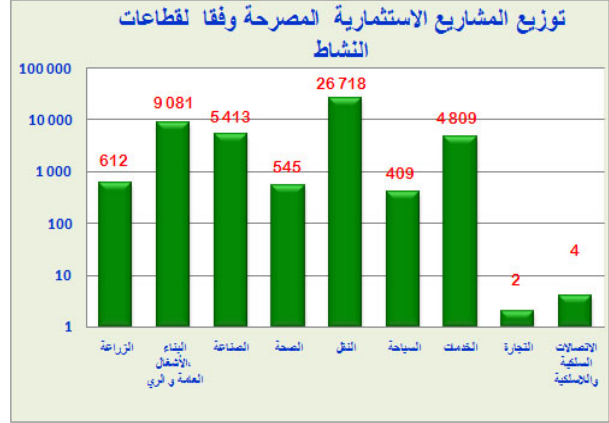
## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

"زأخم" عن استغلال وتطوير منجم الذهب بتمنرات باستثمار يقدر ب200.000 دولار، سنة 2006 حيث سيحقق هذا المشروع مداخيل كبيرة لفائدة خزينة الدولة .

الشكل رقم 11: توزيع المشاريع الاستثمارية المصروفة

وفقا لقطاعات النشاط سنة 2012

كما يمكن القول بأن مختلف الاستثمارات العربية في الجزائر هي استثمارات تخدم القطاعات الحيوية في البلاد بما فيها قطاع الخدمات الذي يعتبر من أكبرها استقطابا لهذه الاستثمارات يليه قطاع الصناعة بينما يبقى قطاع الفلاحة خارج اهتمام المستثمرين العرب، الذي تأمل الجزائر



من خلال سياساتها الاقتصادية البحث آليات لجلب المستثمرين لأجل تطوير هذا القطاع .

الشكل رقم 13: عدد الوظائف للمشاريع الاستثمارية

المصروفة وفقا لقطاعات النشاط 2012



الشكل رقم 12: مبالغ المشاريع الاستثمارية المصروفة

وفقا لقطاعات النشاط 2012



المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار مارس 2013

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار مارس 2013

وانطلاقا من الجداول والأشكال السابقة يتأكد أن الجزائر تسعى لفتح المجال أمام المستثمرين مع تحفيزهم، وهذا ما تؤكدته التشريعات القانونية في هذا المجال، خاصة مشكلة العقار، وهذا لأجل إعطاء نفس جديد للاستثمار والدفع بعجلة التنمية، حيث وضعت الدولة نصوص قانونية جديدة من شأنها تحفيز المستثمرين وهذا ما جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 2011 لاسيما المادة 15 التي عدلت جذريا بعض أحكام الأمر رقم 08-04 المؤرخ في 01/09/2008 الذي يحدد شروط و كيفية منح الامتياز على الأراضي التابعة للأموال الخاصة للدولة و الموجهة لانجاز مشاريع استثمارية، بحيث تم استبعاد صيغة المزداد العلني والاحتفاظ

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحديد التجارة الخارجية

بصيغة منح الامتياز بالتراضي هذا من الجانب التشريعي، أما الجانب المالي، فقد وضعت الدولة برامج ضخمة، ومنها مخططات الانعاش الاقتصادي، الذي قسم إلى ثلاث برامج كما يلي:

### 1- مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004

شهد هذا البرنامج صرف أموال طائلة من أجل النهوض باقتصادها، وتم تصنيف برامجها كما يلي :

**الجدول رقم 09:** الأموال التي صرفت في قطاعات اقتصادية ما بين 2001 - 2004 (برنامج الإنعاش الاقتصادي)

السنوات القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسب)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40,1
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	/	/	45,0	8,6
المجموع	205,5	185,9	113,9	20,5	525,0	100

المصدر: مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004

### 2- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 - 2009

هذا البرنامج جاء في إطار مواصلة وتيرة البرنامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، ورصد له 4203 مليار دينار أي ما يعادل 55 مليار دولار، أضيف له بعد إقراره : برنامجين خاصين احدها لمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دينار و الآخر لمناطق الهضاب العليا ب 668 مليار دينار

#### • البرنامج الخماسي 2010 - 2014

• تم تخصيص 286 مليار دولار هو مبلغ الغلاف المالي الذي قررت الدولة رسده

لتعزيز مقومات الاقتصاد الوطني , يهدف هذا البرنامج إلى :

1- إتمام المشاريع الكبرى التي تم الشروع في انجازها وخاصة في مجال الطرق

والسكة الحديدية والمياه والغلاف الخاص لإتمام هذه المشروعات يقدر بـ 130 مليار دولار.

2- اطلاق مشروعات جديدة بقيمة 156 مليار دولار، موزعة على 6 محاور مهيكلة

للبرنامج الخماسي القادم، وتتمثل هذه المحاور في:

➤ تطوير البنى التحتية القاعدية.

- تطوير الموارد البشرية.
- التنمية الاقتصادية.
- مكافحة البطالة.
- تطوير الخدمة العمومية.

البحث العلمي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال

### المبحث الرابع: المستثمرين العرب بين المحفزات والمعوقات في الجزائر.

شهدت الاستثمارات العربية في السنوات تزايدًا كبيرًا، مع تعدد القطاعات التي شملتها بصفة كبيرة، نتيجة للمحفزات التي منحت لهم بالجزائر مع سعي المستثمر العربي إلى تحقيق أهداف مشتركة.

#### المطلب الأول: المحفزات الممنوحة للمستثمر العربي في الجزائر.

إن تفضيل المستثمر العربي في الجزائر عن غيره لمعايير التاريخ المشترك وما يليه من أسباب أخرى أوضحها في النقاط التالية:

1. إن انتقال أي استثمار من دولة إلى أخرى سيكون له أثر كبير على ثقافة المجتمعات المستضيفة لهذا الاستثمار، فهو يرسخ مفاهيم ويروج لمفاهيم الدولة المستثمرة سواء أكانت هذه المفاهيم ثقافية أم عقائدية خاطئة كانت أم صائبة في أذهان المجتمع المستقبل لهذا الاستثمار الأجنبي، مما يجعل الدول المستضيفة تتخوف منه، وعلى العكس من ذلك فإن ثقافة المجتمع الجزائري وعقائده تتناسب وثقافة المستثمر العربي فهو لا يؤثر بالسلب فيها بل يساهم في تعميقها وترسيخها نظرًا للعوامل المشتركة بينه وبين المواطن الجزائري في مختلف المجالات، خضوعاً لمبدأ التكيف مع المحيط الخارجي للمؤسسات .

2. تفضل الجزائر المستثمر العربي عن غيره محاولة منها تجسيد التكامل العربي وتطوير حجم التبادل البيني في عصر التكتلات، فطبيعة العلاقة الموجودة بين الدول العربية يجب تنميتها من خلال الاندماج والمصاهرة بين مختلف القطاعات وفي شتى المجالات ولاسيما الاقتصادية

3. تهدف الجزائر من وراء استقطاب الاستثمار العربي إلى الاستفادة مما يقدمه من خدمة كبيرة للاقتصاد الوطني نتيجة مساهمته في تنويع القطاعات والمجالات المستثمر فيها والتي غالبًا ما كانت تتركز في قطاعات الطاقة من طرف المستثمر الأجنبي،

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

4. يحقق المستثمر العربي جراء استثماراته في الجزائر عائدات تحقق فوائد للاقتصاد الوطني سواء أترك أمواله في الجزائر أم حولها إلى بلده الأصلي، فسيستفاد منها من خلال زيادة تحسين العلاقة التي تربط الجزائر مع باقي دول الوطن العربي، مع إبراز دور التبادلات بين المستثمرين العرب وما يجمعهم من أسس مشتركة .

تتوافد الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المستضيفة هو المحفزات المتوفرة أو تلك التي تمنحها هذه الدولة للمستثمر الأجنبي، وعلى هذا الأساس فالجزائر من بين الدول التي سعت ولا زالت تسعى إلى استقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية ولاسيما العربية منها من خلال منحها لعدة امتيازات خاصة للمستثمرين العرب الوافدين إليها، ويمثل قانون الاستثمار الصادر في 20 أوت 2001 من أهم هذه المحفزات باعتباره عمل على توفير الأرضية الملائمة للاستثمارات الأجنبية والعربية بصفة خاصة، كما أنه ضمّ عدة محفزات سواء أكانت جبائية أو قانونية تمنح للمستثمر أيا كان، غير أن المستثمر العربي يحظى باستقبال خاص وبمعاملة متميزة من طرف الدولة الجزائرية، وما جسّد هذا الاستقبال كلمة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في المؤتمر العاشر للمستثمرين العرب الذي انعقد في الجزائر أيام 17-23 نوفمبر سنة 2007، حيث حفز المستثمرين العرب على القدوم إلى الجزائر بقوله "ستجدون كل الضمانات المطابقة للمعايير الدولية" وهذا بالنسبة للجزائر وإعلانه عن أنها فتحت ورشات ضخمة للتنمية في البناء وتحقيق النمو، وأن الجزائر ذللت كل الصعاب التي تحول دون قيام استثمار عربي كبير فيها، كما أن الرئيس عرّج على الضمانات الممنوحة للمستثمرين العرب والأجانب التي تضمنها قانون الاستثمار وكيف أنها تكسر كل الحواجز أمام أي قرار استثماري متردد، هذا بالنسبة للدولة الجزائرية وما تمنحه للمستثمرين العرب لاستقطابهم، وأما بالنسبة للمحفزات التي ساهمت في زيادة حجم الاستثمار العربي في الجزائر فقد وضحها، الشيخ صالح كامل في مداخلة خلال ملتقى الجزائر الدولي للاستثمار سنة 2001 في قوله: "هناك عدة مبادئ عامة تغري المستثمرين أياً كانت هويتهم، وهي متوفرة بالجزائر وتتمثل هذه المبادئ العامة في:

- سلامة ونزاهة النظام القضائي.
- الشفافية في الإدارة الاقتصادية وتوفير المعلومات.
- وجود الأدوات المالية والأوعية الادخارية وسهولة طرحها وتملكها وتداولها.

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

• التطور التقني في الإدارة الاقتصادية والمصرفية.

• توفر خارطة استثمارية لمشروعات مدروسة الجدوى وجاهزة للتنفيذ.

تبعاً لهاته المبادئ والمستتبطة من مبادئ الحكم الراشد، مع توفر مجموعة الحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمرين العرب بموجب قانون الاستثمار رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمعدل في 15 أكتوبر 2006 فإن الحكومة الجزائرية قامت بالتوقيع على عدة اتفاقيات مع الدول العربية منها اتفاقية موحدة، حيث وقعت عليها جميع الدول العربية، في 1995/10/07 التي تنص على استثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية فهي بذلك تشجع الاستثمار العربي البيني، واتفاقية أخرى موقعة مع دول اتحاد المغرب العربي بشكل موحد وتتضمن ترقية وضمان الاستثمارات البينية وتفادي الازدواج الضريبي مما يسهل حركة رؤوس الأموال بين دول المغرب العربي، كما وقعت الجزائر على عدة اتفاقيات ثنائية مع بعض الدول العربية<sup>(1)</sup> وتتضمن هذه الاتفاقيات ما يلي:

1. تشجيع وحماية الاستثمارات.
2. تجنب الازدواج و التهرب الضريبي خاصة في ميدان الضريبة على الدخل.
3. الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات.
4. حرية انتقال رؤوس الأموال بين الدولة المصدرة للاستثمار والدولة الجزائرية.
5. ضمان المعاملة الجيدة والمتساوية للمستثمرين من كل طرف.
6. تقديم كل التسهيلات لتطوير المشروع الاستثماري.

ومن هذه الاتفاقيات كلها ومحتواها يمكن القول بأن الجزائر تعمل جاهدة على إرضاء المستثمر العربي للظفر بأكبر قدر من استثماراته قصد تحقيق التنويع المرجو في مجال الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها، و يمكن النظر إلى محفزات الاستثمار العربي بالجزائر على أنها تتمثل أساساً في قانون الاستثمار الجديد والوضعية السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد عقب الخروج من العشرية السوداء بفضل الجهود المبذولة من طرف الحكومة، والتي ساهمت في إسترجاع الصورة المشرفة للجزائر وبالتالي كان لها الفضل في زيادة إقبال المستثمرين العرب وهذا ما اتضح وتزايد بداية من العقد الأول من الألفية الجديدة.

(1) أنظر الملحق رقم (2) المتضمن الاتفاقيات والاتفاقيات الدولية الموقعة من طرف الجزائر في مجال ترقية الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي إلى غاية 2004.



### المطلب الثاني: الاستثمار العربي و آثاره في تحرير التجارة بالجزائر

في كل المجالات يترتب على عمليات الاستثمار عدة آثار سواء أكانت إيجابية أم سلبية، وهذا على مستويات مختلفة منها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية والبيئية والمتعلقة بالجانب الاستهلاكي، فهي تقيس مدى المساهمة الفعلية للاستثمار العربي في النمو الاقتصادي للدولة، بينما توجد عوائق تحول دون تحقيق الهدف المنشود والمتمثل في زيادة حجم الاستثمار العربي في الجزائر، ومن هذه العوائق ما يأخذ طابعاً اقتصادياً، وآخر أمنياً وتشريعي وإداري، بالإضافة إلى عوائق متعلقة بالعقار.

**أولاً: الآثار الاقتصادية:** إن الآثار الاقتصادية الناجمة على الاستثمار الخارجي تتمثل في كل من العمل، ميزان المدفوعات، التكنولوجيا، الصناعات المحلية، ويمكن تفصيلها كما يلي:

#### 1. أثر الاستثمار العربي على العمل:

أنفقت الجزائر على شراء السلم الاجتماعي، ولأجل ذلك قبلت بكل الاملاءات الخارجية من برامج، واقتراحات خاصة فتح الاستثمارات وتسهيل الأجنبية منها مع توفير الحوافز لتوفير مناصب عمل، حيث يعتبر خلق مناصب شغل أحد أهم الأسباب التي تدفع بالدول إلى بذل جهود معتبرة قصد جذب أكبر قدر من الاستثمارات الخارجية، فالجزائر باعتبارها تعاني من ارتفاع في معدلات البطالة فقد عملت من خلال استقطاب الاستثمارات العربية على التخفيف من هذه النسبة ويمكن إيضاح كيف أن الاستثمار العربي الوافد إلى الجزائر قد ساهم نوعاً ما في التخفيف من حجم البطالة عن طريق توفيره لمناصب شغل وذلك خلال الفترة الممتدة من 1993-2001 ثم الفترة 2002-2003

حيث كانت مساهمة الدول العربية في تخفيض البطالة بالجزائر من خلال توفير مناصب شغل تشكل نسبة 22% من عدد مناصب الشغل الموفرة من طرف الاستثمارات الأجنبية ككل، وذلك للفترة 1993-2001، حيث بلغ هذا العدد في الجزائر خلال الفترة السابقة 51.909 منصب شغل منها 11.408 منصب موفر من طرف الاستثمارات العربية في الجزائر، في حين أن النسبة السابقة تزايدت في ظرف سنتين لتصل إلى 23% خلال الفترة الممتدة من 2002-2003 وذلك من خلال توفيرها لـ 4.286 منصب شغل من أصل 18.923 منصب موفر من الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، وبهذا يمكن القول بأن الاستثمار العربي يساهم بشكل معتبر في تقليل معدلات البطالة في الجزائر من خلال توفيره لمناصب شغل تستقطب أفراد المجتمع.

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحديد التجارة الخارجية

الجدول رقم 10: عدد المشاريع الاستثمارية ومبالغها والوظائف التي وفرها ما بين 2002 - 2012، المبلغ مليون دينار

السنة	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	عدد الوظائف	%
2002	523	1,10%	104 804	1,51%	30 674	4,06%
2003	1 882	3,95%	403 758	5,82%	37 579	4,98%
2004	903	1,90%	240 847	3,47%	25 007	3,31%
2005	873	1,83%	206 731	2,98%	44 244	5,86%
2006	2 226	4,68%	509 350	7,35%	62 887	8,33%
2007	4 556	9,57%	655 670	9,46%	91 808	12,16%
2008	7 133	14,99%	1 773 545	25,58%	97 698	12,94%
2009	8 024	16,86%	469 205	6,77%	72 440	9,59%
2010	6 759	14,20%	401 348	5,79%	67 594	8,95%
2011	6 999	14,71%	1 352 811	19,51%	133 824	17,72%
2012	7 715	16,21%	815 545	11,76%	91 415	12,11%
المجموع	47 593	100%	6 933 611	100%	755 170	100%

المصدر: تقرير الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار مارس 2013

الشكل رقم 09: تطور المشاريع الاستثمارية المصرح بها ما بين 2002 - 2012



المصدر: تقرير الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار مارس 2013

من خلال تحليلي للجدول والشكل يظهر التطور الإيجابي المتصاعد للمشاريع الاستثمارية المصرح بها ما بين 2002 إلى غاية 2009 أين تضاعف العدد بعد سنة 2004 إلى 9 مرات ضعف العدد الذي كان في سنة 2004 وهذا ما يبرز دور برنامج الإنعاش الاقتصادي الثاني الذي وضع بمخطط 2004 - 2009 كما أن المبالغ المالية تضاعفت بأربع مرات بين سنتي 2002 - 2009 وهذا ما كان له الأثر الإيجابي في القضاء على البطالة خاصة أن المناصب الموفرة بين 2002 - 2009 فاقت الضعف إلا أن الملاحظ ما بين 2009 - 2012 هو انخفاض عدد المشاريع الاستثمارية رغم تضاعف مبالغها المالية وزيادة الوظائف المتوفرة إليها، وهذا ما يبرز كذلك الدور الحقيقي لدعم الدولة خاصة البرنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي الثالث ما بين 2009 - 2012.

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحديد التجارة الخارجية

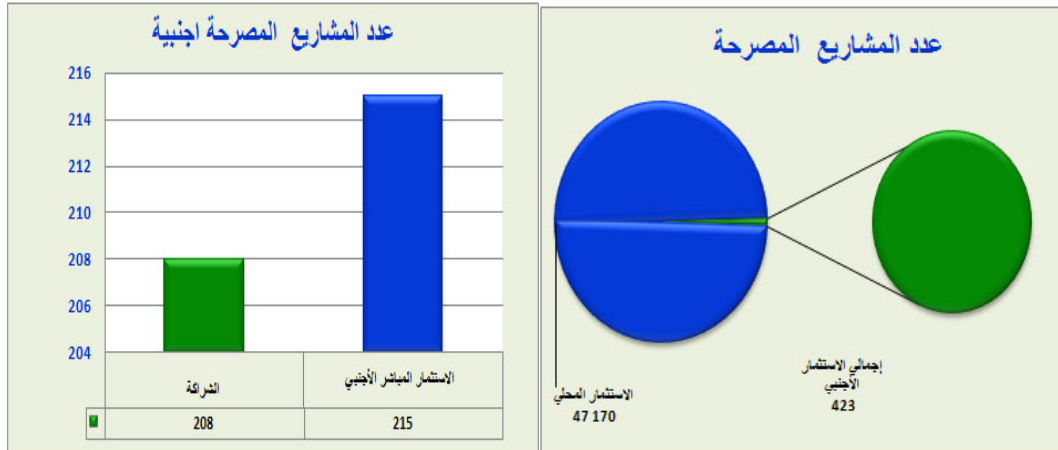
### ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة في 2012

الجدول رقم 10: عدد المشاريع حسب مصدره ومبالغه وعدد وظائفه سنة 2012

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	عدد الوظائف	%
الاستثمار المحلي	47 170	99,1%	4 813 063	69%	664 057	88%
الشراكة	208	0,4%	879 370	12,7%	27 400	4%
الاستثمار المباشر الأجنبي	215	0,5%	1 241 179	17,9%	63 713	8%
إجمالي الاستثمار الأجنبي	423	0,9%	2 120 549	30,6%	91 113	12%
<b>المجموع</b>	<b>47 593</b>	<b>100%</b>	<b>6 933 611</b>	<b>100%</b>	<b>755 170</b>	<b>100%</b>

المصدر: تقرير الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار مارس 2013

الشكل رقم 10: عدد المشاريع حسب مصدره ومبالغه وعدد وظائفه



المصدر: تقرير الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار مارس 2013

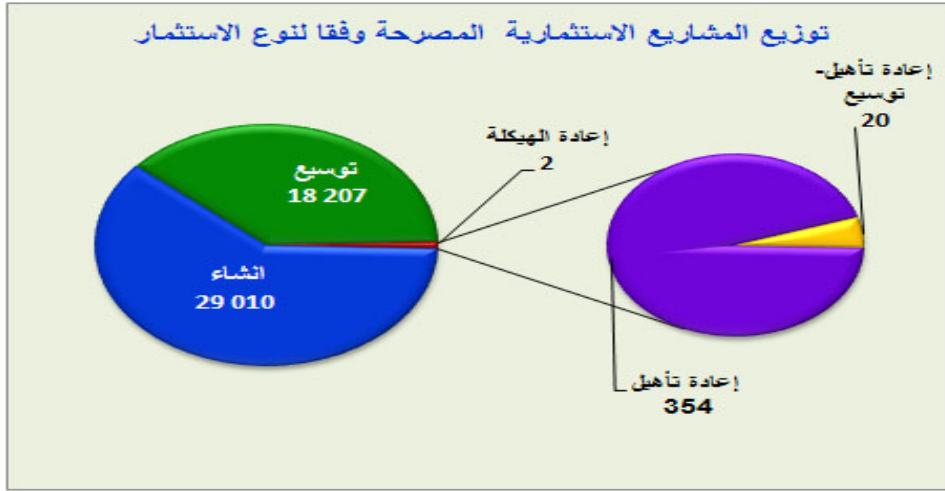
الجدول رقم 12: أنواع الاستثمارات وعدد مشاريعها ومبالغها ووظائفها سنة 2012.

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	عدد الوظائف	%
انشاء	29 010	60,95%	4 316 390	62,25%	422 279	55,92%
توسيع	18 207	38,26%	2 050 799	29,58%	301 052	39,87%
إعادة الهيكلة	2	0,00%	81	0,00%	59	0,01%
إعادة تأهيل	354	0,74%	405 347	5,85%	30 070	3,98%
إعادة تأهيل-توسيع	20	0,04%	160 994	2,32%	1 710	0,23%
<b>المجموع</b>	<b>47 593</b>	<b>100%</b>	<b>6 933 611</b>	<b>100%</b>	<b>755 170</b>	<b>100%</b>

المصدر: تقرير الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار مارس 2013

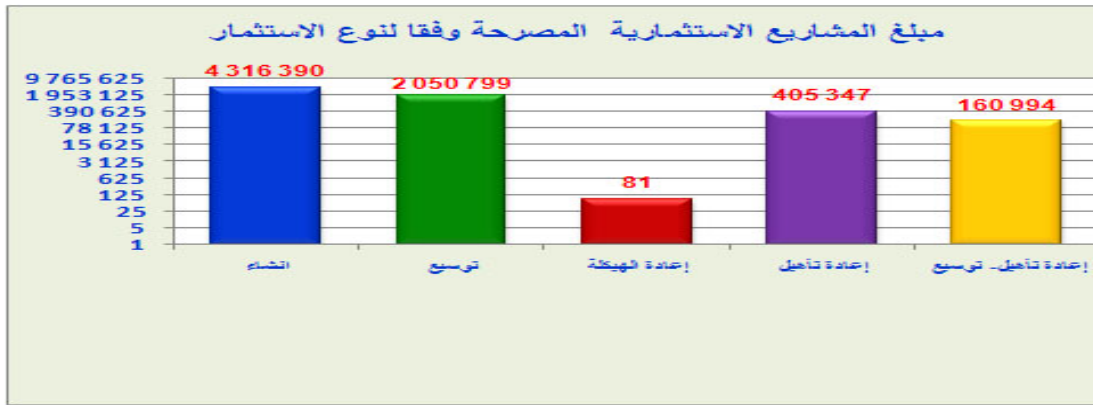
## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

الشكل رقم 11: توزيع المشاريع الاستثمارية المصرحة وفقا لنوع الاستثمار سنة 2012



المصدر : تقرير الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار مارس 2013

الشكل رقم 12: مبلغ المشاريع الاستثمارية المصرحة وفقا لنوع الاستثمار



المصدر : تقرير الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار مارس 2013

الشكل رقم 13: عدد الوظائف للمشاريع الاستثمارية المصرحة وفقا لنوع الاستثمار



المصدر : تقرير الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار مارس 2013

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحديد التجارة الخارجية

### الاستثمارات حسب القطاع القانوني

يتجلى من خلال سياسات الدولة المنتهجة في تشجيع الاستثمارات مدى اهتمامها بمختلف القطاعات خاصة القطاع العمومي رغم تقدم القطاع الخاص عليه ولهذا تلجأ المؤسسات أحيانا إلى وضع شراكة أو اختلاط بين القطاعين العام والخاص ولهذا أبرز في الجدول أدناه أنواع هاته القطاعات وعدد مشاريعها والمبالغ المنفقة في هذا الجانب مع توضيح عدد الوظائف التي وفرتها هاته القطاعات كالتالي:

**الجدول رقم 25:** يبين المشاريع الاستثمارية حسب القطاع القانوني وعددها والمبالغ المنفقة والوظائف الموفرة، سنة 2012 المبلغ: مليون دينار جزائري

القطاع القانوني	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	عدد الوظائف	%
الخاص	47 028	98,81%	4 417 854	63,72%	656 817	86,98%
العمومي	509	1,07%	1 837 366	26,50%	80 934	10,72%
مختلط (الخاص و العمومي)	56	0,12%	678 392	9,78%	17 419	2,31%
<b>المجموع</b>	<b>47 593</b>	<b>100%</b>	<b>6 933 611</b>	<b>100%</b>	<b>755 170</b>	<b>100%</b>

المصدر: تقرير الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار مارس 2013

لابد من إعطاء إهتمام خاص لمشاركة المرأة في قوة العمل كقضية تقاطعية في تنمية القطاع الزراعي، لتحسين الأمن الغذائي، تحقيق الاستغلال الأمثل للثروة السمكية، تنشيط قطاع السياحة (للتهيئة للنمو طويل المدى)، وتكثيف الجهود لتوسيع الطاقة الإنتاجية لمصافي تكرير النفط وأنشطة البحث والتنقيب عن النفط والغاز. وفي ضوء ذلك، يستهدف البرنامج تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 4.5% في المتوسط الفترة 2012-2014، وبما يسهم في تحسين مستويات المعيشة للسكان بحيث تصل الزيادة في معدل نصيب الفرد الصافي من الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.5% سنوياً في المتوسط

حيث أنه بعد أحداث أكتوبر 1988، انتبعت الدولة لأسعار الطاقة أكثر، محاولة تغيير نمط صادراتها، خاصة وأنها كانت سببا في أزمتها المالية، والاقتصادية، بعد انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، مما أجبرتها الأزمة التي مستها، التوجه نحو جدولة ديونها، اعتمادا على برامج صندوق النقد الدولي، الذي أعطى علامات ممتازة للجزائر في مراحلها الانتقالية، المغيرة لسياسة احتكار الدولة، صاحبها عودة الأراضي الزراعية لمن يخدمها، حين امتها



## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحديد التجارة الخارجية

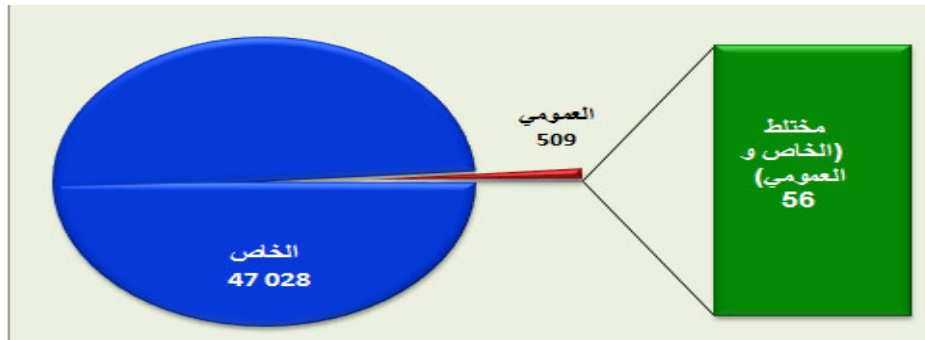
الدولة في السبعينات، مع إعطاء البنك المركزي سلطة تحديد الديون وتوزيع الأموال، بعد أن كان القانون سياسيا، لكن هاته الإصلاحات واكبتها أزمة سياسية أدت إلى أزمة أمنية أسقطت المؤسسات العمومية في أزمت متتالية فرضت على الدولة حلها تبعا لنصائح وتوجيهات صندوق النقد الدولي، والذي فرض هاته البرامج لأجل إعادة الجدولة، مع اشتراط رفع الدولة يدها عن تدعيم هاته المؤسسات المفلسة، خاصة وأن انعدام الاستقرار سياسيا أثر على مجال الإصلاحات ودفع إلى تدخل القرار السياسي في التسيير حتى في مجال حل وتصفية المؤسسات العمومية المستقلة وغير المستقلة.

كما احتلت الجزائر في هاته المرحلة الحرجة مراتب وسطى في معدل الدخل للدول عام 1992، مركزة على توسيع نشاطها الاقتصادي، رغم ارتفاع معدل الإنتاج القومي سابقا في حدود 18% خلال العشرية 70-80، لكنه جاء على حساب الزراعي، حيث انخفض من 15% سنة 1965 إلى 9% عام 1985، وضعية استعجالية، تدخلت فيها الدولة لاستيراد المواد الغذائية المنعدمة في السوق، رغم أن الجزائر كانت مصدرة للقمح في عهد الاحتلال وقبله، لكن نتائج السياسة الفرنسية، أرجعت الجزائر تستورده في زمن الاستقلال وبعده، بالنظر الى السياسات الاقتصادية الفاشلة، وتخصيص الدولة 98% من واردات النفط لتحسين قيمة عملتها الدينار، الذي كان من المفروض تحسين منتجاتها ورفع انتاج القمح الذي يحتل المراتب الأساسية في التجارة الدولية ونسبة المشاركة فيها، أساس رفع قيمة العملة المحلية، إضافة الى العوامل الأخرى من احتياطي العملة الصعبة، واحتياطي الذهب، ولهذا ارتفع النداء الى ضرورة تغيير النمط الريعي، وإدخال التجارة كمحرك أساسي للاقتصاد، حيث ساعدت العائدات مؤخرا في مسح المديونية الخارجية، إلا ان الحكومات، ولخوفها من الدخول الاجتماعي كل سنة، ما زالت محافظة على الإنفاق العام المبذر في قطاعات مشلولة، خاصة توجهها نحو تدعيم الجانب الاجتماعي بنظرية فريدة تستحق الدراسة، عن طريق بناء وحدات سكنية بأعداد متفاوتة ببرامج ضخمة، وتدعيمها من خزينة الدولة، إلى جانب الجانب الصحي والدراسي، في فترة الإصلاحات الاقتصادية والشراكة الأورو متوسطية، والتطلع للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مع تبني سياسات منافية لمبادئ هذا التوجه، وبالتالي تجمع الجزائر بين تجارب الاشتراكية والرأسمالية ومنهج يوغسلافيا سابقا، ومحاولة بناء نموذج على الشاكلة الماليزية، وبذلك فهاته السياسات هي خليط مناهج، قد يحدث تغييرا نحو الإيجاب لكن بشروط أكثر دقة

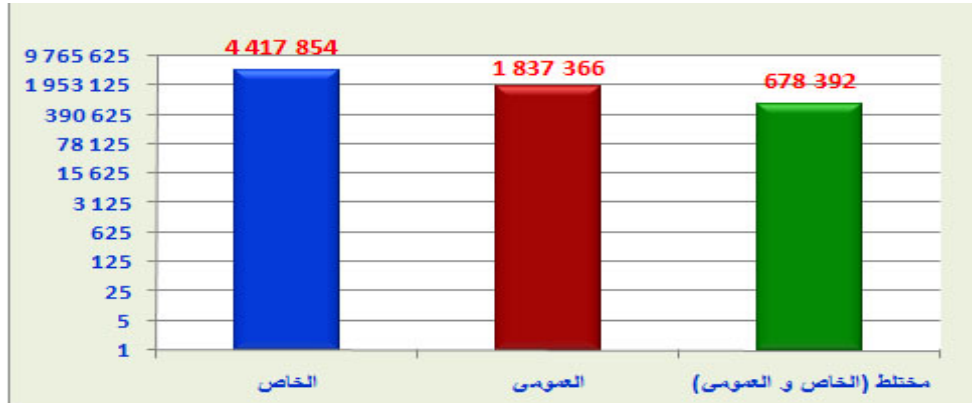
## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

انطلاقاً من تغيير نمط العيش والثقافة السائدة في المجتمع، بالاعتماد على تدعيم الدولة في كل البرامج، إلى جانب التقيد بمقومات ومبادئ الحكم الراشد لتحقيق القفزة النوعية تماشياً والتحويلات الإقليمية والدولية، بداية من إتمام خوصصة المؤسسات العمومية بالشراكة أو بيع أسهمها، أو بيعها تماماً، إلى جانب فتح قطاع البنوك، للمشاركة في الاقتصاد تماشياً ومتطلبات البيئة الخارجية، ومتطلبات المرحلة.

الشكل رقم 14: توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاع القانوني سنة 2012



الشكل رقم 15: مبلغ المشاريع الاستثمارية حسب القطاع القانوني سنة 2012



المصدر: تقرير الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار مارس 2013

هاته المستجدات غيرت ميزانية الدولة في كل القطاعات، تماشياً والتحويلات التي شهدها العالم والمنطقة العربية بالخصوص، سواء بدعم كبير للصناعة، أو الزراعة، أو دعم المنشآت التحتية، ولهذا فإن الحكومة لم تسلم من الانتقادات كل مرة، ولهذا لا بد على الجزائر أن تعمل على خلق أجواء جديدة لتنشيط تبادلاتها التجارية خاصة، عن طريق محاولتها توطئ الاستثمارات وجلب المستثمرين في شتى المجالات، بسياسات تحفيزية تدفع إلى التوجه نحو الاستثمار في الجزائر بطرق مختلفة، ترفع من الإنتاج الجزائري ولو عن طريق شركات

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

أجنبية أو عن طريق الشراكة، وبالتالي المشاركة به في التجارة الدولية وتتمثل هاته الخطوات فيما يلي :

### أولا : فتح السوق للاستثمار الأجنبي

بالنظر إلى وضعية الجزائر المالية، لاسيما بعد تذبذب أسعار النفط، أو بالأحرى انهياره، في الشهور الأخيرة، فإن الحلول الممكنة للبحث عن مصادر أخرى لتمويل مشاريعها، وتغطية نفقاتها لابد من ميل الدول المتوسطة نحوها، وإن كانت نتائج الشراكة سلبية، بالنظر إلى طبيعة صادرات الجزائر و وارداتها إلى جانب دولة منفردة تفاوض أقوى تكتل في العالم، هو نتيجة منطقية، في جلب سلبيات، وحصول الطرف القوي على الايجابيات، لكن خطواتها نحو فتح السوق يدفع من تشجيعها، إلى وضع سياسات جديدة خاصة بالاستثمارات، بمختلف قطاعاته وفي شتى المجالات المتعددة، كمجالات الاتصالات والسياحة، والفلاحة.

ورغم مسعى السلطات الجزائرية لجلب مزيد من المستثمرين، إلا أن البيروقراطية ما زالت تتخر في إصلاحاتها، مثل الذي حدث مع شركة إعمار الدولية التي حولت رأس مالها الخليجي بقيمة 8 مليار دولار لدول مجاورة بسبب العراقيل الإدارية المعاكسة للإصلاحات الاقتصادية، الأمر الذي يجب أن يعالج من عمقه، وهو بتشديد العقوبات على كل من يعرقل سير الاقتصاد، وأخذ تجربة الأردن في هذا السياق، ولهذا على الجزائر الإعتناء بقطاعات إستراتيجية تحقق البديل في توازن القوى منها :

### ثانيا: القطاع الزراعي

كانت الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي تصدر القمح والشعير إلى أوروبا، وهذه المنتوجات من أعمدة الاقتصاد، خاصة بتوفر الامكانيات والأراضي الخصبة، بإمكانها تحقيق اكتفاء ذاتي وحتى التصدير أيضا، بأسعار تنافس السوق الأوروبية، حيث أن الجزائر كانت من قبل منتجة 90% من القمح المحتاج له في عام 1962، أما الآن وحتى بفضل السياسة الجديدة الخاصة بشراء الدولة على الفلاحين منتجاتهم من القمح والشعير، إلا أن قيمة الانتاج لا تكفي حتى ل25% من الإنتاج المطلوب، كما أن الزراعة 65% من مداخيل الجزائر في السنوات الأولى للاستقلال، قبل توجيهها نحو الاعتماد على تصدير النفط والغاز، ولذلك لابد من الاهتمام بالزراعة مرة أخرى، أو إتباع سياسة البلد نحو التصنيع الأساسي والضروري، حيث تناقصت اليد العاملة في القطاع الزراعي من 40% الستينات، إلى 20% التسعينات، إلى 2% حيث لم



## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحديد التجارة الخارجية

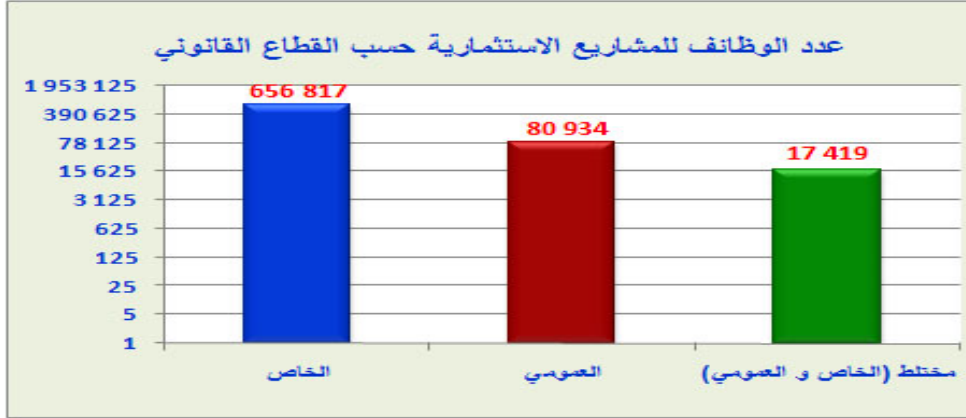
تساهم الزراعة بسوى 7% من الدخل السنوي حتى في سنوات الرواج الإقتصادي لهذا القطاع ولا تشارك اليوم حتى بنسبة 3%.

لكن مع الهزات النفطية المتتالية، خاصة التي نعيشها اليوم، وقد تزداد حدتها مستقبلا، إذا نظرنا إلى التحولات الجديدة من حيث تحول الولايات المتحدة الأمريكية نحو إنتاج النفط والغاز الصخري واستعمال احتياطها من النفط، وتقهقر الاقتصاد الأوربي، وركود الاقتصاد الصيني، ورفع السعودية من إنتاجها النفطي، أدى وسيؤدي إلى انهيارات متتالية، لأسعار النفط، حتى ولأن كانت بعض الاضطرابات قد ترفع من قيمته لكن مؤقتا، ولهذا في إطار النظرة الاستراتيجية تراجعت الدولة الجزائرية عن سياساتها البعيدة التي أبعدها على القطاع الفلاحي، وتقوم حاليا بالبحث عن إعادة النظر في ذلك، لإعادة بعث الاستثمار في المجال الفلاحي، بتشجيع قطاع الزراعة، والقيام بمساهمة في استقرار سكان الأرياف والفلاحين في مناطقهم ببرامج السكنات الريفية، وتدعيم القطاع الفلاحي بدعم الفلاحين ومناطقهم الزراعية، رغم أن المساحة الزراعية في الجزائر ضئيلة جدا، 3% من البلد، 5.7 مليون هكتار، و12% أخرى تناسب الزراعة الغابية والسهوبية فقط، تمثل المساحة المستغلة فعلا 1.7% من البلد، وركزت الجزائر سياستها نحو التوجه لإنتاج الحبوب، كمنتوج أولي، واتجهت الحكومة بدعم أقوى للزراعة، الري والسقاية كان محورا البرنامج لزيادة الإنتاجية بتوزيع 1.8 مليار م مكعب من المياه، هذا إلى جانب إعادة النظر في الإنتاج حسب المناطق، بالنظر إلى بحوث معاهد التجارب الفلاحية، خاصة بضرورة إنتاج القمح الصلب والقمح اللين، الذي أثبتت البحوث العلمية إمكانية إنتاجه في المناطق الصحراوية بكميات ضخمة، إلى جانب الشاي، والموز، والبطاطا، والتمور.

ثالثا : ملكية الأرض

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

الشكل رقم 16: عدد الوظائف للمشاريع الاستثمارية حسب القطاع القانوني



الجدول رقم 14: عدد المشاريع الاستثمارية والأقاليم الوافدة منها ومبالغها وعدد وظائفها سنة 2012  
المبلغ : مليون دينار جزائري

الأقاليم	عدد المشاريع	المبلغ	عدد الوظائف
أوروبا	228	364 501	38 089
فيما بينها الاتحاد الأوروبي	185	323 298	29 235
آسيا	27	493 406	3 790
الأمريكتين	9	59 504	3 433
الدول العربية	153	1 181 166	44 129
أفريقيا	1	4 510	425
أستراليا	1	2 974	264
متعددة الجنسيات	4	14 487	983
المجموع	423	2 120 549	91 113

الشكل رقم 17: توزيع المشاريع الاستثمارية المصروفة أجنبية حسب الأقاليم 2012



## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

الشكل رقم 18: مبالغ المشاريع الاستثمارية المصرحة أجنبية حسب الأقاليم



أردت أوضح هذا الأمر بأن الدولة حاولت ببرامج متعددة وبمناهج مختلفة، في مجال الاستثمارات حيث حولت التحول نحو الانتاج الفلاحي لتحقيق، مصدر تمويل خارج المحروقات، ذلك لما حققه نهج الدولة من نتائج أولية مشجعة، بعد سياسة الثورة الزراعية، وكان طموح الرئيس بومدين، بإنشاء 1700 قرية نزيلة 140 ألف فلاح، لكن مع موت الرئيس، انقطع الدعم عن هذه القرى، وكانت خسائر الميزانية والإنفاق الكبير عليها كبيرين، الإنتاجية الضعيفة أكلت فوائدها، فقررت حكومة الشاذلي التركيز على البنى التحتية، السدود ومنشآت السقي.

وكانت أهم الأحداث، تخلص الدولة من هذه القرى لصالح الملكية الفردية بين 1980-84. 700 ألف هكتار للفلاحين الخواص، بزيادة للقطاع الخاص 5 ملايين هكتار، حررت السوق مانحة توجهها نحو زيادة المنتوجية، صار بعدها 80 هكتار لكل فلاح، وصارت ملكية الفلاح على أرضه الجديدة حرة، فكانت سياسة موفقة، وزادت الإنتاجية خلال 1988، رغم العراقيل والمشاكل المواجهة لذلك، لكن التوجه نحو الاستعداد لحياة ما بعد النفط، توجهت في مخطط 1985-89، ميزانية الزراعة نحو الارتفاع، خاصة قطاع المياه، من 10% خلال 1985 إلى 14.5 في 1990، معلنة نية الزيادة، 20 ألف هكتار مسقي كل عام.

ورغم ذلك عانت الجزائر بتبعيتها الغذائية، خاصة لأوروبا، ففي 1993 كانت من الدول الأكثر استيرادا للغذاء (45% في 1989، 3.1 مليار دولار) كما عملت الدولة المستحيل لتوفير منتجات غذائية رخيصة الثمن، للبطون الجائعة ودعم الأسعار الغذائية كانت أسهل طريقة، أسعار الخبز، الأرز، زيت الطهي، الحليب والسكر، كما كان التلاعب في هذا القطاع مشجعا لفتح الاستيراد للقطاع الخاص، وتم من خلالها أيضا فتح الصادرات للقطاع الفلاحي، فشجعت الدولة الفلاحين على طلب التمويل من أي موزع، وشجع قانون 1991 تفكيك سيطرة البلدية على توزيع الأراضي، ومنح المزارد كطريقة للحصول على الأراضي، لتنمية قطاع

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحديد التجارة الخارجية

الزراعة في الجزائر باعتبارها قطاع إستراتيجي وحيوي لدفع عجلة تنمية الاقتصاد الوطني، ومنحها مكانة في الاقتصاد الدولي، ولذلك أوضح مجالات متعددة في هذا القطاع، التي يمكن أن تحقق نسب معينة وكميات كبيرة، لتصديرها إلى الخارج بعد تحقيق الاكتفاء الداخلي، ومنها تخفض فاتورة الاستيراد بنسبة 53%، وترفع من مداخل الدولة إلى 11% كما يمكن أن يتضاعف هذا الرقم مرتين أو ثلاثة، ومنه المشاركة في التجارة الدولية، فارتفاع قيمة العملة، وهذا الذي تبحث عنه الدولة الجزائرية ذلك أن هذا القطاع لا يزال يلعب دورا هاما لذلك خصصت الجزائر جزءا كبيرا من مجهوداتها لتكثيف الزراعة، كما يجب البحث عن أساليب جديدة للرفع من مستوى هذا الانتاج، خاصة وأن حصة القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي هو 10.1 %، وقدرت المناطق المروية بـ 197.835 هكتار عام 2006، والإنتاج الزراعي في الجزائر متنوع، لكنه يخضع لعامل التقلبات المناخية، مما يجعله يتغير من سنة إلى أخرى، ومنها:

• الحبوب: بلغ إنتاج الجزائر للحبوب سنة 2010 بحوالي 45 مليون قنطار أي بانخفاض بحوالي 27% مقارنة بسنة 2009، وهو المحصول الزراعي الرئيسي، تشغل 3.04 مليون هكتار أي 46% من الأراضي المزروعة في المناطق الشمالية ومردودها مازال ضعيفا حوالي 13 ق/هكتار، ولكن الدولة عازمة على توقيف استيراد القمح الصلب بعد سنة 2015 كما كان مقررا لذلك، وهي فترة أعطت فيها للفلاحين فرصة لتنظيم أنفسهم والاعتماد على التقنيات الحديثة والوصول إلى إنتاج ما بين 25 و30 قنطارا في الهكتار، خاصة، أن الجزائر جمدت استيراد هذا النوع من المنتجات ذات الاستهلاك الوطني الواسع منذ أفريل 2009، في فترة مؤقتة، لكن تزايد الطلب عليه أعاد عملية الاستيراد .

• الخضر الجافة: هي زراعة معاشية في الجزائر، تمارس بالتناوب مع الحبوب في المناطق التلية،

• الأشجار المثمرة: تغطي 555.020 هكتارا أي 6.7% من المساحة المزروعة، أهم أنواعها:

• الزيتون: ويغطي 310.000 هكتار 3/2 هذه المساحة توجد في 5 ولايات هي بجاية التي تضم لوحدها 30.8% منها، تيزي وزو، البويرة، جيجل، سطيف يقدر العدد الكلي للأشجار المزروعة بـ 24.6 مليون شجرة، 88% من الإنتاج موجه لإنتاج الزيت. والجزائر هي في المرتبة الخامسة في المستوى المتوسط في إنتاج زيت الزيتون. كما دعمت الجزائر زراعة الزيتون بمخطط 10 سنوات، لتجديد 100 آلاف هكتار من الأشجار، وإنشاء 200 ضاغطة زيتون، التبغ كان المنافس الحقيقي للخضروات، يحتل مساحة مهمة، وهو كمنتج تجاري أكثر أمنا وربحية، وتم إنتاجه حتى بالمناطق الجنوبية كمدينة بشار والنعام وورقلة ...

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحديد التجارة الخارجية

- الكروم: تقلصت مساحة زراعة الكروم إلى 97.696 هكتار، وتنتشر في المنطقة التالية المواجهة للمطر وخاصة الجزء الغربي منها وهران، وعين تموشنت ...
- الحمضيات: تتركز في الشريط الساحلي تقدر مساحتها ب: 59.368 هكتار، بلغ الإنتاج السنوي سنة 2010 5.7 مليون قنطار أي بمرود 99.2% ق/هكتار، تضم أبرز الولايات (غليزان، البليدة، الشلف، معسكر)، كما تم إجراء تجارب متعددة ناجحة بمناطق صحراوية مثل منطقة مقرار بالنعامة .
- النخيل: تتركز معظم واحات النخيل في الصحراء الشمالية الشرقية، وتقدر ب18.7 مليون نخلة، تتوزع على 17 ولاية بمساحة إجمالية تقدر 170.000 هكتار. أنتج 6.5 مليون قنطار، بأنواعها المختلفة. أهمها دقلة نور التي تمثل 49% من إنتاج التمور، والدقلة البضاء التي تأتي في المرتبة الثانية بنسبة 30.2% من مجموع الإنتاج. كما تحتل ولاية الوادي المرتبة الأولى في إنتاج دقلة نور، التي تم تسويقها إلى ماليزيا وأندونيسيا بأسعار مرتفعة حيث قدر سعر الكيلوغرام الواحد منها في سوق ماليزيا بـ150 دولار .
- المحاصيل الزراعية الصناعية: وأهمها الطماطم الصناعية والتبغ والبنجر السكري، وتخصص لها أخصب الأراض الزراعية، وتنتشر في السهول الساحلية والأحواض الداخلية على مساحة تقدر بنحة 39.164 هكتار، وتوسعت زراعة الطماطم لتندمج في الواحات في بعض مناطق الجنوب مثل أدرار، وإمكانية إعادة بعث الاستثمار في سهل العبادلة الذي أكد في فيه التجارب الفلاحية، على أرض الميدان زراعة الشاي والموز والقمح الصلب والقمح اللين، كما تم تحقيق إنتاج وافر من البطاطا في عدة مناطق بالوطن منها منطقة واد سوف التي حققت إنتاجا وافرا وبجودة عالية صدرت منه إلى روسيا منتجات كبيرة ، وإنطلاقا من القطاع الفلاحي، يتم العناية بثروة أخرى لها رابط قوي معها، وهو قطاع الثروة الحيوانية، حيث أن تربيتها تساعد على الرفع من مستوى رقي المجتمع في مجال الانتاج الحيواني الذي يحقق منافع كثيرة حتى بالنسبة للفلاحة التي تعتبر قطاعا إستراتيجيا تجلب من خلاله العملة الصعبة .
- الثروة الحيوانية: تقوم تربية المواشي في الجزائر على خمسة أنواع رئيسية هي الأبقار، الأغنام، الماعز، الخيول، الجمال. تتصدر تربية الأغنام الإنتاج الحيواني بطريقتي الرعي الواسع، في الهضاب العليا بصفة خاصة ويبلغ عددها 20 مليون رأس أي 80% من مجموع رؤوس الماشية، أما تربية الأبقار فتسود في المنطقة التالية وخاصة في الإقليم الشرقي منه المجاري المائية، الأمر الذي شجع العمل على تنمية، تربية الأنعام، حيث إرتفع عدد قطعان الماشية بعد الاستقلال، بالمقارنة خاصة مع الإنتاج الزراعي، رغم ضعف التحكم في

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحديد التجارة الخارجية

الأمراض، ونقص الوسائل الحديثة في التربية، هذا ما أدى إلى التناقص في بعض السنوات، وزاد إنتاج اللحوم خلال السبعينات، لكنه توقف في الثمانينات، مما جعل الحكومة تنتبه لهذا المجال، حوالي 60% من حاجيات الجزائر من الألبان كانت مستوردة في التسعينات.

كما أن قطاع اللحوم البيضاء كان أكثر نجاحا، باكتفاء ذاتي في الثمانينات. قبل هذه الفترة، حاولت قوانين صدرت في عهد الرئيس بومدين الزراعية هيكلية الرعي في الهضاب، لكنها لم توفق في تغيير نمط حياة الرعاة 5% من الرعاة، ملكوا 50% من كامل التراب للرعي، بتقدير المنظمة العالمية للتغذية، كانت الجزائر خلال 2004 بأكثر من 13.4 مليون رأس غنم، 3.7 م ماعز، 1.4 م من الأبقار، لكن في 2002، قدم الفلاحون 551 ألف طن من اللحم الأحمر، غياب الرقابة الفعلية عن سوق اللحم، جعلها النوادر الخطيرة.

كما تتوفر الجزائر أيضا على قدر ضخم من المياه الجوفية، وهو ما يشكل قاعدة صناعية مربحة لأي استثمار طاغوي مستقبلي، وهذا بالنظر لما حققته الجزائر من مثلث الصناعة خلال التسعينات، حيث شكلت الصناعة خارج القطاع النفطي عام 2004، 9% فقط من مدخول الميزانية، صناعة الحديد بدأت في مركب الحجار، خلال السبعينات، رغم هذا، وبعد عشرية، لم يتجاوز الحجار 20% من طاقته الإنتاجية، ضعف التسيير (شركة عامة) والإجراءات البيروقراطية وراء ذلك، تحول الرئيس الشاذلي نحو الصناعات الخفيفة، والتي توفر مناصب شغل أفضل تمت خصصة مركب الحجار بشراكة مع ميتاستيل الهندية، حيث بعدها تم ضياع بعض أفرانه مما أعادت الدولة هيكلته .

كما أوضح ما تميزت به الجزائر في فترة السبعينات، حيث ظهرت صناعة الأحذية، والملابس عبر الوطن، وكانت فرصة للمستثمرين المحليين لصناعة المعدات الزراعية، من جرارات وأجهزة أخرى، كانت محتكرة من الشركة الوطنية SNCM، التي تمت إعادة هيكلتها إلى وحدات خاصة، العملية التي شجعت حصول الجزائر على قرض ب99.5 مليون دولار من البنك الدولي، لهيكلية باقي القطاع الصناعي، ولذلك قامت الجزائر بخصوصية مجموعات صناعية ضخمة عانت من رداءة القطاع العام حيث واجهت تنافسية القطاع الخاص، لكنها ما زالت ضعيفة في وجه التحديات، خاصة التي تنتمي إلى قطاع النسيج وصناعات الأغذية التي برز فيها الخواص بقوة، كمصانع سيم، وبن عمر، وبلاط وغيرهم .

### قطاع الخدمات

يعتبر قطاع الخدمات قطاعا استراتيجيا ساعد على امتصاص البطالة فوحده شكل 32.3 من الدخل الوطني خلال 2004، وكان مشغلا لأغلبية العمال، حيث ازداد مدخول هذا القطاع سنويا بنسبة 1.3% بين 1990-2002، وب2.5 سنة 2002، فيأتي قطاع الخدمات في

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

المرتبة الثانية بعد القطاع التجاري ويعتبر قطاع الخدمات كأحد أهم النشاطات الاقتصادية في الجزائر بـ325.440 مؤسسة.

### السوق المالي

في سنوات الثمانينات، ظهرت عدة فروع نتيجة إعادة الهيكلة، حسب المجالات، مثل بنك الدعم الفلاحي، أو للقروض طويلة المدى، البنك الجزائري للتنمية، وقد عانى هذا القطاع بسبب الظروف التاريخية بالخصوص (العشرية السوداء) التي كانت وراء تخلف سوق المال في الجزائر، مع تعافي البلد ظهر اهتمام بخصوصية البنوك العامة، مع إنشاء سوق البورصة عام 2000، مع هذا يبقى قطاع البنوك تحت هيمنة الدولة، وهو يعاني من المديونية الكبيرة على الشركات الوطنية.

في أواخر 2004، بنوك الدولة تحكمت في 90% من قطاع المال، رغم أنه تم ترخيص 15 بنكا خاصا منذ 1998، كل عام، من 1991 إلى 2003، تخسر بنوك الدولة ما يعادل 4% من الميزانية في ديون الشركات الوطنية.

جاء الحل دائما من الخارج، وباقتراح صندوق النقد الدولي، شاهدنا تحسينا في آدائها، حيث تم إلغاء الديون بين البنوك والشركات الوطنية، واستبدالها بدعم مباشر من الحكومات، كذلك المراقبة على نفعية كل بنك على حدة، المحاسبة الإدارية، وأهم شيء، الشفافية.

عدد قليل من الشركات مسجل في بورصة الجزائر، كذلك فضائح القطاع الخاص وتحويل الأموال من شركات عمومية، قضية بنك الخليفة أسوأ مثال عن الخلط بين السياسة والمال، ولهذا لا بد من فتح المجال للبنوك الخاصة مع تشديد الرقابة على تدفقات رؤوس الأموال، والتضييق على تبييضها، وهذا لتنشيط السوق المالي ومنه التجاري في إطار قانوني وشفاف .

### السياحة

• كانت الجزائر قبلة سياحية في أفريقيا ، ثم تراجعت لمراتب حادة، بسبب الأوضاع الأمنية التي مرت بها، وكانت تحصل سوى على 900 الف سائح سنويا في 2001، حيث كان السواح فرنسيين 36% أو تونسيين 17%، الآخرون حسب الجنسية، من مالي، إيطاليا، ليبيا، ألمانيا، إسبانيا، والمغرب.

• كان سبب تراجع السياحة في الجزائر إلى إدارة الفنادق التي كانت موكولة للقطاع العام الذي أثبت رداءته، ولذلك قامت الدولة بخصخصة القطاع، والتنازل عن أراضي الفنادق غير المجدية، ومع ذلك، فقد اعتمدت الحكومة خطة عرفت باسم "هوريزون 2025"، الذي تم تصميمه لمعالجة النقص في البنية التحتية، مشغلي الفنادق وهناك عدة تخطط لبناء الفنادق،



## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

وخصوصا على طول ساحل البحر المتوسط، آخر فرصة محتملة تتضمن العطل مغامرة في الجنوب. وقد حددت الحكومة الجزائرية الهدف من زيادة عدد الزوار الأجانب، بما في ذلك السياح، حيث قارب 1.2 مليون في عام 2011، خاصة بعد لاضطرابات المنطقة العربية، وبالخصوص تونس ومصر .

• وانطلاقا مما سبق لابد من تحديث العمليات الجمركية خاصة في ظل تحرير الاقتصاد، تحديث إدارة الجمارك، مسح البيروقراطية، وهيكله البنوك هو التحدي المواجه حاليا، ضمن إرادتها للانضمام للمنظمة الدولية للتجارة، ولهذا عليها أن تسعى لخلق مناخ استثماري (اقتصاد السوق) معوّضة غيابها، حيث قامت مثلا بسن قانون المحروقات في 2005 لتشجيع استكشاف منابع طاقة جديدة، كما هي ساعية لجلب نظر أوروبا واتحادها. هذه الوجهة، تسمح لها بتصدير صناعاتها بدون رسوم جمركية، كما تخفض تدريجيا رسومها على الواردات، وقعت الجزائر على معاهدات بطرفين، مع 20 دولة، أوروبية، الصين، مصر، ماليزيا، واليمن، تقاهمت أيضا مع الولايات المتحدة، في مخطط استثمار، جويلية 2001،

رغم علاقاتها الخاصة مع فرنسا، كأى دولة مستقلة، أرادت الجزائر خلق مناخ دولي حولها، بعلاقات مع العالم الثالث، ودول شرق أوروبا، مع تخلف الوحدة المغاربية، وغياب سياسة تفعيل التجارة العربية، لم يتعدى الميزان التجاري بين الجزائر وباقي البلدان العربية 2%، إلى جانب العمل على الابتعاد عن الاعتماد على مداخل النفط، هذا المستتقع هو تكريس لاقتصاد ريعي ينكئ بشكل كامل على عائدات النفط في تغطية النفقات العمومية، ويحمل هذا التوجه مخاطر كبيرة ومحدقة على السلم والأمن الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، رغم ما صرفته الحكومات المتعاقبة أكثر من 370 مليار دولار أمريكي منذ عام 2001، في مسعى كان موجهها بالكامل لإعادة بعث حركية الاقتصاد الوطني الذي توقفت عجلة دورانه بسبب تداعيات الأزمة الأمنية العاصفة التي هزت البلاد لأكثر من عشرية كاملة ومعالجة آثارها الوخيمة وإنعاش المؤسسات العمومية ومسح ديونها ورفع قدراتها التنافسية ودعم الاستثمار وتوفير مناصب الشغل، بعد عملية تسريح مست أكثر من 400 ألف عامل خلال فترة الأزمة، إضافة إلى تحسين البنية التحتية للمنشآت والمطارات والطرق والموانئ ذات الصلة بالشق الاقتصادي، وهذا في سياق ثلاثة برامج خماسية أقرها الرئيس بوتفليقة منذ 2001، كلف الأول سبعة مليارات دولار أمريكي وأطلق عليه "برنامج الإنعاش الاقتصادي" وامتد بين 2001 حتى 2004 وكلف البرنامج الثاني 55 مليار دولار تحت اسم "دعم النمو"، امتد بين 2005 حتى 2009. وكلف البرنامج الثالث تحت اسم "دعم النمو الاقتصادي" 288 مليار دولار، وامتد

حتى 2014



## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

لكن البرامج الإنمائية الثلاثة التي رافقتها دعاية إعلامية وسياسية واسعة، خاصة خلال المحطات الانتخابية والاستحقاقات السياسية الكبرى خلال 15 سنة من حكم الرئيس بوتفليقة وحددت لها أهداف كبيرة كتشجيع الإنتاج المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وإنعاش الفلاحة وخفض الواردات من الغذاء والدواء والتجهيزات، لم تثمر في الواقع في تحريك عجلة الاقتصاد وتحسن الأداء الإنتاجي للاقتصاد الجزائري، حيث ارتفعت واردات الجزائر من الغذاء إلى 51, 3 مليار دولار أمريكي والدواء إلى 17, 1 مليار دولار في النصف الأول من سنة 2012 بعدما كانت 880 مليون دولار في نفس الفترة من 2011، والسيارات إلى ربع مليون سيارة في السنة وسجل عجز غير مسبوق في شبكة الكهرباء والغاز، وبذلك انتهى الوضع إلى ارتفاع قياسي في الاعتماد على صادرات النفط التي ارتفعت من 92 بالمئة، قبل سنة 1991، إلى 98 بالمئة خلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2012، حيث لا تصدر الجزائر خارج النفط سوى 2 بالمئة من مجموع صادراتها، إذا علمنا أن هاته الصادرات أغلبها من مشتقات النفط، خاصة أن البحبوحة المالية التي تمتعت بها الخزينة العمومية نتيجة ارتفاع أسعار النفط شجعت على الاستيراد والتوجه إلى اقتصاد الحاويات، وهو ما يضع الجزائر في مأزق التأثر سريعا بأي هزات في الأسواق الدولية وخاضعة لبورصات القمح والحليب والسكر في العالم، ويمثل هذا، أكبر تهديد للأمن والسلم الاجتماعي للجزائر، ويبرز، أيضا، حاجة الجزائر إلى إعادة النظر في التوجهات السياسية الاقتصادية بشكل كامل.

فسر الخبير الدولي، السيد عبد الرحمن مبتول، عدم تمكن الجزائر من التخلص من تبعيتها للمحروقات بعد 50 سنة من الاستقلال، بغياب رؤية سياسية واقتصادية اجتماعية واضحة، في ظل نظام ريعي وبيروقراطي يوزع الثروة الوطنية في قطاعات غير منتجة، إرضاء لأطراف نافذة أو لامتناص غضب الشارع.

وأكد مبتول، في إحدى تصريحات لجريدة الخبر في نهاية سنة 2012، أن النظام السائد في الجزائر ريعي وبيروقراطي، يفتح للأطراف المستفيدة من ريعه الباب لعرقلة أي محاولة لتحسين قدرات الإنتاج الوطني، فلا يمكن في الوقت الراهن أن تستفيد المؤسسات الجزائرية العمومية أو الخاصة من محاولات السلطات العمومية في الزيادة في قدراتها التنافسية، دعما للإنتاج الوطني. وأورد المتحدث أن المستفيدين من الريع يقاومون الإصلاحات الهادفة إلى تقليص الواردات والرفع من قدرات التصدير، للتخلص من تبعية الدولة للمحروقات،

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

عبر ترقية الصادرات خارج هذا القطاع، كون مصالحهم مرتبطة بنشاطات الاستيراد والتحرك وفي اتجاه يساهم في توسيع رقعة السوق الموازية، وهو ما يجعل تغطية 75 % من الحاجيات الوطنية تتم عبر الواردات، في حين أن 98 % من مداخل الجزائر من العملة الصعبة تأتي من المحروقات.

ومقابل مقاومة المستفيدين من الربح، أضاف مبتول، فإن الجزائر تعاني من غياب رؤية واضحة، سواء اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، والأمر يتطلب إصلاحات سياسية، لأن التسيير الإداري بعيد كل البعد عن ما يصطلح عليه بالحوكمة، فلا يمكن للمقاولين التحرك السريع، في ظل مناخ اقتصادي سيئ فرضه النظام القائم في البلاد.

وقال الخبير، إن الجو السياسي السائد حالياً، يجعل أصحاب القرار متخوفين من الأحداث التي وقعت في الوطن العربي ويفضلون في الوقت الراهن إصدار قرارات شعبية مرتبطة بالتوزيع الربحي لكسب السلم الاجتماعي، وحسب الخبير، فإن صرف الأموال لتحقيق هذه الأهداف وضخ الأموال في قطاعات غير منتجة، ساهم في تعطيل تطوير الإنتاج خارج المحروقات وتحسين القدرات التنافسية للتصدير أو على الأقل الحد من ارتفاع فاتورة الواردات، في حين أن المفروض هو الإنفاق في قطاعات منتجة تمكن الجزائر من التخلص من تبعيتها للمحروقات

كما ارتفعت بنسبة 29 % فاتورة استيراد الأدوية حيث تجاوزت 34,1 مليار دولار، خلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2012، بارتفاع نسبته 29 % وقيمه 306 مليون دولار، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2011 وفاقت قيمة واردات الأدوية الموجهة للاستعمال البشري سقف المليار دولار في 7 أشهر، في حين لم تتجاوزه في 7 أشهر خلال 2011، حيث كانت قيمة استيراده 34,13 ألف طن من الأدوية في الأشهر السبعة الأولى من 2011 في مستوى 1,04 مليار دولار، وفي نفس السياق، أكدت إحصاءات الجمارك أن المنحى التصاعدي الذي تعرفه واردات الأدوية الموجهة للاستعمال البشري، هو العامل الرئيسي المتسبب في ارتفاع فاتورة واردات الأدوية على العموم، ويشار إلى أن وزارة الصحة أصدرت إجراءات جديدة للتموين بالمواد الصيدلانية لتغطية الحاجة الوطنية للأدوية، لتضاف إلى قرارات السلطات العمومية لتطهير قطاع توزيع هذه المنتجات الإستراتيجية، كما تم الإعلان عن إجراءات صارمة طبقتها في 2012 وتم منح الترخيص لـ 69 مستورداً خلالها، ولتقليص فاتورة

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحديد التجارة الخارجية

الواردات استثمرت 17 مليار دينار، لصالح مجموعة صيدال، في سياق بلوغ قدرة إنتاج وطنية لتغطية 70 % من الطلب المحلي في 2014 لكن الاتجاه العام الذي تكشفه الأرقام، فضح فشل السلطات العمومية إلى غاية هذه بداية سنة 2014، بما أن الفاتورة في تصاعد بنسبة 30 %، في حين أن حجم الواردات ارتفع بأكثر من 50 %، رغم أن البرنامج الذي سطر كان يستهدف البرنامج تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 4,5% في المتوسط الفترة 2012-2014، تهيئة الظروف المواتية لحفز النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل والحد من البطالة والتخفيف من الفقر، إتباعا لهذا البرنامج من خلال توسعة مجال الإنتاج في مجال الأدوية وبالتالي الوصول إلى أهداف أخرى مثل تخفيف حدة البطالة.

نظراً لمحدودية الإمكانيات واتساع نطاق الصعوبات والتحديات، قامت الحكومة بتحديد الأولويات العاجلة للعمل خلال المرحلة الانتقالية. ومع ذلك، فإن المعالجات الآنية على أهميتها تظل قاصرة وتحتاج إلى تدعيمها بسياسات وبرامج أخرى أطول أمداً ولما من شأنه تهيئة الظروف المواتية لحفز النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل والحد من البطالة والتخفيف من الفقر.

وانطلاقاً من ذلك، سعى البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية 2012-2014 إلى تنويع الأولويات العاجلة ببرنامج إنعاش اقتصادي متوسط المدى يركز على ستة محاور أساسية نوجزها فيما يلي:

### المحور الأول: الاتجاه نحو النمو الاقتصادي للحد من البطالة.

سعت الجزائر من خلال برامجها المتتالية، خاصة الإنعاش الاقتصادي، إلى تنشيط النمو الاقتصادي للحد من البطالة والتخفيف من الفقر عن طريق جملة من السياسات والبرامج المتعددة تهدف من خلالها إلى العدل في توفير بيئة ملائمة لنمو القطاعات الانتاجية، في ظل بيئة خارجية سريعة التغيير وضرورة التكيف معها، وبيئة داخلية تفرض المستجدات والتحوليات إلزامية التحكم فيها، كما تم إعطاء إهتمام خاص لمشاركة المرأة في قوة العمل كقضية مفصلية في تنمية القطاع الزراعي، وتحسين الأمن الغذائي، وتحقيق الاستغلال الأمثل للثروة السمكية، إلى جانب تنشيط قطاع السياحة (للتهيئة والنمو طويل المدى)، وتكثيف الجهود لتوسيع الطاقة الإنتاجية لمصافي تكرير النفط وأنشطة البحث والتنقيب عن النفط والغاز، وفي ضوء ذلك، إستهدف البرنامج تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 4.5% في المتوسط الفترة 2012-2014، وبما ساهم في تحسين مستويات المعيشة للسكان حيث وصلت الزيادة في معدل نصيب الفرد الصافي من الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.5% سنوياً في المتوسط

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحديد التجارة الخارجية

ويعتبر ذلك المستوى من النمو مقبول نسبة إلى طرق التنفيذ للبرامج البعيدة عن المعايير الدولية، وواقعية نسبة إلى المستوى التفكيري للجزائريين، كون فترة البرنامج المرطحي أساسية لتهيئة الأرضية المناسبة للنمو الاقتصادي طويل المدى، كما كان للجهود المبذولة خلال المرحلة الانتقالية أثر ملموس في توفير فرص العمل خاصة للمرأة والتخفيف من الفقر على المدى الطويل، ويمكن تحقيق النمو المتوقع من خلال التركيز على القطاعات الإنتاجية الرئيسية، كما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم 19: مبالغ المشاريع الاستثمارية المصرحة الأجنبية حسب قطاعات النشاط



الشكل رقم 20: عدد الوظائف للمشاريع الاستثمارية المصرحة الأجنبية حسب قطاعات النشاط



بعدما قمت بإحصاء المشاريع الاستثمارية المصرحة أجنبية ومحلية من حيث عددها وتوزيعها القطاعي والقانوني ووفقا لقطاعات النشاط والوظائف التي وفرتها مع حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر من حيث توزيعها الجغرافي في فترات مختلفة من سنة 1996 إلى غاية 2012 مع إظهار الدول الأكثر استثمارة في الجزائر مع إبراز موقع الاستثمارات العربية بالجزائر ومبالغها التي تمثل قيمة إضافية للاستثمارات الوافدة إلى الجزائر ومن خلالها وضحا عدد الوظائف التي وفرتها هاته الاستثمارات بأنواعها مما يوحي بتخفيض حدة البطالة ومنها خلق يد عاملة مؤهلة ترفع من القيمة المضافة للاقتصاد والتي تساعد على

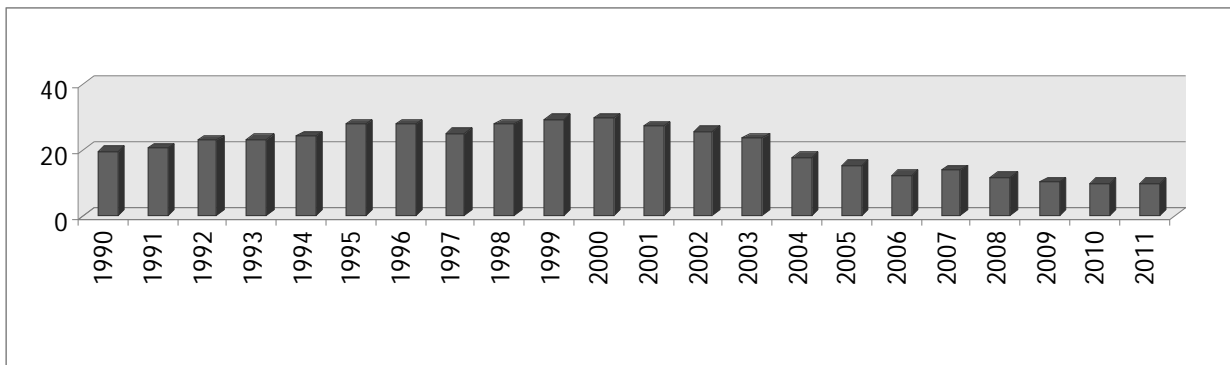
## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

تنويع المنتج الوطني وتوفيره مما يساعد على المشاركة في التجارة الدولية والرفع من تبادلات الجزائر التجارية التي تحقق لها مكانة اقتصادية وترفع من قيمة عملتها النقدية ومنها الرفع من مستوى اقتصادها في ظل انخفاض نسبة البطالة ونسبة التضخم، ولهذا أعرج على ظاهرة البطالة وتطورها لما لها من نتائج سلبية على المجتمع ومنه على مؤسساته وبالتالي على منتوجاته التي تعكس مستوى تطلعات الشعوب وموقعها من الاقتصاد الدولي وبالتالي مدى تأثيرها على تحرير التجارة الخارجية في ظل تناميها أو انخفاضها.

### تحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر باعتبارها مؤثر على تحرير التجارة الخارجية

تعرف البطالة على أنها عدم ممارسة الفرد لأي عمل سواء كان عملا ذهنيا أو عضليا أو غير ذلك من الأعمال لأسباب شخصية غير إرادية، ذلك لأن البطالة من معوقات تحرير التجارة بسبب تدفق السلع والخدمات وسياسات الشركات الكبرى في الإغراء، ومنافسة المؤسسات المحلية التي تضمن مناصب العمل، قد تفتك بها، فتح هاته المؤسسات، التي تضمن مناصب ومنها تزداد البطالة، الأمر الذي يرفع من نسب الإجرام والآفات الاجتماعية، يؤدي إلى المساس بالاستقرار السياسي بعدما مس الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ومنه يحول دور الشركات المتعددة الجنسيات من تجارة السلع إلى تجارة الأسلحة، وهذا ما يحدث حاليا بسوريا والعراق، وليبيا، واليمن وغيرها مع العلم أن غالبية هذه البلدان عضوة بالمنظمة العالمية للتجارة، ولم تقدم لها إضافات بقدر ما كان تسهيل الإجراءات للشركات الكبرى طريق إلى المهالك، لذا سوف يتم تحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر من خلال الشكل التالي:

الشكل 21: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2011



المصدر: من إعداد الباحث

بملاحظة الشكل أعلاه نجد أن البطالة خلال العشرية التسعينيات ارتفعا ملحوظا ومستمرا إلى غاية سنة 2000، والسبب يرجع إلى كون هذه الفترة قد شهدت عدة تغيرات على

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

الصعيد السياسي والأمني والاقتصادي، فمن حالة تدهور الوضع الأمني والسياسي الذي كان له الوقع الكبير على التشغيل والاقتصاد إلى الدخول في اقتصاد السوق وإعادة هيكلة النظامين المالي والمصرفي وما خلفه من آثار سلبية على مست المؤسسات العمومية وأدت إلى تسريح جماعي للعمال، كما تميزت هذه الفترة بانخفاض قيمة سعر صرف الدينار الجزائري مما أدى إلى تراجع أداء سوق العمل بمعدلات مخيفة وصلت فيها معدلات البطالة أقصى الدرجات حيث مست عتبة 28 % سنة 2000.

أما من سنة 2001 إلى 2014 ما تسمى فترة الانتعاش الاقتصادي فقد عرف الاقتصاد الجزائري في بدايتها انطلاقة جادة مقارنة بالعقود السابقة لها، حيث استقرت الأوضاع السياسية والأمنية وانتعشت أسعار النفط مما أدى بالدولة إلى تسطير برامج تنموية بأغلفة مالية ضخمة هذا ما انعكس على معدلات البطالة التي شهدت انخفاضا محسوسا ومستمرًا خلال هذه العشرية محققًا سنة 2011 معدل 9.9%، ثم انخفضت إلى 9 % سنة 2014، بالنظر إلى ارتفاع المداخيل وتوجيه جزء منها إلى تدعيم سياسة التشغيل، رغم ما يعاب عليها، التي أنتجت ارتفاع معدلات البطالة في 2015.

### 2. أثر الاستثمار العربي على ميزان المدفوعات:

نظرا للرابط لتاريخي والجغرافي والمصير المشترك لجأت الجزائر إلى الاستثمارات العربية حيث إن دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر، يكون له أثر إيجابي على ميزان المدفوعات خاصة إذا كان متبوعًا بتدفقات مالية لاحقة، فقد حقق ميزان المدفوعات الجزائري فائضًا خلال السداسي الأول من سنة 2006، ويرجع ذلك إلى ضخامة الاستثمارات خاصة المبلغ الكبير من الاستثمار العربي الوافد إلى الجزائر خلال هذه الفترة حيث قدر بـ 5.7 مليار دولار، إذ ساهم في زيادة حجم الدخل القومي وقيمة الصادرات المسجلة خلال تلك الفترة، كما يمكن تحديد الأثر المباشر للاستثمار العربي المسجل داخل الجزائر على ميزان المدفوعات في الزيادة المسجلة من تلك الاستثمارات على مستوى النقد الأجنبي، وتكوين احتياطات منه، وهذا ما مكن الجزائر من غزو أسواق التصدير وبالتالي زيادة حجم صادراتها، ومحاولاتها بتتويج صادراتها خارج المحروقات.

### 3. الأثر التكنولوجي:

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

فتحت الجزائر مجال الاستثمار، وهذا ما أدى إلى استقطاب أكبر قدر من الاستثمارات العربية في مختلف المجالات بهدف الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والمتطورة التي يستخدمها المستثمرون العرب مع إمكانيات توطين استثماراتهم و مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة منها، وكذا في مشاركتهم في البنوك والاتصالات وهذه الإجراءات تساعد على مسايرة الدول المتقدمة في مستوى تقدمها التكنولوجي، فالمستثمرون العرب منذ دخولهم الجزائر ساهموا في إيصال التكنولوجيا الحديثة إليها خاصة في مجال الإعلام والاتصال حيث عرف قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاع المصارف تطورا كبيرا بعد استفادته من التكنولوجيا الحديثة الوافدة إليه من هذه الدول العربية، على شاكله جيزي ونجمة وبنوك الخليج، والمقاولون العرب ...

### 4. أثر الاستثمار العربي على الاستثمارات المحلية:

لا يكون الاستثمار العربي أي خطورة على الاستثمارات المحلية، حيث يتجسد أثر الاستثمار الأجنبي سواء كان عربيا أم غير عربي على الصناعات المحلية وخاصة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الاستفادة من عنصر التكنولوجيا لتطوير منتجاتها ولتحسين كفاءة اليد العاملة التي تستفيد من خبرة المتعاملين الأجانب عن طريق الاحتكاك والتعامل، حيث أن الخصائص التي تتميز بها الاستثمارات العربية المباشرة من كبر رأس المال والإدارة ذات الكفاءة العالية والتفوق التكنولوجي للمستخدمين في عملياتها الإنتاجية أو الخدمية يؤدي إلى انخفاض التكلفة وتحسين النوعية في حين أن المشاريع الوطنية ليست لديها هذه الوسائل التكنولوجية ولا تلك الخصائص المالية والإدارية، وهذا الذي يدفع إلى تفهقر قدرتها على منافسة تلك المشاريع والوقوف معها على قدم المساواة في العملية الإنتاجية من حيث الكيفية والنوعية.

كما أن مشاريع الاستثمار العربي وخاصة في قطاعي الاتصالات و المصارف تعرض رواتب من شأنها أن تغري العمالة الأكثر مهارة بينما يمكث الأقل كفاءة في المشاريع الوطنية مما يلقي عبئا إضافيا على هذه المشاريع من أجل تحسين الكفاءات الإنتاجية في حين لا تسمح الموارد المالية المتناقصة "زيادة الراتب"، ومثال على ذلك، إذا أخذنا مسيرا أو عاملا في شركة نجمة (أوري دو) المستثمرة في قطاع الاتصالات، يتبين أن راتبه يتجاوز راتب مسير أو عامل بمؤسسة محلية، بالرغم من تفوق الثاني في الرتبة والشهادة، ولهذا يفضل الفرد

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

الجزائري صاحب الخبرة العالية العمل في شركات مستثمرة من خارج الوطن نظراً لما تقدمه من سخاء في الأجور، ومثله في البنوك العربية التي استقطبت كفاءات البنوك الجزائرية .

### ثانياً: الآثار الاجتماعية والثقافية.

إن الآثار الناجمة عن الاستثمارات العربية الاجتماعية والثقافية تكاد تكون معدومة لأن المستثمرين العرب بالجزائر تربطهم بها علاقة وحدة التاريخ والمصير المشترك بالإضافة إلى وحدة اللغة وتقارب في العادات والتقاليد فهذا النوع من الاستثمارات لا يشكل أي خطر على ثقافة المجتمع الجزائري بل يساهم في تحسين الأوضاع الاجتماعية للسكان من خلال ما يقدمه من خدمات ويساعد في بناء صرح التواصل والاندماج بين سكان الوطن العربي الواحد، كما أن المحيط الاجتماعي والثقافي للمؤسسات هو بنفس الخصائص ببلدانهم ولذلك تكاد تنعدم تأثيراتها بالنظر إلى فهمها وتفهمها.

### ثالثاً: الآثار السياسية.

إن عمليات الاستثمار العربي أو الأجنبي لها آثار سياسية تتمثل في تحسين العلاقات للدولة الجزائرية مع الدول المستثمرة فيها وهذا بسبب المعاملة الجيدة التي يتلقاها المستثمر العربي داخل هذه الدولة مما يفتح مجال التعاون في مختلف المجالات وخاصة السياسية منها، ذلك لما للجزائر من مكانة سياسية بالدول العربية خاصة بثبات مواقفها السياسية دون تغييرها، ومن الآثار المترتبة عنه أيضاً قيام تحالفات إستراتيجية تعزز من القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية، وذلك عندما يأخذ الاستثمار شكل الاستثمارات الثنائية وعمليات الشراكة التي تتيح الفرصة للمستثمرين الجزائريين قصد تحقيق جملة من المزايا تسمح له بدعم موقعه التنافسي في ظل اقتصاد عالمي يغلب عليه طابع التكتلات الاقتصادية الكبيرة.

أما من ناحية الفرقة السياسية التي يشهدها الحكام العرب بالرغم من اجتماعاتهم المتكررة في قمم الجامعة العربية، لا تخرج بنتائج بل تختتم بعدم الاتفاق مما يعرقل عمليات الاستثمار العربي البيئي، لهذا على العرب وهم بحاجة لتوحيد مواقفهم السياسية قصد الوصول لفكرة الوطن الواحد التي تشجع عمليات الاستثمار البيئي خارج كل خلافات لأنها وحدة فوق الأوطان والحكام.



### المطلب الثالث: معوقات الاستثمار العربي في الجزائر.

رغم تزايد مساهمة الاستثمار العربي في الاقتصاد الوطني تماشياً والحوافز موازاة مع ارتفاع حجم الإصلاحات الاقتصادية التي عملت الدولة على إنجازها، مما يسهل عمل المستثمرين العرب إلى جانب مجموعة الحوافز بمختلف أنواعها المقدمة لهم والتي جاءت ضمن قانون الاستثمار، ورغم ذلك لم يتم استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات العربية وفي مختلف المجالات ومن مختلف الأقطار نظراً للعوائق المتعددة، التي كانت عائقاً كبيراً ومنها ما يلي :

#### أولاً: المعوقات الأمنية والسياسية.

بما أن الاستقرار السياسي والأمني هو الشرط الأساسي لجذب الاستثمار الخارجي، فإن عدم توفره أو اضطرابه ولو بنسب متفاوتة، يكون عامل طرد للاستثمارات خاصة الأجنبية، على الرغم من المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية، لتحقيق إثبات أن الوضع الأمني في الجزائر يعمّه الطمأنينة والسلام، إلا أن العشرية السوداء التي يتحجج بها البعض محاولين ترسيخ آثارها في أذهان المستثمرين، فقد ولّت، لكن لا بد من أخذ الحيطة والعمل على ترسيخ ثقافة السلم لدى كل فئات المجتمع، خاصة وأ، حدودنا كلها على مضطربة، ويمكن إجمال أهم العراقيل التي تواجه المستثمر العربي في الجزائر على المستوى الأمني والسياسي فيما يلي:

- ضعف فهم الأداء بخصوص مجال الحريات المدنية والسياسية، بين الشعب والسلطة إلى جانب بعض التصرفات من طرف بعض الأحزاب، والحركات الجمعوية، أو على مستوى مناطق معينة كمنطقة غرداية مثلاً،
- الضعف المسجل والغالب على منظمات المجتمع المدني فيها، خاصة في دورها في تثقيف المسؤولين والمواطنين بين الواجبات والحقوق .
- عدم إمكانية السيطرة على الفساد وتفضييه في مختلف المجالات، خاصة في مرحلة ارتفاع الاحتياطي النقدي.

#### ثانياً: المعوقات الاقتصادية.

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

- بالنظر إلى الإصلاحات الاقتصادية الضخمة، والتي مست جوانب كثيرة ومتعددة إلا أنها تبقى غير كافية وخاصة في المجالات الحساسة، فمن بين هذه المعوقات ما يلي:
- محدودية السوق المحلي، ذلك لأن قلة الأسواق ونقص الكثافة السكانية يؤدي إلى انعدام تسويق المنتجات بسبب قلة قنوات التوزيع، وهذا الذي يعاني منه المستثمر من مشكلة تسويق منتجاته وخاصة إذا أقيمت هذه المنتجات في الجنوب حيث قلة السكان و عدم توفر القطاعات الاقتصادية النشطة، والتي من المحتمل أن تساهم في تصريف منتجات الاستثمارات العربية في حال وجدت هناك.
  - عدم توفر مراكز الإعلام التجاري والاقتصادي من أجل التعريف بالمحيط الاقتصادي الجزائري، إلى جانب مشكلة الوصول إلى المعلومات، التي تخفيها المؤسسات ممّا عرقل البحث العلمي في تطوير هذا الجانب .
  - تباطؤ عمليات الخصخصة، ومحاولات الرجوع إلى التسيير الجماعي.

### ثالثاً: المعوقات المالية والإدارية.

لا تختلف الإدارة في الجزائر من حيث جوهرها وأهدافها عن الإدارات في سائر العالم من حيث كونها أداة بواسطتها يتم تحقيق السياسة العامة للدولة، ولا تختلف في خصائصها عن كل إدارات بلدان العالم الثالث التي تتميز بتعدد مصادر القرار، وغياب الإلتزام باللوائح والقوانين وتباين وتعدد تفسيراتها وكثرة المتدخلين والوسطاء، مما أدى إلى تفشي ظاهرة الرشوة والفساد، تداخل المسؤوليات وغياب الرقابة الفعلية وطغيان ظاهرة البيروقراطية فهي سبب أدى ببعض الشركات العربية المستثمرة بالجزائر إلى الانسحاب منها، وعلى سبيل الذكر لا الحصر ما أعلنته مؤخراً شركة إعمار الإماراتية عن انسحابها من الجزائر وإغائها لكل العقود الموقعة مع الجزائر في مجال الاستثمار بسبب البيروقراطية<sup>(1)</sup> رغم الضمانات التي منحت لهم من طرف رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى وجود ضغوط مورست عليه من طرف الحكومة تمثلت في محاولة الحد من حرية استثمارها عن طريق إقناعها بضرورة دخول شركاء محليين في المشاريع التي ستجزها هذه الشركة.<sup>(2)</sup>

ومما سبق يمكن جمع هذه العراقيل الإدارية فيما يلي:

(1) قناة الجزيرة الفضائية، النشرة الاقتصادية، يوم الاثنين 2007/03/05 تقرير حول أرباح شركة إعمار الإمارات لسنة 2006.

(2) تقرير صحيفة الخبر حول شركة إعمار و تعمير الإماراتيتين الصادرة يوم الأحد 24 ديسمبر 2006، ص 11

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحديد التجارة الخارجية

1. الصعوبات التي يتلقاها المستثمر العربي وخاصة في مجال حصوله على بعض الخدمات الضرورية لمزاولة نشاطه الاستثماري، حيث أنه يجد تماطلا في الحصول على المعلومة أو الخدمة من قبل المصالح المعنية بذلك مثل: إيصال الكهرباء، الغاز والمياه وغيرها.
  2. تعتبر مرحلة تسجيل المؤسسة لدى المركز الوطني للسجل التجاري أهم مثال على العراقيل البيروقراطية في الجزائر، والتي يتلقاها المستثمر يوميا لما تستوجبه عملية التسجيل في السجل التجاري من طلب وثائق متعددة من طرف وزارة التجارة و التي تتطلب صعوبة ووقت طويل للحصول عليها وهذا ما يعرف بالروتين الإداري، رغم إمكانية العمل بطريق الشبكة الالكترونية .
  3. عدم توفر مراكز للإعلام التجاري والاقتصادي من أجل تعريف رجال الأعمال بالمحيط الاقتصادي الجزائري إلى جانب نقص الدراسات المعمقة ونقص الملتقيات والندوات والحوارات المتعلقة بالاستثمار في الجزائر.
  4. كثرة الإجراءات والقوانين في مجال الاستثمار تجعل المستثمر أيا كان لا يطمئن لها نظرا لوجود بعض القوانين والإجراءات المتناقضة والتي يلغي بعضها بعضا.
- أما فيما يخص العراقيل المالية التي يواجهها المستثمرون العرب والأجانب في الجزائر فهي تتعلق أساسا بالنظام المصرفي الذي لا يزال يعاني من اختلالات وتأخر وعدم قدرته على مسايرة المستجدات باعتداده على الطرق التقليدية المستعملة في تحويل الأموال، إضافة إلى الأخطاء والاختلالات التي يشهدها هذا القطاع والتي تؤثر بصورة كبيرة على قرار المستثمر الأجنبي، حيث يتخوف من عمليات الإيداع في البنوك الجزائرية، بالإضافة إلى أن النظام المصرفي في الجزائر لا يملك القدرة الكافية لتمويل المشروعات الضخمة لضعف قدرات التمويل الذاتي للبنوك، وانعدام المرونة في التعامل وغياب الشفافية بسبب ضعف أجهزة الرقابة الدائمة على العمل المصرفي.
- ومن ذلك كله فإن العراقيل الإدارية تتمثل في البيروقراطية المتفشية بالإدارة الجزائرية، بينما العراقيل المالية يمثلها ضعف المنظومة المصرفية وغياب الشفافية في التعاملات.

### رابعاً: المعوقات المتعلقة بالعقار.

يعتبر العقار في الجزائر مصدر ثراء للبعض، وهذا الذي أدى إلى معاناة المستثمرين العرب في الجزائر من عراقيل متعلقة بامتلاك العقار، إذ يعد منح الأراضي من صلاحيات لجنة دعم وترقية الاستثمار، وتتمثل هذه العراقيل أساساً في المساومات والمزايدات في الأسعار بالإضافة إلى مشاكل تتعلق بسند ملكية العقار، وكذلك صعوبة الحصول على قطعة الأرض المهيأة لمزاولة النشاط الاستثماري، كما أن تفشي البيروقراطية في مختلف الإدارات يؤثر بشكل كبير في مسألة الحصول على قطعة الأرض قصد بدء العمل الاستثماري.

### خلاصة الفصل الثاني:

إنّ توجه الجزائر نحو الاستثمار الأجنبي عموماً والعربي خصوصاً كان لزيادة حجم التدفقات النقدية الواردة إليها من الدول الأجنبية والشقيقة، خدمة للاقتصاد الوطني في المجالات الحيوية من خلال الاستثمار في قطاعات خارج المحروقات، وخاصة قطاع الخدمات والصناعة الغذائية وغيرها، حيث خلصت إلى دور الإصلاحات الاقتصادية في فتح مجال الاستثمارات الأجنبية، والعربية بحوافز وامتيازات مغرية وقد كانت هنالك آثار إيجابية من الاستثمارات العربية بالجزائر، لاسيما في مجال التشغيل و مكافحة البطالة، حيث من مساهمتها في خلق فرص عمل نتيجة تعدد المشروعات الاستثمارية والتي ساهمت في ارتفاع التبادلات التجارية من خلال تزايد حجم تدفقاتها النقدية إلى الجزائر، ورغم كل هذا إلا أن وجود عوائق حالت دون وصول الاستثمارات العربية في الجزائر إلى الغاية المرجوة أي بمعنى الحجم المطلوب منها، حيث تمثلت هاته العوائق في البيروقراطية وغياب الشفافية... بالإضافة إلى عدم كفاءة المنظومة البنكية وبعدها عن واقع التعاملات الدولية، والتلاعبات الإدارية خاصة في مجال العقار الذي يبقى هاجساً بالنسبة للمستثمرين العرب، ولهذا يمكن القول بأن الجزائر عليها الحدّ من العراقيل التي تحد من تدفق الاستثمارات المنتجة وذلك عن طريق معالجة الفساد الإداري والمالي المنتشر في أنظمتها المختلفة بتفعيل الرقابة المستمرة، وتخفيف عبئ الإدارة وإجراءاتها المعقدة، وضبط الأنظمة والقوانين وإقامة مبادئ الحكم الراشد مثل ما قامت به ماليزيا وتركيا، وغيرها من الدول التي مرت بنفس المراحل التي تمر بها الجزائر وهذا باستيراد هاته التجارب الناجحة، وبلورتها في المفاهيم المحلية، وإسقاطها على الواقع، لتحقيق مكتسبات تتماشى وبيئتها الاجتماعية والثقافية للتأثير في البيئة السياسية والقانونية، وبذلك عليها التأكيد على توطين الاستثمارات المنتجة، لا استيراد المنتجات التامة أو نصف التامة، للاستفادة من المشاريع الاستثمارية من الانجاز إلى الاستغلال لتحقيق أهداف السياسة العامة للدولة لتخفيف حدة البطالة ومشاركتها في التجارة الدولية، لكن مع عدم انفتاح دول جنوب المتوسط فيما بينها وعدم استكمال مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أدى إلى تحول الاستثمارات الأوروبية نحو أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية بعدما كانت أسواق دول الجنوب مقيدة فيما بينها، رغم أنّها سوقاً واحدة، يجعلها سوقاً كبيرة تساهم في رفع درجة جاذبية المنطقة للاستثمارات الأجنبية أوروبية كانت أو غيرها، ومن ذلك استطاعت الجزائر أن تحقق حصة من الاستثمارات

## الفصل الثاني: الاستثمار كآلية لتحرير التجارة الخارجية

الأجنبية المباشرة من دول عديدة في العالم، فقط يبقى عليها محاولة استقطاب وتوجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى باقي قطاعات الاقتصاد خارج قطاع المحروقات، وتمييزها والنهوض بها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة تؤدي إلى رفع منتجاتها تشارك من خلالها في السوق الدولية، فتحرر أسعارها وتبادلاتها ومنها تحقق قيم مضافة، تدفع إلى تحقيق مداخل تؤمن احتياطاتها المصرفية من العملة الأجنبية، تؤدي إلى الرفع من قيمة عملتها المحلية، وتنشط تجارتها الخارجية، ومنه بتأكد دور الاستثمارات في تحرير التجارة الخارجية .

# الفصل الثالث: المستجدات الاقتصادية

## كآلية لتحرير التجارة الخارجية

✚ المبحث الأول: القوى الفاعلة في النبادلات الدولية كآلية لتحرير التجارة العالمية

✚ المبحث الثاني: انعكاسات العولمة على الدول النامية

✚ المبحث الثالث: النكتلات الاقتصادية الإقليمية كآلية حمائية جديدة في

التجارة الدولية

✚ المبحث الرابع: الاقتصاد الجزائري ضمن مسنجات الإقليمية والحماية

## الفصل الثالث : التحولات الاقتصادية والمنظمات العالمية وآثارهم في تحرير التجارة الخارجية

### مقدمة الفصل

يشهد العالم تحولات سريعة ومتتالية في الاقتصاد الدولي، بسبب الاضطرابات السياسية والاقتصادية في شتى أنحاء المعمورة، ونظراً لآثار الصراعات والتنافسية في الأسواق العالمية، والسياسات الموجهة نحو تحرير التجارة العالمية من كل جوانبها، السلعية، وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار المتعلق بالتجارة، بإزالة كل القيود في مجال حركة السلع والخدمات، ورأس المال وكذا اليد العاملة وأصحاب الاختصاصات مقدمي الخدمات، وتحرير التجارة العالمية، تزامن مع الثورة التكنولوجية والمعلوماتية المسيطرة على العالم، بعدما حول الاقتصاد العالم إلى قرية صغيرة مترامية الأطراف، حيث أصبحت سوقاً واحداً يتسع إلى دائرة ومجال المنافسة بين الأعوان الاقتصاديين وكذا الفاعلين في هذا السوق، لذلك لم يقتصروا على الدول والحكومات، بل تعدى أمرهم إلى المنظمات الاقتصادية العالمية والشركات متعددة الجنسيات والتكتلات الإقليمية العملاقة هاته المعاملات غيرت مجرى التداولات، والتبادلات العالمية، ولذلك فإن التحولات من العولمة والشراكة وتأثيراتهم إلى جانب دور التجارة الالكترونية، والشركات العابرة للقارات وكذا تأثيرات التبادلات الإقليمية والتوسعات التجارية هي تحولات أثرت على التبادلات التجارية الجزائرية وفرضت عليها منطق تحرير تجارتها الخارجية، لاسيما الدور البارز للمنظمات العالمية منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكذا المنظمة العالمية للتجارة، وتداعيات التكتلات التجارية وهذه كلها تحولات اقتصادية تفاعلات مع المنظمات الإقليمية والدولية .



## المبحث الأول : القوى الفاعلة في التبادلات الدولية كأية لتحرير التجارة الخارجية

حققت الرأسمالية المتطورة والدول الاشتراكية والدول المستقلة حديثاً، والمستقلة عن الاتحاد السوفياتي سابقاً، وبعد ظهور المنظمات الدولية، ونهاية الحرب العالمية الثانية، مستويات نمو اقتصادية سريعة ومتطورة، وتواصلت أثناء الحرب الباردة في بداية السبعينات التي ظهرت فيها مرحلة جديدة اتسمت بالبطء والركود الاقتصادي وتفاقت أكثر في الثمانينات نتيجة التركيز في رأسمال والتقسيم الجديد للعمل على المستوى العالمي، حيث ساعد في ذلك الثورة العلمية والتقنية وزيادة دور الفاعلين الجدد على المستوى الاقتصادي العالمي كالشركات والتكتلات الاقتصادية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية، مع انخفاض دور الدول الاشتراكية في التبادلات التجارية الدولية، حيث ظهر جلياً بعدها ما عرفه العالم من تحولات جذرية بعد سلسلة التصدعات المتتالية في بنية العلاقات الاقتصادية الدولية والجهوية وأبرزها ما يلي:

سيطر التيار الليبرالي بتوسع منتجات الشركات الكبرى، في ظل انهيار النظام النقدي الدولي وما أفرزه من انعكاسات سلبية على الدول النامية خاصة في ظل تنامي هيمنة الرأسمال المالي الدولي وفشل سياسات التنمية وظهور مشكل المديونية واستفحالها في معظم الدول النامية، إلى جانب الانتكاسات التي أصابت العالم العربي، والإسلامي، مع الاستسلام للكيان الصهيوني ونشوب الحروب بالمنطقة، وتطور أشكال العنف والفوضى في العديد من دول العالم الإسلامي، مع انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم كقطب أحادي، بعد حرب الخليج الأولى، وزادت سيطرتها على العالم بعد الحرب الثانية، ولهذا تعددت مفاهيم العولمة، فقد جعلها البعض مرادفاً "للأمركة"، ومنهم من يراها مرادفاً "للأوربة"، ومنهم من يرى أنها تعني اقتصاداً كونياً... وهو ما جعل مارشال ماكماهون يقول: "على سطح سفينة الأرض لم يعد هناك ركاب، فقد تجولنا جميعاً إلى طاقم يتولى القيادة".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - إبراهيم نافع، انفجار 11 سبتمبر بين العولمة والأمركة، الطبعة الأولى، دار الأهرام للنشر و التوزيع، 2002، ص 29.

**المطلب الأول: التبادل والتجارة الالكترونية كآلية في تحرير التجارة العالمية:**

تضاعفت التجارة الدولية للبضائع 15 مرة ما بين 1945-1996 والإنتاج العالمي تضاعف بـ 5.7 مرة خلال نفس الفترة، إن مستوى التبادل التجاري الدولي لا يعبر حالياً بشكل كبير عن صفة العولمة، خصوصاً وأنه ما يعادل نسبة 33 % من التجارة الدولية تتم بين فروع الشركات المتعددة الجنسيات في شكل تجارة داخلية فيما بينها، إلى جانب التركيز الذي يميز التجارة العالمية في الوقت الراهن ما بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان بالإضافة إلى دول جنوب شرق آسيا<sup>1</sup>، وبالنظر إلى سيطرة الاتحاد الأوروبي على أكثر من 63% من التجارة الدولية،

أما بالنسبة للدول النامية فقد عرفت حصتها تراجعاً كبيراً في التبادل التجاري العالمي خلال التسعينات، وزادت انتكاساتها في بداية القرن الواحد والعشرين، وإلى غاية يومنا الحالي أين خضعت للدول الغربية في كل الجوانب، وأصبح مظهرها فاتورة استيراد مرتفعة، وصادرات لا توفي بالغرض، وحتى قيمتها في السوق العالمية لا تجدي نفعاً، حيث أن المواد الأولية والمنجمية تراجعت حصتها من حوالي 35 % من التجارة العالمية سنة 1963 إلى ما يقارب 12 % سنة 1998، وأما الخسائر التي تحملتها إفريقيا نتيجة تراجع مستويات صادراتها من المواد الأساسية خلال سنوات (1986-2010) ما يفوق 90 مليار دولار، بالإضافة إلى التخفيضات المتتالية في الرسوم الجمركية الناتجة عن اتفاقيات الغات<sup>2</sup>(\*) وكذا إلغاء نظام التفضيلات المعممة من قبل المجموعة الأوروبية، فكل هذه العوامل أثرت على مداخيل هذه الدول، خاصة وأنها تعتمد على التصدير لمادة واحدة، واستيراد المواد الأساسية،

إن تحرير التجارة الخارجية يمثل ركيزة برامج التصحيح الهيكلي المفروضة من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية، وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية، حيث أن الهدف من تحرير التجارة ليس الوصول إلى الأسواق وتوسيعها فحسب، وإنما الهدف الحقيقي<sup>3</sup>، وإن خفي هو فرض آليات تعمل على إعادة هيكلة الإنتاج وعلاقات الإنتاج على المستوى العالمي لإعادة

<sup>1</sup> - نبيل مزروق، حولة العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة العمل العربية، مجلة ربع سنوية تصدرها منظمة العمل العربية، العدد 68 مارس 1997، ص(42).

<sup>2</sup> -نبيل مزروق، مرجع سبق ذكره، ص (43).

<sup>3</sup> - سليم سعادي - الجزائر ومنظمة التجارة العالمية معوقات الانضمام وآفاقه- دار الخلدونية الطبعة الأولى، 2008، ص19

تقسيم العمل الدولي وضمان مراقبة الدول النامية للحفاظ على استمرارية التفاوت والهيمنة عليها مع إرغامها على إجراء إصلاحات اقتصادية عميقة في منظومتها القانونية والاقتصادية، انطلاقاً من فتح مجال الاستثمارات إلى تأهيل المؤسسات وخصصتها إلى تحقيق غاية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ذلك لأنّ الاندماج المتزايد للبلدان النامية في التجارة العالمية، يواكبه اندماجها المتنامي في التمويل العالمي، و قد تضاعف أربع مرات تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية في الفترة ما بين عامي 1990-1994 وتبلغ هذه التدفقات الآن نحو ثلاثة أرباع كافة تدفقات الموارد الصافية طويلة الأجل للبلدان النامية، خاصة بعد سنة 2010، أين ظهرت تداعيات الاضطرابات بالمنطقة العربية، بسبب محاولاتها تفعيل منطقة تبادل حرّ في إطار الابتعاد عن النزاعات العربية الهامشية، والتدخل لإصلاح ما دمرته الحرب في العراق.

إن هاته النتائج، ساعدت فيها تطور التبادلات التجارية عبر الأنترنت، ممّا تشابكت العلاقات التجارية بين رجال الأعمال ومنها أثرت على الجوانب السياسية خاصة بالدول العربية، وهذا بعدما شهدت التجارة الإلكترونية نمواً متزايداً في السنوات الأخيرة من حيث حجمها وحتى عدد مستخدميها، ففي الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 50000 شركة خاصة تستخدم التجارة الإلكترونية أو الأنترنت في تسهيل تعاملاتها التجارية، حيث تشير بعض المصادر الأمريكية إلى أن حجم التجارة الإلكترونية بين الشركات الأمريكية يفوق 300 مليار دولار في بداية القرن الواحد والعشرين، كما بلغ عدد الأمريكيين المشتركين في شبكة الأنترنت 40 مليون مشارك في سنة 2000 أما في دول جنوب شرق آسيا فقد بلغ حجم التجارة الإلكترونية 800 مليون دولار و 500 مليون دولار في كل من إندونيسيا والفلبين وتايوان، وقد بدأت هذه الدول في تنفيذ خطة لتوسيع نطاق التجارة الإلكترونية بحيث تكون الوسيلة الأولى لترويج صادراتها، أما في الدول العربية فقد بلغ حجم التجارة الإلكترونية 15 مليون دولار فقط وبلغ عدد مستخدمي الأنترنت ( 500000 ) .مشترك منهم 5% فقط يستخدمون الأنترنت في تسهيل وانمام تعاملاتهم التجارية) ، ذلك أن استخدام الأنترنت لا يشكل ضماناً لقيام تجارة مزدهرة، ومعممة على العالم، رغم دور الشركة الكندية في محاولاتها للرفع من هذا النوع من التجارة وهي شركة IBM الإلكترونية، خاصة وأن كندا تبنت الأنترنت منذ مدة طويلة ونسبة مستخدمي الشبكة فيها أكبر من نسبة مستخدمي الشبكة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغ % 16 عام 1997 و % 23 بالمقارنة مع الولايات المتحدة % 10 عام 2012، كما أن عدد

المتسوقين من خلال الشبكة وصل إلى % 10 في كندا مقابل % 34 في الولايات المتحدة حيث تتنوع التجارة الإلكترونية إلى نوعين أساسيين من النشاط ، ويقتصر التعامل فيها على الشركات **Business to Business ( B2B) 1** :تجارة الأعمال مع الأعمال، ومورديها وزبائنها الكبار وذلك من خلال كلمات سرية وعناوين خاصة بالشركة غير معلنه أو منشورة.

- إن التجارة الإلكترونية تمثل حالياً وفي المستقبل الصدارة في التعاملات التجارية في جميع أنحاء العالم كون أنها:

- وسيلة سهلة وبسيطة يمكن استخدامها من خلال جميع الطبقات ولأنواع من الأفراد والشركات في وقت قصير وبأقل تكلفة ممكنة.

- تتعدى حاجز الزمان والمكان حيث يمكن التعامل معها 24 ساعة في اليوم ومن أي مكان في العالم، فهي بذلك تعتبر من أهم وأكبر تطبيقات العولمة.

- تعمل على تدفق المعلومات في الوقت المناسب الذي يحتاج فيه المتعامل إلى اتخاذ القرار المناسب.

ولهذا نرى أن التجارة الإلكترونية، تحقق السرعة في المعاملات التجارية، وبأقل التكاليف مما يحفز الشركات والمؤسسات، في العمل على تنشيطها لتعظيم أرباحهم، ويتطلب لممارسة التجارة الإلكترونية توفر مجموعة إمكانيات تتمثل أهمها في:

◆ **البنية التحتية** : تتمثل في بنية الاتصالات وتتم عن طريق البناء الإلكتروني للبيانات مع اتساع توفير واستخدام الانترنت، كذلك توفير استخدام بطاقات الدفع الإلكتروني وغيرها من الوسائل التي تسهل عقد الصفقات إلكترونياً.

◆ **نظام رقابي وإداري لعمليات السداد** : يعتبر نظام سداد العمليات من خلال شبكة الانترنت من أهم دعائم نمو وانتشار التجارة الإلكترونية، إذ تساعد الرسائل الإلكترونية والنقود البلاستيكية) بطاقات الدفع الإلكتروني (في تأمين التعامل، كما يحافظ هذا النظام على سرية التعامل وعلى حقوق والتزامات جميع الأطراف المتعاملة معاً.

◆ **توفير الحماية اللازمة للمعلومات** : يجب أن يكون هناك ثقة وأمان من المستهلكين على التعامل مع المواقع الإلكترونية حيث أن سهولة إنشاء موقع على الإنترنت يمكن أن تبعث كثير من المخاوف لدى

المتعاملين، ويكون التساؤل الذي يراود هؤلاء عن مدى قدرة الشبكة على تأمين وحماية المعلومات من القرصنة فيما يتعلق باستخدام البطاقات الائتمانية في مجال التسويات ودفع الفواتير وغيرها.

وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت مهيمنة على التجارة الإلكترونية، فرضت عناصر أساسية لتسهيل التجارة الإلكترونية، وإنتشارها منها :

(1) ضرورة إسناد القيادة للقطاع الخاص : بالرغم من قيام الحكومة في تمويل النشأة الأولى للإنترنت، فإن التوسع الذي حدث بعد ذلك كان مدفوعا بصورة أساسية من القطاع الخاص، وحتى تزدهر التجارة الإلكترونية يتعين أن يستمر إسناد القيادة لهذا القطاع فالابتكار والتوسع في الخدمات، وتعظيم المشاركة وانخفاض الأسعار لن يتحقق إلا في ساحة تحكمها مبادئ السوق.

(2) ضرورة امتناع الحكومات عن فرض قيود غير ضرورية على التجارة الإلكترونية، وبالتالي يجب أن تتوفر للأطراف القدرة على الدخول في اتفاقيات مشروعة لبيع وشراء السلع والخدمات عبر الإنترنت مع أقل مشاركة أو تدخل من جانب الحكومة.

(3) عندما تكون المشاركة الحكومية ضرورية يتعين أن يكون هدفها دعم وتحقيق بيئة قانونية للتجارة متطورة مع تطور أساليب التبادل التجاري، بحيث تكون مبسطة، متناسقة وغير متناقضة تنظم الصفقات التجارية وذلك بحماية المستهلك والبائع، وعندما يكون التدخل الحكومي ضروريا لتسهيل التجارة الإلكترونية يجب أن يكون الهدف منه ضمان المنافسة النزيهة وحماية الملكية الفكرية والخصوصية ومنع الاحتيال وتبني الشفافية ودعم المعاملات التجارية.

(4) ضرورة تسهيل التجارة الإلكترونية على الإنترنت على أساس عالمي، حيث تبرز الإنترنت كسوق عالمية، وبالتالي يجب أن يحكم النظام القانوني الذي تقوم على أساسه المعاملات التجارية على الإنترنت مبادئ متناسقة على المستويين المحلي والعالمي، يكون من شأنها إلى نتائج يمكن توقعها بصرف النظر عن المكان الذي يقيم فيه البائع والمشتري.

وانطلاقا من هاته الشروط، فإن غالبية الدول، بنظرتها كذلك إلى الأوضاع غير المستقرة إقتصاديا وسياسيا في العالم، أصبح انتشار التجارة الإلكترونية يثير مخاوف العديد منهم وفي مقدمة هذه المخاوف قضية أمن الشبكة الدولية المعلوماتية وقضية تقنين التجارة الإلكترونية،

ولذلك يجب أن تكون البنية الأساسية للمعلومات آمنة وموثوقا بها، لأن عامل الثقة في المعاملات التجارية ركن لاتقام إلا به، ولتحقيق الأمن للبنية الأساسية.

العالمية للمعلومات يجب أن يتوفر شبكة إتصال آمنة وموثوق بها ووسيلة فعالة لحماية نظم المعلومات الملحقة بهذه الشبكة، و فعالة للتوثيق وضمان سرية المعلومات الإلكترونية، إلى جانب ضرورة توفير التدريب الجيد لمستخدمي تقنيات حماية المعلومات والاتصالات الإلكترونية مثل التشفير والتوثيق والتحكم في كلمات السر..... رغم عدم توفر لحدّ الآن تقنية لضمان سلامة البنية الأساسية المعلوماتية.

إن التجارة الإلكترونية تحتوي على جوانب إيجابية وأخرى سلبية، فالإيجابية أنها تساهم في اختصار وتوفير الوقت لكل من البائع والمشتري، كما أنها تخفض من تكلفة السلعة ذاتها في السوق، ويظهر الإنترنت أرخص تكلفة في بعض الحالات فمثلا استخدامه في المؤسسات المالية والاقتصادية يغنيها عن إنشاء فروع متعددة لها في أماكن مختلفة، كما أنه في ظل هذه التجارة تتعدد أشكال استخدام الإنترنت في مجال التبادلات المصرفية من مجرد شكل بسيط من أشكال النشرات الإلكترونية الإعلانية عن الخدمات المصرفية إلى إمداد العملاء بطريقة التأكد من أرصدهم لدى البنك أو تقديم طريقة دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم إلكترونيا، ذلك أن هذا النوع الجديد للتجارة يؤثر بدرجة كبيرة على مفهوم التجارة الدولية، باختصار الوقت والجهد في تسويق السلع والخدمات في عدد من الأسواق المختلفة في نفس الوقت، مع القدرة على إبرام الصفقات التجارية والمالية فيوقت وجيز.

كما تؤثر باعتبارها إحدى وسائل التسويق الجديدة على عناصر التسويق التقليدية الأخرى، مثل الاشتراك في المعارض الخارجية أو إرسال البعثات الترويجية إذ يمكن من خلال شبكة الأنترنت عرض مختلف المنتجات والسلع مع كل المعلومات الضرورية المتعلقة بها، ومن الجوانب السلبية أنها تساهم في ارتفاع معدل البطالة على المستوى العالمي، كما أن التعامل فيها غير آمن، خاصة مع ظهور أساليب جد متقدمة في مجال القرصنة المعلوماتية، بحل الشفرات الخاصة ببطاقة الإئتمان، كما أن التعامل بالتجارة الإلكترونية لا يمكن أن يحافظ على السرية إذ من السهل إختراق الشبكة المعلوماتية والحصول على المعلومات المراد الوصول إليها.

### المطلب الثاني : المظاهر الاقتصادية وآليات التحرير التجاري:

أنتج تزايد اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، رغم ارتفاع الأسعار والتضخم، انخفاضاً في مستويات معيشة الأفراد و دخولهم في هذه البلدان، إضافة إلى تزايد مديونيتها بأرقام قياسية، حيث تضاعفت مديونيتها وتقلت خدماتها فقط دون أصلها، بجزء أساسي من ناتجها القومي الإجمالي سنوياً، علاوة على تزايد عجزها التجاري و من ثم تقليص فاعليتها و قدرتها على المنافسة ناهيك عن تحقيق التقدم في تطور تبادلاتها التجارية، و إن كان العالم النامي قد أصبح في مجموعة أكثر اندماجاً دولياً، فإن سرعة و مستوى الاندماج تختلف اختلافًا كبيراً من بلد لآخر، نسبة إلى إمكانياتها ومخططاتها الاقتصادية في مواجهة التحديات، إذا أكدنا التناقض في ميدان التجارة أكثر بروزاً بين شرق آسيا و إفريقيا، فقد ازداد اندماج شرق آسيا في التجارة العالمية بسرعة و بطريقة مستدامة، في حين كانت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا جنوبي الصحراء في انخفاض مستمر حتى وقت قريب، و هي لا تزال أقل من مستواها الذي كانت عليه منذ ثلاثين عاماً.

إن قيام أعداد متزايدة من البلدان النامية بإجراء إصلاحات حسب ماتمليه التحولات الاقتصادية، وماتفرضه المؤسسات الدولية مع إتباع الاستراتيجيات الخارجية، الأمر الذي أدى إلى جعل هذه البلدان فاعلة مستفيدة في الوقت نفسه من العولمة، والواقع أن الفرص الجديدة التي تخلفها العولمة وتواكبها تحديات جديدة يفرضها الواقع للاندماج الذي يتطلب انتهاج تجارة حرة، ونظام استثماري حرّ والإبقاء عليهما.

وفي مجال التجارة تزداد المنافسة شدة، تماشياً والإمكانيات سريعة التغير في الأسواق التي تساند النشاطات الأكثر أهمية، أما مجال التمويل فإن اندماج أسواق رأس المال الدولية و ما يصاحب ذلك من احتمال تقلب تدفق رؤوس الأموال يجعل إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان النامية أكثر تعقيداً، و الدور الدولي المتنامي للبلدان النامية يعني أن يكون لها تأثير اقتصادي أقوى على البلدان الصناعية إن أحسنت التخطيط والتنفيذ، و قد جاء في تقرير أصدر من البنك الدولي بعنوان الآفاق الاقتصادية العالمية و البلدان النامية 1995، أن ازدياد اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي يمثل فرصة كبيرة للنهوض برفاهية البلدان النامية، و البلدان الصناعية على السواء في المدى الطويل.

ولأجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ينبغي على البلدان الفقيرة التحول نحو نظام مفتوح على التجارة الدولية، وتوفير حقوق مضمونة للملكية، لأن تحرير التجارة و نظام المدفوعات و الحصول على أكبر لدخول صادرات بلد ما إلى الأسواق الأخرى يعتمد ضرورة تعزيز النمو الاقتصادي للبلد النامي وفق متغيرات البيئة للسياسات المحلية، إذا ثبت أن سياسات الاقتصاد الكلية مستقرة وسليمة و التي يمكن التنبؤ بها، و سياسات الضرائب العادلة، كأسس لحماية صناعاتها المحلية، رغم فشل الكثير من الدول، إلا أن بعض تجارب الدول النامية التي حققت نجاحات قوية كدول جنوب شرق آسيا و بعض دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل، أكدت على أنه عندما تحسن تسيير السياسة الاقتصادية، تحقق تنمية سليمة و مستدامة، ومنه المساهمة في العولمة بأكبر حجا و أكثر نفعاً لها و للآخرين.

#### المطلب الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات كآلية في تحرير التجارة الدولية:

برزت الشركات المتعددة الجنسيات بشكل كبير في أواخر القرن 19، وتزايد عددها وفروعها نهاية التسعينيات (1999) حيث قارب 60 ألف شركة أم، و 500 ألف مؤسسة أجنبية فرعية، ويرجع أصول 90% من هذه الشركات إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان وتسيطر كل الشركات على صناعة الإلكترونيات والتجهيزات الكهربائية والسيارات وإنتاج البترول والكيماويات والأدوية ووسائل الاتصال . الخ<sup>(1)</sup> باعتبارها من الآليات المساعدة في تحرير التجارة الخارجية بالنظر إلى حجم نشاطاتها وسيطرتها على الأسواق الدولية وبالتالي تحكمها في التبادلات التجارية، بالنظر إلى ضخامة حجمها واستثماراتها بحيث تستحوذ على 80 % من إجمالي مبيعات العالم

أدت إجراءات تحرير حركة رؤوس الأموال وفتح الأسواق المحلية وتفكيك القوانين المنظمة لسوق العمل، إلى تنامي تركيز رأس المال وظاهرة الاندماج بين الشركات الكبرى، الذي منحها قوة وحجم كبير كشركات عابرة للقارات التي أصبح عددها يقدر، حسب تقرير الكنوسيد (CNUCED) لسنة 2002، بـ 65.000 شركة تملك 850.000 فرعاً لها في مختلف دول العالم، كما تظهر هذه القوة في الدور المتزايد لهذه الشركات في المبادلات الدولية، إذ أصبحت تراقب حوالي 70% من التجارة الدولية و 75% من تدفق الاستثمارات المباشرة في

(1) عبد الرحمن السحيباني، مرجع سبق ذكره، ص 33 .



الخارج، كما أن 1/3 من المبادلات التجارية تتم بين فروعها، كما تبرز هذه القوة في حجم تشغيل هذه الشركات الذي بلغ 54 مليون عامل سنة 2001 مقابل 24 مليون سنة 1990<sup>1</sup> حيث ازداد حجم مبيعاتها من ( 5503 ) مليار دولار عام 1990 إلى ( 13564 ) مليار دولار عام 1999 وإلى ( 18500 ) مليار دولار عام 2001 ، كما بلغت قيمة المبيعات لأكبر 100 شركة متعددة الجنسيات ( 2509 ) مليار دولار ممثلة ما نسبته % 16 من إجمالي مبيعات كل الشركات، المنتسبة للاقتصاد العالمي عام 2000 ، حيث تستثمر في معظم دول العالم وخاصة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وسويسرا واليابان نظرا للمناخ الجاذب للاستثمار وارتفاع عائداته وتوافر البنية الأساسية والطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي، ونشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر على النطاق العالمي بلغ 1.560 مليار دولار عام 2003

من ضمن 65.000 شركة عابرة للقارات هناك 500 تعد من أكبر الشركات ومن ضمنها 100 تسيطر على باقي الشركات أكثر من 70 منها أمريكية الأصل. فدائما حسب الكونسيد 3 شركات من ضمن هذه 100 هناك 3 منها (VODAFONE، GENERALE، EXXON MOBILE،ELECTRIQUE ) تحقق أكثر من 50% من رقم الأعمال الكلي لهذه الشركات، وتشغل أكثر من نصف العمال المشغلين.<sup>2</sup>

هذه الشركات أصبحت تفلت أكثر فأكثر من رقابة الدول التي تقيم بها، فرقم أعمال بعض الشركات المدرجة ضمن قائمة ال 100 أكبر شركة يتعدى الناتج الداخلي الخام لعدد من البلدان، فرقم أعمال 3 شركات هي (FORD، DAIMLER CHRYSLER،GMC ) الذي بلغ سنة 2010 ما يقارب 760.3 مليار \$ يفوق الناتج الداخلي الخام لدولة مثل الهند التي يفوق عدد سكانها 1،200 مليار ومائتين مليون نسمة (580.0 مليار \$)، مع العلم أن الناتج الداخلي الخام ل 48 بلدا الأقل نمو في العالم قد بلغ في نفس السنة 165.8 مليار \$، كما أن رقم أعمال السبع شركات الأوائل الذي بلغ 998.5 مليار \$ يفوق الناتج الداخلي الخام لبلد عملاق مثل الصين التي فاق عدد سكانها 1.525 مليار نسمة (985.2 مليار \$)، كما أن رقم أعمال شركة "فورد"

<sup>1</sup> - تقرير الكونسيد حول الاستثمارات في العالم، سنة 2002، (بالفرنسية)

<sup>2</sup> - نفس التقرير سنة 2002

(FORD) البالغ 153.5 مليار \$ يفوق الناتج الداخلي الخام لكل من المغرب ومصر البالغ مجموع سكانها 112 مليون نسمة (130 مليار \$).<sup>1</sup>

تسيطر الشركات العملاقة على القطاعات الحساسة في العالم، حيث تسيطر على 86% من قطاع الاتصالات، و 70 % من قطاع الإعلام الآلي، و60% من قطاع صناعة الأدوية البيطرية، و85% من قطاع صناعة المبيدات، كما أن صناعة الطيران المدني هي حكر على مؤسستين اثنتين بنسبة 95%.<sup>2</sup>

لقد أدى ازدياد دور الشركات متعددة الجنسيات إلى فرض رقابتها وهيمنتها على التجارة الدولية، وإلى بسط سيطرتها شبه الكليّة على تدفق الاستثمارات المباشرة في الخارج مما يسهل لها عمليات تهريب رؤوس الأموال عن طريق عملية تحويل الأرباح والأموال بمختلف الطرق من البلدان النامية إلى البلدان الرأسمالية المتطورة، وإذا أخذنا في الحسبان الأنشطة المتمثلة في المقاولّة، واستعمال براءات وشهادات وحق استعمال الملكية، فإن قيمة المبيعات في الأسواق الدولية للشركات متعددة الجنسيات بلغت ما يزيد عن 7000 مليار دولار.<sup>3</sup>

تسيطر الشركات متعددة الجنسيات على معظم الإنتاج العالمي حيث يعود ما يقارب 3/1 الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال السنوات (1996-2006)، وتشكل الشركات الأمريكية النسبة الأكبر والأهم بين هذه الشركات بالإضافة إلى توسيع مجال نشاطها الذي يضم كافة فروع الإنتاج والخدمات بالمقارنة مع الشركات الأخرى اليابانية والأوروبية التي تنشط في قطاعات محدودة ومحددة مثل الإلكترونيات بالنسبة للشركات اليابانية الكيميائية والصيدلانية بالنسبة للشركات الأوروبية.<sup>4</sup>

حيث تبلغ اليد العاملة المشغلة في الشركات متعددة الجنسيات ما يفوق 79 مليون عامل في كل أرجاء المعمورة، ويشغل في المائتي وعشرين شركة الأكبر في العالم (220

<sup>1</sup> - أرقام مستقاة من تقارير الكنوسيد وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (PNUD) لسنة 2011.

<sup>2</sup> - تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لسنة 2012. (بالفرنسية)

<sup>3</sup> - Benfreha nor-eddinne، op.cit، p(42)

<sup>4</sup> - نبيل مزروق، مرجع سبق ذكره، ص (48).

شركة) حوالي 18,7% من عمالة هذه الشركات من بينهم 49.6% في فروعها في الدول النامية، وتسيطر هذه الشركات على ما يفوق 3/2 التجارة العالمية للسلع والخدمات، وشكلت المبادلات الداخلية بين فروعها حوالي 33% من التجارة العالمية، وقد تزايدت مداخيله نسبة إلى مشاركتها في الاستثمارات بالدول الغنية بالموارد والثروات وتوسعها بها، كالجزائر والعراق، والبرازيل ...

ساعدت الثورة التكنولوجية الشركات المتعددة الجنسيات ومنحتها قوة إضافية مكنتها من زيادة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير ورفع الكفاءة الفنية<sup>(1)</sup>، فقد أنفقت الشركات العملاقة في الدول الرأسمالية المتقدمة (التي تضم أكثر من 1000 عامل) ما يقارب 80% من جملة الإنفاق على البحث والتطوير، واحتلت الشركات المتعددة الجنسيات اليابانية الصدارة في مجال الإنفاق على البحث والتطوير بنسبة 80% من مجموع النفقات الاستثمارية، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بـ 75% ثم ألمانيا بـ 72% وهذا خلال الثمانينات، في الدول النامية ويتم تحويلها كلها إلى الدول الكبرى، ويتجمع الفائض بيد قلة على حساب فئات ملايين المحرومين

ولهذا فإن هذه الشركات آلية من آليات التحرير التجاري الدولي، من خلال استثماراتها المباشرة، وتفكيك العملية الإنتاجية وتكاملها دولياً، والأهم من ذلك هو تعميمها لنمط استهلاك معين وزرع ثقافات استهلاكية موحدة على المستوى العالمي، وهي بذلك تسيطر على مجال تسويق السلع، وتدفقات رؤوس الأموال وبذلك فهي تحدد تحرير التجارة الدولية وفق أجندتها، عن طريق تسهيل تدفق السلع والخدمات، وبذلك تدفع عجلة التحرير التجاري، ولهذا فهي آلية من آليات التحرير التجاري، رغم ما أكده ألفين فونتين أورتيز بأن الشركات المتعددة الجنسيات تربح 7 دولارات مقابل كل دولار تستثمره.

فهذه الشركات تراقب كل التجارة الدولية تقريباً عبر سيطرتها على قنوات التوزيع ووسائل النقل الدولية، وهو الأمر الذي سمح لها بفرض أسعار احتكارية على نقل البضائع والتأمينات لكل السلع التي تصدرها وتستوردها. فالشركات الكبرى في مجال النقل البحري

(1) Abdullah M. Al-obaidan, foreign direct investment and spillover efficiency in the developing countries; Arab Journal of Administrative Sciences, Volume 07, Number 01, Jan 2000, the Academic Publication Council, Kuwait University, P(137-139).

تسيطر على 85% من الأسطول البحري العالمي لنقل البضائع، أما شركات النقل الجوي، فهي أكثر تركيزاً من الأولى. كما أن تحكّم الشركات متعددة الجنسيات في قنوات التوزيع يسمح لها بتحقيق أرباح تفوق بأضعاف المرات تكلفة المنتجات التي تنتجها فروعها في البلدان النامية. فتكلفة المنتج النهائي في البلد الأصلي لا تتعدى 10% إلى 15% من أسعار بيع نفس المنتج في البلدان الصناعية المتطورة، كما أن تكلفة اليد العاملة لا تتعدى 2% من سعر البيع، كما أن هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على قنوات التوزيع ووسائل النقل يسمح لها كذلك بتحويل أرباح ضخمة من البلدان النامية إلى بلدانها الأصلية، فقد بلغت هذه الأرباح المحوّلّة من طرف هذه الشركات مبلغ 334 مليار \$ من سنة 1998 إلى غاية 2002.<sup>1</sup>

هذه الشركات تضخّ أسعار المنتجات الداخلة إلى فروعها في البلدان النامية وبالمقابل تخفض من أسعار السلع النهائية التي تبيعها لها الفروع، وكمثال على ذلك فرضت الشركات متعددة الجنسيات المتخصصة في صناعة الأدوية، على فروعها في أمريكا اللاتينية أسعار أزيد بكثير من السوق العالمية تتراوح بين 33% و 314%، وهي نفس ممارسة هذه الشركات في قطاعات أخرى مثل صناعة المطاط (40%) والصناعات الكيماوية (26%) والصناعات الإلكترونية (بين 258% و 1100%)، كما تعتمد فروع هذه الشركات في كل من المكسيك والبرازيل والأرجنتين إلى التخفيض من أسعار منتجاتها الموجهة للفروع الأخرى عبر العالم بحوالي 50%.<sup>2</sup> إن هذه الممارسة قد تطورت بصفة واضحة مع توسع انتشار المناطق الحرة عبر العالم، حيث تعدّ إحدى الأشكال الرئيسية التي يتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر للانطلاق نحو أسواق جديدة، وأسهمت في تطوير وانتشار العولمة الاقتصادية، وأنّ هذه الشركات تسعى لتحقيق الحرية المطلقة لحركة انتقال رؤوس الأموال واغراق<sup>3</sup> السوق بالسلع الاستهلاكية، وأصبحت تشكّل قوة وسلطة مالية واقتصادية في الاقتصاد العالمي، تمكّنها من الحدّ من نفوذ ودور الدولة، وتسمح لها بالتدخل في شؤون الدول النامية.

<sup>1</sup> - عبد الهادي بو طالب، العالم ليس سلعة، في نقد العولمة، منشورات الزمن، الكتاب 26، مايو 2006، ص 50

<sup>2</sup> - Eric Toussaint ; P 221

<sup>3</sup> - شقير محمد لبيب، الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الجزء الثاني، أيار 1986،

إنّ هذه الشركات تتحكم في الاقتصاد العالمي وأسعار المواد الخام وجلب فائض رأس المال إلى الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، خصوصاً أنّ اقتصاد الشركات المتعددة الجنسيات كان ينمو طيلة تسعينيات القرن الماضي بمعدل 10 % سنوياً، فيما الدول الصناعية ينمو اقتصادها بمعدل 4% .

#### المطلب الرابع: المؤسسات الاقتصادية العالمية ودورها في تحرير التجارة الدولية:

يعدّ انتشار النشاط الدولي التجاري وفرض مقوماته ومعايير حبه أجنده المنظمات الدولية كالبنك العالمي، وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، من مظاهر العولمة والتي يمكن اعتبارها القوة الضاربة لها اقتصادياً، وتملك هذه التنظيمات سلطة توقيع العقوبات بصورة آلية على أي طرف أو بلد يخرج على القواعد والمعايير المحددة سواء تعلق بالمعايير المحاسبية والقانونية أو المعايير المتعلقة بالجودة في العملية الإنتاجية أو ما يتعلق بمقتضيات الحفاظ على البيئة، وهي في الواقع معايير صعبة تحاول قوى العولمة إشهارها في وجه الاقتصاديات النامية، قصد حرمانها من المزايا النسبية التي تتمتع بها كوفرة الموارد والعمالة الرخيصة وذلك بتحميلها أعباء إضافية لا تمكنها من مواجهة منافسة الأسواق العالمية<sup>(2)</sup>.

بالإضافة إلى هذه المنظمات وتأثيرها على الاقتصاديات النامية ينبغي التأكيد على التزايد المتنامي للشركات المتعددة الجنسيات وهيمنتها على الاقتصاد العالمي<sup>(1)</sup> حيث أوضحت تأثيراتها على التبادلات التجارية وسيطرتها على الاقتصاد العالمي عن طريق السياسات المتمثلة فيما يلي :

- استنزاف الموارد الطبيعية والمواد الخام والموارد الزراعية ومصادر الطاقة من الدول النامية وهذا ما يتناقض مع مفهوم التنمية المستدامة في هذه الدول.
- استغلال اليد العاملة المنخفضة الأجر بسبب غياب تنظيمات عمالية ونقابية قوية في الدول النامية، حيث يبلغ متوسط الأجر الشهري للعامل في بعض المؤسسات ما يعادل 70 دولار أمريكي للأسبوع (بـ 48 ساعة أسبوعياً)، ناهيك عن عدم التزام هذه الشركات العالمية بالرعاية الصحية والتأمين الاجتماعي وتعويضات نهاية الخدمة.

(2) - إكرام عبد الرحيم: التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، مصر،

2002، ص(160-161)

(1) - ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص (71)

- اعتماد هذه المؤسسات على الخبرة التكنولوجية والبحث والتطوير في الدول الصناعية المتقدمة، وعدم إتاحة الفرصة لدول الجنوب لبناء قاعدة عملية وتكنولوجية خاصة بها.
- التهرب الضريبي والتحايل على السلطات الضريبية في الدول النامية، وذلك بتشويه الحسابات وإظهار أرقام غير حقيقية للأرباح وذلك من خلال قيامها بجملة من التحويلات بين فروع هذه الشركات.
- تجمع هذه الشركات أو تركزها في شكل شركات عملاقة على المستوى العالمي في قطاعات إنتاجية أو خدمية بأكملها، وهذا قصد القضاء على المنافسة والاستفادة من مزايا التكامل واقتسام الأسواق.

إنّ العلاقات الدولية بين أقطاب التبادلات التجارية، أو التحالفات السياسية أو العسكرية، أو حتى الثقافية والدينية، تتميز بتناقضات كبيرة، حتى في مفاهيم وتطبيقات الأمم المتحدة، من حيث تقوية دول على حساب دول أخرى ثم تدمير الأقوى ومحاولة السيطرة على النامي منها، وهذا الذي تفاعلت فيه فكرة العولمة في حرب الخليج من تدمير العراق ومحاولة تقوية إيران ثم الدخول في نفق معها، على شكل تهديدات، لمحاولتها اكتساب تكنولوجية معينة، ثم التغاضي عن امتدادها الشيعي في العالم العربي، الحليف الاستراتيجي للعالم الغربي، ولهذا نرى أن العولمة "خلقت قواعد جديدة للأمن العالمي خاصة التهديدات الجديدة للدول النامية، منها إيران"، حيث رأى سجاد بور أن للعولمة نتائج إيجابية بالنسبة لإيران تتمثل في إمكانية دخول إيران كفاعل جديد في مجال تكنولوجيا المعلومات، كما أنها خلقت فرصا ملائمة للتعاون الإقليمي الاقتصادي، وأدت إلى انتشار الدبلوماسية متعددة الأطراف مما جعل لإيران وأعضاء المجتمع الدولي دورا مؤثرا في تشكيل القواعد الدولية الجديدة من خلال المؤتمرات الدولية المتعددة، مما خلق بدوره فرصاً جديدة لإيران، ذلك أن النظرة الإيرانية تعبر عن ذلك المفهوم للعولمة وهي خطاب كمال خرازي وزير خارجية إيران في المؤتمر السابع والعشرين لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في كوالالمبور في يونيو سنة 2000، والذي أشار فيه خرازي إلى أن العولمة أتت بتطوير في وسائل الاتصال<sup>1</sup>؛ وإزالة الموانع التجارية، والتنمية الاقتصادية السريعة، وكلها تطورات إيجابية، لكنه أشار إلى أن

<sup>1</sup> - محمد السيد سليم العولمة وبدائلها: رؤية للعالم الإسلامي، مقال بتاريخ 2003/03/30

"العولمة غير مقبولة" لأنها "تقدم مكاسبها وفوائدها بشكل غير عادل وغير منصف"، كما أن رؤيتي من هذه الزاوية هو تحضير إيران لأن تكون حليفاً استراتيجياً للغرب كبديل عن دول الخليج، في فترة ما بعد النفط، وكحليف لإسرائيل عبر تحالفات مع الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار تسويق منتجاتها عبر السوق الإسرائيلية بالوساطة الغربية، بعد تضيق الخناق عليها بحصار اقتصادي، تبعاً لمبدأ شيعي (أيضاً المصلحة فذاك ديني) .

ولهذا عبر خرازي عن تلك الرؤية في خطاب أمام مؤتمر قمة مجموعة الدول الثماني المنعقد في القاهرة في فبراير سنة 2001 فأشار إلى أن "العولمة لديها إمكانات كبيرة للإسهام الإيجابي للتنمية المستدامة والشاملة للبلدان النامية" لكن عندما تطبق على نحو أحادي فإن بوسعها أن تؤدي إلى مزيد من التهميش للبلدان النامية وتفاقم الفقر والجوع في الجنوب، وتوسيع الفجوة بين الغني والفقير، وأيضاً قد تزيد معاناة الكثير من مناطق هذا الكوكب ومواردها القليلة ونصيبها في التجارة العالمية، وهذا التفسير لم يشر إلى تجاوزات إيران في محاولاتها في توسيع الفجوة بين أفراد الدولة الواحدة خاصة في دول المشرق العربي، مما ينتج الحروب الأهلية ومنها تحطيم البنية التحتية للدول العربية، ومنه الفقر والجوع والحرمان، وسيطرة الدول الكبرى، وانتشار الأسلحة وتجارة المخدرات، والتجارة بالبشر...

إن إزالة القيود وتحرير التجارة العالمية وتقلل رؤوس الأموال والسلع والخدمات سيرفع من الكفاءة التخصصية لهذه الموارد على المستوى العالمي من خلال الاستفادة من مزايا التخصص والتقسيم الدولي للعمل، إلا أن الواقع يؤكد عكس ذلك حيث أن تحرير التجارة يتيح للدول المتقدمة إيجاد منافذ وأسواق لمنتجاتها في دول الجنوب، في حين لا يسمح بالمقابل دخول صادرات دول الجنوب إلى أسواق الدول المتقدمة إما بحجة عدم التزامها بمعايير الجودة العالمية، أو من خلال سياسات الدعم الحكومي المستتر<sup>(\*)</sup> للمنتجين أو الفلاحين المحليين، أو من خلال فرض رسوم جمركية أو تحديدات كمية لحصص الواردات، التي جانب قواعد المنظمة العالمية للتجارة التي لم يوضع بها البترول والغاز ضمن السلع<sup>1</sup>، بل اعتبروها خارج

(\*) يتمثل هذا الدعم إما في شكل دعم سعري أو دعم للتصدير أو فرض قيود كمية على الواردات، وهو ما يؤدي إلى تشويه أسعار هذه المنتجات (مثل ما يقوم به الإتحاد الأوروبي لدعم المنتجين الزراعيين).

<sup>1</sup> - شريط عابد، الشراكة الاقتصادية الأورو - متوسطة، دراسة تحليلية لواقع وآفاق حالة دول المغرب العربي، أطروحة لنيل

بروتوكولاتها وهذا ما يوضح أن الدول النامية تبقى خارج تداولاتها مما يؤكد أن تحرير التجارة وتقسيم العمل يسير في اتجاه واحد خدمة لمصالح الدول الكبرى، بالإضافة إلى هذا فإن الدول المتقدمة تسعى من خلال استخدام حماية حقوق الملكية الفكرية إلى احتكار إنتاج السلع ذات التكنولوجيا المتطورة التي لا تحتاج إلى كمية كبيرة من الموارد بل تعتمد أساساً على المعرفة التطبيقية والدراية وهي صناعات ذات قيمة مضافة معتبرة، وتجد الدول النامية نفسها بالمقابل مضطرة للتخصص في قطاعات الصناعات الاستخراجية أو التحويلية وهي صناعات كثيفة العمل وذات قيمة مضافة ضئيلة بالنظر إلى الوقت والجهد والتكلفة المخصصة لهذا النوع من الصناعات، بالإضافة إلى الحماية المفروضة على القطاع الفلاحي من قبل الدول المتقدمة كأوروبا (من خلال سياساتها الفلاحية المشتركة والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وهذا قصد حماية أسواقها المحلية من المنافسة الدولية، إن هذه الحماية الزراعية كلفت المستهلكين الأوربيين سنة 1990 ما قيمته 86.4 مليار دولار و 82.4 مليار دولار بالنسبة للمستهلكين اليابانيين.<sup>1</sup>

إن نظرتي الخاصة على حسب ما اكتسبته من مطالعات حول المنظمة العالمية للتجارة، أن دورها هو توفير إطار مؤسسي للتفاوض لتحرير التبادل، كما أنها أيضاً تضع القواعد التي تحكم تحرير التجارة، هذه القواعد تمكن من تقليص تدريجي للحواجز حتى يتمكن المنتجون المحليون من التأقلم، كما أن اتفاقيات المنظمة تحتوي على بنود خاصة تأخذ بعين الاعتبار الدول النامية وتوضح أيضاً متى وكيف يمكن للحكومات أن تحمي المنتجين المحليين، على سبيل المثال ضد واردات تتمتع بدعم أو تشكل حالة من حالات الإغراق، ففي هذه الحالة فإن الهدف هو إقامة تجارة عادلة منصفة ن وكمثال واقعي أن الدولة تقوم بشراء القمح بأنواعه على الفلاحين بأسعار مرتفعة، ثم تقوم بتسويقه بأسعار أقل عن طريق دعمه، نظراً لما يمثله المنتج من سلعة استراتيجية لحماية للمنتج المحلي من الإغراق، كما يرون أنصار هذا الفكر أيضاً مبادئ أخرى مهمة في نظام منظمة التجارة العالمية بل ربما أكثر أهمية من مبدأ حرية التبادل التجاري مثال: مبدأ عدم التمييز، ووضع شروط ثابتة وشفافة للتجارة، ولهذا ترى الدول النامية أن حرمانها من وضع قيود على الاستثمارات الأجنبية دون إلزام الشركات متعددة

<sup>1</sup> - Antoine Bouet, la protectionnisme analyse économique, (collection Dirigée par Lionel Fontagné), op.cit, PP (272-274).



الجنسيات عن الامتناع عن فرض أسعار احتكارية والتلاعب بالأسعار هو تكوين مخاطر على المنتج المحلي، خاصة في ظل إلغاء القيود على الاستثمارات ولهذا لا بد من إعادة صياغة اتفاقية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة، ذلك لأن تحرير الاستثمارات وعولمة الأسواق المالية ترافقه مخاطر جمة وأزمات مالية مكلفة مثل ما أنتج (أزمة المكسيك عام 1994 ودول جنوب شرق آسيا 1997 والبرازيل وروسيا وآسيا 1999، وأزمة الرهن العقاري 2008، وأزمة اليونان وتأثيرها النقدي على منطقة الأورو...). وهذه المخاطر ناجمة عن تدفقات رؤوس الأموال غير المراقبة، ومخاطر تعرض البنوك للأزمات، بسبب تسييرها غير المحكم، والبعيد عن مسايرة البيئة الخارجية لهاته المؤسسات، إلى جانب مخاطر المضاربات ومخاطر تهريب رؤوس الأموال نحو الخارج، كما أن هاته المخططات الناتجة عن بنود المنظمة العالمية للتجارة، تؤدي إلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية، وفتح الباب لدخول الأموال القذرة، عن طريق عمليات غسل الأموال أو ما يسمى بتبييض الأموال، وهي مخاطر تدخل عبر آليات تحرير رأس المال المحلي والدولي.

أما صندوق النقد الدولي فهو تكتل دولي لمجموعة من الدول تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها ، و قد أصبح من الضروري على الدول النامية التعامل مع الهيئات المالية الدولية خاصة بعد ظهور مصطلح العولمة أو الانفتاح على العالم كمحاولة من هذه الدول النهوض باقتصادها و تحقيق نمو ، وهذا ما فعلته الجزائر، حيث أن هذه المنظمات الدولية و لعل أبرزها صندوق النقد الدولي قدمت سياسات و إصلاحات و برامج حتمية على الدول النامية منها ما هو ايجابي و منها ما هو سلبي يهدف فقط إلى إبقاء الهيمنة و السيطرة و التبعية لهذه المنظمات الدولية.

حيث يسعى صندوق النقد لتحقيق هدفه الرئيسي للحفاظ على النظام النقدي العالمي ،

عبر عدد من الخطوات ويقدم المشورة اقتصاديا كما أنه يديرها أيضا .

- ويقوم بتقديم المشورة بشأن السياسات و الإشراف العملي .
- إلى جانب الإقراض المالي لمساعدة البلدان المتعثرة اقتصاديا .
- ومن أهم نشاطاته تقديم المساعدة الفنية و التدريب .

و من ابرز الشروط الذي يفرضها الصندوق النقد دولي :

- \_ تخفيض النفقات الحكومية .

- \_تحرير العلاقات التجارية .
- \_خصخصة مؤسسات القطاع العام.
- \_تخفيض سعر العملة الوطنية .
- \_الغاء الدعم عن سعر المحروقات.
- \_تشجيع الاستثمار الأجنبي .

#### ومن وظائف صندوق النقد الدولي :

- توفير السيولة اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال زيادة الاحتياطات الدولية وقد ابتدع في ذلك ما يسمى بحقوق السحب الخاصة .
- مراقبة النظام النقدي الدولي من خلال رسم سياسات المالية العامة والسياسة النقدية وسياسات أسعار الصرف .
- اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز لدولة العضو إتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي.
- مشاركات الدول الأعضاء (الحصص) وإمكانية اقتراض الصندوق من بعض الدول أو المؤسسات المالية لاستكمال قدراته على مساعدة الأعضاء، إضافة إلى ما يمكنه الحصول عليه من موارد مما يبيعه من احتياطات الذهب الموجود بحوزته بالإضافة إلى موارد أخرى من الفائدة التي تدفعها دول الأعضاء مقابل الاستفادة من أمواله.

#### حقوق السحب الخاصة:

- ماهي إلا وحدة نقدية مركبة تتحدد قيمتها طبقاً لسلة العملات العالمية، وهي تمثل في نفس الوقت أصل من الأصول النقدية التي يمنحها صندوق النقد الدولي للأعضاء في صورة قروض تقيد في حساباتهم.
- فهذا الصندوق يسير كثير من اقتصاديات الدول لكسب ضمانات القروض التي منحها، وفي هذا السياق أوضح علاقته بالجزائر كما يلي :
- خاصة وأن الجزائر من الدول الأعضاء، حيث انضمت إليه في 31 أوت 1963، وبلغت حصة الجزائر 914.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وتمثل عضو بارز في لجنة المحافظين،.

اتفاقياتها معه:

- اتفاقية 1ماي 1989
  - اتفاق الاستعداد الائتماني 3جوان 1991
  - اتفاقات إعادة الجدولة 1994-1995-1996
  - اتفاق الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي افريل 1995-
- وقد قامت بذلك لأجل :

- 1-تحقيق معدلات ايجابية في الاقتصاد.
  - 2-تنويع الانتاج من حيث الكميات والأسعار.
  - 3-تحسين مردودية القطاع الفلاحي.
  - 4-تحسين حالة الميزانية التي كانت تعاني من عجز.
  - 5-العمل على وضع حدّ لارتفاع معدلات التضخم، ومحاولة تقليصها
  - 6-ارتفاع ملموس في درجة النمو الاقتصادي.
  - 7-تحسن في رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- كل ذلك يتمشى وأهداف هذا الصندوق والمتمثلة في الغالب :
- 1/العمل بنظام دولي الأسعار صرف ثابتة و تجنب تخفيض سياسات تخفيض أسعار الصرف.
  - 2/ تشجيع التعاون النقدي عن طريق مؤسسة دائمة تهيئ الوسائل المناسبة للتشاور و التعاون في تسوية مشاكل النقد في العالم.
  - 3/إنشاء جو من الطمأنينة في الدول الأعضاء يجعل موارد الصندوق النقد الدولي في متناولهم بضمانات .
  - 4/تسهيل توسع و النمو المتوازن في التجارة الدولية و المساهمة بذلك في تحقيق و حفظ مستويات مرتفعة من التشغيل والدخل الحقيقي.
  - 5/ رفع الحواجز الجمركية أمام حرية التجارة .
- كما يعاب عليه أنه يخضع لـ:

- 1/ سيطرة الدول الكبرى في اتخاذ القرار به خاصة في الاقراض .
- 2/ النقص في الشفافية لدى الصندوق، بالنظر إلى توجيهه من الكبار
- 3 / مشكلة الميزانية، لعدم التزام الدول الأعضاء بإستيفاء إشتراكاتهم

### المبحث الثاني : انعكاسات العولمة على الدول النامية

يدور المحور الاقتصادي للعولمة حول قضية تحرير التجارة الدولية، وهو ما يعني ببساطة فتح الأسواق الدولية أمام الانتقال الحر للسلع والخدمات، وأن فتح الأسواق كنتيجة طبيعية للتبادلات الدولية تتجه من الشمال نحو الجنوب حيث تضع دول الشمال، في إطار منظمة التجارة العالمية قيودا جمركية وغير جمركية على صادرات دول الجنوب إلى الشمال، كما أن السلع التي تتمتع فيها دول الجنوب بميزة نسبية مستثناة من تحرير التجارة الدولية، حيث يقتصر التحرير على السلع الصناعية والخدمات، ويتم استثناء السلع الزراعية، حيث أن تحرير التجارة تاريخيا لم يكن طريقا للتنمية سواء بالنسبة للدول الغربية أو بالنسبة لدول النور الآسيوية. وإنما كان التطوير التكنولوجي هو طريق التنمية.

وتختلف ظاهرة العولمة عن ظاهرة التدويل الاقتصادي التي سادت المراحل السابقة، ومن ثم تختلف آثارها عن تلك الآثار السابقة لظاهرة التدويل الاقتصادية وتنتج عن هذه الظاهرة إنعكاسات إيجابية وأخرى سلبية نلخصها فيما يلي: (\*)

#### المطلب الأول : الآثار الإيجابية للعولمة

العولمة مفتاح توسع الأسواق، ومجال لحركة السلع والخدمات، ومن ذلك ينتج عنها آثارا مختلفة حيث تتلخص الإيجابية منها في النقاط الآتية: (1)

- إن زيادة تكامل الدول النامية في المجال الاقتصادي يمثل فرصة لزيادة الرفاهية لكل من الدول النامية والدول المتقدمة في الأجل الطويل .
- يؤكد صندوق النقد الدولي على مزايا كثيرة للعولمة تتمثل في مزايا التخصص وتوسيع نطاق الأسواق عن طريق التجارة، بالإضافة إلى إمكانية تجنيد المدخرات المالية وزيادة المنافسة بين المؤسسات .
- تساهم في رفع الكفاءة في تخصيص الموارد في اتجاه مناطق المزايا النسبية، مما يترتب عنها زيادة المنافسة بين المؤسسات وبالتالي تشجيع نقل وخلق التكنولوجيا، ودفعها إلى الصرامة في التسيير وذلك بالتحكم والتقليل من تكاليف الإنتاج.<sup>1</sup>

(\*) قدي عبد المجيد، العولمة وتجلياتها، الواقع والفرص أمام دول العالم، مجلة النائب، يصدرها المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، العدد 01، 2003.

<sup>1</sup> - عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص (16-17).

- سترتب عن العولمة تحول هيكلي في الاقتصاد العالمي يؤدي إلى فرص كثيرة للشغل.
- إمكانية اقتحام أسواق جديدة في الدول المتقدمة وهي محاولة أمريكية جندت لها ما يزيد عن 500 مليون دولار وتم توجيهها لتشجيع صادرات بعض الدول الإفريقية، غير أن هذا المبلغ يعتبر ضئيل جدا إذا ما تم مقارنته بالاحتياجات الكبيرة للدول الإفريقية<sup>2</sup>
- إمكانية اقتحام أو دخول بعض الأسواق المالية، فيمكن لبعض الدول النامية التي تتمتع بمؤهلات تمكنها من الاستفادة أكثر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والدخول في الأسواق المالية، لكن ينبغي استجابة هذه الدول لبعض المؤشرات الاقتصادية الصارمة المتمثلة في اعتماد آليات اقتصاد السوق وسياسات التحرير... إلخ، غير أن الأزمة الآسيوية أثبتت أن هذه السياسات هي في الواقع سياسات تجارية تشجع قوى المضاربة (Les forces Spéculative) أكثر مما تشجع الاستثمار المنتج (L'investissement Productif)<sup>3</sup>
- إن تبني الدول النامية لسياسات ذات توجه نحو الخارج يعتبر من العوامل المحفزة للنمو، وهذا باعتبار أن الانفتاح التجاري سيؤدي إلى التوزيع الكفاء للموارد، وسوف يترتب عنه نمو حجم الاستثمارات وبالتالي رفع القدرات التصديرية لها، وتشجيع مستويات النمو في القطاعات ذات الميزة النسبية، كما تؤدي إلى زيادة الشفافية وزيادة مستوى التكامل في الأسواق العالمية، وهذا نتيجة إدماج قطاعات الزراعة والنسيج وحقوق الملكية الفكرية والخدمات في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف، وعليه يمكن أن تؤدي العولمة إلى تشجيع تدفقات الاستثمارات في الدول النامية.
- الكثير من الدول النامية قامت بإلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود وبالتالي أصبحت أكثر تكاملا مع النظام المالي العالمي في إطار تحرير الأسواق المالية وإزالة كل العراقيل التي تحد من تدفق رؤوس الأموال وتعرقل حرية المؤسسات المالية والمصرفية في ممارسة نشاطها والترويج لخدماتها، ومنها ظهرت أسواق جديدة تختلف عن البورصات التقليدية بحيث تجمعها وتنظمها شبكات الإعلام الآلي، ويساهم تدفق رؤوس الأموال على

<sup>1</sup> - Bertnard Lemennicier، Autarice، Mondialisation et Globalisation.

<http://www.lemennicier.bwm.mediasoft.com/article.php>. (consultè le 20/06/2005).

<sup>2</sup>-APropos de la mondialisation، Op.cit.

الدول النامية في التخفيف من مشكل التمويل الخارجي لهذه الدول، ويؤدي إلى تكامل الأسواق المالية للدول النامية مع الأسواق العالمية، وهذا ما ينتج عنه اتجاه أسعار الفائدة المحلية نحو الانخفاض وهو ما يؤثر إيجابيا على الاستثمار، ولذلك يقال أن هاته التعاملات تتطور في مجال التجارة الالكترونية.

- تحقيق اندماج أو تكامل اقتصادي عربي، حيث أن ضغط العولمة يؤدي إلى رفع الحواجز والقيود الجمركية، وبالتالي يؤدي إلى رفعها بين الدول العربية أيضا، وفتح الحدود أمام حرية دخول السلع والخدمات وتدفق رؤوس الأموال والأيدي العاملة بين الدول العربية والذي سيمهد الطريق إلى الوحدة الاقتصادية العربية<sup>(1)</sup>.
- تنشيط اقتصاديات الدول النامية في ظل المنافسة العالمية، والعمل للحصول على شهادة الجودة العالمية لكي تدخل حقل المنافسة الدولية وهذا ما يدعم قدرة المشاريع في هذه الدول على الديمومة والاستمرار.<sup>(2)</sup>

#### المطلب الثاني: الآثار السلبية للعولمة

بالرغم من إيجابيات سياسات التحرير ومشاريع العولمة إلا أنها تحمل في طياتها آثارا سلبية على الاقتصاديات النامية نلخصها فيمايلي :

- تتمثل الآثار السلبية للعولمة على الدول النامية في الخسائر التي تلحق بهذه الدول والتي تتمتع بإجراءات تفضيلية في أسواق الدول المتقدمة بالإضافة إلى إمكانية زيادة أسعار الواردات الغذائية لهذه الدول، نتيجة رفع الدعم والإعانات في هذا القطاع، وعليه فإن تعظيم مكاسب الدول النامية من إتفاقيات جولة الأورغواي تتطلب توافر بنى أساسية وهياكل قاعدية وهذا ما تفتقر إليه كثير من الدول، وفي هذا الإطار قامت إتفاقية الغات (GATT) سنة 1994 بدراسة تتعلق بآثار تحرير التجارة، وأفادت الدراسة أن الزيادة المتوقعة للدخل الناتج عن هذا التحرير سيصل إلى 510 مليار دولار و ذلك في غضون سنة 2005، غير أن هذه المكاسب لن تتوزع بصفة متكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وأفادت نفس الدراسة أن حصة أمريكا من الزيادة في الدخل العالمي ستبلغ 122 مليار دولار، أما الإتحاد

(1) (2) - وليد زكرياء صيام، مرجع سبق ذكره، ص (12).

الأوروبي فسيحصل على 164 مليار دولار، واليابان 27 مليار دولار، أما باقي دول العالم فتتصل على 116 مليار دولار.<sup>(1)</sup>

• إن الإنقياد لشروط العولمة يعني إضمحلال الخصائص الوطنية للدول وعدم إمكانية هذه الأخيرة (وخاصة النامية منها) من تحقيق وحدتها الوطنية ونهضتها لصالح ما يسمى بالاقتصاد العالمي، أي العمل على بروز نظام إنتاجي معولم يحل محل النظم الإنتاجية الوطنية.

• إن فسح المجال واسعا للاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التراكم على الصعيد العالمي في الدول النامية من خلال العولمة لا يسمح لهذه الدول من تحسين البنى الاقتصادية والاجتماعية الكفيلة بتصحيح الاختلالات بقدر ما يشكل إستجابة للتوسع الرأسمالي.

• إحلال فكر تنموي معولم بدلا من الفكر التنموي القائم على الذات وبالتالي وضع حد لإيديولوجية التنمية المستقلة، وتهيئة الظروف الدولية لتبني المشروع الاقتصادي الكوني عن طريق النماذج العالمية الجاهزة.<sup>(2)</sup>

• منع دول الجنوب من الدخول في العصرية وعملية التصنيع المستقل وبالتالي إحتلال مكانة في العلم والتكنولوجيا ويصبح فاعلا فيها ومنتجا لا مستهلكا.

• تفكيك دول الجنوب وذلك من خلال دفعها وتوجيهها لتحقيق تنمية خارج إطار بينتها وجعلها عرضة لكل التقلبات والتغيرات التي تطرأ على تلك البيئة وخلق تناقضات داخل هذه الدول و ذلك من أجل:

❖ عدم تمكينها من إقامة تكتلات تجارية لها وزنها على الاقتصاد العالمي وإبقائها على الهامش.

❖ عرقلة جهود دول الجنوب الرامية إلى إكتساب وتطوير أساليب التكنولوجيا، وهذا حتى يكون العامل التكنولوجي أداة لإبقاء دول الجنوب مرتبطة بالعولمة إرتباطا سلبيا بدلا من دول ذات منهج تنموي مستقل.

• إن تحرير أسواق الدول النامية وفتحها أمام منافسة الشركات المتعددة الجنسيات التي تتمتع بتكاليف منخفضة سوف تواجه مخاطر مؤكدة وستؤدي إلى إفلاس العديد من مؤسسات هذه

<sup>(1)</sup> عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص (20)

<sup>1-</sup> سمير صارم، مرجع سبق ذكره ص (27)

الدول كون أن هذه المؤسسات ليس بإمكانها منافسة المؤسسات الأجنبية التي تتمتع بإمكانيات كبيرة لتخفيض أسعارها وكسب الأسواق.

• هناك تهديد آخر يواجه اقتصاديات الدول النامية وهي موجات الخصخصة وسياسات التحرير التي أدت إلى إضعاف دور الدولة في مراقبة ومتابعة الاقتصاد الوطني، إذ أن برامج الخصخصة تحمل في طياتها مخاطر تتمثل في انتقال رقابة اقتصاداتها إلى الرأسمال الأجنبي بسبب ضعف القطاع الخاص الوطني، بالإضافة إلى اقترام المستثمر الأجنبي لبعض القطاعات الاستراتيجية لاقتصاديات هذه الدول ما يؤدي إلى إضعاف سيادتها والتأثير سلبا على تنميتها.<sup>(1)</sup>

• إمكانية انخفاض مستوى التوظيف وتنامي ظاهرة البطالة نتيجة انتشار التكنولوجيا المتطورة التي تعتمد على كثافة رأسمال أكثر مما تعتمد على كثافة اليد العاملة.<sup>(2)</sup>

• تعميق الفجوة بين الدول المتقدمة التي تمتلك ثروات مادية وبشرية وتكنولوجية هائلة، والدول النامية ذات الاقتصاديات الضعيفة التي تعتمد على موارد مننوج واحد والمتمثلة في المواد الخام أو الطبيعية.

استبدال احتكار الدولة للأنشطة الاقتصادية باحتكار المؤسسات العالمية الضخمة.

• غرس نظام التبعية الاقتصادية والسياسية للدول النامية اتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة، واستغلال ثروات الدول النامية وتوظيفها لصالح الدول الرأسمالية المتقدمة.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث : المظاهر المرافقة للعولمة وتأثيراتها على الدول النامية

اقتترنت العولمة بظواهر متعددة استجدت على الساحة العالمية، أو ربما كانت موجودة من قبل، إلا أن بعض المظاهر، التي طفت على المجالات الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية أو الاتصالية في فترة واحدة أو غيرها<sup>2</sup>، ولا شك أن من أبرز هذه الظواهر ترسّخت في الجانب الاقتصادي أهمها:

<sup>2</sup> A propos de la mondialisation. Op.cit.

<sup>1</sup> Bertnard Lemenncier، op.cit.

<sup>1</sup> - حسن علي خريوش، العولمة وإنعكاساتها على الأسواق المالية العربية (حالة الأردن) مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 17، 2002 ص (19).

2- محي محمد السعد، ظاهرة العولمة و الحقائق ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، مصر ، الطبعة الأولى سنة 1999 ص 23 .



تحول الاقتصاد من الحالة العينية (الأنشطة التقليدية كتبادل السلع عينا بالبيع والشراء) إلى الاقتصاد الرمزي الذي يستخدم الرموز والنبضات الإلكترونية من خلال الحواسيب الإلكترونية والأجهزة الاتصالية<sup>1</sup>، والتبادل عن طريق الأنترنت، ومجالاتها من الفايبروك والتويتز والسكايب وغيرها، الأمر الذي أنتج زيادة حجم التجارة الإلكترونية والتبادل الإلكتروني للبيانات في قطاع التجارة والنقل والمال والائتمان وغيرها.

- تحول رأس المال من وظائفه التقليدية كمخزن للقيمة ووسيط للتبادل إلى سلعة تباع وتشترى في الأسواق (تجارة النقود)، حيث يدور في أسواق العالم ما يزيد عن 150 تريليون دولار (150 ألف مليار) يضمها ما يقرب 800 صندوق استثمار، ويتم التعامل يوميا في ما يقرب من 1750 مليار دولار، أي أكثر من مرتين ونصف قدر الناتج القومي العربي، دون رابط أو ضابط، وهو ما أدى إلى زيادة درجة الاضطراب والفوضى في الأسواق المالية، وأعطى لرأس المال قوة لرفض شروطه على الدول للحصول على أقصى ما يمكن من امتيازات له، وقد أدى هذا كله إلى زيادة التضخم نتيجة لزيادة قيمة النقود، خاصة بالتداولات التي تتم في ظل المنافسة بين الدولار والأورو، في مجال من يكسب أكثر ويحقق المكانة السوقية، ويحافظ على قوته في فترات الأزمات.

- تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول خاصة في إطار التكتلات الإقليمية، وتعمق المبادلات التجارية من خلال سرعة وسهولة تحرك السلع ورؤوس الأموال والمعلومات عبر الحدود ضمن المطالبات المتكررة بتوحيد الأسواق المالية، بعد رفع الكثير من الحواجز الجمركية والقيود الأخرى التي تتعارض مع مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، حيث كانت النتائج توحده بورصة لندن وفرانكفورت اللتين تتعاملان في حوالي 4 آلاف مليار دولار، كذلك توحده بورصات أوروبية أخرى، وهناك اتجاه متزايد نحو إنشاء سوق مالية عالمية موحدة تضم معظم أو جميع البورصات العالمية، وتعمل لمدة 24 ساعة ليتمكن المتاجرة في أسهم الشركات الدولية من أي مكان في العالم، وتداولات تنماشى وتغيرات أسعار الصرف، حسب تداولات الأسواق، وسيطرة المنتجات بالمناطق الحرة، بالأسعار التنافسية،

حيث ترتب عن إزالة الحواجز والعوائق بين الأسواق أن أصبحت المنافسة هي العامل الأقوى في تحديد نوع السلع التي تنتجها الدولة، وبالتالي فإن كثيرا من الدول قد تخلت عن إنتاج وتصدير بعض سلعها، لعدم قدرتها على المنافسة مثل صناعة النسيج في مصر التي انهارت أمام منافسة دول جنوب شرق آسيا، وأصبحت تلك الدول تحصل على حاجتها من دول أخرى لها ميزة تنافسية في إنتاج تلك السلع، وهو ما ينطبق أيضا على رؤوس الأموال التي أصبحت مركزة في بعض الدول المنتجة والمصدرة للبترول، وعلى الدول التي تحتاج إلى تلك الأموال أن تحصل عليها من الدول المتقدمة، مثل ما يحدث للجزائر والعراق وليبيا، وإيران وفنزويلا، وغيرها من الدول البترولية .

ومن خلال ما ذكرت فإن الاجراءات والمجالات التي تنشط فيها المنظمات الكبرى العالمية، ترفع من القدرات الانتاجية ومستوى التبادلات التجارية ومنها ارتفاع تداولات النقود وسرعة أسواق المال والسلع، في ظل نشاطات البورصات العالمية، وهذا الذي يؤدي إلى :

- زيادة الانفتاح والتحرر في الأسواق واعتمادها على آليات العرض والطلب من خلال تطبيق سياسات الإصلاح والتكليف الاقتصادي والخصخصة، وإعادة هيكلة الكثير من الاقتصاديات الموجهة واقتصاديات الدول النامية مع متطلبات العولمة (مثلما حدث في الجزائر ولازالت نحو هذه الاجراءات في التطبيق خاصة في ظل انهيار أسعار النفط، مما يؤثر على مداخله سلبيا، وكما حدث في مصر، بعد إنهيار صادراتها من النسيج والقطن أمام المنافسة الآسيوية وبأسعار منخفضة وجودة أعلى، وما حدث لدول الخليج النفطية وحتى دولاً أخرى من المعمورة.

زيادة دور وأهمية المنظمات العالمية في إدارة وتوجيه الأنشطة العالمية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة العالمية للتجارة، واليونسكو، ومنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها، ودور منظمات حقوق الانسان، وزيادة أهمية دور التكتلات الإقليمية، التي أصبحت من الحين لآخر تتحول إلى تحالفات عسكرية ...

-التوجه المتنامي نحو تشكيل العديد من التكتلات الإقليمية الاقتصادية والسياسية والثقافية مثل تكتل دول جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي والخليج العربي، وتكتل ناقتا وغيرها، والزيادة الملحوظة في أعداد المنظمات غير الحكومية بعد أن بدأ دور الدولة في إدارة الاقتصاد في التناقص.

-انتشار ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات، مع سيطرتها على الاستثمار والإنتاج والتجارة الدولية والخبرة التكنولوجية مثل شركة فيليبس وإيبام، ومايكروسوفت وغيرها، خاصة بعد أن حملت منظمة التجارة العالمية في أحد أهم بنودها، المساواة في التعامل بين الشركات الأجنبية والشركات الوطنية في المعاملة.

-تفاقم مشاكل المديونية العالمية وخاصة ديون العالم الثالث، والدول الفقيرة مع عدم قدرتها على السداد، في ظل ثقل خدمات الديون، وتوازيها مع أصل الدين، وما تزامن مع ذلك في زيادة حجم التحويلات العكسية من الدول الفقيرة إلى الدول المتقدمة، والمتمثلة في خدمة الديون وأرباح الشركات المتعددة الجنسيات وتكاليف نقل التكنولوجيا وأجور العمالة والخبرات الأجنبية، والذي قابله في نفس الوقت تقلص حجم المعونات والمساعدات والمنح الواردة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية وعدم جدواها، خاصة في حال توجيهها نحو المجالات غير المنتجة أو توجيهها مباشرة نحو الاستهلاك.

-ظهور تقسيم دولي جديد للعمل تتخلى فيه الدول المتقدمة للدول النامية عن بعض الصناعات التحويلية التي لا تحقق ميزة نسبية، مثل الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة وكثيفة العمل والملوثة للبيئة، وذات هامش الربح المنخفض، مثل صناعات الصلب والبتر وكيمائيات والتسليح، بينما ركزت الدول المتقدمة على الصناعات التقنية كصناعة الحواسيب والبرامج وأجهزة الاتصالات والصناعات الإلكترونية، ذات الربحية العالية والعمالة الأقل، في ظل أسواق صغيرة ومعقدة تكنولوجيا مثل أجهزة الاتصال اللاسلكية والمحملة بشائح الاتصال المختلفة، أو الكبيرة والمعقدة مثل تكنولوجيات المصانع أو الأقمار الصناعية، أو صناعة الطائرات المدنية والعسكرية وغيرها، والتي عادة ما يكون تسويقها مجالا لإنقاذ الأنظمة السياسية المنهارة مثل ما تحضر له الحكومة الفرنسية لتسويق طائراتها الحربية الجديدة لإنقاذ هولاند واقتصاد فرنسا في ظل انخفاض صادراتها.

تغير شكل وطبيعة التنمية، فبعد أن كانت التنمية تعتمد أساسا على تعبئة الفوائض والتمويل الذاتي (الادخار)، تحولت إلى تنمية تعتمد على الاستثمارات الخارجية والشركات المتعددة الجنسيات، وأصبحت التنمية هي تنمية الفوائض والمدخرات (الاستهلاك) كنتاج أساليب الاستهلاك الترفيهي المتزايد، مما أدى إلى عجز موازين المدفوعات وتفاقم أزمة الديون في العالم الثالث، وتركيز التنمية على الجانب الاقتصادي فقط أي تحويلها إلى تنمية تهمل الاتجاه

الاجتماعي والثقافي مع اعتماد نظام السوق ليكون أساسا للتنمية في مختلف بلاد العالم، حتى الطبقات عالية الدخل في الدول النامية التي من المفترض أن تكون نسبة ميلها قليلة وأصبحت تلك الفئات المسرفة التي تبدد دخولها على الاستهلاك الترفيهي، وبالتالي فإن ميلها الاستهلاكي أصبح مرتفعا، وقد ساعد على ذلك قدرة الاقتصاديات المتقدمة على إنتاج سلع جديدة والتنوع في السلع القديمة مثل ابتكار أنواع جديدة من السيارات والسلع المعمرة وغيرها تتماشى وطلبات الفئة النشيطة كالسيارات الرياضية التي تستهوي شريحة كبيرة من الشباب في العالم وخاصة الأغنياء .

حلول الفكر البشري أو ما يسمى الطاقة الذهنية والعملية، محل جزء كبير من المادة الأولية، مما أدى إلى تراجع الأهمية النسبية للنشاط الصناعي في الهيكل الإنتاجي في الدول المتقدمة الصناعية، وتساعد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات، وقد زادت الأهمية النسبية لنشاط الخدمات داخل النشاط الصناعي ذاته بحيث أصبحت تمثل أكثر من 60 % من الناتج الصناعي لتنامي الصناعات عالية التقنية، وظهور مجموعة جديدة من السلع غير الملموسة كالأفكار التصميمات والمشتقات المالية استقطبت المهارات العالية، وما ترتب عن ذلك من زيادة عملية التفاوت في الأجور، وبالتالي توزيع الدخل القومي توزيعا غير عادل، سواء على مستوى أفراد الدولة الواحدة أو بين الدول، وهذا الذي برز في مجال تهريب رؤوس الأموال، أو تدفقاتها بطرق مختلفة وبمناطق متعددة من العالم،

اتساع التعاملات الثنائية الاجتماعية في مجتمعات العالم الثالث، فبعد أن كانت الفوارق مادية، أصبحت هذه الفوارق مادية وتكنولوجية بسبب استحواذ الطبقات مرتفعة الدخل على الإنجازات التكنولوجية عالية القيمة التي يصعب على الفقراء اقتنائها، كالإنترنت والتليفون المحمول والحاسبات الإلكترونية وغيرها...، ويؤدي هذا في المستقبل إلى زيادة وترسيخ التخلف في الطبقات الفقيرة وصعوبة تقليل الفوارق بين الطبقات العالية الدخل والفقيرة في المجتمع مما يهدد الاستقرار الاجتماعي.<sup>1</sup>

زيادة وانتشار البطالة في المجتمعات وخاصة في الدول النامية بسبب الاتجاه إلى استخدام الأساليب كثيفة رأس المال، التي تعتمد على استخدام عدد أقل من القوى العاملة، وذلك

<sup>1</sup> - محمد أحمد الخضري، العولمة الاقتصادية مقدمة في فكر و اقتصاد الإدارة مجموعة النيل العربية ص61

بسبب الحاجة إلى تخفيض تكاليف وزيادة مستوى الجودة، فلا مكان للمنافسة في السوق العالمية الموحدة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية.

سيادة مفهوم الميزة التنافسية، وحلولها محل الميزة النسبية، بعد توحيد الأسواق الدولية وسقوط الحواجز بينها، وكذلك تناقض معدلات النمو في الدول النامية بسبب الاستثمارات وزيادة عجز الموازين التجارية وموازن المدفوعات، في ظل الإسراف وتبديد أموال مجتمعاتها،

#### المطلب الرابع: آثار العولمة على الجزائر واتفاقياتها الإقليمية

إن التغييرات الحديثة والتي إنتشر لهابها شرقا وغربا ومايسايرها عبر الرياح المساعدة على إنتشارها فإنها فرضت إدخال التقنيات الحديثة على القطاعات الأساسية التي تمكنها من رفع قدراتها الإنتاجية مما أدى الى ضرورة إحلال سياسات بديلة فى نشاط التجارة البينية ما بين الدول وفقاً لمعايير جديدة .حيث يتم التعامل معها وفقاً لسياسة إستراتيجية تعمل على تصدير الفوائض منها واستيراد الحاجات الفعلية من هذه المنتجات الزراعية والحيوانية والموارد الأخرى، بحيث لا تؤثر على مؤشرات السوق المحلى وتدعم الاقتصاد الوطني المحلى لهذه الدول مع إبراز قوة المفاوضات وحتى لإبداء المواقف المشرفة في السياسة والإقتصاد مما سيؤثر حتما في إنضمام كثير من الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة وحتى كسب مراكز أساسية فيها للبعض الآخر بسبب تأثير الشارع على القرارات السيادية مثل ما يحدث في مصر حالياً، وسيلحق بها دول أخرى تماشياً ومعطيات التغيير الجديدة المفروضة شعبياً وبما أنه سيفرض على صانع السياسة العامة فى كل دولة على ضرورة مراعاة الشروط الدولية فى هذا الخصوص، سيترتب عنه التزامات تجاه صانعي القرار، واجب إتباعها بحكم الالتزام الضمني بالمواثيق والعهود الدولية بالخصوص ووفقاً لتأثيرات المتغيرات المحلية التي أصبحت عاملاً أساسياً. وحيث أن الاتفاقيات الدولية تعطى الأولوية للقواعد الدولية الموجودة أو التى فى طور الإعداد، مثل إدخال تنظيمات فنية محددة والتي يمكن أن تؤثر فى التجارة البينية فإنها تتماشى ومتطلبات المجتمعات حيث تشمل عدة حواجز فنية أخرى غير ما عرف بمفهوم التعريف الجمركية . كالحجر الزراعي والصحي مثلاً، حيث تسهم مثل هذه الإجراءات على ضرورة اتخاذ تدابير جديدة فى سياسات الاستيراد والتصدير لدى هذه الدول، كما أن أي قيد في هذا الجانب يجب تنظيمه وفق قوانين تحقق العدالة الإجتماعية

ومع التقدم السريع الحاصل في عالم اليوم تلعب عدة قطاعات أخرى جديدة دوراً مهماً في سياسات التصدير والاستيراد حيث التطور الكبير الحاصل في قطاعات الخدمات والسياحة والاتصالات وغيرها والتي تسهم كذلك في الناتج الوطني للدولة من خلال الخطط التنموية التي تعد بخصوصها، لأن صناعة البرمجيات والخدمات المتعلقة بتجارة الانترنت والتجارة الالكترونية، أدت الى دخول مفاهيم جديدة في التعامل التجري البيئي ما بين الشركات والمستهلكين تتم عبر مواقع الانترنت

حيث بدأت تنتشر في عالم اليوم وتتطلب من صانع القرار في السياسة العامة في الدولة متابعة ما يحصل فيها من تطورات هائلة ، واتخاذ تدابير بشأنها تعمل على الاستفادة من وراء هذه التجارة الجديدة، وما أدى هذا التطور عبر شبكات الفايبروك والتويتير من نشر لكل المعلومات المتعلقة بالتسيير الإقتصادي لثروات الأمم من طرف حكامها فهي سايرت لمتغيرات إيجابا وسلبا لذلك فرضت تعاملات تؤدي في آخر التعاملات إلى شفافيته ونزاهة مسيرها فضرورة التطوير الملازم لصناعة البرمجيات يؤدي إلى ضرورة الحفاظ على ثروات الشعوب والرفع من تجانس طبقاتهم وتفعيل الحوار بينهم . ومن خلال ذلك يتم تلقائيا الرفع من منتجات قطاعات المجتمع المنتجة تماشيا وتطور الأنترنت ونظام المعلومات التي تحقق أرباحاً هائلة،

وحيث يستوعب هذا القطاع الآلاف من الأشخاص المحترفين بكل مايتعلق بتقنية المعلومات فإن النموذج الهندي مثلاً يقدم دليلاً واضحاً على مدى الاستفادة من هذه التطورات الحاصلة في مجال البرمجيات حيث تحقق عائدات تصل الى خمسين مليار سنوياً، من الخدمات التي تقدمها الى الشركات العالمية المتخصصة في علوم البرمجيات . وهذا يمثل نموذجاً جيداً يمكن الاستفادة منه في صنع سياسات جديدة في دول العالم النامي . وحتى تتفادى الدول إستعمال ذلك في أمور تؤثر على إمكانيات الدول وإستقرارها لأن إستغلال مجال البرمجيات مثل الهند يؤدي إلى رفع المداخل في حين إستغلال ذلك في التجسس أوزعزعة الإستقرارمنفذ سلبى في إستغلال الطاقات لهذا فإن التطورات التقنية الهائلة الحاصلة في عالم اليوم تتطلب من صانعي السياسات العامة متابعة كل ما يدخل الى عالم السوق من جديد منتج أو خدمات أو نظام معلومات أو إبتكار أو جنون في الإبداع واتخاذ التدابير التي تسعى الى استفادة المجتمع منها بحيث يؤدي ذلك الى تحسين دخول الأفراد جميعاً وتطوير حياتهم الاقتصادية بما يسهم في الاستقرار السياسي والاجتماعي للنظام، ويطور في حال الأوضاع الحالية، بما يكفل الرفاهية

الاجتماعية للجميع ويساعد في تماسك فئات المجتمع .فالتركيز على دعم الإنتاج وتطوير آلياته المتاحة، يسهم في خلق معادلة جديدة تخفف من ضغوط الاستهلاك وتوفر بذلك الموارد المالية المحلية بما يسمح باستخدامها في مجالات التنمية وتطويرها .فعالم اليوم يسعى من خلال سياسة عالمية موحدة وقف الاستنزاف الحاصل في الثروات الطبيعية للأرض والإستنزاف الذي كان حاصلًا في ثروات الشعوب ولازال في بعض الدول والتي تمثل استنزافاً للحياة ذاتها ستدفع الشعوب حتما إلى فرض سياسة الأمر الواقع بالمطالبة بالتغيير التي وصلت ذروتها في بعض الدول بإسقاط الأنظمة الحاكمة بسبب الفجوة الكبيرة بين الحكام والشعوب عكس ما نراه في دول أخرة مثل روسيا وتركيا وغيرها لكن رياح التغيير هبت وستغير كل وضع سيئ بسبب تطور نظام المعلوماتية ومساعدت عليه شبكات الأنترنت في جمع شمل الشعوب وثورتها على الأنظمة .

كما أن الآثار المتوقعة لمنطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطارها العام فإن تأثير الاتفاقية على دول الاتحاد الأوروبي سيكون ضعيفا، إذ ستؤدي التخفيضات التدريجية للتعريفات الجمركية والقيود الكمية في دول جنوب وشرق المتوسط الموقعة على هذا الاتفاق إلى ارتفاع ضعيف في الصادرات الأوروبية نحو هذه الدول بسبب المكاسب التي ستحصل عليها، والمرتبطة بالكفاءة والسعر مقارنة مع صادرات الدول الأخرى التي لن تستفيد من تخفيض الجمركي، وعلى المدى القريب لا يمكن أن يكون هناك أثر على الواردات الأوروبية الصناعية لأنه ليس هناك إلغاء للتعريفات الجمركية من جانب الاتحاد الأوروبي.

إن إنشاء منطقة التبادل الحر بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط أنتج آثار إيجابية وأخرى سلبية على هذا الطرف، إذ ستؤدي عملية التكيف الجمركي على السلع الأوروبية إلى انخفاض مهم في الموارد الجبائية للخزائن العامة للدول من جهة، وزوال أغلب الصناعات التي لا تتمتع بدرجة تنافسية كافية من جهة أخرى، أما الآثار الإيجابية لإنشاء هذه المنطقة فهي آثار غير مباشرة وعلى المدى البعيد، وترتبط بشكل أساسي برفع المستوى التنافسي للمؤسسات الاقتصادية في المنطقة نتيجة لإزالة الحماية الجمركية.

كما أن إنشاء هذه المنطقة لا يؤدي إلى تطور صافي في نسبة النمو، إلا أن السياسات الاقتصادية الوطنية والآثار الناجمة عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية يمكن أن تسفر عن نتائج إيجابية.

كما سيسفيد المستهلك من انخفاض الأسعار الداخلية نتيجة التفكيك الجمركي، وهذا ما لم يتم زيادة معدلات الرسم على القيمة المضافة لتعويض الخسارة الناتجة عن هذا التفكيك<sup>1</sup>. ويؤدي التفكيك الجمركي من طرف واحد إزاء السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي إلى ضغط كبير على الميزان التجاري لدول جنوب وشرق المتوسط بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية القادمة من أوروبا، هذه الزيادة ستتم في جزء منها عن طريق تحويل التجارة على حساب باقي الدول الصناعية التي لا تستفيد من هذا الإعفاء الجمركي، كما أنه على المدى المتوسط سوف يكون هناك طلب إضافي على سلع التجهيز والسلع الوسيطة بسبب إعادة تخصيص في عوامل الإنتاج<sup>2</sup>.

ويؤدي إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية من مستويات الاستهلاك الكلي، وهو ما يدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة بدلاً من السلع المحلية لارتفاع درجة تنافسيتها من ناحية السعر، إضافة إلى وجود ضغط تنافسي على صادرات السلع المصنعة نحو الاتحاد الأوروبي بسبب الاندماج المتزايد لدول أوروبا الوسطى والشرقية في مبادلات الاتحاد الأوروبي وانخفاض ما كانت تتمتع به الدول المتوسطة من تفصيلات وخاصة في مجال النسيج (الاتفاق متعدد الألياف في طريق الزوال)<sup>3</sup>. ويتأكد هذا التحدي من خلال ما يلي:

- ترفع التزامات التحرير التجاري في إطار المنظمة العالمية للتجارة من درجة حدة المنافسة في الجزائر، ويهدد منتجاتها المحلية التي لا تتمتع بدرجة تنافسية عالية.
- منافسة الدول النامية الأخرى والدول الصناعية لدول جنوب المتوسط، منها الجزائر، وافتكاك حصصها من السوق الأوروبية التي سيزداد انفتاحها في إطار التزاماتها القادمة في المنظمة العالمية للتجارة (خاصة في قطاع الزراعة والنسيج)، وهذا يعني نهاية الامتيازات التجارية التي كانت مقررة لدول جنوب المتوسط، وخسارة أسواق مهمة في الاتحاد الأوروبي (بعض المنتجات المصنعة، المعادن، السلع الزراعية).

1- زايري. ب و دربال. ع، الآثار المتوقعة لمنطقة التبادل الحر الأورومتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية، العدد 61، 2002، ص 34.

<sup>2</sup> Kebabbian G, Elément d'une prospective, Euro Méditerranée :une région à construire édition publishud, Paris 1995,p 79-81.

زايري. ب، نفسه ص 36.<sup>3</sup>



- انفتاح الأسواق المحلية لدول جنوب المتوسط باعتبارها دول أعضاء أو تحضر عضويتها للمنظمة العالمية للتجارة، والنتيجة أن الجزائر ستفقد كل امتيازاتها التجارية في سوق الاتحاد الأوروبي، وكل أدواتها الحمائية على أسواقها الداخلية.

### المبحث الثالث: التكتلات الاقتصادية الإقليمية كآلية حمائية جديدة في التجارة الدولية

واجهت الدول النامية ضغوطا كبيرة من أجل النهوض باقتصادياتها لتنميتها طيلة النصف الثاني من القرن العشرين مع تغيرات الجوانب السياسية والاقتصادية للعديد من هاته الدول، لذلك انتهجت تجارب تنموية سبق وان انتهجتها الدول الغربية، إلا أنها لم تحقق أهداف التنمية الاقتصادية لمجتمعاتها نظرا لمجموعة من الأسباب أدت إلى قصور جهود التنمية فيها. كما وجدت الدول النامية نفسها في هاته الظروف أمام تحديات مختلفة أهمها تحدي الاندماج في الاقتصاد العالمي وثانيها النزعة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية التي تقودها الدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا الشمالية.

مما انتج تجارب خاصة بالتكامل الاقتصادي والفاعلة في الدول النامية، كما اتضح لنا بان هذه التجارب تعرضت لمجموعة من العقبات والتحديات لاسيما بالمنطقة العربية، مما الزم الواقع الدول النامية إعادة رسم إستراتيجية واضحة المعالم من اجل تفعيل التكامل الاقتصادي فيما بينها، وتحقيق تكتلات تساعد على تحرير التجارة العالمية مع تفعيل شراكاتها مع التكتلات والدول المتطورة .

لقد أثار التوسع المتزايد في الترتيبات الإقليمية وتشابك علاقتها بالمنظمة جدلا واسعا بين العديد من الآراء حول طبيعة هذه العلاقة ومستقبلها، حيث أضحت إشكالية الإقليمية في مواجهة التعددية في النظام التجاري العالمي والتي ظهرت منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي من خلال كتابات "جاجيتش باغواتي"<sup>1</sup> مطروحة بشكل كبير، رغم أن قواعد منظمة التجارة العالمية تسمح من حيث المبدأ بإنشاء مثل هذه الترتيبات الإقليمية شريطة أن تكون نية أطراف الاتفاق هي تحقيق التحرر التجاري بخطوات أسرع مما كان سيتم في سياق تعدد الأطراف، و ليس كوسيلة لإتباع سياسات تمييزية الأمر الذي أدى بالدول الأعضاء في المنظمة و البالغ

<sup>1</sup> - ميموني سمير، بركنو قوسام، الترتيبات التكاملية الإقليمية و أثرها على النظام التجاري متعدد الأطراف، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، يومي 26-27 فيفري 2012، ص 15.

عدهم 153 دولة سنة 2010 إلى الجمع بين عضويتها و الدخول كأعضاء في أحد الترتيبات التكاملية، حيث يقدر متوسط الترتيبات الإقليمية التي تنتمي إليها كل دولة عضو سنة 2010 بحوالي 13 ترتيبا حسب إحصائيات منظمة التجارة العالمية.

ومن هنا فقد انقسم الاقتصاديون بصدد هذه القضية إلى اتجاهين رئيسيين أحدهما مناصر للاتفاقيات التجارية الإقليمية باعتبارها حافزا للقضاء على القيود التجارية و خطوة نحو تحرير التجارة العالمية و تعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف و على النقيض من الاتجاه السابق فقد ذهب اتجاه آخر من الاقتصاديين إلى اعتبار أن انتشار الكيانات التجارية الإقليمية من شأنه أن يقوض الجهود الرامية إلى تحرير التجارة العالمية، كونها ستؤدي إلى تفتيت النظام التجاري متعدد الأطراف من خلال تبادل الأفضليات و حصرها بين أعضاء هذه الكيانات فقط.

#### المطلب الأول: الترتيبات الإقليمية كحافز نحو تحرير التجارة العالمية.

يرى أنصار هذا الطرح بأن انتشار الترتيبات التجارية الإقليمية لا يجب أن يكون مصدر قلق، لأن كلا الأسلوبين في تحقيق تجارة عالمية حرة لا ينفي أحدهما الآخر. فالإقليمية حسب أشد المؤيدين لها، قد أعطت دفعة لاعتماد ضوابط متعددة الأطراف في مجالات كالملكية الفكرية و المشتريات الحكومية، حيث تعد الإقليمية لهم بمثابة معمل لاختبار القواعد و المبادئ قبل تنفيذها على المستوى الدولي على المستوى الدولي، فهم يعتبرون أن الانضمام إلى هذه الترتيبات هو أسرع الطرق إلى تجارة حرة متعددة الأطراف نظرا للتطويل الذي تنسم به المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بطبيعتها<sup>1</sup>. ولقد دعم العديد من الاقتصاديين هذا الاتجاه على غرار ريتشارد بالدوين Richard Baldwin الذي يرى في الانضمام المتسارع للدول إلى الترتيبات الإقليمية التي تتصهر بدورها في ترتيبات أكبر عاملا مساعدا لتحرير التجارة على المستوى العالمي و فقا لنظرية "إقليمية الدونمو" "Domino Theory of Regionalism" ويمكن ذكر الحجج التي أستاذ عليها أصحاب هذا الطرح على النحو الموالي:

- النتائج الإيجابية التي أسفرت عنها الترتيبات الإقليمية بالنسبة للدول الأعضاء فيها مثلما أيدته العديد من الدراسات التطبيقية التي بينت فضل هذه التكتلات في خلق التجارة في خلق التجارة بين هذه الدول فأنصار الإقليمية يفترضون أن الترتيبات الإقليمية سوف تؤدي إلى

<sup>1</sup> - أسامة المجذوب، مرجع سابق، ص188

تحرير التجارة بين الدول الأعضاء وبصورة أسرع من الإطار المتعدد الأطراف لذا فنجاح هذه الترتيبات الإقليمية من شأنه أن يشجع على تحقيق تحرير تجاري متعدد الأطراف. وقد قام هذا الافتراض على أساس أن الدول الداخلة في التكتل الإقليمي يكون أقل مقارنة بكبر الأعداد في ظل التعددية<sup>1</sup>.

• اشترك الدولة في عدة تكتلات إقليمية في آن واحد: وهو انضمام دولة معينة إلى عدة تكتلات إقليمية في آن واحد، من خلال نموذج المنافسة غير الكاملة، تؤدي بالضرورة إلى وجود شبكة من الاتفاقيات التفضيلية تساهم في تشجيع التجارة متعددة الأطراف. وأن كل اتفاق جديد تعفده الدولة لتحرير التجارة بصورة تفضيلية مع دولة أخرى سوف يحسن من أوضاعها الاقتصادية، ويمثل خطوة نحو تحرير التجارة متعددة الأطراف و ان الوضع الأمثل لدولة نامية يتحقق عندما تتمتع هذه الدولة بالقدرة على النفاذ التفضيلي لجميع الأسواق في كل دول العالم، مع قيامها في نفس الوقت بإلغاء حواجزها التجارية.

وعلى الرغم من أن الإقليمية تصلح كطريق نحو التعددية لكن لا ينبغي تفسير ذلك على أن الاتفاقيات الإقليمية خلال فترة الانتقال إلى التحرير الشامل للتجارة، لا يخلو من تكاليف. فالدولة تستنفذ موارد إدارية و مادية في عملية التفاوض على الانضمام إلى تكتلات متعددة، كان من الأجدر أن تركزها على تحرير التجارة متعددة الأطراف<sup>2</sup>.

لهذا فالتكتلات الإقليمية ما هي إلا علامة على نجاح النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف وبالتالي فهي مدعمة له وليست عائقا في طريقه، ومن بين من يأخذ بهذا الرأي المدير السابق لمنظمة التجارة العالمية باسكال لامي الذي يرى في المقابلة بين الإقليمية والتعددية شيئا حسنا لا يمنع التعاون والجمع بينهما وأنه يجب النظر غلى كل منهما على أنها أدوات تكملية للأخر.

• يرى بعض الاقتصاديين على غرار كل من الحنان هيلمان وجان قروسمان أن إبرام الاتفاقيات التجارية الإقليمية سوف يكون له أثر على المنتجين المحليين الذين يشكلون جماعات للضغط من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة ومن شأن هذا ان يؤثر ايجابيا على

<sup>1</sup> - ميموني سمير، بركنو قوسام، مرجع سابق ص 17.

<sup>2</sup> - عابد شريط، أثر التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة العالمية، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 10، جامعة الجزائر، 2004، ص 103-ص104.

تحرير التجارة العالمية . فعند قيام التكامل ووجود تباين في التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء، نجد أن المنتجين في الدول ذات التعريفات الأعلى سيشكلون ضغطا على حكوماتهم من اجل تخفيض تلك التعريفات حتى يتسنى لهم الحصول عوامل الإنتاج بأقل الأسعار مما يجعلهم قادرون على المنافسة و بالطبع لا يمكن تطبيق هذه الحجة في حالة الاتحادات الجمركية التي يتم فيها توحيد التعريفات الجمركية من قبل كل الأعضاء تجاه بقاء العالم و إنما تتجلى أهميتها فقط في حالة مناطق التبادل الحر التي تحتفظ فيها كل دولة بسياساتها التعريفية.

يرى العديد من المعلقين إن إنشاء المجتمع الاقتصادي الأوروبي في عام 1957 قد أدى إلى تعديل هذه الأنواع من التعريفات الداخلية، لهذا فهم على سبيل المثال يلحون إلى إن انشاء المجتمع الاقتصادي الأوروبي قد أدى مباشرة إلى جولات ديلون وكينيدي المتعلقة بمفاوضات الاتفاقية العامة للتعريفات والجمارك حيث أن الولايات المتحدة كانت تسعى إلى تخفيف قدرة المجتمع الاقتصادي الأوروبي على تحويل التجارة (لورانس 1991: سايبير 1993: منظمة التجارة العالمية 1995). بالرغم من أن هذا السيناريو مفهوم تماما إلا أن الخلاصة لم تكن واضحة.

1. من غير المحتمل القول بأن المفاوضات متعددة الأطراف كانت ستتوقف لو أنه لم يتم إنشاء المجتمع الاقتصادي الأوروبي عند الوضع في الاعتبار الانتشار العالمي الذي حققته الولايات المتحدة أثناء الستينات. لذلك فمن الأرجح أن المجتمع الاقتصادي الأوروبي قد تأثر بتوقيت ومدى المفاوضات وليس بوجودها.
2. لعبت الزراعة دورا هاما في إنشاء المجتمع الاقتصادي الأوروبي الذي كان الأكثر نجاحا في مقاومة قطاع التحرير في مفاوضات التجارة متعددة الأطراف من كون الأعضاء كل على حدة. وكنتيجة لذلك فإن من المحتمل أن يكون المستقبل أكثر صعوبة وليس أقل.
3. بافتراض أن هذا صحيح وأن انشاء المجتمع الاقتصادي الأوروبي قد أدى بالفعل إلى المفاوضات فإن منطق هذه المناقشة سيكون إجباري بشكل أساسي: لقد قام أعضاء المجتمع الاقتصادي الأوروبي بفعل شيء وشركائهم التجاريين اعتبروا هذا الشيء ضار وعرضوا أن يتم تخفيف حدة هذا الضرر في مقابل الامتيازات. قد يكون القسر مضمون والنتيجة ربما تكون مفيدة. ولكن هذه لعبة خطيرة، إن هذا يعتمد وبشكل خطير على استعداد الشركاء أن

يوقفوا تجارتهم عن طريق التفاوض لا، يتصارعوا عن طريق رفع التعريفات وأن يستجيبوا بشكل متعدد الأطراف وليس بشكل إقليمي. نستطيع أن نستنبط من نماذج الاقتصاد التي تناولناها الدافع إلى التوقف عن التجارة أما في الواقع فليس من السهل ذلك.

4. وحتى إذا نجح القس بالنسبة للمجتمع الاقتصادي الأوروبي فإنه لن ينجح بالنسبة لاتفاقيات التكامل الإقليمي الأصغر في الدول النامية.

قيل أيضا أن الإقليمية كانت وراء مباحثات طوكيو، حيث قال وينهام (1986) أن كل من التوسيع الأول للمجتمع الاقتصادي الأوروبي (وما يشمل التجارة الحرة مع رابطة التجارة الحرة الأوروبية) وتقييد السياسة الزراعية المشتركة كانا عاملان أساسيان في رغبة الولايات المتحدة في المباحثات لا تبدو الملاحظة الأولى أكثر وجهة من تلك الملاحظة الخاصة بإنشاء المجتمع الاقتصادي الأوروبي بينما تشمل الملاحظة الثانية حدين واضحين: أن عزو مباحثات طوكيو إلى الإقليمية يتطلب أولا أن السياسة الزراعية العامة قد سببت المفاوضات وثانيا أن الإقليمية قد زادت من القيود التجارية في مجال الزراعة. ولكي يكون هذا مفيد في أثره على التقدم المتعدد الأطراف يلزم وجود هيكل تفاوضي تمثل القوة التعويضية فيه القوى الحرجة التي تقف وراء التحرير.

ذكرت منظمة التجارة العالمية (1995) أن هناك القليل من الشك بأن انتشار الإقليمية كان عامل أساسي في استخلاص الامتيازات اللازمة لإنهاء الجولة، وبالفعل كان هناك رأي يقول بأن الفشل في الجولة يمكن أن يؤدي إلى تقسيم إقليمي. وهذا بالتأكيد ما شجع على انتشار الإقليمية الدفاعية في بداية التسعينات ولكن ليس من الواضح ما إذا كان هذا الاتجاه قد دفع بالطرفين الكبيرين في الجولة إلى الاتفاق أم لا،

قال بعض المفاوضين الأوروبيين الكبار أن قمة سياتل للتعاون الاقتصادي الباسيفيكي الآسيوي عام 1993 تسببت في أن يوافق الاتحاد الأوروبي على مال هو خاص بالزراعة وأن تحتتم جولة الأوروغواي (برنجتين 1997) ومرة أخرى، ربما يكون هذا صحيح ولكن هناك براهين قوية مضادة لذلك. على سبيل المثال لم يتم الإعلان عن أن اتفاقية التعاون الاقتصادي الباسيفيكي هي اتفاقية تكامل إقليمي تفضيلية وأن أي تفضيلات كانت ستصبح بعيدة المنال. بالإضافة إلى ذلك كان الشرط الأساسي والضروري بالنسبة للاتحاد الأوروبي كي يكمل

المفاوضات هو الإصلاح الزراعي والذي تمت المبادرة به في 1990 واستكمل في عام 1992 (هاثاوى 1996 وانجو 1996).

• إن الدخول في ترتيبات اقتصادية تكاملية يمكن اعتباره بمثابة قوة تفاوضية من أجل إنجاز الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف و ذلك من كونها تعد أكثر كفاءة. غير أنه ما يعاب على هذه الحجة ان الدول التي تنضم إلى العديد من التكتلات الإقليمية لن يكون لديها الحماس الكافي من اجل تشجيع تحرير التجارة العالمية هذا من ناحية و من ناحية أخرى يلاحظ عمليا أن موافقة الدول خصوصا الضعيفة في التكتل الإقليمي على مطالب محددة للدول الأقوى كان بفعل الفروق القائمة بين قوة أطراف التكامل و من ثم فهذه الوضعية ليست مثلى لتقسيم المكاسب بينها و بالتالي سيتم حتما تشويه النتائج التي يمكن التوصل إليها في ظل الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف<sup>1</sup>.

لا توجد دولة نامية لها مصلحة حيوية في النظام التجاري العالمي وقد تكون قادرة على التأثير على قرارات الدولة المتقدمة بشكل غير مباشر من خلال الدبلوماسية أو قواعد منظمة التجارة العالمية خاصة إذا وحدت الدول حركتها. إن أحد الاحتمالات المزعجة هو أن الإقليمية ربما تقلل من استعداد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في المشاركة بشكل فعال في النظام المتعدد الأطراف كان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ولمدة ثلاث عقود ماضية هما الطرفان الأكبر اللذان يراقبان سياسات الدول الأصغر وسياسات كليهما للآخر. أن فقدان اهتمام أحدهما سيخل بالتوازن الحساس ويقلل التأثير الكلى لمنظمة التجارة العالمية.

إن الدول الأعضاء يمكن أن تستجيب مع أي اتفاقية تكامل إقليمي فقط من خلال مفاوضات الأمم الأكثر تفضيلا. والاستجابة الثانية تتمثل في أن تنظم إلى اتفاقية التكامل الإقليمي أو أن تنشئ اتفاقية جديدة وهذا ما تم تسميته "المتوالية الإقليمية" (بالدوين 1995، 1997) وفكرة ذلك هي أن حركة واحدة من التكامل الإقليمي يمكن أن تستثير الحركة التالية لأنه كلما كبر التكتل كلما زادت تكلفة عدم الانضمام إليه بالنسبة للدول المستبعدة وقد قام بالدوين (1995) بصياغة هذه العبارة كي يصف العملية التي قررت فيها ثلاث دول اسكندنافية. بعد ثلاث عقود من المقاومة، السعي لينالوا عضوية الاتحاد الأوروبي في أواخر

<sup>1</sup> - ميموني سمير، بركنو قوسام، مرجع سابق، ص 17 ص 18.

الثمانينات. على الرغم من أن هذه الدول كانت لا تزال غير مطمئنة تجاه الاتحاد الأوروبي سياسياً وكانت ضغوط برنامج السوق الموحدة القوية للغاية، ولأن دولة اسكندنافية واحدة انضمت، ازدادت الضغوط على الدولة التالية. وبطريقة مشابهة كانت كندا تسعى لتحويل المباحثات التجارية بين الولايات المتحدة والمكسيك إلى اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية وبعد ذلك سعت العديد من دول أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي في اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية. وكان لبوليفيا وتشيلي ارتباطات خاصة باتفاقية التجارة الحرة للسوق المشتركة للجنوب. أن دول البحر المتوسط ودول أوروبا الشرقية تتسابق لكي يتموا اتفاقيات لارتباط بالاتحاد الأوروبي. كما يسعى عدد من المنضمين الجدد للعضوية في مبادرة عبور الحدود في أفريقيا. وحينما يفقد التقدم التعددي القوة الدافعة له فإن المتواليات الإقليمية ستزداد نفوذاً وقوة. فعلى سبيل المثال، في نهاية المؤتمر الوزاري الفشل لدول اتفاقية التجارة العالمية في سيائل عام 1999 كانت سنغافورة وهي نموذج سابق في اللاتمميضية تسعى لعقد اتفاقيات مع نيوزيلاند ومع الولايات المتحدة.

إن انتشار الإقليمية ليس دليل على أفضليتها ففي عالم تغلب عليه الإقليمية قد يكون من الأفضل للدولة أن تنضم لاتفاقية تكامل إقليمي من أن تكون خارجها. ولكن هذا لا يوضح لنا ما إذا كانت هذه الدولة تفضل عالم تغلب عليه الإقليمية أم لا.

هناك مشكلة أخرى في الرأي القائل بأن الآثار المتتالية تجعل الإقليمية معتدلة وهي أنها قد تجعل الدول تتحمل أكثر مما تطيق. فحتى إذا كانت هناك بعض الدول تسعى إلى الانضمام إلى اتفاقية تكامل إقليمي فإن الأعضاء الموجودين قد لا يرغبون في ذلك أو على الأقل لا يرغبون في انضمامهم بدون دفع نقدي كبير (انظر: اندريا ماناجرا وشيف 2001). تميل اتفاقيات التكامل الإقليمي أن تضع شروط تجارية ضد غير الأعضاء لذلك فإن الحجم الأفضل للكتل - من وجهة النظر الداخلية التي تنظر للخارج - هو أن يكون أصغر من العالم ككل فهناك حاجة دائمة لوجود شخص ما خارج التكتل ليتم استغلاله.

حتى الإقليمية التطوعية ربما تجعل الجميع في وضع سيء، حيث يقسم فرانكلين وشتاين وواي (1997) العديد من دول العالم إلى أربع قارات وتكون التكاليف التجارية بين الدول في نفس القارة صفر أما بين القارات فتكون تكاليف إيجابية.

وفي البداية يكون لكل قارة سياسة تجارية مبنية على مبدأ الأمة الأكثر تفضيلاً ولذلك تستطيع كل قارة تحسين مستوى رفاهيتها عن طريق تكوين اتفاقية تجارة حرة: حيث سيضطر المنتجون الأجانب إلى خفض أسعارهم لكي يخفوا من فقدانهم القدرة على المنافسة ونتيجة لذلك سيعانون إما انهيار في الدخل أو خسارة جزء من السوق الخاصة باتفاقية التجارة الحرة. بعد ذلك تستفيد قارة أخرى عن طريق إنشاء اتفاقية تكامل إقليمي وتحول بذلك الخسارة إلى مكسب وبعد ذلك تفعل القارة الثالثة نفس الشيء وتقلل الخسائر وحتى القارة الرابعة تستفيد بإنشاء اتفاقية تكامل إقليمي بالرغم من أن كل القارات ستكون في وضع كما لو كانت خاضعة لسياسات الأمم الأكثر تفضيلاً. أن الرفاهية العالمية تقل في كل مرحلة ولكن ليس هناك دافع لدى أي قارة لكي تبطل الإقليمية بمفردها. هل يمكن لمثل هذه العمليات أن تقود الطريق بأكمله تجاه تجارة حرة دولية؟ بالتأكيد لا بسبب أن من هم بالداخل يستفيدون عن طريق وضع الشروط التجارية ضد من هم بالخارج ولذلك فهم يسعون إلى منع التوسيع غير المحدود لتكتلاتهم. لو أن هناك العديد من التكتلات المتساوية تقريباً فمن الممكن (ولكن ليس من المؤكد) أنهم بالتالي سيتفاوضون مع بعضهم البعض لتحقيق تجارة حرة عالمية. ومع ذلك وفي معظم الأمثلة فمن المرجح أن تكون التكتلات العديدة ذات أحجام مختلفة وأن التكتلات الأكبر هي التي سوف تصوت لصالح الخطوات النهائية في اتجاه التجارة الحرة. (نورد ستورم 1995، وكامبا وسورنسون 1996). وسيكون من المتوقع الارتقاء بالتجارة الحرة العالمية فقط إذا كان على اتفاقيات التكامل الإقليمي أن تقبل أي دولة ترغب في الانضمام إليها. وحتى في هذه الحالة فستعاني العديد من الدول خلال تحقيق ذلك من انخفاض الرفاهية بشكل أكبر مما لو كانت خاضعة لنظام تعريفات الأمم الأكثر تفضيلاً. لذلك فإن سرعة وأمن التقرب إلى التجارة الحرة العالمية ستكون نقاط هامة يجب وضعها في الاعتبار عند الدفاع عن "الدخول المفتوح" حتى إذا كان من الممكن إجرائه.

في النماذج النظرية (على سبيل المثال في 1996) وفي مناقشات السياسة (باجواتي 1991، وسيرا وآخرون 1997) فيما يتعلق بالاجتماعات التحضيرية لمؤتمر لندن الاقتصادي والمالي لعام 1933. تم وضع اقتراح يفيد بأن "الدخول المفتوح" هو الأساس الذي يضمن بأن تؤدي اتفاقيات التكامل الإقليمي إلى التعددية والذي يعني أن أي دولة لديها الاستعداد للالتزام بقواعد اتفاقية التكامل الإقليمي يجب أن يتم ضمان قبولها. وحتى الآن ليس هناك اتفاقية تكامل



إقليمي وفرت مثل ذلك الدخول غير المشروط. فمعظم هذه الاتفاقيات تشترط المجال الجغرافي وحتى داخل هذا المجال الجغرافي فهناك بعض الأعضاء الذين يحددون ما إذا كان المتقدمون يستوفون كل الشروط. فقاعدة بسيطة مثل التجارة الحرة الداخلية أو "المعاملة الوطنية للمستثمرين" يمكن قياسها بطريقة موضوعية على الرغم من أنه في فترات التحول تكون هناك حاجة للتفاوض بشأن هذا. أما ما هو أكثر من ذلك من مسائل فض المنازعات والقطاعات المستبعدة والسياسة العامة المضادة للإغراق ومثيلاتها فيلزمها مفاوضات وتهديد المرشحين بتأجيل أو رفض دخولهم.

عندما تحوي اتفاقية تكامل إقليمي على شروط قليلة (كما في حالة مبادرة عبور الحدود في جنوب وشرق أفريقيا التي لا تفرض بشكل صارم تفضيلات داخلية ولا تتاسق في التعريفية الخارجية) فإن الدافع إلى إقصاء الدول المؤهلة جغرافياً سيكون ضعيف وربما سيكون هناك دافع لقبولهم كمحاولة لتدعيم القوة التفاوضية للتكتل في مفاوضات التجارة الدولية والمؤسسات الدولية النظيرة. وتكون النتيجة هي التوسع لتشمل مدى كبير من الاقتصاديات المختلفة ربما يصبح الانضمام لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والتي من بين قواعدها الأساسية الحرية التامة لتجارة البضائع والاستثمار المفتوح في ضوء ما تم ذكره انضماماً آلياً. ولكنه ليس كذلك. فهو غير مشروط جغرافياً ولكنه "خاضع لشروط يتم الاتفاق عليها..." ومع ذلك فقد تكون هذه المقاومة لها علاقة أكبر بتجنب الولايات المتحدة التعديل من علاقتها بالحاجة إلى مفاوضات حول قضايا مثل الحصص النسبية للهجرة المهنية وفض المنازعات. فقد تسعد السرق المشتركة للجنوب حينما تقبل أعضاء جدد. ولكن هناك حاجة للتفاوض التفصيلي لأن التكامل العميق يجب التخطيط له. أن الالتحاق بالسوق المشتركة للجنوب - كما اختارت تشيلي - أسهل ولكنه لا يقدم تكامل تام، بل وحتى يتطلب سنوات عديدة من المباحثات.

ولتدعيم التجارة الحرة كانت اتفاقيات التكامل الإقليمي تسهل مفاوضات التجارة فربما كانت بذلك تساعد العالم على التطور تجاه تجارة حرة، وكما لاحنا أننا فقد يكون للتحالفات المتناسقة قوة تفاوضية أكبر من عضو على حدة ومثل هذه التحالفات قد تسهل التقدم عن طريق تقليل عدد الممثلين المشاركين في أي مفاوضة (كروجمان: 199، كاهار 1995). ولكن النتيجة ليست مضمونة. على سبيل المثال فالمفاوضة بين شريك مسيطر وبين مجموعة متنافسة من الدول الصغيرة قد تكون أسهل وتقدم أكثر من لو كانت المجموعة تحالفت وكونت قوة كبيرة

مماثلة. ولكن إذا كانت التكتلات موحدة أصلا فمن المنطقي توقع أن تكون المفاوضات أسهل بوجود شركاء أقل عددا.

ولسوء الحظ فإن هذا الشرط نادرا ما يتم الوفاء به لذلك فإن أي أرباح أي أرباح ناتجة عن وجود عدد قليل من المشاركين في المرحلة الأخيرة للمفاوضات يوازئها تعقد الموافقة على المراكز المشتركة في المرحلة الأولى. وقد قاما أندريا ماناجارا وشيف بدراسة هذا التوازن (2001). والصعوبات التي واجهت تحقيق مكانه أوروبية في مجال الزراعة والحماية الثقافية في جولة أوروجواي معرفة تماما. كما اتضح مدى تعقد تكوين مواقع المجتمع الاقتصاد الأوروبي في جولة طوكيو (وينهام 1986). بالإضافة إلى ذلك فإن المفاوضات ذات المرحلتين ليس من الضروري أن تكون أكثر تحررا من المفاوضات ذات المرحلة الواحدة. ولكي تكون ألمانيا والمملكة المتحدة متأكدتين قامتا بالضغط على فرنسا للتوافق على الاتفاق الزراعي في جولة أوروجواي ولكنهما اضطررا لعمل امتيازات تجارية مقيدة على "الأدوات الدفاعية التجارية" (المضادة للإغراق) لاتمام الاتفاق. أن التعاون لن يدعم القوة التفاوضية للدولة الأفريقية بشكل كبير. ومن غير المحتمل أن تزيد الفوائد عن تكاليف جمع كل مصالحها المختلفة في موقع تفاوضي واحد (وانغ وانترز 1998).

لن تحتاج اتحادات الجمارك التي ستحضر الجولة التالية من مباحثات التجارة العالمية إلى وضع إجراءات تحدد مواقعها التفاوضية. أن ما قام به اتحاد جمارك جنوب أفريقيا من أحالت كل المسؤولية إلى جنوب أفريقيا يبدو من الصعب الدفاع عنه حيث ظهرت الانقسامات بين الأعضاء. وأصبح على السوق المشتركة للجنوب أن تبتكر قدرة داخلية قوية لصنع القرار. لذلك لا يبدو، في نطاق المستقبل القريب أن اتفاقيات تكامل الإقليمي تعمل على تسهيل حتى المفاوضات التجارية التقليدية. بالإضافة إلى هذا فإنه إذا تم توسيع اتفاقيات التكامل الإقليمي أو عقد اتفاقيات جديدة فإن هذه العملية قد تتعدى القدرات التفاوضية المحددة للدولة النامية، ونظرا لأن اتفاقية التجارة العالمية قد اتسع نطاقها فقد شملت موضوعات لم يكن للسلطات الاتحاد الجمركي المركزي أن يتفاوض بشأنها. ويبدو أن خلط المسؤوليات القومية مع مسؤولية الاتحاد الجمركي لا يسهل المسائل. وليس واقعا أن تتخلى الدول الأعضاء عن سيطرتها على قضايا حساسة وتتركها للكيانات الإقليمية لمجرد أنه يتم الإعداد للمفاوضات التجارية.

إن التفاوض الخاص باتفاقية تكامل إقليمي، وخاصة عندما يكون مع قوة كبرى لها أهدافها الخاصة - يستنفذ قدرا كبيرا من مهارات صنع السياسة الدولية النامية. ومثل هذه المهارات تكون نادرة للغاية لدرجة العديد من الدول النامية تتعامل بنفس المفاوض مع كل من الاتحاد الأوروبي في بروسيل ومع منظمة التجارة العالمية في جنيف. في الواقع طلبت حكومات عدد من الدول الأوروبية الصغيرة من منظمة التجارة العالمية تأجيل أعمال مراجعة السياسة التجارية لبلادهم لأنهم مشغولين جميعا في التفاوض بشأن إتفاقيات الارتباط مع الاتحاد الأوروبي بجانب أن السفارة إلى بروسيل أو واشنطن للقيام بمفاوضات إقليمية أكثر راحة من العمل بهدوء في الداخل لتخفيض ارتفاع رسوم الحدود العشوائية أو تحسين إدارة الجمارك. وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل صانعي السياسة ومجموعات القطاع الخاص مستعدين لتحمل الأثواك المؤلمة للإصلاح الذي تدعو إليه مفاوضات التكامل الإقليمي والالتزام التام بالاتفاقيات التي تعقدها. ولكن هذه العملية قد تكون ضارة إذا كانت فوائد اتفاقية التكامل الإقليمي أقل من تكاليفها.

اتضح أهمية حدود القدرات في الدول النامية في ثانيا المناقشات الأخيرة المتعلقة بسياسة التجارة المتعددة الأطراف، حيث أصبح نقص القدرة موضوع بارز. على سبيل المثال، في البيان الوزاري لمؤتمر منظمة التجارة العالمية بالدوحة كانت هناك وثيقة من 5000 كلمة تحتوي على 19 إشارة لباء القدرة و 21 إشارة للمساعدة التقنية للدول النامية، وهذا مرجح تماما بالنسبة للأنشطة التي عليها قيود شديدة (مثل الزراعة والتجارة الخاصة للإجراءات المضادة للإغراق وبعض الخدمات) وبالنسبة للمناطق ذات الحساسية أو التقنية العالية (المعايير وسياسة المنافسة وتقنين الخدمات). على سبيل المثال قامت كل من اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ومجموعة الثلاثة بمناقشة الاستثمار: قبلت البرازيل التجارة الحرة في بضائع تكنولوجيا المعلومات داخل السوق المشتركة للجنوب ولكنها رفضت التوقيع على الاتفاقية الدولية لتكنولوجيا المعلومات في 1997، وقامت تشيلي وكندا بحظر الإجراءات المضادة للإغراق على التجارة المتبادلة ولكن ليس بالنسبة للدول أخرى.

على الرغم من ذلك، وحتى وقت قريب، لم تحرز اتفاقيات التكامل الإقليمي، حتى تلك الخاصة بالدول المتقدمة، تقدم أكبر في مجال التحرير أكبر مما قام به النظام التعددي (هوكمان وليدي 1993). وظلت الزراعة مقيدة (على سبيل المثال في رابطة التجارة الحرة الأوروبية)،

وتم اقصاء النقل والمواصلات والثقافة وبعض الخدمات الأخرى "الحساسة" (اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا) وتم تجاهل المشتريات الحكومية بالفعل إن لم تكن في التشريع أيضا (المجتمع الاقتصادي الأوروبي). تقدم الاتحاد الأوروبي وخاصة في برنامج السوق الموحدة بخطوات تسبق الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة على جبهة واسعة. ولكن هذا استغرق 30 سنة لكي يتم البدء فيه وهو حالة فريدة حتى الآن. وحدث بعض الإنجازات في أوقات قريبة مثل خطط اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية الخاصة بتحرير الزراعة والمشتريات. لكن وبعد كل هذا لم تؤدي اتفاقيات التكامل الإقليمي إلى تحرير متعدد الأطراف بنفس الدرجة التي كان من المفترض أن تقوم بها.

اتفاقيات التكامل الإقليمي معروفة بقدرتها على فتح القطاعات المغلقة لذلك من الضروري ضمان أن التحول الناتج من الإقليمية إلى المسار التعددي يمكن التحكم فيه بفاعلية. يجب أن تكون ضرورة ووسائل تحقيق هذا التحول مكتوبة في البنود الأولى لاتفاقيات التكامل الإقليمي.

وتوسيع آخر لمناقشة "الحالات العسيرة" هو أن اتفاقيات التكامل الإقليمي تساعد على تطوير برامج عمل المفاوضات متعددة الأطراف التالية (بيرجستين 1996، لورنس 1996) فقد كان الاتحاد الأوروبي رائد في الاعتراف المتبادل الضخم للمعايير الصناعية وتوافق الخدمات، وقد يعطينا الفصل الخاص باستثمارات اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية صورة لمفاوضة متعددة الأطراف (إذا وجد مثل هذه الاتفاقية). ومن ناحية أخرى اقترح المجتمع الاقتصادي الأوروبي السياسة الزراعية المشتركة كنموذج للزراعة في جولة كيدني، ولكن قد تستخدم القوى الكبرى اتفاقيات التكامل الإقليمي كي تفرض مواقعها المبدئية في المفاوضات متعددة الأطراف المستقبلية، وإذا كان لديها قوة سياسية - اقتصادية في أقاليمهم أكبر مما لها من قوة في العالم عموما، فيكون من السهل تخيل تكوينها التحالفات من أجل سياساتها الخاصة دون النظر إلى القضايا بطريقة تعددية. وقد قامت الولايات المتحدة وبطريقة مثيرة للجدل باستخدام مداخل عن طريق شركاء هامين في الأمريكتين وفي آسيا من أجل توسيع الأجندة التفاوضية لعلاقتها مع أوروبا (أوستري 1998)، بينما فعلت أوروبا نفس الشيء مع المنطقة الأوروبية وباقي اتفاقياتها الأوروبية.

إن الفوائد الناتجة عن تطوير برامج العمل الإقليمية تعتمد بشكل كبير على ما إذا كانت تقوم بالتحريم أم لا (باجاواتي 1993) وعلى ما إذا كانت مناسبة لقدرات وحاجات الدول النامية بطريقة أو بأخرى، وبالفعل تقوم القوى الكبرى باستخدام مدخل المكافأة الموعودة للنظام المصمم للتفضيلات لتدعيم الشروط البيئية وشروط العمل في الدول النامية وسيبحث الاتحاد الأوروبي عن قرار في مثل هذه المناطق وفي مجال الملكية الفكرية في الاتفاقيات الأوروبية: وقامت الولايات المتحدة باستخدام اتفاقية التجارة الحرة لشمال أفريقيا كأداة تنفيذ معايير البيئة والعمل في المكسيك. وعن طريق التفاوض على حدة مع القوى الكبرى، تصبح الدول النامية في تنافس مع بعضها البعض وتفقد قدرا كبيرا من احتياطها من القوة التفاوضية. وقد يكون القدر الذي تحققه أقل بكثير مما كان سيظهر من المحادثات متعددة الأطراف تحت رعاية منظمة التجارة العالمية وربما يكون أقل انفتاحا وتحررا أيضا.

بالإضافة إلى هذا، هناك مخطر في مثل هذه التكتيكات. أولا، فحتى إذا كانت طموحات القوى الكبرى فعلا خيرة فإن بناء فرق متنافسة قد يجعل المفاوضات النهائية أكثر صعوبة وليس أقل. ثانيا، عندما يكون هناك تكتل إقليمي واحد فإن الدول الأخرى قد تستاء جدا من الضغوط الواقعة عليها لتتبنى ذلك لدرجة تجعلها تنسحب. وفي الواقع فإن رفض الدول النامية لمسودة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتفاقية متعددة الأطراف في الاستثمار كان بسبب بعض عناصر رد الفعل هذه. ثالثا، الوقت الذي يستغرقه بناء تحالفات إقليمية ربما يعطل المباحثات متعددة الأطراف. رابعا، التحالفات المتأصلة في اتفاقيات التكامل الإقليمي الرسمية ستبقى. وهذا مختلف تماما عن التحالف التفاوضي الذي يندثر إذا فشل في تحقيق أهدافه.

كما كانت فكرة الإقليمية المفتوحة من أفكار التسعينات من القرن العشرين ولأنه تم ابتداعها لوصف التطلعات الأصلية للتعاون الاقتصادي الباسيفيكي الآسيوي فقد تم تطبيقها على كثير من التكتلات في نقطة معينة في تاريخها ولكن لسوء الحظ من الصعب تحديد ماذا تعني "مفتوحة" بالضبط.

وقبل محاولة إلباس مفهوم "إقليمية مفتوحة" بالمعنى فيجب إزاحة الستار عنها. أولا: بالرغم من أن هناك افتراض بأن الانفتاح الأكبر يجعل اتفاقيات التكامل الإقليمي أكثر اعتدالا فلا نستطيع ضمان أنها لا تضر بباقي العالم. ثانيا: أن الهدف الأساسي في السعي وراء

"الإقليمية المفتوحة" هو تحقيق المنفعة للأعضاء أنفسهم ولكن لا يوجد تعريف من تلك التي تم تقديمها يضمن مطلقاً مثل تلك النتيجة.

لقد سمى سيرينيفازان (1998) "الإقليمية المفتوحة" بالجمع بين المتضادات وهذا بالتأكيد صحيح في حدود نطاقها: حيث لا يستطيع الاقتصاد المفتوح باتقان التمييز بالطريقة التجارية التي تتطلبها الإقليمية ولكن بمجرد أن تكون خارج النطاق فهناك معنى أن نسأل عما إذا كانت بعض اتفاقيات التكامل الإقليمي أكثر انفتاحاً من البعض الآخر.

وعندما كتب برجستن (1997) عن التعاون الاقتصادي الباسيفيكي الآسيوي وهو المجموعة التي صيغ من أجلها هذا اللفظ قدم خمس تعريفات لـ "الإقليمية المفتوحة".

1. "المدخل المفتوح" حيث تستطيع أي دولة ترغب بالتمسك بقواعد اتفاقية التكامل الإقليمي الانضمام إلى تلك الاتفاقية. وبرهن برجستن مفسراً بوضوح أن هذا ليس حقيقي لأن لاتفاقية التكامل الإقليمي مجالات إقليمية محددة ولكن الدخول السهل للدول التي في مجالاتها سيكون إحدى التعريفات المقبولة وعرف برجستن الاتحاد الأوروبي على أنه مفتوح في هذا المقام.

2. الأمة ذات الأفضلية غير الاشتراكية "التعددية المنظمة" كان هذه هو تعريف مؤيدي التعاون الاقتصادي الباسيفيكي الآسيوي الأوائل والذين رأوا الائتلاف على أنه وسيلة لتشجيع الدول على التحرر. وبذلك تمد بعضها الآخر ببعض شروط التجارة ومنافع الاقتصاد السياسي "لاتفاقية العامة على التجارة" التعريفات بكاملها. وبالرغم من أن بعض أعضاء التعاون الاقتصادي الباسيفيكي الآسيوي مازالوا يتمسكون بهذا الأمل فبدون شك كان برجستن على صواب في القول بأنه غير المعقول في الولايات المتحدة حيث يرى التبادلية التجارية كجزء أساسي من التحرير. وبالطبع لن تكون الإقليمية كما هي معروفة في هذا الكتاب.

3. الأمة ذات الأفضلية الاشتراكية حيث سيتم تحرير التعاون الاقتصادي الباسيفيكي الآسيوي الداخلي إلى أي دولة قامت بالتبادل التجاري، ويقول برجستن أنه في ظل حجم التعاون الاقتصادي الباسيفيكي الآسيوي فمن غير المتوقع أن ترفض أي دولة عرض منطقة التجارة الحرة. ولكن قد تستغرق وقتاً من الدول الأخرى حتى تأتي على مسرح الأحداث وفي أثناء ذلك سيكون هناك تمييز تجاري وقد يكون هناك استياء من عروض التعاون الاقتصادي الباسيفيكي الآسيوي والتي تستوجب أخذ الأمر برمته أو تركه على الإطلاق. فالأمة ذات الأفضلية الإشتراكية مشابهة جداً للمدخل المفتوح ولكن يتطلب تعريف جاهز للعمل لتبادل

الامتيازات التجارية ويقترح برجستن استخدام الأمة ذات الأفضلية الاضطرابية كتهديد وقال لقد قام التعاون الاقتصادي الباسيفيكي الآسيوي ضمنا بالفعل بهذا كوسيلة للحصول على صفقات عالمية مثل اتفاقية تكنولوجيا المعلومات والتي أصدرها التعاون الاقتصادي الباسيفيكي الآسيوي في عام 1996.

4. التحرر العالمي من خلال التحرر التجاري متعدد الجوانب والتقليدي أحادي الجانب على أساس الأمة ذات الأفضلية. ومن الممكن أن يقود التعاون الاقتصادي الباسيفيكي الآسيوي حركة لإزالة كل الحواجز التجارية عن طريق تحديد آخر موعد للتجارة الحرة الداخلية في عام 2010 للدول المتقدمة وفي عام 2020 للدول النامية.

5. تسهيلات تجارية والتي في ظلها ستقلل دول التعاون الاقتصادي الباسيفيكي الآسيوي الاحتكاكات الحدودية وتسعى وراء تكامل السياسة ولكن بالتركيز على العناصر التي تعمل في أوجه متعددة.

وحقا اضطر التعاون الاقتصادي الباسيفيكي الآسيوي للاختيار بين هذه البدائل لأنه لم يكن هناك أي "تحرير للتعاون الاقتصادي الباسيفيكي الآسيوي" مطلقا. وبالتأكيد لم يدخل أي الأعضاء أي سياسات تجارية تمييزية (باستثناء صغير لفيزا عمل التعاون الاقتصادي الباسيفيكي الآسيوي) ولم يتحركوا أيضا أبعد من تنفيذ التزامات جولة أوروغواي وبالنسبة لأعضاء الدول النامية لم يقوموا بأكثر إصلاحاتهم أحادية الجانب.

ومما سبق نرى أنه من الممكن تطبيق الإقليمية المنفتحة وذلك بأن يكون التكتل الإقليمي منفتحا بمعنى أن الدول الأعضاء فيه تتجه نحو تخفيض الرسوم الجمركية التي تفرضها ضد باقي دول العالم، وفي نفس الوقت الذي تلغي فيه الجمارك بين بعضها البعض، فإن هذا التكتل الإقليمي سوف يدعم الجهود الرامية إلى تحرير التجارة العالمية متعددة الأطراف. ويهدف هذا النوع من التكتل إلى ضمان عدم تأثر باقي دول العالم غير الأعضاء في التكتل بقيامه، وذلك بمحاولة المحافظة على حجم الواردات من هذه الدول عند مستواها الأصلي (تجنب تحويل التجارة)، و في نفس الوقت التوسع في التجارة بين الدول الأعضاء وبعضها البعض (تشجيع إنشاء التجارة)، بما يحقق كسب صافي من الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء وغير الأعضاء في التكتل. و الواقع أن المحافظة على حجم الواردات من باقي دول العالم عند

مستواها الأصلي سوف يستلزم قيام الدول الأعضاء في التكتل بتخفيض جماركها الخارجية، أي أنها سوف تتجه نحو التجارة العالمية متعددة الأطراف<sup>1</sup>.

#### أولاً: مقارنة تطور التجارة الدولية والنتائج الداخلي الخام العالمي<sup>2</sup>:

أهم ما يميز الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية هو ذلك النمو الضخم في التجارة الدولية والتدفقات الدولية، فقد زادت التجارة الدولية بمعدلات فاقت مثلي الزيادة في الناتج المحل لدول العالم، وترتب على ذلك زيادة حصة التجارة الدولية في النشاط الاقتصادي الكلي وارتبط كل بلد من بلدان العالم بشبكة مترامية الأطراف من العلاقات الاقتصادية الدولية مما أدى إلى ارتفاع درجة التبادل المتبادل في الاقتصاد العالمي.

وإذا أردنا أن نحدد أهم عوامل نمو التجارة الدولية فيمكن ذكر ما يلي<sup>3</sup>:

- تحرير التجارة الدولية بتخفيض الحواجز التي كانت تقف في وجه التدفقات السلعية و المالية، و يرجع ذلك إلى التحرير الجماعي للتجارة الدولية في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة.
- التطور التكنولوجي السريع الذي كان له دور كبير في نشوء سوق عالمية و ظهور عدد ضخم و متنوع من السلع الجديدة و التي أصبحت تمثل نسبة عالية من التجارة الدولية.
- تغير نمط الميزات النسبية و ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي إذ لم يعد التخصص الدولي قاصراً على سلعة بأكملها و إنما أصبح يتناول جزء من نفس الصناعة او من نفس السلعة.
- ارتفاع اتفاقيات التكامل الاقتصادي التي أسفرت عن إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء فيها.

وتؤكد المؤشرات الصادرة عن المنظمة العالمية للتجارة الارتفاع الكبير لنتائج التجارة العالمية من الناتج الإجمالي الدولي خلال الخمسين عاماً الأخيرة (1948-1998) و قد ارتفع نصيبها بنسبة 7% خلال الفترة (1990-2000) بخلاف الإنتاج العالمي للسلع الذي لم تتعدى

<sup>1</sup>-عابد شريط، مرجع سابق، ص104-ص105.

<sup>2</sup>-مداني لخضر، تطور سياسة التعريفات الجمركية في ظل نظام تجاري متعدد الأطراف و التكتلات الاقتصادية الإقليمية- دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي-رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 2005-2006، ص121

<sup>3</sup>-مداني لخضر، مرجع سابق، ص 121-ص 122.



## الفصل الثالث: التحولات الاقتصادية والمنظمات العالمية وآثارهم في تحرير التجارة الخارجية

نسبة ارتفاعه خلال نفس الفترة نسبة 2.5% و الأمر نفسه بالنسبة للنتائج الداخلي الخام العالمي الذي ارتفع بنسبة 2% فقط.

وقد وصل حجم التجارة العالمية في مجال الاستيراد و التصدير في عام 2000 خمسة عشر ألف وأربعمائة و خمسون (15450) مليار دولار، وهو رقم فلكي من المتوقع أن يزداد سنويا، وتشكل المواد السلعية منه نسبة 81.4% والخدمات 18.6%.

جدول رقم 15: مقارنة نمو حجم الصادرات والإنتاج العالمي حسب المجموعات الكبرى للمنتجات (2000-2010).

2010	2009	2008	2007	2000	
6	7	9	15	9	الصادرات العالمية للسلع
6	2.9	2	8	5.7	المنتجات الزراعية
0.5	0	6	9.9	7	منتجات الصناعات الاستخراجية
10.5	6	4	11	8.5	المنتجات المصنعة
4	2.5	3	6.5	4.5	الإنتاج العالمي للسلع
4.5	3.5	2.5	3.5	1	المنتجات الزراعية
0	1-	2.5	3.1	3.5	منتجات الصناعات الاستخراجية
3	4.5	3.5	6.5	6	المنتجات المصنعة
3	4	4.5	5.5	4	الإنتاج العالمي الخام PIB

المصدر: تقرير المنظمة العالمية للتجارة 2011 حول نمو حجم الصادرات والإنتاج العالمي حسب الموقع الإلكتروني للمنظمة.

وفي حين لا يتعدى نصيب الدول النامية من التجارة الدولية 17% يقدر عدد سكانها بنحو 80% من سكان العالم يصل إلى 82% من سكان العالم، مع الأخذ بالاعتبار ان الدول الأكثر فقرا و التي يسكنها نحو 20% من سكان العالم تشارك بنسبة 1% فقط من حجم التجارة العالمية. و المقابل فإن نصيب الدول المتقدمة التي يبلغ عدد سكانها 20% من سكان العالم يصل إلى 82% من حجم التجارة الدولية.

ثانيا: وزن المبادلات التجارية البينية في إطار التكتلات الاقتصادية.<sup>1</sup>

يمكننا أن نلاحظ تنامي اتجاه جهوية (أقلمة) المبادلات التجارية في عدة جهات من العالم، ففي أوروبا الغربية تسجل أكبر نسبة من المبادلات التجارية البينية خاصة بعد إنجاز

<sup>1</sup> - مداني لخضر، مرجع سابق، ص 122.

## الفصل الثالث: التحولات الاقتصادية والمنظمات العالمية وآثارهم في تحرير التجارة الخارجية

السوق المشتركة في الستينات ثم انضمام أعضاء جدد إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية و إتمام السوق الموحدة ( 01 جانفي 1993).

وفي آسيا يرجع تنامي المبادلات التجارية البينية إلى فترة نمو وسيطرة اليابان على المنطقة خلال سنوات الثلاثينات، وهو ما يفسر الانخفاض المفاجئ للمبادلات البينية إضافة إلى نمو دول أخرى في آسيا الشرقية ونمو المبادلات داخل جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا و الباسفيك (opek) وبهذا شهدت المبادلات التجارية البينية كثافة مثل الاتحاد الأوروبي.

جدول رقم 16: وزن المبادلات التجارية (واردات + صادرات) داخل الأقاليم من إجمالي التجارة العالمية (%)

الأقاليم	1928	1938	1963	1973	1983	1993	2000	2011
أوروبا الغربية	28	28.5	29	24	24	26	تحويل الى	1
أوروبا الشرقية	12	12.5	16	10	7.5	6	اتحادا بوزن 63%	58
أمريكا الشمالية	27	19	20	28	29.5	28	17	17
أمريكا اللاتينية	08	10	10	10	11	13	7	5
آسيا	17	22	21	18	20	20	10	17
إفريقيا	8	8	6	10	8	7	3	3

المصدر: تقارير المنظمة العالمية للتجارة 2012

نلاحظ مما سبق أن التجارة الدولية أصبحت متأقلمة (إقليمية) حيث ارتفعت نسبة التجارة داخل الأقاليم مقارنة بالتجارة الإجمالية لكل أقاليم العالم من 38.7% سنة 1928 إلى 50.4% سنة 2011. رغم بعض التذبذبات من حين لآخر بسبب الأزمات خاصة النفطية منها والأمنية وحتى تأثير الحرب الباردة أحيانا أخرى .

كما نلاحظ من الجدول كيف أن الحركة المزدوجة لإنشاء و تحويل المبادلات التجارية لا تفرض بالضرورة انغلاق المنطقة المندمجة على الشركاء الأجانب، و لكن يمكن محاصرة هذا الأثر بمضاعفة وزن المبادلات التجارية في الناتج الداخلي الخام (PIB) و رفع معدل انفتاح المبادلات خارج الإقليم.

وبالرجوع إلى مسار المبادلات التجارية الدولية نجد انها ارتفعت و لكن لصالح المبادلات البينية داخل الأقاليم، يمكننا أن نلاحظ أن ارتفاع حجم المبادلات التجارية الدولية كان لصالح المبادلات البينية على حساب المبادلات الخارجية، فنجد مثلا أن المبادلات التجارية لأوروبا الغربية سنة 2000 يمكن مقارنتها بالمبادلات البينية بنفس المنطقة سنوات الستينات.

### ثالثاً: توزيع التجارة الدولية حسب التكتلات التجارية الإقليمية:

إذا كان الجدول السابق لا يعبر عن ظاهرة إقليمية للمبادلات التجارية إلا بصفة محدودة باعتباره يقوم على التوزيع القاري للمبادلات التجارية فإن الجدول الآتي للمبادلات التجارية حسب التجمعات الإقليمية بين هذه الظاهرة بصورة جلية و كما هو موضح أدناه فاقت نسبة الصادرات البينية داخل منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا و الباسفيك نسبة 72% و 61.8% بالاتحاد الأوروبي و 56% في منظمة التجارة الحرة في شمال أمريكا.

إن تحليل الاتفاقيات الإقليمية و مننديات التعاون ما بين التكتلات الاقتصادية يشير إلى فكرة مهمة ألا و هي أنه إذا وجدت ظاهرة إقليمية للمبادلات التجارية فلا بد أن تكون منفتحة، وهذا ما يمكننا أن نلمسه من تجربة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا و الباسفيك APEC وكذا انضمام بعض الدول إلى عدة تجمعات، نجد ان الولايات المتحدة الأمريكية تابعة في نفس الوقت لمنطقة شمال أمريكا للتجارة الحرة ALENA، و كذا منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا و الباسفيك APEC ' وقعت سنة 1996 اتفاقية حرية التبادل مع السوق المشتركة للجنوب MERCOSUR بأمريكا اللاتينية ثم مع كندا، و من جهتها تسعى دول الاتحاد الأوروبي إلى التنسيق والتعاون مع دول رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN في إطار القمة الأوروبية الآسيوية.

إن مثل هذه المننديات ما بين مختلف التكتلات الاقتصادية يمكن أن تسهم في عملية تحرير التجارة على مستوى متعدد الأطراف.

### رابعاً: آفاق عملية الاندماج التجاري الإقليمي:

بعدما تعرضنا للآراء المختلفة حول مدى تأثير الاتجاه المتزايد في تشكيل الترتيبات الإقليمية على النظام التجاري متعدد الأطراف، سنحاول تسليط الضوء على موقع هذه الترتيبات في النظام التجاري العالمي، حيث لا تزال عملية الاندماج التجاري الإقليمي تتضاعف في كل مناطق العالم، ولا تزال مشاريع المناطق الحرة والاتحادات الجمركية ومختلف أشكال الاتفاقيات التجارية الإقليمية القائمة على تدعيم التبادل التجاري الإقليمي تتشابك وتتربط لتنتقل هذه المرة من التنسيق بين الدول إلى التنسيق بين الكتل<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> -مداني لخضر، مرجع سابق، ص 123-ص125

ومن خلال عرض تقييمي لوضعيتها وذلك بالاعتماد على البيانات الخاصة بتلك المصرح بها لدى سكرتارية منظمة التجارة العالمية و التي يقدر متوسط عددها بحوالي 15 ترتيب مصرح به سنويا و ذلك منذ ميلاد المنظمة في جانفي 1995 بعدما كان لا يتم التصريح إلا بثلاثة ترتيبات في المتوسط سنويا خلال إشراف الجات على النظام التجاري العالمي خلال الفترة من 1948 إلى 1994. وهكذا فقد بلغ العدد الإجمالي المصرح به حتى 15 ماي 2011 ما يقارب 489 ترتيب تجاري إقليمي من بينها 283 ترتيب إقليمي فعلي بعدما كان يقدر في فيفري 2010 بما يقارب 457 ترتيب إقليمي من بينها 266 ترتيب إقليمي فعلي. و هو ما يعني التصريح ب 33 ترتيب إقليمي جديد خلال 15 شهرا، في حين قدر عدد الترتيبات الجديدة المصرح بها خلال سنة 2009 وحدها ب 37 ترتيب إقليمي جديد و 24 ترتيب جديد سنة 2004.<sup>1</sup>

#### المطلب الثاني: التعددية طريق للتكامل الإقليمي وآلية لتحرير التجارة الخارجية

إن منظمة التجارة العالمية الدولية هي أول إطار مؤسستي للتبادل الحر عالميا في التاريخ وهي نتيجة لمخاض عسير من المفاوضات الشاقة ولمدة سبع سنوات بين 120 دولة غنية وفقيرة، هذه المنظمة هي رمز لخيار وتعهد المجتمع الدولي بالمضي في طريق اقتصاد السوق والتبادل الحر دون تمييز، ودون ميزات تفضيلية ودون قيود، إلا أن هذه المنظمة وجهت إليها انتقادات كثيرة، فمنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو إيكولوجي (بيئي)، ومنها ما هو صحي - أمني، منها انتقادات اجتماعية وهناك انتقادات نعتبرها تهدد مستقبل المنظمة وهي الانتقادات المتعلقة بنشاط المنظمة والمشاركة في رسم سياساتها وسير عملها وآليات التفاوض فيها.

فالانتقادات تتمثل في اعتبار التجارة المحرك الأساسي للنمو ولكن على حساب التنمية وذلك عندما نأخذ بعين الاعتبار الفرق الشاسع بين مفهوم النمو ومفهوم التنمية، وانتقادات أخرى تتعلق بتحرير الاستثمارات والسلع والخدمات والملكية الفكرية، ذلك أن منظمة التجارة العالمية تهدر التنمية أو التغيير الهيكلي للاقتصاد مقابل المصالح التجارية وتعتمد إلى عدم التمييز بين أثر تحرير التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية في رفع معدل النمو، وأثره في تغيير هيكل

<sup>1</sup> - ميموني سمير، مرجع سابق، ص 19 ص 20.

الناتج القومي إذ من الممكن جدا أن يكون أثر هذا التحرير إيجابيا فيما يتعلق بمعدل النمو وسلبيا فيما يتعلق بالتنمية.<sup>1</sup>

لأنها تحت على حرية التبادل التجاري وبالتالي رفع الحماية الذي قد يؤدي إلى انخفاض معدل التصنيع ويعرض الصناعات الوليدة إلى منافسة شرسة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات، كما أن الزيادة الحاصلة في نمو الناتج القومي إثر تحرير التجارة قد تكون مؤقتة ولا تؤدي إلى تغيير الهيكل الإنتاجي، ولا حتى تحقيق التنمية مما يعني ذلك زيادة في معدل التصنيع هو مطلب تتبناه الجزائر خاصة والدول العربية ودول العالم الثالث عامة، لأن الصناعة في هذه الدول صناعات وليدة ويجب عدم تعريضها للآثار السلبية التي قد تنجم عن تحرير التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية الخاصة الذي وصل إلى درجة غير مسبوقة في تاريخ الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف.

ولهذا يريد أن يظهر البعض أن قوانين المنظمة المتعلقة بحرية التبادل التجاري تأخذ بعين الاعتبار المصالح التنموية، كما يرون أن نظامها التجاري مؤسس على كون التبادل الحر يهيئ المناخ المناسب للنمو والتنمية، و أن هذه الدول تتمتع بفترة تمديد قبل أن تبدأ في تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، أما بالنسبة للدول الأقل نموا فإنها تستمتع بمعاملة خاصة ومغفية من كثير من البنود، هذه المراعاة لظروف البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، ولهذا لا بد من التأكيد على ثلاثة أمور أولها ضرورة التمييز بين تحرير التجارة الدولية الذي يقتصر تأثيره على نمو الناتج القومي وبين حرية التبادل التجاري الذي يتعدى إلى التغيير الهيكلي في الإنتاج وتؤدي إلى تنمية اقتصادية مستدامة مبنية على زيادة في معدل التصنيع، والثاني يتعلق بضرورة عدم التسرع فيما يتعلق بالآثار المتوقعة من تحرير التجارة والاستثمارات الدولية دون تمييز كاف بين دولة وأخرى من الدول التي تقوم بهذا التحرير، على أن لا يتوقف على مرحلة النمو التي بلغت الدولة ومدى توافر الظروف المواتية لدفع عجلة التصنيع فيها، بل لا بد أن يتأثر أيضا بطبيعة الطرف أو الأطراف الأخرى التي يجري تحرير التجارة والاستثمارات إزائها إذ لا بد أن تتغير النتيجة بحسب مرحلة النمو التي بلغت الأطراف الأكثر نموا وطبيعة السلع والخدمات التي نحتاج إلى تصريفها، وثالثا الاعتقاد بأن تحرير التجارة أو الاستثمارات

<sup>1</sup>- أسامة عبد المجيد العاني: منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، شؤون عربية عدد 97، مارس/آذار 1999.

الأجنبية يمكن بذاته أن يحدث الآثار المرغوب فيها في الدولة الأقل نمواً دون تدخل إيجابي من هذه الدولة، ذلك أنه حتى في الحالات التي تحمل فيها التجارة الخارجية أو الاستثمارات الأجنبية فرص الإسراع بمعدل التصنيع وتغيير الهيكل الاقتصادي في الاتجاه المنشود، من الصعب أن نتصور تحقيق هذا دون اتخاذ حد أدنى من التوجيه والتدخل الحكومي، ولهذا كثرت الانتقادات التي نتجت عن تحرير السلع والخدمات، حيث أن إلغاء الدعم الذي كانت تمنحه بعض الدول المتقدمة للسلع الزراعية سينجر عنه عواقب خطيرة على الدول التي تعتبر السلع الزراعية أساس وارداتها كما ترتب على تحرير تبادل السلع انخفاض كبير في حصيلة الرسوم الجمركية وخصوصاً بالنسبة للدول النامية التي تشكل هذه الرسوم نسبة كبيرة من مجموع إيراداتها، ومن جهة ثالثة أدى تحرير السلع إلى تعريض الصناعات الوليدة للدول النامية إلى منافسة شرسة ومن ناحية أخرى أن السلع التي تتمتع فيها الدول النامية بقدرة تنافسية عالية، كسلع المنسوجات، مازالت الدول المتقدمة غير متحمسة لتحريرها بالمقارنة مع سلع أخرى لا تعتبر ذات أهمية بالنسبة للدول النامية.<sup>1</sup>

أما على مستوى الخدمات فلم تراع المنظمة العالمية للتجارة انعدام التوازن بين حجم قطاعات الخدمات في الدول الغنية وحجمه في الدول الفقيرة، ولم تراع المنظمة أيضاً ارتباط بعض قطاعات الخدمات في الدول النامية بمصالحها الإستراتيجية مما نجم عن ذلك مجموعة من المخاوف، التي أثرت بسببها انتقادات من طرف مجموعة الدول النامية والدول العربية والجزائر كأحد أهم أطرافها، حيث أعرب خبراء منها في كثير من المناسبات، عن المخاطر التي جلبتها ويجلبها تحرير السلع والخدمات، كما أن كثير من الدول الصناعية لم تساعد على تحرير السلع التي يعود تحريرها بالنفع على الدول النامية، ولهذا كثرت المخاوف أجمع عليها المختصون وجمعت في غالبها بأربع نقاط أساسية:

- ❖ اختلال التوازن بين حجم السلع والخدمات التي تم تحرير التبادل فيها، بين الدول الغنية و الدول النامية وهذا في صالح الدول الصناعية.
- ❖ تميز الشركات المتعددة الجنسيات وفشل منافستها من طرف المؤسسات المحلية، نظراً لقوتها واستراتيجياتها في الاندماج للسيطرة على الأسواق العالمية.

<sup>1</sup> - جلال أمين: العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأورغواي (1798-1998)، مركز دراسات الوحدة العربية.

❖ تحرير تجارة الدول النامية في ظل ضعفها، يعرض مصالحها الاستراتيجية إلى خطر كبير.

إلا أن البعض يرى أن ما يتم وفق مبدأ تحرير التبادل من سلع أو خدمات يتعلق في الحقيقة بما ترغب كل دولة من الدول أن تتفاوض فيه وأنه من الصحيح فعلا أن أحد مبادئ منظمة التجارة العالمية يركز في الأساس على تقليص العقبات الحمائية وتحرير التبادل، وفي النهاية يستفيد الجميع من التبادل التجاري، أما فيما يتعلق بحجم تقليص ورفع الحواجز فإنه أمر يتوقف على الدول الأعضاء المتفاوضة، وما ترتبط به إرادة تقليص الحواجز وبما ترغب الدول الحصول عليه من الأطراف الأخرى<sup>1</sup>

إن نظرتي الخاصة على حسب ما اكتسبته من مطالعات حول المنظمة العالمية للتجارة، أن دورها هو توفير إطار مؤسسي للتفاوض لتحرير التبادل، كما أنها أيضا تضع القواعد التي تحكم تحرير التجارة، هذه القواعد تمكن من تقليص تدريجي للحواجز حتى يتمكن المنتجون المحليون من التأقلم، كما أن اتفاقيات المنظمة تحتوي على بنود خاصة تأخذ بعين الاعتبار الدول النامية وتوضح أيضا متى وكيف يمكن للحكومات أن تحمي المنتجين المحليين، على سبيل المثال ضد واردات تتمتع بدعم أو تشكل حالة من حالات الإغراق، ففي هذه الحالة فإن الهدف هو إقامة تجارة عادلة منصفة ن وكمثال واقعي أن الدولة تقوم بشراء القمح بأنواعه على الفلاحين بأسعار مرتفعة، ثم تقوم بتسويقه بأسعار أقل عن طريق دعمه، نظرا لما يمثله المنتج من سلعة استراتيجية لحماية للمنتج المحلي من الإغراق، كما يرون أنصار هذا الفكر أيضا مبادئ أخرى مهمة في نظام منظمة التجارة العالمية بل ربما أكثر أهمية من مبدأ حرية التبادل التجاري مثال: مبدأ عدم التمييز، ووضع شروط ثابتة وشفافة للتجارة، ولهذا ترى الدول النامية أن حرمانها من وضع قيود على الاستثمارات الأجنبية دون إلزام الشركات متعددة الجنسيات عن الامتناع عن فرض أسعار احتكارية والتلاعب بالأسعار هو تكوين مخاطر على المنتج المحلي، خاصة في ظل إلغاء القيود على الاستثمارات ولهذا لا بد من إعادة صياغة اتفاقية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة، ذلك لأن تحرير الاستثمارات وعولمة الأسواق المالية ترافقه مخاطر جمة وأزمات مالية مكافئة مثل ما أنتج (أزمة المكسيك عام 1994

<sup>1</sup> - خلاف خلف الشاذلي: آفاق التنمية العربية وتداعيات العولمة المعاصرة على مشارف الألفية الثالثة، عدد 105، شؤون عربية.

ودول جنوب شرق آسيا 1997 والبرازيل وروسيا وآسيا 1999...). وهذه المخاطر ناجمة عن تدفقات رؤوس الأموال غير المراقبة، ومخاطر تعرض البنوك للأزمات، بسبب تسييرها غير المحكم، والبعيد عن مسايرة البيئة الخارجية لهاته المؤسسات، إلى جانب مخاطر المضاربات ومخاطر تهريب رؤوس الأموال نحو الخارج، كما أن هاته المخططات الناتجة عن بنود المنظمة العالمية للتجارة، تؤدي إلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية، وفتح الباب لدخول الأموال القذرة، عن طريق عمليات غسل الأموال أو ما يسمى بتبييض الأموال، وهي مخاطر تدخل عبر آليات تحرير رأس المال المحلي والدولي.

ورغم هاته الانتقادات، فهناك من يظهر مجموعة من المزايا التي يتيحها تحرير الاستثمارات والتي تتمثل في سد الحاجة إلى رأس المال، زيادة رصيد العملات الأجنبية، مع اقتناء التكنولوجيا الحديثة، وجلب الكفاءات الإدارية، وزيادة العمالة، فزيادة إيرادات الدولة...

لكن لا بد من الإحاطة بالمخاطر الناجمة عن تحرير الاستثمارات وعدم التوقف فقط عند المزايا المتوقعة، وتحرير الاستثمارات، ولهذا فقط خلص الاقتصادي الكبير رمزي زكي إلى نتيجة مهمة في شأن العولمة المالية:

• تتمثل النتيجة الأولى في أن العولمة المالية وما يصاحبها من تحرير الاستثمارات الدولية يؤدي إلى حدوث تدفقات كبيرة ومفاجئة ومتقلبة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل الباحثة عن الربح السريع والتي تحدث أثرا ضارا بالاستقرار الاقتصادي هي أمر غير مرغوب بالمرّة ويتعين تحصين الاقتصاد الوطني لمنع حدوثها. كذلك يجب تأمين الاقتصاد الوطني ضد مخاطر تدويل مدخراته الوطنية وعدم السماح للعولمة المالية بتجريفها نحو الخارج، والتصدي بحزم للمضاربات المالية، سواء من جانب المستثمرين المحليين أو الأجانب كي لا تتحول إلى نشاط مهيم.

• أما النتيجة الثانية فتخلص إلى أن العولمة المالية التي تؤدي إلى حدوث تدفقات كثيرة لرؤوس الأموال طويلة الأجل هي أمر مرغوب فيه، يجب البحث عن السياسات والإجراءات الفاعلة لجذب هذه الاستثمارات،

ولهذا وبناء على أن الاستثمارات الأجنبية غالبا ما تتم من خلال شركات متعددة الجنسيات فإنه من المهم أن تفرض الدول النامية ضوابط أثناء مراجعتها للاتفاقيات المتعلقة بتحرير



الاستثمار<sup>1</sup>، وانطلاقاً مما سبق، نرى حسب قراءة تحليلية أراها من مؤتمرات منظمة التجارة العالمية - مؤتمر سنغفورة (1996)، مؤتمر جينيف (1998) ومؤتمر مدينة سياتل الأمريكية 1999 - أن أبين أهم الانتقادات المتعلقة بسير عمل المنظمة، بأنها تفرض السياسات الاقتصادية على حكومات الدول الأعضاء، ومن ذلك فإن الدول الصغيرة لا وزن لها في هذه المنظمة، حيث أنها وسيلة في يد مجموعات الضغط العالمية، كالشركات المتعددة الجنسيات وحكومات الدول الكبرى<sup>2</sup>، ولهذا فإن موضوع الانضمام إليها أصبح إجبارياً على الدول الضعيفة، وبهذا فهي منظمة غير ديمقراطية في اتخاذ قراراتها، حتى أنه أحياناً يتم الانضمام بالإغراء وبالوعود التي تقدمت بها الدول الصناعية لمساعدة الدول النامية ومساعدتها في التغلب على المشاكل التي ستواجهها.

وأحياناً يكون الانضمام تحت مجموعة من المخاوف، مخاوف تتعلق بتحميلها مسؤولية الحروب الاقتصادية، ومخاوف تتعلق بالنصوص، فمبادئ المنظمة تحتاج إلى كثير من الشرح والتعليق، ومخاوف تتعلق بتنفيذ البنود المتعلقة بالدول النامية والدول الأقل نمواً، ومخاوف تتعلق بحرمانها من المساعدات في حالة عدم انضمامها.

ذلك أن الكثير من الدول تعتبر أن الانضمام للمنظمة يجعلها داخل النظام التجاري الدولي، ومنه البلد الصغير يستفيد بصفة آلية من المزايا التي يتفق عليها أعضاء المنظمة فيما بينهم، وتعتبر المنظمة أن لجوء الدول الضعيفة إلى الاتفاقيات التجارية الثنائية ليس في صالحها ويتطلب منها التفاوض مع كل طرف وتجديد التفاوض بصفة دورية وذلك مكلف، كما أن العضوية في المنظمة تمكن الدول الصغيرة أن تتكفل مما يقوي ذلك من قدرتها التفاوضية وتمكنها العضوية أيضاً من القيام بتحالفات مع الدول التي تتقاطع معها في المصالح المشتركة.

حيث حاولت الدول النامية لأول مرة في مؤتمر سياتل أن تعبر عن رفضها وبصوت مسموع لأسلوب عمل المنظمة وهيمنة الكبار فيها، بل رفضت الانصياع لرغبة الولايات المتحدة الأمريكية حول مسألة معايير العمل وأصرت على عدم مواصلة المفاوضات حتى يتم تصحيح الأوضاع الخاطئة في أسلوب عمل المنظمة وهيمنة الكبار عليها، والمنظمة رأت أنه

<sup>1</sup> - الشاذلي العياري، الوطن العربي وظاهرة العولمة، مجلة المنتدى 1996، عمان 2002

<sup>2</sup> - الشاذلي العياري، إعلان برشلونة وحلول عهد العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) الموقف العربي، شؤون عربية عدد 103، سبتمبر/ أيلول 2000 .

سوء فهم للواقع فألية أخذ القرار هي التفاوض والوفاق بين مختلف الأعضاء. إلا أن القدرات التفاوضية المختلفة تدفع إلى تفاوت كفاءة خبرائها ولهذا على البلدان النامية أن تتكفل لتحقيق مصالحها ويقوي من مركزها التفاوضي.<sup>1</sup>

إلا أن ما أوضحتها منظمة (أوكسفام) أن دول الشمال تحمي منتجاتها وإجراءاتها تكلف الدول الفقيرة سبعمائة مليار دولار سنويا وهو ما يعادل أربع عشرة مرة قيمة المساعدات التي تحصل عليها هذه الدول الفقيرة في إطار مساعدات التنمية، ذلك مما يفرض حتمية تحرير التجارة التي يمكن أن تشكل قوة دافعة لخلق فرص للشغل ومكافحة الفقر<sup>2</sup> إن التجارة الحرة المستقرة توفر مناخا ملائما للنمو الاقتصادي، مما قد يمكن من خلق فرص للعمل وبالتالي يسهم في تقليص الفقر، ذلك أن المنظمة تعتبر أنه إذا كان 1.5 مليار من الأفراد يعيشون في فقر فإن تحرير التبادل التجاري، بعد الحرب العالمية الثانية قد مكن من الإسهام في انتشال ثلاثة مليارات من البشر من حالة الفقر.

إن بعض الدراسات تؤكد أن الدول الأكثر فقرا في العالم تسخر ما بين 162 مليارا إلى 265 مليار دولار من عائدات التصدير نتيجة لتطبيق اتفاقيات دورة الأورغواي ككل في حين أنها تدفع ما يتراوح بين 145 مليارا و 292 مليارا نتيجة الزيادة في تكلفة فاتورة الغذاء وهو ما يعني زيادة تهميشها في الاقتصاد العالمي ويعمق من عدم العدالة مما سينعكس سلبا على الشرائح الاجتماعية متدنية الدخل،<sup>3</sup> وهناك مؤشرات أخرى خطيرة على المستوى الاجتماعي تتمثل في تركيز الثروة لدى عدد محدود من الشركات عابرة الحدود والقارات<sup>4</sup> إذ توجد 200 شركة عملاقة من هذا الصنف تنصدر قائمة هذه الشركات تقوم بتنفيذ وممارسة ربع النشاط الاقتصادي العالمي لكنها مع ذلك لا تستخدم سوى 0.075 % من القوى العاملة مما يدل على

<sup>1</sup> - ثناء فؤاد عبد الله: قضايا العولمة بين القبول والرفض، المستقبل العربي، عدد 256، يونيو/ 2000، مركز دراسات الوحدة العربية، 7.

<sup>2</sup> - ميهوب غالب أحمد، العرب والعولمة، مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، المستقبل العربي، عدد 256، يونيو/ 2000، مركز دراسات الوحدة العربية 12.

<sup>3</sup> - محمود عبد الفضل: ندوة مؤتمر منظمة التجارة العالمية سيائل، المستقبل العربي، عدد 256، يونيو/ 2000، مركز دراسات الوحدة العربية ص 17.

<sup>4</sup> - أسامة عبد المجيد العاني: منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، شؤون عربية عدد 97، مارس/آذار 1999. ص 35.

أن النظام الرأسمالي لا يعير أي اهتمام للتشغيل في فلسفته الاقتصادية، ذلك أن منظمة التجارة العالمية قد فتحت أسواقا جديدة للشركات متعددة الجنسيات على حساب البيئة.

ولهذا وجّهت إلى منظمة التجارة العالمية انتقادات حول سلامة المنتجات الغذائية المنتشرة في الأسواق الدولية عبر آلية حرية التبادل التجاري، رغم أن هذا التحرير أدى إلى أضرار لغالبية الدول النامية عموما وأن الدول الغنية قد التفتت حول كثير من الأحكام في هذا المجال، مثل موضوع اتفاقية العوائق الفنية للتجارة، اتفاقية مكافحة الإغراق... كما تم الالتفاف على الكثير من الأحكام لإيقاف نفاذ منتجات الدول النامية.

وبالرغم من الإقليمية وتحرير التجارة غير التمييزية قد تقدما معا في العقد الأخير وخاصة في أمريكا اللاتينية، فإن الدليل الضعيف الذي لدينا يوصي بأن الانفتاح متعدد الأطراف هو الذي قاد الطريق أمام التكتلات التجارية.

فقد قامت العديد من الدول بإصلاح التجارة لديها قبل الانضمام إلى اتفاقيات التكامل الإقليمي ومن الأمثلة البارزة على ذلك الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وتركيا (فورتان 1998) ولكن هناك العديد من الدول الأعضاء في اتفاقيات التكامل الإقليمي في أفريقيا وأمريكا اللاتينية لم يقوموا بهذا الإصلاح، وهناك العديد من الدول التي قامت بهذا الإصلاح دون الانضمام إلى اتفاقيات التكامل الإقليمي ومن بين هذه الدول شيلي في السبعينات والثمانينات وإندونيسيا وكوريا في التسعينات.

هناك أيضا تساؤل خاص بدرجة الانفتاح التي تشجعها التكتلات التجارية، فهناك تقدم ضئيل نسبيا تجاه الالتزامات التي تضعها منظمة التجارة العالمية في بعض المجالات الصعبة مثل الزراعة والخدمات والتحكم في الإجراءات المضادة للإغراق.

إن الرأي القائل بأن وجود تكتلات تجارية يجعل تحقيق التحرير العالمي أسهل لأنه يقلل عدد الأطراف المتفاوضة هو رأي لا يزال مفتوح للمناقشة فقد تجد التكتلات صعوبة في تحقيق اتفاق داخلي لأن حجمها سوف يسهل لها مقاومة الضغوط العالمية الخاصة بالتحرير بنفس القوة التي تجعله تجبر الآخرين على التحرير،

على الرغم من أن الاقتصاديين قد بنوا العديد من النماذج النظرية لاتفاقيات التكامل الإقليمي ولنظام التجارة العالمي، فإن القليل من هذه النماذج قد نتج عنه تنبؤات يمكن اختبارها للظواهر التي من الممكن ملاحظتها وبصورة أقل للظواهر التي يمكن قياسها بالإضافة إلى ذلك

فإنه حتى إذا كان هناك تنبؤات يمكن اختبارها فليس الكثير الذي يمكن أن نجري عليه الاختبارات، كان القليل من اتفاقيات التكامل الإقليمي فعالة بدرجة كافية وأثبتت نتائج عملية على المدى الطويل بعد تجربتها ذلك وإن عالم اتفاقيات التكامل الإقليمي هو تطور حديث. ذلك أن الإقليمية المؤثرة كان لها وجود محدود جدا وفي العقدين، وبالإضافة إلى استمرار التقدم بالنسبة للبضائع الصناعية ظهرت بداية لهذا في الزراعة والخدمات وحدثت تقلبات كبيرة في الجدول القائم في الدول النامية والخاص بالسياسة التجارية كنظرية وممارسة، وصاحب ذلك النمو للإقليمية ولا يمكننا أن نقول أن هذه التقلبات كانت السبب في حدوث هذا النمو في انتشار الإقليمية واستمرارها وما تشير إليه من تحرير التجارة متعددة الأطراف.

تؤثر الإقليمية على تقدم تحرير التجارة متعددة الأطراف بعدة طرق: بتغيير الدوافع الداخلية لتحرير التجارة، وبالتأثير على الطريقة التي يتفاعل بها أعضاء اتفاقيات التكامل الإقليمي وبتغيير التفاعلات بين اتفاقيات التكامل وبين بقية العالم التي تضغط على النظام التعددي بطرق تتعد تماما عن الدول النامية، وكل ما تستطيع الدول النامية أن تفعله هو أن تسعى لتؤثر على هذا السلوك وربما عن طريق المؤسسات الدولية وأن تستعد للنتائج المترتبة على ذلك، و ترى أن اتفاقيات التكامل الإقليمي (بما فيها هذه الاتفاقيات التي تشمل الدول النامية) سوف تؤثر على سلوك الدول النامية نفسها وذلك بتغيير ميولها تجاه التحرير اللاتمييزي واستعدادهم لحماية وتدعيم النظام التعددي، وإذا تم التأثير في دول نامية بشكل كافي فسيكون ذلك تأثيرات نظامية وسيكون على الدول النامية أن تتحمل ببعض المسؤولية المباشرة للنتائج بأي حال من الأحوال،

هناك فجوة واسعة بالنسبة للكثير من الدول النامية بين تعريفاتها الفعلية وبين الحد الأعلى الذي يلتزمون به في اتفاقاتهم الرسمية الملزمة مع منظمة التجارة العالمية، عندما قامت المكسيك على سبيل المثال بمضاعفة التعريفات على الواردات بالنسبة لـ 5.3 سلعة من مصادر غير دول اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في 1995، فإنها قد فعلت هذا دون أن تنتهك أي من اتفاقياتها الملزمة، أن قواعد منظمة التجارة العالمية غامضة وتنفذ بشكل سيء، وأن أي حكومة حازمة تستطيع أن تضع سياسة تجارية تقييدية بطريقة أكثر أو أقل مناعة لأنظمة وقواعد منظمة التجارة العالمية - على سبيل المثال من خلال الاجراءات المضادة للإغراق أو

قوانين الصحة، أن محاولة التقليل من سرعة هذه العملية في عالم يتجه إلى تحرير عام للتجارة يساوي بالضبط زيادة في الحماية مرتبطة بالطريق الأصلي.

التقدم في اتجاه التجارة الحرة متعددة الأطراف، كما يراها راجي (1992) أنه محاولة تهدف إلى الدقة وأن التعددية هي مبدأ تنسيقي للحياة الدولية فيما بعد الحرب .

وترجمة هذه المبادئ إلى صيغة متماسكة في نظام التجارة العالمي هي عملية واضحة المعالم، أن هذا النظام غير قابل للتقسيم بمعنى أنه يسمح بشبكة كثيفة وممتدة من الروابط والاتصالات الحكومية الداخلية وينظر إليه باعتبار أن له وجود منفصل على كل الروابط التجارية الفردية بين المشاركين، بالإضافة إلى ذلك فإن وجوده المنفصل يعتبر شيء ذو قيمة. أن النموذج المعمم الأكثر وضوحا في النظام التجاري هو اللاتمييزي وهو أحد العناصر التي تستخدمها الأمم الأكثر تفضيلا بطريقة آلية وسريعة لتمد الاتفاقيات الثنائية إلى كل الأعضاء، وأن التبادلية منتشرة بمعنى أن الحكومات لا تقبل الأفعال الفردية والتي لا تظهر في اهتماماتها المباشرة ولكن من المنطق عليه عموما وفوق كل ذلك أن كل دولة ستنتفع من هذا النظام.

وبناء على هذه المعايير فإن الإقليمية تضعف التعددية بصورة واضحة حيث أنها تتحدى الأمم الأكثر تفضيلا وهي أيضا مسببة للانشقاق حيث أنها تزيد من الميول لدى الأطراف وتركز بشكل أكبر على بعض الروابط دون البعض الآخر، أن أحد النقاشات التي تدافع عن الإقليمية هو أنها تخضع لقواعد وافق عليها الجميع وأن غير القابلية للتقسيم لا يجب أن تستبعد بعض الروابط الأقوى دون الأخرى، فالنقطة الأولى تقر بأن نظام التجارة العالمي متعدد الأطراف ولكن بشكل ناقص، أما النقطة الثانية فهي تعتمد عند التطبيق على ما إذا كانت الحكومات تحول اهتمامها من العلاقات التجارية العامة إلى العلاقات التجارية الخاصة، وطالما أنه من المؤكد أن اتفاقيات التكامل الإقليمي تحول الاهتمام إلى درجة، فإن الإقليمية لا تفسد تعددية نظام التجارة العالمي في الوقت الحالي حتى ولو بطريقة معتدلة.

وأن تعددية نظام التجارة هو جزء من نظام تعددي أوسع يشمل مجالات مثل الأمن والمال والبيئة، فقد يكون للإقليمية تأثير واسع على التعددية وفي الوقت الحالي لا يبدو أن هذا يمثل مشكلة، ولكن إذا زالت الخلافات بين التكتلات التجارية وأصبحت أكثر حدة فإن التجارة ستكون في خطر.

**المطلب الثالث: القوة التفاوضية لاتفاقيات التكامل الإقليمي:**

تهدف بعض اتفاقيات التكامل الإقليمي بشكل مباشر إلى زيادة القوة التفاوضية لأعضائها على الساحة العالمية، ففي الاتحادات الجمركية والتي لها سياسة تجارية مشتركة نرى أن مجال تدعيم القوة التفاوضية عن طريق تنسيق مراكز العديد من الدول شيء واضح، أن تنسيق المفاوضات التجارية مجال مفتوح بالطبع لأي مجموعة من الدول ولكن إذا كان بينها اتفاقية تكامل إقليمي رسمية فإن هذا سيسهل التنسيق ويجعله أكثر مصداقية.

في 1991 رأى كرومان أن أسوأ اتفاقيات التكامل الإقليمي (المتساوية الحجم) بالنسبة لإنعاش العالم، أما التجارة الكبيرة تركّزت في القليل من التكتلات الضخمة خالية التعريف، ومع ذلك هناك تحول في التجارة وأصبح لدى التكتلات قوة تساومية أكبر ولذلك يدفعون تعريفاتهم ضد بعضهم البعض، ومن الواضح أن التكتل الواحد أفضل لأن هذا يعني تجارة حرة عالمية ولكن بالنسبة لأعداد صغيرة من التكتلات فإن التعريفات التنافسية والتحول من أهم فوائد التجارة الحرة فيما بين التكتل.

ولكن اتضح أن نتيجة كرومان ضعيفة للغاية، فلقد قام فقط بتحليل الاتحادات الجمركية ولكن معظم اتفاقيات التكامل الإقليمي هي اتفاقيات تجارة حرة والتي يبقى فيها أعضائها على أنظمة التعريفية الخارجية الخاصة بهم، أن أعضاء اتفاقيات التجارة الحرة لديهم سببين وجيهين لكي يخفضوا من الرسوم التي يفرضونها على غير الأعضاء كما توضح اتفاقية التجارة الحرة، لكي يقللوا من التحول التجاري، ولكي تستطيع المنافسة على الحصول على الدخل الإجمالي للتعريفية وتعزيز قدرتهم على النفس من خلال تقليل التعريفات المتعلقة بشركائهم، بالإضافة لهذا، تتفاعل الدول في القضايا التجارية على الدوام سواء أن أقل أو زاد هذا التفاعل، وكل تفاعل يؤثر على هذه التفاعلات التي تأتي بعده، وهذا يفتح إمكانية أن يظل التعاون الحالي مهدد بأخطار التبادلات التجارية في المستقبل، وفي هذا السياق فالاتفاقية التجارية هي اتفاقية مستديمة إذا كان من المتوقع لكل طرف أن يزيد قيمة الفوائد الناتجة من الحفاظ على الاتفاقية عن قيمة الفوائد الناتجة من خرق هذه الاتفاقية، وقد يستلزم خرق اتفاقية ما اختيار سياسة تزيد من حد الانعاش الحالي إلى أقصى حد.

#### المطلب الرابع: الإقليمية ومستويات التعريف:

اقترح بوند وسيروبولوس (1996) أنه عندما نبدأ من عالم التجارة الحرة الواسع وتقديم اتفاقيات التكامل الإقليمي والسماح باتساع هذه الاتفاقيات كل هذا يخلق قوتين متوازيتين: بنمو الدافع للغش و ينمو نقصان الانتعاش في الحرب التجارية الناتجة، ومن خلال نماذجها تسيطر الثانية مما ينتج عنه صعوبة أكبر في الإبقاء على تجارة حرة في عالم تستحوذ عليه التكتلات، ويزداد الحد الأدنى للتعريف: هذا الحد الذي يدعمه هذا النوع من التعاون، كلما تزداد التكتلات، وبصورة مختصرة تزيد الإقليمية الضغوط على الحماية.

كما يهدف المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي إلى معالجة المظاهر الأساسية المرتبطة بعولمة الاقتصاد من خلال تحليل الأبعاد الاقتصادية للتكتلات الإقليمية وتأثيرها في النظام الاقتصادي العالمي التعددي بعد تحديد طبيعة الدوافع الخفية لظاهرة الإقليمية الجديدة ومميزات خصائصها .

حيث أجمع رواد الفكر التكاملي النيوكلاسيكي على أن الدافع الحقيقي هو دافع إقليمي حمائي، كما يمكن أن يكون هذا الدافع هو المبرر لقيام موجة التكتلات الإقليمية الراهنة، الأكيد أن هذا التبرير يتنامى مع معطيات، وواقع النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي أُلقت عليه الرأسمالية المعاصرة بضلالها، و بالتالي فهناك مجموعة من الدوافع و الانعكاسات والآثار الجديدة لهاته الموجة الجديدة من الإقليمية، و على الرغم من أنها تصلح كطريق نحو التعددية لكن لا ينبغي تفسير ذلك على أن الاتفاقيات الإقليمية خلال فترة الانتقال إلى التحرير الشامل للتجارة، لا يخلو من تكلفة، فالدولة تستنفذ موارد إدارية و مادية في عملية التفاوض على الانضمام إلى تكتلات متعددة، كان من الأجدر أن تركزها على تحرير التجارة المتعددة الأطراف<sup>1</sup> .

وهذا الذي كان من أهم أهداف منظمة التجارة الدولية متمثلا فيما يلي:

1. رفع مستوى المعيشة وتحقيق التوظيف الكامل للموارد في الدول الأعضاء في المنظمة.
2. زيادة كل من الدخل الوطني الحقيقي والطلب الفعال في الدول الأعضاء في المنظمة .

<sup>1</sup> - عابد شريط، أثر التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة العالمية، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 10، جامعة الجزائر، 2004، ص-ص 103-104 .

3. التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية وزيادة الإنتاج والتوسع في التجارة الدولية وذلك بتخفيض كل أنواع القيود المفروضة عليها تدريجياً بما فيها الرسوم الجمركية

4. تشجيع انسياب رؤوس الأموال عبر الدول الأعضاء .

5. سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الخام .

6. استخدام أسلوب المفاوضات لحل النزاعات التجارية التي قد تنشأ بين أعضائها.

ويتم ذلك بإسقاطها على أرض الواقع، لإتمام حرية التجارة الدولية وزيادة دور القطاع الخاص وصولاً للاعتماد الكلي على نظام السوق في اقتصادات الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، وانطلاقاً من أهدافها كانت آثارها على الاقتصاد العالمي كبيرة :

حيث تركز أهدافها على فك قيود التجارة في كل مناطق العالم، عن طريق تخفيض دعم المنتجين المحليين وإلغاء السياسات الحمائية وخاصة الرسوم الجمركية وكل قيود التجارة الأخرى لرفع مستويات الدخل الحقيقي وتنشيط الطلب الفعال مما سيرفع مستوى المعيشة في الدول الأعضاء، ونتيجة لإلغاء الرسوم الجمركية أو تخفيضها فسوف تنخفض أسعار السلع المستوردة في كل الدول الأعضاء، وكلما كانت الرسوم الجمركية الحالية مرتفعة في دولة ما أو بالنسبة لسلعة أو سلع ما، كان انخفاض أسعارها بدرجة أكبر مقارنة بحالة الرسوم الجمركية المنخفضة.

ولهذا لا بد أن لا تتوزع فوائد هذه المنظمة بين الدول توزيعاً عادلاً، بين الدول الصناعية من جهة، والدول النامية العضوة في المنظمة العالمية للتجارة من الدول التي ستلحق بها الجزائر مستقبلاً من جهة أخرى، حتى تكون إجراءات الانضمام إليها مجال سباق بين الدول ومنافسة بين المحاولين للانضمام خاصة التي التي لها نفس خصائص الجزائر، لاسيما التي هي في مواجهة الدول الصناعية المتقدمة التي تتمتع بمستوى من التقنية والخبرات والعمالة الماهرة المدربة وغير ذلك من الميزات الاقتصادية التي لا تطلها الدول العضوة في المنظمة العالمية للتجارة التي لها نفس خصائص الجزائر، وبما أن شروط الانضمام لمنظمة التجارة الدولية تدفع إلى بسط نفوذها على الاقتصاد العالمي، إلا أنها تميل لمصلحة الدول الغنية بالرغم من سياسات الدعم والحماية التي تتبعها الدول العضوة في المنظمة العالمية للتجارة والتي لها نفس خصائص الجزائر.

ولمعالجة ذلك تم وضع مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية الذي ستمنحها بموجبه



الدول الغنية امتيازات لبيع منتجاتها في أسواقها لزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية، كما ستُمنح فترة سماح لتنفيذ إجراءات المنظمة تدريجياً، ولكن يرى البعض أن هذا لا يكفي لتقوية الوضع التنافسي لهذه الدول، مما قد يزيد من فجوة الدخل الواسعة أصلاً، بدلاً من تضيقها بين الدول المتقدمة والدول العضوة في المنظمة العالمية للتجارة للدول النامية ومنه نستشف أن هاته الدول لها نفس خصائص الجزائر، وبالإضافة إلى ذلك، فإن أكبر مصدر للإيرادات الحكومية في الدول العضوة في المنظمة العالمية للتجارة التي لها نفس خصائص الجزائر مثلاً، هو الرسوم الجمركية التي قد تصل نسبتها من إجمالي الإيرادات الحكومية في هذه الدول إلى 80%، فإذا تم تخفيضها فسوف تقل مقدرة حكومات تلك الدول على تقديم الخدمات العامة المنوطة بها لمواطنيها كالتعليم والرعاية الصحية والأمن والخدمات البلدية من نظافة وإنارة وتهيئة المدارس وغيرها من المهام المنوطة بها، ولتعزيز إيراداتها تحاول تنويع أهم المصادر المقترحة لتعويض إيرادات الرسوم الجمركية هي فرض ما يسمى بضريبة القيمة المضافة، وضرائب على التعاملات العقارية وفرض ضرائب على الرياضيين خاصة ذوي الأجور المرتفعة .

إن الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الجزائري هي التي تدفعه للقيام بإدخال تعديلات هيكلية كل مرة في مجالات عديدة منها الاقتصادي والمالي ومنها القانوني، والهدف من ذلك الوصول بالاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد تنافسي يحقق شروط النمو الاقتصادي، ومن أهم هاته الترابطات عقود الشراكة ومحاولات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وبرز التكتلات الاقتصادية الإقليمية، بأشكال متعددة، في أطر الثنائية، الشبه إقليمية أو الإقليمية، أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة، و إنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات إقليمية تجمع بين دول ذات مستويات تنمية مختلفة، و تضم دول متقدمة و أخرى نامية، حتى بتباعدها الجغرافي، لهذا فإن مشاركة الاقتصاد الجزائري في العلاقات الاقتصادية الدولية، وحتميتها عن طريق استغلال الفرص المتاحة التي تهيئها البيئة الاقتصادية العالمية بتطبيق اتفاقيات تسهل الطريق نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة للتغلغل إلى أسواق الدول الأعضاء، مما يترتب عليها تكيف السياسات التجارية وفق لوائح وبنود اتفاقياتها، لهذا تحاول الجزائر اليوم استغلال الفرص التجارية في السوق الدولية، والسير نحو المشاركة الفعالة في العلاقات الدولية

وتطوير قطاع التجارة الخارجية لأنها همزة وصل بين البلدان والركيزة الأساسية لكل اقتصاد و أداة فعالة لزيادة رصيد الدولة في احتياطاتها من العملة الصعبة، و بفضلها ينمو اقتصادها وبالتالي تزداد مداخيلها مما يدفع إلى رفع مستوى معيشة المواطنين لأنه وسيلة هامة لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وتوفير استثمارات الإنتاج اللازمة لإنتاج السلع وتسويقها في السوق الداخلية أو الأسواق الخارجية للمشاركة في التجارة الدولية .

يحظى قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري بأهمية كبيرة في تسيير حركة النشاط الاقتصادي، نظرا لتأثيره على مختلف الأنشطة الاقتصادية، ومن ثم على الناتج المحلي الإجمالي من خلال توفير مستلزمات الإنتاج من مواد أولية و سلع وسيطة و الرأسمالية اللازمة لإنتاج السلع النهائية، لهذا أولت السياسة الاقتصادية الجزائرية خاصة ضمن المستجدات الإقليمية والدولية، أهمية بالغة لهذا القطاع من خلال رسم السياسات التجارية التي ترمي إلى تطوير وتنويع نشاط التصدير، لتحسين شروط التبادل التجاري في فائدة الاقتصاد الجزائري، عن طريق تحرير التجارة بعد مراحل الرقابة على التجارة الخارجية ثم الاحتكار و بعدها التخلي عن نظام التخطيط المركزي و تبني المنهج الليبرالي.

الدور التنموي الهام الذي يلعبه هذا القطاع، وباعتباره الوسيلة الأساسية لحماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية خاصة وأن الجزائر قد وقعت اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي وعلى مشارف الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، يوجب في هاته الفترة على الجزائر كاستراتيجية مستقبلية وأنية بوضع سياسات تمكن من حماية المنتج الوطني و تحقق الأهداف المرجوة، والتخلص تدريجيا من الاعتماد على قطاع النفط على معظم الأنشطة وكوجوده مصدر رئيسي لميزانيتها العامة، خصوصا بمحاولة جادة في استغلال الأزمة الأوروبية، عن طريق توطين الاستثمارات في إطار شروط المساعدات المالية التي تقدمها الجزائر لهذه الدول المتطورة اقتصاديا المصابة بأزمة ظرفية .

على النقيض من الرأي السابق المؤازر لاتفاقيات التجارة الإقليمية، ذهب اتجاه آخر من الاقتصاديين مثل Pravin Krishna ، Arvind Panagariya و Jagdish Bhagwa إلى اعتبار أن انتشار التكتلات الإقليمية يمكن أن يقلص مجال تحرير التجارة العالمية ذلك لأن هذا الرأي فإن السماح بقيام التكتلات الإقليمية سوف يؤدي في النهاية إلى تفتيت النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف من خلال تبادل المزايا و الأفضليات في إطار التكتل، و فرض

سياسات حمائية تجاه الأطراف خارجة، سواء كانت دولا منفردة أو تكتلات أخرى أي بمعنى آخر تهميش الدول الضعيفة التي لا تشارك في هذه التجمعات<sup>1</sup>.

حيث كانت حجج وأدلة أصحاب هاته النظرة وتؤكد موقفهم كما يلي:

• التكتل يفتح مجال تحرير التجارة مما يخفف مجال تحرير التجارة متعددة الأطراف و أنه كلما كان التكتل الإقليمي قائما على " تحويل التجارة " يفقد الدول الأعضاء حماسهم و إقبالهم على التعددية.

• التخوف من أن تؤدي التكتلات الإقليمية إلى آثار غير مرغوبة في التعددية التجارية،

• يعتقد معظم الباحثين أن المفاوضات بين تكتلات إقليمية قائمة على تحالفات من دول قوية، قد يجعل المفاوضات أكثر صعوبة، والواقع أن الدول التي تجمعها مصالح اقتصادية مشتركة تستطيع أن تتخذ موقفا موحدا في المفاوضات الدولية، بغض النظر عما إذا كانت متكتلة أم غير متكتلة<sup>2</sup>.

• أكد بول كروغمان أن وجود التكتلات الإقليمية من شأنه أن يشجع الدول المكونة للتكتلات على رفع تعريفاتها الجمركية لاستغلال الوضع الاحتكاري لمنتجاتها مما يترتب عنه انهيار الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف.

• قيام التكتلات التجارية تأتي دائما في مصلحة المنتجين الذين يطالبون بأن توفر لهم حكوماتهم الحماية في مواجهة الدول الأخرى.

إن التوجه الإقليمي قد يتوافق مع السياسة التجارية لدولة ما في مرحلة معينة،، يمكن أن يحدث بعض الخلافات عند تنفيذ القواعد المختلفة للمنشأ في ظل تعدد الترتيبات التجارية الإقليمية التي ينتمي إليها البلد الواحد، لذلك يرى أنصار هذا الطرح ان تحرير التجارة العالمية في ظل قواعد النظام متعدد الأطراف تعد أكثر سهولة و أقل تعقيد من تحريرها في إطار الترتيبات الإقليمية<sup>3</sup>.

• أما أنصار هذا الرأي يتخوفون من أن الإقليمية سوف تقلل من الهدف من تحرير التجارة العالمية طالما ان اتفاقيات التكامل الاقتصادي أقليمي بطبيعتها ذات صفات تمييزية، يمكن أن

<sup>1</sup> - أسامة المجذوب، مرجع سابق، ص 188.

<sup>2</sup> - عابد شريط، مرجع سابق، ص 102-103.

<sup>3</sup> - ميموني سمير، بركنو قوسام، مرجع سابق، ص 18-19

تؤدي إلى تقسيم العالم إلى كتل متنافسة، و يرى أنصار هذا الرأي من خلال بحث آثار الرفاهية على الدول الأعضاء و غير الأعضاء المكونة لمناطق التجارة الحرة و الاتحادات الجمركية و هياكل التوازن لها و دراسة خصائص الاستقرار الداخلية ان مثل هذه التكتلات تمثل عائقا، أمام التجارة الحرة العالمية في حالة ما إذا كانت الحرية مقتصرة على دولة معينة و متى كانت عضوية هذه الاتحادات مغلقة أمام الدول غير الأعضاء<sup>1</sup>.

### المبحث الرابع: تأثر الاقتصاد الجزائري بالتحولات الإقليمية

أصبح الاتحاد الأوروبي مستعدا لتوقيع اتفاقيات ارتباط مع الدول المجاورة ومع كل الدول ذات الدخل المتوسط في أفريقيا ودول البحر الكاريبي ومجموعة الباسيفيكي ولكن فقط بناء على شروطه المتعلقة بقضايا مثل قواعد المنشأ والقطاعات المستبعدة واستخدام رسوم ضد الإغراق. إن العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي هي أبعد ما تكون عن الدخول المفتوح. فقد اضطرت المملكة المتحدة أن تتقدم ثلاث مرات: وقد تستغرق تركيا 30 سنة على الأقل لكي تنضم. كما أن ليس هناك جدول زمني محدد لأوكرانيا التي نتج عن تفكيرها في ذلك ومحاولاتها للانضمام للاتحاد الأوروبي انقسام داخلي وحرب أهلية، وكذلك جورجيا ودول أخرى. إن المفاوضات مرهقة للغاية حتى وإن كان هناك اتفاق على مبدأ الدخول. إن صحيفة الاتحاد الأوروبي البيضاء تحتوي على مئات الصفحات حيث تواجه كل مرشح قائمة عجيبة من هذه الدول أن تطبق سياسات يستثنى منها بعض الأعضاء الموجودين بالفعل على سبيل المثال الفصل الاجتماعي في معاهدة ماستريخت.

### المطلب الأول : الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كآلية لتحرير التجارة الخارجية

بحثا عن الاستقرار والأمن والتنمية الاجتماعية وإرساء لثقافة الحوار منظم ودائم على مختلف الأصعدة الاقتصادية منها والعلمية والثقافية واسع وشامل لكل قضايا المنطقة، بالنظر إلى التقارب الجغرافي والروابط التاريخية المتأصلة بين بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، ووعيا من شعوبها بأهمية التعاون والشراكة في جميع المجالات، تقرر إقامة شراكة بين مجموعة دول شمال ضفة البحر الأبيض المتوسط والجزائر يشمل كافة مجالات التعاون

<sup>1</sup> علاوي محمد لحسن، عبيدلي عبد القادر، التأثيرات المتبادلة للتفاعل بين العولمة و الإقليمية، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، يومي 26-27 فيفري 2012، ص1.

الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على أسس الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتشجيع الاندماج المغربي وإقامة حوار صريح وشفاف بين شعوب حوض البحر الابيض المتوسط، ويسعى الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاق الشراكة إلى تحقيق استقرار سياسي اقتصادي والحد من التوترات الأمنية وتشجيع النمو المتوازن والمستمر بين شعوب المتوسط بهدف تقارب في المستوى المعيشي بين شعوبها وتقليل الفوارق في الدخل والأوضاع الاجتماعية وحماية البيئة.

إن إقامة شراكة مع الاتحاد الأوروبي وإقامة منطقة تبادل حر مع دول جنوب البحر المتوسط تمثل إستراتيجية ذات أبعاد واعدة، وخطوة هامة نحو إقامة تعاون اقتصادي وترسيخ السلم بين شعوب ضفتي البحر الأبيض المتوسط، ويختلف الجيل الجديد من الاتفاقيات الأوربية المتوسطة عن اتفاقيات التعاون في الستينات والسبعينات، التي كانت لها صيغة تجارية بحتة، لتتوسع إلى آفاق مستقبلية تتجاوز التفاصيل التجارية من طرف واحد فهي هذه المرة تتضمن تعاونا ماليا، اقتصاديا وتقنيا ويتطرق الاتفاق إلى قضايا اجتماعية ثقافية شاملة. وفي هذا الإطار فإن دخول اتفاقية الشراكة حيز التطبيق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي اعتبار من سبتمبر 2005 سيفسح المجال واسعا لمراجعة شاملة لفلسفة تنظيم التجارة الموروثة من الفترة التي أعقبت الاستقلال والتي أثبتت قصر النظر لوضعها أن ظاهرة التكامل الاقتصادي الذي يتجه لتطبيقها العالم بأسره أصبحت ضرورة حتمية في إطار العولمة الاقتصادية الشاملة التي تقصي كل الكيانات الاقتصادية الضعيفة وتشجع الاندماج والتكامل.

يتربع الاتحاد الأوروبي على مساحة قدرها 3.245.231 كم<sup>2</sup> ويتميز بتباين في التضاريس بين التنوع الجيولوجي إلى سخاء الطبيعة وتنوع الأقاليم النباتية والمحاصيل الزراعية وتعدد الأنهار وغازاتها واستغلالها في توليد الطاقة الكهربائية والري والنقل وتطوير الثروة السمكية وامتداد لقارة الأوربية بين البحر والمحيط على مدى آلاف الكيلومترات جعل منها دول تجارية كبرى ويمثل الاتحاد الأوروبي قوة بشرية معتبرة إذ يبلغ عدد سكانها 574 مليون نسمة ويتمتعون بتأهيل عالي ذات كفاءة وانضباط يعيش أغلبهم في المدن.

ويحتل الاتحاد الأوروبي مكانة اقتصادية كبيرة فيعتبر مصدر الثورة الصناعية العالمية وقد استفاد منذ القرن السابع عشر من النهضة الصناعية وطورها إلى مستويات عالية من التكنولوجيا الحديثة واستفاد من ثروات الشعوب التي استعمرتها الدول الأوربية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وكرست التبعية لها في مراحل ما بعد الاستعمار ويستحوذ الاتحاد

الأوروبي على ثروة طاقة ومعدنية هامة كالقمح، البترول، الغاز، الكهرباء، الزنك، الحديد ويتميز بالتنوع في الإنتاج وبسوق استهلاكية شاسعة داخلية وخارجية نظرا لما يتمتع المنتج الأوروبي به من جودة واتقان، نتيجة الخبرة العالية التي تتمتع بها اليد العاملة الأوروبية، والصرامة والانضباط في العمل بالإضافة إلى وفرة رؤوس الأموال وتوفير قاعدة قوى للبنى التحتية، مما فسح المجال لتنوع الصناعات من الصناعات الحديدية والصلب وتحتل المرتبة الأولى في انتاجه وصناعة السيارات إلى صناعات الكترونية، غذائية، الصناعات الميكانيكية، صناعات السفن والطائرات والعتاد الحربي مما وسع آفاق التجارة الأوروبية. وتستحوذ على أسواق في كل بقاع العالم نظرا لمميزاتها بالجودة والتقنيات العالية. ويشكل الاتحاد الأوروبي بذلك قطبا اقتصاديا فهو من أقوى التكتلات الاقتصادية وبضم 25 دولة اختلفت فيها اللغات والديانات وتعددت فيه الجنسيات لكن وحدتها المصالح الاستراتيجية الحالية والمستقبلية ضمنا لأمن الشعوب واستقرارها ورفاهيتها.

للجزائر روابط مع شعوب الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط ضاربة في عمق التاريخ، تميزت أحيانا بالتوتر وأحيانا أخرى اكتنفها الاستقرار والتعاون ومنذ الاستقلال حضيت المجموعة الأوروبية بمعاملة اقتصادية تفضيلية خاصة في نظامها الجبائي ابتداء من الإصلاح الجبائي لسنة 1963 والمعدل في سنة 1968 و1973. والمشروع المتوسطي بدأ بقمة باريس 1972 والحوار العربي الأوروبي سنة 1994، وقد أبرمت الجزائر اتفاق تعاون مع الاتحاد الأوروبي سنة 1976، ودخل حيز التطبيق سنة 1978 وقد استفادت الجزائر من هذا الاتفاق الاقتصادي الشامل، كما لجأت إلى عقود الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بعد معاهدة ماستريخت، وإلى غاية إبرام العقود في السنوات الأولى من العقد الأول للقرن الواحد والعشرين، وقد التزمت ببنود هاته الشراكة رغم سلباتها الكبيرة التي أنتجت حسب العديد من المختصين من الاقتصاديين، وهذا ما أفرزته نتائج الصدمة الأخيرة من تراجع أسعار النفط، أي بعد النصف الثاني من سنة 2014، إلى غاية يومنا الحالي، ذلك لأن المنتظر من عقود الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كان للسعي من أجل تنمية الاقتصاد الجزائري، وتوطين الاستثمارات بها، للتقليل من حدة الصدمات النفطية، وتحويل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج، وهذا أهم الأهداف التي دفعت الجزائر إلى إبرام عقود الشراكة الأوروبية متوسطة

لذلك من الصعب ضمان توسيع اتفاقيات التكامل الإقليمي لتشمل كل التجارة الحرة الدولية، والمرء لا يمكنه بالضرورة أن يعتبر الدخول الناجح كأداة مساعدة للتعددية، إلى جانب ذلك فالدخول التفاوضي قد يؤدي إلى اتفاقيات غير متماثلة تقلل فيها فوائد الدول النامية المرشحة أو قد يستولى عليها بعض الأعضاء الموجودين عن طريق شروط جانبية مثل قضايا البيئة وقوانين العمل وقواعد المنشأ، وطالما أن هناك نواحي كثيرة ومعقدة لاتفاقيات التكامل الإقليمي وخاصة المسائل المتعلقة بالميزانية فلا يمكن أن يكون الدخول آلياً وغير مشروط، لذلك فمن السذاجة الاعتقاد بأن المنظمة التجارة العالمية تستطيع عملياً أن تفرض قواعد عامة للدخول المفتوح، على الرغم من أن الدخول المفتوح نسبياً كما في التعاون الاقتصادي الآسيوي الباسيفيكي والذي يتبنى شعار "الإقليمية المفتوحة" قد يبدو أقل تهديداً واستغلالاً من الدخول المغلق (كما في اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية) ولا نستطيع الاعتماد على مثل هذا الطريق من أجل الإقليمية السليمة

وللبقاء ضمن الشراكة الأوروبية المتوسطية التي يناشد البعض إلى تحويلها إلى العضوية، فعلى سبيل المثال، في المدة التي استغرقها الاتحاد الأوروبي لكي يقبل إمكانية انضمام تركيا ومدى الإرهاق الذي تسببه عملية الدخول بالنسبة لدول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، وبالمثل فقد رفضت اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية عروض العديد من الدول وتم تعليق قرار دخول منظمة التعاون الاقتصادي الآسيوي الباسيفيكي من عام 1993 حتى 1996.

إن الدول المتساوية في الحجم تتشابه في كل شيء ما عدا في مجال البضائع التي تحصل منها على فوائد، لذلك فإن الصفة الأهم في أي اتفاقية تكامل إقليمي هي حجمها وليس أي الدول هي أعضاء فيها، وليس هناك مشكلة في طريقة المشاركة في فوائد التكامل، وعندما نتحرر من هذا الفرض، تبدأ أهمية انسجام الشركاء المختلفين والصراع الخاص بالتوزيع وكل هذا يزيد من تعقيد العملي وتحليل توسيع اتفاقية التكامل الإقليمي.

يذكر عمود "التوسع القوي" أدناه بأن تسعى اتفاقيات تكامل إقليمي توسعت مع مرور الوقت والإبقاء على طبيعة اتفاقية التكامل الإقليمي أو تقويتها ومن بين هذه الاتفاقيات الاتحاد الأوروبي أو التعاون الاقتصادي الباسيفيكي - الآسيوي أو اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا في امتدادها إلى اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية، وبعض اتفاقيات التكامل الإقليمي الأخرى في شبه الصحراء الإفريقية وفي آسيا وفي وسط أوروبا وفي أوروبا الشرقية ودول بحر الكاريبي. ويذكر عمود "التوسع المتوسط" عدد من اتفاقيات التكامل الإقليمي



## الفصل الثالث: التحولات الاقتصادية والمنظمات العالمية وآثارهم في تحرير التجارة الخارجية

والتي اتسعت بشكل أضعف في التكامل وتشمل اتحادين للجمارك وهما الاتحاد الأوروبي والسوق المشتركة للجنوب والتي توسعت عن طريق تكوين اتفاقيات تكامل إقليمي،  
الجدول رقم 17: المتوالية الإقليمية التوسع القوي، التوسع المتوسط، عدم التوسع.<sup>1</sup>

تكتلات متوسطة التوسع	تكتلات قوية التوسع	تكتلات منعدمة التوسع
<ul style="list-style-type: none"> <li>✓ ميثاق أنديان</li> <li>✓ السوق العربية المشتركة</li> <li>✓ السوق المشتركة لأمريكا الوسطى،</li> <li>✓ مبادرة عبور الحدود في أفريقيا،</li> <li>✓ المجتمع الاقتصادي لدول البحيرات العظمى،</li> <li>✓ السوق المشتركة لجنوب وشرق أفريقيا.</li> <li>✓ التعاون الشرقي أفريقي،</li> <li>✓ المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا،</li> <li>✓ مجموعة الثلاثة، (كولومبيا المكسيك وفنزويلا)،</li> <li>✓ مجلس التعاون الخليجي،</li> <li>✓ مفوضية المحيط الهندي،</li> <li>✓ رابطة شرق آسيا للتعاون الإقليمي،</li> <li>✓ اتحاد جمارك جنوب أفريقيا.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>❖ الاتفاقية الأوروبية المتوسطية اتفاقيات التجارة الحرة بين أوروبا ودول البحر المتوسط</li> <li>❖ -اتفاقيات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والمكسيك والاتحاد الأوروبي وتشيلي وهكذا.</li> <li>❖ -اتفاقيات التجارة الحرة بين السوق المشتركة وتشيلي والسوق المشتركة وبوليفيا</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>➤ الاتحاد الأوروبي (التجمع الأوروبي سابقاً) 1957 بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لكسمبورج، هولندا 1973، الدانمارك، أيرلندا، المملكة المتحدة، 1981، اليونان، 1986، البرتغال، اسبانيا، 1995، استراليا، فنلندا، السويد، انضمام بعض دول شرق ووسط أوروبا وبعض الدول الواقعة على جزر في البحر المتوسط اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة.</li> <li>➤ وكندا 1989 كندا والولايات المتحدة، 1994 توسع يشمل دول اتفاقية التجارة الحرة من خلال ضم المكسيك واحتمال ضم منطقة التجارة الحرة للأمريكتين</li> <li>➤ التعاون الاقتصادي الآسيوي، الهادي 1989 أستراليا، بروناي، دار السلام، كندا، أندونيسيا، اليابان، جمهورية كوريا، ماليزيا، نيوزيلندا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، الولايات المتحدة.</li> <li>➤ الصين 1991، هونغ كونغ (الصين) تايبوان (الصين)، 1993 المكسيك، بابواغوجنة الجديدة، 1994 تشيلي، 1998 بيرو، الاتحاد الروسي، فيتنام.</li> <li>➤ السوق المشتركة للمجتمع الكاريبي، 1973، أنتيجوا، باربادوس، جاميكا، سانت كيتس وبيفيس، ترينيداد وتوباغو 1974، بايز، الدومينكان، جرينادا، مونتسيرات وسانت لوشيا سانت فينسنت وجيرناديز 1983 جزر الباهاما (جزء من المجتمع الكاريبي وليسمن السوق المشتركة).</li> <li>➤ التجمع المالي والاقتصادي لوسط أفريقيا (في الأصل الاتحاد المالي والاقتصادي لوسط أفريقيا) 1966 الكاميرون، جمهورية الكونغو، الجابون 1989 غينيا الأستوائية.</li> <li>➤ التجمع التنموي لجنوب أفريقيا 1980 أنجولا، بوتسوانا، ليسوتو، مالاوي، موزامبيق، سوازيلندا، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي، ناميبيا، 1994 جنوب أفريقيا، 1995 موريشيوس 1998 جمهورية الكونغو الديمقراطية سيشال</li> <li>➤ الاتحاد المالي والاقتصادي لغرب أفريقيا 1994 بينين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، مالي، النيجر، السنغال، توجو 1997، غينيا - بيساو.</li> <li>➤ منطقة التجارة الحرة لأوروبا الوسطى 1993، جمهورية التشيك، بولندا، جمهورية سلوفيك 1996 سلوفينيا، 1997 رومانيا، 1999 بلغاريا.</li> <li>➤ منطقة التجارة الحرة لدول شرق آسيا 1992 إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلندا، 1994، بروناي، دار السلام 1995، فيتنام 1997 جمهورية شعب لاو الديمقراطية، ميانمار 1999 كمبوديا.</li> </ul>

- طالب عوض، أستاذ التعليم العالي، استنتاجات من مقابلته يوم الأربعاء 2012 أكتوبر بمركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان



أما في حالة الاتحاد الأوروبي مع دول البحر المتوسط ومع دول شرق ووسط أوروبا وفي حالة السوق المشتركة للجنوب مع التشيلي وبوليفيا كما أن السوق المشتركة للجنوب تختلف عن أي اتفاقيات تكامل إقليمي أخرى في أن أعضائه أرادوا التوسع عن طريق قبول تشيلي كعضو ولكن تشيلي فضلت أن تظل مستقلة بسياساتها التجارية وتنشئ اتفاقية تجارة حرة مع السوق المشتركة للجنوب. وفي النهاية هناك 13 اتفاقية تكامل إقليمي في عمود "لا توسع".

بالرغم من أن عدد اتفاقيات التكامل الإقليمي التي توسعت هو نفس عدد التي لم تتوسع مع الأخذ في الاعتبار حجمها، إلا أن اتساع اتفاقيات التكامل الإقليمي يسيطر بشكل قوي. وهذا بالضبط ما تنتبأ به النظرية. أن القوة الاقتصادية للتكتل -التي تستحث الفاعلية في الداخل والتميز ضد الخارج- تشجع على الدخول. في النهاية نعيد التأكيد على أنه من خلال توسع اتفاقيات التكامل الإقليمي ليس بالضرورة أن تكون المتوالية الإقليمية شيء طيب.

كما يمثل الدافع للإقليمية في تجنب البقاء خارج التكتل في ظل وجود الجميع تقريبا داخله بسبب معاناة العلاقات التجارية أو الخوف من الحرب التجارية التي قد تغلق الأسواق التي لم تكن بطريقة تعاقدية ملزمة. وظهر هذا "الدافع التأميني" في انتشار اتفاقيات التكامل الإقليمي في العشرينات والثلاثينات (إيشنجر ينوفرانكل 1995). وفي خلال تلك الفترة اتبعت فرنسا سياسة إقليمية نشطة تجاه مستعمراتها وفي أوروبا الشرقية كمضاد للنفوذ البريطاني والألماني. وأعدت ألمانيا فرض نفسها فتبنت وسائل إقليمية حيث بدأت باقتراح اتحاد جمركي مع النمسا في 1931 فقامت القوى الأخرى بإحباط ذلك بفرض قواهم على النظام المالي الألماني. ثم قامت ألمانيا تدريجيا ببناء شبكة أكثر تماسكا من الترتيبات التجارية الإقليمية (أروين 1993) وقد منحت بريطانيا بعض التفضيلات لمستعمراتها من عام 1919 فصاعدا وفي عام 1932 قامت بتعميق وتوسيع هذه التفضيلات حيث قامت بفرض تعريفات أعلى على الشركاء الآخرين.

وقامت الولايات المتحدة بزيادة التعريفات بدرجة كبيرة لأسباب محلية في الأساس تحت قانون هولي - سموت لعام 1929، ثم حاولت أن تستعيد الأسواق الثنائية من خلال قانون الترتيبات التجارية التبادلية لعام 1934. إن الدرس المستفاد من هذه الفترة يتمثل في أن الإقليمية قد نمت بشكل ملحوظ وسريع لكي تمزق هذا النظام التجاري العادل إلى حد ما.

إن عملية الانقسام إلى كتلتا إقليمية هي عملية ذات إمكانيات تفجيرية (أوي 1992). فليس هناك فقط دافع لكل دولة إلى تكثف ما وحتى وإن كانت النتيجة النهائية سيئة للجميع ولكن هناك أيضا دافع للانضمام مبكرا. فتكاليف البقاء خارج التكتل تزداد بازدياد نمو التكتل أو إذا كان هناك من في الأعضاء الموجودين يستخدم مفاوضات الدخول للحصول بها على "مصاريف دخول" وهذا أيضا يزيد من التكاليف.

كلما أصبح العالم أكثر تقلبا كلما ارتفعت أقساط التأمين، وكلما انخفضت تكاليف الأخطاء إذا كانت الدولة مؤمن عليها يلقي مصطلح "الدافع التأميني" الضوء على مشكلة أخرى محتملة للدول النامية تسعى للدفاع عن الوصول إلى أسواقهم بتوقيع اتفاقيات التكامل الإقليمي و بمعنى أن القوى الكبرى قد تكسب من نتائج الحروب، بالإبقاء على التعريفات أو على الأنظمة المضادة للإغراق، بينما تقرر الدول الصغرى ما إذا كانت ستضم لها أم لا، وبعد الانضمام لن يكون مهم بالنسبة لهذه الدول الحفاظ على النظام العالمي أكثر مما كان في الماضي.

وقد يضمن توقيع اتفاقية تكامل إقليمي الدخول إلى أسواق الشريك بمعنيين:

-أولا من خلال تجنب الإزعاج اليومي الناتج عن الرسوم المضادة للإغراق أو عن

الرسوم التعويضية أو بعض الأدوات الإدارية الأخرى للحماية.

-ثانيا كملجأ إذا اندلعت حرب تجارية إجمالية،

الاحتمال الأخير ضعيف حتى في الوقت الحالي ومن الصعب التنبؤ بالشكل الذي

سيأخذه، وإن كانت بعض النتائج الحديثة التي قدمها وإلى غاية 2012 تعطي إحساسا بأن هذه

الإجراءات الكبيرة معرضة للخطر.

يستخدم نموذج التوازن للاقتصاد العام والذي ينقسم إلى سبع دول أو أقاليم، ست منهم

يتصارعون في حروب تجارية بينما تبقى باقي المنطقة (باقي العالم) سلبية تماما. إن الحروب

التجارية لها نتائج مختلفة بناء على أي الدول أو الأقاليم التي ستتجمع لتكوين اتحادات جمركية

وباستخدام تقديرات 1986 الفعلية قام الخبير الاقتصادي والي باستكشاف الحروب التجارية

التي تقوم فيها كل دولة أو تكتل بتثبيت تعريفاتها لتزيد من رفايتها والاستيلاء على تعريفات

الخصم، (بالطبع هذا يتجاهل القيود التي وضعتها منظمة التجارة العالمية على رفع التعريفات

ولكن التأمين وضع من أجل مثل هذا التصدع)، وأن القيد الوحيد يتمثل في أنه إذا وجدت

اتفاقية تكامل إقليمي قبل اندلاع الحرب فإنها ستظل نافذة بعده.

فلا يجب أخذ النتائج العددية الدقيقة مأخذ الجد حيث أنها تخضع لعدد كبير من الشكوك ولكن النموذج عامة ثري بالمعلومات، ففي الحروب التجارية تعاني الاقتصاديات الكبرى (مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) من ربح قليل أو متساوي، والبعض الآخر يعانون بشدة خاصة إذا كانوا يعتمدون بشكل كبير على تكتل كبير تزداد قيوده بشدة وهذه هي حالة كندا وبعض دول أوروبا الغربية في الجدول. ودخول التكتل يحل المشكلة من أساسها: قارن بين كندا في العمودين الأول والثاني، والمكسيك في العمودين الثاني والثالث وبعض من دول أوروبا الغربية في العمودين الثالث والرابع. وعندما تقوم دولة صغيرة بحماية نفسها فإن الأعباء تزداد على الدول الأخرى كما يحدث في اليابان وباقي العالم.

وفي حالة خسارة بهذا الحجم تكون الدوافع الكبيرة وراء السعي للدخول خاصة عندما تزداد خطورة الحرب التجارية. أما المجموعة الأخرى في أوروبا الغربية حققت طفرة في إجمالي الإنتاج المحلي بنسبة 4306 في المائة من جراء الانضمام إلى الاتحاد الجمركي الأوروبي- الأمريكي. فحتى الزيادة الطفيفة في احتمال اندلاع الحرب التجارية ستكون كافية لإقناع الدول بتحمل التحول التجاري وبعض الأعباء الأخرى للدخول حتى تتجنب الأسوأ.

إن التكتلات تتسق سياسات التجارة الخارجية وتستطيع باستخدام نموذج صغير جدا أن تستغل قدرا كبيرا من قوة السوق لتزيد تعريفاتها. وإذا كانت اتفاقيات التكامل الإقليمي اتفاقيات تجارة حرة، فإن تكلفة عدم الانضمام ستكون قليلة إلى حد ما وربما لن تزداد بنفس الوتيرة كما اتسعت اتفاقية التجارة الحرة (لأن اتفاقية التجارة الحرة الضخمة تميل إلى تقليل تعريفاتها الخارجية لتقليل تكاليف التحول التجاري). ومع ذلك فإن الفكرة الأساسية التي ترى أن البقاء خارج التكتل مكلف للغاية هي صحيحة تماما، يمكن للمرء أن يرى ما يحدث في العالم وماتنتج عن تعدد التكتلات، وظهور المنظمة العالمية للتجارة، في ظل تنامي الحروب الداخلية والاعتداءات الخارجية، نفس الرأي نجده لدى علماء السياسة والاجتماع، وغيرهم بأن هذا النوع من الظهور في عالم اليوم، وإن كان بشكل أضعف بكثير حول دور الترتيبات الإقليمية، بأنها أحد الأسباب التي ذكرتها رئيسة وزراء نيوزيلاندا سابقا هيلين كلارك لتفسير سعي بلادها لعقد ترتيبات إقليمية مع سنغافورة كان هو الخوف من البقاء في الخارج بينما العالم ينقسم إلى تكتلات لا تصلح نيوزيلاندا للانضمام لأي منها لأسباب طبيعية وقد أثير هذا الخوف بشكل جدلي عن طريق الركود الذي حدث في التعاون الاقتصادي الآسيوي- الباسيفيكي (والذي هو

الجزء الأساسي الكبير من تجارة نيوزيلندا) و "فشل قادة العالم في الاتفاق على أجندة لهذه الموجة الجديدة من تحرير التجارة"، ذلك ما أوضحته في العالم العربي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لسنة 2011 حيث كانت أوضاعا جد سلبية، وأن معظم الاقتصاديين تشاءموا لهاته الوضعية قبل حدوثها حيث كان هؤلاء الملتزمين بالفكر المهيمن يرون الاقتصاد العالمي بأنه في تذبذب مستمر، وأن الترتيبات الإقليمية مناسبة لصد الأزمات، وإن كانت توقعاتهم، قلت من حجم وعمق الأزمة التي مسّت العالم العربي رغم تفاوتها من منطقة لأخرى، وبذلك اعتقد الكثير أن سنة 2012 شكلت بداية انفراج الأزمة الاقتصادية التي كانت أكثر عمقا من الذي أحدثه الركود الاقتصادي الكبير لسنتي 2008-2009، الأمر الذي لم تتمكن الحكومات من إنقاذ النظام بسبب ما تعانيه من شح في الموارد وزيادة في الديون وإضراب المنطقة العربية بما سمي الربيع العربي، والاضطرابات المتنامية في شتى أنحاء العالم، إلى جانب تداعيات الأزمة الأوربية، وكذا دور الحركات المناوئة للحكومات في الشرق الأقصى بعد انتقال حمى الشرق الأوسط لها، وتداعيات إمكانية حل مجلس التعاون الخليجي، كما أن أزمة إيران وانفراجها مع الغرب يمثل تطور نحو مساعدة إيران في توسع مدها الشيعي مما يوحي بمخطط لإشعال منطقة الشرق الأوسط بكاملها وبالتالي يسهل على الدول الصناعية إستغلال ثروات هاته المنطقة ومنها تفجير مد تبادل تجاري كبير من حيث جلب المواد الأولية منها بأرخص الأثمان مقابل التسليح وتوفير الغذاء وبذلك تكون أنشط منطقة تبادلات تجارية في العالم بالنظر إلى حجم ثرواتها ومداخلها إلى اعتبار المنطقة معروفة بمنطقة الاستهلاك لأجود السلع في السوق الدولية ناهيك عن توفرها على مناطق التجارة الحرة، ووجودها ضمن المنظمات التجارية الإقليمية والدولية، وهذا ما يوضح الآفاق المستقبلية ذلك لأن الكثير من أهم المؤسسات والعلاقات الاقتصادية التي أنتجت التوسع الرأسمالي الإقليمي والعالمي، خلال الأربعين سنة المنصرمة، أخذت في التفكك والغرق في الفوضى، والأزمات، وهذا ما كان رأي الخبراء بأنه قد استنفد المحركون الاقتصاديون القدامى للتوسع الشامل للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي موارد خاصة بعد بروز أقطاب اقتصادية جديدة، مما جعل الأمريكان والأوروبيين في حالة اضمحلال واضحة، من أزمة الرهن العقاري إلى الأزمة النقدية الأوربية، حيث أن مراكز التنمية الجديدة، الصين والهند والبرازيل وروسيا، منحوا دفعا قويا للتنمية العالمية خلال العقد الأخير من القرن الماضي وتفاقم دورها في العقد الأول من القرن الحالي،

ووصلوا إلى نهاية اندفاعهم، حيث أضحى التراجع الاقتصادي لمعسكر الحلف الأطلسي متسارعا، وسيتواصل خلال السنوات المقبلة.

إن المظهر الاقتصادي العربي في بداية هذه السنة يحتوي على تباينات كبيرة بين الساحات العربية المختلفة؛ ذلك أن سنة 2013 شهدت حالة فورة اقتصادية جديدة في دول مجلس التعاون الخليجي من جهة خاصة بعد تشقق صفها بسبب المواقف السياسية المختلفة اتجاه الأزمة المصرية بين قطر، والسعودية وحليفاتها الإمارات العربية المتحدة، كما يرجح تزايد الصعوبات الاقتصادية لدى العديد من الدول العربية الأخرى، في المشرق كما في المغرب، نظراً للأوضاع السياسية و الأمنية المضطربة، مع استمرار تأثر دول الاتحاد الأوروبي من الأزمة الاقتصادية وأزمة أوكرانيا، خاصة وأن هذا الإتحاد هو الشريك الأساسي للدول العربية المتوسطية، سواء في التجارة الخارجية أو الاستثمارات الخارجية أو تحويلات المغتربين القاطنين في تلك الدول. إن هذا التناقض الحاد في المشهد الاقتصادي العربي يجب أن يفتح المجال بشكل أوسع لتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك -خاصة المؤسسات المالية- في السعي إلى ردم الهوة المتعاضمة بين المجتمعات العربية من الناحيتين: الاقتصادية والاجتماعية، رغم استحالتها في الظرف الحالي بسبب تفاقم الأزمة المصرية، واندثار سوريا كدولة ذات سيادة لانهايار بنيتها التحتية، وموقفها الدولي، وتصاعد الصراع في اليمن وانقسام السودان وتزايد الاضطرابات بها، وتشرذم الصومال، وانتشار الفوضى في ليبيا، وتحكم مايفيا التهريب، والجماعات المسلحة على ثرواتها وبالتالي اقتصادها، إلى جانب تذبذب استقرار تونس، وتراجع مداخيل المغرب، أمام تزايد نفقات الجزائر ضمن تراجع إنتاج المحروقات، ما يكون مخاطر مستقبلية في حالة، عدم البحث عن مصادر أخرى أو عدم انتعاش اقتصادها من حيث تحقيق مداخيل من ناحية أخرى، لاسيما وأن المنطقة العربية تشهد تصدعا قويا ومنه انهيارا اقتصاديا حتميا من البحرين التي تشهد اضطرابات متتالية الى انقسام استراتيجي مجلس التعاون الخليجي المهدد بالانقسام، إلى انهيار العراق وسوريا، وغموض مستقبل لبنان، وتزايد حدة فقر الأردن وجيبوتي والصومال، ضمن تداخل مصالح الدول الكبرى فيها واحتدام الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين في المنطقة العربية، مع اشتداد الصراع في أوكرانيا مما أدخل الإتحاد الأوروبي في الصراع الإقتصادي الذي تحول الى سياسي فأخذ أبعادا عسكرية وسياسية، بسبب تصدير الغاز الروسي واستراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية في توقيف

المد الروسي وتعويض غازه بغاز قطر نحو الاتحاد الأوروبي، وخلق مشكلة أوكرانيا لمحاصرة روسيا في عقر دارها، إلا أن التكتل الجديد الذي أسسته روسيا مؤخرا مع كازاخستان وأبخازيا، يندر باحتدام صراع جديد، مظهره اقتصادي محض لكن نواياه توسع سياسي، قد يغرق المنطقة بتداعيات وتطورات الصراع بين الدول الصناعية الكبرى، والبحث عن أسواق جديدة عن طريق مبادئ المنظمة العالمية للتجارة وفق تسهيل آليات نشر الإستثمارات الأجنبية في المنطقة .

### المطلب الثاني: محاور اتفاق التعاون الجزائري والاتحاد الأوروبي

تركز هذا الاتفاق حول شقين أساسيين هما:

**1- المحور التجاري:** ويشمل جملة من الإعفاءات الضريبية والتخفيضات التي تراوحت من 40% إلى 100% لبعض المنتجات الزراعية، كما أعفيت الصناعة الجزائرية على قلتها من دفع الضرائب حين دخولها السوق الأوروبية أن مثل هذه الاتفاقيات الاقتصادية يبقى لها الوقع التحفيزي، رغم تبنيها نموذج الصناعات المصنعة للتنمية في السنوات الأولى من الاستقلال. وتميزت الصادرات الجزائرية بغياب الديناميكية الكافية مركزة على تلبية متطلبات السوق الداخلي والتخلي عن الطلب الخارجي، وحتى في الميدان الزراعي فإن الجزائر لم تصدر حصتها الكاملة من المنتجات الزراعية. وذلك دون شك راجع الى قلة المنتج الفلاحي.

### 2- المحور المالي والتقني:

وفي الفترة الممتدة من سنة 1976-1996 تجسد التعاون المالي والتقني من خلال أربع بروتوكولات تعاون مالي وتقني يصل إجمالي المبلغ إلى 854 مليون إيكو منها 161 مليون إيكو تشكل إعانات يضاف إليها قرض متوسط الأجل لتعزيز ميزان المدفوعات بالإضافة إلى مبلغ 55 مليون إيكو كتسهيل من أجل التعديل الهيكلي وهو ما يصل إلى 1.305 مليار دولار وعلى امتداد 20 سنة والجدول الموالي يوضع حصيلة البروتوكولات المالية امتدادا من 1976 إلى 1996.

الجدول رقم 18: البروتوكولات المالية. 1996-1977.

تاريخ البروتوكول	إجمالي المبالغ	القيمة المستهلكة	%	التسديد	%
البروتوكول الأول 77-81	114	108	95	97	83%
البروتوكول الثاني 82-86	151	141	94	92	65%
البروتوكول الثالث 87-91	239	239	100	38	16%
البروتوكول الرابع 92-96	350	145	41	15	10%

المصدر: تقرير وزارة التجارة 2005، اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ص 13.

ويلاحظ استهلاك القروض بشكل ضعيف، خاصة من خلال البروتوكول الرابع الذي يتزامن مع الظرف المالي الصعب الذي عرفته الجزائر ابتداء من 1986 واشتداد أزمة التمويل الخارجي، ويفسر الجانب الرسمي ضعف استهلاك هذه القروض إلى صعوبة وتعقيد الإجراءات، وتحفظ اللجنة الأوروبية حول اختيار المشاريع وقد يمكن إرجاع ذلك إلى غياب الإرادة والجدية والمتابعة من طرف الجزائر في تجسيد المشاريع المسطرة. وقد تمثل التعاون التقني في المجال الصناعي وفي تحديث التجهيزات الصناعية وحماية البيئة. غير أن التعاون التقني لم يكتب له النجاح فقد تم التخلي عنه وعض بمنح مهندسين في مجال البترول فترات تكوين وتربص بالخارج، غير أن التحولات التي طرأت على الساحة الدولية جعلت من اتفاق الجزائر مع الاتحاد الأوروبي اتفاقا تجاوزته الأحداث، ولم يعد منسجم مع سياسة الاتحاد الأوروبي الذي دعى إلى مؤتمر برشلونة سنة 1995 وكذلك اشتداد المنافسة وتحرير الأسواق وظهور تكتلات اقتصادية، ومناطق التبادل الحر وظهور المنظمة العالمية للتجارة بمفاهيم جديدة.

أما في ما يتعلق بالظرف الداخلي فإن النتائج غير مشجعة التي كانت في أغلبها لصالح الاتحاد الأوروبي نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاج، وبالتالي جهاز التصدير وتضييع فرص تصديرية للمنتجات الصناعية التي أعفيت تماما من الضرائب، وهذا كذلك راجع إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الصناعي، بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة في المجال الاقتصادي والتي شملت الجهاز المصرفي والسياسة الضريبية وإصلاحات عميقة أدخلت على التجارة الخارجية.

### المطلب الثالث: مستجدات المنطقة الأوربية وتأثيرها على التجارة الجزائرية

إن المستجدات على الساحة الداخلية والخارجية أدت إلى ركود العلاقات الجزائرية مع الدول الأوروبية وجعل الاتحاد الأوروبي يراجع سياسته الاقتصادية مع شركائه في الضفة الجنوبية وفق للمعطيات الجديدة إذ لم يعد الحديث على اتحاد أوروبي اقتصادي بل تعدت المسألة إلى تعاون نقدي شامل، لتصبح أوروبا موحدة نقدياً. كذلك واستدعت الظروف عقد لقاء برشلونة عام 1995 من أجل وضع إطار جديد للتعاون والوصول إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة آفاق 2010. وشمول اتفاق الشراكة على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف تقليص الهوة بين الشعوب المتوسطية على خلاف السياسة السابقة القائمة على شقين تجاري وتقني. وتضمن ميثاق برشلونة استراتيجية تعاونية شاملة مع 12 دولة متوسطة يمكن حصرها في ثلاث محاور أساسية:

**الشراكة في المجال السياسي والأمني:** لا يمكن إقامة إصلاحات اقتصادية واجتماعية ما لم يتوفر السلم والأمن في ظل احترام الحريات الفردية والجماعية وتجسيد الديمقراطية وكذا احترام المواثيق الدولية وقوانين الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان وتجسيد العدالة والرشادة في تسيير أمور الشعوب وذلك من خلال إرساء ثلاثة مبادئ أساسية:

- تأمين الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- التحكم في الهجرة حيث أصبحت تمثل ضغط سياسي اقتصادي واجتماعي.
- الحفاظ على الأمن الطاقوي.

**1. الشراكة في المجال الاقتصادي:** ويسعى هذا الشق في اتفاق برشلونة التاريخي إلى ترقية اقتصادية شاملة وقائمة على أكثر من صعيد رفع المستوى المعاشي للأفراد، رفع مستوى التشغيل، التقليل من الفوارق الاجتماعية بين شعوب منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وكذلك التركيز على إقامة منطقة حرة للتبادل التجاري في آفاق 2017 خالية من التعريفات الجمركية لصالح 43 دولة و890 مليون مستهلك<sup>1</sup> والعمل على التحرير التدريجي للتجارة الزراعية وتجارة الخدمات، حيث جاءت نصوص اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على تفعيل المنافسة المحلية بين القطاعات وكذا المنافسة مع العالم الخارجي وسعت إلى تبني قوانين الحماية الفكرية والملكية الصناعية تشجيع القطاع الخاص وترقية قطاع الإنتاج، إقامة القواعد الأساسية لإقامة اقتصاد سوق متكامل مبني على أسس علمية وبيانات إحصائية وقواعد

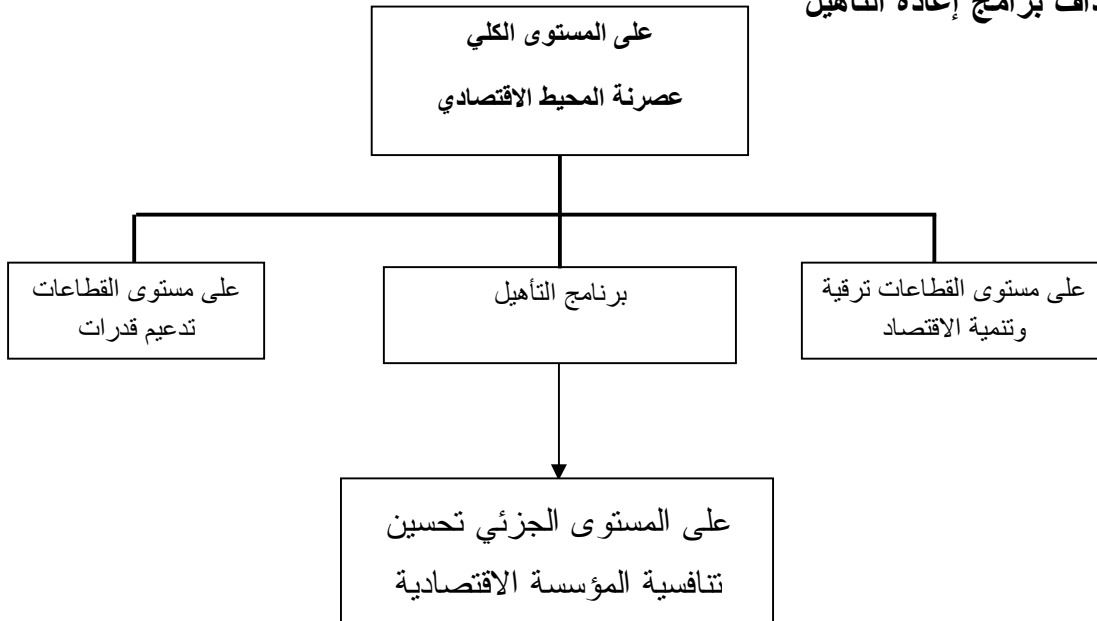
<sup>1</sup>إسماعيل شعباني، الشراكة مع الاتحاد الأوروبي - معهد التجارة سنة 2004 ص20.



دراسة السوق، وإقامة تشريعات إدارية مرنة تسهل الاستثمار المحلي والأجنبي ونقل التكنولوجيا وكذا العمل على التوفيق بين التنمية والبيئة والتصدي لكل مخلفات التنمية البيئية السلبية، وسعت اتفاقية الشراكة إلى إقامة تعاون صناعي وزراعي وتأهيل المؤسسات وإعادة هيكلتها وفق ما تتطلبه تقنيات التسيير الحديثة والعولمة.

إن القدرة التنافسية للمؤسسات مرتبطة بشكل مباشر بمحيطها. ولهذا الغرض وضعت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة برامج منسقة قصد النهوض بالمؤسسة الصناعية وتمكنها من شروط النجاعة، ومواكبة التحولات المحلية والدولية، حيث تتمتع الجزائر بمستوى جيد في ميدان البني التحتية وهم في تحسين مستمر في السنوات العشر الأخيرة وينتظر أن يساهم القطاع الخاص بإنجاز وتمويل وصيانة البنى دون الإغفال عن جملة من الإصلاحات في المحيط القانوني الإداري التعليم والتكوين المهني ولهذه العناصر مجتمعة أشد الأثر على المضي قدما نحو تحقيق أهداف برامج إعادة التأهيل الاقتصادي بشكل عام كما هو مبين في هذا الشكل أدناه.

الشكل رقم 22: أهداف برامج إعادة التأهيل



المصدر : وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة 2009

ومن خلال هذا الشكل نستنتج أن برنامج إعادة التأهيل يستند إلى ثلاث مستويات:

1. على المستوى الكلي وذلك من خلال إعادة سياسة اقتصادية من أجل تشجيع ورفع المستوى لتأهيلي للمؤسسات، وكذلك وضع آليات أساسية بغرض تفعيل الاقتصاد على المستوى الجزئي

2. على المستوى القطاعي ويسعى هذا البرنامج إلى دفع المؤسسات على تنمية قدرتها التنافسية إلى دفع المؤسسات على تنمية قدراتها التنافسية من خلال الهيئات العامة وجمعيات أرباب العمل، هيئات التكوين، البنوك والمؤسسات المالية على المستوى الجزئي هو التنبؤ بأهم النقائص والصعوبات التي تصطدم بها المؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال القيام بتشخيص استراتيجي لمعرفة جوانب الضعف واتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها، وتحسين الأداء.

تجدر الإشارة إلى أن برامج إعادة التأهيل لا تكمن في الجانب المالي فقط وإنما تتعلق كذلك بإستراتيجية صناعة، موارد بشرية، التحكم التكنولوجي هياكل ودعم التأهيل ويمكن أن تستفيد الجزائر من برامج MEDA والاستثمارات الأجنبية التغطية جزء من نقائص المؤسسات الجزائرية.

إن الكلام عن التأهيل العام للاقتصاد الجزائري يقتضي طرح إشكالية تتعلق كذلك بالنظام البنكي، المالي فتنوع موارد التمويل للمؤسسات تحدى أساسي للسنوات القادمة.

إن الحديث عن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يؤدي بنا إلى التطرق إلى المكاسب المباشرة المنتظرة للاقتصاد الجزائري وذلك من خلال الدخول الواسع والأقل تكلفة لسلع التجهيز والسلع الوسيطة المستوردة وهذا من شأنه الارتقاء بالإنتاجية الصناعية. وعلى المستوى الاقتصادي الكلي فإن الإصلاحات الهيكلية وعصرنة القطاع الصناعي سوف يخفف دون شك مواجهة مرحلة ما بد الحماية.

وفي ما يتعلق بالتعاون المالي فقد حدد مؤتمر برشلونة أربعة ميادين للتدعيم المالي وفق ما اصطلح على تسميته برنامج MEDA.

وتتمثل هذه الميادين المعنية بالتمويل في:

①. تقديم المساعدة المالية للدول التي ارتبطت مع صندوق النقد الدولي بهدف إجراء إصلاحات

هيكلية وتقديم الدعم المالي بقصد تخفيض الآثار السلبية لعملية الإصلاحات الهيكلية.

②. مساعدات في المجالات الاجتماعية كالصحة، التعليم، التنمية الريفية، الإسكان بقصد

تحسين التوازنات الاجتماعية والاقتصادية.

③. تمويل النشاطات غير الحكومية والجمعيات ونشاط المجتمع المدني ضمن برنامج MEDA I (1995-2000) بمبلغ يقدر بـ 3.435 مليار أورو و MEDA II المخصص للفترة (2000-2005) المقدّر بـ 5.35 مليار أورو<sup>1</sup>.

#### برنامج ميديا:

يعتبر برنامج ميديا من حيث المبدأ الأداة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي والذي يطبق بواسطتها التزامات الشراكة الأوروبية المتوسطة الفعلية وبالتالي يتم تطبيق فصول عملية برشلونه الثلاثه. وقوام هذا البرنامج ميزانية تبلغ 4ر685 مليار يورو خصصت للتعاون المالي بين الإتحاد الأوروبي وشركائه الأوسطيين في الفترة الواقعة ما بين 1995 - 1999 وتخصيص مبلغ 5ر35 مليار يورو للفترة الواقعة ما بين 2000 و 2006 ويرافق هذه المنح من ميزانية المجموعة الأوروبية فرصة توفر إمكانية اقتراض مبالغ معادلة من بنك الاستثمار الأوروبي .

وتتوفر 90 بالمائة من الأموال من خلال برنامج ميديا عبر قنوات ثنائية مثل تلك القائمة بين الاتحاد والجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس وتركيا والسلطة الفلسطينية بينما تخصص العشرة بالمائة الباقية إلى النشاطات الإقليمية والتي يتمتع الشركاء كلهم بفوائدها.

يركز برنامج ميديا على أولويات ثلاث ترتبط بصورة وثيقة بعملية الشراكة في دعم الإصلاح الاقتصادي في دول الشراكة وهذه الأولويات هي:

دعم التحول الاقتصادي: والهدف هو الإعداد لتطبيق مبادئ التجارة الحرة عن طريق زيادة التنافس مما يفرض تحقيق نمو اقتصادي دائم خاصة لدى التركيز على تنمية القطاع الخاص.

تعزيز ودعم الميزان الاجتماعي الاقتصادي: والهدف هو تخفيف الكلفة قريبة المدى في التحول الاقتصادي من خلال إجراءات مناسبة في مجال السياسة الاجتماعية  
تعزيز العمليات الإقليمية وعمليات عبر الحدود: والهدف هو إكمال النشاطات الثنائية بين الدول من خلال إجراءات تستهدف زيادة التبادل على المستوى الإقليمي.

<sup>1</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اتفاق الأورو متوسطي.

### 3 - الشراكة في المجال الاقتصادي والاجتماعي: <sup>1</sup>

وحتى يتسم ميثاق برشلونة بالشمولية لكل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية فقد سعت إلى التركيز على الجوانب الاجتماعية والثقافية بنفس المقدار التي أولت به اهتمامها على الجوانب الاقتصادية. فقد خصصت حصص مالية معتبرة من برنامج MEDA I و MEDA II لتنشيط المجتمع المدني وما يتضمنه من جمعيات والمنظمات غير حكومية كما أولى أهمية خاصة بمجال الصحة والتعليم والتنمية الريفية باعتبار هذه المجالات تتصل بشكل مباشر بالنهضة التنموية الاقتصادية الشاملة.

وفي أكتوبر من سنة 1996 شكلت لجنة وطنية مكلفة بالتفاوض مع الاتحاد الأوروبي وقبلها في نوفمبر 1995 أعطت الجزائر موافقتها على مشروع إقامة شراكة أوروبتوسطية حتى قبل المصادقة النهائية على ميثاق برشلونة. وبتاريخ 4 مارس 1997 انطلقت المفاوضات الرسمية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتقدمت بمقترحات شملت التعاون الأمني الشامل يتضمن مكافحة الإرهاب ولا ينحصر في مكافحة التهريب والمخدرات والهجرة السرية وتبييض الأموال خاصة أن الوضع الداخلي للجزائر كان يشهد اشتداد الأزمة الأمنية الذي كان تأثيرها واضحا حتى على مسار المفاوضات التي توقفت في أكتوبر 1997 لتستأنف ثلاث سنوات من بعد، ويتم التوقيع عليها بشكل نهائي في 19 ديسمبر 2001 بعد أن وقعت كل من تونس، مصر والمغرب على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وقد طالب الجزائر التركيز على التعاون الإنتاج وتوسيعه بدل اقتصار التعاون على الجوانب التجارية، وسعت بالمقابل إلى تخفيض نسب الضرائب وذلك من خلال الإصلاحات الضريبية الأخيرة وكذلك من خلال قوانين المالية المتعاقبة ابتداء من سنة 2002.

وتعتبر الجزائر أن الهدف الرئيسي من اتفاق الشراكة هو مضاعف الاستثمارات الأوروبية المباشرة وذلك من خلال تسهيل الإجراءات للمستثمرين. وقد دعت الدول الأوروبية إلى مضاعفة تبادلاتها التجارية خاصة أن الجزائر ملزمة في إطار اتفاق الشراكة بتفكيك التعريف الجمركية على مراحل. ويرى بعض الخبراء أن الخسائر الناجمة عن التفكيك الجمركي ستصل إلى حوالي 5 مليارات دولار وأنه سيقرب الاقتصاد الجزائري رأس على

<sup>1</sup> شريط عابد -دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو- متوسطية، - حالة دول المغرب العربي- أطروحة لنيل

دكتوراه دولة، -جامعة الجزائر 2003 / 2004، ص 123

عقب، والجزائر لا تزال تعاني من التبعية الغذائية والتكنولوجية تجاه أوروبا إذ سيسمح بدخول 2200 مادة أولية غذائية معفاة من التعاريف الجمركية، بينما تخضع مواد أخرى النظام الحصص وبذلك سوف يواجه القطاع الغذائي تحديات جسام خاصة قطاع المواد ذات الاستهلاك الواسع، وترجع هذه الزيادة إلى أسباب أهمها: ارتفاع أسعار المحروقات نتيجة حرب الخليج وأزمة فينيزويلا من جهة، وزيادة سقف الإنتاج الجزائري الذي فاق مليون برميل يوميا من جهة أخرى.<sup>1</sup>

ويرى الخبراء أن نصيب الاتحاد الأوروبي من الواردات الجزائرية سيبلغ 6.194 مليار دولار أي 58,36% من مجمل الواردات الوطنية. إن دخول السلع بشكل مكثف سوف يهدد النسيج الصناعي المتواضع ويخلق مخاوف لدى المقاولين والمؤسسات الصغيرة. ويرى المراقبون للتحولات الاقتصادية الحاصلة في الجزائر أنه لا ينتظر أن يحقق عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي النقلة النوعية المتوقعة سواء في مجال جلب المستثمرين أو تهيئة الظروف لبروز نسيج متوازن ومتكامل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولن تستطيع السوق الاستهلاكية الوطنية أن تكون عامل إغراء للاستثمار، لأنها تحولت إلى مجمع لاقتصاد السياسي والذي تسيره العولمة النقدية الضخمة وغير المعلومة. لا تملك المؤسسات الرقابية الوطنية التحكم في المنتج لأنها لا تملك المعطيات الحقيقية والدقيقة المتعلقة بسوقه ويعيب المحللون الاقتصاديون على الخبراء ومكاتب الدراسات أنهم اهتموا بالجانب المايكرو - اقتصادي في التحليل ولم يهتموا بالجوانب المايكرو - اقتصادية التي تعتبر الأساسي في تنظيم وتسيير اقتصادي<sup>1</sup>

#### المطلب الرابع: الإستراتيجية المستقبلية للاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط

إن إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في منطقة حوض الأبيض المتوسط تهدف أساسا إلى تحقيق الاستقرار الأمني، والحد من التوترات الناجمة عن الانسداد السياسي أو الاجتماعي والحد من انعكاسات البطالة السلبية كالهجرة السرية وانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات، وما ينجر عنها من تقادم مستوى الجريمة المنظمة لما لهذه الآفات الاجتماعية من انعكاسات سلبية على كل شعوب حوض البحر الأبيض المتوسط. وتجدر الإشارة أن بلدان الاتحاد الأوروبي قد

<sup>1</sup> شريط عابد - نفس المرجع السابق، ص 125

<sup>1</sup> جريدة الخير 31 أوت 2005 .

دقت ناقوس الخطر للمستويات التي بلغتها مشكلة البطالة التي وصلت إلى 49% بين 18 و 20 سنة و 44% للشباب ما بين 20 و 24 سنة. وكان ثلاث أرباع من العاطلين عن العمل ضمن فئات الأقل من 30 سنة لسنة 1 2004 والأخطر من ذلك أن الغالبية الساحقة لا تتمتع بأي خبرة أو مؤهلات مهنية أو علمية تمكنهم في الاندماج المهني.

إن الاتحاد الأوروبي وضع آليات التعاون مع شركائه في الضفة الجنوبية في مختلف النشاطات الاقتصادية بهدف تشجيع النمو المتوازن والمستمر في مجال التكوين والتشغيل على اعتبار أن العامل البشري هو الأساس في تحريك آليات التنمية<sup>2</sup>. فالمشروع المتوسطي بدأ بقمة باريس سنة 1972 ويهدف إلى إقامة تعاون شامل لكل الجوانب الاقتصادية الاجتماعية والثقافية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط وإقامة حوار شفاف حول مجمل القضايا التي تستدعي التشاور والتنسيق بين جهود دول حوض المتوسطي كذلك المتعلقة بالمحافظة على البيئة والأمن وبشكل عام نص بيان برشلونة في نوفمبر 1995 على خمسة أهداف شاملة للتعاون بين دول شمال الضفة وجنوبها هي:

- إقامة منطقة حرة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب المتوسط خلال 12 سنة.
- زيادة التدفقات الاستثمارية إلى بلدان جنوب المتوسط ودعم المدخرات المحلية، ورفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة الصادرات وإعادة هيكلة اقتصاديات دول المتوسط بهدف توسيع أسواقها وإتمام إجراءات التعديل الهيكلي.
- تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط.
- إنشاء آليات للحوار السياسي والاقتصادي وتعميق أسلوب التشاور في كل المسائل المتعلقة باحترام حقوق الإنسان والديمقراطية وتنمية العامل البشري من خلال التركيز على التعليم وإقامة علاقات حسن الجوار والتعاون في مجال البيئة.
- تقديم الدعم المالي المرتبط باتمام مختلف المشاريع منصوص عليها في اتفاق برشلونة من خلال برامج تمويل MEDA I و MEDA II التي خصصت أغلفة مالية لانجاز النشاطات الاقتصادية والاجتماعية المتفق عليها.

<sup>1</sup> الديوان الوطني للإحصاء، 2005 .

<sup>2</sup> Conseil national économique et social : projet des pays du sud de la méditerranée . obstacle du développement euro-méditerranéen . 15<sup>ème</sup> session plénière، Mai 2000.p17.

وعلى الدول المستفيدة من الامتيازات الاقتصادية المذكورة أن تلتزم بحملة من الشروط الأساسية لتتمكن من الانتفاع من المزايا الممنوحة لها وتتمثل هذه الشروط في ما يلي:

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.
- التقليل من الاعتماد على الضرائب التجارية.
- العمل على تخفيف عبء المديونية.
- العمل على تحقيق الانفتاح الاقتصادي.
- توفير شبكة الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليمية.

إن إعلان برشلونة يطرح نوعين من التعاون يتمثل الأول في كونه تعاون في مجال إحياء الديمقراطية والحريات الفردية والشخصية والالتزام بالقوانين الإقليمية محلية فهي مقتصرة على دول حوض البحر الأبيض المتوسط.

#### تقييم مسار برشلونة:

كان لمؤتمر فاليتا الذي انعقد في أفريل 1997 لقاء تقيميها لمسار برشلونة، وكل ما أنجز منذ 1995 وقد تم تحديد ومعاينة العقبات التي اعترضت التطبيق الميداني بكل بنود اتفاق الشراكة الأوروبية ومتوسطة بمختلف الأسباب، وإحالة بعض هذه المسائل على المسؤولين على أعلى المستويات لحلها وقد طرحت مسألة المديونية ومسألة الزراعة والمخصصات المالية لدول البحر الأبيض المتوسط. وقد تم التركيز على الزراعة التي لم تحضى بالعناية اللازمة مثلما هو الحال في قطاع الصناعة والخدمات التي تستفيد منها دول الشمال بقدر أوفر لما لديها من مزايا وركزت بنود اتفاق الشراكة على تحرير تجارة هذين القطاعين لما لهم من امتيازات مباشرة على اقتصاداتهم في حالة تحرير أسواق الدول النامية.

إن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية قد يؤدي إلى دخول السلع الأجنبية ومضاعفة استهلاكها مما يثقل كاهل ميزان المدفوعات نظرا لتزايد الطلب على السلع الأوروبية بالإضافة إلى الآثار السلبية التي سوف يحدثها (توجه الاستهلاك) على الإنتاج المحلي. وفي الوقت الذي يرى الاتحاد الأوروبي أن دول الجنوب مطالبة بإعادة تأهيل اقتصاده وإصلاح هيكلها الاقتصادية حتى تساير التغيرات الدولية وتتسجم مع متطلبات العولمة فإن دول الضفة الجنوبية لديهم إدراك تام بأن الاتحاد الأوروبي سوف يستفيد من مكاسب الشراكة أكثر من غيره من دول

جنوب البحر المتوسط وذلك لما يتمتع به من مؤهلات اقتصادية علمية وثقافية فهو أكثر استعدادا للاستفادة من فتح الأسواق.

وقد صرحت السلطات الجزائرية بعد مرور عشرة سنوات من الإمضاء على مسار برشلونة نوفمبر 1995 والتوقيع عليه من طرف الجزائر سنة 2001 فإن الحصيلة "غير مقنعة" على حد ما ورد في تصريحات الساسة في الجزائر وأنه في الحقيقة لم نتوصل إلى تقليص فوارق التنمية ولا إلى دعم النمو ولا إلى الحد من البطالة مشيرين إلى أن كل المؤشرات تبين أن التفاوتات الهيكلية تقامت منذ 1995 ومؤكدين أنه إذا بقيت الظروف الراهنة على حالها، فإن هدف التقريب بين المداخل غير قابل للتحقيق حتى المدى الطويل وتزايد حدة الهجرة السرية وبالمقابل مضاعفة القيود على تنقل الأشخاص بما فيهم الفاعلين الذين ينشطون شركاتنا. وأكد الساسة في الجزائر على العمل مع كل الشركاء الأوروبيين على إزالة كل العراقيل لضمان تنقل أكثر مرونة عبر الحدود من أجل بعث المزيد من الاستثمارات في المنطقة.

ويتميز هيكل التجارة الخارجية بسيطرة سلعة واحدة للتصدير وهي المحروقات، وهي خارجة عن نطاق القوانين التجارية الدولية التي تنظم التجارة العالمية، فكون المحروقات التي تشكل مصدر تمويل الميزانية في الجزائر خارج اتفاق الشراكة الأوروبية متوسطة يشكل جانبا سلبيا في غير صالح الجزائر، خاصة إذا علمنا أن مجمل السلع الغذائية والمواد الأولية والسلع المصنعة تجلب من أوروبا وتخضع في تسييرها إلى اتفاق الشراكة، وتستفيد من تخفيضات جمركية التي لا تستفيد منها صادرات الجزائر من المحروقات ومن هنا نلاحظ الفرق في الامتيازات الممنوحة للواردات وبالمقابل لا تستفيد منها الصادرات الأمر الذي ينعكس سلبا على الميزانية والخزينة العمومية.

ويعاب على الشراكة الأوروبية متوسطة مع الجزائر إن الطابع السياسي يطغى على الجانب التجاري وذلك من خلال تصريحات أهل الاختصاص اللذين صرحوا أن التفكيك الجمركي لم يتم بدراسة متأنية من طرف خبراء تجاريون وإنما تم بمبادرة شخصية من مسؤولين عن الخارجية الجزائرية<sup>1</sup> المجتمع المدني من أرباب العمل وخواص ومؤسسات

<sup>1</sup> جريدة الخبر، بتاريخ 10 مارس 2002، عدد 3417.



وطنية وأجبر الحكومة على القيام بتعديل بعد شهرين من التوقيع عليه، وقد لاحظ خبراء وزارة التجارة بتنسيق مع هيئات نقابية إن أخطاء ارتكبت في تصنيف بعض المواد حسب المواقع التعريفية مما قد يشكل خطر على بعض القطاعات الانتاجية.

ورغم هذه النقائص المسجلة فإن التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يشكل ادماج الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاد العالمي وخطوة نحو عولمة اقتصادنا بما يتناسب مع التحولات الدولية ومن شأن هذا الاتفاق أن يسهل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما سنوضحه في الفصل الرابع الذي أسقط فيه المجال النظري على واقع التجارة الخارجية الجزائرية، والتي من خلالها يتضح أن الآليات الحقيقية لتحرير التجارة الخارجية تستند إلى ضرورة المشاركة في السوق الدولية، لفرض منتجاتها وأسعارها، وبالتالي فإنني سأوضح تلاؤم التجارة الخارجية مع آليات تحريرها ضمن التحولات الاقليمية والدولية ومعطياتها الواقعية بأرقام وإحصائيات دقيقة مع تمثيلها بأشكال بيانية خاصة بعد استعمالي للبرنامج الأمريكي في تحويل الأرقام إلى أشكال، برنامج DATA FIT في الفصل اللاحق.

### خلاصة الفصل الثالث

إن انضمام الدول النامية والدول الأقل نمواً إلى منظمة التجارة العالمية في ما نرى أمر لا مفر منه، حتى قيل "أنه شرّ لا بدّ منه" فمنظمة التجارة العالمية هي إحدى آليات تحرير التجارة الدولية، التي تعتمد أساساً على آلية التفاوض ومن العوامل المؤثرة فيه، والقدرة الاقتصادية للبلد و أن التفاوض يتوقف في الأساس على الكفاءات وعدد الخبراء فعلى سبيل المثال لا الحصر الولايات المتحدة الأمريكية حضرت مؤتمر سياتل بما يقارب 260 خبيراً بينما الدول النامية لديها نقص في الخبراء لهذا فإنّ هذه المنظمة ترى أنّ الدول الصغيرة ستكون أضعف في غياب المنظمة وأن المنظمة تقوي من قدرتها التفاوضية، في النظام التجاري للمنظمة، والجميع ملزمون بالتقيد بنفس القواعد والضوابط هذا إذا سلّمنا بأنها تعاني من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان، فإذا تعارضت مصالح هذه الأقطاب الاقتصادية تعطلت المفاوضات وفشلت المؤتمرات وإذا اتفقت المصالح هدرت مصالح الدول النامية، فإذا نظرنا مثلاً إلى مؤتمر سياتل فإننا سنلاحظ تنافساً أميركياً أوروبياً حول القضايا الأساسية المطروحة إذ سعى كل منهما للحصول على حلفاء لتأييد وتقوية رأيه ومركزه التفاوضي، ممّا زاد التركيز على مؤتمر باريس 2015 حتى يتم وضع حدّ لتطورات أسعار النفط، بوقف تصاعدها من خلال حماية البيئة من المؤثرات الناتجة عن الصناعات النفطية واستخراجه، ممّا يؤثر سلباً على أسعاره في السوق الدولية وبالتالي القضاء على مداخيل الدول النفطية ومنها فرض عليها الشروط المجحفة في مجال اقراضها لتنمية اقتصادياتها، وإدخالها في نفق مظلم بزعة استقرارها الاقتصادي ومنه الأمني والسياسي .

ورغم ما ذكر عن التعددية، وتصويرها في التحرير التجاري ودور المنظمة العالمية للتجارة، فإنني أؤكد أنّ الإقليمية تبني القوى المشجعة لتطوير التجارة الحرة على مستوى العالم وحتى إذا كانت الإقليمية تساعد على تقليل مستويات الحماية فإنها تفعل هذا بطريقة تزيد من فرص تقسيم اقتصاد العالم إلى كتلت تجارية، وهي أداة الإنجاز الأساسية لتحرير التجارة الحرة، فالإقليمية خطوة هامة لتحقيق التجارة الحرة العالمية، وأن الانتشار الحديث لاتفاقيات التكامل الإقليمي، قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحرير الأكبر للتجارة متعددة الأطراف عبر الزمن، والجزائر أمام تحديات ورهانات توجب عليها التكيف معها وفق ما تتوفر عليه من إمكانيات وفرص.

# الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

✚ المبحث الأول: التحولات الاقتصادية والبنادلات التجارية للجزائر

✚ المبحث الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية ضمن تفاعل تكتلات المنطقة العربية

المغربية

✚ المبحث الثالث: التجارة الجزائرية بين الإقليمية والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

✚ المبحث الرابع: التجارة الخارجية بين التحرير والتمويل

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

### مقدمة الفصل

يحظى قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري بأهمية كبيرة في تسيير حركة النشاط الاقتصادي، نظرا لتأثيره على مختلف الأنشطة الاقتصادية، ومن ثم على الناتج المحلي الإجمالي من خلال توفير مستلزمات الإنتاج من مواد أولية وسلع وسيطة والرأسمالية اللازمة لإنتاج السلع النهائية، لهذا أولت السياسة الاقتصادية الجزائرية خاصة ضمن المستجدات الإقليمية والدولية، أهمية بالغة لهذا القطاع من خلال رسم السياسات التجارية التي ترمي إلى تطوير وتنويع نشاط التصدير، لتحسين شروط التبادل التجاري في فائدة الاقتصاد الجزائري، عن طريق تحرير التجارة بعد مراحل الرقابة على التجارة الخارجية ثم الاحتكار وبعدها التخلي عن نظام التخطيط المركزي و تبني المنهج اللبرالي.

حيث شهدت التجارة الخارجية الجزائرية عدة مراحل منها فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، والتي كانت تتميز بازدواجية في النظام الاقتصادي، بالنظر الى الممارسات التي مارسها الاستعمار من نزع الملكية، وتهجير السكان، ونظام ضريبي جائر ، الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري في خدمة لاقتصاد الفرنسي، ولم تشهد تطورات ايجابية لفائدة ابنائها .

أما المرحلة الجديدة بعد نيل الحرية ، فإن التجارة الخارجية اتخذت بعد الاستقلال مباشرة سياسة مستقلة نسبيا وفقا للمواثيق الرسمية التي تدعو إلى القضاء على روابط التبعية مع الاستعمار ومساعدته ، والعمل على بناء اقتصاد يعتمد على التخطيط الديمقراطي يتمثل في النهج الاشتراكي الذي توجهت نحوه ، تأثرا بالدول التي وقفت الى جنبها في الثورة ، واستمر تنظيم التجارة الخارجية خلال الفترة 1971 – 1979 بالتطبيق التدريجي لنظام احتكار الدولة للمبادلات الخارجية، بعد سيطرة الدولة على أهم القطاعات.

و تميز تنظيم التجارة الخارجية خلال الفترة 1980 – 1989 في مرحلة أولى بالتطبيق الإلزامي لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية، وفي مرحلة ثانية، وفي مرحلة ثانية بإلغاء التطبيق

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

الإلزامي لهذا الاحتكار، وممارسته عن طريق منح حقوق الامتياز، خاصة ماميز الاقتصاد العالمي في تلك الفترة وتأثر الجزائر بهاته التفاعلات خاصة اضطرابات التبادلات الدولية بسبب الانخفاض في أسعار البترول وتسارعت وتيرة انخفاضه إلى أن وصل إلى 13 دولار للبرميل في نهاية 1986. وهذا الذي دفعنا للبحث في الآثار التي ترتبت على الاقتصاد الجزائري لتحرير تجارته الخارجية والآليات التي تحقق له ذلك ، انطلاقا من العوامل التي دعت إلى التحول نحو اقتصاد السوق، ، وذلك على إثر بروز العولمة التي ساهم في انتشارها الثورة التكنولوجية للمعلومات والاتصالات، حيث عوضت الاتفاقية العامة بالمنظمة العالمية للتجارة، ومعالجة إشكالية التنمية في الدول النامية من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي التي يقترحها الصندوق والبنك الدوليين. كما سنبحث واقع تحرير التجارة الخارجية بدءا من التسعينات من القرن الماضي وأثارها على النمو الاقتصادي، وهذه المرحلة بين سنة 1990 إلى غاية يومنا الحالي ، تميزت بالمرحلة الجديدة الخاصة بتحرير التجارة الخارجية ، ومن ثم تبين لنا كيف تحاول رسم آفاقها المستقبلية خلال الفترة القادمة ، خاصة ضرورة انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة ، وتفاعلها ضمن التكتلات الإقليمية مع إعادة النظر في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي أنتجت منه السلبيات فقط ، عقد الشراكة الذي تم مع الاتحاد الأوروبي، لم يكن متوازنا ولم يراع خصوصيات الجزائر ولا مصالحها الاقتصادية ، كما يجب عليها مواصلة المفاوضات حول انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وقيادتها بصورة سليمة من شأنها فتح آفاق واسعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، بناء على معطيات السوق المحلي وواقع مؤسساتها الاقتصادية .

ذلك لأن الدور التنموي الهام الذي يلعبه هذا القطاع، وباعتباره الوسيلة الأساسية لحماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية خاصة وأن الجزائر قد وقعت اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي وعلى مشارف الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، يوجب في هاته الفترة على الجزائر كإستراتيجية مستقبلية وأنية بوضع سياسات تمكن من حماية المنتج الوطني و تحقق الأهداف المرجوة، والتخلص تدريجيا من الاعتماد على قطاع النفط على معظم الأنشطة وكوجوده مصدر رئيسي لميزانيتها العامة، خصوصا بمحاولة جادة في استغلال الأزمة الأوروبية، عن طريق توطين الاستثمارات في إطار شروط المساعدات المالية التي تقدمها الجزائر لهذه الدول المتطورة اقتصاديا المصابة بأزمة ظرفية .

### المبحث الأول : التحولات الاقتصادية والتبادلات التجارية للجزائر

التحولات الدولية من الحروب والأزمات، رفعت استهلاك الطاقة العالمي فارتفعت أسعار البترول كنتيجة إيجابية للاقتصاد الجزائري بعدما تخطى سعره 170 دولار في 2008 و110 دولار في 2012 وتراوح في السداسي الأول من 2014 بين 110 و117 دولار للبرميل مما أسهم في ارتفاع الاحتياطات من النقد الأجنبي من خلال ارتفاع الإيرادات التي بلغت مستويات قياسية، لكن أثناء السداسي الثاني من 2014 بدأ النفط في الانخفاض وإلى أقل من 58 دولار للبرميل، مما حتم على الجزائر الاعتماد على احتياطاتها من العملة الصعبة لتغطية العجز، ودفع فاتورة الاستيراد.

ورغم هذا التذبذب المسجل مازالت بنية النمو الاقتصادي تثير انشغالات حادة، لأن أسعار المحروقات وكمية الأمطار تتحكم بشكل كبير في النمو وتجعله غير مؤكد وليس للدولة سلطان عليه، غير أن تحليلنا للبنية الاقتصادية التي تتحسن على حساب قطاع الصناعة والزراعة المنتجين تمثل جمودا يهدد النمو الاقتصادي في الجزائر وسائر الدول العضوة في المنظمة العالمية للتجارة التي لها نفس خصائص الجزائر والتي تصدر مادة واحدة خاصة المحروقات غير المعتمدة في بروتوكولات المنظمة العالمية للتجارة .

فالجزائر دولة تعتمد على الاستيراد في التغذية، ونصف وارداتها قادمة من أوروبا حيث أن فرنسا الممون الرئيسي للجزائر بنسبة 22.67% من إجمالي الواردات بقيمة 4.126 مليار دولار ثم إيطاليا بنسبة 8.53% من إجمالي الواردات بقيمة 1.552 مليار دولار ثم ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد كان حرص الحكومة على هذا النقش ينبع من خوفها من اضطرابات سوق النفط خاصة أن الاقتصاد الجزائري مرتبط بشكل شبه كلي بسوق النفط العالمي ثم تم رفعه من 19 دولار إلى 37 دولار تماشيا ومستجدياتها المحلية بارتفاع نفقات التشغيل والتجهيز من مشاريع وارتفاع الأجور، وسياسات الدعم والتشغيل... لكن وهو في الانخفاض والنفقات في تزايد ومصادر تمويل الميزانية تتناقص عبر امتصاص جزء من صندوق ضبط الموارد، وتتعدم من المصادر الأخرى، فأى نتائج حققتها الشراكة الأورو متوسطية للجزائر وأي نتائج إيجابية استفادت منها بعد الانفتاح التجاري، وفتح الاستثمارات للمستثمرين المحليين والأجانب، فهاته الآليات كلها لم تستفد منها الجزائر إيجابيا، حيث كان من الأفضل أن تشتترط في كل

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

عقودها التجارية بفرض توطين الاستثمارات، وفرض تسويق منتجات هاته المؤسسات لتحسب كمنتوج جزائري في السوق الدولية ومنه المشاركة في التجارة العالمية، التي ترفع من قيمة عملتها المحلية، وتفرض منتجاتها بالسوق العالمية، كمصدر خارج المحروقات، وبالتالي اكتساب التكنولوجيا والميزات التنافسية، مع ضرورة التكتل الإقليمي، لما تزخر به من إمكانيات إلى جانب التكتل في العالم العربي، في إطار المنطقة العربية الحرة وتفعيل نشاطها، بعدما انضمت إليها في سنة 2009، إلى جانب إحياء الوحدة المغربية، أو التكتل الإفريقي، للاستفادة من مزايا التبادلات التجارية، لا أن تخضع لقيود أو شروط قاسية من طرف الدول المتقدمة أو في أطر المفاوضات كدولة اتجاه تكتل، ولهذا فإن المزايا الايجابية للشراكة، أو التعامل مع تكتل إقليمي، تتزايد كلما كانت التبادلات متوازنة في إطار تكتل موازي وبمنتجات مؤثرة في السوق العالمية، أو على الأقل لها أهمية في التجارة الدولية .

### المطلب الأول : تحرير التجارة الخارجية الجزائرية ضمن معطياتها الحقيقية

من خلال توضيح دور المنظمات الدولية، كان لزاما علي " أن أوضح مدى إسقاط ذلك على الجانب الواقعي الذي تعيشه الجزائر وعاشته، حيث يرى كثير من الخبراء أن المشاركة في البناء التجاري والمالي الدولي، يفرض العمل على تنشيط التبادلات التجارية، ومعرفة قيمها في محاولة لتنميتها والعمل على مساعدة الدول المستورد في توطين الاستثمارات بها، تماشيا والحوار الحضاري العالمي الذي تحاول العولمة فرضه، رغم أنه يؤدي إلى الهيمنة الثقافية وبناء مجتمع مدني عالمي<sup>1</sup> وهو ما عبر عنه خرازي في خطابه في كوالالمبور في يونيو سنة 2000 ثم في القاهرة في فبراير سنة 2001، ذلك أن التجارة الدولية في إطار مظاهر العولمة لا بد من قياسها على الدول النامية، لمعرفة تأثيراتها ونتائجها، هاته التعاملات إذا قمنا بقياسها على حالة الجزائر ومدى تأثيرها بمظاهرها فإنني أؤكد أنها عانت كثيرا بتغيرات الأسعار في الأسواق الدولية إلى جانب تذبذب صادراتها وارتفاع وارداتها، مما يوضح أن اقتصادها في تدهور مستمر، حيث أوضح تبادلاتها بأرقام رسمية حسب إحصائيات الهيئات المختصة (المركز الوطني للإعلام الآلي للإحصائيات التابع للجمارك الجزائرية، والديوان الوطني للإحصائيات)، حيث سجلت هاته الإحصائيات كما يلي:

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

الجدول رقم 19: صادرات الجزائر و وارداتها وتطور الميزان التجاري (1970-1989)

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1970	4981	6205	-1224
1971	4208	6028	-1820
1972	5854	6694	-840
1973	7479	8876	-1397
1974	19594	17754	1840
1975	18563	23755	-5192
1976	22205	22227	-22
1977	24410	29475	-5065
1978	24234	34439	-10205
1979	36754	32378	4376
1980	52648	40519	12129
1981	62837	48780	14057
1982	60478	49384	11094
1983	60722	49782	10940
1984	63758	51257	12501
1985	64564	49491	15073
1986	34936	43440	-8504
1987	41736	34153	7583
1988	45421	43427	1994
1989	71937	70072	1865

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

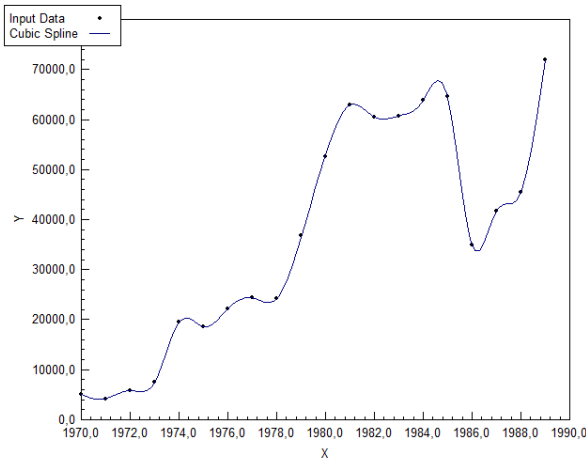
ولتوضيح تطورات هاته التبادلات، لجأت إلى برنامج آلي متطور، من أصل أمريكي، وهو برنامج DATA FIT، للإسقاط أرقام الجدول وتحويلها في شكل بياني يوضح الصادرات والواردات والميزان التجاري كل في مخطط، يظهر التطور الايجابي والسلبي كما يلي :



## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

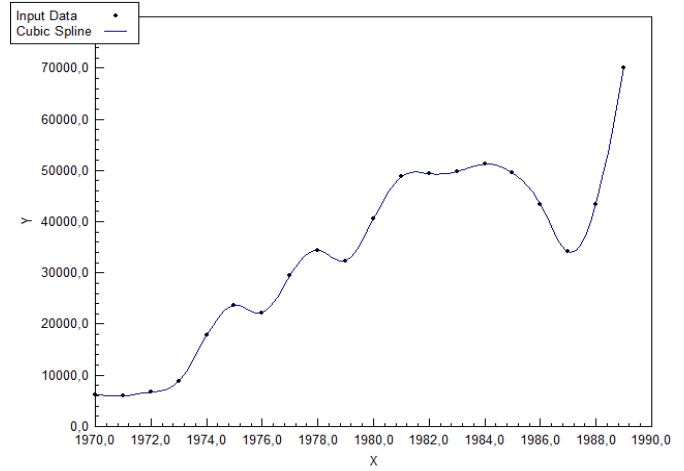
الشكل رقم 29: تمثيل معطيات الجدول للواردات

مايين 1970 و 1989



الشكل رقم 28: تمثيل بياني خاص بالصادرات

الجزائرية من سنة 1970 إلى غاية 1989



إنطلاقاً من هذين التمثيلين البيانيين، نجد أن الصادرات الجزائرية تطورت نحو التزايد إنطلاقاً من سنة 1970، رغم مقربة ثباتها في السنوات الأولى إلى غاية سنة 1973، حيث بدأت في الارتفاع، وهذا مايبين أن الصادرات الجزائرية ولو كانت المحروقات تغلب عليها، إلا أنه يتضح أن الصادرات منها كانت قليلة، نسبة إلى كميات الانتاج، إلى جانب الحقول المحدودة، ودور التكنولوجيا في عمليات الاستخراج، كما يفهم من ذلك السياسة الاقتصادية التي كانت مطبقة آنذاك، إلى جانب النظام الاقتصادي المفروض حينها، أي دور النظام الاشتراكي الذي يعتمد على تدخل الدولة في تسيير الاقتصاد ومنه، منع الاستثمار الخاص في المصادر الاستراتيجية للدولة، وبعد سنة 1974 بدأت الصادرات في الارتفاع أكثر إلى غاية بعض التذبذبات التي كانت في سنة 1976 و 1979، وهي سنوات إتسمت ببعض التغييرات الاقتصادية خاصة بعد توجه نحو ضرورة انجاح الثورة الزراعية، مع تذبذب القرار الاقتصادي في سنة 1979 بسبب وفاة الرئيس الراحل هواري بومدين، وجمود بعض العلاقات، وتناثر بعض المصالح، دفعت إلى تأثر صادراتها بذلك خاصة بعد إنخفاض أسعار المحروقات في تلك الفترة، إلى أن تعافت من جديد ونمو صادرات الجزائر نحو الارتفاع بعد سنة 1980، وتزايدت إلى سنة 1984 حيث بقيت في نفس الوتيرة إلى غاية 1986 بعد أزمة إنخفاض أسعار النفط الذي أثر سلباً في صادراتها، وتضاعفت الانتكاسة في سنة 1987، أين برز انهيار الصادرات الجزائرية إلى أدنى مستوى له، ولكن بعد تلك الأزمة وإرتقاء الجزائر في أحضان صندوق النقد الدولي، للمطالبة بإعادة جدولة مديونيتها، كان لزاماً على هذا الصندوق معرفة

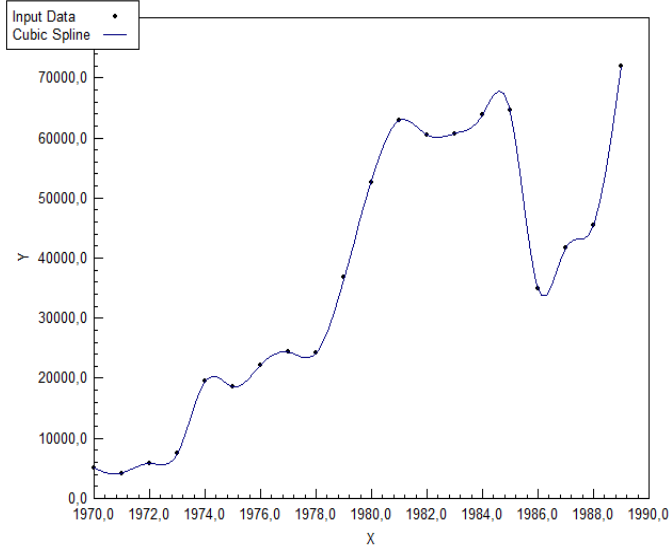
## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

الضمانات التي من بينها مساعدتها على تسويق النفط الجزائري والغاز، مما فرض عليها فتح الاستثمارات في هذا الجانب التي تماثت مع الإصلاحات التي أقدمت عليها من خلال القيود التي فرضها هذا الصندوق عليها وقبلت بها مضطرة، وحتمية الظرف بسبب الاضطرابات التي مستها في أكتوبر 1988، مما دفع بها إلى محاولة شراء السلم الاجتماعي مع تضاعف النفقات، وإنخفاض المداخيل، دفعت بها إلى تكثيف الصادرات، حيث إرتفعت بعد سنة 1989، وهذا الذي يوضحه الشكل أعلاه وتثبته أرقام الجدول، واستمرت الصادرات في الارتفاع، مع ارتفاع الواردات خاصة بعد سنة 1987، السنة التي تلت بداية الأزمة الحقيقية بالجزائر، وارتفعت بقيم قياسية، بسبب فشل مؤسساتها في تحقيق كفاية الأسواق المحلية، إلى جانب إنفتاح المجتمع الجزائري على السوق الأجنبية بعد أحداث أكتوبر 1988، وتبني الجزائر لسياسة صندوق النقد الدولي في غلق المؤسسات المحلية، وتشجيع الاستيراد وفتح مجال الاستثمار، رغم أن سياساتها السابقة كانت تعتمد على الانتاج المحلي وتشجيعه، وتقليص النفقات والحد من الاستيراد خاصة للكُماليات، إلا أن الواردات تطورت نحو الارتفاع منذ سنة 1979، هذا الذي يؤكد أن سياسة الرئيس الراحل هواري بومدين، كانت سياسة تقليص الاستيراد، إلا أن الفترة التي تليها أدت إلى ارتفاع الواردات خاصة في فترة تشجيع الأسواق الجماعية، كالأروقة التي أصبحت تسوق حتى السلع الأجنبية وظهرت سلعا كمالية في الأسواق كالموز، والأحذية والألبسة الأجنبية، مع سياسات الانفتاح اتجاه بعض الدول الغربية، إلى غاية 1986 النكسة الاقتصادية، إنهرت قيم الاستيراد، بالنظر إلى إنخفاض المدخولات التي تغطّي فاتورة الاستيراد، ثم رجعت من جديد إلى الارتفاع بسبب اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والأحداث المتتالية في تلك الفترة التي هزّت أركان الاقتصاد الجزائري، وهذا ما يتضح من أرقام الجدول والتمثيل البياني الخاص به.

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

الجدول رقم 20 يبين تطور الناتج الوطني الشكل رقم 25: تمثيل بياني خاص الناتج الوطني من

سنة 1970 إلى غاية 1989



السنوات	الناتج الوطني
1970	6136,3
1971	7500
1972	6132,5
1973	7502,9
1974	12234,1
1975	14933,3
1976	16334
1977	20024,7
1978	25123,9
1979	29792,3
1980	40911,4
1981	43741,4
1982	44777,9
1983	47549
1984	51512,7
1985	61093,6
1986	61484,2
1987	63350,8
1988	51656,5
1989	52041,8

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

الجدول رقم 21: صادرات الجزائر و وارداتها وتطور الميزان التجاري (1990-2013)

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1990	96910	86480	10430
1991	171110	123260	47850
1992	242890	186470	56420
1993	242890	205030	37860
1994	324 338,70	340 142,40	-15803,7
1995	498 450,80	513 192,50	-14741,7
1996	740 810,90	498 325,50	242485,4
1997	791 767,50	501 579,90	290187,6
1998	588 875,60	552 358,60	36517
1999	840516,5	610673	229843,5
2000	1657215,6	690425,7	966789,9
2001	1480335,8	764862,4	715473,4
2002	1501191,9	957039,8	544152,1
2003	1902053,5	1047441,4	854612,1
2004	2337447,8	1314399,8	1023048
2005	3421548,3	1493644,8	1927903,5
2006	3979000,9	1558540,8	2420460,1
2007	4214163,1	1916829,1	2297334
2008	5095019,7	2572033,4	2522986,3
2009	3347636	2854805,3	492830,7
2010	5705300	4047300	1658000
2011	7348900	4724700	2624200
2012	7398100	4680100	2718000
2013	6591700	5485200	1106500

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

الجدول رقم 22: تطور الناتج الوطني في الجزائر خلال الفترة (1990-2009)

الوحدة: مليون دينار جزائري.

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

بعد التطرق لإحصائيات صادرات و واردات الجزائر وتطور ميزانها التجاري والناتج الوطني بين فترتين عرفتها التجارة الخارجية من تغير في هيكلها ومضمونها وتعاملاتها حيث تبين الفترة الأولى ما بين 1970 - 1989 فترة الاحتكار التام للتجارة الخارجية من طرف أجهزة الدولة وتسييرها وتوجيهها وفق النمط الاشتراكي الذي يتبع سياسة الإغلاق ومنها التعامل مع البلدان ذات التوجه الاشتراكي أو إتباع سياسات تقييد التجارة مع الدول الغربية وبذلك تواجه سياسة الإغراق وتبعد سياسة الإغراء عن طريق الرفع من الضرائب والرسوم وتقييد عمليات الاستيراد وتحديد المنتجات المعنية بذلك وهذا ما كان يتنافى وتوجهات العولمة الاقتصادية التي تلعب دورا أساسيا في تحرير التجارة الدولية بفتح الأسواق وفتح مجالات الاستثمار ومنها دخول المنافسة وتدفعات رؤوس الأموال التي تتطلب الرفع من مستوى المؤسسات المصرفية ومحاولة الرفع من قيمة العملة المحلية في ظل الرفع من منتوجاتها المحلية من مشاركتها في التجارة الدولية وتحقيق السمعة في الأسواق العالمية ولهذا فإن تبادلاتنا بالرغم من خضوع صادراتها المتمثلة في المحروقات بتسعييرها بالدولار و وارداتها بالأورو

السنوات	الناتج الوطني
1990	554380
1991	862130
1992	107460
1993	1189720
1994	1 487 403,60
1995	2 004 994,70
1996	2 570 029,00
1997	2 780 168,10
1998	2 830 490,70
1999	3 238 197,50
2000	3 698 683,70
2001	3 754 870,80
2002	4 023 413,80
2003	4 700 040,40
2004	5 545 851,50
2005	6 930 153,40
2006	7 836 997,60
2007	8 564 070,00
2008	9 986 474,60
2009	8 799 017,80

قد سبب لها خلاا اقتصاديا مؤثرا ولهذا نوضح نسبة الصرف المتوسطي بالدينار الجزائري نسبة إلى الأورو والدولار.

جدول رقم 23: تطور حصة القطاع النفطي ضمن الناتج المحلي الإجمالي (2001-2014)

السنوات	2001	2003	2005	2007	2008	2012	2013	2014
المؤشرات								
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	55.2	68	102.4	126	139.5	197.5	209	211
حصة القطاع النفطي (%)	33.9	35.5	45.1	47	50	40	33	32

المصدر: من إعداد الباحث بناء على موقع الديوان الوطني للإحصاء

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

جدول رقم 24: رصيد الموازنة العامة خارج قطاع المحروقات من الناتج المحلي (2003-2014)

السنة	2003	2004	2005	2006	2010	2012	2013	2014
الرصيد (%)	-28	-30	-35	-36	-40	-45.1	-33.5	-36.5

من خلال هذا الجدول يتضح أن رصيد الموازنة العامة خارج المحروقات من الناتج المحلي، يؤول إلى نتائج سلبية، وبذلك أرى أن نسبة 6,2% التي يشارك بها، الإنتاج خارج المحروقات، تحقق هاته النتائج ذلك لأن هذا الرصيد عبارة عن صورة لمشاركة هذا الإنتاج في تحقيق أهداف الدولة نحو التحول من الاعتماد على الريع البترولي إلى الصادرات خارج المحروقات، حيث تبقى هاته الآمال خارج التنفيذ ومن هذا فإن هذا الجدول يعطي صورة حقيقية عن مشاركة الجزائر في السوق الدولية، وكذا ماتحققه من هاته المنتجات لتغطية نفقاتها، أما ما يشارك به النفط فسأوضحه عبر الجدول التالي :

جدول رقم 25: مكانة الثروة البترولية ضمن الصادرات

السنوات	2003	2004	2005	2006	2008	2010	2012	2014
الإيرادات العامة (مليار د ج)	9,1809	6,2066	3,2908	3434.8	2680.8	2799.6	3455.6	4218.8
نسبة الجباية النفطية (%)	70.99	71.90	77.97	79.01	63.99	53.63	45	37

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء-وسنتي 2012-2014 من قوانين المالية.

من خلال معطيات هذا الجدول يظهر لنا قوة الجباية البترولية، ومكانتها في الصادرات وتحقيق مداخيل تمثل في حقيقتها الإيرادات العامة للدولة التي تبرز مكانتها في تغطية النفقات، ومنها تكوين الميزانية العامة للدولة، وبهذا يتأكد بأن هاته الصادرات هي أساس مداخيل الجزائر، وهذا إذا كانت أسعارها في السوق الدولية تفوق تكلفة الاستخراج وتكلفة تغطية النفقات، أما إذا تساوت أو كانت النفقات مع تكلفة استخراج المحروقات أكبر من أسعار النفط فإن الاتجاه نحو صندوق الاحتياطات سينفذ بطريقة آلية في مدة قد لا تتجاوز السنة والنصف، إذا نظرنا إلى فاتورة الاستيراد التي بلغت 60 مليار دولار في 2014، وهي في استمرار دون بناء سياسة رشيدة لتقليصها، ولهذا سنوضح عبر الجدول الموالي، تطور الصادرات الجزائرية مبرزا حصة المحروقات منها، ليتأكد لكل قارئ لهذه الأطروحة أن وضعية الجزائر الاقتصادية خطيرة للغاية، إذا بقيت مداخيلها تعتمد على المحروقات فقط، إذا سلّمنا بانخفاض الطلب على النفط في السوق الدولية لأسباب متعدد منها اللجوء إلى احتياطياتها من النفط وهذا ما استعملته الولايات المتحدة الأمريكية، وإنتاجها للنفط والغاز الصخريين، وتحول الصين إلى محاولة إنتاج

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

الغاز الصخري إلى جانب اليابان، مع انكماش اقتصادياتهما في سنة 2014، إلى جانب الأزمات التي فتكت بسياسات الاتحاد الأوروبي الذي تقلص نموه الاقتصادي، مع رفع السعودية لإنتاجها النفطي والرفع من الكميات المصدرة، وتحكم المنظمات المسلحة في آبار البترول وبيع منتجاتها عبر السوق السوداء بأسعار زهيد كل ذلك أثر على أسعار النفط، ومنه على مداخيل الدول النفطية ومنها الجزائر .

**جدول رقم 26: تطور الصادرات الجزائرية وحصة المحروقات منها ، و: مليار دولار**

السنة	-80 99	01	02	03	04	05	07	08	12	13	14
قيمة الصادرات	12	19.1	18.8	24.6	32.1	46	60.1	79.2	71.8	63	59
حصة المحروقات%	98	98	98	98	98	98	98.5	98.5	98.4	98	98

**الجزائر والإجراءات المتخذة في سبيل تطوير التجارة الخارجية: من أهم الإجراءات المتخذة في سبيل تطوير التجارة الخارجية:**

⇒ الإجراءات الخاصة بنظام الصرف وذلك بتخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار، وإنشاء مكاتب للصرف ووضع سياسة من شأنها ضمان المنافسة الخارجية وإنشاء نظام جديد للحصص بين البنك الجزائر والبنوك التجارية الخارجية.

⇒ الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة والمدفوعات الخارجية، ومنها كل أشكال منح التصدير للمواد باستثناء بعض المواد وتخفيض الحد الاعظمي للحقوق الجمركية.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، وتأكيدا لتوجهها الانفتاحي، أعربت الجزائر عن نيتها في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، ودخلت فعلا في مفاوضات مع هذه المنظمة، حيث سجل انسجام واستقرار في معدل التعريف الجمركية مع مطلع سنة 2009م، بعد عدة جولات من المفاوضات التي دخلتها الجزائر مع الـ OMC، وبداية تطبيقها للإصلاحات التي تملبها هذه الأخيرة، بدأ بتخفيض وإزالة الحواجز الجمركية؛ و شملت تقليص حيز التنفيذ إلى أربع نسب: 15%، 30.15%، للإشارة فإن هذا المستوى من النسب جعل الجزائر مقدمة الدول الأقل حماية في المنطقة المتوسطة، وما نتج عن التعريف الجمركية الجديدة، ارتفاع مستوى التحصيل الجمركي إلى 25% ما بين سنتي 2010 و 2011م، وتقلص مستوى التهريب الجمركي، وتأتي كل هذه التغيرات استجابة لمتطلبات الانضمام<sup>(1)</sup>، وعلى الرغم من زيادة

(1) د. عبد اللطيف بن أشنهو: مرجع سبق ذكره، ص 71.

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

التحصيل لخزينة الدولة وما رافقه من جوانب إيجابية فإنه في حقيقة الأمر ما يجب علينا عدم تجاهله هو التخفيض الجمركي الكلي، إذ نتصور واقع وأبعاد الخسائر التي تكلف خزينة الدولة مستقبلا، كل هاته الإجراءات تسعى الجزائر لتحقيق وضعية اقتصادية مريحة في إطار تحرير التجارة إقليميا بعد توصلها لعقد اتفاقيات في إطار الشراكة الأوروبيةمتوسطة، وتحرير التجارة في إطار التعددية بمحاولة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة التي عقدت الجولة الحادية عشر من مفاوضات الانضمام إليها في ابريل 2013، وبالنظر إلى حصائل تجارتها الخارجية التي سببها بالتفصيل ترى ان الجزائر بتوجهها نحو التكتل الحقيقي في إطار المعايير العالمية، فإنها ستحقق أهدافها لحماية اقتصادها الى جانب تطويره من خلال الشراكات وتوطين الاستثمارات بنقل التكنولوجيا وخلق جو إنتاجي يساعدها على تصدير هاته المنتجات ومن خلالها تحقيق ميزة إنتاجية في السوق الدولية مما يزيد من حضورها في تطوير اقتصادها خاصة لتوفرها على احتياطي مالي كبير واحتياطي جدير بالأهمية من الذهب، يبقى تحقيق مشاركتها في التجارة الدولية الأمر الذي سيرفع من قيمة عملتها وبالتالي تحقق ميزة في ظل التكتل الإقليمي وحتى في المبادلات الدولية في إطار مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، أو حتى مشاركتها في عدة تكتلات تحقق مكانة بالنظر إلى الإمكانيات وما يمكن تحقيقه مستقبلا .

### جدول رقم 27: تطور الاحتياطات الرسمية خلال الفترة 2001-2014.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2012	2013	2014
القيمة (مليار دولار)	18	23	33	43	56.1	78	109	130	200	194	188

المصدر: من إعداد الباحث بناء على موقع بنك الجزائر.

### المطلب الثاني: آثار وانعكاسات أزمة انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

إن تقلبات أسعار النفط في السوق الدولية أثر سلبا على مداخيل الجزائر حيث تعتبر مداخيلها ذات مصدر وحيد وهو النفط وبانخفاض أسعاره يؤثر سلبا على إتمام المشاريع والنفقات الخاصة بالإدارات والمؤسسات العمومية إلى جانب ضرورة تخفيض وتقليص الإنفاق على الشق الاجتماعية خاصة مجال السكن والتشغيل ومنه رفع الدعم عن بعض المواد خاصة الغذائية منها وتقليص من فاتورة الاستيراد والموجهة بالخصوص إلى الكماليات والعتاد غير الصناعي وبالتالي تكون الدولة مجبرة على الاستناد وصرف بعض الأموال من احتياطياتها المصرفية التي لا يمكن بأي حال من الأحوال الاعتماد عليها أكثر من ثلاث سنوات كأقصى



## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

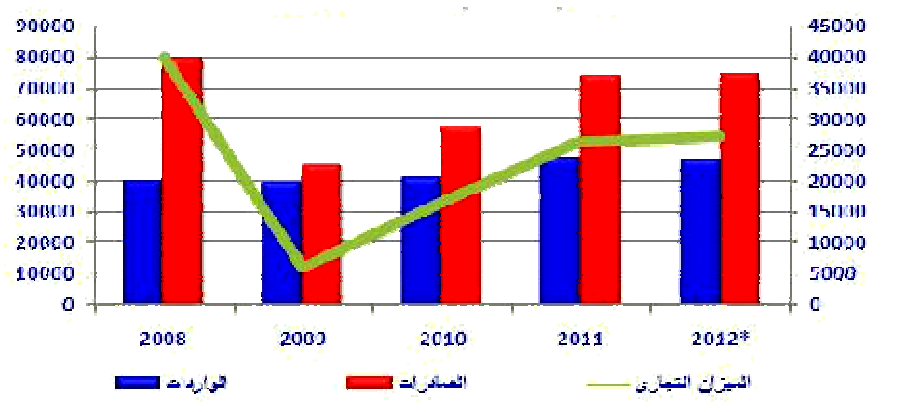
حد في ظل تنامي ظاهرة انخفاض أسعار البترول إلى جانب انهيار مؤسساتها المحلية في ظل عدم قدرتها على منافسة المؤسسات الأجنبية مما يكون لها عبئا ثقيلا في تقليص أو التوقف في مجال الإنفاق رغم التطور الحاصل في احتياطاتها المصرفية إذا سلمنا أنها تتفق من صندوق الموارد ما يقارب 60 مليار دولار لتغطية نفقات الاستيراد، وهذا ما يوضح الجدول أدناه من الانعكاسات السلبية على الناتج المحلي والاحتياطات المصرفية.

الجدول رقم 28 : انعكاسات الأزمة على الناتج المحلي و الاحتياطات الرسمية

المؤشرات	2013	2014	*2015	*2016
الناتج المحلي الإجمالي الجاري (مليار دولار)	209	211	208	200
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.8	04	3.9	03
إجمالي الاحتياطات (مليار دولار)	194	188	173	160
الاحتياطات بالأشهر من الواردات	33.7	32	28	24
نسبة قطاع المحروقات من PIB (%)	33	32	30	30

وانطلاقا من هذا الجدول نوضح عبر الشكل أدناه أن التجارة الخارجية شهدت انتعاشا في سنة 2008 وفي 2012 نسبة إلى ارتفاع أسعار النفط في حيث أنها انخفضت في سنة 2009 بانخفاض أسعار النفط وهذا ما يلاحظ في الشكل في انهيار الميزان التجاري في تلك السنة.

الشكل رقم 26: تطور التجارة الخارجية الفترة 2008 - 2012



المصدر : الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار مارس 2013

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

بما أن الجزائر لا زالت تعتمد على الريع البترولي كمصدر وحيد لدعم ميزانيتها ومؤشر لمداخيلها فإنها تعاني من تداعيات تقلبات أسعار النفط في السوق الدولية كما أنها تتحمل سلبيات هاته السياسة من خلال انخفاض إيرادات ميزانيتها وبالتالي الوقوف أمام مرحلة حرجة قد تزعزع استقرارها الاجتماعي بعد الاقتصادي خاصة وأن الجباية البترولية أساس إتمام المشاريع والبرامج المسطرة وكل الانعكاسات السلبية تحول دون إتمام ذلك وهذا ما أوضحه في الجدول التالي.

جدول رقم 29: انعكاسات الأزمة على الموازنة العامة للدولة

المؤشرات	2013	2014	2015	*2016
رصيد الموازنة العامة من الناتج المحلي (%)	1.5-	7-	9.5-	10-
رصيد الموازنة العامة خارج المحروقات من الناتج المحلي خارج المحروقات (%)	33.5-	36.5-	35.1-	40-
نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات العامة (%)	62	60	58	55

المصدر: صندوق النقد الدولي 2014، بنك الجزائر 2014، ONS، \* توقعات .

إن أزمة انخفاض أسعار البترول على الصادرات والواردات الجزائرية يظهر جليا من خلال الأرقام التي ترافق صدمات سوق النفط حيث أن أي انخفاض بدولار واحد للبرميل معناه أن الجزائر تفقد أكثر من مليون ومائتين ألف دولار كلما ارتفع هذا الانخفاض تفاقمت الأزمة بالنظر إلى المشاريع الضخمة التي سطرته الجزائر لتنفيذها بإتمام برنامج الإنعاش الاقتصادي ومحاولاتها لبناء تجارة قوية منافسة بسياسات اقتصادية تشغيلية لخلق منتجات وخبرات متنوعة تضاهي بها الدول الأخرى من خلال تخصيص أموال باهظة لتكوين الإطار وإنشاء مصانع وترقية الفلاحة لكن كل ذلك يصطدم أمام واقع الأزمة بعد انهيار أسعار البترول وهذا ما يتضح في الجدول الآتي:

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

الجدول رقم 30 : انعكاسات الأزمة البترولية على قطاع التجارة الخارجية

المؤشرات	2013	2014	*2015	*2016
مجموع الصادرات (مليار دولار)	63	59	50	45
نسبة صادرات المحروقات إلى إجمالي لصادرات (%)	98	98	98	98
مجموع الواردات (مليار دولار)	55	54	49	45
الميزان التجاري كنسبة من الناتج الإجمالي	0.4	-4.0	-7.7	-10

المصدر: صندوق النقد الدولي، بنك الجزائر، 2014، الديوان الوطني للإحصاء . \*توقعات.

وإذا جزمنا بإمكانياتها التحفيزية في الانضمام إلى التكتلات الإقليمية، فإن سعر الصرف قد يعيق هذا الانضمام أو يؤثر سلبا في موقع الجزائر اقتصاديا، خاصة إذا تتبعنا تطوره اتجاه الدولار والاورو انطلاقا من سنة 2001 حسب المعطيات التالية :

حيث ارتفعت قيمة سعر صرف المعدل السنوي للدينار الجزائري في عام 2011 مقارنة بعام 2010 بنسبة 2.1% مقابل الدولار، في حين أنها انخفضت بنحو 3% مقابل الأورو

جدول رقم 31: يوضح نسبة الصرف المتوسطي نسبة للدولار والاورو في الفترة ما بين 2001-2011

السنة	نسبة الصرف المتوسطي دج /دولار أمريكي	نسبة الصرف المتوسطي دج /يورو
2001	77.2647	.69.2002
2002	79.6850	.75.3573
2003	.77.3683	.87.4644
2004	.72.3560	.89.6425
2005	.73.9663	.91.3211
2006	.72.6459	.91.2447
2007	.69.3644	.95.1200
2008	.64.5810	.94.8458
2009	.72.6467	.101.9792
2010	.74.3199	103.3594
2011	.74.1142	.102.2532

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

الشكل رقم 27: تمثيل بياني لنسبة الصرف المتوسطي للدينار نسبة للأورو

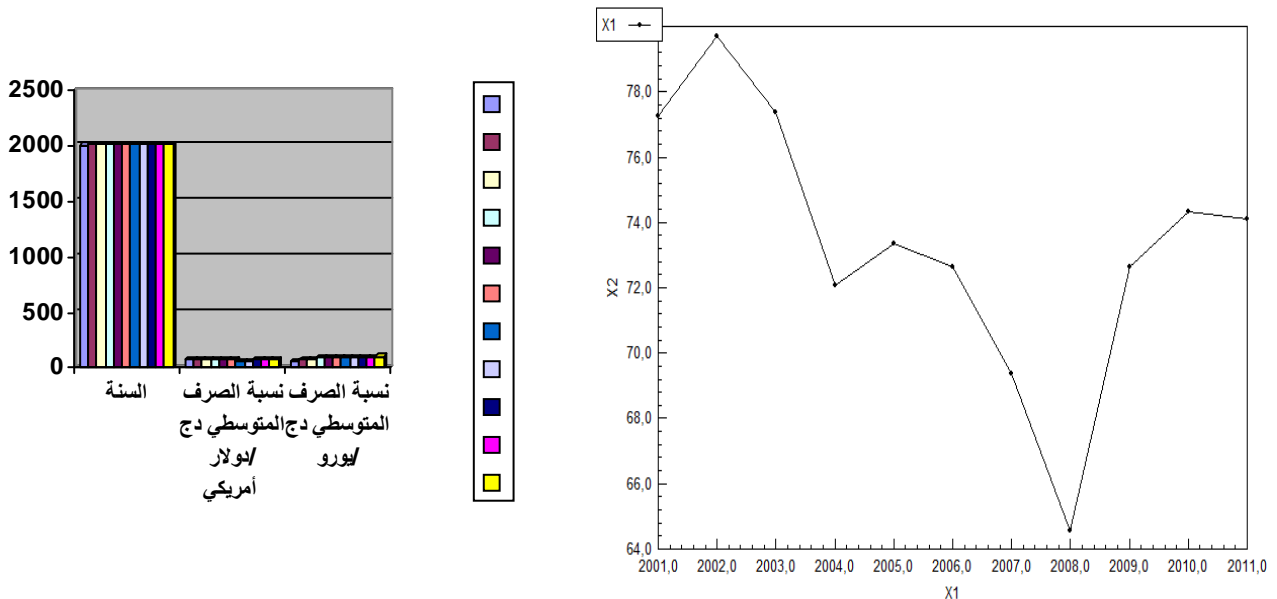
هذا التغير في اسعار الصرف اثر في مؤشراتها الاقتصادية ايجابا وسلبا بالنظر الى اسعار المحروقات التي حققت مداخيل لجزائر دفعت من خلالها جزءا كبيرا من مديونيتها رغم تذبذب نسب التضخم بها، وهذا ماتوضحه الاحصائيات التالية :

تغيرات أسعار الإستهلاك المصدر ONS :

فاذا علقنا على امكانياتها التحفيزية ندلي بدليل مكانتها

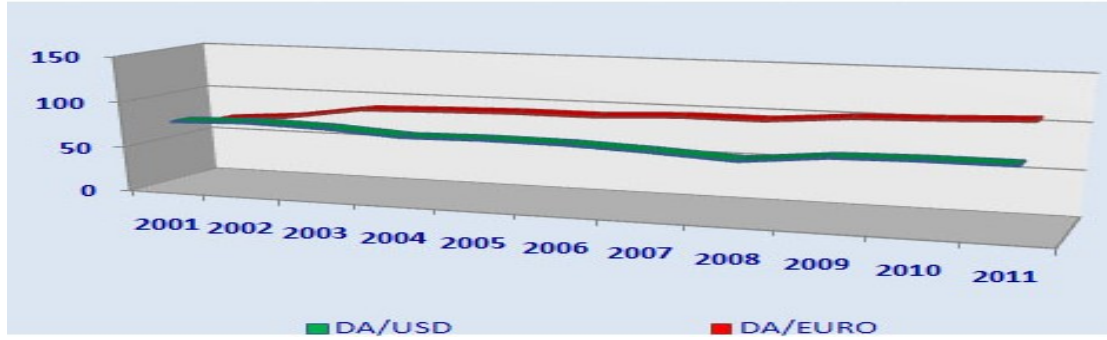
الاقتصادية بعد تسديد جزء كبير من ديونها الخارجية، حيث عرف رصيد الديون الخارجية على المدى المتوسط والطويل اتجاها تنازليا منذ عام 2004، حيث انخفضت إلى 263,3 مليار دولار في نهاية عام 2011 مقابل 903,3 مليار دولار في نهاية عام 2010 و 356,4 مليار دولار في نهاية عام 2009 (841,4 مليار دولار في نهاية 2008) بعد الإستقرار في عام 2010 إلى 681,5 مليار دولار (687,5 مليار دولار في عام 2009) انخفض رصيد الديون الخارجية العام في عام 2011، وهذا ما يوفر للجزائر مكانة خاصة في موقعها ضمن التكتلات الإقليمية ولو تعدد انضمامها لهاته التكتلات

الشكل رقم 28 - 01: نسبة الصرف المتوسطي للدينار نسبة للدولار والأورو



## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

الشكل رقم 28 - 02: نسبة الصرف المتوسطي للدينار نسبة للدولار والأورو



المصدر: تقرير البنك الجزائري 2013

الجدول رقم 32: الديون الخارجية (بمليار دولار أمريكي) 2011 - 2001

السنة	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
مجموع الديون إلى MLT	26.3	90.3	35.4	84.4	28.5	06.5	48.16	41.21	20.23	54.22	44.22
مجموع الديون الخارجية	40.4	681.5	687.5	92.5	79.5	60.5	19.17	82.21	35.23	64.22	70.22

الشكل رقم 29: تطور الديون الخارجية ما بين 2001 - 2011



الجدول رقم 33: حصيدا التجارة الخارجية في الجزائر (2005 - 2013) القيمة بمليون دولار امريكي

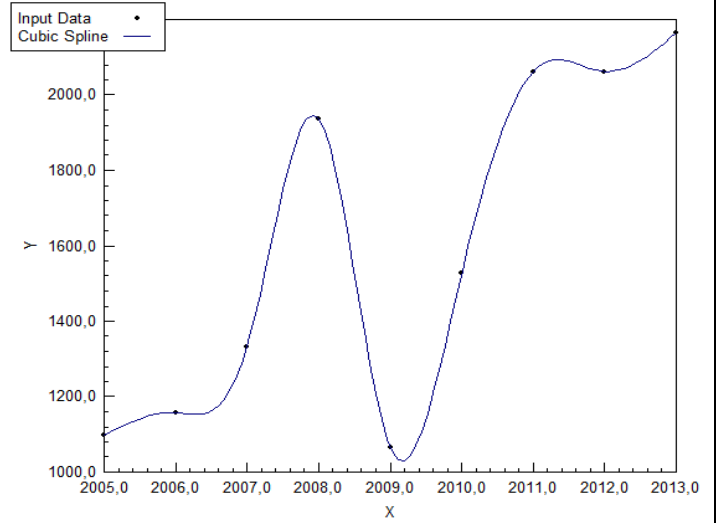
2013*	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
2165	2062	2062	1526	1066	1937	1332	1158	1099	الصادرات خارج مجال المحروقات
63752	69804	71427	55527	44128	77361	58831	53456	43937	صادرات المحروقات
65917	71866	73489	57053	45194	79298	60163	54613	45036	إجمالي الصادرات
54852	47490	47247	40473	39294	39479	27631	21456	20048	الواردات
11065	24376	26242	16580	5900	39819	32532	33157	24989	الميزان التجاري

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

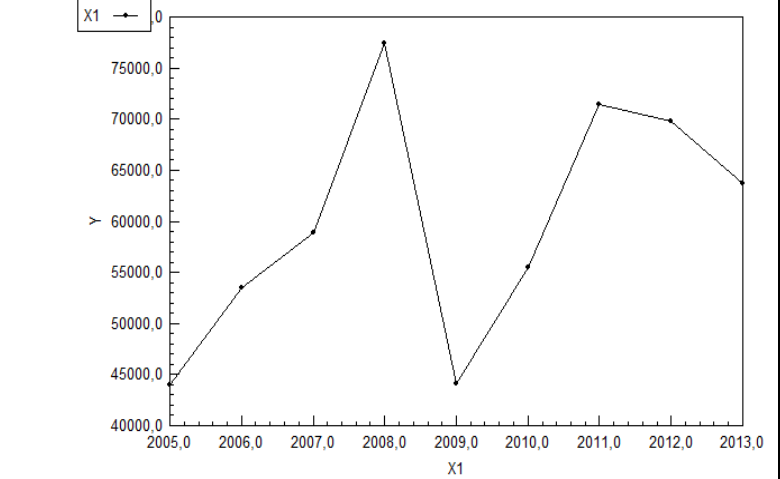
## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

من خلال الجدول، والتمثيل البياني، يتضح جلياً أن صادرات الجزائر خارج المحروقات شهدت انتعاشاً في السنوات الأخيرة، خاصة بمقارنتها بالسنوات السابقة، ما بين 2005 و2008، ثم الانهيار في سنة 2009 التي تمثل مشكلاً حقيقياً في نمو الصادرات خارج المحروقات، وبالتالي كان لزاماً على الجزائر أن تحدد بدائل استراتيجية لاتخاذ قرار صائب في مجال تطوير الصادرات، وفي حالة التأكد التام، دون مخاطرة، بالنظر إلى حساسية المشكلة بعد السقوط في قيمة الصادرات خارج المحروقات، وهذا ما يبرز ثقافة الاعتماد على المحروقات،

الشكل رقم 30: تمثيل معطيات الجدول للصادرات خارج المحروقات 2005-2013

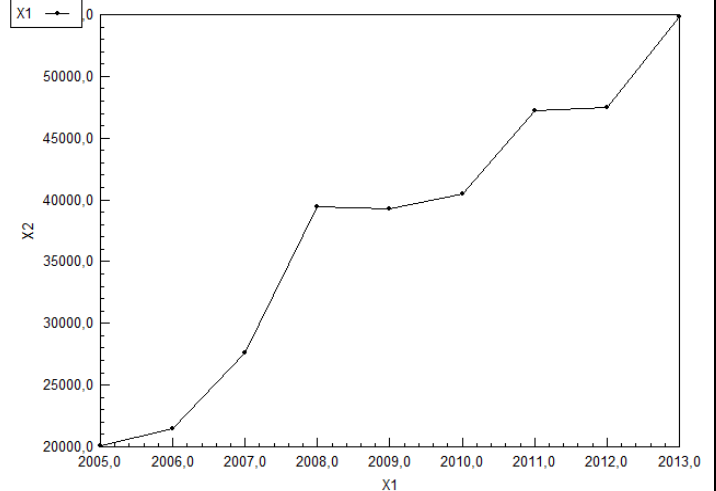


من خلال هذا التمثيل البياني، يتضح جلياً أن الجزائر دولة ريعية، تعتمد على تصدير المحروقات، معتمدة على مداخيله، في تغطية نفقاتها، ونرى أن تصاعد صادرات المحروقات بداية من سنة 2005، إلى أن وصل القمة بعد ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية سنة 2008 أين بلغ سعره 175 دولار للبرميل، ثم انخفضت قيمة صادراته بداية من 2009 إلى أن إنهار تلك السنة بسبب انخفاض سعره وانخفضت مداخيلها ثم انتعشت الأسعار وارتفعت مداخيلها من جديد، إلى أن بدأ في الانخفاض مرة أخرى وإتجه نحو الانحدار.



الشكل رقم 31: التمثيل البياني لصادرات المحروقات ما بين 2005-2013

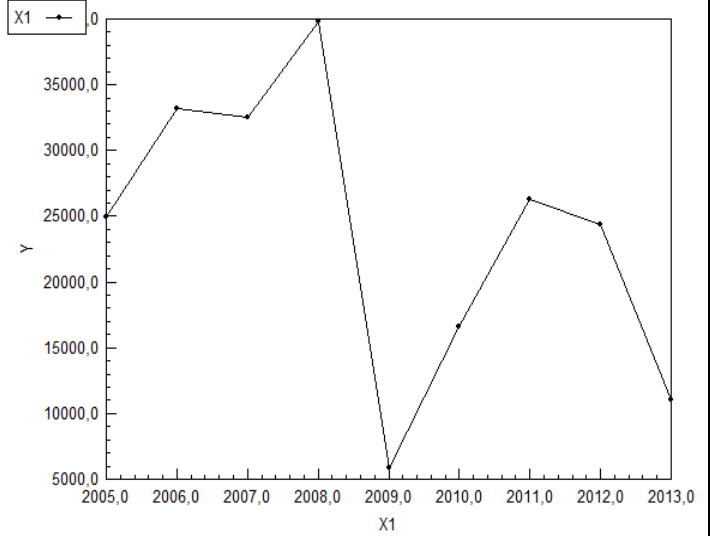
من خلال هذا التمثيل البياني، يتبين أن الاستيراد في ارتفاع مستمر، وبدرجة كبيرة، مقابل ما لاحظناه من انخفاض الصادرات، وهذا ما يؤدي إلى العجز في الميزان التجاري، ولهذا فإن ارتفاع الواردات يرفع من فاتورته، في ظل انخفاض أسعار النفط التي تسبب في اللجوء إلى الاحتياطات من العملة الأجنبية لتغطية نفقات الواردات التي فاقت 60 مليار دولار سنة 2014، وهذا الارتفاع يؤكد فشل المؤسسات المحلية نحو تغطية الحاجات الداخلية، وكذا عدم مساهمة الاستثمار الأجنبي في تحقيق غايات الحكومة نحو خلق منتجات تغطي الأسواق المحلية بالحاجات المتعددة...



## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

الشكل رقم 32: تمثيل معطيات الجدول للواردات ما بين 2005-

2013

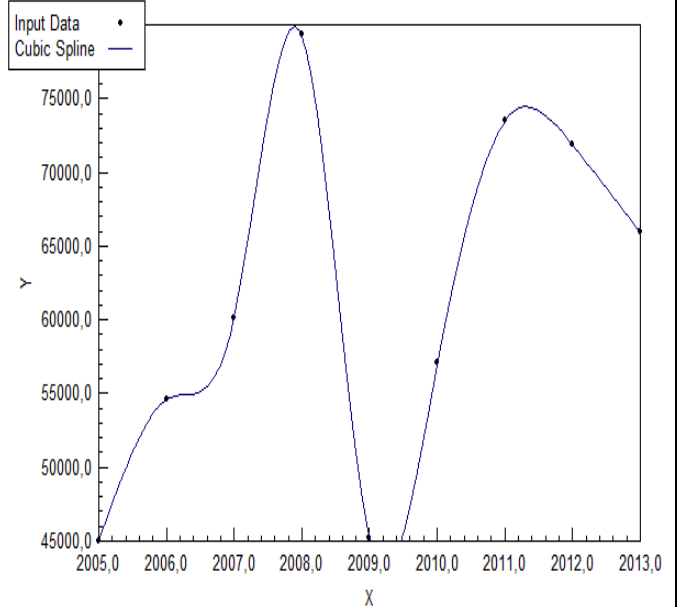


الشكل رقم 33: تمثيل معطيات الجدول للميزان التجاري ما بين 2005-

2013

التمثيل البياني، يظهر جلياً أن الميزان التجاري يتبع تغيرات التبادلات بين الصادرات والواردات، فرغم تصاعد قيمة الميزان التجاري سنة 2008 بالنظر إلى ارتفاع أسعار النفط، ومنه ارتفاع مداخل الدولة، نسبة إلى الارتفاع الخاص بالاستيراد، إلا أن أسعار النفط التي فاقت 175 دولار للبرميل في 2008 حققت مداخل طائلة للجزائر، إلا أن معاناتها في سنة 2009 بعد انهيار أسعار النفط التي فقدت أكثر من 6 دولار للبرميل، وبالنظر لهذا التمثيل البياني، ندرك خطورة سنة 2009، التي إنهارت فيها أسعار النفط، إلا أنها لم تؤثر على الاقتصاد الجزائري آنذاك نسبة إلى تفوق المداخل على النفقات، ورغم ذلك إسترجع النفط عافية أسعاره في السوق الدولية سنة 2010 و 2011، ثم عاد نحو الانخفاض إلى جانب انخفاض إنتاج الجزائر بـ 50000 برميل يوميا، مما خفض من مداخلها، واتجه نحو الانهيار في نهاية 2013 حيث حققت منه الجزائر مداخل قدرت بـ 63 مليار دولار وفي 2014 قيمة 60 مليار دولار، ويتوقع أن تنهار هاته المداخل نحو 35 مليار دولار في 2015

بالنظر إلى التمثيل البياني الخاص بالصادرات الإجمالية، نتوجه مباشرة إلى مجموع الصادرات خارج المحروقات وصادرات المحروقات، ففي سنوات 2005 إلى 2008 كان في الارتفاع من حيث المداخل ووصلت أوجها في سنة 2008، حيث فاقت مداخلها 78 مليار دولار، ثم انهارت إلى أقل من 45 مليار دولار في سنة 2009، وهذا ما يوضح خطورة هاته السنة بالنظر إلى تزايد الاستيراد، ثم ارتفعت الصادرات في سنة 2010 و 2011، ثم تراجع نوعا ما في سنة 2012، ثم تناقصت في 2013 إلى أن انهارت في النصف الثاني من 2014 وهذا الطي يتضح من التمثيل البياني اعتمادا على معطيات الجدول الخاص بهاته الإحصائيات.



الشكل رقم 33: تمثيل معطيات الجدول للصادرات الإجمالية ما بين

2013-2005

من خلال المنحنيات البيانية، وانطلاقاً منهم ومن المعطيات المتوفرة بالجدول أعلاه، واعتماداً على البيانات والنشرات التي تقدمها الهيئات الوصية عن هذا المجال، أوضح نظرتي

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

الخاصة نحو تحليل هاته الوضعيات، ذلك لأنه حسب حصيلة رسمية للديوان الوطني للإحصاء، إضافة إلى التقرير السنوي لبيانات المركز الجزائري للإعلام والإحصاء التابع لمديرية الجمارك الذين أوضحوا الأرقام المذكورة بالجدول أعلاه حيث تمّ كشف الأرقام بالتفصيل حول واقع التصدير والاستيراد في الجزائر، حيث تمكنت الجزائر من تحقيق فائض في الحساب الجاري، وقد بقي مستوى فائض الميزان الجاري الخارجي سنة 2011 إيجابيا مسجلاً 26.9 مليار دولار بمعدل تغطية الصادرات بالواردات 158% مقابل فائض بـ 5.9 مليار دولار فقط سنة 2009، رغم أنها شهدت تراجعاً في نسبة فائض الحساب الجاري من الـ Pib حيث انتقل من 22.8% عام 2008 إلى 4.2% عام 2009 ثم 10.5% عام 2010، وبالنسبة لمعدل التغطية فقد ظل يتزايد وهو أكبر من 100% وبلغ أعلاه سنة 2006 حيث تجاوز 264% لأنّ معدل تغير عوائد الصادرات تجاوز 18% عكس معدل تغير الواردات الذي لم يتجاوز 6%، حيث تناقص الميزان التجاري في السنوات الثلاث الأخيرة، إلى نسبة انخفاض 10%،

وحسب الخبراء والمحللين وتوضيحات التقارير الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية، بأن الفائض التجاري واقع سلبي حتى في تكاثره، بالرغم من وجوده كحالة مؤقتة ومرهون بتبادلات وميكانيزمات السوق الدولية، وتوازنه مضلل وهش ويعاني اختلالات بنيوية لا يجب أن تبنى عليه السياسة الاقتصادية للجزائر بالدرجة الأولى، بالنظر إلى ضرورة البحث عن كفاءات معالجته للوصول إلى توازن وتنمية مستدامة في الاقتصاد، فهذا الفائض مثلاً نتيجة للتهايوي والهبوط الشديد في عائدات صادرات النفط بلغ 5.9 مليار دولار عام 2009 بمعدل تغطية 115%، مقابل فائض قياسي بلغ 39.8 مليار دولار عام 2008 إذ أدى تراجع معدلات النمو الاقتصادي في معظم الدول المتقدمة ولوجها في حالة الركود بفعل تداعيات الأزمة إلى تراجع أسعار المحروقات إلى مستويات سفلى حيث وصل سعر البرميل بداية عام 2008 إلى سقف 150 دولار ثم إنهار إلى حدود 35 دولار نهاية نفس السنة، وهذا ما يؤكد الحقائق التي مفادها أن اقتصاديات البلدان النامية سريعة التأثر بالتقلبات التي تحدث لأسعار المواد الأولية المصدرة. ومن إحصائيات الوصاية يمكن القول بأنه تم تحقيق رصيد موجب مستمر بشكل متزايد في الميزان التجاري في كل مستويات الفترة (1990-2009)، ما عدا سنة 1994 التي تازمت فيها حالة الاقتصاد الوطني، لكنه يبقى مشوباً بمخاطر العجز بفعل تداعيات الصدمة الخارجية للأزمات المالية، وارتبط تطوره بارتفاع حجم Q وأسعار P المحروقات



## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

وبضبط الواردات حيث نسجل محاولات تقليص أو تجميد مستوى الواردات السلعية في بعض السنوات خلال فترة تنفيذ البرامج المدعومة، وهو ما يفسّر سياسة الحذر والخوف من السقوط المفاجئ لأسعار النفط، كما بلغ الميزان التجاري في سنة 2010 ما قيمته 16580 مليون دولار، و26242 في سنة 2011، و 24376 في سنة 2012، و11065 في سنة 2013

وتوجد نقطة في منتهى الأهمية لا بد من إثارتها في هذا الصدد، وهي أن الميزان التجاري الجزائري يعاني من اختلالات هيكلية فادحة وذلك عند النظر إليه بعمق ومن زوايا متعددة خارج المحروقات، فهو هش لا يتحمل الصدمات الخارجية، ومحاصر بين مطرقة تقلبات أسعار صرف العملات (الدولار والأورو) وسندان تذبذبات أسعار المحروقات (البتروال والغاز الطبيعي) في البورصات والأسواق المالية العالمية، وهي متغيرات معقدة تتحدد خارج النظام لا يمكن التحكم في مساراتها والسيطرة على إفراناتها، حيث تتأثر التجارة الخارجية الإجمالية وتتآكل عائدات الربح البترولي بشكل مباشر بتراجع قيمة الدولار أمام الأورو، حيث أن 2/3 من الواردات الجزائرية قادمة من الدول الأوروبية ومنه يتم إبرام الصفقات بالأورو، في حين أن الصادرات الجزائرية التي يغذيها قطاع المحروقات بـ 97% تبرم بالدولار،

فالتوتيرة المتسارعة لتزايد فاتورة الواردات (بالكمية والقيمة)، إضافة إلى تدهور قيمة الدولار مقابل الأورو ستؤدي حتما إلى استنزاف احتياطي الصرف من العملات الأجنبية الذي يعتبر كصمام أمان للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى عوامل داخلية تعتبر كعراقيل ومعوقات تحول دون تحقيق معنى أن المؤسسة الاقتصادية هي مكان لتوليد الثروة والقيمة المضافة والابتكار. الأمر الذي تمخض عنه عدم قدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على تلبية الطلب الاستهلاكي، وتكريس ظواهر التبعية الغذائية (الاستيراد)، لذلك فالفائض المسجل في رصيده لا يعزى إلى نجاعة الأداء الاقتصادي (الصناعي، الزراعي، الخدمي) والقرينة في ذلك مقارنة صادرات المواد الأولية 97.3% مع الصادرات المصنعة 2.70% عام 2010 وهي ظاهرة ضاربة بأطنابها لعقود من الزمن، وبما أن هيكل الصادرات تغلب عليه مادة أولية نجد أن الصادرات خارج المحروقات لا تساهم في تغطية الواردات إلا بنسبة ضئيلة.

وحسب تقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) United Nations Conference on Trade and Development، فقد بلغ حجم الصادرات العالمية (السلعية والخدمية) Exports of Goods and Services لعام 2010 قيمة

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

18.7 تريليون دولار منها 14.7 تريليون دولار سلعية، مقابل نحو 12419054 مليون دولار عام 2009 و1049816 مليون دولار عام 2008، كما بلغت قيمة الصادرات السلعية 12.4 تريليون دولار عام 2009 مقابل صادرات خدمية بقيمة 3.3 تريليون دولار عام 2009، وكانت نسبة مساهمة الصادرات السلعية الجزائرية فيها بـ 0.38% بقيمة 57.05 مليار دولار عام 2010، و0.36% بقيمة 45194 مليون دولار عام 2009، مقابل 0.744% بقيمة 81.23 مليار دولار عام 2008<sup>1</sup>.

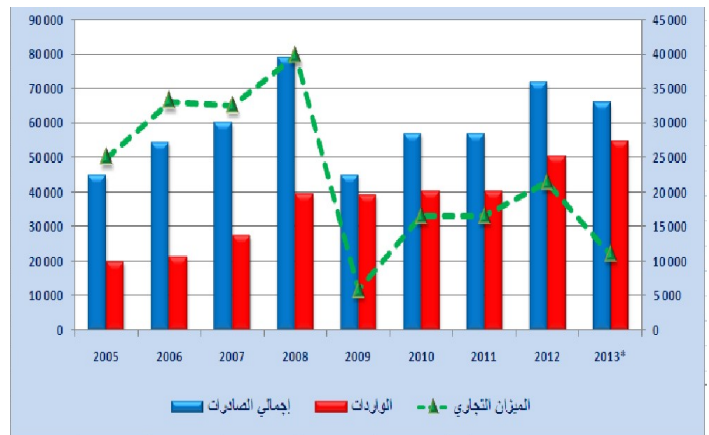
### الجدول رقم 34: تطور التجارة الخارجية (من خلال مجموعة المستخدمين)

مجموعة المستخدمين	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	*2013	part (%)
المواد الغذائية	67	73	88	119	113	315	355	315	402	0.61
الطاقة و زيوت التشحيم	45094	53429	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	96.72
المواد الخام	134	195	169	334	170	94	161	168	109	0.17
نصف المنتجات	656	828	993	1384	692	1056	1496	1527	1610	2.44
معدات التجهيز الفلاحية	-	1	1	1	-	1	-	1		0
معدات التجهيز الصناعية	36	44	46	67	42	30	35	32	27	0.04
السلع الاستهلاكية	14	43	35	32	49	30	15	19	17	0.03
<b>المجموع</b>	<b>46001</b>	<b>54613</b>	<b>60163</b>	<b>79298</b>	<b>45194</b>	<b>57053</b>	<b>73489</b>	<b>71866</b>	<b>65917</b>	<b>100</b>

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

### الشكل رقم 34: تطور التجارة الخارجية 2005 - 2013

عرفت الواردات الجزائرية ارتفاعا بأكثر من 8.89% مقارنة بعام 2012م، إجتازت من 50,37 مليار دولار إلى 54,85 مليار دولار فحسب إحصائيات الجمارك، بلغت نسبة الواردات 54.85 مليار دولار ضد 50.37 في عام 2012 أي بارتفاع قدره 8.89%، وقد شكلت المحروقات الجزء



الأهم من الصادرات الجزائرية بحصة تقدر بأكثر من 96.72% من حجم الصادرات، أي بـ 63.75 مليار دولار عام 2013 ضد 69.80 مليار دولار، مسيبي بذلك انخفاض طفيف قدره

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

8.67%، حسب نفس المصدر، أما فيما يخص الصادرات خارج مجال المحروقات، فلا تزال محتشمة، حيث تقدر بـ 3.28% من الحجم الاجمالي للصادرات (2.16 مليار دولار)، إن أهم المنتوجات الرئيسية خارج مجال المحروقات التي يتم تصديرها تتمثل في المواد النصف مصنعة بـ 1.61 مليار دولار و المسجلة بذلك ارتفاعا قدره 5.44% خلال عام 2013، السلع الغذائية بقيمة 402 مليار دولار، أي بارتفاع قدره 27.62%.

في هذا الجدول يوضح توزيع حسب مجموعات المنتجات في عام 2013 ويبرز زيادات بالنسبة لسلع المعدات بنسبة 19.69%، السلع الاستهلاكية غير الغذائية بـ 12% و السلع الغذائية بنسبة 6.18% مقارنة مع عام 2012، أما بالنسبة لمجموعة السلع الموجهة للإنتاج، فقيمتها واردة بـ 17.4 مليار دولار.

### الجدول رقم 35 : مجموعة المنتجات القيمة بمليون دولار امريكي ما بين 2012 - 2013

التطور %	سنة 2013		سنة 2012		مجموعة المنتجات
	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
6.18%	17.47%	9580	17.91%	9022	السلع الغذائية
0.16%-	31.71%	17395	34.59%	17423	السلع المخصصة لاداة الانتاج
19.69%	30.41%	16678	27.66%	13934	السلع و المعدات
12.02%	20.42%	11199	19.84%	9997	السلع الاستهلاكية غير الغذائية
8.89%	100%	54852	100%	50376	المجموع

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

تطور التجارة الخارجية (من خلال مجموعة المستخدمين) :

يوضح التوزيع حسب مجموعات المنتجات في عام 2013 من خلال الجدول أسفله زيادات بالنسبة لسلع المعدات بنسبة 19.69%، السلع الاستهلاكية غير الغذائية بـ 12% و السلع الغذائية بنسبة 6.18% مقارنة مع عام 2012، أما بالنسبة لمجموعة السلع الموجهة للإنتاج، فقيمتها واردة بـ 17.4 مليار دولار.

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

الجدول رقم 36 : التبادلات التجارية حسب المناطق الاقتصادية 2012-2013 / القيمة بمليون دولار أمريكي

الصادرات بمليون دولار أمريكي			الواردات بالمليون دولار أمريكي			المناطق الاقتصادية
التطور %	السنة		التطور %	السنة		
	2012	*2013		2012	*2013	
7.48	39797	42773	8.54	26333	28582	دول الاتحاد الاوربي
39.08-	20029	12202	12.95	6160	6958	دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية
41.67	36	51	26.57-	1652	1213	الدول الاوربية الاخرى
29.87-	4228	2965	3.40-	3590	3468	دول امريكا الجنوبية
9.44-	4683	4241	11.09	9538	10596	اسيا
-	-	-	-	-	-	اوقيانوسيا
9.29-	958	869	55.37	1555	2416	الدول العربية
32.61	2073	2749	26.77	807	1023	الدول المغاربية
8.06	62	67	19.57-	741	596	الدول الافريقية
8.28-	71866	65917	8.89	50376	54852	المجموع

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

أما فيما يتعلق بتوزيع المناطق الاقتصادية خلال عام 2013، فالجدول أعلاه يبين بوضوح أن مبادلاتنا الخارجية لا تزال مستقطبة على شركائنا التقليديين، حيث عرفت وارداتنا الأتية من الاتحاد الأوروبي ارتفاعا قدر بنسبة 8.54٪، أي إجتازت من 26.33 مليار دولار إلى 28.58 دولار، في حين سجلت صادرات الجزائر إلى هذه البلدان ارتفاعا قدره 7.48٪، كما تأتي بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في المرتبة الثانية بنسبة 12.69٪ من الواردات و 18.51٪ من صادرات الجزائر إلى هذه البلدان، أما فيما يخص التبادلات التجارية بين الجزائر وأحاء أخرى من العالم فتبقى مميزة بـ"نسب منخفضة". التوزيع حسب مجموعات المنتجات في عام 2013 يظهر من خلال الجدول أسفله زيادات بالنسبة لسلع المعدات بنسبة 19.69٪، السلع الاستهلاكية غير الغذائية ب 12٪ و السلع الغذائية بنسبة

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

6.18% مقارنة مع عام 2012، أما بالنسبة لمجموعة السلع الموجهة للإنتاج، فقيمة وارداتها بقيت ثابتة نسبيا في حدود 17.4 مليار دولار .

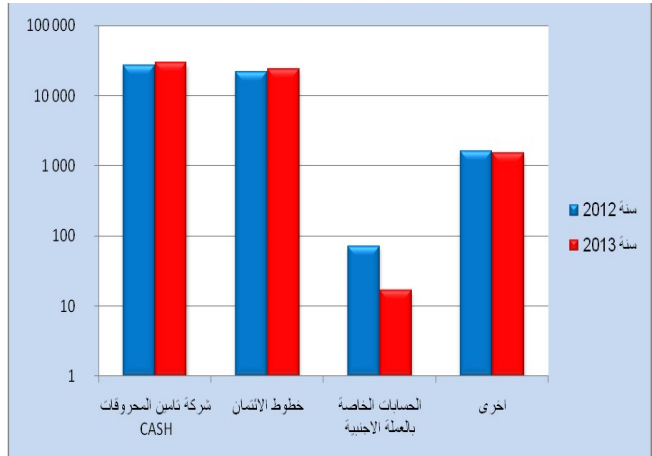
الجدول رقم 37 : التبادلات التجارية من خلال طريقة التمويل القيمة بالمليون دولار أمريكي ما بين 2012 - 2013

%EVOL	سنة 2013 *		سنة 2012		طرق التمويل
	الهيكل %	القيمة	الهيكل %	القيمة	
9.47	53.34	29260	53.06	26730	شركة تأمين المحروقات CASH
9.53	43.86	24057	43.6	21964	خطوط الائتمان
76.39-	0.03	17	0.14	72	الحسابات الخاصة بالعملة الأجنبية
5.71-	2.77	1518	3.2	1610	أخرى
8.89	%100	54852	%100	50376	المجموع

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

الشكل رقم 35: توزيع الواردات من خلال طرق التمويل

خلال عام 2013 تم تمويل واردات الجزائر أساسا من قبل شركة تأمين المحروقات "CASH" بنسبة قاربت 53.34% أي بـ 29.26 مليار دولار. عن طريق تسهيلات القروض التي بلغت أكثر من 43.86%، أي بـ 24.05 مليار دولار، في حين أن الحسابات بالعملة الأجنبية وصلت إلى



0.03% من إجمالي الواردات ( 17 مليون دولار)

ارتفاع في واردات الجزائر وتراجع في صادراتها

حاولت أحيانا في هاته الأطروحة تغيير بعض الأساليب في التحليل، استنادا إلى تغيير المعطيات من فترة إلى أخرى، ولذلك أقوم أحيانا بتحليل فترات معينة خاصة في قيم الصادرات والواردات حيث بلغت صادرات الجزائر 20,30 مليار دولار خلال الثلاثي الأول لسنة 2013 مقابل 72,20 مليار خلال نفس الفترة من سنة 2012 أي انخفاض بـ 04,2%، وأفادت إحصائيات الجمارك التي تم الإدلاء بها على هامش الندوة الوطنية السادسة لإطارات

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

الجمارك التي انعقدت في سنة 2013، أن الواردات قدرت ب 67،12 مليار دولار خلال نفس الفترة مقابل 66،10 مليار بالنسبة ل 2012 أي ارتفاع ب 85،18 % .

وانعكست هذه النتائج في شكل فائض للميزان التجاري الذي قدر بحوالي 63،7 مليار دولار مقابل 06،10 مليار دولار أي انخفاض بأزيد من 24 %، وهكذا انتقلت نسبة تغطية الواردات بالصادرات من 194 % إلى 160 % خلال نفس الفترة المرجعية، ويفسر هذا التراجع بانخفاض صادرات المحروقات بأكثر من 3 % والمنتجات الخام ب 4،28 % و سلع التجهيز الصناعية ب 26 %

وابتداء من الفاتح اكتوبر 2014 تم تطبيق قائمة جديدة سالبة للبضائع التي استثنتها الجزائر من الاعفاء الجمركي، و تضم القائمة المراجعة 728 منتوجا فيما لم تتغير 35058 مادة. و تشمل القائمة الجديدة المنتوجات الصادرة عن فروع تحميها الجزائر لفترة معينة مثل منتوجات الصناعات الغذائية و الفلاحية و الانسجة و الورق او المواد الكهرومنزلية.

وقد شكل اهم مموني الجزائر ضمن منطقة التبادل الحر الكبرى خلال الاشهر التسعة من سنة 2013 كل من الامارات العربية المتحدة و العربية السعودية و مصر وتونس وليبيا.

بعد تمعني في معطيات الجدول السابق، قمت بتقسيم محتوياته إلى الصادرات بنوعيتها خارج المحروقات، وصادرات المحروقات، وكذا الواردات، ثم الميزان التجاري باعتباره الفارق بين الصادرات والواردات، وحولت أرقامهم إلى مخطط بياني باستعمال برنامج جديد، يتعامل به المختصون في شتى العلوم بالولايات المتحدة الأمريكية، وكثير من الجامعات المتطورة، وهذا البرنامج يسمى باللغة الأجنبية DATA FIT، بالنظر إلى دقة نتائجه، وتحويل الأرقام إلى مخطط بياني، يؤكد الصورة من خلال الأرقام، والتي تسهل عملية التحليل الإقتصادي، وكان المخطط البياني الأول يتعلق بتطور الصادرات خارج المحروقات بالنسبة إلى الفترة ما بين 2005 و 2013 وكان كما يلي :

عجز الميزانية انتقل من 40 إلى أكثر من 45 مليار دولار وشراء السلم الاجتماعي كلف الدولة أكثر من 5 ملايين دولار، في سنة 2013، حيث تحملت ميزانية الدولة، أعباء القرارات السياسية المتخذة في سنة 2013، بزيادة العجز بنحو 400 مليار دينار لتستعمل كمسكنات لغلجان الجبهة الاجتماعية، أضيفت إلى العجز المقدر في قانون مالية لسنة 2014، بحوالي 3060 مليار دينار. حيث تمّ اعتماد الزيادة في العجز، رغم تأكيد تقارير حكومية على

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

أن مداخيل الدولة مهددة بالتراجع جراء انخفاض إنتاج وتصدير المحروقات في سنة 2014، التي يعتبر السداسي الثاني منها، أسوأ مرحلة من حيث انخفاض مداخيلها بعد الانهيار الكبير لأسعار النفط، الذي تراجع من 108 دولار في جوان 2014 إلى 54 دولار في نهاية ديسمبر 2014، الأمر الذي أفقد كل المشاريع والمخططات توازنها، نظرا لموقع النفط كمصدر وحيد بنسبة 97% من مداخيل الجزائر .

لاسيما بعدما أضيفت إلى نفقات التسيير نحو 100 مليار دينار وإلى نفقات التجهيز أكثر من 300 مليار دينار، مما أدى إلى ارتفاع نفقات التسيير في قانون المالية الأولي لسنة 2014، بناء على الزيادة المذكورة، إلى مستوى 4435.6 مليار دينار بدل 4335.6 مليار دينار وانتقلت نفقات التجهيز إلى أكثر من 2845 مليار دينار عوض 2544.2 مليار دينار، ليصل مجموع نفقات ميزانية الدولة إلى أكثر من 7280 مليار دينار، فيما لم يتجاوز مستواها 6880 مليار دينار في قانون المالية الأولي. لسنة 2014،

إن عجز الميزانية ارتفع نهاية 2014، وسيرتفع حسب مقترحات مشروع قانون المالية 2015 وسيزيد في الارتفاع في قانون المالية التكميلي 2015، إلى ما يفوق 4000 مليار دينار، نسبة إلى المقترحات التي تجسد حاليا، وقد تسببت مثيلاتها في عجز فاق 3460 مليار دينار، ما يمثل أكثر من 45.5 مليار دولار، باعتماد سعر صرف الدينار في حدود 76 دينارا مقابل دولار واحد المطبق في قانون المالية لسنة 2014 حيث إزداد العجز بقيمة تتجاوز 5 ملايين دولار مقارنة مع العجز المقدر في قانون المالية الأولي بـ 40.2 مليار دولار، وتمّ تغطيته من الموارد المالية المتوفرة في صندوق ضبط الموارد البالغة 77.2 مليار دولار، وهو صندوق يستقبل الفوائض المالية المحصلة من الفارق بين الأسعار الحقيقية للمحروقات في الأسواق الدولية وسعر برميل البترول المرجعي لإعداد الميزانية المحدد بـ 37 دولارا، علما أن معدّي المشروع التمهيدي لقانون المالية التكميلي تمسكو بمعدل سعر 90 دولارا لبرميل البترول كسعر سنوي مطبق في الأسواق الدولية، لتحديد المداخيل الإجمالية المحققة من صادرات المحروقات المقدر في قانون المالية الأولي لسنة 2013 بـ 61.3 مليار دولار، و60 مليار دولار في قانون المالية الأولي 2014، لكن انهيار أسعار النفط بدرجة كبيرة أخلت حسابات الساسة والإقتصاديين على حدّ سواء رغم توقعات بعضهم لذلك، وأصبحت تقديرات المداخيل ذاتها غير مضمونة حسب تقارير حكومية حذرت من تراجعها، على ضوء

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

توقعات انهيار أسعار النفط إلى جانب تراجع حجم الإنتاج الوطني للمحروقات وتصديره، حيث أكدت بعض التقارير الاقتصادية أن حجم الصادرات سجل تراجعاً بنسبة 8.86 %، مقارنة مع الحجم المصدر في سني 2012، و2013 ما تسبب في تراجع مداخيل هذه الصادرات بنسبة 13.9 %، و14 %، حسب تقديرات محافظ بنك الجزائر محمد لكصاسي،

المخاوف من تراجع عائدات البترول تتأكد بتراجع في احتياطات الصرف وارتفاع قياسي في الواردات لحوالي 49 مليار دولار، لذلك فإن مشروع قانوني المالي التكميلي لسنة 2013، و2014، كانا بمثابة منبهين للحكومة، خاصة من خلال المشروعين كل في زمانه، حيث أخذ في الحسبان، تبعات انخفاض عائدات الجزائر من المحروقات، نتيجة تراجع أسعار النفط خاصة، بعد تدهور اقتصاديات الدول الأوروبية التي عاشت أزمة اقتصادية حادة، الوضع الذي ساء، بعد مراجعة عقود التصدير نحو إيطاليا وإسبانيا اللتين طلبتا التقليل من كمياتها المستوردة من الجزائر.

حيث أشار كل مشروع من قانون المالية التكميلي للسنتين المذكورتين إلى تراجع في احتياطات الصرف، مثلما أعلن عنه محافظ بنك الجزائر حينها، الذي سعى إلى التخفيف من مخاوف تبعات هذا التراجع، بتأكيد على استقرارها عند مستوى 768،189 مليار دولار نهاية مارس 2013، مقابل 334،190 مليار دولار لنفس الفترة من سنة 2012، ما فسره محمد لكصاسي بتأثرها بتقلبات سعر الصرف في الأسواق الدولية، كما أعطى نفس التحليلات في سنة 2014 بعد انخفاض الاحتياطات إلى 165 مليار دولار، بالرغم مما تمثله فاتورة الواردات من عبء على هذا الصندوق بالنظر إلى ارتفاعها، وانخفاض الإيرادات بعد الانهيار الكبير لسعر النفط في السوق الدولية .

رغم أنه من بين مؤشرات الاقتصاد الكلي التي جاءت في قانوني المالية لسنتي 2013 و2014 والتي تمت مراجعتها في قانوني المالية التكميليين لسنتي 2013، و2014، تلك المتعلقة بمستوى حجم الصادرات من المحروقات الذي انتقل من 4 إلى 2،1 %، في 2013، وإلى أقل من 95،0 في سنة 2014، ما تم تأكيده من طرف محافظ بنك الجزائر، محمد لكصاسي، خلال خروجه الإعلامية الأولى في نهاية 2013، والثانية في سبتمبر 2014، بعد افتتاح الدورة الخريفية للبرلمان بعد تقديمه لحصيلة، وتوقعات أربكت المسؤولين وصناع القرار، وأبهرت النواب، حيث أبدى تخوفه من تراجع عائدات الجزائر من النفط، خاصة فيما



## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

يتعلق بتقلص صادراتها الذي بلغ نسبة 9,8 % بالنسبة لسنة 2013، ليتحدث عن مؤشرات دالة على قرب صدمة مالية، كما راجعت الحكومة القيمة المضافة لقطاع المحروقات من مساهمة تقدر بنسبة 4، 4 % إلى 5,1 %، بعد تسجيل تراجع هام لحجم صادرات الجزائر منذ بداية 2013، حيث أن مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2013، تطرق إلى المستوى الهام الذي سجلته الجزائر من واردات السلع والذي ارتفع، إلى حوالي 49 مليار دولار، مقابل 46 مليار دولار كانت متوقعة في إطار قانون المالية لنفس السنة، كما تم تقدير نسبة النمو الاقتصادي، حسب المصادر الحكومية، بمعدل 9,3 % و 2,5 % بالنسبة لقطاع خارج المحروقات، أما خرجته الثانية أمام البرلمان أوضح أن الصدمة وقعت بانهيار أسعار النفط، وشدّ الأحزمة ضرورة في مواجهة، بالنظر إلى تراجع المداخيل، في ظل قلة التغطية من الصادرات خارج المحروقات، إلى جانب البرامج الضخمة المسجلة في إطار السياسات التنموية ضمن مجال شراء السلم الاجتماعي، تماشيا والمستجدات الإقليمية والدولية، من أزمات اقتصادية ونقدية، إلى انهيار التكتلات العربية وتمزق دولها، والأزمات الأمنية بالحدود، والسياسية عند الأشقاء والجيران، كلها تفاعلات أدت بالضرورة إلى إعادة النظر في تطلعات اقتصادية جديدة فرضتها معطيات إقليمية ودولية، ضمن تداعيات الصراع في جزيرة القرم، بحقيقته، العالمي بنتائجه .

إن هذه التحليلات اشار إلى معطياتها المركز الوطني للإحصائيات، والمديرية العامة للجمارك ووزارة التجارة، الى ان صادرات مجموعة مواد التجهيز الصناعي حصلت 27 مليون دولار 15,3 % و المواد الاستهلاكية غير الغذائية ب 17 مليون دولار أي انخفاض بنسبة 5,10 %

كما أوضح أنه تمت تسجيل في بنية الواردات ارتفاعا بنسبة 89,8 % سنة 2013 بالمقارنة مع سنة 2012 بسبب ارتفاع شبه عام للمجموعات باستثناء واردات الطاقة و الزيوت التي تراجعت بنسبة 4,12 4 % محصلة 34، 4مليار دولار و المواد الخامة 38,0-% بقيمة اجمالية تقدر 83، 1مليار دولار.

بينما سجلت المواد الاخرى لبنية الواردات ارتفاعا خص الاهم " مواد التجهيزات الفلاحية " بقيمة اجمالية تقدر ب 506 مليون دولار و " مواد التجهيزات الصناعية " التي حصلت 17، 16مليار دولار و المواد الاستهلاكية غير الغذائية بنحو 2، 11 مليار دولار (+

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

(% 12 و المواد الغذائية ب58 ، 9مليار دولار و المواد نصف المصنعة ب22 ، 11مليار دولار حسب الجمارك.

إن المعطيات التي أدرجتها بإحصائيات تتعلق بإظهار التبادلات التجارية للجزائر والتي من خلالها يبرز مجال تخصصها والعمليات المتعلقة بالاستيراد والتصدير وهذا الأسلوب من التخصص والتقسيم الدولي للعمل إلى زيادة معدلات تراكم رأسمال في دول الشمال وتراجعها في دول الجنوب كحالة الجزائر.

أما بخصوص تنامي درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل على المستوى العالمي فهو زيادة معدلات الاعتماد المتبادل في الأسواق المالية والدولية بسبب كثافة العلاقات الاقتصادية الدولية على أثر النمو الكبير الذي طرأ على التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال، وكما أننا نستطيع قياس معدلات التضخم أو النمو أو البطالة يتعين أيضا أن تكون ظاهرة الاعتماد المتبادل قابلة للقياس بحيث نستطيع أن نعرف متى زادت أو انخفضت درجة الاعتماد المتبادل بين بلدين أو بين مجموعتين من الدول<sup>(2)</sup>.

وعادة ما يفسر هذا المؤشر درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول<sup>(\*)</sup> بارتفاع حجم التجارة الدولية ونموها المتزايد، ففي الفترة ما بين سنتي (1820-1992) ارتفع عدد السكان في العالم خمسة أضعاف وأزداد نصيب الفرد من الدخل بـ 8 مرات، وأزداد الدخل العالمي 40 مرة، وأزدادت التجارة العالمية بـ 540 مرة، وتؤخذ أحيانا التدفقات المالية الدولية كمقياس لدرجة الاعتماد المتبادل، غير أن هناك جوانب مهمة لا بد من أخذها بعين الاعتبار بالنسبة لهذا المؤشر وهي أن نسبة التجارة الدولية إلى الدخل الوطني لا تفسر بدقة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل فيما بين الدول، فقد ارتفع نصيب الصادرات العالمية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 6% سنة 1950 إلى 16% سنة 1992، وأزدادت نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الصناعية الكبرى من 12% سنة 1973 إلى 17% سنة 1992 لينتقل إلى 29.6% خلال سنة 1999، وترجع هذه الزيادة إلى حد كبير إلى التخفيضات الكبيرة في تكاليف النقل وإلغاء بعض الحواجز التجارية مثل الرسوم الجمركية وحصص الواردات وفتح أسواق جديدة كالصين والمكسيك، ويجب التنويه أن هذه الزيادة حدثت في نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي رغم الارتفاع العام في نظام الحماية

<sup>(\*)</sup> -سعيد النجار، (الإقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات)، مرجع سبق ذكره، ص (56-58).

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

الجمركية ما بين سنتي (1870-1913) ومن ثم فهي ليست نتيجة تحرير التجارة في حد ذاتها، بإعتبار أن هذه الأخيرة تعتبر عامل واحد فقط لظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل إلى جانب عوامل أخرى نذكر منها : تدفق عوامل الإنتاج ورأسمال والتكنولوجيا والمؤسسات ومختلف أنواع العمالة عبر الحدود وتبادل الأصول وحيازة الحقوق القانونية والتدفقات الدولية للمعلومات والمعرفة.<sup>(1)</sup>

### الجدول رقم 38: انعكاسات الأزمة على المديونية العامة و البرامج العمومية

المؤشرات	2013	2014	*2015	*2016
إجمالي الدين الداخلي (مليار دينار)	1301.4	1301	1400	1400
نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	7.9	08	09	10
الديون الخارجية (مليار دولار)	3.4	3.5	04	05
IDE كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.9	0.7	0.7	0.6

المصدر: صندوق النقد الدولي 2014، بنك الجزائر 2014، الديوان الوطني للإحصاء. \*توقعات

إذا سلمنا بأن غالبية الدول الإسلامية انضمت إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومن ثم فإن العمل المشترك بين الدول الإسلامية للإقلال من مخاطر فتح الأسواق ومحاولة الاستفادة منه يعتبر أمراً ضرورياً.

وانطلاقاً من الأسعار المتداولة في الأسواق الدولية أحاول إبراز بعض المدرجات التكرارية التي توضح تطور أسعار هاته التبادلات التي تفرض الأحكام التجارية، نسبة إلى الأسعار الثابتة للناتج المحلي، والحساب الجاري في عمليات التبادل، وقد حددتها في الفترة بين 2006 و 2014 كما يلي :

ولعل أولى الخطوات المهمة للتعاون الإقليمي وغير الإقليمي في مجال تحرير التجارة هي الدعم المتبادل لدخول الدول الإسلامية في منظمة التجارة العالمية، فمثلا الدول العربية التي ما زالت مستبعدة من هذه المنظمة رغم سعيها لهذا الانضمام، لأهمية المشاركة في اتخاذ القرارات التي ستؤثر على تجارتها في المستقبل، ولكن الولايات المتحدة تقوم بمحاولات لتعطيل هذه العضوية، كما قامت به الولايات المتحدة في اجتماع المجلس العام للمنظمة في

(1) بول سترتين، التكامل والإعتماد المتبادل والعولمة، مجلة التمويل والتنمية، جوان 2001، المجلد 38، العدد 2، ص 35-36

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

جنيف في 18 يونيو سنة 2001 بعدم موافقتها على مناقشة طلب إيران العضوية في المنظمة، رغم تدخل مندوب ماليزيا باسم عدد من الدول المؤيدة للطلب الإيراني مؤكداً مشروعية الطلب.

إن العضوية المشتركة للدول الإسلامية في المنظمة هي مقدمة ضرورية لتعاون مشترك بينها بصدد قضية تحرير التجارة الدولية، وإلى أن تتم تلك العضوية فإنه من المهم إجراء حوار بين الدول الإسلامية حول القضايا الخلافية المطروحة في المنظمة وفي مقدمتها توقيت وطريقة تحرير التجارة الدولية والسعي إلى المزيد من تحرير تجارة السلع الزراعية، وتتضمن استخدام المعايير البيئية لأغراض حماية مصادرة للواردات، ويدور هذا الحوار بالفعل بين الدول الإسلامية بحكم عضويتها في مجموعة السبع والسبعين، وعضوية بعضها في مجموعة الخمس عشرة للدول النامية، ومجموعة الدول الثماني.

كما أنه من ناحية أخرى تكامل الدول الإسلامية مستبعد مع قواعد منظمة التجارة العالمية وأن مفاوضاتها خاصة المطلقة على البحر المتوسط في مشروع الشراكة الأورو متوسطية، كمدى للعولمة، بدون تحرير التجارة بين الدول الإسلامية أولاً، ذلك أن تكامل بعض الدول الإسلامية مع مشروعات العولمة سيضع سقفاً على إمكانيات تحرير التجارة بينها مستقبلاً، وبالنسبة للدول العربية في البحر المتوسط على سبيل المثال فإن منطقة التجارة الحرة بينها وبين الاتحاد الأوروبي ستعني أن تلك الدول والدول الإسلامية الأخرى لن تستطيع إقامة اتحاد جمركي بينها في المستقبل لأن ذلك سيعني بناء سياج جمركي خارجي واحد بين المجموعتين من الدول أمام السلع الأوروبية وهو ما يتعارض مع اتفاقيات المشاركة الأوروبية المتوسطية، ومن ثم فإن على الدول الإسلامية المسارعة بالنظر في تطوير العلاقات التجارية بينها قبل أن تندمج في مشروعات العولمة.

من ناحية ثالثة فإن المشروعات المشتركة بين الدول الإسلامية يمكن أن تكون مدخلاً إلى استهلاك منتجات الدول الإسلامية غير الداخلة في مشروعات للعولمة مثل بنجلاديش وباكستان والسودان إلى الأسواق الأوروبية بعد دخول مشروع المشاركة حيز التنفيذ، حيث يمكن أن تستفيد تلك الدول من المزايا التي تتمتع بها صادرات الدول الأعضاء في الأسواق الغربية من خلال تصدير إنتاجها المشترك، مع مراعاة قواعد المنشأ بطبيعة الحال.

وفي ظل التحولات الدولية والإقليمية وبعد الأزمات المتتالية، التي هزت العالم خاصة أزمة الرهن العقاري، التي هددت العالم بالزوال من خلال انهيار الاقتصاد الأمريكي، الذي

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

تربط به الاقتصادات الدولية، ثم فاجأت الأزمة النقدية الأوروبية العالمية التي كونت صدمة قوية للاقتصاد الدولي، لهاته الأسباب التي كانت تداعياتها سلبية من ناحية تدهور الأسواق الدولية، ونتائج أخرى تزامنت وهاته الأزمات من خلال ارتفاع أسعار النفط الذي يمثل أكثر من 97 بالمائة من مداخيل الجزائر، ولذلك قامت بإصلاحات جذرية لإرساء قواعد المنافسة، وقوى السوق، موازاة مع الإصلاحات الاقتصادية الأخرى التي تم الشروع فيها، من قبل، حيث كان من الضروري تحويل النظام المالي من صفة الناقل للأموال من الخزينة العمومية إلى المؤسسات العامة إلى استخدام أدوات نقدية قائمة على اعتبارات السوق، وتحرير أسعار الفائدة والتحرير التدريجي لمعاملات الحساب الجاري والرأسمالي واعتماد سياسة أكثر مرونة لسعر الصرف، تبعا للتغيرات الاقتصادية والمالية والنقدية الإقليمية والدولية، خاصة تداعيات الأزمة النقدية الأوروبية.

### المطلب الثالث : إصلاحات المصارف الجزائرية في ظل تحرير تجارتها الخارجية

أجرت الجزائر أولى خطواتها الإصلاحية الفعالة الأولى عبر تطبيقها، بانسحاب الخزينة العمومية من عمليات تمويل الاقتصاد ابتداء من سنة 1987 والاكتفاء بتمويل البنكي الأساسية، والقطاعات الاستراتيجية، وفي نفس السياق فتحت مجال البنوك التجارية في تعاملاتها بتعدد المجالات المختلفة، للظفر بصفقات تتماشى وسياسة الربحية لا بقائها في قطاع واحد كما كانت من قبل تتخصص في تمويله، وانطلاقا من ذلك، أنشأت الجزائر سوق للنقد بين البنوك التجارية في ماي 1989 الذي من خلاله منحت الدولة للبنوك استقلالية عبر تدخل البنك المركزي من خلال آليات طبقت حديثا، تتماشى والمتغيرات النقدية، أما في عام 1990 عرف القطاع المصرفي الجزائري تحولا عميقا بعد إصدار قانون النقد والقرض الذي نص على تدابير جوهرية أهمها ما يلي:

- يمنح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية ويكلف بتسيير السياسة النقدية بعد إجراء تعديلات إدارية تتماشى مع مسؤولياته الجديدة وسمي بنك الجزائر.
- تم إنشاء مجلس النقد والائتمان مهمته صياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والإشراف على متابعة الدين الخارجي ووضع السياسات النقدية ويرأس هذا المجلس محافظ بنك الجزائر ويضم النواب الثلاثة للمحافظ وثلاث مندوبين عن الحكومة.

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

- إرساء قواعد الشفافية في العلاقة بين الخزينة العامة والنظام المالي.
- توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والمؤسسات العامة في مجال القروض.
- ولإعادة التمويل من البنك المركزي للبنوك التجارية، طبقا لهاته الإصلاحات فرض هذا التغيير أقصى حد على الحجم الكلي، بينما أزيلت الحدود القصوى على منح القروض للاقتصاد من طرف البنوك التجارية.

وفي سنة 1992 شرع البنك المركزي في توجيه البنوك التجارية نحو سوق المال بعيدا عن تسهيل إعادة الخصم، وقد عرف القطاع المصرفي في فترة 1992-1993 توسيع سوق النقد فيما بين البنوك وقد توسع التعامل إلى المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين.

وبالرغم من هذه الإصلاحات المتتالية والهامة في قطاع وصف بأنه القلب النابض للاقتصاد، والمحرك الأساسي لكل عملية تنموية، بقي القطاع المصرفي متقلبا بالتركة المتوارثة عن عدة عقود من الأداء السالب، لا يتناسب مع مقتضيات العصر وأدى إلى فشل هاته التغييرات بسبب قصور الإصلاحات المنجزة إلى غاية 1993 خاصة بعد ظهور تشوهات متعددة في توزيع الموارد المالية وصعوبة مراقبتها بفرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل، وكذلك من خلال عملية إعادة الخصم، بإعتبارهما أدوات التوازن النقدي إلا أنهما لم تنصدي للاختلالات الكبرى التي ظهرت في بداية سنة 1994، في ظل الأزمة الأمنية والسياسية، وضغط الهيئات الدولية بسبب الظواهر السيئة للاقتصاد الجزائري خاصة وأنه كان تحت مراقبة صندوق النقد الدولي، وازدادت نسبة التضخم في تلك المرحلة إلى مستويات قياسية، مما استدعى السلطات في نفس السنة إلى فرض احتياطي إلزامي على البنوك التجارية بنسبة 3% من الودائع المصرفية لترتفع فيما بعد تدريجيا.

وللحيلولة دون تأزم الأوضاع أدخلت الجزائر إصلاحات جوهرية على أسعار الفائدة بما يتناسب مع المستجدات الدولية بعيدا عن القرارات الإدارية الانفرادية وانعكس ذلك على تراجع معدلات التضخم وظهور أسعار فائدة حقيقية ابتداء من عام 1996 بفضل تنفيذ نظام رسمي للمزادات لبيع سندات الخزينة القابلة للتداول في سوق النقد حيث وصلت أسعار الفائدة لهذه السندات 22.5% في أوائل 1995 وتراجع إلى 17.5% في نهاية نفس السنة، ومهد هذا النظام تطبيق عمليات السوق المفتوحة في ديسمبر 1996.

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

وفي نفس سياق هاته الإصلاحات النقدية والمالية، اتخذت الجزائر تدابير لتحرير التجارة والنقد الأجنبي حيث قامت ابتداء من سنة 1986 إلى غاية 1993 بجملة من الإصلاحات الاقتصادية، لم تكن كافية لمراجعة التدهور في وضع الجزائر الخارجي، خاصة في شقه الاقتصادي، فتضمن برنامج الإصلاح الذي شرع في تنفيذه ابتداء من 1994 تدابير لتحرير التجارة مع خفض كبير لقيمة الدينار الجزائري، وتم إنشاء سوق النقد الأجنبي بين البنوك في ديسمبر 1995، وأعلن عن إنشاء مكاتب الصرافة للتعامل بالنقد الأجنبي، وبذلك تعزز دور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خاصة أن الإصلاحات النقدية والمالية ساندت الإصلاحات الاقتصادية في قطاعات أخرى وقد عرفت معدلات التضخم تراجعاً متتالياً من 49% في ديسمبر 1993 إلى أقل من 6% نهاية 1997، في ظل خفض قيمة العملة بنسبة 50%.

حيث شرعت الجزائر بمساعدة البنك الدولي إلى إعادة هيكلة القطاع المصرفي وبموجب برنامج الإصلاح تحملت الدولة في الفترة 1992-1993 ما يزيد عن 275 بليون دينار جزائري من الأموال المصرفية المشكوك فيها والمستحقة على المؤسسات العامة، الأمر الذي دفع بها إلى تدعيم هاته المؤسسات لتطهير ممتلكاتها وتحضيراً لحلها وتصفيته لتخفيض تكاليف كانت الدولة تتحملها في دعم مؤسسات فاشلة، وخلال الفترة 1994-1996 تلقت البنوك التجارية في إطار عملية الإصلاح والتطهير الماليين إلى حوالي 80% من خسائر النقد الأجنبي كتعويض وذلك بسبب الاقتراض الخارجي، وشرعت السلطات في إعادة رسمة البنوك حيث كانت إعادة رسمة كل بنك، مصحوبة بتوقيع عقود الأداء بين الحكومة والبنوك وبمقتضى هذه العقود يتحمل مدير البنك بشكل مباشر المسؤولية في احترام نسب كفاية رأس المال المحددة من قبل بنك الجزائر، حيث من خلال هذا الإجراء منحت الجزائر البنوك الاستقلالية في اتخاذ القرارات التشغيلية بشأن توزيع الائتمان خاصة للمشاريع العالية المخاطر، وترتب على ذلك سنة 1997 رفض البنوك تقديم الائتمان للعديد من المؤسسات العامة المفلسة محاسبياً، خاصة التي ظهرت ميزانيتها سالبة في نتائج الاستغلال وخارج الاستغلال حيث كانت الدولة تنتظر من تطهير ممتلكاتها التي دعمت في قانون المالية لسنة 1993 بحوالي 75 مليار دينار جزائري أن تحصل على نتائج إيجابية تحقق منها الدولة أدنى اقتطاعات ضريبية، لكن النتائج السلبية المتتالية أفرزت خسارتها خاصة مؤسسات كانت معظمها في قطاع البناء مما نتج عنه تسريح

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

130 000 عامل وحدث اضطرابات في فيفري 1996<sup>1</sup>، الأمر الذي تفاقم بداية من صدور مرسوم حل وتصفية المؤسسات العمومية غير المستقلة سنة 1994 وشرعت البنوك في جملة من الأنظمة الاحترازية بإشراف بنك الجزائر بهدف الحد من المخاطر المحتملة كتقييد حجم السحب على المكشوف، ووضع مخصصات للمتطلبات خارج الميزانية العمومية وكان لهذه التدابير الاحترازية الوقائية الأثر الكبير على الخفض من حدة المخاطر البنكية من جهة ووفرة مالية وتحسين تخصصات الائتمان، هذا ما يشجع على فتح أبواب الاستثمار عبر البحث عن شركاء في القطاع الخاص.

وفي سياق إصلاح القطاع المصرفي اتخذت الحكومة التدابير اللازمة لخلق وتشجيع المنافسة في القطاع المصرفي فقد سمح بالمشاركة الأجنبية في رأس مال البنوك الوطنية، وصدرت رخصة إنشاء بنك خاص جديد سبتمبر 1995 "بنك يونيون" بالإضافة إلى الصندوق الوطني للتعاون الزراعي الذي هو ملك شركات تعاونية زراعية خاصة، كما صدرت تراخيص عام 1997 لبنوك خاصة أخرى، منها "سي تي بنك" والبنك العربي<sup>2</sup> وقد شرعت الحكومة في استخدام آليات السوق لتعبئة التمويل المحلي، وقد يتطلب الأمر اللجوء إلى الخبرة الأجنبية في مجال التقنيات البنكية الحديثة، وإتباع أساليب الإدارة الحديثة، وينبغي أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى عملية توسع الأسواق المحلية وإلى تحرير حركة رؤوس الأموال، وتعرض الأسواق المالية المحلية بدرجة أكبر للمنافسة من جانب الأسواق العالمية.

تفطنت الجزائر إلى الوضع المتأزم مما فرض عليها إنشاء سوق للأوراق المالية كخطوة أولى في أوائل 1997 كضرورة أملتها الظروف آنذاك للنهوض بالقطاع الخاص حديث النشأة في الجزائر باعتبار هذا السوق يعبئ المدخرات ويشكل مصدرا بديلا لتمويل الشركات عن طريق الأسهم، وقد نجحت العديد من الأقطار العربية في هذه التجربة التي من شأنها أن تؤدي إلى عملية الخصخصة وذلك من خلال تعبئة المدخرات المحلية وربما الأجنبية.

### المطلب الرابع: مستجدات المنطقة الأوربية وتأثيرها على التجارة الجزائرية

إن المستجدات على الساحة الداخلية والخارجية أدت إلى ركود العلاقات الجزائرية مع الدول الأوروبية وجعل الاتحاد الأوروبي يراجع سياسته الاقتصادية مع شركائه في الضفة

<sup>1</sup> - التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، سنة 1998 ص 25.

<sup>2</sup> - عبد العالي جيبلي، مرجع سبق ذكره، ص 78.



## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

الجنوبية وفق للمعطيات الجديدة إذ لم يعد الحديث على اتحاد أوروبي اقتصادي بل تعدت المسألة إلى تعاون نقدي شامل، لتصبح أوروبا موحدة نقدياً. كذلك واستدعت الظروف عقد لقاء برشلونة عام 1995 من أجل وضع إطار جديد للتعاون والوصول إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة آفاق 2010. وشمول اتفاق الشراكة على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف تقليص الهوة بين الشعوب المتوسطة على خلاف السياسة السابقة القائمة على شقين تجاري وتقني. وتضمن ميثاق برشلونة استراتيجية تعاونية شاملة مع 12 دولة متوسطة يمكن حصرها في ثلاث محاور أساسية:

**1. الشراكة في المجال السياسي والأمني:** لا يمكن إقامة إصلاحات اقتصادية واجتماعية ما لم يتوفر السلم والأمن في ظل احترام الحريات الفردية والجماعية وتجسيد الديمقراطية وكذا احترام المواثيق الدولية وقوانين الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان وتجسيد العدالة والرشادة في تسيير أمور الشعوب وذلك من خلال إرساء ثلاثة مبادئ أساسية:

- تأمين الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- التحكم في الهجرة حيث أصبحت تمثل ضغط سياسي اقتصادي واجتماعي.
- الحفاظ على الأمن الطاقوي.

**2. الشراكة في المجال الاقتصادي:** ويسعى هذا الشق في اتفاق برشلونة التاريخي إلى ترقية اقتصادية شاملة وقائمة على أكثر من صعيد رفع المستوى المعاشي للأفراد، رفع مستوى التشغيل، التقليل من الفوارق الاجتماعية بين شعوب منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وكذلك التركيز على إقامة منطقة حرة للتبادل التجاري في آفاق 2017 خالية من التعريفات الجمركية لصالح 43 دولة و890 مليون مستهلك<sup>1</sup> والعمل على التحرير التدريجي للتجارة الزراعية وتجارة الخدمات.

وجاءت نصوص اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على تفعيل المنافسة المحلية بين القطاعات وكذا المنافسة مع العالم الخارجي وسعت إلى تبني قوانين الحماية الفكرية والملكية الصناعية تشجيع القطاع الخاص وترقية قطاع الإنتاج، إقامة القواعد الأساسية لإقامة اقتصاد سوق متكامل مبني على أسس علمية وبيانات إحصائية وقواعد دراسة السوق، وإقامة تشريعات إدارية مرنة تسهل الاستثمار المحلي والأجنبي ونقل التكنولوجيا وكذا العمل على

<sup>1</sup> إسماعيل شعباني، الشراكة مع الاتحاد الأوروبي - معهد التجارة سنة 2004 ص.20

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

التوفيق بين التنمية والبيئة والتصدي لكل مخلفات التنمية البيئية السلبية، وسعت إتفاقية الشراكة إلى إقامة تعاون صناعي وزراعي وتأهيل المؤسسات وإعادة هيكلتها وفق ما تتطلبه تقنيات التسيير الحديثة والعولمة.

إن القدرة التنافسية للمؤسسات مرتبطة بشكل مباشر بمحيطها. ولهذا الغرض وضعت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة برامج منسقة قصد النهوض بالمؤسسة الصناعية وتمكنها من شروط النجاعة، ومواكبة التحولات المحلية والدولية كما هو مبين في الجدول التالي.

### المبحث الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية ضمن تفاعل تكتلات المنطقة العربية والمغربية

يشهد العالم في العقود الأخيرة تكتلات اقتصادية هامة شكلت من حولها مناطق رقي وازدهار وأصبحت موازين القوى في العالم مرتبطة بقوة هذه الأقطاب التي أصبحت مراكز القرارات الاقتصادية الدولية. والمغرب العربي الذي تتوفر فيه كل مقومات اتحاد اقتصادي يعتبر فضاء طبيعيا لتكتل اقتصادي قوى بإرادة أبناءه الذي تربطهم علاقات ضاربة في عمق التاريخ، فالوحدة الجغرافية جعلت من شعوب المنطقة يعيشون تجارب تاريخية، دينية موحدة، فقد عرفت منطقة شمال إفريقيا قيام حضارة إغريقية ورومانية وبعد حضارة عربية إسلامية وقيام دول دولة الموحدين، الفاطميين، المرابطين وقد تعاقبت كلها على منطقة دول المغرب العربي بما تحمل من إيجابيات وسلبيات من ذلك أن هذه الدول كانت مبنية على أساس قبلي وقائمة على القوة والغزو وتميزت بكثرة الصراعات على السلطة وتميز حكامها بقصر النظر وعدم التطلع إلى وحدة مغربية قوية مما زاد من ضعفها.

#### المطلب الأول : التجارة وفق تاريخ مشترك

وفي التاريخ المعاصر عرفت منطقة المغرب العربي الاحتلال الفرنسي الذي زاد من إرادة شعوب المنطقة في محاربتة من أجل الوحدة الترابية، التاريخية، الثقافية، ففي سنوات العشرينيات أسس نجم شمال إفريقيا ثم جمعية طلبة مسلمي شمال إفريقيا وكلاهما تشكلتا من مناضلين من أصل إفريقي، وفي سنة 1945 عقد ممثلي الحركات الوطنية لكل من الجزائر، المغرب وتونس لقاء في مصر يهدف إلى تكثيف الجهود وتوحيدها من أجل محاربة الاحتلال الفرنسي وتم إنشاء مكتب المغرب العربي في القاهرة، وفي سنة 1958 تم لقاء زعماء المقاومة

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

للدول الثلاثة من أجل توحيد الجهود بغية استقلال الجزائر واستمر تلاحم قادة المغرب العربي وشعوبها إلى غاية 1960 حينما ظهرت خلافات شديدة بين الجزائر والمغرب على رسم الحدود وكذلك بعد إعلان موريتانيا استقلالها في نفس السنة وظهور أطماع توسعية مغربية في الصحراء، فذب الشقاق والخلاف بين الأخوة الأشقاء فترة وجيزة من الزمن ليعودوا ثانية إلى مبادرات بناء المغرب العربي الكبيرة وذلك من خلال لقاء وزراء الاقتصاد لأربعة دول وهي الجزائر، تونس، المغرب وليبيا من أجل التعاون والتشاور في كل الميادين وتم إنشاء لجنة تشاور دائمة هدفها إرساء تعاون اقتصادي وتنمية المبادلات، ووضع نظام تفضيلات تجارية بين دول الإقليم وتنسيق سياسات التصنيع وخلق دعائم تكامل اقتصادي مغاربي. وذلك من خلال منح مزايا ضريبية وتفضيلات تجارية بين دول المنطقة وكذلك تكثيف التعاون والتشاور في المجال الصناعي والزراعي والحرفي والدفع والتمويل في المجال المصرفي وكانت خطوات هامة وجريئة لصالح شعوب المغرب العربي لو لم تتجدد الخلافات بين كل من الجزائر والمغرب، الجزائر وليبيا وتونس.

وفي مطلع الثمانينات عاد الصفاء إلى الدول المغاربية وذلك من خلال إمضاء جملة من معاهدات الأخوة والوئام سنة 1983 بين الجزائري، تونس وموريتانيا، ثم الجزائر وليبيا وأخيرا ليبيا والمغرب في معاهدة اتحاد عربي افريقي في أوت 1984.

### ميلاد اتحاد المغرب العربي:

وكان ذلك من خلال اتفاقية مراكش في منتصف الثمانينات ونظرا للظروف الاقتصادية والتحولات المتسارعة والمتمثلة في تدهور أسعار المحروقات التي أضرت باقتصاد كل من الجزائر وليبيا والفوسفات بالنسبة للمغرب، موريتانيا وتونس والغاز بالنسبة للجزائر وتراكم حجم المديونية المغاربية التي بلغت 58.2مليار دولار سنة 1990<sup>1</sup>، وكان على دول المغرب العربي العمل على توحيد جهودها التنموية والقفز على كل الخلافات من أجل بناء مغرب عربي قوي وقادر على مواجهة التحولات الدولية التي تفرضها الأزمة الاقتصادية العالمية لا تعترف إلا بالكفاءة والمنافسة وحسن الأداء الاقتصادي يفرض على الدول المغاربية سلسلة من التحديات ينبغي مواجهتها مجتمعة في ظل فضاء إقليمي فعال وقوى لا يحتمل التأخر ومن ذلك

<sup>1</sup> مفتاح حكيم، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي، أطروحة دكتوراه، ص111.

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

كانت قمة زرالدة في 10 جوان 1998 حيث تم انشاء لجنة سياسة للتشاور وتنسيق الجهود على مستوى وزاري بهدف دراسة واقتراح بناء مغاربي يتفرع عنها لجان فرعية هي:

- لجنة الشؤون المالية والجمركية.

- لجنة التنظيم والهيكل.

- لجنة التربية والتعليم.

- لجنة الشؤون الاجتماعية والأمن.

وفي 17 فيفري 1989 بمراكش أعلن عن ميلاد "اتحاد المغرب العربي" UMA هدفه التعاون والتشاور في كل مجالات بناء مغرب عربي في مستوى التحديات الأجنبية والتحويلات الدولية المفروضة في الساحة.

وبالرجوع إلى قرار المجلس الرئاسي لسنة 1990 المنعقد في الجزائر فقد وضعت اللجان الوزارية التوجهات الكبرى لإستراتيجية إقليمية شاملة للتنمية تهدف إلى:

1. تحقيق الأمن الغذائي.

2. ترقية الموارد البشرية والمالية.

3. تطبيق برامج تكثيف المبادلات التجارية.

4. إعداد سياسة موحدة في كل القطاعات.

ولا يمكن أن تتحقق هذه الأهداف الإستراتيجية الهامة إلا في أجواء تكتنفها علاقة الأخوة بين الدول المغاربية من أجل رفاهية وتقدم شعوبها واتباع سياسة التشاور الدائم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية وفتح الحدود بين الإخوة الأشقاء في المغرب العربي الكبير من أجل تنقل الأشخاص السلع ورؤوس الأموال، وقد تطلبت هذه الأهداف السامية لشعوب المنطقة إستراتيجية اقتصادية واضحة تقوم على:

1. إقامة منطقة تبادل مغاربية حرة وذلك من خلال إلغاء كل الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

2. خلق سوق مشتركة تفسح المجال لتنقل الأشخاص، السلع والأموال وكذا توحيد القوانين التي تحكمه من أجل الإسراع بتفعيل النشاط الاقتصادي وتجسيد الاندماج المغاربي الذي تطمح إليه شعوب المغرب العربي.

### المطلب الثاني: مميزات تبادلات الجزائر

حققت الجزائر فائضا تجاريا قدر ب 27.18 مليار دولار خلال عام 2012، هذا الارتفاع الطفيف في الفائض التجاري يرجع إلى "الاستقرار النسبي" لتدفق الواردات والصادرات للوطن، وفي الواقع، بلغت الصادرات الجزائرية 73.98 مليار دولار أي بزيادة قدرها 0.67%، أما فيما يخص الواردات فقد وصلت إلى 80.46 مليار دولار أي بانخفاض طفيف يقدر بنسبة 0.94%، كما عرفت واردات الجزائر تراجعاً بحوالي 1% مقارنة بعام 2011، وذلك من 47.24 مليار دولار إلى 46.80 مليار دولار، هذا التطور يعكس انفتاحها الاقتصادي في ظل تبادلاتها التجارية .

حسب إحصائيات الجمارك، بلغت نسبة الواردات 46.80 مليار دولار مقارنة بعام 2011 أين وصلت إلى 47.24، بتراجع طفيف تقدر نسبته بـ 0.94%، وقد شكلت المحروقات الجزء الأكبر من الصادرات الجزائرية بحصة تقدر بأكثر من 97% من الصادرات، أي بـ 71.79 دولار عام 2012 مقارنة مع عام 2011 حيث بلغت 71.42 دولار، أي بزيادة قدرها 0.51%، حسب نفس المصدر، أما فيما يخص الصادرات الغير نفطية (خارج المحروقات)، فلا تزال محتشمة، حيث تقدر بـ 2.96% من القيمة الإجمالية للصادرات (2.18 مليار دولار)

إن أهم المنتجات الرئيسية الغير نفطية التي يتم تصديرها تتمثل في المواد النصف مصنعة ب 1.66 مليار دولار و المسجلة بذلك ارتفاعاً قدره 10.96% خلال عام 2012، السلع الغذائية بقيمة 313 مليون دولار، أي انخفاض يقدر بـ 11.83%، وفي المقابل، عرفت الواردات تراجعاً بنسبة 0.94% عام 2012م من خلال المناطق الاقتصادية، هذا اذا نظرنا الى تعاملاتها التي ترتفع مع دول الاتحاد الاوربي في المرتبة الاولى، التي تشاركهم في اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية، ثم المناطق الاخرى التي بإمكانها التكتل معهم رغم تعددهم هذا بالنظر الى حجم تعاملاتها معهم، وبهذا فالجزائر لها امكانيات التكتل في عدة تكتلات اقتصادية شريطة توحيد المعايير خاصة الجمركية وبإمكانها ان تحقق ميزة بينهم، اذا استغلت الطرق التي يفرضها الاتحاد الاوربي عليها ان تفرضه هي على دول التكتلات الاضعف منها، وبالتالي فالجزائر لها خيار التكتل مع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والدول

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

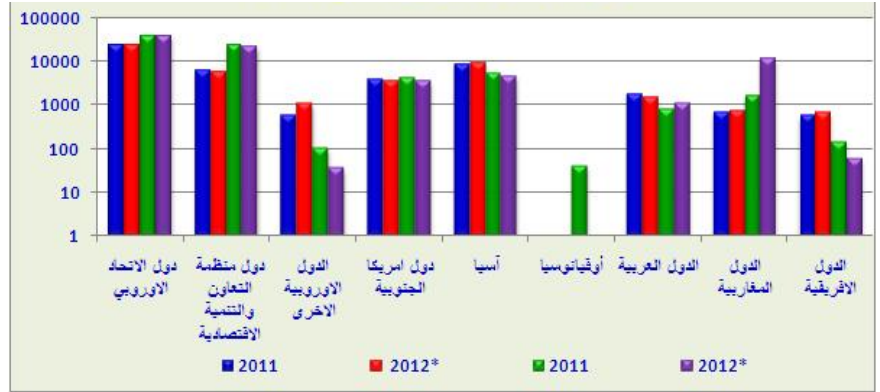
المغربية والعربية والافريقية الى جانب الشراكة الاورومتوسطية، وبالتالي لها حظوظ التكتل ضمن أربعة تكتلات على الأقل.

### الجدول رقم 39: تطور التجارة الخارجية من خلال المناطق الاقتصادية بين 2011 - 2012

الصادرات		الواردات		التطور		المناطق الاقتصادية
المليون دولار أمريكي السنة		المليون دولار أمريكي السنة				
2011	2012	التطور	2011	2012	التطور	
37307	40127	56,7	24616	23858	8,3-	دول الإتحاد الأوروبي
24059	22325	21,7-	6219	5892	26,5-	دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
102	36	71,64	579	1086	56,87	الدول الأوربية الأخرى
4270	3586	02,16-	3931	3587	75,8-	دول أمريكا الجنوبية
5168	4704	98,8-	8873	9410	05,6	آسيا
-	-	-	-	-	-	أوقيانوسيا
810	1069	98,31	1760	1536	73,12	الدول العربية
1586	12075	83,30	691	755	26,9	الدول المغربية
146	59	59,59-	578	677	13,17	الدول الإفريقية
<b>73489</b>	<b>73981</b>	<b>67,0</b>	<b>47247</b>	<b>46801</b>	<b>94,0</b>	<b>المجموع</b>

### الشكل رقم 36: تطور التجارة الخارجية من خلال المناطق الاقتصادية بين 2011 - 2012

ذلك ان الجدول أعلاه يبين بوضوح أن مبادلاتنا الخارجية لا تزال مستقطبة على شركائنا التقليديين، والذي يتعلق بتوزيع المناطق الاقتصادية خلال عام 2012، حيث ان الواردات الآتية من



الاتحاد الأوروبي قد تراجعت بنسبة 3.8% أي من 24.61 مليار دولار إلى 23.85 دولار، في حين سجلت صادرات الجزائر إلى هذه البلدان ارتفاعا محسوسا قدره 7.76%، تأتي بعد ذلك في المرتبة الثانية بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بنسبة 13% من الواردات و 30% من صادرات الجزائر إليها، أما فيما يخص المبادلات التجارية بين الجزائر وأجزاء أخرى من العالم تبقى مميزة بالنسبة منخفضة، من خلال طريقة التمويل : خلال عام 2012 تم تمويل واردات الجزائر أساسا من قبل شركة تأمين المحروقات "CASH" بنسبة قاربت 81,49% أي بـ 23.81 مليار دولار. عن طريق تسهيلات القروض التي بلغت أكثر من 66,46%، أي بـ 21.83 مليار دولار، في حين أن الحسابات بالعملية

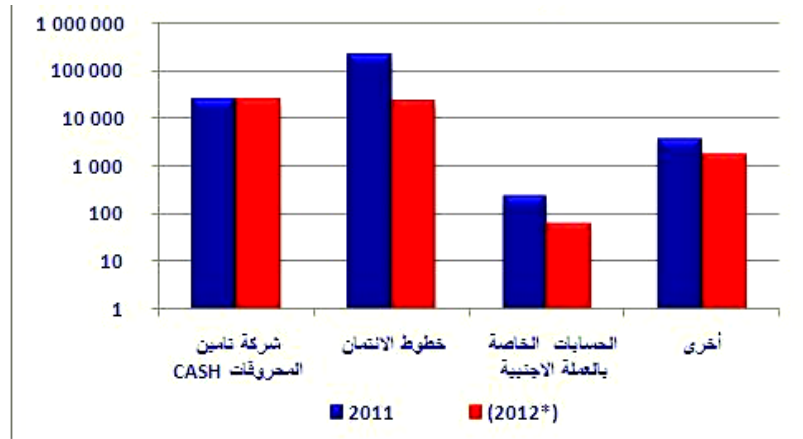
## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

الأجنبية تصل إلى 0.13 ٪ من إجمالي الواردات الذي يقدر بـ 60 مليون دولار، هاته الإحصائيات توضح جليا قدرة الجزائر على انضمامها للتكتلات والعمل على تفعيل تبادلاتها بتعددتها، لخلق جو يساعدها على تحضير الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ن وانطلاقا من ذلك نوضح طرق التمويل بالإحصائيات التالية :

الجدول رقم 40: توزيع الواردات من خلال طرق التمويل بين 2011 - 2012

القيمة بالمليون دولار أمريكي					
طرق التمويل	الهيكل %	2011	الهيكل %	2012	التطور %
شركات التأمين المحروقات CASH	56.51	24362	81.49	23311	-31.4
خطوط الائتمان	33.417	197178	66.46	21838	87.13
الحسابات الخاصة بالعملة الأجنبية	47.0	220	13.0	60	-73.72
أخرى	38.0	3487	4.3	1592	-34.54
المجموع	100	47247	100	46801	94.0

الشكل رقم 37: توزيع الواردات من خلال طرق التمويل بين 2011 - 2012



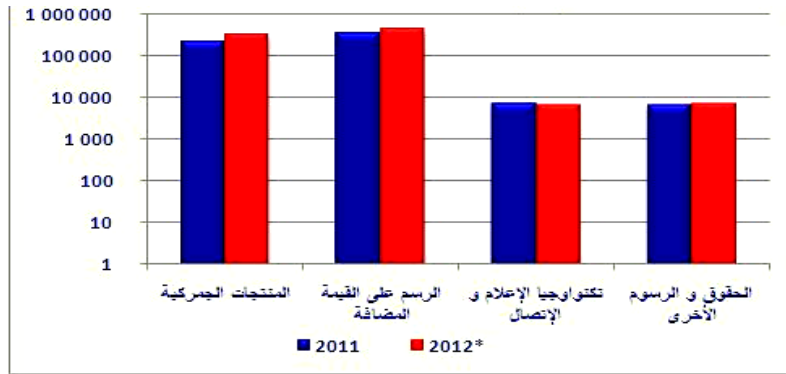
الجدول رقم 41: توزيع العائدات المحصل عليها من طرف الجمارك 2011 - 2012

الوحدة بالمليون دولار أمريكي			توزيع العائدات المحصل عليها من طرف الجمارك
التطور	2012	2011	
24.52	334447	219679	المنتجات الجمركية
94.27	441678	345233	الرسم على القيمة المضافة
54.3-	6876	7128	تكنولوجيا الإعلام والإتصال
89.10	7321	6602	الحقوق والرسوم الأخرى
58.36	790322	578642	المجموع

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

ساهمت الجمارك في تحصيل الضرائب بزيادة تقدر بنسبة (+ 36.58% مقارنة بعام 2011)، تفرض الضريبة على منتجات الجمارك بـ 334.44 مليار دولار، حيث أنها تفوق بكثير تلك التي تفرض على الواردات (448، 55 مليار دولار). كلا النوعين من الضرائب تمثل 42% و 57% من الإيرادات الجمركية، يرتبط ما تبقى من التصورات (1%)، بغيرها من الضرائب والرسوم، هذا وقد تميز عام 2012 بانخفاض (- 3.54%) في مبلغ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الشكل رقم 38: توزيع العائدات المحصل عليها من طرف الجمارك 2011-2012



الجدول رقم 42: الشركاء الرئيسيين للجزائر في الصادرات

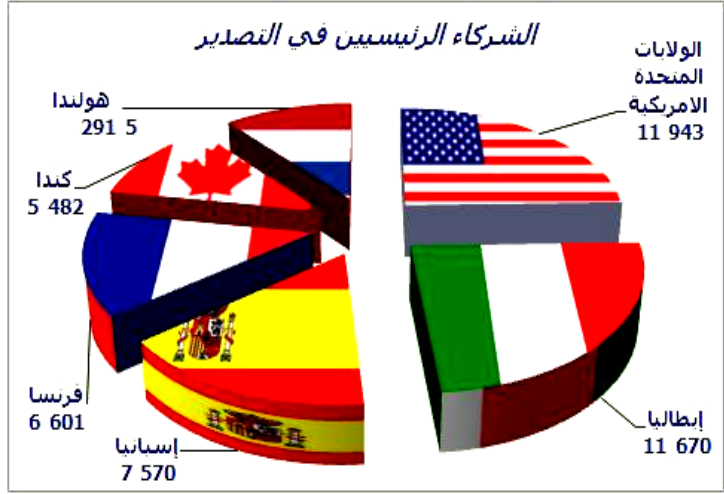
الوحدة بالمليون دولار أمريكي	في التصدير	
14,16	11943	الولايات المتحدة الأمريكية
77,15	11670	إيطاليا
23,10	7570	اسبانيا
92,8	6601	فرنسا
41,7	5482	كندا
15,7	5291	هولندا
32,5	3937	بريطانيا
11,4	3041	تركيا
81,3	2822	البرازيل
64,3	2696	الصين
52,2	1865	بلجيكا
44,1	1067	البرتغال
42,1	1052	الهند
14,1	841	المغرب
09,92	68128	المجموع الفرعي
100	73981	المجموع



## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

### الشكل رقم 39: الشركاء الرئيسيين للجزائر في الصادرات

في عام 2012 كان هنالك ستة (06) زبائن رئيسيين للجزائر تتقدمهم الولايات المتحدة الأمريكية (11.94 مليار دولار)، تليها إيطاليا (11.67 مليار دولار) ثم إسبانيا (7.57 مليار دولار)، فرنسا (6.60 مليار دولار)، كندا (5.84 مليار دولار) و



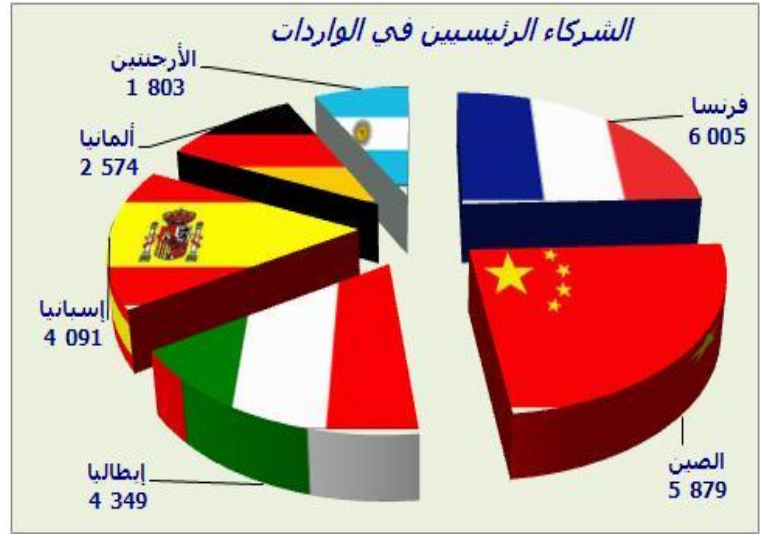
هولندا (5.29 مليار دولار)

### الجدول رقم 43: الشركاء الرئيسيين للجزائر في الواردات

الوحدة بالمليون دولار أمريكي		في الإستيراد
STR%	القيمة	
83,12	6005	فرنسا
56,12	5879	الصين
29,9	4349	إيطاليا
74,8	4091	إسبانيا
5,5	2574	ألمانيا
85,3	1803	الأرجنتين
81,3	1784	تركيا
5,3	1637	الولايات المتحدة الأمريكية
87,2	1344	البرازيل
68,2	1256	كوريا
35,2	1102	الهند
98,1	928	اليابان
67,1	831	بريطانيا العظمى
67,1	782	هولندا
38,1	644	المجموع الفرعي
8,74	35009	المجموع

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

الشكل رقم 37: الشركاء الرئيسيين للجزائر في الواردات



إذا نظرنا للإحصائيات سالفة الذكر نجد ان تبادلات الجزائر تتعدد مع دول العالم وبنسب متفاوتة تدفعها الى امكانية تطويرها اذا اقامت شركات متعددة، خاصة مع الصين ودول امريكا اللاتينية لتخفيف ضغط الاتحاد الاوربي، ومن ثم امكانية تصدير تكتل مغاربي وعربي

وافريقي، ذلك أنه فيما يتعلق بالمومنين، تحتفظ فرنسا بمرتبتها الأولى (6مليار دولار). تليها الصين (5.87 مليار دولار)، إيطاليا (4.34 مليار دولار)، إسبانيا (4.09 مليار دولار)، ألمانيا (2.57 مليار دولار) والارجنتين (1.8 مليار دولار)، ولهذا فإن الجزائر بإمكانها تحقيق مكانة اقتصادية في السوق الدولية خاصة باستغلال شركائها لتوطين الاستثمارات، فمن جهة تشارك في التجارة الدولية ومن جهة أخرى تقلص من البطالة وتزيد من قدرة التدريب والتكوين لليد العاملة المحلية .

كما أن المنتجات الخام و سلع التجهيز الصناعية لم تمثل سوى 16,0 % و 03,0% من الهيكل الإجمالي للصادرات الجزائرية خلال الثلاثي الأول 2013، وأوضح المركز أن المحروقات تبقى تمثل أهم حصة من الصادرات الجزائرية ب 96,96% من الحجم الإجمالي لصادراته أي 68,19 مليار دولار خلال الثلاثي الأول 2013 مقابل 37,20 مليار خلال نفس الفترة 2012 أي انخفاض ب 38,3%

وبخصوص الصادرات خارج المحروقات التي غطت 04,3% من الحجم الإجمالي للصادرات أي ما يعادل 617 مليون، فقد سجلت ارتفاعا يقدر ب 78,75% مقارنة بنفس الفترة المرجعية المسبوقة الذكر، وتشمل المنتجات خارج المحروقات المصدرة فئة "المنتجات نصف المصنعة" ب 429 مليون دولار أي ارتفاع ب 9,68% و المواد الغذائية ب 144 مليون دولار بزيادة قدرت ب 252% كما شهدت منتجات أخرى مصدرة خارج المحروقات

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

تراجعا مثل المنتجات الخام ب 31 مليون دولار (-4,28%) و سلع التجهيز الصناعية ب 7 ملايين دولار (-26%)

ومن بين زبائن الجزائر الرئيسيين من جانفي إلى مارس 2014 الولايات المتحدة الأمريكية 17,3 مليار دولار) وإيطاليا (09,3 ملايير) واسبانيا (15,2 مليار) وفرنسا (92,1 مليار) وبريطانيا (74,1 مليار دولار)، وفيما يخص الممونين تحتل فرنسا دائما المرتبة الأولى بحوالي 55,1 مليار دولار متبوعة بالصين (50,1 مليار دولار) واسبانيا (26,1 مليار دولار) وإيطاليا (03,1 مليار دولار) وألمانيا 610 مليون.

وأبرز التوزيع من حيث المناطق الاقتصادية أن بلدان الاتحاد الأوروبي تبقى من بين شركاء الجزائر الرئيسيين ب 63,53% من الواردات و 40,57% من الصادرات خلال الأشهر الثلاثة الأولى 2013، وسجلت الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي ارتفاعا ب 46,25% مقارنة بالثلاثي الأول 2012 منتقلة من 42,5 مليار دولار إلى 8,6 مليار دولار في حين لم ترتفع صادرات الجزائر نحو هذه البلدان بسوى 75,2% (312 مليون دولار).

وفي 2012 حققت الجزائر فائضا تجاريا قدر ب 18,27 مليار دولار مقابل 24,26 مليار دولار في 2011 أي ارتفاع ب 6,3%، ويفسر هذا التحسن الطفيف في "استقرار نسبي" لتدفق واردات البلد و صادراته، بعدما انخفضت واردات الجزائر الإجمالية من الحبوب بنسبة 27,5 في المئة إلى خمسة ملايين طن في موسم 2009-2010 بسبب وفرة محصولها المحلي، حيث صرح على إثرها يان لوبو، مدير منطقة المغرب العربي في وكالة تصدير الحبوب الفرنسية فرانس اكسبور سيريال لرويترز في أبريل 2009 "أعتقد أن الواردات لن تتجاوز 3,5 مليون طن بالنسبة للقمح اللين و 1,5 مليون طن للقمح الصلب" وبلغت الواردات الإجمالية للجزائر 6,9 مليون طن في موسم 2008-2009 وذكر مسؤولو وكالة الحبوب الفرنسية، على هامش منتدى للحبوب بالجزائر، أن الصادرات الفرنسية للجزائر في موسم 2009-2010 تراجعت إلى 3,05 مليون طن من 4,3 مليون طن في موسم 2008-2009، وكانت وزارة الفلاحة في الجزائر قد أعلنت آنذاك إن محصولها من الحبوب بلغ 6,12 مليون طن في 2009 وساعدت غزارة الأمطار على زيادة المحصول فضلا عن اتخاذ الحكومة سلسلة من الإجراءات لتعزيز الإنتاج من بينها تقديم قروض ميسرة للفلاحين ودعم الأسمدة والبذور عالية الإنتاجية،

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

حيث ضعف المحصول في 2008 الجزائر، على مضاعفة قيمة وارداتها من الحبوب إلى 3,98 مليار دولار من 1,98 مليار في عام 2008، وشملت واردات الجزائر من الحبوب في ذلك الموسم 4,9 مليون طن من القمح اللين ومليون طن من القمح الصلب، ولهذا انخفضت وارداتها الإجمالية من الحبوب، بعدما بلغ محصولها من الحبوب 6,12 مليون طن في 2009، مسجلا ارتفاعا ب 2,1 مليون طن عن عام 2008.

أما سنة 2014 فقد سجل الميزان التجاري الجزائري فائضا تجاريا بقيمة 11,4 مليار دولار خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2014 مقابل 48,4 مليار دولار خلال الفترة نفسها من 2013 بانخفاض نسبته 25,8% حسبما أكدته مصالح الجمارك الجزائرية، حيث أشار المركز الوطني للإعلام و الإحصاء التابع لهاته لها، إلى أن صادرات الجزائر بلغت 53,28 مليار دولار خلال الخمسة أشهر الأولى من 2014 مقابل 96,28 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2013 أي بانخفاض 5,1% ويرجع ذلك إلى حدوث انخفاض بأكثر من 2% من صادرات المحروقات.

أما الواردات فقد بلغت قيمتها 42,24 مليار دولار خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2014 مقابل 48,24 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2013 أي بتسجيل انخفاض نسبته 25,0% حسب ما أكده المركز، و قد أفضت هذه النتائج إلى تسجيل نسبة تغطية للواردات من خلال الصادرات قدرت ب 117% مقابل 118% خلال نفس الفترة المرجعية حسب المركز. صادرات المحروقات التي تمثل المبيعات الأساسية للجزائر في الخارج سجلت نسبة 91,95% من الحجم الإجمالي للصادرات والتي تمثل 36,27 مليار دولار

وخلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2014 مقابل 28 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2013 بانخفاض بلغ 2,26% حسب مصالح الجمارك، وفي الوقت نفسه سجلت الصادرات خارج المحروقات قيمة 1,16 مليار دولار بنسبة 5,9% من الحجم الإجمالي للصادرات حسب نفس المصدر.

وتشكلت أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات من مجموعة المواد نصف المصنعة ب 952 مليون دولار (زائد 42%) والسلع الغذائية ب 160 مليون دولار (ناقص 30,38%) والمواد الخام ب 46 مليون دولار أي بتسجيل انخفاض نسبته 9,38%.

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

أما الصادرات بالنسبة لمجموعة المعدات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية فبلغت 5 مليون دولار لكل مجموعة. وبالنسبة للواردات فقد سجلت تراجعا طفيفا ب0.25% وتخص المنتجات نصف المصنعة التي بلغت 5.39 مليار دولار (زائد 7.58%) والمنتجات الغذائية ب4.67 مليار دولار (زائد 10.64%) والتجهيزات الصناعية ب7.65 مليار دولار (زائد 7.8%).

وقدرت واردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية بنحو 4.64 مليار دولار بانخفاض قدره 4.87% كما انخفضت واردات المواد الخام بنسبة 2% مسجلة 829 مليون دولار، وبالمقابل ارتفعت واردات مجموعة التجهيزات الفلاحية بنسبة 19.67% مسجلة مبلغ 256 مليون دولار حسب المركز الوطني للإعلام والإحصائيات.

لكن في شهر ماي 2014 سجلت نتائج التجارة الخارجية تراجع في فائض الميزان التجاري من 528 مليون دولار خلال ماي 2013 إلى 102 مليون دولار خلال نفس الشهر من 2014 بانخفاض نسبته 80%. ويعود هذا الانخفاض أساسا إلى حدوث زيادة بأكثر من 8% بالنسبة لواردات الجزائر وانخفاض طفيف بنسبة 0.40% من الصادرات. وبلغت الواردات الجزائرية 5.33 مليار دولار مقابل 4.93 مليار دولار في نفس الشهر من 2013 بزيادة قدرها 8.19% في حين عرفت الصادرات الجزائرية انخفاضا طفيفا بنسبة 0.40% بمجموع 5.44 مليار دولار مقابل 5.46 مليار دولار خلال نفس الشهر من 2013.

وأسفرت هذه النتائج عن وجود نسبة تغطية للواردات من خلال الصادرات ب102% لشهر مايو الماضي مقابل 111% بالنسبة لنفس الشهر من 2013، وخلال الشهر الخامس من 2014 شكلت المحروقات 95.35% من إجمالي حجم الصادرات من 5.29 مليار دولار في ماي 2013 أي بانخفاض طفيف إلى 5.18 مليار دولار خلال ماي 2014 ما يمثل نسبة 1.97%.

وما تزال الصادرات غير النفطية هامشية مع نسبة بلغت 4.65% من إجمالي حجم الصادرات رغم حدوث زيادة بنسبة 48% مقارنة بماي 2013 والتي انتقلت من 171 إلى 253 مليون دولار في ماي 2014 حسب بيانات المركز، حيث إلى غاية نهايته، تمثل الزبائن الخمس الأساسيين للجزائر في اسبانيا بقيمة 659 مليون دولار وبريطانيا العظمى ب498

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

مليون دولار وإيطاليا ب 469 مليون دولار وفرنسا ب 464 مليون دولار وأخيرا الولايات المتحدة الأمريكية ب 395 مليون دولار.

وفيما يخص المومنين حافظت الصين على موقعها الأول بتصدير 714 مليون دولار نحو الجزائر متبوعة بفرنسا (597 مليون دولار) وألمانيا (442 مليون دولار) وإيطاليا (441 مليون دولار) وإسبانيا (411 مليون دولار).

وقد احتلت الصين في 2013 لأول مرة المرتبة الأولى بالنسبة للمومنين الرئيسيين للجزائر لتسبق بذلك فرنسا التي احتلت هذه المرتبة لسنوات، ويذكر أن الجزائر سجلت في 2013 فائضا تجاريا بقيمة 11.06 مليار دولار حيث بلغت الصادرات قيمة 65.92 مليار دولار بتراجع نسبته 8.28 % وقدرت الواردات ب 54.85 مليار دولار بزيادة 8.89 % مقارنة بالعام 2012.

مثال عن دراسة مقارنة بسيطة: مقارنة بين 5 أشهر الأولى لسنوات 2012 و نظيرتها في سنتي 2013 و 2014

### 5 أشهر الأولى سنة 2012

الصادرات = 31.83 مليار دولار

الواردات = 19.36 مليار دولار

الفائض التجاري = الصادرات - الواردات = 12.47 مليار دولار

### 5 أشهر الأولى سنة 2013

الصادرات = 28.71 مليار دولار

الواردات = 22.45 مليار دولار

الفائض التجاري = الصادرات - الواردات = 6.26 مليار دولار

### 5 أشهر الأولى سنة 2014

الصادرات = 28.53 مليار دولار

الواردات = 24.42 مليار دولار

الفائض التجاري = الصادرات - الواردات = 4.11 مليار دولار

إن هاته المعطيات توضح أن الصادرات في انخفاض مستمر، والواردات في ارتفاع كبير، وهذا ما يرفع من قيمة العجز، يدفع بالدولة إلى الاستعانة بالاحتياطات المصرفية، وهذا

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

ما يندرج بصعوبة الموقف، ويفتح أبواب الخوف من المستقبل المجهول في ظروف عالمية خطيرة من تقلبات في أسعار النفط وأزمات اقتصادية ونقدية، وانهيارات اقتصادية عالمية، تدفع الكبار إلى البحث عن مستثمرات جديدة لدى الصغار، مما يوحي بأخطار مستقبلية مجهولة لاسيما بنشوب حروب متعددة، بأساليب مختلفة، ولهذا أوضح أن الصادرات الجزائرية انخفضت بنسبة حوالي 10% و الواردات ارتفعت بنسبة 15%، و عليه انخفض الفائض التجاري بنسبة 50% وهو رقم كبير جدا كان سبب انخفاض عائدات الجزائر راجع بالدرجة الأولى إلى تخفيضها لسعر الغاز بعد تعرضها لضغوط من طرف الاتحاد الأوروبي وقطر وروسيا ومنافسة الغاز الصخري الأمريكي، وهو ما جعل صادراتها تتراجع بـ 9.82% أي ما يقارب 10%، ولهذا أكد أن اللجوء إلى صندوق الاحتياطات هو مجازفة، قد تستنزف هاته الثروة من الاحتياطات المصرفية في ظرف أقل من سنتين، بسبب ارتفاع فاتورة الواردات، وتغطيتها من هذا الصندوق، وإنخفاض الصادرات التي تحقق تغطية له، في حين أن الإعتماد على الربيع النفطي، أو مشتقاته أو من مداخله فقط هو التهرب من المصير المجهول إلى واقع متأزم، في ظل تداعيات سياسات النقشف، واحتجاجات الشارع، وشراء السلم الاجتماعي عوامل لا يمكن لها بأي حال من الأحوال المساعدة في تحرير التجارة الخارجية، التي تفرض شروطا للحفاظ على مكتسبات الأمة ومبادئها، خاصة، وأن الجزائر في مرحلة أخيرة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وهي لازالت دولة تعتمد على المحروقات، وهذا بالنظر لما يمثله و يساهم فيه النفط والغاز بنسبة 97% من إجمالي صادرات الجزائر وبحسب بيانات جمركية أدى التراجع إلى انخفاض فائضها التجاري إلى 6.26 مليار دولار في الفترة من جانفي إلى ماي 2013 مقارنة مع 12.47 مليار دولار عام 2012، وتم تخفيض سعر الغاز لشهر جوان 2013 بـ 85 سنتا خوفا من فقدان أسواق جديدة في أوروبا، بناء على ضغوط تعرض لها المجمع العمومي الجزائري من شركة "إيني" الإيطالية ومتعاملين اسبانيين وأوروبيين.

وقد خفّضت الجزائر من خلال شركتها "سوناطراك"، من سعر بترولها المصدر إلى الخارج بـ 85 سنتا للبرميل، خلال شهر جوان 2013، كما كانت سوناطراك قد خفضت أيضاً من سعر برميل النفط بما مقداره 30 سنتا، شهر ماي 2013، في محاولة للعمل في موضوع الأسعار، بغرض الحفاظ على حصتها في الأسواق، جراء ارتفاع الإنتاج الأمريكي



## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

بعد الاكتشافات الكبيرة في "داكوتا" وشمال ولاية تكساس للغاز والنفط الصخري، الذي ينافس مباشرة الجزائر التي تنتج نفطا مشابها للإنتاج الأمريكي، ويوجد ضمن هذه الوضعية الصعبة كلا من الجزائر ونيجيريا اللتان بدأتا في خسارة أسواقهما، ما يضطرهما للتوجه إلى الأسواق الآسيوية.

هذا وشنت عدد من شركات النفط العربية والروسية حملة للاستحواذ على أسواق سوناطراك في أوروبا بعد انقضاء فترة العقود طويلة ومتوسطة المدى، مستغلة الظروف التي يعيشها المجمع الطاقوي الجزائري، واقترحت هذه الأخيرة أسعارا أقل للغاز وامتيازات أخرى، حيث ركزت على الضمانات الأمنية وتداعيات حادثة تيفنتورين في مقدمتها الشركات الروسية والعراقية والليبية والقطرية.

ولهذا رأى كثير من الخبراء أن الجزائر ستضطر للاقتناء من احتياطات العملة الصعبة و ذلك لأن صندوق ضبط الإيرادات لن يكفي الجزائر لديها نفقات ضخمة في المشاريع و لها نفقات شراء السلم الاجتماعي، حيث أن ميزانية الجزائر لسنة 2013 سجلت عجزا بقيمة 40 مليار دولار، و تقام هذا العجز في سبتمبر 2014، مما يؤمن لها هذا الصندوق سنتين على الأكثر إذا لم تتخفف أسعار النفط مجددا،

حيث بلغ الحجم الاجمالي للمبادلات التجارية المحققة من جانفي إلى سبتمبر 2013 قيمة 01,23 %مليار دولار منها 45 مليار دولار مع بلدان الاتحاد الاوروبي 40,52% حسبما علم لدى الجمارك، كما أشارت أرقام المركز الوطني للإعلام الآلي والاحصائيات أن الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي بلغت حوالي 41,30 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من 3102 أي % 43 من الواردات الاجمالية للجزائر، مسجلة ارتفاعا بنسبة 4,7% مقارنة مع نفس الفترة من 2012 وأوضح المصدر أن الصادرات الجزائرية نحو بلدان الاتحاد الاوروبي بلغت 43,23 مليار دولار أي 54,7% من الصادرات الاجمالية للبلد مسجلة ارتفاعا بنسبة 45,0 % مقارنة مع نفس الفترة من 2012

وحسب أرقام الجمارك فإن إسبانيا تمثل الزبون الأول للجزائر بحيث تمتص 57,7 مليار دولار 04 % من المبيعات الجزائرية نحو الخارج متنوعة بإيطاليا ب 05 ر 5 مليار دولار أي 05 % وبريطانيا ب 41,4 مليار دولار وفرنسا 30,4 مليار دولار، وفيما يتعلق بالمومنين باستثناء الصين التي تمثل أول مومون للجزائر ب 04، 5 مليار دولار، من الواردات الإجمالية



## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

للبلد فإن المراتب الأربع الأولى تحتلها بلدان من الاتحاد الأوروبي، حيث تمثل فرنسا الممون الثاني للجزائر بـ 71، 5مليار 27،0% متبوعة بإيطاليا بـ 04،2مليار ( 47،0% وإسبانيا 02،2 مليار أي 43،0% وألمانيا 02،3 مليار أي 07،4% من القيمة الإجمالية للواردات الجزائرية خلال الأشهر التسعة الأولى من 2013

وتأتي بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (خارج الاتحاد الأوروبي) في 3،4 مليار دولار) من الواردات الجزائرية المرتبة الثانية بحصة 45،3% أي 2،0 مليار دولار من المبيعات الجزائرية نحو الخارج و 20،0 ومقارنة مع نفس الفترة من 2013 تراجمت الصادرات المحققة نحو هذه البلدان بنسبة 22.72% مقابل ارتفاع الواردات من هذه البلدان بأكثر من 4،02% وتمت المبادلات التجارية للجزائر مع بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أساسا مع الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت الزبون الخامس للجزائر بـ 14،7 أي 23،0 مليار دولار 50% أي 50،2 مليار دولار والممون السادس بنسبة 22،5% أي 14،3 مليار دولار، وتعد تركيا الزبون الثامن للجزائر بـ 05،5 أي 50،0 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من 2013 للجزائر بـ 2.00% أي 72مليار دولار.

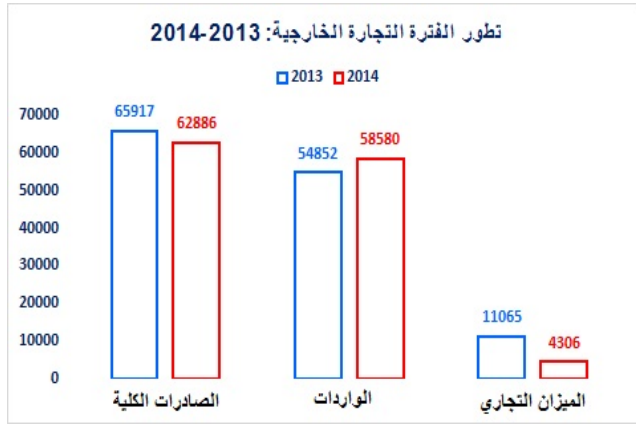
ومن بين بلدان المنطقة يمثل البرازيل الزبون العاشر للجزائر وممونها الحادي عشر و 0.47مليار من الصادرات الجزائرية، كما يجب الإشارة إلى أن الصين الممون الأول للجزائر و زبونها الثاني عشر.

**جدول رقم 44 : حوصلة نتائج الميزان التجاري للفترة : سنة (2005/2015) : (\* القيمة بالمليون دولار**

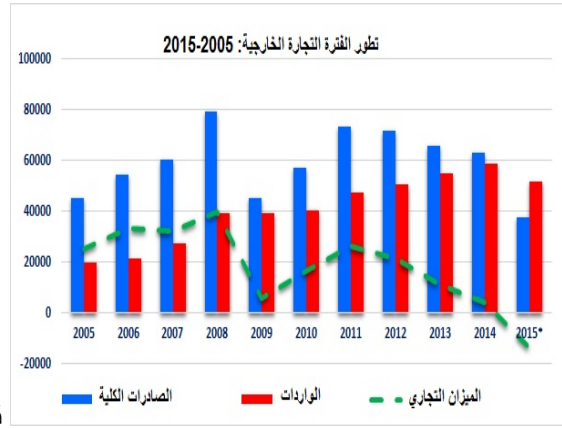
المصدر : المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية (CNIS) \* معطيات مؤقتة

القيمة بالمليون دولار	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015*
الصادرات خارج مجال المحروقات	1 099	1 158	1 332	1 937	1 066	1 526	2 062	2 062	2 165	2 582	2 063
صادرات المحروقات	43 937	53 456	58 831	77 361	44 128	55 527	71 427	69 804	63 752	60 304	35 724
مجموع الصادرات	45 036	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053	73 489	71 866	65 917	62 886	37 787
الواردات	20 048	21 456	27 631	39 479	39 294	40 473	47 247	50 376	54 852	58 580	51 501
الميزان التجاري	24 989	33 157	32 532	39 819	5 900	16 580	26 242	21 490	11 065	4 306	-13 714

الشكل رقم 38 : تطور الفترة التجارية الخارجية 2013-2014



الشكل رقم 39 : تطور الفترة التجارية الخارجية 2005-2015



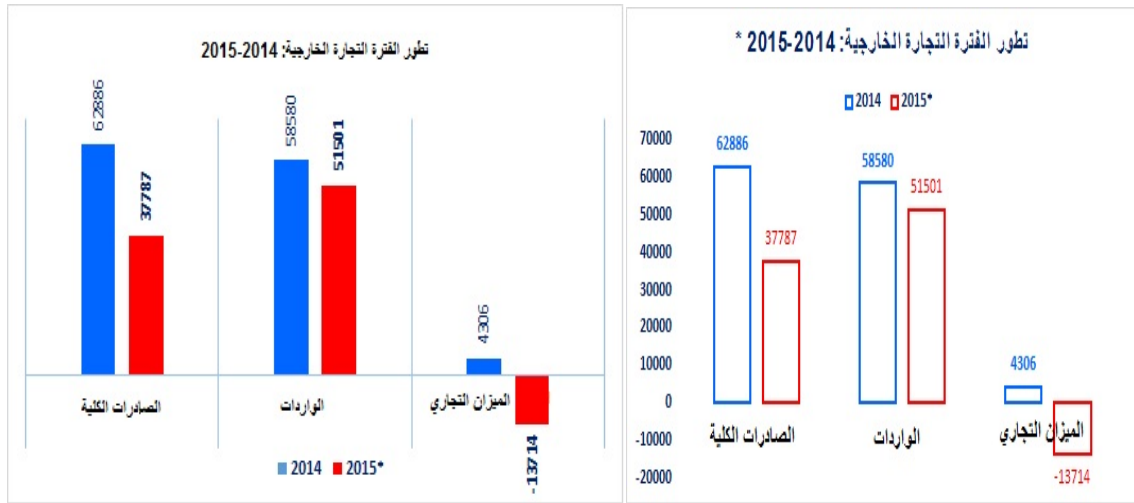
تشير النتائج العامة المحققة من حيث إنجازات تبادلات

الخارجية الجزائر خلال سنة 2015 إلى عجزا في الميزان التجاري ب 13.71 مليار دولار، مقابل فائض 31.4 مليار دولار أمريكي المسجلة خلال سنة 2014. هذا المؤشر يفسر انخفاض متزامن للواردات والصادرات المسجلة خلال هاته الفترة .

من حيث نسبة تغطية الواردات بالصادرات، النتائج محل الدراسة، تبعث نسب 73% سنة 2015 مقابل 107 % المسجلة سنة 2014.

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

### الشكل رقم 40 : تطور الفترة التجارية الخارجية 2014-2015



تراجعت نسبة الواردات الجزائرية إلى 12,08 % مقارنة مع سنة 2014، حيث انخفضت من 58.58 مليار دولار إلى 51.5 مليار دولار.

أما التوزيع حسب مجموعة المنتجات خلال عام 2015، فيتبين من الجدول التالي، بعد انخفاضات مجموعة "سلع المعدات" إلى 9.74 %، "السلع الغذائية" نسبة 15,37 %، "السلع الموجهة للإنتاج" 9,88 %، وأخيرا، "السلع الاستهلاكية غير الغذائية" إلى 16,81 % القيمة بمليون دولار أمريكي

### جدول رقم 45 : التوزيع حسب مجموعة المنتجات خلال عام 2015

مجموعة المواد	عام 2014		عام 2015*		التطور %
	القيم	الهيكل %	القيم	الهيكل %	
السلع الغذائية	11 005	18,79%	9 314	18,09%	15%-، 37%
السلع الموجهة للإنتاج	17 622	30,08%	15 881	30,84%	9%-، 88%
سلع المعدات	19 619	33,49%	17 709	34,39%	9%-، 74%
سلع الإستهلاك غير الغذائية	10 334	17,64%	8 597	16,69%	16%-، 81%
مجموع الواردات	58 580	100%	51 501	100%	12%-، 08%

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS \* نتائج مؤقتة

تمثل المحروقات أساس صادراتنا إلى الخارج خلال سنة 2015 بحصة 94.54 % من الإجمالي العام للصادرات، مع انخفاض قدره 40.76 % مقارنة مع 2014

أما فيما يخص الصادرات "خارج المحروقات"، لا تزال هامشية، بنسبة 5.46 % فقط من إجمالي حجم الصادرات أي ما يعادل 2.06 مليار دولار أمريكي، مع تسجيل انخفاضا بنسبة 20.1 % مقارنة مع

2014

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

جدول رقم 46 : التوزيع حسب مجموعة المنتجات بين فترتي : 2009-2015

التعيين	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	الحصة (%)	التطور (%)
التغذية	113	315	355	315	402	323	234	62,0	55,-27
الطاقة والتشحيم	44 128	55 527	71 427	69 804	62 960	60 304	35 724	54,94	76,-40
المواد الخام	170	94	161	168	109	109	106	28,0	75,-2
نصف المواد	692	1 056	1 496	1 527	1 458	2 121	1 693	48,4	18,-20
سلع المعدات الفلاحية	-	1	-	1	-	2	1	-	-
سلع المعدات الصناعية	42	30	35	32	28	16	18	05,0	5,12
سلع الإستهلاك غير الغذائية	49	30	15	19	17	11	11	03,0	-
								100	91,-39
						62 886	2 063		

### من حيث المناطق الإقتصادية

أما فيما يتعلق بالتوزيع حسب المناطق الإقتصادية خلال عام 2015، ستبين الجداول المرفقة بوضوح أن معظم مبادلاتنا الخارجية ما زالت منحازة من طرف شركائنا التقليديين.

في الواقع ، تشكل دول منظمة التعاون الإقتصادي الطرف المهم في التعامل ب 49، 63% من وارداتنا و 64،82% من صادراتنا

جدول رقم 47 : التوزيع حسب المناطق الإقتصادية بين 2014 و 2015

المناطق الإقتصادية	الواردات بالمليون دولار أمريكي			الصادرات بمليون دولار أمريكي		
	السنة		التطور %	السنة		التطور %
	2014	*2015		2014	*2015	
دول الاتحاد الأوربي	29 684	344 25	14.62-	40 378	25 801	-36.10
دول منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية	8 436	7 353	12.84-	10 344	5 428	-47.53
الدول الأوربية الأخرى	886	1 220	37.70	98	37	-62.24
دول أمريكا الجنوبية	3 815	2 818	26.13-	1 183	1 575	-50.52
آسيا	12 619	11 830	6.25-	5 060	2 562	-49.37
أوقيانوسيا	-	-	-	-	57	-
الدول العربية	1 962	1 912	-2.55	648	628	-3.09
الدول المغربية	738	674	-8.67	3 065	1 607	-47.57
الدول الأفريقية	440	350	-20.45	110	92	-16.36
المجموع	58 580	51 501	12.08-	62 886	37 787	-39.91

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS \* نتائج مؤقتة

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

### 1/ الإتحاد الأوروبي:

تبقى دول الإتحاد الأوروبية دائما الشريك الرئيسي للجزائر ، بنسب على التوالي 49.21 % واردات و 68.28% صادرات ، وبالمقارنة مع عام 2014، انخفضت الواردات القادمة من دول الإتحاد الأوروبي بنسبة 14.62 %، من 29.68 مليار دولار في 2014 إلى 25.34 مليار دولار أمريكي في عام 2015، في المقابل تضاعلت صادرات الجزائر إلى هذه البلدان بقيمة 14.58 مليار دولار أمريكي أي 36.1% داخل هذه المنطقة الاقتصادية، يمكن للمرء أن يلاحظ أن زبوننا الرئيسي هو اسبانيا، والتي تشمل أكثر من 17،4% من المبيعات الخارجية، تليها إيطاليا بنسبة 16.32% ثم فرنسا بـ 13.02% ، وبالنسبة للممولين الرئيسيين، تحتل فرنسا المرتبة الأولى بين دول الإتحاد الأوروبي بـ 10.52%، تليها إيطاليا واسبانيا بحصة 9.37% و 7.64% من إجمالي الواردات من الجزائر خلال عام 2015

### 2 / دول منظمة التعاون والتنمية (خارج الإتحاد الأوروبي):

تأتي دول منظمة التعاون الاقتصادي (خارج الإتحاد الأوروبي) في المرتبة الثانية بحصة بلغت 14.28% من واردات الجزائر من هذه البلدان، 14،36% من صادرات الجزائر إلى هذه البلدان وبالمقارنة مع عام 2014، فإنه ينبغي ان نشير إلى انخفاض كبير في الصادرات المحققة مع هذه الدول، من 10.34 دولار أمريكي في عام 2014 إلى 5.43 دولار أمريكي في عام 2015، كذلك إن واردات الجزائر من هذه الدول ، سجلت انخفاضا يقدر بـ 12.84%، كما نلاحظ أن المبادلات التجارية للجزائر مع هذه المنطقة هي مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم تليها تركيا بنسب 26،5% و 95،3% من الواردات القادمة من هذه الدول ، و 23،5% و 48،5% بالنسبة للصادرات إتجاه نفس هذه الدول

الشكل رقم 41: المناطق العالمية التي لها علاقات تجارية مع الجزائر



## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

### أهم شركاء الجزائر (الواردات)

**3/ باقي المناطق :** إن المبادلات التجارية بين الجزائر والمناطق أخرى لا تزال تتسم بنسب منخفضة الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية مع البلدان الأوروبية الأخرى (خارج الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية) يظهر تراجعا في حصصها من السوق بما يقارب من 28% مقارنة مع عام 2014، أي 984 مليون دولار أمريكي في عام 2014 إلى 1.26 مليار دولار أمريكي في عام 2015، دول "آسيا" تظهر انخفاضا بنسبة 18.6% تقريبا، 17.68 مليار دولار أمريكي إلى 14.39 مليار دولار أمريكي في نفس الفترة

سجل حجم التبادل التجاري مع دول المغرب العربي (UMA) انخفاضا كبيرا ما يقارب 40% مقارنة مع 2014، من مبلغ 1.52 مليار دولار أمريكي في عام 2014 إلى 2.28 مليار دولار عام 2015 سجلت المبادلات التجارية مع الدول العربية (خارج اتحاد المغرب العرب) انخفاضا طفيف مقارنة مع عام 2014، حيث بلغ حجم التبادل التجاري مع هذه الدول 2.61 مليار دولار أمريكي ليصل إلى 2.54 مليار دولار أمريكي وذلك بانخفاض قدره 2.68%

وسجلت المبادلات التجارية مع بلدان أمريكا انخفاضا ملحوظا من 37.22% مقارنة مع عام 2014، أي من 6.99 مليار دولار في عام 2014 إلى 4.39 مليار دولار أمريكي في عام 2015، تم تمويل الواردات في عام 2015 نقدا بمعدل 58.78%، أي ما يقارب 30.27 مليار دولار أمريكي مسجلة مع انخفاضا بنسبة 5.44% مقارنة مع عام 2014.

مولت طرق القرض 37.72% من إجمالي حجم الواردات، أي انخفاض قدره 22.08%، أما بقية الواردات يتم تمويلها عن طريق استخدام التحويلات المالية الأخرى بمعدل 3.5%، أي في القيمة المطلقة 1.8 مليار دولار أمريكي

القيمة بالمليون دولار أمريكي

### جدول رقم 47: طرق تمويل الواردات

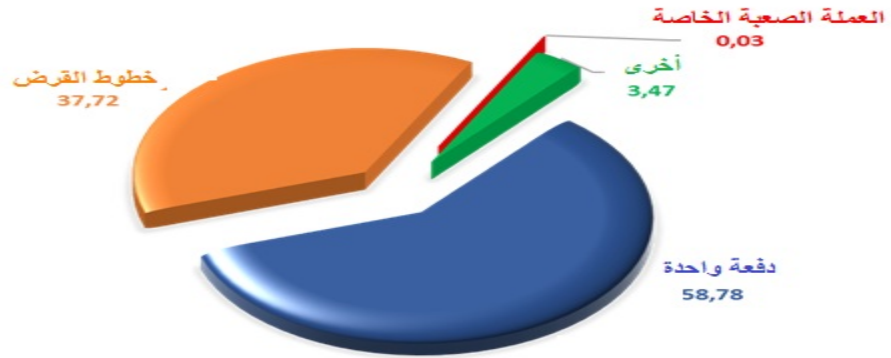
طرق التمويل	سنة 2014		سنة 2015		% التطور
	القيم	الهيكل %	القيم	الهيكل %	
نقعة واحدة	32 013	65.54	30 270	78.58	44،-5
خطوط القرض	24 934	56.42	19 428	72.37	08،-22
العملة الصعبة الخاصة	18	03.0	17	03.0	56،-5
أخرى	1615	76.2	1786	47.3	59،10
المجموع	58 580	100%	51 501	100%	08،-12

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS \* نتائج مؤقتة

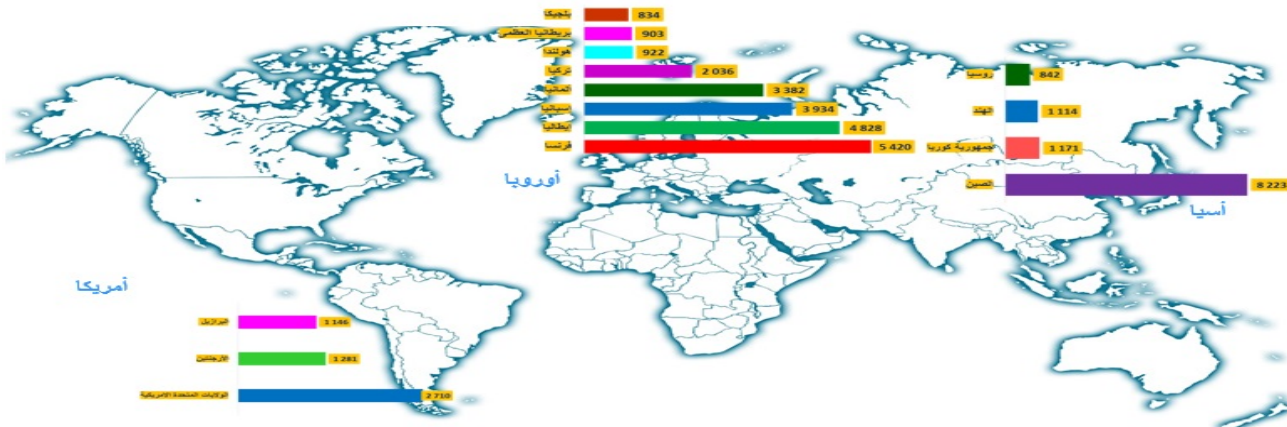


## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

توزيع الواردات حسب طريقة التمويل لسنة 2015



بالنسبة لسنة 2015، عدد الزبائن الرئيسيين للجزائر هو ستة (06) وهم : إسباني (6.56 مليار دولار أمريكي)، إيطاليا (8.36 مليار دولار أمريكي)، فرنسا (4.92 مليار دولار أمريكي)، بريطانيا العظمى (2.88 مليار دولار أمريكي)، هولندا (2.28 مليار دولار أمريكي) و تركيا (2.07 مليار دولار أمريكي) ، أما بالنسبة للممولين الرئيسيين، احتلت الصين المركز الأول مع 15.97٪، تليها فرنسا وإيطاليا بنسب على التوالي 10.52٪ و 9.37٪ من إجمالي واردات الجزائر خلال عام 2015



## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

إن ما تتميز به الجزائر من ثروات اقتصادية هائلة ينبغي توجيهها إلى ما يتطلع إليه الشعب وإمكانية قيام منطقة للتجارة الحرة ما هي إلا انعكاس لهذه التطلعات، ويتميز هيكل الصادرات باعتمادها على تصدير سلعة واحدة تتمثل في المحروقات (الغاز والبتروول) بالنسبة للجزائر.

### المطلب الثالث: تأثر التجارة الجزائرية بالتحولات العالمية والإقليمية

إن الجزائر لم تكن في منأى عن التحولات الاقتصادية الدولية والإقليمية الجارية في العالم بل كان لهذه الأخيرة أشد الأثر على الاقتصاد الجزائري وسائر الدول النامية، ومنذ الثمانينات شرعت الدولة الجزائرية في إجراء إصلاحات اقتصادية لكنها تميزت بالتناقل أحيانا والتردد أحيانا أخرى، فقد ركزت في المراحل الأولى على القطاعات الإستراتيجية، كالتجارة الخارجية والجهاز المصرفي باعتبارهما العربة التي تجر القاطرة من ذلك أن هذين القطاعين يلعبان الأدوار الأساسية والحاسمة في كل الإصلاحات التي تتم في مراحل لاحقة. وكانت تسعى لإقامة اقتصاد خالي من القيود الإدارية ذات توجه تنافسي يحقق شروط النمو، ويقلص حجم التضخم، ويوفر الشروط اللازمة لاستثمار المنتج المحلي والأجنبي وبهدف امتصاص اليد العاملة. ومن أجل بلوغ كل هذه الأهداف شرعت الدولة الجزائرية في إجراء إصلاحات عميقة وهادفة انطلاقا من عقد التسعينات ولم يكن لها الخيار في ذلك في أجواء عالمية سريعة التغيير، وعولمة كونية لا تملك الدول النامية إلا الانصهار فيها وذلك بأقل التكاليف الممكنة من خلال إجراء إصلاحات اقتصادية حقيقية.

ذلك أن الخلافات السياسية بين الدول المغاربية كان له أثر سلبي على الحركة الاقتصادية الشاملة ولا يمكن أن تقوم للمغرب العربي قائمة ما لم يضع هذه الخلافات جانبا ويركز على ما فيه الخير لشعوب المنطقة الأنظمة شلت في تحقيق ما تطمح إليه شعوبها ولم تستطع إيجاد صيغ للتكامل والاندماج حتى أن أغلب الاتفاقيات المتفق عليها لم تصادق عليها كل الأطراف وتعطل بروتوكول التنفيذ للاتفاقيات التجارية المصادق عليها، ويمكن إرجاع فشل قيام اتحاد مغاربي لغياب شبه كلى المتعاملين الاقتصاديين الفاعلين على الساحة الاقتصادية بعيدا عن كل الخلافات السياسية التي تطرح من الحكام ويمكن إرجاع فشل قيام وحدة اقتصادية مغاربية إلى ضعف المجتمع المدني في بعث هذا المشروع الاستراتيجي وتباين الأنظمة السياسية الحاكمة كما يرى البعض من ملكية، جمهورية، إسلامية وما ينتج عنه من اختلاف



## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

التنظيمات الاقتصادية بما فيه من تعطيل لمسعى الوحدة كما يرى البعض. في زمن يعرف العالم ميلاد تكتلات اقتصادية ضخمة تضمن دولا مهمهما الوحيد هو تقوية اقتصادها وترقيته بعيدا عن كل الخلفيات السياسية التاريخية والدينية.

إن قضية التكتل الجهوي أصبحت خيارا لا رجعة فيه مما يستوجب على شعوب المغرب العربي التفتن إلى كل السلبيات التي يمكن التي أن تنجم على سياسة التفكك والانعزال، ولم يعد الوقت يسمح بالمزيد من التخاذل والتراجع ونحن نعيش في زمن البقاء فيه للأقوى.

والممتنع للمسار التنموي للبلاد، تبرز له بوضوح الآثار الإيجابية للإصلاحات وذلك من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية، فقد حققت بعض التوازنات الكلية إثر الانتهاء من تطبيق توجيهات صندوق النقد الدولي، وذلك على مستوى معدل التضخم الذي عرف تراجعاً ملحوظاً، وتحقق فائض في الميزان التجاري، وتحسن الإنتاج الداخلي الإجمالي، كما عرف النمو الاقتصادي باعتباره مؤشر اقتصادي فعال نموا مضطرباً بعد فترة تذبذب تراوحت بين 1990 - 1995 وهي فترة تميزت بللا أمن والاستقرار وانعكس ذلك على آلية الإنتاج في البلاد، وابتداء من سنة 2003 عرف الاقتصاد الجزائري نمواً بلغ 2,5% وهي نسبة جيدة مقارنة بما سبقها في السنوات 95-2002، إلا أنها غير كافية، بسبب تأثيرات الديون وخدماتها، مع فقدان التحكم في التغيرات البيئية، والمحيط الخارجي خاصة الحدود، من مظاهر التهريب للسلع، وتهريب رؤوس الأموال، وتبييضها، فقد أكد الخبراء أن على الجزائر أن تحقق معدل نمو لا يقل عن 7%، المعدل الذي تحاول أن تصل إليه في نهاية 2015 رغم تأثرها بانخفاض أسعار النفط، رغم ما سطرته أن يكون هذا النمو لمدة لا تقل عن خمس سنوات الأمر الذي سطرته في 2010 حتى تتمكن من القضاء على الاختلالات في البنية الاقتصادية،

إن التحولات الدولية والصراعات الجيوسياسية أسهمت في رفع أسعار البترول في 2008 وكان لذلك آثار جد إيجابية على اقتصاديات الدول المصدرة للبترول ومنها الجزائر وكان على هذه الدول الاستفادة الكاملة من تلك المرحلة الظرفية لتتطلق بقاعدة إنتاجية تصنيعية صحيحة تشكل أرضية للانطلاق في مرحلة نمو اقتصادي متواصل، لكن للأسف لم يتم ذلك، وكانت مرحلة البحبوحة المالية، هو تضييع رؤوس أموال ضخمة على مشاريع وهمية، إلى جانب دور المجتمع المدني المتدني، والذي لم يساعد على الرقي في استغلال الراحة المالية، بل

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

في الغالب كان دورهم هو تحطيم رموز الدولة الأساسية بطرق تحايلية على القانون منها تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج وتبييضها عبر عصابات التهريب، وهو ما أدى إلى قلة السلع في الأسواق، وارتفاع أسعارها، كما أن رجال الأعمال في الغالب لم يستثمروا في المشاريع الإنتاجية بل كانت استثماراتهم عبارة عن خدمات، ومنهم من إستثمر في الخارج، ولهذا استنتجنا من تقرير البنك الدولي في سنة 2013 حول دول شرق الأوسط وشمال إفريقيا أن الجزائر لم تستغل الإيرادات البترولية الجيدة في بناء قاعدة إنتاجية وتوسيع النشاطات الاستثمارية في القطاعات الإستراتيجية كالتعليم والزراعة وامتصاص اليد العاملة من خلال تكثيف النشاط الاستثماري

إن ضعف قدرات التسيير خاصة في مجال الإنتاج والتوزيع ودراسة الأسواق جعل القطاع الصناعي يشهد تراجع ملحوظ إلى غاية 1997، سنة الرفع من مستوى حل وتصفية المؤسسات العمومية وبعد ما كان يتمتع بمستوى متطور خاصة في الصناعات التحويلية، وأرجعت ذلك إلى جملة من الأسباب تتمثل في ضعف مستوى التسيير وغياب تكنولوجيا محكمة، وغياب إستراتيجية شاملة بعيدة المدى وكان لعملية إعادة هيكلة القطاع الصناعي في الجزائر أثر سلبي على معظم الصناعات التي شهدت تفكك وضعف قدراتها التصنيعية، وهذا بسبب السياسات التشغيلية غير المحكمة، والمبنية على الشجاعة السياسية، لا الدراسة الاقتصادية المجدية، وقد تعرض قطاع البناء والأشغال العمومية إلى هزات عنيفة تمثلت أساسا في نقص الموارد المالية وقدم وسائل الإنتاج، لهذا تعرضت قرابة 935 مؤسسة تصفية أغلبها من القطاع العام وكان لذلك أثر سلبي على مستوى التشغيل، إذ ارتفعت نسبة البطالة بشكل مخيف بعد تسريح جيوش من الأيدي العاملة، وتمت عملية التصفية في جزء آخر من المؤسسات إلى تحويل الملكية إلى العمال، بعد سنة 1997، إلا أن المرحلة الحالية بعد فتح مجال الاستثمارات للقطاع الخاص، والسياسات التشغيلية عبر وكالات التشغيل الثلاث، والتي أنشأت على إثرها آلاف المؤسسات، لم تحقق الهدف المنشود مثل ما كانت عليه في الدول المتقدمة من الرفع من الإنتاج المحلي الذي يساعد على التصدير ومنه تحقيق عملة صعبة والمشاركة في التجارة الدولية، الذين يحققان قيمة إضافية للعملة المحلية، ويرفع من المداخيل، وبالتالي ارتفاع قيمة عملتها المحلية، ولهذا نجد أنه في مجال التجارة الخارجية وقعت الجزائر على اتفاقيتين في ماي 1989، وجوان 1991 مع صندوق النقد الدولي، حيث تعهدت بموجبهما

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

الانتقال إلى اقتصاد السوق، ثم رفع القيود على التجارة الخارجية، وجاءت جملة من الترتيبات الإدارية وفق القوانين (90-2)، (90-3)، (90-4)، حيث تم بموجبها إعادة ترتيب نشاط التجارة الخارجية وفق التوجيه الدولي وذلك من خلال وضع ضوابط محكمة لكيفية توزيع العملة الصعبة بين الأشخاص المعنيين الذي تم تحديدهم بدقة. وأوضحت كذلك كيفية التعامل مع رؤوس الأموال نحو الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية وتحويل المداخل إلى الخارج بالنسبة للاستثمار الأجنبي ويعتبر هذا الأجراء غير مسبوق، كما استندت مهمة اعتماد وكلاء، وتجار الجملة من طرف بنك الجزائر وبنوك تجارية كلفت بتنظيم التجارة الخارجية.

وكانت التعليمات 625 المتعلقة بتنظيم التجارة الخارجية، الصادرة بتاريخ 18-2-1998، شاملة لمعظم النشاط التجاري، ويتجلى بوضوح حرص السلطات الجزائرية على صرف العملة الصعبة في المجالات ذات الاستفادة الواسعة، وحماية القطاعات المنتجة وتشجيعها وكذلك تحضيرها لمنافسة المنتج الأجنبي. وتم إلغاء كل تمييز بين الاستثمار الخاص والعام، المحلي والأجنبي، وقامت السلطات الجزائرية بإجراء سلسلة من الإصلاحات على الجهاز المصرفي تماشيا مع إصلاح التجارة الخارجية ومكملة لها.

والواقع أن السياسة النقدية تشكل إحدى الحلقات الهامة في المسار الإصلاحي والعناية به، وستتوصل بالتأكيد إلى تنمية سريعة وديناميكية إنتاجية وفتح مجالات التشغيل واستقطاب خريجي الجامعات ومراكز التكوين والتأهيل المهني.

ولا شك أن انسحاب الخزينة العمومية من تمويل عمليات التطهير للمؤسسات المفلسة كان خطوة حاسمة نحو وضع المؤسسات الوطنية أمام مسؤوليتها في تنمية الاقتصاد الجزائري. وكان قانون ماي 1989 قد وضع بدقة وضعية البنك المركزي والبنوك التجارية وفق المعايير الدولية المتعارف عليها في سياق العولمة الاقتصادية المبنية على توحيد الضوابط الاقتصادية التي تسير الجهاز المصرفي، فقد تم منح البنك المركزي الاستقلالية عن وزارة المالية ويكلف بتسيير السياسة المالية المنتهجة، ولا تنحصر في كونه مجرد ناقل لأموال المؤسسات وإنما يعمل وفق أدوات نقدية قائمة على اعتبارات السوق، أهدافها تتمثل في استقرار الأسعار، تدني معدلات التضخم، حماية العملة من تدني قيمتها من خلال سياسة فعلة لسعر الصرف، وبلوغ وضع سليم لميزان المدفوعات وأخيرا محاولة تحقيق العدالة في مجالات توزيع الدخل، التعليم، الصحة.

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

ولكي تشارك في التجارة الدولية، كان لزاما عليها أن تحقق الاكتفاء الداخلي على الأقل من الغذاء الذي ترتفع فاتورة وارداته من سنة لأخرى بسبب تزايد الكثافة السكانية وانخفاض الانتاج الداخلي، ولهذا أولت الجزائر في مجال الإصلاحات الفلاحية كل العناية والاهتمام بهذا القطاع الاستراتيجي على حياة المواطن اليومية والتصدي لمشكل التبعية الغذائية التي تعرفها الجزائر منذ فجر الاستقلال والعالم الثالث، حيث احتل هذا القطاع صدارة الإصلاحات التي توالى بالجزائر، مسجلة نتائج تتراوح بين المتوسطة في عقدي السبعينات والثمانينات وضعيفة في ما بعد، خاصة التسعينات التي شهدت نزوحا كبيرا من الريف إلى المدينة، وهروب الفلاحين من مواقع الفلاحة نحو المدن، واكتساب مهن أخرى، حيث تغيرت النظرة في عقد الألفين من خلال الشروع في تطبيق المخطط الوطني لتنمية الفلاحية التي رصدت له الدولة أزيد من 65 مليار دينار وقرابة 33 مليار دينار كتمويل تكميلي، يطبق على 17% من التراب الوطني، إن النتائج الضعيفة التي توصل إليها القطاع الفلاحي في الجزائر ما هي إلا انعكاس لسياسة قصيرة الرؤية، تميزت بسوء تطبيق البرامج الإصلاحية وضعف متابعتها، بالإضافة إلى التأخر الكبير المسجل في مجال عصرنه القطاع ورغم وجود معاهد فلاحية عبر التراب الوطني فإن الاستفادة من الكفاءة العلمية لم يرقى إلى المستوى المطلوب، خاصة بعد غلق بعضها، لاسيما معاهد التجارب الفلاحية، التي إذا أسقطنا ذلك على الواقع ونعطي مثالا على معهد التجارب الفلاحية بالعبادلة ولاية بشار الذي أغلق وعطل بعد تأكد مسيريه من نجاح تجارب رائدة في الفلاحة، بإمكانية إنتاج الشاي والشبنندر السكري، والقمح اللين، بمنطقة العبادلة وتبلالة، هاته السلع الأكثر استهلاكاً في الجزائر وتمثل فاتورة إستيراد هاته السلع 13% من فاتورة الاستيراد، ومن بين أسباب تعطل هاته المعاهد الأزمة الأمنية في عقد التسعينات التي أنتجت أثارا مدمرة، على قطاع الإنتاج المصغر على مستوى العائلات في الريف الجزائري، هذه العائلات كانت تساهم في توفير المنتج الزراعي على نطاق ضيق في الأسواق المحلية وتشغل يد عاملة هامة في القرى والأرياف الجزائرية، وكانت هذه الأزمة السبب في نزوح سكان القرى نحو المدن التي شهدت اكتظاظ غير مسبوق وانعكس ذلك سلبا على المنتج الفلاحي الذي تدنى بشكل ملموس، وارتفعت أسعار الخضر والفواكه في الأسواق الجزائرية.

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

إن صندوق النقد الدولي يرى أن تراجع القطاع الفلاحي في الجزائر والدول النامية بشكل شامل يرجع إلى عدم التزام الدول النامية بتطبيق سياسة التعديل الهيكلي، التي توجه لها انتقادات من طرف الدول النامية كونها لا تراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية في قطاع الفلاحة، وسياسة الضغط على الإنفاق العام ورفع الدعم كان لها انعكاسات سلبية على مستوى الاستثمار الفلاحي ومستوى التشغيل.

### المطلب الرابع: التجارة الجزائرية بين الأزمات والإصلاحات

إن إستراتيجية الإصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ مطلع الثمانينات أصبحت واقعا ينبغي التعامل معه في ظل أزمة نفطية خانقة زادت من تعقيد الوضع الاقتصادي في البلاد. وفي خضم هذه الصعوبات لم تدخر السلطات الجزائرية جهدا للخروج من ألك الوضعية الاقتصادية، حيث تتالت الإصلاحات الاقتصادية على شتى القطاعات كانت نتائجها مختلفة المستويات. ويعتبر البعض هذه الحركية التي تميز الاقتصاد الجزائري مظهرا من مظاهر حيوية المجتمع المتطلع إلى التغيير المستمر نحو الأحسن.

ولم تكن الإصلاحات الاقتصادية تجري بمنأى عن التحولات الجارية في العالم، بل كانت دوما تتفاعل معها خاصة تلك القادمة من أوروبا، اعتبارا للتقارب الجغرافي والروابط التاريخية التي تجسدت على أرض الواقع على مر العصور، من خلال شراكة أريد لها أن تكون فعالة في خدمة شعوب المنطقة ترسخ ثقافة السلم والتعاون بين شعوب ضفتي البحر الأبيض المتوسط، تكرر فلسفة التكامل في إطار العولمة الاقتصادية وتزيح سياسة الانطواء والحماية وتفسح المجال واسعا أمام الشعوب.

ودخلت اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التطبيق بتاريخ الفاتح من سبتمبر 2005 في مجالات واسعة، شملت محاور إستراتيجية ومالية وتقنية وضريبية، شكلت جيلا جديدا من العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية ن على غرار ما تم في العقود الثلاثة التي تلت استقلال الجزائر والتي تمحورت في مجملها حول القضايا التجارية البحتة. ولا يمكن الحكم على نتائج اتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر الاتحاد الأوروبي بعد سنة من دخولها حيز التطبيق فإن ذلك مرتبط بمستوى الأداء والتعامل في الجزائر ونية الطرف الأوروبي في دفع التنمية مع دول المغرب العربي .

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

ويرى بعض المحللون الاقتصاديون في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وجه آخر من التبعية الاقتصادية بالنظر إلى التفاوت في المستوى الاقتصادي بين الدول الأوروبية ودول المغرب العربي وأخص بالدراسة الجزائر الذي سوف يحدث تفككا جمركيا لصالح دول الشمال الذي تستغله للاستيلاء على أسواق المغرب العربي التي لا تملك مقومات المنافسة التجارية تتميز بتصدير مادة واحدة كالنفط بالنسبة للجزائر أو السياحة بالنسبة لتونس والمغرب.

ويعاني الاقتصاد الجزائري من تباطؤ شديد في النمو ونقص ملحوظ في الديناميكية المطلوبة من أجل إسراع الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة إلى النتائج الضعيفة التي وصفت بغير المقنعة من طرف السلطات الجزائرية في ظل عدم استغلال كل مزايا برنامج الدعم المالي المقدم في إطار برامج التمويل MEDA I، MEDA II.

إن وتيرة النمو الاقتصادي الضعيفة لن تكون في صالح الجزائر، وسوف تنعكس سلبا على كل الفئات الاجتماعية، لأن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لم يعد بموضع القبول أو الرفض فالمسألة تتطلب النهوض بالاقتصاد الوطني حتى يواجه التكتلات الدولية العملاقة والتحويلات العملاقة في القارات الخمس في إطار عولمة جارفة، سمتها السرعة والتوسع في إنشاء مجالات اقتصادية متكاملة.

إن منطقة شمال إفريقيا قد تشكل وحدة اقتصادية متماسكة لما تزخر به بلدان شمال إفريقيا وأخص بالذكر دول المغرب العربي من ثروات طبيعية ومؤهلات جغرافية، إن الإغفال عن هذه الامتيازات وإهمالها يشكا نقطة سوداء في اقتصاديات المنطقة تدفع ثمنها الشعوب بسبب التخلف عن الركب الدولي وتقويت فرص ثمينة نحو تنمية اقتصادية.

إن تفشي البطالة والفسل في إيجاد الحلول المناسبة لتشغيل الشباب، وتفشي ظاهرة الفساد المالي والرشوة والمحسوبية وتغلغلها على مختلف الأصعدة يفسح المجال أمام آليات العولمة التي تعمل دون ضوابط وتؤدي إلى تآكل مناعة المجتمع الذي لا بد أن يبحث على مشاركة شعبية وديمقراطية حق، حتى يكشف عن الفساد بفضل وضع آليات الرقابة والمحاسبة.

إن كوريا الجنوبية التي حققت إنجازات ضخمة في مجال التصدير والتكنولوجيا أوقعها الفساد المالي في قبضة صندوق النقد الدولي.

إن الجزائر قدمت ملف الانضمام لأول مرة إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية سنة 1987 لكن الصعوبات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر حالت دون تحقيق هذا الانضمام،

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

وتقدمت بالانضمام مرة ثانية سنة 1996 بعد ميلاد المنظمة العالمية لتجارة سنة 1995. وطلب من الجزائر تقديم معلومات شاملة عن الاقتصاد الجزائري حتى يتم عرضها على أعضاء المنظمة العالمية للتجارة التي بلغ عددهم 150 دولة ولكن التفاوض الثنائي مع الجزائر شمل 14 دولة فقط على اعتبار أنها تملك أعلى نسبة تعاملات مع الجزائر وهي بذلك أكثر الدول اهتماما بالسوق الجزائرية والتشريعات الاقتصادية. ويرى خبراء جزائريون أن الجزائر قدمت المزيد من التنازلات للمنظمة من أجل الانضمام وهي غير مستعدة للمزيد حسب تعبير أحد المسؤولين في الحكومة الجزائرية مؤخرا.

إن التأخر المسجل من أجل الانضمام يرى فيه الخبراء الجزائريون وقتا ثميناً لترتيب شؤون التجارة الجزائرية والحد من الفوضى التي تعيشها الموانئ الجزائرية وتنظيم جهاز الجمارك وفق المعايير التي تطالب بها المنظمة العالمية للتجارة.

ويشهد الاقتصاد الجزائري ركوداً ملحوظاً وعجزاً في استقطاب الاستثمار الأجنبي، ويمكن إرجاع ذلك دون تردد إلى غياب المؤهلات الإدارية والتشريعية والتحفيزية وأحياناً أمنية للاستثمار في الجزائر، وفي آخر تقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي صنفت الجزائر في المرتبة العشرة في مجال القدرة التنافسية عربياً وهي رتبة متأخر مقارنة بالعديد من الدول، وكانت الجزائر في المرتبة العاشرة بعد دول الخليج، تونس، مصر، الأردن، والمغرب، في مجال القدرة التنافسية، وحسب هذا المنتدى فإن ذلك راجع لعدة أسباب نذكر منها عدم فاعلية القطاع العام الذي يشكل في الكثير من الأحيان عبئاً على المؤسسات المالية وعلى الخزينة، بالإضافة إلى تباطؤ عملية الخصخصة وتفشي الرشوة، وتقلل الجهاز الإداري وتفاقم البيروقراطية وكذلك ضعف الجهاز المصرفي، رغم تسجيل الجزائر مؤشرات إيجابية في الاقتصاد الكلي وتحقيق نسبة نمو تراوحت بين 5,3% إلى 6,5% دون أن يسجل ذلك نمو فعلي على المستوى الفئات الاجتماعية.

ويواصل التقرير أن الإنفاق العمومي كبير في الجزائر وهو يشكل مظهر من مظاهر الرخاء إلا أنه مع ذلك يتضمن مخاطر كبيرة على مستوى بنية الاقتصاد الجزائري، من حيث الاعتماد على المحروقات وقلّة الصادرات خارج المحروقات، بالإضافة إلى وجود نقائص أخرى على غرار ضعف التأطير ومستوى الرأسمال البشري، فضلاً عن النقائص الموجودة على مستوى نظام التربية والتكوين.

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

وقد عانت دول منطقة شمال إفريقيا من عدم الاستقرار السياسي والمؤسساتي، والمبالغة في تدخل الدول في دواليب الاقتصاد والنزعة الحمائية والوصايا على القطاع ككل، مع ضعف القدرة على المراقبة والضبط خاصة في العديد من الدول من بينها الجزائر التي شهدت تنامي دور القطاع الموازي.

وقد استعرض التقرير النقص الملحوظ في دور المرأة في بناء الاقتصاد، والقدرة على التسيير والحكم الراشد، ونقص ملحوظ في توفير الأجواء اللازمة للأعمال والقطاع الخاص، ليوضح أن المنطقة تجد نفسها اليوم أمام رهانات وتحديات ومنعرج حاسم خاصة أن مشاكل كثيرة لم تجد طريقها إلى الحل وعلى رأسها نسبة البطالة المرتفعة .

وفي المجال الجبائي فعلى الرغم من التطور المسجل في هذا القطاع إلا أن الجزائر لا تزال تعاني من الضغط الجبائي العالي ومن عوامل غير محفزة تساهم في التهرب الجبائي، ولا يزال تسيير الميزانية يعرف نقائص عديدة خاصة في ضل وفرة الموارد المالية نتيجة ارتفاع عائدات المحروقات وبتالي تبقى الجزائر تشكل معدلات كبيرة في مجال الجباية البترولية حيث لا تزال تمثل أكثر من 60 % من التحصيل الجبائي الإجمالي، وقد بلغت الجباية البترولية خلال السداسي الأول من السنة الحالية 2006، 1420 مليار دينار أي ما يعادل 19,68 مليار دولار. ونظرا لارتفاع قيمة الجباية البترولية بالنظر إلى ارتفاع أسعار المحروقات فإنه ينبغي على الجزائر أن تشدد على ضرورة عقلنت تسيير الموارد وشفافيتها

وذلك من خلال نشر دوري للبيانات الخاصة بالنقائص العمومية والميزانية. وفي مدونة صادرة عن صندوق النقد الدولي مؤخرا أن الضرورة تقتضي توضيح المهام والصلاحيات والمسؤوليات مع التشديد على الفصل بين حق القطاع العام وباقي أجزاء الاقتصاد مع المطالب بالوضوح وبتحديد دقيق للبنى والهيكل الحكومية وكيفية تدخل الدول في الاقتصاد.

وفي خضم كل هذه النقائص لا يمكن الإغفال عن المجهودات المبذولة في المجال الاقتصادي مباشرة بعد استتباب الاستقرار الأمني وتعكس آخر الأرقام المسجلة في الحياة الاقتصادية تراجع نسبة التضخم في السداسي الأول من سنة 2006 إلى 1% إلى جانب انخفاض حجم المديونية إلى غاية شهر 2006 إلى حوالي 7 مليار دولار ويتوقع تراجعها إلى 5 ملايين مع نهاية السنة الحالية، وكذلك تجاوز نسبة النمو 5% طيلة الأربعة سنوات الماضية وتقلص نسبة البطالة إلى 15,3 % مع زيادة محسوسة في ميزانية التجهيز.



## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

إن المرحلة الراهنة التي تعيشها الجزائر تقضي المزيد من اليقظة من أجل تحضير شروط الانتقال إلى اقتصاد السوق والعمل على توفير مقومات إنتاج وطني خارج المحروقات من أجل تحضير الوطن إلى مرحلة ما بعد البترول، وتقليص التبعية للمحروقات، ومن بين الأهداف التي ينبغي بلوغها هو توفير الغذاء الكافي عن طريق إنجاز المشاريع الفلاحية وعصرنة القطاع ووضع تحفيز للشباب من أجل الاندماج في النشاط الفلاحي، والاستخدام العقلاني للمساحات الزراعية، والموارد المائية، وينبغي أن توفر السلطات الجزائرية كل مقومات النجاح للآلة الاقتصادية من أجل تكثيف الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية العمومية والخاصة، وذلك من أجل ترقية الموارد البشرية وإدماج التكنولوجيات الحديثة حتى تكسب الجزائر معركة الاقتصاد وتتمكن فيما بعد من الاندماج في الاقتصاد العالمي دون ضرر. إن عملية الإصلاح الاقتصادي الذي شرعت فيه الجزائر منذ الثمانينات ضرورة حتمية اقتضتها التحولات الدولية بغض النظر عن الانضمام إلى المنظمة العلمية للتجارة أو عدمه، إن الآثار الاقتصادية الدولية السلبية سوف تتلقاها الجزائر بأقل الضرر.

### المبحث الثالث: التجارة الجزائرية بين الإقليمية والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

لم تكن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر تجرى بمنأى عن التحولات الاقتصادية الجارية في العالم، بل كان لهذه الأخيرة الأثر الكبير على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، رغم اعتماد أسلوب التدرج بدل أسلوب الصدمة في معالجة القضايا الكبرى، حيث شهد العالم منذ سنوات وحتى الوقت الراهن مستجدات إقليمية ودولية متسارعة الأحداث منها الأزمة المالية والنقدية الحادة، التي ظهرت بوادرها في سنة 2007 بعد 10 سنوات من أزمة دول جنوب شرق آسيا، حيث برزت الأزمة الحالية بأكثر حدة سنة 2008، وإمتدت آثارها لأكثر من أربع سنوات، وكما كان متوقعا انقلبت إلى أزمة اقتصادية. وأنتجت أزمة نقدية بأوروبا وأدت إلى آثار خطيرة على الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول خاصة الأوروبية، ذلك ان عدوى هذه الأزمة تطورت من أقوى دولة في العالم -الولايات المتحدة الأمريكية- وتفرعت إلى الدول العضوة في المنظمة العالمية للتجارة التي لها نفس خصائص الجزائر والمتقدمة على درجات متفاوتة بسبب العلاقات المالية والاقتصادية المترابطة بين دول العالم ضمن التعددية أو الإقليمية. وإذا كانت الإصلاحات في الجزائر تركزت في مرحلتها الأولى على تحرير الاقتصاد من بعض القيود، وتقليص حجم التضخم، فإنه ليس لهذه الإصلاحات أي

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

معنى، إن لم تؤسس قانونا بناء على حجم التأثير الذي مس الاقتصاد الجزائري في جل قطاعاته هذا من جهة، وأن تعمل على تحقيق نتائج تجعل من الاستثمار المنتج للشغل هو الهدف الأساسي من جهة ثانية.

### المطلب الأول : إنخراط الجزائر في منظمات إقليمية

تشارك الجزائر في العديد من الاتفاقيات التجارية الإقليمية وأهم هذه الاتفاقيات الإقليمية، منطقة التجارة الحرة الجزائرية الكبرى منظمة التعاون الاقتصادي مجلس التعاون الخليجي اتحاد المغرب العربي اتفاقية منطقة التجارة الحرة الموقعة في العام 2001 من قبل سوريا والعراق وليبيا ومصر 14، بالإضافة إلى عضوية بعض الجزائر الإفريقية في الكوميسا وتشارك كافة هذه الاتفاقيات باشتراكها على العنصر الزراعي وتشجيع وتسهيل التجارة الزراعية بين الدول الأعضاء. بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة الجزائرية فقد اتفق 17 بلداً عربياً على تحرير للتجارة البينية في كافة القطاعات بما فيها الزراعة في الفترة ما بين 1998 و 2007، ثم تم تخفيض الفترة حتى عام 2005، وفي عام 2005 كانت الرسوم الجمركية قد تم تخفيضها بنسبة % 100 وأصبحت السلع حرة الانسياب بين الدول الأعضاء، وتتضمن الاتفاقية التزامات أكثر تحديداً مما هو وارد في الغات، كما تتبع معايير منظمة التجارة في قضايا الدعم والحماية والإغراق وقواعد المنشأ والمواصفات والرسوم المماثلة وحتى الشفافية وتبادل المعلومات ولكن مبدأ تحديد المعاملة الوطنية بالسلع الجزائرية فقط، يتناقض مع أحكام المنظمة كما أن هناك غموضاً في الاتفاقية بشأن إجراءات العملية لإزالة القيود غير الجمركية وفترة تلك الإزالة. أيضاً" اتخذت منظمة التعاون الاقتصادي خطوات كبيرة في تعميق التكامل الاقتصادي بين أعضائها، فقد وافقت الدول الأعضاء في المنظمة على عقد اتفاقية للتجارة الحرة بينها في، أما بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي " فقد أقام أخيراً اتحاداً جمركياً ويعتزم إقامة سوق مشتركة ". سنة 2006 وترتبط الجزائر أيضاً باتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الشراكة الأوروبية المتوسطية، وعلى الرغم من جميع هذه الاتفاقيات فإن وضع التجارة الزراعية الجزائرية لا يزال دون المستوى المطلوب حيث لم تساهم اتفاقية المنطقة التجارية الحرة الكبرى بشكل فعال في تنشيط التجارة الجزائرية البينية بينما تفاوتت أوضاع التجارة الزراعية، مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات الشراكة، أما استفادة الدول العربية المتوسطية من هذه الشراكة ومنطقة التبادل الحر فتكمن في تحسين القدرة التنافسية بواسطة

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

إزالة الحماية الجمركية والإنتفاخ على الخارج، كما يمكن أن تؤدي إلى تأهيل اليد العاملة وتطوير القطاعات القادرة على التصدير، بالإضافة إلى ترقية البحث العلمي والتكنولوجي وإعطاء حركية أكثر لتشجيع الإصلاحات الاقتصادية وبجدية أكثر وإحداث قطيعة مع الممارسات السابقة في ظل الاقتصاد المركزي أو الموجه<sup>(1)</sup>.

الشراكة الأورو - متوسطة هي عبارة عن إجراء لتقوية الأمن وحل الأزمات لكي تؤمن أوروبا أسواق صادراتها، لكن ينبغي الإشارة أنه من خلال هذه الشراكة ينبغي احترام حد أدنى من المبادئ الممثلة فيمايلي :<sup>(2)</sup>

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المتعاقدة.
- وضع حوار أورو - متوسطي سياسي يركز على احترام أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتقوية علاقات حسن الجوار وتقريب شعوب المنطقة.

ويعتمد التأثير الاقتصادي للاتفاقيات الإقليمية على هندستها الخاصة والتأثير التجاري للأطراف المتعاقدة ودرجة التحرير الملتزم بها وخاصة بالنسبة للقطاعات الحساسة. ويعتبر تحليل اتفاقيات التجارة الحرة أعقد من تحليل التحرير التجاري المتعدد، فقواعد المنظمة تشترط فيما عدا حالة اتفاقيات التجارة الحرة على الدول ألا تفرض تعرفه على بلد ما أعلى من مثلتها على بلد آخر وألا تخفض التعرفة على بلد دون الآخر، إذا فأي تخفيض على التعرفة تجاه بلد ما سيستفيد منه الجميع وأي فائض في الاستيراد من بلد ما سيحل محل الإنتاج المحلي وليس محل الاستيراد من بلد آخر، لكن في حالة اتفاقيات التجارة الحرة فإن تخفيض العوائق التجارية سيزيد التنافسية تجاه الواردات من الدول الأخرى، وإتجاه الإنتاج الوطني، وبالتالي فالزيادة في الواردات قد تحل محل الواردات من دول أخرى أو محل الإنتاج الوطني، على أن تتحول لاحقاً إلى اتحاد جمركي و هو اتفاق على إقامة منطقة للتجارة الحرة مع عدد كبير من الدول الأفريقية سيتحول لاحقاً إلى اتحاد جمركي، ومن أهم أعضائه الجزائر، ولهذا تعتبر غافتا اتفاقية تكميلية للغات وقد انبثقت من إطار الفصل الرابع من الجات الخاص بالدول العضوة في المنظمة العالمية للتجارة التي لها نفس خصائص الجزائر والتكتلات الإقليمية والذي يمنح فترة

(1) Remy Leveau, Le partenariat euro-med, rapport du groupe de travail, la documentation française, Paris, 2000.

(2) Fabrice Belaïch, la conditionnalité Politique dans le partenariat euro-med, sous la direction de Marie Françoise Labouz, le partenariat de L'UE avec les pays tiers, op.cit, P(91)

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

عشر سنوات لإقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، إضافة إلى الحوافز الجبائية تقدم الجزائر جملة من الحوافز التمويلية والتي يقصد بها التسهيلات الممنوحة لتمويل المشاريع وهي تشمل: (1)

❖ تقديم تسهيلات للحصول على قروض من البنوك الوطنية وتخفيض معدلات الفائدة عليها.

❖ تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسعات في المستقبل.

❖ السماح بتحويل جزء من الأرباح وأجزاء من رأس المال والمرتببات والأجور للخارج إما سنوياً أو بعد فترة زمنية معينة.

❖ المشاركة في رأس مال المشاريع الاستثمارية ذات المخاطر المرتفعة كالتأمينات الحكومية، التغيير في أسعار الصرف والمخاطر غير التجارية كالتأمين والمصادرة.

تضمن هذه الحوافز التمويلية إستراتيجية نشاط المستثمر الأجنبي خاصة في حالة عسر مالي، فالدولة تقوم بإعادة تمويله بواسطة قروض أو إعانات أو بمشاركته في المشروع.

يسمي الاقتصاديون حلول الواردات محل الإنتاج الوطني بخلق التجارة لأنها تنتج زيادة في صافي التجارة أما حلول الواردات محل واردات أخرى فيسمى تنويع التجارة لأنها لا تزيد حجم التجارة بل تنوع مصادرها، والفرق بين الخلق والتنويع مهم ويكمن في أن الأولى يحتمل أن تنتج فائدة اقتصادية أكثر من الثانية، ورغم أن الخلق قد يؤدي بعض القطاعات ولكنه إجمالاً مفيد في العادة حيث يحصل فقط عندما يكون سعر الاستيراد أدنى من تكلفة الإنتاج المحلية فهو يسمح بالحصول على السلعة بتكلفة أدنى، أما تنويع التجارة فهو أقل احتمالاً لأن يكون مفيداً رغم أن بعض القطاعات قد تستفيد منه ويعود ذلك إلى خسارة جزء من العوائد تجاه الدولة المستفيدة فقط، ولذلك كان لابد من الأخذ بعين الاعتبار الإجراءات التالية :

• التقليل أو الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها الزاحفة من دول الجنوب المتوسط، والحد من آثارها السلبية المنعكسة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في خلق بؤر التوتر والنزاعات الناتجة عن الفقر وسوء توزيع الثروة والخطر النووي والإرهاب... إلخ، حيث زاد عدد المهاجرين من خارج المجموعة إلى البلدان الأعضاء من 882 ألف سنة 1950 ليصل إلى 3.5 مليون سنة 1974، خاصة وأن الحوض المتوسطي

(1) زيدان محمد، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد: 2004/00، ص: 12.

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

يعتبر المصدر الرئيسي لليد العاملة الأجنبية في دول المجموعة حتى بلغ حوالي 7، 5مليون سنة 2012 لاسيما بعد إضطرابات منطقة الساحل والمنطقة العربية .

• العمل على توفير عوامل الإستقرار في المنطقة المتوسطية وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة فيها وتشجيع الإصلاح الاقتصادي لبلوغ أهداف التنمية المنشودة، عكس ماحدث في المنطقة العربية من إضطرابات خطيرة أثرت على تبادلات المنطقة العربية الحرة إذ يؤثر في حجم تدفقات الاستثمار المباشر من خلال تأثيره في مصادر التوريد بمستلزمات الإنتاج، وما يترتب عن ذلك من ارتفاع في التكاليف، وضعف الثقة في إستقرار نظم الحوافز، فعلى سبيل المثال فكرت شركة (CARNATION) في إقامة مصنع لها لتعليب الألبان في إحدى الدول الإسلامية، وأوضحت نتيجة الدراسة التي قامت بها هذه الشركة احتمال حدوث تغير نظام الحكم فيها، مما أدى إلى عدول الشركة عن قرارها بالاستثمار في هذه الدولة<sup>(1)</sup>.

• الحاجة إلى اقتحام أسواق جديدة في دول جنوب وشرق المتوسط للاستفادة من مزايا حجم الكبير<sup>(2)</sup>.

• إيجاد حلول للتغلب على المشاكل السكانية في دول الجنوب، حيث أن عدد السكان في دول البحر الأبيض المتوسط باستثناء الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي سيصل إلى 400 مليون نسمة في غضون سنة 2030، وبالتالي فإن هذا التزايد السكاني في هذه الدول سوف يؤدي إلى تزايد موجات الهجرة إلى دول الإتحاد الأوروبي، وترى المجموعة الأوروبية أنه لابد من إحتواء هذا التزايد عن طريق زيادة وتيرة النمو الاقتصادي وتبني سياسات سكانية محكمة

• دعم تشجيع الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير ودعم سبل التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط في مجالات البيئة، الطاقة والاستثمار. وفي ما يلي بعض الاتفاقيات الموقعة من طرف الحكومة الجزائرية لضمان الاستثمارات الأجنبية:<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، 2001 ص: 69.

<sup>(2)</sup> قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة، الندوة الدولية حول الاندماج العربي كألية لتفعيل الشراكة الأورو- عربية، أيام 8/9 ماي/2004، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص(01)

<sup>(1)</sup> محمد بودهان، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، دار الملكية للطباعة والنشر، الجزائر، 2000، ص: 18.

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

- 1. الإتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول المغرب العربي ( الجريدة الرسمية، رقم: 1991/06).
  - 2. الإتفاقية الدولية الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات التي تقوم بين الدول ورعايا الدول الأخرى ( الجريدة الرسمية، رقم: 1995/66).
  - إلى جانب الاتفاقيات المتعددة الأطراف أبرمت الجزائر اتفاقيات ثنائية وذلك إيماناً منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار في شتى الميادين والمجالات الاقتصادية نذكر منها\*:
  - الاتفاقية الثنائية المبرمة مع فرنسا في 1999/10/17 والمصادق عليها في 2002/04/07، والتي تضمنت تجنب الازدواج الضريبي، تفادي التهرب الضريبي ووضع قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل والثروة.
  - الاتفاقية الثنائية المبرمة مع ألمانيا في 1996/03/11 والمصادق عليها في 2000/10/07 والخاصة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.
- و يمكن القول بأن الجزائر عملت وتعمل على تحسين كل تشريعاتها وأنظمتها من أجل إستقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية و الدخول إلى الساحة الدولية ومواكبة التنمية العالمية الحاصلة.

فإذا كان تنوع التجارة أكبر نسبياً من خلق التجارة فإن الحصيلة النهائية المتصورة للاتفاقية قد تكون ضرراً جزئياً يتفوق على المنفعة الكلية للاتفاقية، ولكن كلما تم إطلاق مبادرات تجارية إقليمية أكثر كلما كان المتوقع للاتفاقيات الأحدث أن تكون أقل تنوعاً للتجارة وأكثر معاكسة للأثر التنويعي السابق للاتفاقيات المتقدمة، وفي النهاية فإن التفاوض بشكل فردي مع دول العالم لإطلاق اتفاقيات تجارية سوف يحذف كلياً الأثر التنويعي ويبقي الأثر الخلفي فقط، تماماً كما لو أن التفاوض يحصل على المستوى التعددي في منظمة التجارة العالمية. وفي النتيجة من المحتمل أكثر أن الدول العضوة في المنظمة العالمية للتجارة التي لها نفس خصائص الجزائر ستخسر في اتفاق جنوب جنوب خلافاً لانضمامها إلى اتفاق جنوبي شمالي ذلك أن المتوقع للاتفاقيات الجنوبية أن تتضمن القليل فقط من خلق التجارة، كما أن هناك

\* أنظر الملحق رقم: 02 المتعلق ب: الاتفاقيات المتعلقة ب: ترقية، تشجيع وضمان الاستثمارات، وتجنب الازدواج الضريبي وتفادي التهرب الجبائي الموقعة من طرف الجزائر إلى غاية ماي 2004.

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

احتمالا أن يربح عضو واحد فقط في اتفاق جنوبي جنوبي وتخسر الأطراف الأخرى، ويكون الطرف الأكثر خسارة على الأغلب هو الدولة الأفقر.

### المطلب الثاني: إجراءات وأهداف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

أولا / إجراءات الانضمام : بعد أن أظهرت الجزائر نيتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و نظرا لما تكتسبه هذه الخطوة من أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الوطني، أرسلت الجزائر رسالة إلى الأمانة العامة للمنظمة توضح فيها نيتها في أن تصبح عضوا فيها و ذلك وفق المادة 12 من الاتفاقية لمؤتمر مراكش.

وفي شهر جوان 1996 قدمت مذكرة لأمانة المنظمة حول السياسة التجارية و الوضعية الاقتصادية خلال العشر سنوات الماضية للجزائر وقامت بإعداد هذه المذكرة لجنة وطنية نصبت وفقا للقرار الحكومي رقم 35 بتاريخ 17 أكتوبر 1995 تعود رئاستها لوزير التجارة، وتتكون من كل الوزارات المعنية بالأسئلة الموجهة من طرف المنظمة عن طريق مذكرة تحتوي على عرض عام و دقيق لجميع القواعد المرتبطة بتسيير المبادلات الخارجية و السياسة الاقتصادية المعتمدة في ظل الإصلاحات و الانفتاح نحو العالم و يمكن تلخيص هذه الاهتمامات فيما يلي :

- ◆ تنويع المبادلات التجارية و الخروج من نظام أحادية التصدير بحيث لا يجب الاعتماد على المحروقات كمصدر وحيد للمداخيل من العملة الأجنبية .
- ◆ التحكم في واردات السلع الغذائية الموجهة للاستهلاك النهائي قصد التخفيف من فاتورة الواردات الغذائية التي تنقل أعباء الدولة .

بعد تقديم هذه المذكرة التي وزعت على جميع أعضاء المنظمة و جهت لبلادنا وثيقة من طرف هؤلاء الأعضاء تتضمن أسئلة يريدون من خلالها شروحات أكثر حول مضمون المذكرة قدرت هذه الأسئلة ب 175 سؤالا مقسمة كما يلي<sup>1)</sup>

◀ 124 سؤال من الاتحاد الأوروبي متعلقة بمختلف أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري، و حماية الملكية وتأسيس الشركات... الخ.

<sup>1</sup> - MINISTERE DU COMMERCE "COMMUNICATION SUR L'ETAT D'AVANCEMENT DU DOSSIER RELATIF A L'ACCESSION 'DE L' ALGERIE A L' OMC

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

◀ 33 سؤال من سويسرا، حول الأنظمة الضريبية الجزائرية و نشاطات البنوك والتأمينات وتنقل رؤوس الأموال وشروط تأسيس المؤسسات و فروع البنوك الأجنبية.

◀ 9 أسئلة من أستراليا وتتعلق هذه الأسئلة على وجه الخصوص بنظام التجارة الخارجية ونظام الاستثمار والقانون الأساسي للمؤسسات العمومية و الأسواق والاتفاقيات الجهوية والثنائية.

◀ 8 أسئلة من اليابان.

◀ سؤال واحد من إسرائيل حول التزام الجزائر أو عدم مقاطعة دولة إسرائيل الذي فرضته الجزائر، أو الخروج عن هذا الالتزام.

بادرت الجزائر بالإجابة على هذه الأسئلة بواسطة اللجنة المشكلة.

وبعدها أرسلت قائمة ثانية من الأسئلة الموجهة للجزائر و كانت 170 سؤالا من الولايات المتحدة الأمريكية تدور حول مدى انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم و مدى نجاعة السياسة الاقتصادية في ظل التحولات العالمية.

واتبعت هذه المرحلة من المفاوضات المتعددة الأطراف غير نظام الأسئلة و الأجوبة بانعقاد في 22 و 23 أبريل 1998 أول اجتماع لمجموعة العمل المكلفة بدراسة عملية الانضمام (انضمام الجزائر ) إلى المنظمة، و عقد هذا الاجتماع في جنيف من أجل توضيح انشغالات البلدان الأعضاء مع العلم أن النظام المعمول به في المنظمة عند تقديم طلب الانضمام من طرف أي بلد يشكل مجموعة عمل داخل المنظمة يرأسها سفير دولة عضو فيها.

وما زال طلب الانضمام يحظى بالدراسة من طرف الأعضاء رغم النتائج الحسنة التي حققتها الاقتصاد الوطني، حيث ارتفعت نسبة النمو ب 7% واحتياطي الصرف بلغ أكثر من 200 مليار دولار، لكن مجموعة العمل ما زالت تركز مفاوضاتها على ضرورة التحرير التام للخدمات كما تمت مؤخرا الإجابة على غالبية الأسئلة الأمريكية بعد زيارة وزير التجارة للولايات المتحدة الأمريكية مما يبرز لحظة الانضمام قريبا جدا بعد جولة أبريل 2013.

**ثانيا: الأهداف المرتقبة من الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.**

إن الجزائر بعد تسديدها لأغلب ديونها أصبحت مشكلتها الوحيدة هي النقص الحاد في الصادرات خارج المحروقات خاصة أن النفط لم يحظى بالتصنيف ضمن السلع المذكورة في بروتوكولات المنظمة العالمية للتجارة مما يهدد منتوجاتها المحلية في ظل المنافسة الدولية من



## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

ناحية الجودة والأسعار في فترة قيمة العملة المحلية المنخفضة نسبة إلى عمولات الدول الأكثر مشاركة في التجارة الدولية، خاصة وأن الجزائر تطمح من خلال انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة إلى تحقيق أهداف عديدة أهمها:

- تطبيق مبدأ الدولة الأولى للرعاية تنفيذاً لأهم مبادئها المنظمة .
  - رسم سياسة اقتصادية و تجارية في ظل نظام اقتصادي خال من القيود.
  - الحصول على الامتيازات الممنوحة للدول النامية.
  - توفير بيئة اقتصادية مستقرة لجلب الاستثمارات الأجنبية وتوطينها .
  - محاولة للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تتخبط فيها .
  - إعطاء فرص متكافئة لكل المستثمرين سواء الأجنبي أو المحليين دون تمييز وترقية العلاقات التجارية الدولية.
  - إصلاح النظام الجبائي لكي يكون حافزاً للمؤسسات الإنتاجية حتى تقوم بالدور المنتظر منها
  - إصلاح النظام الجمركي وإلغاء الحواجز التي تعرقل قيام نظام حر للمبادلات الدولية .
  - تنويع الصادرات والكف من الاعتماد على المحروقات كمصدر وحيد للمداخيل الجزائرية.
  - ◆ تحرير تجارة الخدمات .
  - ◆ خوصصة المؤسسات العمومية التي تعاني من مشاكل خطيرة تهدد بقاءها.
  - ◆ فتح المجال أمام المنتجين لتصريف منتجاتهم في ظل نظام تنافسي داخل السوق الحرة.
- الجزائر تكتسب رهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و تكيف برامجها الاقتصادية على المستجدات الدولية، كما لا تستطيع أن تتخطى هذه الصعوبات لوحدها و لكن عن طريق التكتلات الإقليمية و بدخولها في شراكات أجنبية خاصة مع الاتحاد الأوروبي الذي يستحوذ على حصة كبيرة من صادراتها و وارداتها، والجزائر بفضل هذه الشراكة تذل الصعاب و تخفيف حدة الآثار السلبية التي يمكن أن يواجهها الاقتصاد الوطني في مواجهة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

### المطلب الثالث: تأثيرات المنظمة العالمية للتجارة على الولايات الجزائرية

لا تختلف الولايات الجزائرية عن مدن الدول العضوة في المنظمة العالمية للتجارة التي لها نفس خصائص الجزائر في كثير ولذلك فإنه من المتوقع أن تتأثر الولايات الجزائرية بكل الإيجابيات والسلبيات ولهذا يجب علينا التركيز على خصوصيات الولايات الجزائرية فقط التي

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

تختلف فيما بينها من حيث تطور البنية التحتية، وتوافر المعلومات ووسائل الاتصال والموارد البشرية من حيث أعدادها وإعدادها، ومواقعها وقربها من الأسواق ومصادر المواد الخام والطاقة والمناطق السياحية، وكذا توفرها على موانئ

فبالنسبة لأعداد السكان، فالولايات الجزائرية بصفة عامة لم تصل حد الاكتظاظ السكاني، ولاتزال غالبيتها قادرة على استيعاب المزيد منهم، باستثناء العاصمة، كما أن كثافتها لم تصل حد المدينة المكتظة بكبكين، ونيودلهي في البلدان النامية بعد، وبالتالي، فإن أغلبها لا يعاني من مشكلات الازدحام وتلوث البيئة بالقدر الذي يجعل منها مناطقاً غير محفزة بل مهربة وطاردة، أي ولايات مبعدة للاستثمار لذلك فسوف تكون أغلب الولايات الجزائرية أكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية مقارنة بكثير من مدن الدول العضوة في المنظمة العالمية للتجارة التي لها نفس خصائص الجزائر الأخرى. وبالإضافة لذلك، فهي الأكثر قرباً للأسواق العالمية وخاصة بالنسبة للدول الأوروبية التي تربطها بالجزائر خطوط مائية عبر البحر المتوسط، والنقل المائي هو أرخص أنواع النقل ولذلك فإن الدول الأوروبية ستكون مصدراً لكثير من الصناعات والخدمات التي قد ترغب في الانتقال من مدينتها الحالية إلى الولايات الجزائرية التي تقل فيها تكاليف الإنتاج كثيراً وخاصة تكاليف العمل والطاقة وهما الأكثر تكلفة بالنسبة لأي عملية إنتاجية. فتكاليف العمل قد تصل في كثير من الحالات إلى 60% من إجمالي التكاليف التشغيلية، أي التكاليف المتكررة. وتأتي تكاليف الطاقة بعدها من حيث الأهمية النسبية إذ قد تصل إلى، في المتوسط، 20% من تلك التكاليف، غير أن درجة المهارة في العمالة الجزائرية قد لا تكون عند المستوى المطلوب بوضعها الراهن، مما يهدد وضعها في حالة استقدام الشركات الأجنبية العمالة التي تحتاج إليها من مناطق أخرى، خاصة بعد السياسات التشغيلية للجزائر التي جعلت غالبية شبابها أصحاب مؤسسات لا كفاءات مهنية، ولامهن حرفية، علماً بأن مبادئ منظمة التجارة الدولية لم تذكر شيئاً صريحاً عن حرية انتقال العمل وإنما ركزت على حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال، فإذا لم يكن في إمكان الجزائر اتخاذ إجراءات تحمي عمالتها الوطنية من المنافسة الخارجية فربما تكون سلبيات منظمة التجارة الدولية عليها أكثر بكثير من إيجابياتها، خاصة في ظل ما تعانيه الدول الأخرى من بطالة قد تدفع إلى استغلالها من طرف الشركات الأجنبية نسبة إلى انخفاض تكلفتها نسبة إلى التفكير الشباني الجزائري، ولاسيما إذا تفتنت هاته الشركات إلى اليد العاملة المغربية، الأقل تكلفة

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

وأكثر حرفية، إذ أن الجزائر في هاته الحالة ستفقد كثيراً من صناعاتها المحلية وقدر كبير من وظائفها في آن واحد، مما سيترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية ليست في مصلحتها.

كما أن من عوامل الجذب الأخرى التي تتمتع بها الجزائر بالإضافة إلى قربها من الأسواق العالمية هي قربها من مصادر الطاقة وتمتعها بشواطئ بالبحر الأبيض المتوسط في ظل فكرها الانتاجي للمحروقات في عرض مياهها الإقليمية، خاصة وستكون المدن الساحلية هي الأكثر جذباً للصناعات العالمية، بمنح ضمانة ضد الأحداث المستقبلية<sup>1</sup> قد تلجا الدول للانضمام إلى كتل إقليمي وذلك من اجل درء المخاطر والإحداث التي قد تتعرض لها في المستقبل. فيصبح التكتل بمثابة التامين أو الضمان ضد الأحداث غير المتوقعة، لهذا يذهب البعض للقول بان الدول النامية تتحمس للانضمام لتلك التكتلات بغية أن تتجنب أي حرب تجارية مستقبلية يمكن أن تكون تلك الدول الخاسر الأكبر منها، لذلك نجد اتفاقية "النافتا" لم تخل من هذا الدافع، فلقد أقدمت كندا على إبرام ذلك الاتفاق كضمان لصادراتها ضد رسوم الإغراق والرسوم التعويضية التي كان من الممكن أن تفرضها الولايات المتحدة في حالة عدم وجود الاتفاق، وفي المقابل يعتبر ضمان للولايات المتحدة ضد السياسات الكندية في مجال الطاقة والتي كانت تتعارض مع المصالح الأمريكية.

وكغيرها من مدن الدول العضوة في المنظمة العالمية للتجارة التي لها نفس خصائص الجزائر فقد تكون الولايات الجزائرية الجاذبة الآن مدناً طارئة والعكس أيضاً صحيح مثل وهران والجزائر العاصمة وعنابة، وربما تقوم مدن جديدة بعد أن تتفاعل تأثيرات منظمة التجارة الدولية وبروز مفعولها بالكامل، كولاية مستغانم، وعين تموشنت والطارف، وجيجل، كما يمكن أن تقوم ولايات جديدة مثل مدينة القل، ومدينة تنس وغيرهم، وربما كانت المدن الساحلية كالجزائر وهران وعنابة وسكيكدة على سبيل المثال لا الحصر، هي الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية وخاصة الخدمية منها والصناعية، وربما تبرز مدن ساحلية أخرى أصغر حجماً كالقل وتنس، وعين تموشنت وتلمسان، والطارف وجيجل التي أصبحت قبلة المستثمرين الأجانب، ومن المحتمل أن تكون أكثر جذباً من المدن الكبرى حالياً والتي ذكرناها أولاً، ومن بين هذه المدن الساحلية فقد تكون الأكثر جذباً للمدينة التي توفر مصادر الطاقة بأكثر

<sup>1</sup> - محمود إبراهيم محمود الشافعي، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على النظام التجاري العالمي"، الطبعة الأولى، دار النهضة

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

عن غيرها كسكيكدة ومدينة أرزيو وبطيوة والقل التي يقال أنها تحتوي على مواد الطاقة وتمثل نسبة مهمة من الاحتياطي الجزائري حسب آخر الدراسات التي أكدت وستتطلب عمليات التنقيب في عرض سواحلها، إلى جانب مدينة بني صاف إلى جانب قريها من إسبانيا، فإنها تتوفر على احتياطي معتبر من الغاز انطلقت الدراسات في تحديد مواقع الغاز، كما أن توسع السوق من حيث الكثافة السكانية فأعداد السكان أكثر بالعاصمة تليها الولاية الداخلية الأكثر نشاطا ولاية سطيف، مما يفتح للمناطق الداخلية مجالا أكثر في جلب الاستثمارات الأجنبية مثل المناطق السياحية قسنطينة مدينة الجسور المعقدة، وولاية الواد مدينة ألف قبة، ومدينة خنشلة وتيارت وتلمسان وبسكرة معقل الحضارات القديمة تتفوق بدرجة على الأخريات، كما أن المناطق الأكثر جذبا للسياح مثل تمنراست وتاغيت وضواحي ولاية بشار من بني ونيف إلى بني عباس التي تزخر بمرافق مهمة، وموقعا استراتيجيا، ومعادن وثروات كبيرة، وكرزاز وقصور الشمال إلى ولاية غرداية و ورقلة والقالة وبجاية وغيرها، فالمهم أنه على كل ولايات الجزائر تهيئ تفاعلها مع تأثيرات المنظمة العالمية للتجارة استنادا لما ترشحها مواقعها وظروف الجلب الأخرى نفسها لكي تتنافس مثيلاتها من مدن الدول العضوة في المنظمة العالمية للتجارة التي لها نفس خصائص الجزائر، ولا يكون لها ذلك إلا بتقوية بنيتها التحتية وتطوير سبل المواصلات ووسائل الاتصالات وتحضير السكان لما هو آت و ما إلى ذلك..

وانطلاقا من ذلك لابد على كل الولايات الجاذبة للاستثمارات أن تحاول الاستفادة القصوى من إيجابيات توطین الاستثمارات الأجنبية فيها وتخفف من سلبياته، كما تعمل على تفعيل هاته الاستثمارات ومن ذلك عليها بوضع شكل جديد على شكل تكتل اقتصادي بين كل الولايات النشيطة في الانتاج بسوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة أو غير ذلك لتحقيق التكامل الاقتصادي في إطار الوحدة الجزائرية، وقد تكتلت العديد من المدن الأوربية في شكل من أشكال التكامل الاقتصادي لمواجهة سلبيات منظمة التجارة الدولية على بلدهم منها مثلا مدينتي برلين وفرانكفورت، ومثل الآسيوية في الصين بين شنغهاي وبكين وغيرها من بعض المدن بعدة دول.

أما من جانب خوصصة الاقتصادات العالمية والمحلية نتيجة لقيام منظمة التجارة الدولية، فإن الولايات الجزائرية وبلدياتها قد ترفع يدها عن تقديم خدماتها المعتادة وتتركها للقطاع الخاص وتصبح هي عبارة عن مشرف عام ومراقب، ولكن بدون تدخل مباشر، مما

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

سيقلل تكاليف ونفقات الجماعات الإقليمية ومنها تخفيض نفقات الدولة وخاصة نفقات تلك البلديات التي تقدم الخدمات حالياً مجاناً أو بأسعار رمزية (مدعومة)، مثل السكن المدعم والريفي وغيره من إعانات الدولة، إلى جانب الصحة المجانية والتعليم المجاني وكل الوثائق والتصديق عليها مجاناً، وإصلاح الأعطاب والتهيئة الخارجية وتزيين المظاهر الخارجية للعمارات من نفقات الدولة كل هذا عند تنازلها للخواص يخفض من نفقاتها، وربما ازدادت إيراداتها أيضاً لأنها سوف تحصل من القطاع الخاص الذي يتولى تقديم الخدمات مكان الولاية والبلدية على عائدات أو ضرائب وما إلى ذلك، في إطار خطة واضحة المعالم، محددة الأهداف والأولويات، تعتمد آلياتها على أجهزة ذات درجة عالية من الكفاءة والمهارة وقدر كبير من الوعي بالمتغيرات المحلية، الإقليمية والعالمية.<sup>(1)</sup>

إلى جانب العناصر السابقة تعتبر البنية التحتية عاملاً مهماً في جذب الاستثمار الأجنبي، فهي تساهم في زيادة معدلات الاستثمار وتخفيض تكلفة إنجاز المشاريع بالنسبة للمستثمر الأجنبي، فالبنية التحتية تتكون من توفر شبكة من خطوط النقل الحديثة بأنواعها المختلفة والتي تسهل من عمليات التنقل داخل الدولة المضيفة وكذلك العالم الخارجي، كما أن وجود وسائل الاتصال ذات الكفاءة العالية والتي تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين فروع الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم، فضلاً عن أنها تسهل عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمراكز.

كما أنها تقوم بتحفيز الاستثمار والذي يعتبر مسعى تأمل الجزائر في تحقيقه نقطة تحول مصيرية يتوقف عليها نجاح الإصلاحات الاقتصادية رغم المؤشرات الاقتصادية والمالية المتذبذبة في الجزائر فمن المحتمل جداً أن يتزايد حجم الاستثمار في الجزائر ابتداءً من الاستثمار الحكومي وذلك لكون السوق الجزائرية سوقاً واعدة ذات طابع استراتيجي مهم جداً<sup>(2)</sup>

أما في مجال المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية فهي تتميز بما يلي:<sup>(3)</sup>

- 1- عبد الهادي محمد والي، الانفتاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية الطبعة الأولى 1989 ص 12.
- 2- غلاب نعيمة وزينات دراجي : انعكاسات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على البلدان العربية، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، أبريل 2002، عنابة، ص 137 - 138 .
- 3- خلية البحث، مؤشرات هامة، مجلة دراسات اقتصادية، دار البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد: 05 مارس 2005، ص 140، ص 141.

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

- أسطول جوي يغطي 25 مدينة وطنية و32 عاصمة عالمية.
- إدارة بريد تحتوي على أكثر من 3000 وكالة عبر الوطن.

غير أن سلبيات الخصوصية تتمثل أساساً في عدم تمكن الطبقات الأقل دخلاً من دفع كامل تكاليف الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص، وسيكون الأمر أكثر سوءاً إذا شمل ذلك خدمات التعليم والصحة، على وجه الخصوص، ولكي يمكن للولايات الجزائرية من مساعدة الفقراء والمساكين بالعمل على تنظيم توزيع الزكاة ونتائج الأوقاف تماشياً ومبادئ الدين الإسلامي الحنيف وغير ذلك من أدوات توزيع الدخل الإسلامية، لأن ذلك خارج عن تأثير المنظمة العالمية ولا يمكن لها التأثير في عادات وتقاليد ودين الأمم، كما يجب على الجزائريين تدريب أبنائهم لكي يتلقوا تكويناً يلحقهم بالعمالة الماهرة ويحققوا ميزات مستقاة عن مساعدة الآخرين سواء كانت الحكومة أو الجماعات المحلية نفسها أو الأفراد، استناداً للتعاليم الإسلامية كإحدى الوسائل لامتصاص الآثار السلبية لمنظمة التجارة العالمية على الطبقات الفقيرة، وحتى تكون مهنا مطلوبة حتى لدى الشركات الأجنبية، ومهن تخصصية، كما يمكنها الاستفادة من صيغ التمويل الإسلامي المتعددة لتمويل خدماتها بالاشتراك مع القطاع الخاص، خاصة وهي مبنية أصلاً على المشاركة في الربح والخسارة، والتي قدمت الجزائر لأبنائها برامج الدعم بدون قروض، لتكون دافعا قويا في تحقيق قفزة نوعية نحو تأسيس مؤسسات مصغرة تحقق منتوجات قد تساعد على تحقيق الاكتفاء فيها وطنياً وفائضها يصدر فيجلب العملة الصعبة ويحسب في الصادرات خارج المحروقات، فيرقى الاقتصاد المحلي الى مصاف الاقتصادات المتطورة، كما أن تحقيق فائض إنتاجي يخفض الأسعار مما يساعد ذلك تقديم خدمات وسلع بعد الخصوصية بأسعار مساعدة لذوي الدخل القليل.

### المطلب الرابع: تحرير التبادلات في إطار محاولة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة والمدفوعات الخارجية تمثلت أساساً في إلغاء كل أشكال منع التصدير للمواد باستثناء تلك المواد التي لها قيمة تاريخية وأثرية، وإلغاء قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد التي حددتها الجزائر من قبل، وتلك المحددة في أبريل 1994، مع تحرير واردات العتاد المهني والصناعي، وعدم تحديد قيمة القرض الموجه للاستيراد الخاص بسلع التجهيز مع ترخيص الدفع لنفقات التداوي بالخارج، التعليم، السفر للأعمال،

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

تحويل الأجور - نفقات الإشهار مع تفويض من قبل البنك الجزائري وتخفيض نسب كل الضرائب.<sup>1</sup>

الاستفادة من تحرير التجارة الخارجية وتحقيق مكاسب مرهون بتوفر مرونة عناصر الإنتاج في التنقل وفق لقانون المزايا النسبية، وتحقيق مستوى عالي من العمالة، بالإضافة إلى درجة عالية من المنافسة، والتقدم التقني المستمر وهي شروط أغلبها غير متوفرة في الدول النامية عموماً والجزائر خصوصاً، ذلك أنه من المعروف أن مستور النشاط الاقتصادي في البلاد الصناعية يعتبر من أهم عوامل زيادة الطلب على إدارات البلاد النامية، فكلما زادت معدلات النمو في الأولى زاد مستوى الطلب على صادرات الثانية<sup>2</sup>

ولهذا لا بد من ضرورة وضع الاقتصاد في الدول الأعضاء بالمنظمة العالمية في يد القطاع الخاص من الشروط الضمنية لها لإبعاد تدخل الدولة عنه، وخاصة فيما يتعلق بإنتاج السلع والخدمات، ذلك أنه عندما تصبح كل دولة عضواً في هذه المنظمة يصبح بالنسبة لها التدخل الحكومي المستمر في مجريات الاقتصاد اليومية باللوائح والقوانين والأوامر الإدارية والدعم وتحديد الأسعار والأجور وما إلى ذلك، مؤثراً سلبياً، حسب النظرية الاقتصادية، على مؤشرات الأسعار ويؤدي إلى تشويهها، رغم ضرورة توجيه الموارد نحو استخداماتها المتنافس عليها وتخصيصها التخصيص الأمثل، أما التدخل في الأسعار وقوى السوق وآلياته (العرض والطلب) يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وإهمالها، ولكن إن أدى ذلك إلى تعظيم منفعة المجتمع من موارده الاقتصادية النادرة وزاد الإنتاج إلى حده الأقصى، وقلل التكاليف إلى حدها الأدنى، لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، قد لا يحقق العدالة الاجتماعية، بسبب سوء توزيع الدخل في المجتمع، فالتعارض بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في نظام السوق حتمية اقتصادية، وإن حرصت أهداف ومبادئ وإجراءات منظمة التجارة الدولية وركزت على الكفاءة الاقتصادية فلم تمنح جانب العدالة الاجتماعية أي اهتمام يذكر، بالرغم من أن من أهم أهدافها هو رفع مستوى المعيشة لكل فرد من مواطني الدول الأعضاء، وذلك كنتيجة تلقائية لانخفاض الرسوم الجمركية التي من المتوقع أن تخفض أسعار السلع والخدمات، ولكن قد تدمر المنتج المحلي للدول الضعيفة كالجزائر وتؤدي إلى غلق المؤسسات التي انعدم تسويق

<sup>1</sup> محمد راتول: سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي: التجربة الجزائرية رسالة دكتوراه -جامعة الجزائر . .

<sup>2</sup> - عبد العظيم حمدي، الجات و التحديات، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة 1996، ص 39.

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

منتجاتها بسبب المنافسة، وبالتالي نتيجة منطوية للبطالة وانخفاض دخول العائلات، فانخفاض الاستهلاك وادخار معاً، وانتشار الآفات الاجتماعية، فانهايار المجتمع أخلاقياً واقتصادياً فاجتماعياً، علماً بأن تحقيق العدالة الاقتصادية كان من أهم الأسباب التي دعت الحكومات للتدخل في الاقتصاد حرصاً على سلامة المجتمع من مغبة سوء توزيع الدخل، فغياب دور الحكومة في دعم الفئات الأقل دخلاً، وانتهاء دولة الرفاهية حتمية تأثر الطبقات الضعيفة سلبياً بعد قيام منظمة التجارة الدولية وتنفيذ كل قراراتها وإجرائها وبالجزائر بعد انضمامها خاصة .

ومن السلبيات الأخرى المتوقعة بعد قيام هذه المنظمة هي أن إلغاء دعم الإنتاج الزراعي في الدول الأوروبية بصفة خاصة، سيرفع أسعار السلع الغذائية التي تستوردها الدول العضوة في المنظمة العالمية للتجارة فأوروبا أكثر الدول دعماً لقطاعها الزراعي وذلك بهدف تخفيض تكاليف المعيشة للعاملين في قطاعها الصناعي لكي لا ترتفع أسعار منتجاته وتصبح في وضع تنافسي ضعيف أمام المنتجات الأمريكية واليابانية في الأسواق العالمية ولذلك فالجزائر من الدول الأكثر تضرراً بسبب ارتباطها الوثيق بالاقتصاد الزراعي الأوروبي الذي يرفع من فاتورة الواردات الجزائرية، فإلغاء الرسوم الجمركية سيخفض أسعار السلع المستوردة بينما إلغاء دعم القطاع الزراعي سيرفع أسعار السلع الغذائية المستوردة من أوروبا مما يشكل عبءاً على الفقراء وذوي الدخل المحدود بصفة خاصة، وذلك لأنهم سوف يخسرون نتيجة لتخفيض أو إلغاء دعم الإنتاج الزراعي بينما قد لا يستفيدون شيئاً يذكر من انخفاض أسعار السلع الأخرى المستوردة، وذلك لأنهم ينفقون أغلب دخلهم على السلع الغذائية وأقله على السلع الأخرى، وفي الوقت ذاته، فإن صغار المنتجين من المزارعين ستقل مقدرتهم على منافسة السلع الزراعية المستوردة كثيراً بعد تخفيض أو إلغاء الدعم الموجه لهم وتخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية التي تشكل الحماية الأساسية لهم ولغيرهم من المنتجين سواء في القطاع الصناعي أو الخدمي، ونفس الأمر بالنسبة للفلاحين المنتجين بالجزائر، كلما ارتفعت أسعار المواد الغذائية المستوردة ارتفعت معها أسعار البذور والعتاد المخصص لتطوير الزراعة في الجزائر كمسلك تتخذه الدول الأوروبية حتى لا يتم تشجيع الإنتاج بالجزائر وينغلق سوق منتجاتهم عليهم، ومن المخاوف المهمة الأخرى من قيام منظمة التجارة الدولية على الاقتصاد العالمي هو تلوث البيئة الذي يكثر ويشد مع ازدياد دور القطاع الخاص في الاقتصاد وذلك



## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

لأنه يستهدف الربح بالدرجة الأولى مما قد يضطره لعدم الاهتمام بالبيئة وسلامتها، فقد يضطره تعظيم الربح لتلويثها وتدهور محيطها دون دفع تكاليف نظافتها وسلامتها أو تكاليف أضرارها على الآخرين، ولهذا وضعت الجزائر في مجال الشراكة نسبيتي 51 بالمائة للجزائري و49 بالمائة للأجنبي حتى يتم تقييد الشركات بالقانون الجزائري حماية لممتلكاتها وثرواتها ومحيطها وبالتالي سيادتها.

وانطلاقاً من نتائج المنظمة العالمية السلبية التي كونت أسباباً أثارت المظاهرات العنيفة ضد قيامها وغيرها من مظاهر العولمة، كلما اجتمع مندوبوها أو من يدعون لها، كما حدث في سياتل بالولايات المتحدة، عندما اجتمع وزراء التجارة في الدول الأعضاء، للتداول في شؤون هذه المنظمة، وفي دافوس بسويسرا عندما اجتمع رؤساء الدول الصناعية الثمانية لتحديد رؤيتهم للاقتصاد العالمي في الألفية الثالثة، وفي واشنطن بالولايات المتحدة أيضاً وفي بانكوك وسيول ومنتريال وسدني.. الخ. وقد كان من أهم شعارات المتظاهرين هو تجارة عادلة وليس تجارة حرة، لكنها أصبحت أمراً واقعاً، ولهذا علينا البحث فقط في كيفية الاستفادة من إيجابياتها وتخفيف وقع سلبياتها بقدر الإمكان.

ولهذا فإن توزيع إيجابيات منظمة التجارة الدولية أو سلبياتها على الدول العضوة فيها لا يكون بالتساوي، وإنما يعتمد ذلك على ما إذا كانت الدولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة أم لا، فالدول الجاذبة لمثل هذه الاستثمارات هي التي تلتزم بكل بنود اتفاقية الاستثمار الأجنبي المباشر التي تساوي بين المواطنين والأجانب في كل الامتيازات المتعلقة بالاستثمار والدول ذات البنية التحتية المتطورة بما في ذلك توافر وسائل المواصلات ووسائل الاتصالات الحديثة وخاصة الالكترونية منها، والدول القريبة من الأسواق ومصادر المواد الخام والطاقة والتي توفر المعلومات بلا تكلفة تذكر وذات المناطق السياحية الطبيعية وغير الطبيعية فمثل هذه الدول ستكون أكثر استفادة من إيجابيات المنظمة ولكن ربما كانت هي أيضاً الأكثر تأثراً بسلبياتها، في الوقت ذاته أما الدول العضوة في المنظمة العالمية للتجارة التي لها نفس خصائص الجزائر غير الجاذبة للاستثمارات فقد تتحمل كل سلبيات هذه المنظمة دون الاستفادة من إيجابياتها بقدر مكافئ .

فالعوامل التي كانت جاذبة في السابق ربما لا تظل كذلك، والعكس أيضاً صحيح بالنسبة للعوامل التي تهربه، وربما نشأت مدن جديدة لها مؤهلات الجذب أكثر من المدن

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

الجاذبة حالياً، بل ربما تحولت المدن المهربة حالياً إلى مدن جاذبة اعتماداً على ما توفره كل مدينة من متطلبات جذب الاستثمارات الأجنبية. فالموقع الأكثر جذباً هو الذي تستطيع فيه المنشآت التي ستوطن فيه حديثاً من تعظيم أرباحها فيه بأكثر من غيره، فالموقع قليل التكلفة ومرتفع الإيرادات بدرجة أكبر من غيره هو الذي يعظم أرباح الاستثمارات الجديدة بقدر أكبر وعموماً، فخارطة المدن الحالية بالجزائر على شكل التقسيم الإداري الحالي، خاصة الولايات وتوزيعها من حيث الحجم ستتغير بشكل جذري بعد أن تأخذ تأثيرات منظمة التجارة الدولية شكلها النهائي ويظهر مفعولها بالكامل، وقبل أن نتطرق لتأثير هذه المنظمة على الولايات الجزائرية سنتناول أولاً تأثيرها المحتمل على الولايات الفقيرة والمتطورة من حيث حجم المداخل كما نحله كالآتي :

### أولاً : الولايات المتميزة بالمداخل :

بلغت بعض المدن المتطورة درجة من الاكتظاظ بالسكان والازدحام بوسائل المواصلات وارتفاع أجور العمال والإيجارات والضرائب وتلوث البيئة والجريمة درجة جعلت منها مدناً طاردة للاستثمارات مثل ولاية وهران، مما سيغري الصناعات والشركات الزراعية والخدمية والبنوك الكبرى التي تتخذ من تلك المدن مقراً لها أن تستفيد من الفرص التي ستتيحها لها قيام منظمة التجارة الدولية وإجراءاتها الخاصة بتخفيض التعريفات الجمركية وغيرها من قيود التجارة ومعوقات انسياب رؤوس الأموال عبر الولايات، وتحاول التوطن في المدن الجزائرية الأكثر جذباً لاستثماراتها، ولذلك فمن المحتمل أن تنتقل كثير من الصناعات من ولايات الشمال إلى ولايات الجنوب، أي من مدن الاستثمارات الكبرى إلى مدن ضعيفة الاستثمارات ولو جزئياً،

ويبدو أن مثل هذا الانتقال ليس في مصلحة الولايات الشمالية الساحلية خاصة، لأنها ستفقد كثيراً من إيراداتها ووظائفها، إلا أنه من الجانب الآخر، فقد تستفيد تلك الولايات لأن أعداد سكانها المكتظة بهم ستقل بتوجه جزء منهم نحو الجنوب، مما سيقول الازدحام ومعدلات التلوث والجريمة فيها، مما يعني أن تكاليفها ونفقاتها ستقل كذلك، فانخفاض تكاليفها أكثر من انخفاض إيراداتها بسبب هجرة المؤسسات المستثمرة بها نحو الجنوب نظراً للامتيازات التي تمنح لها المناطق، بداية من تشجيع توجه الاطارات نحوها من الامتيازات المالية، وقد يصل حجمها إلى الحجم الأمثل، وهو الحجم الذي تستطيع فيه الإدارات العمومية وعلى رأسها

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

الولايات من تغطية تكاليف خدماتها من إيراداتها بدون معاناة، ويصبح فيها الازدحام وتلوث البيئة والبطالة والجريمة، وما إلى ذلك من سلبيات كبر حجم المدينة عند حدودها المثلى.

### ثانيا : الولايات منخفضة الدخل :

لتوطن الصناعات وغيرها من الاستثمارات في هاته الولايات الفقيرة كالولايات الجنوبية مثل بشار، والنعامة وغرداية وغيرها، يجب تحويلها إلى مناطق جاذبة للاستثمارات لتحقيق الكثير من الايجابيات، نذكر منها ما يلي :

1. ازدياد الدخل الحقيقي بهاته الولايات وارتفاع إيرادات بلدياتها مما يمكنها من زيادة خدماتها وتحسين نوعيتها، وهذا البرنامج الذي وضعته الجزائر مؤخرا

2. ازدياد فرص العمالة ذات الخبرة وخاصة بالنسبة للأيدي العاملة الماهرة المتخصصة، في شتى مجالات العمل الادارية والاقتصادية.

3. ازدياد عرض السلع التي تنتجها المؤسسات التي توطن فيها حديثاً، مما يقلل أسعارها.

4. بعض المدن الجزائرية ستكون مراكز اقليمية حساسة ونموذجية للمصانع والشركات والبنوك العالمية الكبرى التي تتوطن فيها، مما يزيد فرص العمالة ويرفع من مستوى الإدارة ويحسن الأداء ويزداد استخدام التقنيات الحديثة فيها.

5. بعض المدن ذات الموارد والمناطق الزراعية الملائمة قد تصبح مراكز للشركات الزراعية العالمية الكبرى التي قد تتوطن فيها، مما يزيد حجمها وإيراداتها ويرفع مستوى التقنية الزراعية فيها، فيزداد عرض السلع الغذائية منها وغير الغذائية، مما يقلل أسعارها ويزيد من فرص العمالة، وبالتالي يرتفع الدخل الحقيقي لمواطني تلك المدن، والذين غالبيتهم يشكون حالياً من قلة الدخل والفقر والبطالة، رغم ارتباطهم بالعمل في المجال الزراعي .

مما سبق ورغم توفر الإيجابيات فلا بد من وجود سلبيات قد تصيب الولايات التي

تجذب الاستثمارات الأجنبية نشير منها إلى ما يلي :

1. كلما كثرت الاستثمارات الأجنبية في ولاية ما، ازداد فيها الازدحام وما يتبعه من تكاليف شخصية مالية مباشرة كحوادث السير وفقدان الزمن وازدياد استهلاك وقود السيارات وتزايد معدلات اهتلاكها الخ.. وتكاليف اجتماعية كتلوث البيئة جراء كثافة دخان السيارات والمصانع وتعطل سيارات الاسعاف والمطافئ والشرطة عندما تكون في أمس الحاجة للسرعة، مثل ولايات الشمال كوهان والجزائر العاصمة وقسنطينة مثلا،

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

2. تزداد فيها مشكلة السكن وترتفع فيها تكاليف الايجار وحتى انعدامه ومنه تزداد تكاليف ما سيبنى مستقبلاً، فترتفع أسعار العقار لمستويات خيالية، كما أنه لا يتوقف أثر ارتفاع الايجارات عند انخفاض دخول المستأجرين فحسب، وإنما قد يتعداه إلى انتشار ظاهرة السكن العشوائي الذي لا تنحصر مضاره من سوء منظره وإنما يزيد في إيوائه للمجرمين ويحمي أصحاب سوق العمل الثالث، الذي يتكون من أصحاب المهن غير المرخص بها كالإتجار في المخدرات والمسروقات وتجارة السوق السوداء في السلع والعملات والدعارة والقمار وما إلى ذلك، فضلاً عن أنه يلوث البيئة ويصبح بؤرة لانتشار الأمراض المعدية لانعدام المرافق الصحية اللازمة فيه، كما هو ببداية سيد الهواري بوهران، وواد قريش بالعاصمة، وبالحى القديم بقسنطينة

3. انتشار ظاهرة البؤس والكرهية فمن جراء انتشار البطالة في اوساط العمالة غير الماهرة، وذلك لأن الشركات والصناعات التي تتوطن حديثاً ستركز على توظيف العمالة الماهرة والعمالة الأكثر تعليماً وأرفع تدريباً باعتبارها الأكثر إنتاجية، ولهذا لجأت الجزائر إلى توسعة مجال التكوين المهني والتمهين حتى بالنسبة للمساجين، واعتمادها على السياسات التشغيلية الحالية، مع السماح لأهل السوايق العدلية بالنقيد في السجلات التجارية.

4. ربما تزداد الجريمة نتيجة لتزايد البؤس وتزايد البطالة في اوساط العمالة غير الماهرة ويزداد حجم هاته المناطق نتيجة لتزايد أعداد سكانها وتفاقم مشكلات السكن العشوائي الذي يأوي الجريمة وينشر الأمراض المعدية وصعوبة العيش الكريم، وتكثر المظاهر الخطيرة في أفرادها

5. بقدر ما تزداد إيرادات المدن الجاذبة للاستثمارات الأجنبية ويرتفع متوسط الدخل الحقيقي لسكانها، ستزداد تكاليفها لازدياد متطلبات نظافة البيئة وغيرها من الخدمات البلدية، وتوسعة الشوارع والطرق ومكافحة الجريمة وازدياد الطلب على الخدمات العامة وخاصة التعليمية منها والصحية، فميزانية أية مدينة لا تغطي تكاليفها لأن أسباب زيادة دخلها هي نفسها أسباب زيادة تكاليفها، وهذا الذي عادة يخرق مبادئ الميزانية وهو مبدأ توازن الميزانية .

### المبحث الرابع : التجارة الخارجية بين التحرير والتمويل

الجهود الدولية لتحرير التجارة خُطت بصورة غير تمييزية خضوعاً لمبدأ "الدولة الأولى بالرعاية" وبعودة ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانتشارها الواسع، ومن خلال هذا الفصل تعرفنا على الجدل الدائر قديماً وحديثاً بين الاقتصاديين والخبراء حول الإقليمية ووجودها كظاهرة دافعة أم عائقة لتحقيق تحرير التجارة العالمية.

#### المطلب الأول : دور الإصلاحات البنكية في تحرير التجارة الخارجية

إن تحرير التجارة العالمية شجع على إقامة تكتلات إقليمية بين دول الشمال و الجنوب بصفة خاصة، كما أنه دفع إلى زيادة نسبة مناطق التجارة الحرة إلى الاتحادات الجمركية في العالم عموماً و في التكتلات بين الشمال و الجنوب على وجه الخصوص.

لهذا ارتأت الجزائر ضرورة تكيف الاقتصاد الوطني مع متطلبات اقتصاد السوق، مما اقتضى عليها إعادة النظر في الهياكل والتشريعات والقوانين ومقاربتها مع الدول التي تم وضع رزنامة للتعامل معها في إطار الاستثمارات المباشرة أو الشراكة أو في إطار عقود أخرى فأصدرت جملة من التشريعات والعديد من التعديلات القانونية التي تتعلق بتشجيع الاستثمار، عن طريق منح امتيازات وتسهيلات وضمانات لجلب المستثمر الأجنبي والوطني على حد سواء، كما أن مجمل قوانين الاستثمار لا تفرق في المعاملة بين المستثمر الوطني والأجنبي تمهيداً للتكيف مع مبادئ المنظمة العالمية للتجارة وهذا إن على مستوى الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها الجزائر مع بعض الدول (فرنسا، إيطاليا، رومانيا، إسبانيا...) أو على مستوى الاتفاقيات المتعددة الأطراف (بين الجزائر أو الدول المغاربية والمتعلقة بتشجيع استثمار الأموال الجزائرية، أو تشجيع المبادلات والاستثمارات المغاربية) أو على مستوى اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي التي تعتبر من الاتفاقيات الشاملة لجميع الجوانب الاقتصادية، السياسية، الثقافية والاجتماعية لتوضيح موقفها من التبادلات الدولية مستقبلاً سعياً لتعجيل الانضمام للمنظمة العالمية، إلى جانب تخفيض القيود الجمركية والضريبية لتحرير التجارة الخارجية

هذا الاهتمام القديم المعاصر، راود السلطات العمومية بإصلاح قطاع التجارة بعد الأزمة النفطية لعام 1986 بعد أن بدا جلياً عجز الميزان التجاري بسبب تقلص إيرادات الصادرات التي تشكل نسبة 95% من المداخيل، وكانت العائدات خارج المحروقات ضئيلة

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

جدا، وحتم على الجزائر هذا الوضع النهوض بالإنتاج والإنتاجية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، فأصدرت الجزائر مابين سنتي 1986 و 2000 ترسانة من القوانين واللوائح والتعليمات لوضع التجارة الخارجية في الاتجاه المسابر للعولمة، عن طريق تحرير المبادلات وامتيازات متعددة من الإعفاءات الجمركية وإصلاح القوانين للاندماج في الأسواق العالمية، رغم من أن الصادرات الجزائرية تتميز بمنتوج وحيد يمثل أكثر من 95% من الصادرات ومداخل الدولة نظرا للنقص الجسيم في الإنتاج المحلي قد يعرضها إلى أخطار وعليها تدرك هذا النقص بتنويع الإنتاج المحلي والبحث عن كل السبل التي تمكن من التصدير لكي تضمن سيادتها الوطنية وعدم تبعيتها الغذائية للخارج،

إن نجاح السياسة النقدية في ظل العولمة، يتوقف على مجموعة من العوامل المترابطة فيما بينها أهمها تحديد السياسة النقدية المرجوة، وتوضيح الأهداف بدقة بما يتناسب و العولمة المصرفية، و تحديد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، وتوعية المجتمع المدني على أهمية الجهد الادخاري وتوفير مناخ مناسب للاستثمار، وتوسيع الأسواق المالية والنقدية وتطويرها وتنظيمها بما يتماشى والتحويلات الدولية.

وهذا مرتبط بأنماط التسيير ومستوى كفاءة العنصر البشري وإدراكه بأهمية المرحلة التي تمر بها الجزائر، في عالم تميزه السرعة الرقمية الدقيقة التي تفتح المجال لاستعمالها في كل القطاعات، ذلك أن هذا النظام يساعد على تحرير التجارة الخارجية تماشيا والأسعار في الأسواق العالمية .

وقد أثبتت معظم الدراسات النظرية و التطبيقية أن الأثر المباشر الناتج عن تقلبات أسعار الاورو على الشركاء المتوسطيين سيكون إيجابيا و محدودا، وأن حصيلة عملية الربط سوف تتأثر بالأورو من عدة جوانب أهمها التجارة الخارجية، و أسعار الصرف و المديونية و الاحتياطات، ولهذا لا بد من إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين الدينار و الدولار و اللجوء إلى ربط الدينار بسلة من العملات لتفادي تأثر الاقتصاد الجزائري بأية أزمات يتعرض لها في المستقبل و سوف يمتد ذلك إلى الاحتياطات لدى بنك الجزائر، و يكون هناك أهمية لتنويع هذه الاحتياطات بين الدولار و الاورو و الين الياباني حسب أوزان توزيع التجارة الخارجية للجزائر، و ذلك من اجل حماية هذه الاحتياطات من التآكل بسبب تعرض الدولار للتراجع أمام الأورو .

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

أيضا، سينعكس الأورو على الجهاز البنكي والمصرفي من حيث تبسيط الصفقات والعقود والعمليات الخاصة بالعملة الصعبة، وعلى هذا الأساس لابد على البنوك إعادة هيكلة حساباتها، و إعداد برامج للإطارات العاملة لتأهيلها وفق المستجدات النقدية والمالية، ووضع حيز التطبيق للإصلاحات حسب احتياجات وإمكانيات الدول الشريكة .

ترشيد عملية الاستيراد من طرف المستوردين الجزائريين، لاستفادتهم من شفافية الأسعار، حيث يمكنهم من مقارنة الأسعار في مختلف دول منطقة الأورو في نفس الوقت.

زيادة الصادرات الجزائرية نحو أوروبا في حالة توفرها على ميزة تنافسية، حيث يمكن إيجاد منافذ تسويقية نتيجة لزيادة النمو في منطقة الأورو، أين يزداد الطلب على السلع الأجنبية.

إطلاق الأورو سيعمل على بقاء الاتحاد الأوروبي، كشريك اقتصادي وتجاري أول للجزائر.

تحمل البنوك الجزائرية ال 30% من إجمالي العملات للدين الخارجي للجزائر.

ومجمل القول أن " الأورو يرفع من التكاليف الإضافية من أجل التأقلم مع الوضع الجديد والتهياً للمنافسة الدولية غير المتكافئة.

كما سيحافظ الدولار على مكانته كاحتياطي أول للجزائر على المدى المتوسط والقصير، وسيخلف الأمر على المدى البعيد، في حالة ارتفاع قيمة الأورو ودخوله كعملة فوترة المحروقات.

إن تقلبات سعر صرف الأورو تخلق تأثيرات متعددة على قيمة المديونية الخارجية، لكون نسبة العملات الأجنبية، المسماة بالأورو تفوق " سيحمل آثارا معتبر على الاقتصاد الوطني، ورغم محدودية هذه الآثار على المدى القصير، نظرا للاضطرابات التي يعاني منها حاليا) انخفاضات متتالية ظرفية (فإن الأمر سيختلف على المدى الطويل، عندما يتمكن الأورو من تحقيق استقراره ومنافسته للدولار، وهو الهدف المنشود الذي تسعى له أوروبا بقيادة ألمانيا، التي ضحت بالمارك القوي من أجل بسط سيطرتها على الاقتصاد الأوروبي، كما أن التوسع الحاصل في التجارة الدولية، وكذا قوة تدفقات رؤوس الأموال والانفتاح الذي تشهده أغلبية الدول، زيادة على الأزمات التي حدثت، كلها عوامل جعلت عملية اختيار نظام الصرف ذات أهمية خاصة أنها تحدد قيمة التبادلات التجارية ومنها أصبحت آلية مساعدة أثناء تسييرها على أطر إيجابية تبعا للتحولات الإقليمية والدولية، في تحرير التجارة الخارجية، كما أن أنظمة أسعار الصرف التي انعكست إجابا على اقتصاديات بعض الدول وأدت إلى تحقيق مستويات عالية من النمو والتحكم في مختلف التوازنات، لا يمكن الحكم على سلامتها وأفضليتها وانعكاسها الإيجابي على

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

اقتصاديات دول أخرى، اعتبارا لتعقيد عملية الاختيار الخاصة بنظام سعر الصرف، ولكن يجزم بها أن آلية مساعدة على تحرير التجارة الخارجية، ذلك لأن ارتفاع سعر الصرف يعمل على نقص الصادرات وزيادة الواردات إلى أن يزول الفائض في المدفوعات وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الصرف يعمل على زيادة الصادرات ونقص الواردات إلى أن يزول العجز في ميزان المدفوعات ويعدم هذا الميزان، إذن إن سعر الصرف يعتبر سياسة لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات، كما أنه بإمكان الجزائر أن تقوم بإجراء ضمن تكتل قوي يجمع بينها وبين دول منتجة للغذاء، مثل الأرجنتين والبرازيل، ومصر، وروسيا وأوكرانيا، ونيوزيلندا، والهند، والصين مع فرض مقابل سلعهم بالذهب، للتقليل من حدة تأثيرات الدولار والأورو على إقتصادياتهم .

أملت الظروف إلى تأهيل الوحدات المصرفية كضرورة لمواجهة التحديات العالمية من متطلبات العولمة وتداعيات التكتلات الإقليمية، وإفرازات المنظمة العالمية للتجارة، مما فرض إعادة هيكلة ورسملة المؤسسات المصرفية، والتركيز على الاستمرار في ذلك مع مراجعة النظم المحاسبية والمالية وأساليب الرقابة الدقيقة، في ظل انفتاح الجزائر على السوق الدولية، وفتح المجال للمستثمرين الأجانب، لمواكبة تطور المعلوماتية ولوجها في كل مجالات العمل المصرفي، وهاته الإنجازات لأجل التصدي للضعف المسجل منذ الاستقلال في الجهاز المصرفي، وبذلك لابد على المصارف الجزائرية أن تعمل بكفاءة ومهنية بغرض الدخول إلى صميم احتياجات المجتمع ومن أجل بلوغ المستويات العالمية بالتركيز على المحاور الإستراتيجية التالية:<sup>1</sup>

1. ينبغي على المصارف الجزائرية أن تعرف خصوصيات السوق الجزائرية، واحتياجاته ويجب التعرف على طبيعة المنافسة التي تواجهها داخليا وخارجيا.
2. بناء استراتيجيات واضحة المعالم، تتضمن الأهداف الرئيسية وكل التفاصيل المصاحبة لها من أجل بلوغ الأهداف .
3. تقوية الموارد المالية، وذلك عن طريق زيادة رأس المال، واندماج البنوك الصغيرة فيما بينها من أجل وحدات مصرفية ذات حجم معتبر، إذ أن الحجم هو أحد المتغيرات الهامة في تحديد كفاءة المصرف، حسب التوجهات الاقتصادية الحديثة.

<sup>1</sup> عبد المنعم محمد الطيب. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، عدد 3 ديسمبر 2005 ص41 .



## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

4. التركيز على العنصر البشري، وذلك من خلال التأهيل والتدريب، بما يتناسب مع عملية العصرية ومتطلبات التقنية المصرفية الحديثة.

5. ضرورة عصرنة الجهاز المصرفي، وإدخال التكنولوجيات الحديثة في عمل البنوك.

6. العمل على تحسين إجراءات الرقابة المالية، والرفع من درجة الثقة بين المصارف والمواطنين وبين المصارف فيما بينها.

7. الإسراع في استكمال البنى التحتية للقطاع المالي الإسلامي، وذلك من خلال تطوير صيغ التمويل الإسلامي، الذي يعرف توسعا مذهلا السنوات الأخيرة في العديد من الأقطار العربية.

8. تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى التي تعجز عن تمويلها المصارف منفردة.

إن النظام المصرفي الجزائري يعاني من مشكلات حادة، ولذلك فإن تهيئته لمواكبة المنافسة العالمية يستوجب ما يلي 1:

- توسع قائمة المنتجات والخدمات المصرفية بهدف تلبية حاجات المستهلكين.
- تشجيع الهيئات المتخصصة وتمويل الاستثمار وتطوير الصادرات .
- تطوير أسواق الرساميل لاستغلال القدرات وتشجيع اندماج المصارف والمتعاملين الوطنيين في الأسواق النقدية والمالية الدولية.
- تكثيف البنية المصرفية بمضاعفة عدد المصارف الخاصة والعمومية المحلية والأجنبية لتشجيع اقتصاد السوق القائم على المنافسة والتنافسية.
- التحسين المستمر في نوعية الخدمات، إذ أن الإصلاح الواجب تطبيقه يمر عبر إعادة هيكلة البيئة المصرفية على المستويين التنظيمي والعملي من جهة، والإسراع في تطوير دعائم الاتصالات الالكترونية لتسهيل نقل المعلومات والمعطيات بشكل أسرع وأدق.

بينما رأى الدكتور عبد المنعم محمد، وهو خبير اقتصادي بمجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، في مقاله 'بعنوان' العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف ' سنة 2005 أن الجزائر تمتلك سوقا ملائم وتتوفر على مقومات سوق مصرفية تسير في اتجاه تصاعدي

<sup>1</sup> - أ. لخضر عزى : التسويق المصرفي كرافد لتنشيط النظام المصرفي الجزائري مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 3 سنة 2005 ص37.

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

ومتماشي وذلك من خلال وجود العناصر الأربعة الأساسية التي يفترض أن تتوفر كقاعدة لبيئة ملائمة للاستثمار وتعبئة المدخرات. وتتمثل هذه العناصر الأربعة فيما يلي<sup>1</sup>:

- وجود تنظيم اقتصادي متجدد ومستقر.
- تحسين واستقرار الإطار الاقتصادي الكلي بفضل سياسة التعديل.
- وجود سوق مفتوحة للمنافسة الداخلية والخارجية.
- الاتجاه التصاعدي في التأهيل والتجديد والتوسع في الكفاءات الإنتاجية والهياكل الاقتصادية علما بأن الجزائر تصنف في خانة الأقطار الصناعية الجديدة .

إن التغيرات المصرفية التي أفرزتها العولمة على أداء وأعمال البنوك هو ظهور كيانات مصرفية وتجمعات بنكية جديدة التي تشكل انقلابا كبير في عالم البنوك لها تأثير واضح على اتجاهات السوق المصرفي العالمي المتعاطم النمو، والسريع الانتشار، والانتعاش من خلال تواجده في كافة أرجاء العالم، خاصة في مجال محاربة الأسواق الموازية وإنشاء مصارف متعددة، مع مراقبتها، الأمر الذي يحتم على الجزائر الاتجاه نحوه من أجل مراقبة تدفقات رؤوس الأموال من الخارج إليها، وهذا للحفاظ على التوازنات النقدية بها، والاطلاع على حجم الكتلة النقدية المتداولة داخلها، حماية للمؤسسات المحلية وحفاظا على استقرار هياكل تبادلاتها التجارية، تسعى الجزائر من خلال ضبطها للإصلاح المالي عن طريق تحديث البنوك التجارية وفق استراتيجيات جديدة، والتي بدأت منذ 1988 للسعي إلى استقلالية البنوك العمومية وإصدار قانون النقد والقرض واعتبر القطاع المصرفي هو العامل الرئيسي للانتقال لاقتصاد السوق، فمرحلة تحديث البنوك العمومية التجارية هو استخدام التقنيات الحديثة وغيرها من الإجراءات، فعملية تحديث الخدمات المصرفية شرط أساسي لعملية التحديث المصرفي للبنوك التجارية العمومية، وفي سياق المتغيرات التي اجتاحت البيئة المالية الدولية إقليميا وعالميا أصبح على البنوك الجزائرية التجارية زيادة عنايتها بجودة ما تقدمه من خدمات كأحد العناصر المحددة للقدرات التنافسية البنكية في السوق المحلية والأجنبية، و من خلال مختلف التعديلات التي تجريها على قانون النقد والقرض والتي كان آخرها قانون النقد والقرض 2009،

<sup>1</sup> د. عبد المنعم محمد، العولمة وأثرها الاقتصادية على المصارف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 3، ص 36، 2005.

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

ان قانون النقد والقرض 2009 جاء ليكمل النقائص التي ظهرت في قانون الصادر في

2003.

### المطلب الثاني : البنوك و تمويل الاستثمارات لتحرير التجارة الخارجية

بالنظر إلى الدورة الاقتصادية، وتنشيط العمليات المالية والتجارية، في إطار نشاط المؤسسات فإن الودائع هي مصدر أموال البنوك التجارية، القادمة من العائلات أو من المؤسسات، وأن القروض هي الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال و عمليات الإقراض للعملاء هي الخدمة الرئيسية التي يقدمها البنك التجاري، وهذا بتنشيط أعوان الدورة الاقتصادية، لأنه مصدر ربحيته، حيث تعرف القروض المصرفية بأنها<sup>1</sup> تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال، وفوائدها و العملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة.

من خلال نتائج الجدول رقم 57، يمكننا ملاحظة التطور الإيجابي لمؤشرات القطاع المصرفي الجزائري خلال الخمس سنوات الأخيرة، فإجمالي موجودات القطاع المصرفي شهدت تحسنا متواصلا حيث بلغ مستوى الزيادة فيها سنة 2011 ما نسبته 72,9% مقارنة مع سنة 2010، في ظرف يتميز بفائض السيولة على مستوى السوق النقدية و ادخارات مالية بالدينار متزايدة، مما ساهم في تعزيز الاستقرار المالي للجزائر، حيث إن إجمالي أصول قطاع المصارف في سنة 2011 بلغ 7,62 % من الناتج الداخلي.<sup>2</sup>

أما بالنسبة للودائع التي تعتبر مركز ثقل موارد البنوك، والتي تسمى كذلك بنوك الودائع، فقد عرفت تطورا مستمرا حيث بلغت نسبة الزيادة خلال الفترة من سنة 2008 إلى الربع الثاني من سنة 2012 ( 17,33%)، في حين بلغت نسبة الودائع خارج المحروقات 8,62 % سنة 2011 مقابل 4,61 % سنة 2010<sup>3</sup>، وهذا يعد أمرا طبيعيا نظرا للحركة التي شهدتها القطاع بعد الإصلاحات التي باشرتها الدولة من خلال فتح المجال أمام البنوك الخاصة،

1- القروض المصرفية و معايير منحها، مجلة إضاءات، معهد الدراسات العربية (الكويت)، العدد 11، جوان 2011، ص2.

2- السيد محمد لكسائي (محافظ بنك الجزائر)، نقلا عن: عبدالقادر الحوري، الجزائر: التطورات الاقتصادية، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد 388، مارس 2013، ص29.

<sup>1</sup> المرجع السابق، نفس الصفحة.

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

وبالتالي زيادة عدد البنوك و المؤسسات الناشطة بالقطاع مما ساهم في زيادة درجة تنافسية القطاع.

هذا ولا تزال البنوك العمومية تهيمن على هيكل الودائع داخل القطاع المصرفي، حيث لم تستطع البنوك الخاصة أن تتخطى مجتمعة حاجز الـ 10% من إجمالي الودائع المجتمعة خلال الفترة (2005-2008)<sup>1</sup>، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الأزمة التي شهدتها البنوك الخاصة سنة 2003 وتضرر سمعتها لدى الجمهور (ضياح أموال المودعين عند إفلاس بنك الخليفة)، ومن جهة أخرى إلى الشبكة الواسعة التي تمتلكها البنوك الحكومية والتي تعد بحوالي 400 فرع وهي تتمتع بمصداقية عميقة داخل البلاد.

في حين شهدت القروض الإجمالية الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي منحى تصاعدي وتطور مهم، حيث بلغت نسبة نموها خلال الفترة من سنة 2008 إلى غاية النصف الأول من سنة 2012 (73,128%)، و يعود هذا التطور في حجم القروض الممنوحة إلى إستراتيجية التشغيل للدولة والقائمة على تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واتخاذها للإجراءات (صناديق ضمان قروض الشباب) الكفيلة بمصاحبة البنوك لهذه المؤسسات، إضافة إلى الإصلاحات التي اتخذتها في قانون النقد و القرض 2009<sup>2</sup>، والذي سمح للبنوك والمؤسسات المالية بتقديم خدمات و منتجات جديدة بعد مراجعة بنك الجزائر، بالموازاة مع إنطلاق بورصة الجزائر و قيام السوق المالية.

وبشكل عام فقد تعززت قروض المصارف و المؤسسات المالية لتمويل الاقتصاد الوطني، فقد بلغت نسبة الزيادة في القروض الممنوحة سنة 2011 نسبة 14،16 بالمئة مقارنة بسنة 2010، مشكلة بذلك ما نسبته 48 في المئة من إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات، حيث ارتفعت القروض الموجهة للقطاع العمومي بنسبة 27،8 في المئة، في حين ارتفعت القروض المتعلقة بالقطاع الخاص 13،6 في المئة.<sup>3</sup> حيث يعد ذلك تطورا ايجابيا خصوصا اذا علمنا أن مساهمة البنوك في الناتج المحلي الخام لم تتجاوز 30% خلال الفترة (2005-2008)، وهذا ما يؤشر على ضعف الوساطة المالية التي تقوم بها البنوك في الاقتصاد و الذي

<sup>2</sup> - عبدالرزاق جبار، مرجع سابق، ص55.

<sup>3</sup> - صوفان العبد، مرجع سابق، ص21.

<sup>1</sup> - عبدالقادر الحوري، مرجع سابق، ص29.

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

يبقى المتعاملون فيه يعتمدون على وسائل تمويلية أخرى و تتفاقم هذه الوضعية خصوصا في ظل غياب السوق المالي<sup>1</sup>.

ارتفعت قيمة سعر صرف المعدل السنوي للدينار الجزائري في عام 2011 مقارنة بعام 2010 بنسبة 2.1% مقابل الدولار، في حين أنها انخفضت بنحو 3% مقابل الأورو.

الجدول رقم 49 : انعكاسات الأزمة على المديونية العامة و البرامج العمومية

المؤشرات	2013	2014	*2015	*2016
إجمالي الدين الداخلي (مليار دينار)	1301.4	1301	1400	1400
نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	7.9	08	09	10
الديون الخارجية (مليار دولار)	3.4	3.5	04	05
IDE كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.9	0.7	0.7	0.6

المصدر: صندوق النقد الدولي 2014، بنك الجزائر 2014، الديوان الوطني للإحصاء \*توقعات

تواجه الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي صعوبات جديدة لقلّة منتوجاتها أو تكاد تتعدم ماعدا المحروقات، الموجودة في أسواق دول الاتحاد الأوروبي إلى جانب الصعوبات التي قد يصادفها أي منتج مستقبلا ( مثل المواصفات القياسية و معايير الصحة و السلامة و مواعيد دخول السلعة، و نظام الحصص و الرسوم الجمركية و الأسعار المرجعية و بند الإنفاذ) حيث أن الأورو يؤدي إلى تقليل نفقات الإنتاج و تحسين النفقات الإنتاجية في دول الاتحاد الأوروبي مما يجعل المنتجات الجزائرية في موقف تنافسي ضعيف أمام مثيلاتها الأوروبية، و هذا يؤدي إلى تحول دول الاتحاد الأوروبي إلى الحصول على بعض وارداتها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، و استغنائها عن الحصول عليها من الجزائر و ذلك لأنها ستكون بسعر منخفض و جودة عالية، حتى بالنسبة للمحروقات خاصة الغاز الذي تحاول قطر التغلغل في السوق الأوروبية، و في نفس الوقت ستتأثر عوائد الصادرات الجزائرية بسبب أي تقلبات في أسعار صرف الأورو مقابل الدولار، فإذا ارتفع سعر صرف الدولار مقابل

<sup>2</sup> - عبد الرزاق جبار، مرجع سابق، ص 57.

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

الأورو فان هذا يؤدي إلى زيادة عوائد الصادرات الجزائرية، أما إذا انخفض سعر صرف الدولار مقابل الأورو فان هذا يؤدي إلى إنخفاض عوائد الصادرات .

وفي مقابل ذلك هناك اثر إيجابي على حصيلة الجزائر من صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي حيث في ظل العملات الوطنية فان حصيلة الجزائر من الصادرات إلى أي دولة من دول الاتحاد تتأثر بالتغير في سعر صرف عملة هذه الدولة فإذا حدث هبوط في سعر صرف هذه العملة فان هذا يعني تراجع في حصيلة صادرات الجزائر إليها أما في ظل العملة الموحدة فان الجزائر سوف تستفيد من اختفاء الآثار السلبية المصاحبة للتذبذب في أسعار صرف العملات الوطنية في دول الاتحاد الأوروبي مما يقلل من تأثر حصيلة الجزائر من الصادرات.

أما بالنسبة للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي فإن هناك توقع أن تستفيد الجزائر أكثر، حيث أن استخدام الأورو كعملة موحدة سيؤدي إلى زيادة المنافسة بين الدول الأوروبية، وزيادة الشفافية في الأسعار مما سيؤدي إلى تنافس الدول الأوروبية من أجل التعريف بمنتجاتها من السلع المختلفة، خاصة وأن السوق الجزائرية سوقا واسعة، و هنا يؤدي إلى تخفيض الأسعار و تحسين الجودة و هي نقاط في صالح الجزائر، و لكن يجب مراقبة الأسواق الجزائرية عن كثب و ذلك لتجنب قيام بعض دول الاتحاد بإغراق الأسواق الجزائرية ببعض السلع .

كما أن المستورد الذي يتعامل مع دول الاتحاد الأوروبي سيستفيد في ظل الأورو بسبب الشفافية في الأسعار، وتقليل تكاليف تحويل العملات من أجل تسوية مدفوعات هذه الواردات، وسوف يؤدي ثبات سعر الأورو إلى تركيز المستورد الجزائري في دراسة أنسب الأسواق الأوروبية للحصول على السلع التي يريد استيرادها، بعيدا عن حسابات سعر الصرف، وسيتمكن المستورد من التوجه إلى السوق الذي يمكن من خلاله تدبير احتياجاته من السلع بأقل تكلفة ممكنة دون مفاجأة من سعر الصرف في هذا السوق، أو دون وضع إحتياطات لأي تقلبات فيه، ولكن يبقى التأكيد على أن سعر الصرف ليس هو العامل الوحيد المؤثر على الصادرات والواردات حيث هناك عوامل أخرى .

**المطلب الثالث: العولمة المالية وتأثير الأورو في النظام البنكي و المصرفي :**

إنّ تأثير عملة الأورو على النظام المصرفي، تنطلق من تشخيص هذا النظام، حيث أن قطاع البنوك العمومية لا يزال يمارس احتكارا شبه كلي على نشاطات الوساطة و الخدمات

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

المصرفية المرتبطة بالتجارة الخارجية، كما انه مازال عاجزا على التكيف مع شروط ومتطلبات اقتصاد السوق، خصوصا انه لا تزال أصوله تحوي على مئات الملايير من الدينارات من ديون غير مضمونة التسديد، فضلا عن ذلك فان عملية خصصة البنوك مطروحا حاليا أيا كان الشكل الذي تتخذه.

إن التأثير الإيجابي الوحيد و المباشر هو تبسيط الصفقات و العقود و العمليات الخاصة بالعملة الصعبة و المرتبطة بعمليات التجارة العادية خارج المحروقات مع الدول المنخرطة في نظام الأورو بدلا من اللجوء إلى الدفع بعملات مختلفة، فالبنوك الرئيسية الجزائرية تقوم حاليا بإعداد الفواتير بعملة واحدة، و بالتالي فان هذا التبسيط مكنها من تطوير إنجاز العمليات المرتبطة بالصفقات و العقود، حيث تم إقرار نظام تحويل الصرف من و إلى منطقة الأورو بسرعة، و بالتالي تم تخفيض التكاليف، فعندما يقوم مستورد ما بشراء سلعة معينة فانه لا بد من أن يستبدل عملته الوطنية في الصرف بعملة البلد المصدر، و سيطلب المصرف عمولة مقابل إتمام هذه العملية، و إذا كانت هذه التكاليف منخفضة نسبيا بالنسبة للمستورد الصغير، فإنها تزداد إلى مستويات كبيرة بالنسبة للشركات الكبرى التي يقوم باستيراد العديد من السلع والأجهزة، على الرغم من أن نسبة تكاليف تبديل العملة إلى إجمالي تكاليف الاستيراد ستكون متقاربة في كلا الحالتين، و سوف تتعكس هذه التكاليف على شكل ارتفاع في أسعار البيع التي يدفعها المستهلك.

كما أن حالة التغيير في عملة تسوية التجارة الخارجية و تحوله نحو الأورو سيؤثر على نوعية الاحتياطات لدى بنك الجزائر و البنوك الأخرى، و على هذا الأساس على البنوك الاستعداد و من الآن لإعادة هيكلة حساباتها، بما يقلل من الحسابات لديها لأكثر من 15 عملة أوروبية إلى عملة واحدة، يجب أيضا معرفة بكم ستكون العلاقة بين الأورو و العملات الأوروبية التي مازالت خارج ميكانيزم سعر الصرف الأوروبي و كيفية التعامل معها، و أيضا فان البنوك الجزائرية مطالبة بضرورة الإسراع في ضخ أموال لإعداد برامج تدريبية للكوادر العاملة فيها لتكون مؤهلة للتعامل مع الأورو وتداعياته في إطار تأثيره بالأزمات، وتأثر الجزائر بالصدمات خاصة النفطية، التي تعاني منها حاليا،

### 1- اثر الأورو على الاحتياطات :

إن الجزائر شريك غير مؤثر بصورة مباشرة على نظام الدفع الدولي، و بالتالي لا يمكنها اتخاذ قرارات أحادية أو انفرادية يمكن أن تكلفها غالبا، إضافة إلى ذلك، فإن إيراداتها بالعملية الصعبة تتم بنسبة 95% بالدولار الأمريكي، إذن أي انخفاض في سعر صرف الدولار يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية و العكس صحيح، و إذا افترضنا أن الجزائر تقرر فوتره صادراتها من المحروقات بالأورو، و بما أن سعر هذه المواد في السوق الدولية ما يزال يحدد بالدولار الأمريكي، فإننا سنخلق بالتالي سوقا خاصا بنا للمحروقات، كما أن هناك إمكانية حصول خسارة هامة في الصرف في حالة ما إذا لم ينجح الأورو في فرض نفسه كعملة مهيمنة في نظام الدفع الدولي و تحديد أسعار المواد الأولية، كما أننا سنجد أنفسنا أكثر اندماجا و تبعية للسوق الأوروبية دون أي تأثير إيجابي على بنية الصادرات، بل سيحدث هناك خلل في هذه البنية، و الحق للاتحاد الأوروبي في أن يملئ علينا سياسته في مجال المحروقات، خاصة و أننا نعاني أزمة انخفاض أسعار المحروقات، وانخفاض الأورو اتجاه الدولار، فكل الرهانات الاستراتيجية، نعاني اتجاهها من التهديد .

كما يؤدي تنوع الواردات من دول الاتحاد الأوروبي و تنوع احتياطاتها من العملات الأجنبية إلى تضيق مجالات الاختيار بين أسعار الصرف المختلفة، و قد يجد الاقتصاد الجزائري نفسه أمام حصول خسارة هامة في الصرف في حالة ما إذا لم ينجح الأورو في فرض نفسه كعملة مهيمنة في نظام الدفع الدولي و تحديد أسعار الموارد الأولية، لهذا لم تتسرع الجزائر في اعتماد الأورو كعملة احتياط حتى يتم التأكد من مدى قدرته لفترة طويلة على فرض نفسه في الأسواق المالية و النقدية الدولية، خصوصا قدرته على تقليص تذبذب سعر الصرف الدولي، قبل أن يصل إلى مرحلة تجعل في مكانة نظام الدفع الدولار و منافسة مكانة الدولار الذي يلعب الدور الرئيسي في هذا المجال، وهذا الذي ثبت حقيقة، إلا بعض التذبذبات التي مسته مؤخرا، لكن أمر حتمية اعتماده ضروري خاصة و أن الاتحاد الأوروبي لازال مهيمننا على التجارة الدولية بنسبة أكبر، كما لا بد من أخذ الحيطة والحذر من إمكانية تفرقه بسبب أزمات اليونان المنتالية، وتأثر بعض الدول الأوروبية من الأزمات الاقتصادية، في ظل تطور الاقتصاد الألماني بسرعة فائقة .



## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

لقد وصل الاحتياطي الجزائري من العملات لدى صندوق ضبط الموارد إلى أكثر من 230 مليار دولار وانخفض إلى 180 مليار دولار في 2014، و من المعروف نظريا أن أهم أهداف هذا الاحتياطي هو تغطية احتياجات الجزائر من الواردات و تتفاوت النسبة التي يغطيها هذا الاحتياطي من دولة إلى أخرى في العالم و لكن المعدل الدولي هو أن يغطي هذا الاحتياطي ما يعادل قيمة واردات الدولة لمدة 3 أشهر، و هو المعدل الآمن دوليا، كما أن الجزائر دفعت منه 60 مليار دولار لتغطية فاتورة الواردات في سنة واحدة، و الملاحظ أن معظم الاحتياطي الجزائري مقوم بالدولار رغم أن أكثر من 60 % من تجارة الجزائر تتم مع الاتحاد الأوروبي كما أشرت إليه من قبل، و في الوقت الحالي ليس هناك أية مشكلة في تقويم الاحتياطي بالدولار و ذلك لان تجارة الجزائر من جانب صادراتها ،حتى مع الاتحاد الأوروبي تقوم بالدولار أما وارداتها من هاته المنطقة بالأورو،

ولهذا أوصى كثير من الخبراء بأن مصلحة الجزائر في تسعير صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي بالأورو، و ذلك لزيادة شفافية أسعار سلعها لضمان إقبال دول الاتحاد الأوروبي عليها و لضمان حصولها على الأورو لتسوية قيمة وارداتها من هذه الدول، و من هنا سيكون بنك الجزائر مطالب بتوزيع احتياطاته بين الدولار والأورو والين حسب توزيع التجارة الخارجية للجزائر بين منطقة الدولار و منطقة الأورو و منطقة الين ليستخدم الأورو في تسوية تجارة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي و يستخدم الدولار لتسوية تجارتها مع الولايات المتحدة والين لتسوية التجارة مع اليابان، و ذلك للحد من التحويل بين الدولار و الأورو و الين و الذي هو في غير صالح الجزائر خاصة أثناء تعرض الدولار للتراجع أو تعرض العوائد المحققة عليه للهبوط حيث سيؤدي تأثير الدولار مقابل الأورو إلى التأثير على قيمة هذه الاحتياطات، و هذا قد يكون دافعا للسلطات النقدية في الجزائر إلى ربط الدينار بسلة من العملات حسب نسب توزيع التجارة و توزيع الاحتياطات لدى بنك الجزائر.

### 2- تأثير الأورو على المديونية :

المديونية الخارجية الجزائرية على المدى الطويل تتشكل من عملات مختلفة من بينها العملات الأوروبية التي تمثل حوالي 2,7 % من حجم الديون الكلية، فيما يتمثل في الدولار الأمريكي 9.1 % و الين الياباني حوالي 3 % أما الباقي من الديون الخارجية المتبقية فتمثلها عملات أخرى.

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

وبناء على هذه المعطيات، يتبين أن العملة الأكثر تأثيرا هي الدولار، فهذه العملة تحدد الحجم الحقيقي لمديونيتنا الخارجية خصوصا و أن مصدرها الأساسي هي الواردات الناتجة عن الصادرات و بالتالي فهي غير مكلفة من حيث نسب الفائدة و إذا تم توظيفها يمكن أن نجني منها نسب فائدة صافية أعلى من العملات الأخرى المتحصل عليها بواسطة الاقتراض.

ونشير إلى أن الدول الأوروبية تعتبر من أهم الدول الدائنة و المتعاملة مع الجزائر، وذلك لاعتبارات تاريخية، جغرافية و اقتصادية، انطلاقا مما سبق لا بد من مراقبة عمليات أسعار صرف الدولار / الأورو. ذلك لأن أي زيادة في قيمة الأورو ستفيد البلدان التي تربط عملاتها بالأورو، لأنها ستقلل من التكلفة التي تتحملها بالعملة المحلية لقاء خدمة الديون المقومة بالدولار، و على العكس من ذلك، فأي انخفاض في قيمة الأورو سيزيد من تكلفة خدمة تلك الديون.

### 3- تذبذبات أسعار الأورو وتأثيراتها على الاقتصاد الجزائري:

فقد الأورو خلال ثلاث سنوات % 21 من قيمته أمام الدولار الأمريكي، فقد كان يعادل 1.12 دولار في بداية عام 1999 وأصبح يعادل 0،88 دولار في بداية عام 2002، ثم صعد الأورو من جديد وارتفع إلى غاية أصبح يساوي 1،7 دولار في 2013، وبعد تنامي أزمة انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من 2014 وبداية 2015، تنازل الأورو اتجاه الدولار فتقاربا إلى التساوي بينهما، خاصة إذا علمنا أن الدول العربية مساعدة في هذا التغير نسبة إلى تبادلاتها، كما يلاحظ أن 27% من صادرات الأقطار العربية تتجه إلى أوروبا في حين أن % 61 من وارداتها تأتي من آسيا و الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى هذا الأساس تتحمل البلدان العربية خسائر تجارية نتيجة لتراجع قيمة الأورو، ذلك أن تدهور قيمته في الفترة المذكورة عن سياسة نقدية أوروبية بقدر ما كان نتيجة لاتجاه أمريكي برفع القيمة التعادلية للدولار، واستفادت الشركات الأوروبية من هذا الوضع بسبب تحسن مقدراتها التنافسية في الأسواق العالمية، لذلك لم يتدخل البنك المركزي الأوروبي عن طريق أسعار الفائدة ( والاحتياطات الرسمية لرفع قيمة الأورو مقابل الدولار، وفي النظرة للتبادلات الجزائرية فإنها تستفيد من ارتفاع الدولار، نظرا لأن صادراتها (المحروقات) مسعرة بالدولار، في حين غالبية وارداتها مسعرة بالأورو، خاصة المنتجات الغذائية، التي ترتفع فاتورتها سنة بعد أخرى من هاته الواردات .

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

إن 68 % من الصادرات العربية الكلية نفطية، والجزائر منها 97 % من صادراتها في هذا المنتج ومن المعلوم أن أسعار النفط الخام تحدد بالدولار لا بالأورو حتى عند تصديره إلى أوروبا، إلا ما ظهر في بعض الأزمات السياسية بين البلدان تدفع إلى طلب الأورو مقابل النفط مثل ما حدث في حرب الخليج الثانية، أو في الأزمة الإيرانية الأمريكية، أو ما ظهر في الأزمة الأخيرة التي أصدر على إثرها الرئيس الروسي (بوتين) قرارا بتسعير صادرات بلده منها النفط بالسبائك الذهبية.

عملت الدول الأوروبية في تحديد وضعيتها النقدية اتجاه رفع قيمة الأورو مقابل الدولار، باتخاذ الاجراءات المالية في رفع قيمة عملتها نسبة إلى صادراتها في السوق الدولية ومشاركتها في التجارة الدولية، ذلك لأن ارتفاع تلك الأسعار نجم عن ارتفاع القيمة التعادلية للدولار، لما يتطلبه من تكاليف مالية عالية من حيث الاحتياطات الرسمية ويعيق تطور الصادرات الأوروبية، وتغيير قيمة الأورو ليس من صلاحيات الحكومات بل من الاختصاصات الأساسية للبنك المركزي الأوروبي، نسبة إلى الاحتياطات المصرفية واحتياطاته من الذهب وقوة المشاركة في التجارة الدولية، التي فاقت نسبة الاتحاد الأوربي 63 % في المشاركة فيها . من ذلك قامت دول الاتحاد الأوربي بتقليص الضرائب غير المباشرة المفروضة على استهلاك المنتجات النفطية، نظرا لاختصاصاتها الحكومية لا البنك المركزي الأوروبي، لكنه يعني هبوط إيرادات الميزانية العامة، وهذا يؤدي إلى قبول العجز المالي والتمويل بالقروض أو تقليص النفقات العامة، مما يؤدي إلى فقدان مصداقية الاتحاد الاقتصادي والنقدي الذي يقوم على أساس معالجة العجز المالي للمحافظة على استقرار الأسعار، كما تؤثر في الاعتمادات المالية المخصصة لعدة مرافق كالتعليم والصحة فتتضرر فئات عريضة من المجتمع،

بعد الأزمات المتتالية، من حرب الخليج إلى الأزمة الإيرانية الأمريكية، وموقف فنزويلا، وتأثرات أزمة الرهن العقاري 2008، ثم الأزمة النقدية الأوروبية، إلى الأزمة الحالية في انخفاض أسعار النفط وتنامي ارتفاع الأسعار التجارية خاصة للمنتجات الغذائية المصدرة للعالم النامي ومنه الدول المصدرة للنفط، حيث تعالت حتى من قبل مطالبة البلدان المصدرة للنفط لتبني الأورو عملة لتقويم الخام بدلا من الدولار، خاصة إيران، عندئذ تتجنب الدول الأوروبية خسائر ومخاطر، وبهذه الوسيلة تستفيد أوروبا من جميع جوانب عملتها الموحدة وتلقي على الآخرين جوانبها السلبية، فارتفاع ثقل الضرائب على استهلاك المنتجات النفطية وتقويم

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

أسعار الخام بالأورو وهو في حالة هبوط مقارنة بالدولار يحققان مصالح الدول الأوروبية ويضران بالموازن التجارية للبلدان المصدرة للنفط وتحقيق المصالح الذاتية عمل مشروع شريطة أن لا يقود إلى الإضرار بالآخرين.

**المطلب الرابع: الانعكاسات المتوقعة على الميزان التجاري.**

**أولا: الانعكاسات المتوقعة**

1- **على الواردات:** تؤمن الجزائر غالبية وارداتها من دول الاتحاد الأوروبي، كما تزداد قيمة هذه الواردات كل سنة، حيث وصلت إلى 65 %، سنة 1999 و شكلت المواد الغذائية و السلع الصناعية و المعدات و الآلات و المواد المصنعة حصة الأسد من مجموع الواردات حيث لعب القرب الجغرافي من أوروبا دورا هاما في تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية، و بالتالي فان إطلاق الأورو مع بداية الألفية الثالثة يمكن أن يؤثر بشكل محسوس على زيادة اهتمام أوروبا بالسوق الجزائرية في السنوات الأخيرة، عن طريق إقامة شركات معها و التطلع إلى إقامة المنطقة الحرة جنوب المتوسط التي كانت تنوي الجزائر الانضمام إليها مع مطلع سنة 2010، ولا تزال تعمل على تحقيق ذلك، رغم ما حققته في السنوات الأخيرة من تحقيق مبادئ الشراكة الأورو متوسطة، نظرا لما يحققه استقرار العملة الموحدة الأورو.

إن التطورات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد الانكماش الاقتصادي الذي مسها في سنة 2014، أبرز إمكانية انخفاض الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي بسبب زيادة المنافسة داخل دول منطقة الأورو، واستنادا إلى اتفاقية ماستريخت التي نصت على عدة معايير صارمة بضرورة احترامها من طرف دول الاتحاد الاقتصادي و النقدي خاصة فيما يتعلق بمحاربة التضخم و استقرار الأسعار.

كما أن هاته المبادئ تساهم دون شك في ترشيد الواردات مما نعتبره مجال الاستفادة من شفافية الأسعار داخل الاتحاد النقدي، وللاستفادة قدر الإمكان من مزايا الأورو، فانه من الضروري استغلال فرصة تدهور أسعار صرفه اتجاه العملات الأخرى، و هو ما يؤدي تلقائيا إلى انخفاض الأسعار داخل الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يساعد على انخفاض أسعار المواد المستوردة من دول المنطقة النقدية نحو الجزائر، ومنه يستفيد المستهلك الجزائري بالدرجة الأولى، ما لم تتدخل ظروف أخرى غير اقتصادية والتي يعاني منها الاقتصاد الجزائري حاليا و أهمها على الخصوص:

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

-المنافسة غير النزيهة بين بعض المستوردين الجزائريين.

وجود احتكارات من طرف بعض المستوردين و عرقلتهم لأي مستوردين جدد بغية محافظتهم على مزايا الأسعار المرتفعة، دون أن نغفل بعض الصعوبات التي يمكن أن تواجه مزايا انخفاض الواردات و منها ارتفاع الرسوم الجمركية و ارتفاع تكاليف النقل، و بالتالي فالمطلوب من الجزائر انتهاز سياسة ناجعة فيما يخص التقليل من العراقيل السابقة التي تبقى في غير صالح المستهلك الجزائري، و بالتالي الاستفادة من مزايا الأورو، في حلوله مكان الدولار في التبادلات التجارية.

**2- على الصادرات:** إن تأثير الأورو على صادرات الجزائر كون اغلب صادراتنا مسعرة بالدولار الأمريكي، حوالي 97% بالمائة في السداسي الأول من سنة 2014 من صادرات الجزائر من المنتجات النفطية، لكن الأمر يختلف في المدى الطويل، فحسب بعض الدراسات الحديثة، هناك إمكانية لفك العلاقة بين الدولار الأمريكي من جهة، و أسعار النفط بالدولار في الأسواق الرئيسية المستوردة للنفط في أوروبا واليابان من جهة أخرى.

وهو ما سيؤدي إلى العديد من التأثيرات على العلاقات الاقتصادية الدولية للبلدان المنتجة للنفط، التي من بينها الجزائر و سيكون لذلك اثر كبير على طبيعة العلاقات التجارية الدولية، بسبب النقل الكبير للبلدان الأعضاء لدول الاتحاد الأوروبي في التجارة العالمية.

وبشكل عام سيمكن إطلاق الأورو، من إتاحة فرص هامة لتنمية التبادل التجاري بين المجموعة الأوروبية و الجزائر، و التي من الممكن أن تشكل منافذ تسويقية هامة للمنتجات الجزائرية، و استنادا للتقديرات التي نشرها صندوق النقد الدولي فان الأورو لعب دورا محفزا للنمو، حيث أدى إلى نمو الإنتاج بدول المنطقة النقدية بحوالي % 0.3 من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالوقت الحالي على المدى المتوسط و بالتالي هذا التحرير في سوق السلع سوف لن تقتصر فائدته على المنتجين الأوروبيين و لكن سيمتد إلى المنتجين خارج أوروبا، و ستستفيد منه دول منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط ومنها الجزائر التي يتوقع أن تستفيد من الفرص و المنافسة العالية في الأسواق الأوروبية، إضافة إلى الاستفادة من مزايا انخفاض تكلفة الاقتراض نتيجة زيادة المنافسة داخل تلك الأسواق، و بالتالي سيرتفع إنتاج الدول النامية بـ 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات المقبلة تبعا لتقديرات الصندوق دائما، وبما إن أوروبا هي السوق

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

الرئيسية لصادرات دول البحر الأبيض المتوسط فان آثار النمو على هذه الدول سيزداد والتي من بينها الجزائر التي تعتبر شريكا مهما للاتحاد الأوروبي.

ومن النقاط المهمة أيضا بالنسبة للجزائر في فيما يخص صادراتها، فانه مع التكامل النقدي، سيتساوى مستوى الأسعار في جميع دول منطقة الأورو، و هذا في صالح الجزائر على المدى المتوسط، لأنه في حالة زيادة المنافسة فان بعض الشركات الإنتاجية لن تستفيد من تقلبات نسبة الصرف (2) ، بحيث إذا انخفضت نسبة سعر الصرف تصبح المحلية اكثر تنافسية، و بالتالي لن يكون في مصلحة دول الأورو التنافس مع السلع الأجنبية و منها صادرات السلع الجزائرية التي ستستفيد إذا ما كانت أسعارها اكثر تنافسية.

وبالنسبة لمساهمة الأورو في النمو الاقتصادي فان ذلك سيكون من خلال اندماج الشركات و انخفاض التكلفة مما سيكون له اثر إيجابي على الجزائر وإسنادا إلى تقرير البنك الدولي فان أي زيادة في الناتج القومي الإجمالي لدول الأورو بنسبة % 03 وفي حالة الانكماش في الناتج القومي لدول الأورو بنسبة % 03 فانه ينتج عنه انكماش اقتصادي في هذه الدول بنسبة % 0، 25 وهو ما سيكون له انعكاس كبير على قطاع التجارة الخارجية.

**ثانيا: تأثيرات الأورو على المبادلات الخارجية للجزائر.**

**1- على التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية:** إن ظهور العملة الأوروبية الموحدة " الأورو " سوف لن يكون له تأثير كبير على خصوصيات التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الخارجية للجزائر، لعدة اعتبارات تتحكم في السياسة الخارجية العامة للبلاد، وأهمها الاعتبارات السياسية والتاريخية التي تجعل من أوروبا أهم متعامل مع الجزائر، إضافة إلى البعد الجغرافي الذي لا يمكن إهمال دوره في التأثير على حركة التجارة الخارجية من وسائل النقل وتكاليف الشحن والتحويل.

كما أن الأهمية التي يوليها الاتحاد الأوروبي لمنطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، إلى جانب الاعتبارات الأمنية والتاريخية، يعود إلى السوق الضخمة التي يشكلها حوالي 214 مليون نسمة بدول جنوب المتوسط، وبالتالي سيسعى الاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة إلى توسيع تجارته مع هذه المنطقة التي لا تتعدى الآن % 07 من إجمالي تجارته الخارجية، حيث ستمتد العلاقات بين الجانبين إلى مجالات واسعة للتجارة وإمدادات الطاقة والاستثمارات والمعاملات المالية والدفاع والبيئة والثقافة...، وبالتالي فان العمل بالعملة الموحدة ستتيح الفرصة للجزائر

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

باعتبارها دولة مهمة في جنوب البحر المتوسط من الاستفادة من هذه الفرص المتاحة والمنافسة القوية التي ستسود أسواق الاتحاد الأوروبي، الناجمة عن انخفاض تكاليف القروض

في ظل المنافسة القوية كذلك التي ستسود سوق الخدمات المالية في دول الاتحاد، وهو ما يجعلنا نتوقع أن الجزائر ستحافظ على مكانتها كشريك تجاري أو للاتحاد الأوروبي. ويستعمل مصطلح الناتج القومي في دول المشرق العربي بدل مصطلح الناتج الوطني.

حيث في المستقبل القريب على حساب دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية بلغت حصتها من صادرات الجزائر حوالي 25% مقابل 65% للاتحاد الأوروبي وحجم وارداتها بلغت 23% مقابل 56% من دول الاتحاد الأوروبي وهذا يرجع إلى الظروف المذكورة سابقا، التي ستبقي على استقرار التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للجزائر في صالح دول الأورو، على إن الأمر سيختلف ربما على المدى الطويل إذا ما كان للأورو تأثير على التوجه السياسي والاقتصادي للدول العربية، حيث منذ بداية العمل باتجاه إطلاق الأورو، ظهرت بعض المبادرات العربية لضرورة مواجهة التكتل الجديد والمشاركة بإجراء

دراسات ومشاورات مشتركة بتقوية العلاقات البينية وكالت بإمكانية توحيد العملات الخارجية ووضع مع ضرورة تكثيف التعاون العربي البيني خاصة ففي الجانب الاقتصادي، وإقامة منطقة التجارة الحرة العربية هذه الأخيرة ربما سيكون لها اثر واضح على تحول المبادلات التجارية الخارجية للجزائر، التي ستحاول الاستفادة ميزة السوق العربية، حيث لا يتعدى الآن حجم التجارة العربية البينية 10% من مجمل التجارة الخارجية، لوجود عدة معوقات جمركية بيروقراطية، إدارية وسياسية.

كما انه من الأسباب التي تجعل التوزيع الجغرافي لمبادلاتنا التجارية، تستمر في ميولها نحو أوروبا ودول المنطقة الآسيوية والخصائص الفنية والتقنية التي تتميز بها المنتجات المستوردة من هذه المناطق، حيث يصعب منافستها في الغالب من طرف الدول النامية، نظرا لمحاولة كل دولة التخصص في نوع معين من السلع للمحافظة على نفوذها في الأسواق، وترعى هذا الأمر الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بأداء هذه الوظيفة عن طريق سياستها التنسيقية بين مختلف الدول الكبرى و احتكارها لوسائل الإنتاج خاصة في الأمور التقنية، التي يصعب اكتسابها بسهولة من طرف الدول الأخرى.

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

وبالتالي فإن العملة الموحدة "الأورو" سوف لن يعمل لوحده في تعزيز العلاقات الاقتصادية، بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي ولكن ستضاف إليه عوامل أخرى كالتطور التكنولوجي و المنافسة، وفي غياب منافذ أخرى لصادراتنا وأسواق جديدة لوارداتها يبقى الاتحاد الأوروبي الشريك التقليدي لمبادلتنا التجارية الخارجية

**2- التأثيرات المرتقبة على الشركاء الأجانب:** في الحقيقة يختلف تقدير الانعكاسات الحقيقية للعملة الموحدة "الأورو" على طبيعة الشركاء التجاريين بالنسبة لصادرات الجزائر خارج المحروقات، نظرا للنسبة الضئيلة التي تسجلها سنويا حيث لتتعدى 400

1 مليون دولار، في الوقت الذي كان يتوقع وصولها إلى 02 مليار دولار نهاية 1999

بما أن غالبية الشركاء التجاريين للجزائر هم دول أوروبية، فإننا لا نتوقع أن يكون للأورو تأثير هام على شركاءنا التجاريين، ما دامت اغلب صادراتنا تتجه نحو أوروبا حيث ستبقى إيطاليا في مقدمة زبائن الجزائر التي تمولها بالطاقة وخاصة الغاز الطبيعي وبلغت صادرات الجزائر نحو إيطاليا حوالي % 32 سنة مقابل % 30 سنة 1997 و % 34 سنة 1996 من حجم الصادرات نحو أوروبا<sup>1</sup>.

وينتظر أن تبقى فرنسا في المرتبة الثانية من حيث صادرات الجزائر، حيث بلغت % 25 سنة 1998 ثم % 27 % سنة 1999 من إجمالي الصادرات، كما تحتل ألمانيا نسبة ضعيفة من صادرات الجزائر بـ 3 سنة 1999 وراء كل من إسبانيا وبلجيكا، على أن الشيء الملاحظ هو أن أغلبية هذه الدول تنتمي إلى "منطقة الأورو" والذي سيكون عامل مهم في المحافظة على استقرار مستوى المبادلات التجارية والمحافظة على طبيعة الشركاء التجاريين.

أما فيما يخص الواردات فتبقى فرنسا الشريك الأول للجزائر، حيث تمول بما نسبته % 40 من إجمالي الواردات الجزائرية من أوروبا، في حين تأتي إيطاليا في المرتبة الثانية بنسبة % 15 و ألمانيا بـ % 12 ، و هم الدول المسيطرة على الوحدة النقدية الأوروبية، و من شأن إطلاق الأورو أن يعزز هذا المركز للشركاء التجاريين الجزائريين، حيث تبقى السيطرة الأوروبية على الواردات الجزائرية مكرسة التبعية للسوق الأوروبية.

<sup>1</sup> centre national de l'informatique et des statistique : Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 1999



## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

المصارف الجزائرية مطالبة بكيفية المصارف و الأنظمة المالية الدولية بتهيئة نفسها للعمل بأنظمة التسوية الجديدة، و ستفقد المصارف موردا من موارد الدخل و هي العملات التي تحصل عليها من عمليات التحويل بين مما يتطلب منها البحث عن تعويض ذلك بالبحث عن ، "UME" عملات مجموعة دول الاتحاد النقدي .

كما يتطلب من الهيئات المالية الجزائرية مواجهة تحديات العولمة الجديدة نتيجة كثافة المنافسة و تحول الخدمات المالية إلى صناعة عالمية مع زوال الحدود الفاصلة بين الخدمات المختلفة، فخدمات المصارف الآن و التأمينات أصبحت تقترب من بعضها البعض و أصبحت تحاول بعض المصارف العالمية تحقيق الاستفادة من شبكات التوزيع التابعة لها، كما تحولت بعض المصارف التجارية إلى ممارسة بعض أنشطة البنوك الاستثمارية، بحثا عن إيرادات جديدة إلى جانب الفوائد و العملات و الدخل من العملات.

و خلاصة القول أن البنوك الجزائرية اليوم أمام تحديات صعبة أبرزها عولمة الاقتصاد، و ما العملة الأوروبية الموحدة" الأورو " إلا وسيلة جديدة لدى أوروبا لحماية نفسها من التقلبات و الأزمات التي يمكن أن تتسبب فيها الظروف العالمية الجديدة.

**3- تدفقات رؤوس الأموال:** بالرغم أن غالبية الاستثمار المحلي في الجزائر يتم تمويله عن طريق المدخرات الداخلية وخاصة الاستثمارات الخاصة، إلا أن أهمية راس المال الأجنبي تزيد باطراد كضرورة تتطلبها التنمية، و تعاني الجزائر كثيرا من انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة" الأورو " علي الاقتصاديات العالمية والعربية، عزوف المستثمرين عن نقل أموالهم إلى داخل البلاد لعدة ظروف و مشاكل بدأت تتلاشى الآن تدريجيا خاصة مع ارتفاع وتيرة الإصلاحات و تشجيع الاستثمار الأجنبي، و من شأن ظهور الأورو أن يساهم في استفادة الجزائر من تدفقات الاستثمارات الكبيرة من أوروبا، إذا ما تراء أن مناخ الاستثمار مشجعا على ذلك و هذا لعدة أسباب:

- زيادة وتسارع المدخرات في أوروبا خاصة مع بداية التعامل بالارو .
- إمكانية قيام المؤسسات الخاصة في منطقة الأورو، بتحويل حصة اكبر من رأسمالها إلى البلدان التي تتوفر على فرص استثمارية جيدة، كالجزائر) باعتبار أن الجزائر تسعى لتحسين ظروف الاستثمار للأجانب و ذلك عندما تصبح الاستثمارات في منطقة الأورو غير مربحة نظرا

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

---

لاشتداد المنافسة داخلها أو بغية التوسع الاستثماري خارج أوروبا و الاستفادة من المزايا الضريبية و التشجيعية من طرف الدولة الجزائرية.

كما أننا لا نتوقع آثار ملموسة لظهور الأورو على انتقال الحوافز المالية إلى الجزائر باعتبار بورصة الجزائر لا تزال سوق ناشئة و مازالت لحد الآن تتخبط في مشاكل تنظيمية وقانونية، وبالتالي سوف لن تستفيد الجزائر في هذا المجال من أي عملية لانتقال الحوافز المالية من دول منطقة الأورو إلى الدول النامية.

### خلاصة الفصل الرابع

تعتمد الجزائر على الاستيراد في التغذية، ونصف وارداتها قادمة من أوروبا رغم حرص الحكومة على النقشف بالنظر إلى تخوفها من اضطرابات سوق النفط، الذي أثار سلبا على مداخيلها في الأزمات السابقة، وسيرهقها في المرحلة الحالية بالنظر إلى حجم نفقاتها المتزايدة في ظل المشاريع الضخمة المعلن عنها، في برنامج الانعاش الاقتصادي، خاصة وأنها مرتبطة بشكل شبه كلي بسوق النفط العالمي وهذا ما يؤثر على توجهاتها المستقبلية لاسيما في ظل ارتفاع نفقات التسيير والتجهيز من مشاريع وارتفاع الأجور، وسياسات الدعم والتشغيل، وضمن تقلبات أسعار النفط وتوجهها إلى الانخفاض والنفقات في تزايد ومصادر تمويل الميزانية تتناقص عبر امتصاص جزء من صندوق ضبط الموارد، ولهذا نتساءل عن أي نتائج حققتها الشراكة الأورو متوسطة للجزائر وأي نتائج إيجابية استفادت منها بعد الانفتاح التجاري، وفتح الاستثمارات للمستثمرين المحليين والأجانب، فهاته الآليات كلها لم تستفد منها الجزائر إيجابيا، حيث كان من الأفضل أن تشتترط في كل عقودها التجارية بفرض توطين الاستثمارات، وفرض تسويق منتجات هاته المؤسسات لتحسب كمنتوج جزائري في السوق الدولية ومنه المشاركة في التجارة العالمية، التي ترفع من قيمة عملتها المحلية، وتفرض منتجاتها بالسوق العالمية، كصادرات خارج المحروقات، وبالتالي اكتساب التكنولوجيا والميزات التنافسية، مع ضرورة التكتل الإقليمي، لما تزخر به من إمكانيات إلى جانب التكتل في العالم العربي، في إطار المنطقة العربية الحرة وتفعيل نشاطها، بعدما انضمت إليها في سنة 2009، إلى جانب إحياء الوحدة المغاربية، أو التكتل الأفريقي، للاستفادة من مزايا التبادلات التجارية، لا أن تخضع لقيود أو شروط قاسية من طرف الدول المتقدمة أو في أطر المفاوضات كدولة اتجاه تكتل، ولهذا فإن المزايا الإيجابية للشراكة، أو التعامل مع تكتل إقليمي، تتزايد كلما كانت التبادلات متوازنة في إطار تكتل موازي و بمنتجات مؤثرة في السوق العالمية، أو على الأقل لها أهمية في التجارة الدولية، خاصة بالنظر إلى سياساتها المصرفية بعد اجراءات تخفيض الدينار الجزائري الذي انتقل من 1 دولار مقابل 77 دينار قبل سنتين إلى أن وصل 1 دولار مقابل 95 دينار، في ظل إصلاحات كثر الحديث عنها دون تحقيق نتائج إيجابية خاصة ببقاء الصادرات خارج المحروقات في نفس الوتيرة .

## الفصل الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية

---

إن إصلاح الجهاز المصرفي هو إشراكه بصورة فعلية وحقيقية في عملية التنمية الاقتصادية وتعبئة كل مدخرات المجتمع الجزائري، فيجب ألا يبق كوسيط يعيش على هامش الفائدة التي يحصل عليها من عمليات الإقراض والاكتتاب في السندات، كما ينصح بعدم إزالة القيود على سعر الفائدة في حالة وجود كساد أو في حالة وجود بنوك ذات مراكز مالية حرجة.

خاتمة عامة

## خاتمة عامة

بعد إتمام هذه الأطروحة المتعلقة بمعالجة تحرير التجارة الخارجية وآليات ذلك، مع دراسة حالة الجزائر، خلصت بأن نظريات التجارة الدولية لابد من إعادة النظر فيها، خاصة وأن غالبيتها أصدرها أصحابها في مرحلة كانت التبادلات التجارية تتم بين الدول وفق معايير عالمية، وأسعارها المتداولة في تقييم التبادلات بالعملة الارتكازية الوحيدة التي كانت آنذاك، في حين أن المرحلة الحالية ومنذ سنوات أصبح للأورو دور كبير في التبادلات التجارية، حتى أن قيمته في السوق العالمية فاقت الدولار، وبذلك نجد أن كثير من الدول تصدر منتوجاتها بالدولار وتستورد بالأورو، وهذا ما يخلق عدم توازن فيها بسبب تداولات أسعار هاته العملات في السوق الدولية، وتذبذبها بالارتفاع والانخفاض، من حين لآخر، ولهذا أكدت على ضرورة تعديل النظريات التجارية خاصة نظرية آدم سميث، وبعدها تطرقت في الفصل الثاني إلى الاعتماد على الاستثمار باعتباره آلية من آليات تحرير التجارة الخارجية إلى جانب ما تطرقت إليه في الفصل الثالث فيما يتعلق بالمستجدات الاقتصادية ودورها في تحرير التجارة باعتبارها آلية من الآليات الخاصة بذلك نظرا للتطورات افي التبادلات الدولية ومايحكمها، من دور التجارة الالكترونية، والشركات المتعددة الجنسيات، وكذا دور المؤسسات الدولية في الوضع الراهن، لاسيما بعد اضطراب المنطقة العربية، والأزمة الأوكرانية، إلى انعكاسات العولمة ومظاهرها، ثم ما ذكرت في الفصل الرابع بضرورة المرور عبر الانتماء لتكتل من التكتلات الاقتصادية الإقليمية كآلية أساسية لتحرير التجارة الدولية بالاعتماد على آليات تحرير التجارة الخارجية وتأثرها بتقلبات أسعار النفط، وضرورات الاصلاح خاصة في مجال المصارف المالية، تماشيا والتحويلات العالمية والإقليمية، بالنظر إلى ضرورة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ولهذا اعتمدت وجوب إتباع الآليات المساعدة على تحرير التجارة الخارجية، مثل إعادة النظر في سعر الصرف، الاستثمار الأجنبي المباشر، التكتل الاقتصادي والمناطق الحرة، الخصوصية، تفعيل اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تأهيل المؤسسات تتماشى مع الجودة والتنافسية في الأسواق الأجنبية، ليتمكن المنتج الوطني تحقيق ميزة تنافسية في الأسواق الدولية، يكتسبها من خلال النوعية الجيدة، واحترام المقاييس الدولية من التغليف الملائم والسعر المناسب للتكيف مع المنتج الخارجي، مع وجوب التكوين ورسكلة القائمين على مجال المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية للحفاظ على مكتسبات الأمة، ولذلك لابد من إدراك بأن :

## خاتمة عامة

- الاعتماد المفرط على المحروقات لا يضمن المستقبل لأنها مادة غير معتمدة في المنظمة العالمية للتجارة
  - إمكانيات الإنتاج والتصدير المتاحة في السلع الأخرى غير المحروقات يمكن أن تدعم الجهد الإنمائي الوطني على المدى المتوسط.
  - تشجيع الصادرات خارج المحروقات إستراتيجية لتسديد الديون وتمويل الاقتصاد الوطني، وفك للضغوط المالية الخارجية والركود الاقتصادي، وضرورة حتمية لتحسين التوازنات الاقتصادية الخارجية، وضمان إيرادات إضافية من العملة الصعبة.
- وحرصاً مني للوقوف على أهمية التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي أصبحت أحد معالم النظام الاقتصادي العالمي الراهن، وللوصول إلى الأهداف المسطرة بين الدول المتكاملة ونجاح تكاملها الاقتصادي أخذت بعين الاعتبار شروط التكامل و الانتقال التدريجي في سلمه وأشكاله وذكر مزاياه وعيوبه، وفي ظل التداخيات الدولية و ظهور نظام القطب الواحد، ظهرت العديد من التكتلات الاقتصادية الكبرى و التي لم تقتصر على نموذج معين من صور التكتل الاقتصادي، حيث نجد أن بعضها قد وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي مثل الاتحاد الأوروبي، بينما البعض الآخر وصل إلى صورة منطقة تجارة حرة مثل التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية، وتكتل رابطة دول جنوب شرق آسيا ( الآسيان) الذي يرقى باقتصاديات المنطقة إلى صفوف الدول المصنعة، ويعود ذلك إلى إتباع سياسة التكامل العميق الموجه للخارج.

كما تلعب التكتلات الاقتصادية دوراً هاماً في التجارة الدولية، وتعتبر هذه الأخيرة كفرع أساسي ضمن فروع الاقتصاد بحيث قام العديد من المفكرين بصياغة نظريات لتفسير أسباب قيام التبادل الدولي والأسس التي يقوم عليها، وكذا كيفية توزيع المنافع والمكاسب من التجارة الدولية. فظهر هناك اتجاهان يناهض أحدهما بتحرير التجارة الدولية وفتح المجال أمام المنافسة الحرة وميكانيزمات السوق، أما الاتجاه الثاني فنأدى بضرورة تدخل الدولة في التجارة الدولية و تنظيمها و توجيهها حتى تتمكن من حماية اقتصادها من خطر المنافسة الأجنبية. وفي هذا الصدد تطرقت إلى أهم الأساليب الحمائية الجديدة فقد تبين مدى خطورتها وبالخصوص على الدول النامية، حيث أن الدول الصناعية وبالرغم من قوتها التنافسية على الساحة الاقتصادية العالمية، ضف على ذلك تحكمها في معظم المبادلات التجارية وتزايد مطالبها بتحرير التجارة

## خاتمة عامة

الدولية، إلا أنها تخلت فجأة عن التزاماتها أمام العالم حول هذا التحرير وتخلت عن المبادئ التي طالما نادى بها في هذا الشأن، ولهذا لدينا قطبين من الاقتصاديين أحدهما مناصر للاتفاقيات التجارية الإقليمية باعتبارها حافزا للقضاء على القيود التجارية وخطوة نحو تحرير التجارة العالمية، واتجاه ذهب إلى اعتبار أن انتشار الكيانات التجارية الإقليمية من شأنه تقويض الجهود الرامية إلى تحرير التجارة العالمية، وأنها ستؤدي إلى تفتيت النظام التجاري متعدد الأطراف .

### النتائج العامة للبحث:

- تحرير التجارة الخارجية موضوع اهتم به المسلمون الأوائل في عزّ حضارتهم، وحتى في عصر الضعف، وهذا ما أكدته أفكار ابن خلدون في كتابه المقدمة، ولهذا نفتخر بعلمائنا بأنهم السابقين لمجال الاقتصاد، وأنّ من يعتبرونهم في الغرب أنهم الآباء الروحانيين للاقتصاد، فهم قد أخذوا ذاك العلم من الحضارة الإسلامية .
- تعتبر التجارة الخارجية المحرك الأساسي لاقتصاد دولة ما، فهي تساهم في تسهيل المبادلات الاقتصادية و تنظيمها، وتجمع بين الأمم وتلاقي بين المتعاملين، وتقرب المسافات بين المتبادلين.
- إن التعاون بين الدول الأعضاء في أي نموذج من نماذج التكامل لا يقتصر على إلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية فحسب بل يشمل حركة رؤوس الأموال والأشخاص.
- من الصعب تحديد إجابة قاطعة عن أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التجارة الدولية، فقد قام الباحثون بمقارنة السياسة التجارية الخارجية للدول النامية بين الأعضاء في تكتلات إقليمية بسياسات مثيلاتها من الدول التي ليست عضوا في أي تكتل وجد الباحثون أن الدول الأعضاء في التكتلات الإقليمية تتمتع الآن بأقل متوسط للجمارك و الحواجز غير الجمركية بين مجموعة الدول النامية، وفي نفس الوقت هناك دول أخرى أعضاء في تكتلات إقليمية و رغم ذلك لم تقم بتحرير التجارة الدولية، كما أن العديد من الدول النامية مثل ( المكسيك، الشيلي، كوريا) قامت بتخفيض حواجزها التجارية دون أن تكون بالضرورة منتمية لأي تكتل إقليمي عندما قامت بذلك.
- ❖ لذلك أعتقد أنه لا توجد علاقة سببية عضوية بين الدول في تكتل إقليمي وتحرير التجارة، أي أن الانتماء إلى عضوية تكتل إقليمي لا يمثل شرطا ضروريا ولا كافيا لنظام تجاري



## خاتمة عامة

عالمي منفتح وحر، ولكنه في نفس الوقت لا يؤدي مباشرة لمزيد من النزعة الحمائية، كما أنه يمنح مزايا متعددة لأعضاء التكتل، ولهذا أرى أن الفرضية الأولى صحيحة وثابتة باعتبار أن التكتل الإقليمي يساعد على الاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المنظمة له، وإذا سلم القارئ، بأن المنظمة العالمية للتجارة هي عبارة عن مجموعة تكتلات، بالنظر إلى أعضائها فإنّ هاته المنظمة حافزا لتفعيل أي تكتل لتحقيق أهدافه، وهذا تأكيد للفرضية الثانية، شريطة أن لا يخالف مبادئها، التي تعتبر في حدّ ذاتها استنتاجات تعاملات التكتلات الإقليمية، ولهذا كانت الدول لتفعيل تبادلاتها تتكتل، في تكتل ملائم، ومنه تدمج مباشرة في التعاملات الدولية، والتي تؤمن للدول القوية مكانتها الاقتصادية، وتعزز تواجدتها بالدول النامية، عن طريق دخول أسواقها بمجال الاستثمار بها، وفق البرامج التنموية الخاصة بكل دولة، حتى تشارك في التجارة الدولية، وهذا لا يتم إلا بقرار اقتصادي حكيم وفق ميكانيزمات رشيدة، وقرار سياسي قوي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة، ومنه تأكد لي بأن الإقليمية والتعددية إطارين متكاملين نحو تحرير التجارة العالمية، وهذا بعد التدقيق في مجالاتهم في هذا البحث مما أؤكد الفرضية الرابعة، أما الفرضية الخامسة، فإن معطيات البحث تؤكد أن شرط الحفاظ على الاقتصاد الوطني في ظل المنظمة العالمية للتجارة غير صحيح على الاطلاق، وهذا ما ينفي صحة هاته الفرضية، لكن في ظل ضرورة الاندماج الإقليمي ضمن اضطرابات المنطقة العربية فإن الخطوة لا بد منها نحو الاندماج في النظام التجاري العالمي، خاصة وأن الحدود الجزائرية تشهد أخطارا متعددة، ولتأمينها يستدعي الموافقة على فتح الاستثمار بالمناطق الحدودية التي تزخر بالمعادن والثروات الثمينة، وهذا تأكيد للفرضية الأخيرة .

### الاقتراحات:

بناء على ما تقدم من نتائج رأيت أن زيادة فعالية التجارة الخارجية الجزائرية يكون

عن طريق الاقتراحات التالية:

1. القضاء على كل الممارسات البيروقراطية التي دمرت القطاعات الاقتصادية وإدماج إطارات وطنية نزيهة في خدمة الوطن ونقله لمصاف الدول المتطورة.
2. جلب مصادر التمويل الداخلية والخارجية قصد بعث عملية النمو الاقتصادي، خاصة من عائدات الإستثمارات في المجالات الإنتاجية .
3. معالجة التكلفة الاجتماعية التي يدفعها المواطن من بطالة وتدني المستوى المعيشي، بإنشاء مشاريع توفر مناصب الشغل تتماشى والواقع الحقيقي للمجتمع.

## خاتمة عامة

4. توفير الاستقرار الاقتصادي والأمني من أجل قدوم رأس المال الأجنبي.
5. إبقاء اتفاقيات التجارة الثنائية والإقليمية مفتوحة لعدم تحويل وجهة التجارة أو تشويه تعاملات الأسواق مما قد يتسبب بالضرر لكل الدول النامية .
6. إن اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية التي تعقدتها العديد من الدول النامية والجزائر خاصة باعتبار اقتصادها صغير الحجم يتكبد تكاليف وتنازلات أكبر مما يقدم له بموجب المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، بسبب ضعف هاته الدول النامية ومنها الجزائر وموقفها التفاوضي خلال الاتفاقيات الثنائية خاصة أنها تتفاوض مع دول كبيرة الحجم، كما أن القضايا العالقة كالعدم الزراعي وغيرها لا يمكن حلها بموجب اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية مما يؤكد ضرورة التحرير المتلازم على ثلاث مستويات معاً: الداخلي - الإقليمي - المتعدد
7. التعاون العربي لمنع الدول المتقدمة من استغلال تعثر المفاوضات المتعددة الحالي للتفرد بدول المنطقة والدخول معها في اتفاقيات غير متكافئة بعد إضاعة الزخم الذي يمثله النظام التجاري المتعدد الأطراف.

### التوصيات :

لا تعتبر الجزائر محاولة انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحديد أهداف السياسة التنموية الوطنية، والتي يجب تحديدها بوضوح قبل البدء في عملية الانضمام، التي يترتب عليها تنازلات والتزامات بوصول السلع الأجنبية إلى أسواق الجزائر، كما تتضمن قضايا إستراتيجية ذات مدى بعيد، فضلاً عن العديد من المزايا، وباعتبار الجزائر قد أبرمت عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فإن ذلك سيسهل عملية الانضمام، خاصة وأن المفاوضات مع المنظمة في مرحلتها النهائية والتي يجب قيادتها بصورة فعالة حتى لا ترهن مصير الاقتصاد الوطني في المستقبل مثل ما حدث لبعض الدول، وعليه وفي مجال قيادة مفاوضات الطرف الجزائري الجارية حالياً مع المنظمة العالمية للتجارة في المجالات الاقتصادية المختلفة ندعو إلى الأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات والتوصيات التالية:

**التوصيات نحو التوجه لإمضاء عقد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:**

وصلت المفاوضات حالياً، بعد ابريل سنة 2014، بعد الجولة الثانية عشر مرحلتها النهائية بين الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة بعد إجراء عدة دورات، وقد انعقدت السادسة

## خاتمة عامة

منها في نوفمبر 2003 بجنيف، وفي ظلها طرحت على الجزائر ملاحظات وتعقيبات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي واستراليا، وقد قدمت الجزائر في هذا الموضوع إجاباتها إلى لجنة الانضمام للمنظمة، والسابعة في شهر أفريل 2004 بجنيف، وما قبل الأخيرة كانت في أبريل 2013، التي أجابت على غالبية الأسئلة وهي الآن تنتظر الرد حتى تباشر المفاوضات الأخيرة والمتعلقة بإمضاء عقد الانضمام أما الأخيرة فتمت في أفريل 2014، في انتظار إعلان الانضمام الرسمي لهاته المنظمة .

ومنذ 1996 قدمت الجزائر ثلاثة مذكرات حول اقتصادها، وللإجابة على أكثر من 1200 سؤالاً طرحت من قبل أهم الموردين والزبائن للجزائر، فلقد كان عدد الأسئلة خلال الدورة الثالثة 350 سؤالاً، ولم يعاد طرح سوى 40 سؤالاً بعد الدورة السادسة، وإجابتها على كل الأسئلة في الدورة السابعة، وهو ما يدل على نهاية المفاوضات للانضمام في أفريل 2014 بعدما كان متوقعا في 2013 بعد الجولة الحادية عشر.

لقد أكدت السلطات العمومية من خلال وزير التجارة السابق السيد بن بادة أن التشريعات الاقتصادية الجزائرية متطابقة بنسبة 90% مع قواعد وأحكام المنظمة، وأن النظام الجمركي في طريق التطابق مع تلك الأحكام، واحتمال انضمام الجزائر إلى المنظمة سيتم قبل نهاية سنة 2015، وعلى الجزائر أن تحاول الاستفادة من تجربتها في مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والتي كانت ناجحة في مجالات معينة، وفاشلة في الكثير منها كما رأى العديد من الخبراء، إذا سلمنا بما أنتجته الجزائر من هاته الشراكة رغم تقديمها لتنازلات كبيرة، دون الحصول على الأهداف البعيدة المدى في تطوير اقتصادها، إلى حد بعيد، وأن تحاول توظيف حجمها في ذلك كأوراق رابحة للتخفيف من ضغوطات الالتزامات التي يمكن أن تفرض عليها أثناء عقد إتفاقية الانضمام، وذلك من خلال:

**1 – الإعداد للمرحلة الأخيرة:** عن طريق تقديم اقتراحات أولية لأعضاء المنظمة، بصفة العضو المستقبلي المحتوم على المنظمة في حد ذاتها بالنظر لما تزخر به الجزائر وتحولها إلى مشروع الإستثمارات العالمية في كل المجالات الاقتصادية، دون انتظار اقتراحات أي عضو آخر، ويكون هذا الاقتراح مبني على التدقيق في تحديد مستويات سقف الحقوق الجمركية لحماية الإنتاج الوطني حاضرا ومستقبلا، وتحديد حدود المبادئ الخاصة بالدولة

## خاتمة عامة

الجزائرية التي لا يمكن التنازل عنها في أي تعاملات وتبادلات، ودون تقييد ذلك في ظل المنظمة .

ضرورة التعريف بمشاركة الشركاء الاقتصاديين، و تخصيص هامش مهم للمناورة أثناء عملية الانضمام بإستغلال التذكير بمواقع قوتها، وإبراز نقاط ضعف الدول الأقل أهمية والمنتمية للمنظمة العالمية .

- أن تتميز العروض الأولية بأعلى النسب لمستويات سقف الحقوق الجمركية خاصة منها المستوردة والمولدة لمداخل ضريبية هامة للدولة، حفاظا على نشاط السوق المحلي، وتحقيق توفير حاجيات المواطنين .

- كما أن قانون الاستثمار يمنح إعفاءات للمستثمرين تصل إلى 30% من المداخل الجمركية، لذلك يجب إبرازها في عملية الانضمام أو العمل على إلغاء تلك الإعفاءات لأنها قد تسبب عواقب وخيمة إذا كان الانضمام لا يحقق تعويضا لذلك، وهذا بإتباع إستراتيجيات اقتصادية تتماشى مع مكتسبات الجزائر .

- كما يمكن للجزائر أن تفرض بعض الحقوق الإضافية بمستويات سقف محددة، حيث يستحيل إدخالها بعد الانضمام ولهذا فإن يوم إمضاء عقد الانضمام يوم حاسم في فرض الشروط، لذا لا بد من البحث عن التوقيت الملائم، ليوم العقد، خاصة إذا كانت البجوحة المالية، في أعزّ قواها، مع ارتفاع منسوب صندوق الاحتياطات .

### 2 - المجال الاقتصادي: كما أوضحت في مجال فرض الواقع الاقتصادي خاصة في

الظروف الملائمة، فإنّ عملية إمضاء الانضمام بعد المفاوضات الشاقة لا بد من تحقيق أهداف ذات جدوى اقتصادية حاضرا ومستقبلا، وعلى الجزائر القيام بدراسات معمقة حول مستويات سقف التعريف الجمركية للبلدان المماثلة لها في الواردات، ليتم طرح انشغالها في مقترحاتها إن لم يكن فرضها كشرط أساسية لاتنازل عنها .

-دراسة الجدوى الاقتصادية عن طريق تحديد مستوى تكاليف وأسعار المواد الصناعية

المحلية، ومقارنتها بمثيلتها المستوردة حتى تتمكن من تحديد مستويات سقف لحقوق الجمركية بصورة موضوعية، ومحاولة جعل الانضمام يخدم مصالح مؤسساتها المحلية لا أن يكون سببا في إنهيارها، أخذا بقاعدة إستهلك محلي، أي إستهلك ما هو جزائري .

## خاتمة عامة

- القيام بدراسة معمقة لحجم الإنتاج والاستهلاك الوطنيين لتشجيع استهلاك السلع المنتجة محليا بالرفع من القيود على السلع الأجنبية التي تسبب خطرا على السلع المحلية، وهذا لحماية المنتج المحلي الذي يدخل السوق بأسعار أقل، والأقرب للسوق .
- تعميق مشاركة حصيلة الموارد الجمركية في ميزانية الدولة، والعمل على جعل الانضمام عاملا مساعدا على تعويض مداخل الاعفاءات للميزانية، عن طريق الحفاظ على المنتج المحلي، ورفع تسعيرة الرسوم الجمركية .

**3 - مسألة المنتجات الزراعية:** إن الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع، وما يتميز به من خصائص نوعية وذات حساسية بالنسبة للعديد من الدول، والتي أخذت بعين الاعتبار في قواعد وأحكام المنظمة، وهو ما جعل كل أنواع المنتجات الزراعية معنية بتحديد مستويات سقف الحقوق الجمركية، ولهذا بالنسبة للجزائر نقترح أن تشمل عروض التنازل المجالات التالية:

- التعريفات الجمركية.

- الدعم الداخلي.

- دعم الصادرات.

- الإجراءات غير التعريفية الأخرى (الحصص التعريفية) وغيرها.

**4 - مجال الخدمات:** ذلك أن كل دولة تقوم بتقديم قائمة وطنية تتضمن التدرج في الالتزامات في العرض الأول، لذلك يجب أن تكون الالتزامات الأولية تتعلق بالقطاعات الثقيلة ( مثل الخدمات المالية، الاتصالات السلكية واللاسلكية، النقل، السياحة) مع الأخذ بعين الاعتبار تجارب الدول التي سبقتنا في الانضمام، والتي لها مستوى اقتصادي مماثل لنا، حتى أخذ العبرة من الذين سبقونا للانضمام ولهم نفس الخصائص، ونحقق مواقع جيدة أثناء امضاء عقد الانضمام بأقل تكلفة وأعظم منفعة.

إن مشكلة عدم نجاح الخدمات في الجزائر يرجع إلى كون الإدارة والمؤسسات الجزائرية لم تستطع مواكبة التطور السريع الحاصل في مجال الخدمات مثل ما حدث في القطاع المصرفي، حيث عجز بنك الجزائر في تأطير البنوك الخاصة مما أدى إلى إفلاسها، مثل قضية الخليفة والبنك الصناعي التجاري وغيرها

كما أن تفعيل القطاع السياحي وتحريره ليساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الموارد التي يمكن الحصول عليها، وكذلك من خلال امتصاص البطالة، واكتساب

## خاتمة عامة

المعارف ... إلخ، والإمكانيات التي منحها الجزائر لهذا المجال الإستثماري دليل على تحضيرها لذلك .

**5 - الملكية الفكرية:** إنّ ما يتعلق بحماية براءات الاختراع، وحماية المستهلك، وحماية الدارات الإلكترونية، أصبح مطابقا لمعايير وأحكام المنظمة، ذلك أن إمضاء عقد الانضمام يكتسي طابعا شكليا لا غير لكن يجب اعتمادها كعنصر فعال في هذا الانضمام بالنظر إلى التجاوزات التي تحدث في هذا المجال، كما يجب تفعيل دراسات الإقتصاد القياسي لكل المؤشرات الإقتصادية، وفرضها في مراكز القرار من أعلى سلطة إقتصادية إلى أصغر مؤسسة، حتى توضح الوضعيات المالية والاقتصادية للمؤسسات بصفة دقيقة ولذلك يجب :

- تكريس التعاون الإقليمي لتحرير التجارة البينية و تنسيق السياسات التجارية.
- ضرورة التأهيل البشري المتخصص في مجال عمليات التجارة الدولية (الجمارك، البنوك، التأمينات، النقل، وكالات العبور).
- الإسراع في إنشاء وتنشيط المناطق الحرة للتصنيع من أجل التصدير و التي تتمتع بنظام جمركي خاص له آثار معتبرة على جذب الاستثمارات الأجنبية.
- يجب على الدول النامية أن تتدمج في الاقتصاد العالمي و لكن بطريقة ايجابية حتى تستطيع تحقيق مصالحها و تعظيم مكتسباتها، و التعامل مع مختلف التحديات بوعي و إدراك و تحاول أن تتجنب كل ما يتعارض مع مصالحها، خاصة ما يفرض عليها من الأطراف الفاعلة في الساحة الاقتصادية الدولية، و ان لا تخضع و تستسلم لتيار العولمة الجارف. وذلك للحد من الآثار السلبية و عدم فقدانها لسيادتها على اقتصادياتها الوطنية.
- تعزيز التعاون بين دول الشمال المتقدم ودول الجنوب النامي، و التأكيد على إزالة العقبات لدخول دول الجنوب أسواق الدول المتقدمة. كما تعمل على البحث و التفكير للانخراط أو التكامل في تكتلات اقتصادية متطورة تسهم في استيعاب مختلف الآثار و المخاطر الناجمة عن هذه التكتلات وتجاوزها، وبالتالي العبور إلى النظام الاقتصادي العالمي الجديد أو تكاملها مع الاقتصاد العالمي.
- وضع سياسة مشتركة بين الدول النامية في العلاقات الخارجية و التبادل التجاري، و التحرك المشترك مع المنظمات والمؤسسات الدولية لمعالجة مختلف المشاكل مثل محاربة

## خاتمة عامة

- الفقر، أزمة الديون، شروط التبادل التجاري، نقل التكنولوجيا و غيرها. كما يجب أن يكون لها الحق في عملية صنع القرار في الشؤون الاقتصادية و التجارية و المالية للعالم.
- - يجب على الجزائر أن تندمج في الاقتصاد العالمي بإيجابية نحو تحقيق مصالحها وتعظيم مكاسبها، والحد من الآثار السلبية مع التأكيد على أن سيادتها حدّ لانقاس فيه للحفاظ على اقتصادها الوطني.
  - - العمل على تفعيل السياسة المشتركة بين الدول النامية في العلاقات الخارجية والتبادل التجاري، والتحرك المشترك مع المنظمات والمؤسسات الدولية لمعالجة مختلف المشاكل مثل محاربة الفقر، أزمة الديون، شروط التبادل التجاري، نقل التكنولوجيا وغيرها في إطار بنود الأمم المتحدة، قتماشيا ومبادئ منظمة عدم الانحياز، والمنظمات الافريقية، وحتى الأفروآسيوية .
  - - التفاعل مع الأحداث بكفاءة ومرونة ومواكبة التحولات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية الدولية، وتعزيز المشاركة الفعالة والكاملة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أجل تسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي، خاصة وأن كل الأسئلة المطروحة قد أجابت عليها بعد الجولة الأخيرة في أبريل 2014.
  - - العمل على تعزيز التعاون بين دول الشمال المتقدم ودول الجنوب النامي، بما أن الجزائر تنتمي إلى هذا الأخير، بالتأكيد على إزالة العقبات لدخول المنتجات الجزائرية أسواق الدول المتقدمة، كما تعمل على الانخراط أو التكامل في تكتلات اقتصادية متطورة، دون النظر إلى الموقع كمحاولة بناء تكتل في إطار تكتل أصدقاء الجزائر يجمع بين زبائنها ومورديها في التجارة الخارجية، خاصة الخمس الأوائل من الزبائن والخمس الأوائل من الموردين .
  - - على الجزائر تفعيل السياسة التنموية التي إنطلقت بها في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي بفعالية ومراقبة فعالة، لتحقيق تنمية مستدامة، مع العمل على بناء سياسة اقتصادية سليمة بالداخل، لتوجيه مسار الإصلاح الاقتصادي من داخلها .
  - -ولتحقيق تكامل اقتصادي فعال وبصيغة جديدة يجب على الجزائر :
  - - التخلي عن التكامل السطحي مع الدول النامية عامة والدول العربية خاصة، المتمثل في التجارة بالسلع والتوجه نحو التكامل العميق ليشمل مثلا التجارة في الخدمات،

## خاتمة عامة

الاستثمار وغيرها، مع العمل الجماعي لإزالة العقبات التي اعترضت مناهج التكامل، من أجل رفع مستوى التبادلات التجارية، والمشاركة به في التجارة الدولية، يحتم عليها توحيد السوق والعملية في المستقبل .

- - العمل على حلّ الخلافات بينها وبين جيرانها وكذا الدول النامية التي تعاني من مؤامراتها في إطار ما ينص عليه القانون الدولي، مع إعطاء أولوية للمشروعات والمجالات التي يحقق فيها التكامل أكبر منفعة للدول الأعضاء، كالتركيز على قطاع: الاتصالات، الطاقة، إستغلال المعادن، الطرق...
- - تشخيص دقيق لوضعيتها المالية والاقتصادية تماشياً والتحولت المعاصرة، بمعرفة الإصلاحات الممكنة إتخاذ قرار في تنفيذها بمجال السياسة التجارية والسياسة المالية وتطوير قطاع الخدمات.
- - ضرورة دخولها في كتلة إقليمي لإستغلال البنية التحتية الحديثة والمتطورة التي تتميز بها، إضافة إلى الاهتمام بالتكنولوجيا المتطورة التي رفعت من مستوى التكامل الاقتصادي والنقدي الأوربي لأخذ إيجابياته وتنفيذها على أرض الواقع .
- - الحرص على بناء مؤسسات وموارد بشرية تعمل على ترسيخ مقومات ومبادئ الحكم الراشد في تسيير الاقتصاد، من بينها الإفصاح والشفافية في تقديم البيانات والمعلومات حول إقتصادها، وإقتصاد شركائها وأعضاء التكتلات التي تنتمي إليها لإطال مواطنيها على موقعها ووضعيتها الحقيقية، وذلك ببناء وتعزيز شبكة معلومات فعالة وذات تقنية حديثة ومتطورة تشجع على ذلك، تكون تابعة لأجهزة أو ومؤسسات مستقلة من أجل توفير بيانات متكاملة، مع تطوير الموارد البشرية ورفع مستوى أدائها وتنميتها على التجديد والإبداع والتواصل، مع تفعيل المجتمع المدني وتوعيته بمدى أهمية التكامل الاقتصادي وضرورة التحرير التجاري، وأسلوب مواجهة هذا التحدي بتطوير المنتوجات المحلية .
- - مقاومة ظاهرة الفساد والرشوة على جميع المستويات خاصة ببرامج تحرير التجارة الخارجية، وبما يرتبط بالتبادلات التجارية .
- - التنسيق بينها وبين الدول الأعضاء في التكتلات التي تنتمي إليهم مع مراعاة عدم تناقض ذلك مع مبادئ وأحكام المنظمة العالمية للتجارة .



## خاتمة عامة

- - التطبيق التدريجي لأسس التحرير التجاري مع التخفيض الجزئي للحواجز الجمركية لكي تؤدي إلى نتيجة أفضل من الإلغاء الكلي وتحقيق تقدم في التبادل التجاري، تماشيا والقدرة الشرائية للمواطنين وواقع معيشتهم .
- - التوفيق بين مسار التكتل الاقتصادي ومسار الاندماج في الاقتصاد العالمي بالانضمام للمنظمة العالمية للتجارة .
- -إن نقص التمويل خلال فترات انخفاض أسعار المحروقات، يجبر الحكومة، إلى إتخاذ إجراءات جبائية انكماشية و حادة، في الوقت الذي لا يكون الاقتصاد قادراً على تحملها، و الجزائر من الدول التي تعاني من محدودية التمويل الخارجي و يكون التمويل المحلي المتوفر لديها يتقلب مع التغيرات الاقتصادية للدول الريعية وتحديد اتجاه العملة المحلية، تكون أكثر قابلية للتضرر .
- ولذلك فإن الجزائر غير قادرة على التكيف مع تقلبات مداخيل المحروقات، بسبب القيود التمويلية، ولذلك فإن الهدف الرئيسي لسياستها الاقتصادية يجب أن يتمثل في إتباع استراتيجيات جبائية والتوجه نحو قطاعات استراتيجية تستهدف الابتعاد عن التأثر بتقلبات أسعار المحروقات.
- إن هذه الاستراتيجية تحدث أثرا اقتصاديا إيجابيا من حيث انخفاض فاتورة الاستيراد التي تعتمد على الاستيراد الغذائي، مما يسهل وصول منتجاتها إلى الأسواق الدولية وتتحول المحروقات إلى مدخول مكمل، لا ارتكازي كما تعيشه الجزائر حاليا .
- ولذلك عليها إتباع استراتيجية التحول نحو الفلاحة والتصنيع الداخلي ونمو مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي، ممّا يحسّن مركز الحكومة عند التعامل مع تقلبات سوق المحروقات و يزيد من احتمال قدرتها على تحمل الصدمات النفطية المؤقتة دون تعديلات جبائية قاسية في المدى القصير .
- إنّ وضع الجزائر المالي القوي قبل سنتين والمتوجه نحو الضعف حاليا وفي المستقبل القريب يعتبر فرصة جوهريّة للسماح بتعديل منظم تجاه الصدمات البترولية المفاجئة، إن الانهيار في سوق المحروقات الذي يبدو أنه دائم قد يستدعي إعادة تقييم للمسار المالي ويتطلب تعديلات لإعادة تثبيت الوضع الجبائي الإيجابي المستدام، مع البحث عن البدائل الاستراتيجية حسب الامكانيات المتوفرة عليها، فالجزائر كان بإمكانها تعديل العجز

## خاتمة عامة

الجبايي خارج المحروقات بطريقة تدريجية و منظمة، أثناء البحوث المالية، لكن الجزائر مقيدة السيولة، وتأثرها قوي بالتحويلات الإقليمية والدولية خاصة الصدمات النفطية، لما يحقق لها من مدخول يمثل أكثر من 97% قد يكون إنخفاضه سببا للقيام بتعديل فجائي و كبير في ميزانياتها وبرامجها التنموية، وحتى على مستوى التشغيل

- إنشاء مركز متخصص في الدراسات الاستراتيجية، ومركزا للدراسات الاقتصادية، يحتوي على خبراء الاقتصاد، بمختلف التخصصات، والذين لهم خبرة تجمع بين التسيير الإداري، والتعليم العالي، وقوة تحليلاتهم للواقع الاقتصادي .

### آفاق البحث:

يمكنني في نهاية هذا البحث أن أشير إلى جملة من المواضيع التي تبين لي أهمية تناولها بالدراسة و التي تكمل موضوع بحثي الذي تناولت فيه، آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحويلات الإقليمية حالة الجزائر، إذ حاولت في هذا البحث استخراج الأسس النظرية لهذا الموضوع فقد تبين لي ضرورة تناولها نظرا لأهمية الإسهامات المعاصرة في هذا الموضوع والتي لا يزال مجال البحث فيها مفتوحا، حيث تركز سعبي في إيجاد الآليات الأساسية في تحرير التجارة الخارجية، وتم إسقاطها على حالة الجزائر، أتمنى أن تكون البحوث اللاحقة في مسار تحديد مجالات آليات التحرير للتجارة الخارجية بالنظر إلى التغيرات الدولية المعاصرة والمستقبلية، إلى جانب إبراز دور التجارة في تقريب سكان العالم فيما بينهم، ولهذا من الأفضل دراسة مدى إمكانية تحويل العالم إلى قرية، بتطوير التجارة الالكترونية، في عصر السرعة.

# المصادر والمراجع

# المصادر والمراجع

أولا : الكتب

- أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، لبنان.
- أحمد يوسف الشحات، الترتيبات الحمائية في ظل منظمة التجارة العالمية، دار النيل للطباعة والنشر، (مصر) 2001،
- أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977
- أسامة المجدوب، الجات - مصر والبلدان العربية - الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية 1997
- أحمد محمد محرز، الحق في المنافسة المشروعة، جامعة القاهرة 1994
- إبراهيم نافع، انفجار 11 سبتمبر بين العولمة والأمركة الطبعة الأولى، دار الأهرام للنشر والتوزيع 2002
- إكرام عبد الرحيم: التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، مصر، 2002.
- جاليرايت (ج.ك)، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، عالم المعرفة، الكويت، 2000.
- جودة عبد الخالق: الاقتصاد الدولي، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة 1992.
- جمال الدين عويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية (بدون دار نشر، وسنة النشر)
- جون هيد سون، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبدالله منصور، مراجعة محمد إبراهيم، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1987
- جي هوجيندرون وب براون، الاقتصاد الدولي الحديث، دار الجيل للطباعة، القاهرة 1984
- حسام علي داوود، وآخرون، إقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى 2002
- حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي، دار الفكر العربي، القاهرة 1996
- حسين عمر، الجات والخصخصة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 1997.
- حازم البيلاوي، نظرية التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار النشر منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1968.
- حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.
- خالد محمد السواعي، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

- 📖 دونالد س واتسن، ماري أ هولمان، نظرية السعر واستخداماتها، ترجمة ضياء مجيد موسوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992
- 📖 دومنيك سالفاتور، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد رضا العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993
- 📖 سامي عفيفي حاتم: التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة 1993.
- 📖 سعيد النجار، الإقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، الطبعة (1)، 1991.
- 📖 سعيد النجار، الجات و آثارها على البلاد العربية، صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، الكويت، 17-18 جانفي 1995.
- 📖 شامي رشيدة، المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية - جامعة الجزائر - 2007/2006.
- 📖 فضيل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مدبولي 2000
- 📖 كميل حبيب، حازم البني، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، المؤسسة الجديدة للكتاب، طرابلس، لبنان 2000
- 📖 ناصر السعدي، التكامل الاقتصادي العربي يقظة لإزالة الحواجز المعيقة للازدهار، صندوق النقد العربي 2008
- 📖 عبدالمجيد قدي، المدخل إلى السياسات النقدية الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر الطبعة الرابعة، 2003
- 📖 عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998.
- 📖 عبد الرحمان يسري، تطور الفكر الاقتصادي، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1999.
- 📖 عبد السلام عادل، الدول العربية من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الإنماء و الإدارة، العدد 29، 1995، عمان.
- 📖 عبد العزيز قادري، الإستثمارات الدولية - التحكيم التجاري الدولي ضمان الإستثمارات - دار هومة الجزائر، طبعة 2004.
- 📖 عبد العظيم حمدي، الجات والتحديات، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة 1996.
- 📖 عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات النقدية الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2003.

- 📖 عبد الهادي محمد والي، الإنفتاح الإقتصادي بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية الطبعة الأولى 1989.
- 📖 عبدالهادي بوطالب، العالم ليس سلعة في نقد العولمة، منشورات الزمن، الكتاب 26 ماي 2006
- 📖 عبدالهادي محمد والي، الانفتاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الأولى 1989.
- 📖 علي وشقربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2004.
- 📖 عبدالعزيز قادري، الاستثمارات الدولية، التحكيم التجاري الدولي ضمان الاستثمارات، دار هومة، الجزائر طبعة 2004.
- 📖 عبدالحكيم الرفاعي، الرسوم الجمركية والتكتلات الاقتصادية، الجمعية المصرية للإقتصاد والسياسة، القاهرة 1976
- 📖 عبدالرحمان يسري، تطور الفكر الاقتصادي، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة 1999
- 📖 عصام إبراهيم الترساوي، غسيل الأموال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2002.
- 📖 علي عبد الله، موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي، مجلة الباحث، عدد 03/2005.
- 📖 عبدالمطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (تحليل كلي)، الجزء الثاني، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002
- 📖 صالح صالح، أو هام وتكاليف الإنفتاح اللبيرالي والعولمة القسرية، دار الخلدونية، الجزائر، 1998.
- 📖 صلاح الدين نامق، التجارة الدولية، دار المعارف المصرية، 1993.
- 📖 فاروق عبد الحليم شقوير، أثر المتغيرات الإقليمية على الأطر المؤسسية للتكامل الإقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تحرير محمد محمود الإمام، ط1، القاهرة، 1993.
- 📖 محمد بودهان، الأسس والأطر الجديدة للإستثمار في الجزائر، دار الملكية للطباعة والنشر، الجزائر، 2000.
- 📖 محمد زكي الشافعي، مقدمة العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية 1973
- 📖 محمد راتول: سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي: التجربة الجزائرية رسالة دكتوراه - جامعة الجزائر.
- 📖 محمد سيد عابد، التجارة الخارجية، مكتبة الإشعاع، الاسكندرية، 1999.
- 📖 محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.
- 📖 محمد عبد العزيز عبد الله، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.

- 📖 محمد عبد العزيز عجمية، الإقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1980، محمد عبد العزيز عجمية، محمد محروس إسماعيل، التطور الإقتصادي مع دراسة خاصة عن الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1971.
- 📖 محمد بودهان، الأسس والأطر الجديدة للإستثمارات في الجزائر، دار الملكية للطباعة والنشر، الجزائر 2000.
- 📖 محي محمد السعد، ظاهرة العولمة والحقائق، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، الطبعة الأولى، سنة 1999.
- 📖 محمود إبراهيم محمود الشافعي، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على النظام التجاري العالمي"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005.
- 📖 موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
- 📖 محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.
- 📖 محمد الطنطاوي الباز، دراسات في الإقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر العربية 1994
- 📖 ستافريانوس كس، التصدع العالمي، ترجمة موسى الزغبى وعبدالكريم محفوظ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1986
- 📖 سمير محمد عبد العزيز التجارة العالمية والجات 94، مكتبة الاشعاع للطباعة، الاسكندرية، الطبعة الثانية، 1997
- 📖 سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية معوقات الانضمام وآفاقه، دار الخلدونية، الطبعة الأولى
- 📖 سعيد النجار، الإقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات، مطبعة الاشعاع الفنية القاهرة، 2004
- 📖 شقير محمد لبيب، الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الجزء الثاني، 1986
- 📖 رعد حسن الصرف، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر، الجزء الأول سنة 2000
- 📖 رشاء العصار، عليان شريف، حسام داود، مصطفى سليمان، التجارة الخارجية، طبعة 2000.
- 📖 نبيل مزروق، حولة العولمة والنظام الإقتصادي العالمي الجديد، مجلة العمل العربية، مجلة ربع سنوية تصدرها منظمة العمل العربية، العدد 68 مارس 1997.
- 📖 هاني حبيب : الشراكة الأورو - متوسطة، مالها و ما عليها، سوريا، 2003.

- 📖 ياسر زغيب، اتفاقية الغات بين النشأة والتطور والاهداف، منافع ومخاطر، دار الندى بيروت، 1999
- 📖 زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار الأديب للنشر والتوزيع، 2006.
- 📖 زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي (نظرة على بعض القضايا)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1999.

## ثانيا: رسائل دكتوراه

- 📖 الهادي خالدي، الهيمنة في نظريات التجارة الخارجية، رسالة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1996
- 📖 حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2006.
- 📖 صالح صالحي، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية - نموذج التنمية - جامعة الجزائر 1999
- 📖 شامي رشيدة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر - جامعة الجزائر - السنة الجامعية 2007/2006
- 📖 قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه، علوم اقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 2005-2004
- 📖 محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية رسالة الدكتوراه، جامعة الجزائر

## ثالثا: مقالات وتقارير

- أسامة عبدالمجيد العاني، منظمة التجارة العالمية وأثرها على إقتصاديات الدول العربية، شؤون عربية عدد 97 سنة 1999.
- اسماعيل شعباني، محاضرات في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، المعهد الوطني للتجارة 2004



- الشاذلي العياري، الوطن العربي وظاهرة العولمة، مجلة المنتدى، عمّان، 1996.
- الشاذلي العياري، إعلان برشلونة وحلول عهد العملة الأوربية الموحدة (اليورو) الموقف العربي، شؤون عربية 2000
- بوعلام غمراسة، مقال بدون عنوان المؤتمر العاشر للمستثمرين العرب، الجزائر أيام 17-23 نوفمبر 2006.
- بن عزوز بن علي: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ديوان المطبوعات الجامعية 2003.
- بول سترتين، التكامل والاعتماد المتبادل والعولمة، مجلة التمويل والتنمية، جوان 2001، المجلد 38، العدد 2
- بلعزوز بن علي وطيبة عبدالعزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم، خلال الفترة 1990-2006
- ثناء فؤاد عبدالله، قضايا العولمة بين القبول والرفض، المستقبل العربي، عدد 256، سنة 2000
- حسن علي خريوش، العولمة وإنعكاساتها على الأسواق المالية العربية (حالة الأردن) مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 17، 2002.
- خلاف خلف الشاذلي، آفاق التنمية العربية وتداعيات العولمة المعاصرة على مشارف الألفية الثالثة، شؤون عربية .
- لخضر عزى، التسويق المصرفي كرافد لتنشيط النظام المصرفي الجزائري، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 3 سنة 2005.
- قدي عبد المجيد، العولمة وتجلياتها، الواقع والفرص أمام دول العالم، مجلة النائب، يصدرها المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، العدد 01، 2003.
- عبد المنعم محمد، العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف عدد 3، 2005.
- عبدالرزاق جبار، تطور مؤشرات الأداء و مسار الإصلاحات في القطاع المصرفي، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، العدد 9-2013.
- عابد شريط، أثر التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة العالمية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 10، جامعة الجزائر، 2004.
- علي عبدالله، موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي، مجلة الباحث عدد، 03 سنة 2005
- محمد لكساسي (محافظ بنك الجزائر)، نقلا عن: عبدالقادر الحوري، الجزائر: التطورات الاقتصادية، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 388، مارس 2013.

- محسن هلال، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة العربية الحرة، ندوة القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية العربية 1998، مجلة المستقبل العربي، أبريل 2000، العدد 245.
- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد 2005/02
- ميهوب غالب أحمد، العرب والعولمة، مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، المستقبل العربي، عدد 256 سنة 2000 مركز دراسات الوحدة العربية .
- محمود عبدالفضل، ندوة مؤتمر منظمة التجارة العالمية سياتل، المستقبل العربي، عدد 256، سنة 2000
- محمود جبار فرص الاستثمار في سوق رؤوس الأموال الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف عدد 01، سنة 2002
- محمد أحمد الخضري، العولمة الاقتصادية، مقدمة في فكر واقتصاد الادارة، مجموعة النيل العربية 2001
- زايري ب. ودربال .ع، الآثار المتوقعة لمنطقة التبادل الحر الأورومتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية، العدد 61 سنة 2002
- زيدان محمد، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، جامعة الشلف العدد: 2004/00.

## رابعا : الملتقيات والندوات

- درواسي مسعود و آخرون، دور البنوك في تمويل الاستثمار، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية- واقع وتحديات-، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية (جامعة الشلف)، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004.
- علاوي محمد لحسن، عبيدلي عبد القادر، التأثيرات المتبادلة للتفاعل بين العولمة و الإقليمية، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، يومي 26-27 فيفري 2012.
- ابراهيم العيسوي، دور الدولة والتعاون العربي في رفع القدرة التنافسية، مناقشة ذكاء الخالدي، مجلة المستقبل العربي، العدد 254، فيفري 2000
- عبد الواحد العفوي، أهمية ودور التكتلات الاقليمية في مواجهة تحديات اقتصاد العولمة، كتابات وبحوث، المجلة الاقتصادية العدد 32

- غلاب نعيمة وزينات دراجي، انعكاسات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على البلدان العربية، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، عنابة، أبريل 2002
- إسماعيل شعباني، محاضرة في ندوة حول الشراكة مع الاتحاد الأوروبي - المدرسة العليا للتجارة التجارة الجزائر العاصمة سنة 2004.
- عبدالعظيم حمدي، الجات والتحديات، أكاديمية السادات للعلوم الادارية، القاهرة 1996.
- جلال أمين، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون الى جولة الاورغواي (1978-1998) مركز دراسات الوحدة العربية .
- قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة، الندوة الدولية حول الإدماج العربي كألية لتفعيل الشراكة الأورو - عربية، أيام 9/8/ ماي/2004، جامعة فرحات عباس، سطيف.
- غلاب نعيمة وزينات دراجي : انعكاسات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على البلدان العربية، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، أفريل 2002، عنابة.
- ميموني سمير، بركنو قوسام، الترتيبات التكاملية الإقليمية و أثرها على النظام التجاري متعدد الأطراف، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، يومي 26-27 فيفري 2012.
- سامي السيد، النظم النقدية والمصرفية والتجارة الخارجية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، بدون سنة النشر .
- عبدالسلام عادل، الدول العربية من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الانماء والادارة العدد، 29، 2005
- جمال الدين لعويسات ،نظريات التجارة الدولية، الارسال الأول فرع قانون الأعمال
- حسن علي خربوش، العولمة وانعكاساتها على الاسواق المالية العربية (حالة الاردن) مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 17، 2002
- عبدالمنعم محمد الطيب ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، عدد 03، ديسمبر 2005
- لخضر عزّي، التسويق المصرفي كرافد لتتشيظ النظام المصرفي الجزائري، مجلّة بحوث اقتصادية عربية، العدد 03، سنة 2005
- درواسي مسعود وآخرون، دور البنوك في تمويل الاستثمار، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات-كلية العلوم الانسانية والاجتماعية (جامعة الشلف) يومي 14 و15 ديسمبر 2004.

## خامسا : المراجع باللغة الأجنبية

- Abdullah M. Al-obaidan, foreign direct investment and spillover efficiency in the developing countries; Arab Journal of Administrative Sciences, Volume 07, Number 01, Jan 2000, the Academic Publication Council, Kwait University.
- Alain Samuelson, les grands courants de la pensée économique, OPU, Alger, 1993.
- Antoine Bouet, la protectionnisme analyse économique, (collection Dirigée par Lionel Fontagné).
- DENIS Brünn, le Commerce international au XX e siècle, BREAL, Montreuil, 1981, p15.
- Alain Samuelson, les grands courants de la pensée économique, OPU, Alger, 1993, p23.
- Dominique PANTZ, Institutions et politiques commerciales internationales : du GATT à l'OMC, ED ARMAND COLIN, Paris, 1998, p12.
- Rene Sandretto, Le Commerce International, Armand Colin, Paris, 1989, p50.
- Henner ( H.F), commerce international, Montchrestien, Paris, 1989, p34 .
- Patrick A. Messerlin, le commerce international, PUF, Paris, 1998, p32.
- Maurice BYE, relations économiques internationales, 2 ème ED DALLOZ, Paris, 1965, p125.
- BENISSAD M.E, cours d'économie internationale, OPU, Alger, p155.
- K. Marx, Capital- vol 1, p 708.
- Patrick.J & Dominique.C, Droit économique international, Liban, DELTA, 1998, p216.
- OMC, Commerce ouvert sur l'avenir, 1997, p 19.
- CNUCED, Train For Trade, Tarif douanier, P 7.
- centre national de l'informatique et des statistiques : Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 1999
- DAHMANI. L'expérience Algérienne des réformes. Problématique d'une transition à l'économie de marché IN. : Annuaire de l'Afrique du nord. 1998. p 131 et 135.
- DAHMANI. L'expérience Algérienne des réformes. Même référence, p 131 et 135.
- Eric Toussaint, La finance contre les peuples, CADTM, CETIM, SYLEPSE, 2004, p.221
- Kebabbian G, Elément d'une prospective, Euro Méditerranée : une région à construire édition
- Direction des relations économiques extérieures, Les investissements directs à l'étranger (IDE) en méditerranée, France, 2002 (www.DREE.ORG).
- M.Y Boughar, El Watan économie, du 5 au 11 septembre 2005.
- Deardorff, A.. V "Economic Implication of Europe-Maghreb Trade Agreements", University of
- Benbitour, A, l'Algérie au troisième millénaire, Algérie, Marinoor, 1998, p85.
- \_ IMF. Algeria: Statistical Appendix, Report N°:12/21, op -cit, p35.
- \_ IMF. Algeria: Statistical Appendix, Report N°:13/ 49, op -cit, p23.
- Remy Leveau, Le partenariat euro-med, rapport du groupe de travail, la documentation française, Paris, 2000.
- Fabrice Belaïch, la conditionnalité Politique dans le partenariat euro-med, sous la direction de Marie Françoise Labouz, le partenariat de L'UE avec les pays tiers, op.cit, P(91)
- MINISTERE DU COMMERCE "COMMUNICATION SUR L'ETAT D'AVANCEMENT DU DOSSIER RELATIF A L'ACCESSION 'DE L' ALGERIE A L' OMC
- Bernard Lemennicier, Autarice, Mondialisation et Globalisation.

- C.Free man, The Plastics Industry : A comparative study of research and innovation in: National Institut Economie Review.26 ( 1963 ).
- Cristophe Storai, Attracivite Territoriale et Strategie de localisation des Firmes, ISDM N=9, Juillet 2003, article n=75, PP(04-05) . [http : //www.isdm.org](http://www.isdm.org). (Consulte le 20/06/2005).
- Fabrice Belaïch, la conditionnalite Politique dans le partenariat euro-med, sous la direction de Marie Françoise Labouz, le partenariat de L'UE avec les pays tiers.
- Hedir Mouloud, L'économie Algérienne a l'épreuve de L'OMC, Edition ANEP, 2003.
- Jaques Adda, La mondialisation de l'économie, Casbah édition, Tome (1), Genese, Alger, 1998.
- Jean – Louis Reiffers, la mediterrannée aux Portes de l'an 2000, economica, Paris, 1997.
- Louis Sabourin : Organismes économiques Internnationaux, la documentation française, Paris, 1994.
- Michel Rainelli, L'Organisation mondiale du commerce, Approches, Casbah Editions, Alger, 1999.
- Remy Leveau, Le partenariat euro-med, rapport du groupe de travail, la documentation française, Paris, 2000.
- Rene Sandretto, Le Commerce International, Armand Colin, Paris, 1989.
- Rocher Joseph, Le GATT en pratique: pour comprendre les enjeux de l'organisation mondiale du commerce (Paris, Publication RONGEAD, 1999.
- Tamim Bayoumi et Gabrielle Lipowrth, Japon : les investissements direct a l'étranger et le commerce régional, Finance et développement, sept 1997, volume 34, N°03.
- Romain Waczing Romain, Kanen Horn Welch") Trade Liberalization and Growth : New Evidence ) ("Novembre 2003,(
- L'actuel :Revue, les échanges commerciaux. 2003.

## ساسا : مواقع الكترونية

تقرير السداسي الأول لسنة 2006 حول، المناخ الاستثماري في الدول العربية الصادر، عن

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عن موقع: [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)

<http://www.djazairnews.info/aswak.htm> تاريخ الاطلاع : 2013/04/22

قناة الجزيرة الفضائية، النشرة الإقتصادية، يوم الاثنين 2007/03/05 تقرير حول أرباح شركة إعمار الإمارات لسنة 2006.